





الاسرار الخفية في النقوش والتلوم الحكمية

٨٦٢

كتاب الاسرار الخفية
في المنطق والعلوم الحكمية

في نوبة العبد الحقير
المحتاج الى الله الاحد الى العفو محمد ...
... سلمه ...
... وسائر الكتب
... محمد واله
... لعمر

الفن الاول من

كتاب الاسرار

الخفية في العلوم العقلية المستخرج من الشفا

تصنيف الشيخ

الامام العالم العلامة افضل المتاخرين
مكمل علوم الحكمة من جاء الملهمين سلطان
الاسلام والمسلمين ابو منصور الحسن بن الشيخ
الفقيه العالم السعيد سديد الدين يوسف
بن مطهر طاب ثراه

لقد اوقع العبد الكرجي

والمعتزله

بسم الله الرحمن الرحيم توكلت على الله

الحمد لله ذي الازلية والبقاء والارتفاع والقدرة والعلاء المتطول
بالاحسان المتفضل بالامتنان العالم بالسر والاعلان واجب الوجود واهب
وجود كل موجود منه ابتداء ~~الوجود ولله~~ الوجود وجود والذي خلق الانسان
وجعله اشرف من كل ذي تركيب وابدع من خلقه بالصنع اللطيف العجيب
وميزه بالعقل والعرفان وخصه بالنطق والبيان والصلوة على سيد المرسلين
محمد المصطفى وعلى آله الطاهرين صلوة باقية الى يوم الدين اما بعد فان
كمال الانسان هو الاتصاف بالعلوم العقلية الكلية والعقائد الصحيحة
اليقينية فانه باعتبار هذه الصفة يمتاز عن غيره من الحيوانات ويعلو عن
المشابهة للبهائم والجمادات ولا شك ان اكملها واولاها هو العلم بمبدا
الاشياء ومنتهاها وهو واجب الوجود تعالى في ذاته وما يتبع ذلك من معرفة
صفاته وكيفية تاثيراته اذ لا اشرف العلوم التي لا انتهاء لها الا بعد الوقوف
على ترتيب المطالب ومعرفة حقائقها واعراضها الى الاشياء واما المخلوصة
عن الاعتراضات العقلية انما يحصل استنتاجا من البراهين المنطقية
فكان من الواجب صرف العناية الى تحصيل هذا المطلب وتنقيح البحث في هذا
المآرب ونحن نرجو من عناية الله تعالى وحسن توفيقه ان يكون هذا
الكتاب الذي قد اجمعنا على املائه محتويا على جميع الاقسام ومتضمنا لتحصيل
هذا المرام فانا لم نتبع فيه مذهب احد من القدماء ولم نعول فيه على قول ولم نعول
فيه على قول من غير من الحكماء بل سلكنا فيه طريق البرهان الذي لا يعرج الا بعد ان دل
على شيء عقلنا عليه ولم نرم من تقدمنا من المخالفين بالتخليط ولم نرتكب
معهم طريقة التخبيط بل استعملنا فيه نهج الانصاف وتجنبنا البغي والاعتساف

والسيده



٨٦٢

اسم كتاب

وكان هذا الكتاب اجل من غيره من كتب السالفين لاشتماله على ما ذكره
من التوليفات ومن تصانيف المتأخرين لاستعمالهم كما في تصانيفهم
طرائق التشنيعات من القياسات المغالطات والجدليات وقد وسمناه
بكتاب الاسرار الخفية في العلوم العقلية وبدأنا فيه اولا بالعلوم المنطقية لكونها آلة
في تحصيل المجهولات ثم بالعلوم الطبيعية لكونها باحثة عن المحسوسات وختمناه
بالعلم الالهي الذي هو الغاية القصوى وعلمه هدية هذا الكتاب خدمة لمولانا
الصاحب المعظم والصدر الاعظم مخدوم الوزراء ملك العلماء لسان الحكماء المخصوص من الله
تعالى بافضل الكمالات النفسانية المؤيد بانواع السعادات الروحانية المقتني لاشرف
الفضائل المقتدي لاعاظم الافاضل المهتدي بالمطالب العلية المقتدر على تحصيل المسائل
الالهية محيي اموات الخواطر وباعث رفات العلوم الدالة والمتشرف بالمآثر عن
الاسلام والمسلمين هرون بن الملك العادل الرحيم مخدوم السلاطين ملك
الوزراء في العالمين سلطان الاجلاء اعظم الامجاد شمس الملة والحق محمد اعز الله
سلطانها واعلى شانها ولا زالت رقاب الامم خاضعة لاوامرها واعناق الخلائق
ممتدة نحو مراسمها واثام المطيعين زاهرة بسعادة دولتها وقلوب العاصين



خائفة من هيبتها ما وضح للصبح تبسم واوقد على البسيطة جود **الفن الاول**
في المنطق وفيه مقالات **المقالة الاولى** نذكر فيها مباحث مهمة وكلام في
المفردات **البحث الاول** في الحاجة الى المنطق وذكر حده وموضوعه وبيان
ماهيته لما كانت النفس الانسانية في اول فطرتها خالية من جميع العلوم التصورية
والتصديقية وكان استكمالها هو تحصيلها في جانبي العلم والعمل والبديهية
قاصرة عن تحصيل ذلك وكان اكثر هذا الانسان من الكتاب الذي لا يؤمن
معه الغلط من وقوع الغلط فان اكثر الناس يعرض لهم الغلط في افكارهم
اعطيت النفس الذي هو المحتاج لتتوصل بها على تحصيل تصورات ومعاني

منها الجانية وسلسلة وهذه الرسالة عند كافية ايضا فلا بد من الة لغوى لو من وقوعها
ووقوع الغلط وكانت لاولى فى تحصيل العلوم الاولية وهذه مفتاح فى تحصيل العلوم
النظرية التى هى سبب الكمال وهذه الرسالة فى المنطق واسم هذه الة قانونية
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر والفكر يطلق على حركة النفس الشوق
التى اليها معدتها البطن لا اوسط من الدماغ اى حركة كانت من الحركات العقلية
فان كانت الحركة من المحسوسات تسمى تخيلا ويطلق على معنى اخص منه وهو
حركة من هذه الحركات بتوجه النفس بها من المطالب متردده فى المعانى
المرتسمة فيها طالبة مبادى تلك المطالب الى ان يجدها فترجع منها نحو المطالب وقد
يطلق على الحركة الاولى من هاتين الحركتين من غيران يحصل الرجوع الى المطالب حتى انه
منه وان كان الغرض هو الرجوع اليها قال بعض المحققين والثانى هو الفكر
الذى يحتاج فيه فى جزئيه جميعا الى المنطق اقول فى هذا نظر و تحقيقه ان
نقول المبادى للمطلوب قد يطلق على المقدمات المؤلفة المترتبة ترتيبا صحيحا
وقد يطلق على المقدمات قبل تاليفها وترتيبها فان عنى بالمبادى التى ينتقل اليها من
المطالب ومنها الى المطالب هى التى بالمعنى الاول لم يكن الحركة الثانية محتاجة
الى المنطق فانها يكون من حركة طبعية لا يعرض فيها غلط وان عنى بها التى بالمعنى
الثانى لم يكن الحركة الاولى محتاجة الى المنطق فانها يكون حركة استعراضية الى التفق
وقوع النفس على المقدمة ثم وقعت على الاخرى واحتاجت الى المنطق فى تاليفها
لا فى تحصيلها فقول هذا الفاضل ان الفكر يحتاج فى جزئيه الى المنطق محل تامل
والتحقيق ما ذكرناه واعلم ان العلوم كلها ليست ضرورية بالبديهة ولا نظرية
والا لزم الدور او التسلسل وهو يشهد على حدوث النفس فاذن البعض منها
ضرورى والبعض كسبى على قسمين احدهما ما يكفى فى تحصيله وجود مباديه من
غير آلة لكونه من قبيل العلوم المتسقة المنتظمة كالحسابيات والهندسيات

هذا

فى الكسب

والثانى ما لا يكفى فى تحصيل مباديه الى وجود آلة لو من مبدأ الخطاء كالالهيات
فالمحتاج الى المنطق من العلوم انما هو القسم الاخير والمنطق ليس ضروريا بجميع اجزائه
بل بعضه ضرورى وبعضه كسبى مستغن عن المنطق لكونه من قبيل العلوم المتسقة
وبعضه مشتمل على اصطلاحات والمشتمل منه على الكسبى المفتقر الى المنطق قليل واعلم ان
المكتسبين للعلوم اما ان يكونوا اصحاب قوة قدسية حاصلة لهم من قبل الله تعالى
اندهم فيها الحصل لهم العلوم الكسبية من غير تجشم كسب جديد واما ان يكونوا اصحاب
فكرة لكن افكارهم تقع على الوجه الصحيح اتفاقا وحاذان لا يحتاجان الى المنطق
حاجة شديدة واغناهما هو الاول واما الذى لا يكونون من هذا القبيل فانهم
يحتاجون الى المنطق وقد ذهب بعض الناس فى كون المنطق علما وهذه المنازعة
لفظية فانه ان عنى بالعلم ما يتعلق بالامور الخارجية من الامور الذهنية فليس علما
بهذا التفسير وان عنى ما يكون مشتملا على تعقلات متعلقة بما فى الذهن فلا شك
فى كونه كذلك
وشيء لا يمكن ان يتوصل من معنى واحد مفرد الى التصديق
بشى فان علمه يجب ان يكون موجبا او معدوما فانها لو كانت علمه سواء كانت موجودة
او معدومة لم يكن علمه فلا بد من لحوظ شئ لعد هذين الوصفين للذات او لا حوالها
حتى يوصل الى التصديق اما التصديق فقد يقع فى المفردات ثم الاسامى منها الكف
والعلم بالمؤلف مسبوق بالعلم لمفرداته لا من كل وجه حتى يلزم الوجه الذى لاجله
يصلح ان يقع فيه التركيب والتاليف كذلك المنطق ليس نظرا فى المفردات من حيث هى
ماهيات ولا ايضا من حيث هى على احد نحوى الوجود العينى والذهنى بل من حيث
هى محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات وغير ذلك من هذه اللواحق انما يلحق الماهية
عند لحوظ كونها فى التصديق فانه ليس فى الموجودات الخارجية ذاتية ولا عرضية
ولا كون الشئ موضوعا ومحمولا وامثالها ولا قياسا بل هذه يلحق الماهية اذا
قيست الى الوجود الذهنى اما اذا لحظت الماهية من حيث هى هى لم يلحقها

قد يكون هو

شي من ذلك بل يكون لها اعتبارات تخصها وكذلك الاخلاط من حيث هي موجودة
بالوجود الخارجي فاذن لا يعد الذهنية للاخلاط لا من حيث القياس الى
امر خارجي بل من حيث انها توصل الى ادراك مجهول او ينتفع في الوصول
اليه كانت هي من تلك الحيثية موضوع المنطق فاذن موضوعه هي
المعقولات الثانية من حيث يتأدى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات وقد
ظن بعض الناس ان موضوعه الالفاظ وهو خطاء فاحش فان نظر
المنطقي في اللفظ ليس بالقصد الاول فانه لو امكنه الصالها في ذهنه الى غيره
لا بواسطة اللفظ لاستغنى عن اللفظ وفهم الالفاظ الحاضرين مثبتة
الكتابة الى الغايبين فكيف يكون موضوعه مختصا بما يتعلق بالحاضرين
دون الغايبين وظن المتأخرون ان موضوعه التصور والتصديق لان
المنطق ناظر في الموصل اليها كالقول الشارح والحجة وفيما يتوقف
عليه الموصلان كالجنسية والفصلية والذاتية والعرضية والموضوعية
والمحمولية والقضية العكس وهذه امور عارضة للمعلومات التصورية و
التصديقية فتكون تلك هو الموضوع وهذا ايضا خطاء لانهم ان عنوا
بالتصورات والتصديقات جميع ما يقع عليه هذان الاسمان فهو جميع العلوم
فيجعل المفهوم ان موضوع المنطق موضوع العلوم باسرها وهو فاسد وان عنوا بهما
مدلولهما من حيث هي تصورات وتصديقات فهو ايضا خطاء لان المنطق
باحث عن الموصل الى التصور والى التصديق الحد لم يكن هو التصور من حيث
تصور والتصديق من حيث هو تصديق لان الشي لا يوصل الى نفسه والغاية
التصور والتصديق هي لا ادراك الحد والقياس فان هما القول
فهما متغايران وليس الحد والقياس بعوارض ذاتية للادراك و لا

حاشيه

والموصل الى التصور والتصديق هو.

ولا الجنسية فكيف يمكن ان يكون الكلية والجزئية وسائر ما عددوه من اللواحق
الذاتية للماهيات المتصورة فان الماهية لو كانت لذاتها كلية لم تصدق جزئية
بل الكلية انما تلحق الماهية عند اعتبار صدق الماهية على الكثيرين قال
في التصور والتصديق ش العلم اما تصور واما تصديق وقد عرفوا التصور
بانه عبارة عن حصول الماهية في الذهن من غير حكم عليها بنفي او اثبات والتصديق
بانه الحكم على تلك الماهية بالنفي او بالاثبات وقد جعل بعض المتأخرين التصديق
عبارة عن تصور الطرفين والحكم وبهذا التفسير يكون الحكم جزءا والتعريفات
متنادمان في العموم لا في المفهوم والتصديق يتوقف على التصور اما توقف على الجزء
على المذهب الثاني او توقف المشروط على الشرط على المذهب الاول لامتناع
الحكم مع الجهل باحد الطرفين باحد الطرفين والنسبة ولا يكفي للتشكيك بل لا بد
من انتفاء الحكم وقد قيل على هذا ان جعلهم عدم الحكم شرطا في التصور و
التصور شرطا في التصديق كان عدم الحكم شرطا في الحكم هذا خلف فان جزء
الشي وشرطه لا يعانده قد لم يجعلوه شرطا فان التصور هو العلم وح يكون قسيما
الى نفسه والى غيره واضطربوا في الجواب عنه فقال بعضهم لا استبعاد
في معاندة الشي لجزئه فان الواحد يعاند الكثير وهو جزؤه وقال بعض
لا استبعاد في انقسام الشي الى نفسه والى غيره وهذان لا يعتبران في غاية الفساد
والحق في الجواب ان نقول ان لفظة التصور يطلق على كل واحد من هذين المعنيين
اعني المشروط بعدم الحكم والذي لا يشترط فيه الحكم وعدمه وفرق بين اشتراط عدم
الحكم وبين عدم اشتراط الحكم فالاول اخص والذي هو
شرط في التصديق او جزء منه هو التصور بالمعنى الاخص ولعد هنا سوال
صعب وهو ان الحكم لو استدعى العلم بالطرفين لكان المجهول مطلقا غير محكوم
عليه والثاني باطل لان المحكوم عليه فيه ان كان معلوما صح الحكم عليه فلا يحكم
بامتناع الحكم عليه يناقض وان كان مجهولا امتنع الحكم عليه بالامتناع

الكرة

في تصور التصديق بتصور الطرفين هو فانها النسبة قد تعذره

العلم

عدنا ما

الاخص والذي يحتاج اليه والى التصديق هو التصور بالمعنى

والحوامـــ انّ المجهول مطلقا له اعتباران احدهما مدلول هذا اللفظ والثاني
مدلوله مع اتصافه بكونه مجهولا مطلقا وبالاعتبار الثاني لا يكون مجهولا مطلقا
لان الاتصاف بالمجهولية معلوم والموصوف بامر معلوم يكون معلوما من حيث ذلك
الوصف فالحكم عليه في قولنا المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه من حيث امتناع الحكم
عليه هو الماخوذ بالوجه الاول ومن حيث الحكم عليه بامتناع الحكم عليه هو الماخوذ
بالوجه الثاني فذات الموضوع فيهما مختلف فلا تناقض اقول في هذا نظر
فان المجهول مطلقا الماخوذ بالاعتبار الثاني كان معلوما وكل معلوم صح الحكم
عليه بامكان الحكم عليه من جهة الحيثية بامتناع الحكم تناقض واجاب
بعضهم بان الثاني ان اخذ خارجيا منعنا الملازمة لكذب الثاني فان موضوعه
لا يصدق اصلا ضرورة ثبوت المعلومية لكل موجود وان اخذ حقيقيا صدق
ومنع كذب التالي قوله المحكوم عليه ان كان معلوما لزم التناقض لانه يصدق
المحكوم عليه ههنا معلوم باعتبار وكل معلوم باعتبار صح الحكم عليه فيه المحكوم
عليه يصح الحكم عليه وهو يناقض المحكوم ههنا يمتنع الحكم عليه قلنا المفروض صدقه
كلما وجد كان مجهولا مطلقا فهو بحاله لو وجد امتنع الحكم عليه واللازم من المقدمتين
المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وبينهما لا تناقض لان الاختلاف في
الموضوع والمحمول وهذا الرد فيه نظر لان كون الثاني خارجيا او حقيقيا
تابع للمقدم قوله اللازم من هاتين المقدمتين لا يناقض المفروض الصدق
لاختلافهما في المحمول والموضوع خطا وبيانه ظاهر واجاب
بعضهم ان المحكوم عليه في هذه القضية هو الحكم والمجهول مطلقا هو ما يعين
به الموضوع وقد حكم عليه بالامتناع لا بامتناع الحكم فلا تناقض كسائر القضايا
التي محمولاتها نفس الامتناع لا يقال يلزم من صدق هذه القضية
صدق قولنا المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه ويعود الاشكال لانا نقول
الموضوع هو الحكم قد ثبت اولا غرض كما تقول ان زيد عالم زيد انه عالم
فان الموضوع في الحقيقة في كليهما هو ان زيد وفي هذا نظر فافهم

فان الاخبار عن زيد بانه حال الاني انه عالم مغاير للاخبار عن ان زيدا بالعلم وان تلازما
فان التلازم لا يستلزم الاتحاد مسئلة التصور منه تام وهو العلم بالماهية من
حيث هي ومنه ناقص وهو العلم بها من حيث بعض عوارضها ومنه ضروري وهو الذي
لا يتوقف على طلب وكسب ومنه كسبي وهو الذي يتوقف على طلب وكسب والتصديق منه
ضروري وهو الذي يكفي في حصوله تصور طرفيه ومنه كسبي وهو الذي لا يكفيه مع
التصور الواسطة ومن التصديق ما هو علم وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت ومنه
اعتقاد المقلد وهو الاعتقاد الجازم المطابق الذي لا يكون ثابتا ومنه جهل وهو الاعتقاد
الجازم الذي لا يكون مطابقا ومنه ظن وهو الاعتقاد الذي يترجح فيه احد
الطرفين على الاخر مع تجويز نقيضه واما الشك فهو التردد بين الاعتقادين
واما الوهم فهو مرجوح الطرفين وبعضهم يدخل هذين الاخيرين في باب التصديق
وهو سهو فقد لوحظ في التصديق المطابقة في الخارج اما اذا اعتبر التصديق (حيثية)
الجازم من حيث هو امر حيث هو مطابق او غير مطابق ان كان لا يخلو عنهما فاما ان (ام تسلما)
تعارف التسليم او الحكم لا والاول منه مسلم عام اما مطلق كمسلمة الجمهور او
محدود كمسلمة طائفة ومنه خاص كمسلمة بين شخصين اما معلم او متعلم او متنازعين والثاني
يسمى وضعا كالمصادرات في العلوم وكالاشياء التي يضعها القائل بالخلف وان كان (بلا)
منافيا لما يعتقده وكالاشياء التي يلتزمها المجيب الجدلي ويذب عنها وان كان لا (ويذب)
يقول بها الا بالشاء ان وجمع هذه اوضاعا وانما نعرف الوضع في اصطلاح القوم في مثل (عنه م)
الوضع في بعض الاقيسة الخلفية والتسليم عن الوضع في مثل الاشارة فمن المسلمات وقد
يطلق الوضع على كل راي يقول به قائل او يفرضه فارض وبهذا الاعتبار يكون اعم من
التسليم وغيره مسئلة لما انقسم العلم الى قسمين التصور والتصديق انقسم مقابله اعني
الجهل البسيط الى مجهول التصور والى مجهول التصديق فالطالب لتحصيل المجهول انما يتوجه
طلبه الى احد هذين ويسمى الموصل الى الاول قولا شارحا والى الثاني حجة ولما تقدم الاول
الثاني طبعا اسبقه وضعا ولما كان بين اللفظ والمعنى من العلاقة ما يوثر احوال

في احواله لزم البحث عن الالفاظ من غير التزام بلغة دون اخرى **البحث الثالث**
في الالفاظ اذا كان اللفظ بحالة متى اطلق فهم منه معنى من المعاني بالقياس الى العالم بالوضع
قيل انه دال على ذلك المعنى والدلالة تنقسم الى ما بالطبع والى ما بالعقل والى ما بالوضع مثال
الاول دلالة اح على اذى الصدر ومثال الثاني دلالة الصوت على الصوّت واما الثالث فانه على
ثلثة اقسام دلالة مطابقة وهي ان يكون اللفظ قد دل بتوسط الوضع على المعنى ودلالة التضمن
وهي ان يكون بتوسط دخوله فيما وضع له ودلالة الالتزام وهي ان يكون بتوسط اللزوم العقلي لما
وضع له ودلالة المركب على معناه من قبيل المطابقة وشرطوا في اللزوم اللزوم الذهني والا لم
يتحقق الدلالة لعدم الوضع وعدم الاستلزام العقلي ولا يشترط الخارجي والا لم يكن العمى دالا — وهو خطأ ح
على البصر فظن ان دلالة الالتزام مهجورة مطلقا فان الحدود التامة والرسوم انما يدل
بالالتزام ثم هي مهجورة في جواب ما هو والحق انه لازم ان كان بينا لم ينضبط لعدم انضباط
الشرط فانه قد يكون بينا عند شخص دون اخر وان لم يكن بينا لزم دلالة اللفظ على ما لا يتناهى
ضرورة كون اللوازم غير متناهية والجواب انه الذي قد ينضبط فان احد المتضايفين
يلزم صاحبه في الادراك وانفاق كان اختلاف الناس في الدلالة الالتزامية قالوا
في استعمالها لكان قالوا في الدلالة المطابقة فانها انما يحصل للعالم بالوضع لا ساواه — والعلم بالوضع ضيع ح
بالنسبة الكل بحيث ودلالة المطابقة تنفك عن دلالة التضمن كما في البسائط وعن الالتزام
على الحق لجواز انفكاك الماهية عن لازم ذهني وقال بعضهم انها تستلزم الالتزام
لوجوب استلزام كل ماهية لازما واقله انها ليست غيرها وهو ممنوع فان المغايرة ليست
من اللوازم البينة للماهية لانا نتصورها بهذا الاعتبار عند ملاحظة الغير وكذلك التضمن
ينفك عن الالتزام لهذا واما هما فانهما لا يوجدان بدون متبوعهما ح و
قال اللفظ ان اريد بجزئه الدلالة على جزء المعنى من حيث هو جزؤه
فهو المركب والا فهو المفرد فدخل فيه عبد الله علما ضرورة عدم ارادة معنى ما
من لفظي عبد الله على انفرادهما حين جعلا جزءا من العلم لكن كل واحد منهما دال
ما اراده لغوي وقصد لغوي لا من حيث هو جزؤه ويكون حينئذ مركبا وبعض

وبعض الناس لم يتفطن لهذا وقسم الالفاظ الى ما يدل جزؤه على جزء المعنى وهو المؤلف والى
ما يدل على غير جزء المعنى وهو المركب كعبد الله والى ما لا يدل اصلا وهو المفرد كزيد
وهذا خطأ فان الدلالة تابعة للقصد والارادة ح واللفظ المفرد اما اسم او كلمة او اداة
فالاسم لفظ دال بالتواطؤ على المعنى غير متجرد من الزمان ولا يكون واحد من اجزائه دالا
بانفراده ويكون مع ذلك ابدا دالا على ما يعاقب على غيره والاداة ما دل على معنى مفرد في غيره
مثال **قال** الكلمة تدل على ما يدل له الاسم وعلى الزمان ومن جملة ما يدل عليه الاسم
المجرد عن الزمان فيكون الفعل دالا على المنافاة فصار ما ارادت **الكلمة** ليس المجرد من جملة
مدلولات الاسم بل هو شرط في الدلالة الاسمية واعلم ان لفظة المفتوح واشباهها تدل
على المعنى مع زمان مطلق فاذا ارتد تعيينه فقل اصطبح واليوم والامس والآن
على نفس الزمان من غير اعتبار انها لمعنى **قال** بعض الناس لا الافعال الكلمات في لغة
العرب لاشتمالها على الضمائر وهو خطأ فان لفظه قام في قولنا قام زيد غير
مشتمل على الضمير وذكر الشيخ ان افعال المضارعة ما عدا الغائب ليست كلمات
بل مركبات لاشتمالها على ما يدل على الفعل وعلى الفاعل وفرق بينها وبين الغائب — ق م
بان الياء في يمشي لا يدل على النسبة الى موضوع مطلق ولا لما احتمال حمله على
زيد بل معناه ان شيئا معينا في نفسه مجهولا عند السامع وعند المتكلم مستوفقه في — لد ح
تصحيح محتملا للصدق والكذب الا التصريح بذكر المضمر ولا كذلك الدال حيث تعين
فيها الموضوع وشكك على نفسه بالماضي واسم الفاعل فانهما قد اشتملا على المصدر
مع الصيغة ودلالة هذين على معنيين فيكونان مركبين واجاب بان المعتبر في — المعتبره
التركيب انما هو الاجزاء المترتبة المسموعة لا الاجزاء الصورية ونحن نقول في الاول انه لا
فرق بين افعال المضارعة وقوله ان الغائب لا يدل على النسبة الى المجهول بل
على ان شيئا مجهولا عند السامع معلوما عند القائل وعند المتكلم فلا يحتمل الصدق
والكذب فلا يكون مركبا خطا فان المركب ههنا لا بد ما دل على معنى مركب سواء

والكلمة ما دل مع ما يدل عليه الاسم على الزمان المعين ولا يكون واحد من اجزائه دالا بانفراده ح

بحثه

كان ناما أعني تام محتملا للصدق والكذب اولا كالمركبات التقييدية جواب من خواص
الاسم صحة الاخبار عن مسماه المجرد ذكره والكلمة والاداة لا يخبر عنهما بهذا التفسير وقد
يخبر بالكلمة دون الاداة جواب من الاسماء ما لا يصح الاخبار عنه كالظروف الناقصة
جواب هي في الاصل وضعت لصحة الاخبار عنها وخروجها عن هذه الصحة امر
طارئ سؤال قلنا الكلمة والاداة لا يخبر عنهما وهذا اخبار عنهما جواب
اخبرنا عنهما لا المجرد ذكرهما بل معتبرين عنهما بالفاظ اسمية سؤال يقال ضرب فعل
ماض ومن حرف جواب الاخبار عن اللفظ سؤال يقال ضرب لا يخبر عنها عن
مسماه المجرد ذكره جواب الاخبار عن اللفظ لا مسماه ان يكون لفظ ضرب مسمى له
اذ مسماه هو المعنى بحث اللفظ المفرد ان استعمل فيما وضع له فهو حقيقة والا فهو مجاز
وايضا فهو مفرد ان كان له حقيقة واحدة ومشترك ان تعددت حقائقه وايضا ان تشخص
موضوعه فهو العلم والمضمرات والا فان تساوت افراده في صدق النسبة عليها فهو المتواطئ
والا فهو المشكك ويختلف بكون احد المعنيين اشد او اقدم او اولى من الاخر ولفظ النسب
مفرد الى اخر مرادفه له ان توافقا في المعنى ومباينا ان اختلفا واعلم ان اللفظ المشترك
قد يكون كلا معنييه كالعين وقد يكون في احدهما كعبد الله وقد يكون جزئيا
منها كزيد والمشترك قد يقع على الشيء وعلى صفته بالاشتراك كالاقبال اذا سمي به رجل
امال وقد يقع على الشيء ووصفه كالمقبل اذا سمي به من له امال والفرق ان الاول غير
محمول بخلاف الثاني وقد يقع على الشيء باعتبارين متباينين كالنوع على الانسان بمفهومه
ومن المتباينة ما يكون اسمان للشيء وصفته كالقادم والمهند او للصفة وصفتها كا
الناطق والفصيح والاشتقاق قد يكون لنسبة كالمهند وقد يكون من صفة مسرة
كالاسود ولابد في المشتق من دلالته على ماله الاشتقاق وما منه الاشتقاق والنسبة
اللفظية والمعنوية والصرف في اللفظ فانه ان عني به مادة الصفة وحدها او مادة
مع الموصوف يكون مركبا بحث اللفظ المركب ان صح السكوت عليه
فهو التام وان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والا فان دل على طلب الفعل بالوضع

سؤال م

وحده م

كالصارم والسيف والمصنف ح

فهو الامر ان كان الاستعلاء والالتماس ان كان للمساواة وسؤال ان
كان خضوعا وان لم يدل فهو التمني والترجي والتعجب والقسم والنداء وشبهها
التنبيه واما عند الناقص فهو المركب التركيب التقييدي ان كان التركيب من
اسمين او اسم وفعل وحرف النداء ناب عن الفعل وعدم احتماله للصدق والكذب
وكونه خطابا مع مالك لكونه من قبيل الانشاءات البحث الرابع
في الكلي والجزئي م اللفظ ان منع نفس تصور معناه من وقوع الشركة
فيه فهو الجزئي والا فهو الكلي وقول من قال الكلي هو اللفظ الذي يدل على كثيرين
بمعنى واحد لا يخلو عن دائرة فان الانسان الكلي كالانسان من حيث مفهومه لا يدل
على الكثيرين اصلا واعلم ان الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لذاته كشريك الباري م
وقد يكون ممكن الوجود غير موجود كالكرة المحيطة باثني عشر قاعدة مخمسات وقد يكون
موجودا لكنه غير متعدد الافراد بل يمتنع فيها التعدد كالباري او يمكن فيها التعدد
كالشمس وقد يكون متعدد الافراد متناهيا او غير متناه كالنفوس سؤال واجب
الوجود ان كان كليا لم يمنع نفس تصوره من الشركة وكل ما لا يمتنع عليه الشركة لمفهومه
فانه يمكن فيه الشركة وهو محال لوجوب احدهما يلزم منه كون واجب الوجود مركبا من
تصوره ومن لعلة نسبة الشركة وما بها لما كان مفهوم وجوب الوجود الممتنع الشركة
كان تحققه لواجب الوجود لعله وما لها انه يصح وجود واجب لغيره من حيث مفهوم
وجوب الوجود فان امتنع فالخارج فلا يصح ان يطلق على الاطلاق انه وجود واجب
لغيره ممتنع جواب انه فرق بين قولنا يمتنع الشركة ومن قولنا يمتنع فيه الشركة
والوجوب والامكان ولا منافاة لانا في الاحتمال الذي نعني به التردد الذهني
فانه ما وازى ما المثلث لقائمتين قبل تحقيق البرهان محتمل عندنا لا انه في
البرهان ممكن بالامكان الخاص اذا عرفت هذا فنقول من الاسماء ما لا يحتمل
الشركة كالشخص ومنها ما يحتمل لواجب الوجود وعدم هذا الاحتمال

كالنقيض ح

كالعالم ح

يكون الثاني
مقيدا في الاول
وان تركب من اسم
واداة او فعل
واداة فهو غير
مفيد واما التام
فلا بد ان يتركب
من اسمين او اسم
وفعل ح

عندنا لا استلزام لاحتمال في نفس الامر بمعنى قولهم لا يمتنع الشركة فيه كما
اطلق الجزئي على ما ذكرنا ويسمى الحقيقي فقد اطلق على المندرج تحت غيره ويقال له
الاضافي كالانسان اذا اضيف الى الحيوان لا يعني به كونه لا يمتنع الشركة فاذن هما (فيه بحث)
متغايران ثم الاضافي اعم لاندراج كل شخص تحت ماهيته وتحت الامور العامة وليس كذلك
لامكان انفكاك تصوره عنه واعلم ان الجزئي من حيث هو جزئي كلي ايضا
لوقوعه بمعنى واحد على كثيرين واعلم ان لفظة زيد وامثالها من اسماء الاعلام
جزئي وان كان يسمى به جماعة لانه لم يوضع لمعنى وقع عليهم بل لكل واحد منهم
زيد لذاته ولفظة انسان المنون يدل على معنى الانسان المخصص بعدم تعينه
ويسمى الشخص المنتشر وفرق بينه وبين زيد فان زيدا لا يتناول الشخص المفهوم واحد
بخلاف هذا او من يشترط في الكلي ان يكون مقولا على الافراد بالشركة لم يكن هذا
كليا فانه لا يقال على شيئين الا على سبيل البدل ومن لا يشترط القول على الكثيرين (شخص)
في حالة واحدة فهو كلي عنده وعليه بعض الناس كونه جزئيا بان معنى قولنا رجل
الرجل الواحد ولم يدر ان الرجل والواحد كليان وتقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية
وقولنا هذا الانسان لما لم يكن معه اشارة حسية او خيالية لا يتعين فهو مشخص اصلا (بين هو)
ولعلهم فرقوا بين هذا او بين لفظة زيد ونحن نتوقف شر العام قد يقال
ويعني به الكلي وبهذا الاعتبار يصح ان يقال الانسان عام وليس العمومية والكلية
صادقين على الشيء باعتبار وجود افراده في الاعيان فانا قد بينا ان من الكليات ما يمتنع
وجودها في الخارج بل احتمال الشركة الذهنية فيه وكذلك ليس الشيء كليا باعتبار نسبته
الى اجزائه بل الى جزئياته فالبيت كلي باعتبار نسبته الى احاد البيوت لا الى السقف
والسقوف والحائط وكون الشيء كليا او عاما امر معقول له والا لم يصدق على الجزئي كذلك
الحقيقي فالكلية والجزئية من المعقولات الثانية ويسمى الكلي العارض المنطقي وهو من
باب المضاف والمعنى المندرج تحت معروضه اسمه طبعي والمعروض

هو الكلي الطبيعي والمجموع هو الكلي العقلي والكلي والجزئي يقالان للمعاني بالذات
وبالعرض للالفاظ الدالة عليها شر العام ان صدق على جميع جزئيات
الخاص فهو مطلق والا فمن وجه والمتباينان هما اللذان لا يصدق كل واحد
منهما على شيء من جزئيات الاخر والمتساويان هما اللذان يصدق كل واحد منهما على
جميع افراد الاخر واذا صدق نقيض العام على شيء صدق عليه نقيض الخاص والا صدق
عليه عينه ويلزم صدق عين الخاص المطلق بدون العام هذا خلف ولا ينعكس فان
نقيض الخاص يصدق على عين الخاص الاخر مع صدق عين العام عليه ولانه لو صدق نقيض
العام على كل ما صدق عليه نقيض الخاص يصدق عين الخاص على كل ما صدق عليه
عين العام لعكس النقيض هذا خلف ولا عموم بين نقيضي العام والخاص من وجه لان نقيض
كل خاص مع عين عام بينهما هذا العموم مع المباينة الكلية بين نقيضيهما ثم بينهما مباينة
جزئية لان بينهما اما مباينة كلية كما في هذا المثال واما جزئية كما في المثال الحيوان والابيض
والا لكان بينهما اما المساواة واما العموم المطلق وهما محالان فالمباينة الجزئية لازمة
ولانه صدق نقيض احد المتساويين على شيء صدق عليه نقيض الاخر والا صدق عينه
ويلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر واما المتباينان فنقيضاهما متباينان
تباينا جزئيا لان نقيضيهما ان لم يصدقا كاللاوجود واللامعدوم كان بينهما مباينة
كلية وان صدقا كاللاانسان واللافرس فلا بد بينهما من مباينة جزئية والا
لثبتت المساواة او العموم المطلق وهما محالان فالمباينة الجزئية لازمة واعلم
ان الكلي منه ما هو قبل الكثرة وهو الصورة المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود
الجزئيات بالذات ومنه ما مع الكثرة وفيها وهو الذي في ضمن الجزئيات حال
وجودها في الخارج ومنه ما بعد الكثرة وهو الذي يحصل في الذهن منتزعا
من الجزئيات ولنا في كل واحد نظر وكل كلي محمول بالطبع على جزئياته
وكل جزئي اضافي فهو موضوع بالطبع وسلم والجزئي الحقيقي غير محمول

وهو حق فان المحمول وصف للموضوع والشخص ليس بوصف واستدل على هذا بان
المحمول صادق على الموضوع وعلى عوارضه ولوازمه فلو كان الجزئي الحقيقي محمولا لكان
كلياً وهذا ازدد جدا سؤال اذا قلنا ج هو ب فلسنا نعني به ان حقيقة ج هي
حقيقة ب وساق بسه الكلام في هذا البحث بل نعني به ان الشيء الذي يقال له ج فهو
بعينه الشيء الذي يقال له ب من الموضوع والمحمول اتحاد من وجه وتغاير
من وجه يجب لا اتحاد في الشيء ثم ان جهة الاتحاد قد يكون هي الموضوع وحده كما
تقول الانسان ضاحك وقد يكون هي المحمول كما في عكس الحمل وقد يكون مغايرا لهما
كما تقول الضاحك كاتب هذا النوع من الحمل يسمى حمل المواطاة وهو حمل هو هو
وههنا نوع اخر من الحمل وهو حمل الاشتقاق ويسمى حمل هو ذو وهو كحمل الضحك على
الانسان لا يحمل بذاته على الانسان بل انما يحمل بعد الاشتقاق او بادخال حرف النسبة
كذو واشباههما والمعتبر في حمل الكلي على جزئياته هو الاول **الفصل الخامس**
في الذاتي والعرضي والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال كل كلي فهو با
لنسبة الى جزئياته اما ذاتي لها واما عرضي والذاتي له خواص ثلث احدها امتناع
رفعه عما هو ذاتي له في الوجود والثانها امتناع تصور ما هو ذاتي له الا مع تصوره
والثالثها عدم احتياجه الى علة مغايرة لعلة ما هو ذاتي له فان الجاعل للسواد هو
الجاعل للون وللخاصة الثالثة مطلقة والباقيتان اضافيتان والذاتي
يقال له جزء الماهية بالمجاز وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي فيدخل فيه جزء الماهية
ونفسها كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو **سؤال** الذاتي منسوب الى الذات
وذات زيد وعمرو هو الانسان وان نسب الى زيد مع تشخصاته كانت المشخصات اجزاء
ولم يبق بين العرضي فارق **جواب** هذا بحسب القانون اللغوي لكنه قد نقل في
العرف المنطقي الى ما ذكرنا والذاتيات يعلم حال كون الماهية معلومة اما اجمالا او
تفصيلا وقول بعضهم انها لو كانت معلومة لكانت معلومة الا شياء بتمامها
يكون منفصلة ممنوع فان العلم بالاشياء علم بعارض للماهية بالقياس

الى غيرها

وان الضحك (margin)

هيده
الم (margin)

الى غيرها واما العرضي فهو الذي يلحق الماهية بعد تقومها وفي الفرق بين الذاتي
والعرضي ان الذاتي مقوم والعرضي ليس بمقوم وهذا غير تام فان المقوم قد يكون
معلولا في الوجود كالمحل وايضا المفهوم من المقوم انما يدل على الذاتي بالمعنى الاول
القسم الثاني يعتبرونه في الاصطلاح كما يطلقونه في الذاتي فانهم يطلقون هذا بالتواطئ
بلفظين مترادفين عند هؤلاء واحدهما بالاخرى وانهما متغايران وهو حق واسم
الذاتي يطلق في غير هذا الموضع ايضا على معان منها ما يتعلق بالحمل وهو ثمانية احدها
ان يكون الموضوع مستحقا للموضوعية كما يقول الانسان ابيض والثاني ان يكون
الوصف حاصلا للشيء حقيقة سواء كان طبعا او قسرا كقولنا الحجر متحرك بالذات
ويقابله العرضي كالمتحرك للساكن في السفينة والثالث الراجح على الاخر وشبهه ان يكون
هذا امايته خارجة الاول والرابعها على ما لا يكون بعينه ومن موضوع واسطة كقولنا
سطح ابيض ويقابله العرضي كقولنا جسم ابيض وشبهه ان يكون هذا داخلا في الثالث
وخامسها على ما فاكان وروده للموضوع بمقتضى طبعه الاغريبا كقولنا الحجر متحرك الى اسفل
ويقابله العرضي كالحجر متحرك الى فوق وسادسها على ما يلازم الموضوع كقولنا الحجر منحدر من
فسل العرضي على هذا وسابعها على المقوم وثامنها على الوصف الذي يلحق الماهية
لا لامر اعم خارج والاخص كقولنا الحيوان ضاحك ويسمى هذا في كتاب البرهان عرضا
ذاتيا وهو يشمل ما يلحق الماهية لذاتها او لامر مقوم سواء كان اعم او مساويا او لامر
خارج مساو ومنها ما لا يتعلق بالحمل ويقال للعام بذاته انه موجب بذاته وللقائم بغيره
انه ليس بذاته ويقال للسبب الموجب انه بذاته كالذبح للموت ولغير الموجب كمن
عرض له رقعة على كنز بالاتفاق **سؤال** الذاتي بالمعنى الاول ينحصر
في الجنس والفصل قالوا انه ان لم يكن مشتركا فهو الفصل وان كان مشتركا فان كان
تمام المشترك بين الماهية وبين نوع تام كان جنسا والا كان مساويا للعام المشترك
لانه لو كان اعم لكان مشتركا بين تمام المشترك وبين الاخر فما كان تمام المشترك

نسخه
فعلوه (margin)

كان خلاف المقدر وان كان بعضه عاد التقسيم فلا بد من انتهائه الى ما يساوي
تمام المشترك فيكون فصلا للجنس فيكون فصلا واعترض على هذا بانه لا يلزم من كونه
تمام المشترك بين هذه الماهية ونوع ما ان يكون جنسا لهذه الماهية لكون الجنس مقولا على مختلفين
لجواز ان يكون هذا عارضا لذلك النوع اجاب عنه بعض المتأخرين بانه يكون فصلا ح
لاختصاص مقوميته بهذه الماهية وهذا خطأ فان الفصل لا يجوز ان يكون عارضا لنوع و
مقوما لآخر لعدم افادته التميز ويلزم ان يكون الفصل هو المقوم — العرضي
منه لازم ومنه مفارق واللازم هو الذي يصحب الماهية صحبة واجبة ولا يكون جزءا منها
والمفارق هو الذي يمكن انفكاكه عنها واللازم منه لازم للماهية ومنه لازم الوجود وكل لازم
اما بوسط او بغير وسط والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا ولا بد من وجود الاول
والا لكانت القضايا باسرها بديهية ومن وجود القسم الثاني والا لزم التسلسل والاول يكون بوسائط
واللازم ينقسم الى بين وغير بين والبين يفسر بتفسيرين احدهما انه الذي يلزم من تصور ملزومه
تصوره والثاني انه الذي يلزم من تصوره مع تصور ملزومه ولازمه تصور اللزوم فالاول اخص واعلم
ان اللزوم لما كان مفسرا بعدم الانفكاك كان كل لازم سواء كان خارجيا او ذهنيا غير
منفك عن الماهية وهذا هو المعنى بكونه بينا واستدل بعضهم بانه لو لم يلزم من العلم
بالماهية العلم بلازمها القريب لامتنع العلم بالقضية المجهولة لان المجهول لا بد وان يكون خارجيا
عن ماهية المحمول وذلك يستلزم خروجه عن الواسطة او خروج الواسطة عنها وهذا
ضعيف لانه يقتضي ان يكون بعض اللوازم الغريبة بينة ولا يدل على العمومية واعلم ان اللزوم
الذي يعتبر ليس لعروضه خارجيا بل هو لعروض اعتباري بملاحظة العقل عند قياس الملزوم الى اللازم التسلسل
ومن العرضي ما يختص بطبيعة واحدة ومنه ما يشمل طبيعة وغيرها فيكون عرضا عاما
فالمحصور الكلي الى تمام الماهية وهو النوع والى جزئها وهو الجنس والفصل والى الخارج وهو
الخاصة والعرض — ان جماعة من المنطقيين لم يفرقوا بين الذاتي وبين المقول
في جواب ما هو لانهم زعموا ان الجنس مقول في جواب ما هو وغلطوا في جواب ما هو هو الجنس
ان المقول ح

ولم يميزوا بين الجنس والفصل كما نقل عنهم في كتاب الجدل فلزمهم ان الذاتيات هي
اجزاء الماهية والجنس هو جزء الماهية فلم يبق فرق بين الذاتي والمقول في جواب ما هو وبينه
بعضهم للفصول اخرجها عن صلاحيتها للقول في جواب ما هو فحمل المقول في جواب ما هو هو
الذاتي الاعم وهو الجنس وهؤلاء يضطربون عند تحقيقهم الفصول من الاجناس والحق في هذا
الباب بيع القانون اللغوي فان ما هو انما وضع لطلب الحقيقة فالجواب انما يكون بذكر جميع
اجزائها التي هي المشترك والمميز وانه فرق بين المقول في جواب ما هو الذي هو نفس الماهية
وبين الداخل في جواب ما هو وهو الذاتي مطلقا وفرق ايضا بين المقول في جواب ما هو وبين الواقع في
طريق ما هو اعني الذاتي الاعم والمتأخرون زعموا ان الداخل هو المذكور بالتضمن من الاجزاء
والواقع في طريق ما هو هو المذكور بالمطابقة وهو تغيير لا فائدة فيه على ان الداخل يشمل
المذكور بالمطابقة او بالتضمن والواقع في الطريق يخص بالذاتي الاعم فانه يذكر اولا ثم يقيد
بالفصل — المسؤول عنه اما ان يكون واحدا او كثيرا والواحد اما كلي واما جزئي والكثير
اما متفق الحقائق او مختلفها والجواب عن الاربعة بثلثة اصناف الاول الجواب عن الواحد الكلي وهو
لا يكون الا بالحد ولا يقع في جواب السؤال عن غيره ولا عنه وعن غيره فهو جواب من حال الخصوصية
المحضة الثاني الجواب عن الواحد الجزئي وعن الكثير المتفقة الحقيقة وهو شيء واحد هو الماهية
التي تصدق على تلك الماهيات الجزئيات صدق النوع على افراده وهو جواب بحال
الشركة والخصوصية الثالث الجواب عن كثير مختلفة الحقيقة وهو لا يكون الا بتمام
القدر المشترك بينهما وهو جواب في حالة الشركة لا غير وبعض المتأخرين جعل للذاتي
بحسب الخصوصية هو ما يجاب عن ماهية بخصوصها وحدها كذا وهو خطأ فانه من الصنف
الثاني واخرون جعلوا الذاتي بحسب الخصوصية هو النوع المنحصر في شخص والحد وهو
خطأ ايضا فانه من قبيل القسم الثاني — سؤال — منعتم ان يكون الذاتي مقولا
في جواب ما هو ههنا اجبتم عن الانسان والفرس بالحيوان وهو ذاتي — جواب
ما اجبنا بالحيوان عن ما هو ذاتي له بل عن السؤال عن نفس الماهية لان السائل

عن جملة الانواع تماما وانما هو طالب للقدر المشترك فهو مقول في جواب ما هو بالنسبة
الى شي وذاتي بالنسبة الى اخر ونحن انما منعنا حصول النسبتين بالقياس الى شي واحد واعلم ان
الفصل لا يصلح ان يقال في جواب ما هو لانا نادل على ما يشبه الجنس بالالتزام ودلالة الالتزام
مهجورة **الخامس** في الجنس وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب
ما هو قولا بحسب الشركة من حيث هو كذلك فالمقول على كثيرين جنس له تعميم الكثيرين
بكونها مختلفة بالحقيقة لاخراج النوع وفصله وخاصته وقولنا في جواب ما هو يخرج الفصل
والخاصة والعرض وقولنا قولا بحسب الشركة ذكر لتتميم الحد لا للتمييز كذلك قولنا من
حيث هو كذلك ذكره المتاخرون احتمل بهما ولا بد منهما وليرد ههنا سوالات
منها ان المقول على كثيرين جنس للجنس فيكون اعم لكنه جنس خاص فيكون اخص ومنها
ان الجنس جزء وليس من المحمول بجزء ولاشي من الجزء بمحمول ومنها ان الجنس ان كان خارجيا
فلا اشتراك او ذهنيا فلا يكون جزءا فلا يقال في جواب ما هو وجواب الاول
ان المقول على كثيرين عرض له الجنسية وهو باعتبار ذاته اعم وباعتبار عارضه
اخص وهذا غير منكر فان حد الحد اخص باعتبار عارض هو مساو باعتبار ذاته والمضاف
اعم من جنس الاجناس باعتبار ذاته واخص باعتبار كونه جنس الاجناس وعن الثاني
ان للحيوان له اعتبارات منها ان يوخذ من حيث هو هو لا باعتبار حيثية
ولا باعتبار عدمها ولا باعتبار مقوليته على شي واحد ولا باعتبار عدم مقوليته وبالجملة من
من حيث هو لا بشرط شي ومنها ان يوخذ من حيث هو مقول على كثيرين ومنها ان يوخذ
بشرط انه وحده ويكون كلما يقارنه زايدا عليه ولا يكون معناه الاول مقولا على ذلك المجموع
بل جزءا منه ومنها ان يوخذ بشرط ان يقارنه الناطق والاول هو الحيوان المحمول على الجنس
ولا يكون جزءا من النوع لان الجزء لا يحمل على كله نعم انه يكون جزءا من حيث ولا يوخذ من
حيث هو كذلك الا في العقل ويتقدمه في العقل بالطبع والثاني هو الجنس وليس بجزء النوع
ولا محمول عليه والثالث هو المادة للانسان وهو الجزء والرابع هو ان نفسه والحاصل
ان الحيوان المجرد ليس بعام ولا خاص اذ لم يمكن حمله على زيد كما امكن حمله على الانسان

ههنا العدم الصحيحة

موخذ

والذي هو جنس فهو من حيث هو جنس عام مركب من الاول ومن معنى العموم العارض له فهو لا
لا يحمل من حيث هو جنس على شي مما تحته وفرق بين ما يعلم ان العرض له ما يجعله جنسا وبين
ما قد عرض له ذلك وانا قلنا الجنس مقول على النوع نعني به المعروض للجنس لا باعتبار عروض
الجنس له وبهذا التحقيق نظهر المطلب عن الثالث **بيس** الطبيعة الجنسية اذا اخذت
بمعنى المادة كانت سببا لوجود الطبيعة النوعية واذا اخذت بمعنى الجنسية لم تكن علة لها
والا لتقدمت عليها بالوجود فلزم وجودها قبل النوع فيكون مادة للنوع فلا يصدق
على النوع انه هو وهذا اظهر بل ذات تلك الحيوانية مثلا هي ذلك بالذات وهذا معنى
قولهم الجنس والنوع متحدان في الوجود وان كان باعتبار عروض الجنسية تخرج عن هذا
الحكم وحمل الجنس القريب على النوع علة لحمل الجنس البعيد عليه لان الجسم الذي ليس بحيوان
يستحيل ان يحمل على الانسان فحمل الجسم عليه موقوف على حمل الحيوان عليه فالجنس البعيد متقدم
على النوع المعين باعتبار كونه عاما يمكن ان يوجد في العقل وان لم يوجد فيه النوع المعين
وانما اذا اخذ باعتبار انه جنس لهذا النوع محمول عليه فليس بمتقدم عليه في الوجود بل هو متاخر
عنه وعن الفصل الذي يقومه خاصا بهذا النوع اذ لولاه لما كان الجنس المخصوص بهذا النوع
فلذلك حكم بان الجنس القريب علة لاتصاف النوع بالجنس البعيد فالتقدم للطبيعة الجنسية
من حيث هو عام والتاخر للحقيقة التي تخصص بالفعل **بيس** مراتب الاجناس اربعة
العالي والسافل والمتوسط والمفرد ومثال بعضهم له اذا جعلنا الجنس جنسا لهذه الاربعة
كان احد انواعها جنس الاجناس وهو عارض لطبائع عشرة فان تنوع بسبب العروض
فهو جنس والا كان نوعا اخيرا وفوقه الجنس المندرج تحت المقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق المندرج تحت المقول على كثيرين بالفعل المندرج تحت الكلي المندرج تحت
المضاف فالمضاف جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع واعلم
انه لا يلزم من عدم تنوعه لعروضها كونه نوعا اخيرا **البحث السابع** في
النوع وهو يقال بالاشتراك على الحقيقي والاضافي فالحقيقي هو
المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو من حيث هو كذلك والقيد الاول

ماهو

خرج الجنس والعرض والفصول والخواص العوالي وبالاخير خرج الخاصة والفصل لا خراج

والاضافي هو اخص الكليين المقولين في جواب ما هو والفرق بينهما ظاهر فان الاول

لا يجب تركيبه بخلاف الثاني وليس بينهما عموم مطلق فان الاول يوجد بدون الثاني في

الحقائق البسيطة وبالعكس في الاجناس المتوسطة وبعد فان ما على النوع الاخير بينهما

عموم من وجه والذي يتعين هو احد الجهتين انا هو اولا انا نقول في التقسيم الكلي اما ان يكون ذاتيا

واما ان يكون عرضيا والذاتي اما ان يكون مقولا في جواب ما هو على مختلفات الحقيقة او على متفقها

وهو النوع او لا وهو الفصل والعرضي اما خاصة او عرض وهذه القسمة انما تستلزم الحقيقي

دون الاضافي على ان الكلام يشعر الى ان المقول في جواب ما هو الى ما لا يكون وقوعها فيه

ومقوله الوقوع لما توسط في العموم والخصوص فالعام جنس للخاص والخاص نوع له وما لا يكون الا ان يقع

في جواب ما هو ينقسم الى ذاتي هو الفصل والى عرضي هو اما الخاصة او العرض وهذه القسمة

تشتمل على قسم لغو وهو ما يكون وقوعه في جواب ما هو وبالترتيب او لا يعتبر توسطه تحت عام

وهو النوع الحقيقي فيكون الاقسام ح ستة لا محالة انه قد ذكر في هذه القسمة لا ولى

النوع الاضافي وانه لا شك في ان يكون الشيء جنسا او نوعا حقيقيا مغايرا لاعتبار كونه نوعا

اضافيا لانا نقول موضوع النوع الاضافي اما الجنس او النوع واعتباره لا بعض

زيادة الطلبات واحالة الى وجه معروض له خارج عن الجملة بخلاف الحقيقي و

الشيخ مكلف قسمه يدخل فيها كلا مما هو الذاتي الذي لا يصلح ان يقع في جواب ما هو

فصل والثاني لا جنس منه جنس والاخص نوع ثم انه ان كان جنسا باعتبار فهو نوع اضافي

والا فهو حقيقي وفي هذا ايضا نظر فانه ان جعل كلا منهما داخلا في القسمة كانت الاقسام

ستة وان جعل احدهما النوع بمعنى ثالث كما هو لم يكن كل واحد منهما قسما من اقسام

الكلي ويخرج الخاصة ايضا النوع الذي لا يندرج تحت الجنس ويلزم منه تخصيص

الاضافي بما يخالف افراده بالحقيقة بحث لا جناس العوالي و

المتوسطة اذا اخذت من حيث هي هي ونظر الى افراده فالامر حيث افترانها

بالفصول كانت انواعا حقيقية واذا نظرت باعتبار الفصول كانت اجناسا بحث الجنس

المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي لكونه نسبة عارضة للجنس الطبيعي بالقياس اليه فيتاخر

عنها بل المقوم له هو الطبيعي والجنس المنطقي يقوم النوع المنطقي اما الاضافي ولتقابلهما

بالتضائف واما الحقيقي فلا نعلم كما في الحقيقي بحث مراتب النوع الاضافي اربع

هو العالي والمتوسط والسافل والمفرد لكن السافل هو نوع الانواع والعالي هو جنس الاجناس

هو جنس ~~الخاص~~ والجنس العالي والمفرد بيانا مراتب النوع والنوع السافل والمفرد

بيانا مراتب الجنس وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل وبين كل واحد من النوع

المتوسط والعالي عموم من وجه وللنوع الحقيقي بالنسبة الى الاضافي مرتبتان المفرد

والسافل وبالنسبة الى الحقيقي مرتبة وهي المفرد واعلم ان الاجناس في تصاعدها متناهية

والا لكان النوع معقولا من الحد غير متناهية ويلزم وجود علل ومعلولات غير متناهية

والانواع في تنازلها متناهية والا لما حصلت الاشخاص وليس على المنطقي النظر

في كمية الاجناس العالية دون المتوسطة والسافلة **البحث الثامن**

في الفصل وهو على ثلثة اقسام عام وهو الذي يفصل الشيء عن غيره في الجملة وقتاما و

مندرج فيه المفارق و خاص وهو الذي يفصل عن الغير والا فصل العرض عنه انما دائما

ودقتا ما وخاص الخاص وهو المميز الذاتي ولا يلزم ان يحدث ثان الغيرية ولا اخير يحدث

الاخرية وهي الاختلاف بالماهية وهو الذي يقع فيه الكلام ويعرفونه بانه الكلي

المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره فالقيد الاول يخرج ما عدا الخاصة

ويخرج الخاصة بالاخير وله نسبة الى الجنس بالتقسيم والى النوع بالتقويم قيل

والى الحصة بالعلية لان احدهما ان لم يكن علة استغنى كل منهما عن الاخر فلم يحصل منهما

حقيقة واحدة وان كان احدهما علة فان كانت هو الجنس لزم وجود الفصل مع الجنس

دائما والا ثبت المطلوب وفيه نظر فانه لا يلزم من ثبوت العلية للجنس وجود

الفصل انما وجد الملزوم الا ان يعني بالعلية العلة التامة وحينئذ نقول ليس

ليس احدهما علة بهذا المعنى وليس يلزم الاستغناء قلنا ممنوع والقائلون

بالعلية لا يدعون امتناع فصل الجنسين والا لزم تخلف عن علته

المعلول

وهو الجنس

هاهنا

الاجناس وهو

س

هية

بترتب

انقلاب م

واشتمال الجنس فصلا لامتناع انقلاب المعلول علة فلا تقوم الا نوعا واحدا و
يمتنع تكثر الفصل لامتناع توارد علتين على معلول واحد ولا تشكل بجواز تركيب الفصل
لان الفصل هو المجموع وكل واحد من اجزائه فصل له ولا يلزم المحال الذي معناه اولا لانه — ثم ه
ليس ثم طبيعة جنسية فعلى هذا يجوز تقوم الجنس العالي من فصلين وهذا ما ذكره
الشيخ في الاجناس العالية وجعل تلك الفصول ممتازا عما شاركها في الوجود بنفس
والمستصوب هذا فان الحقائق البسيطة كما تمتاز بانفسها عما يشاركها في
الوجود كذا لك يمكن بل يجب امتياز هذه المركبات بانفسها وجملة المعاني التي تتركب
منها هذه الحقائق لا يقتضي بعضها شيئا منهم كالجنس والاجزاء الاعم محصل كالموجود
الجنسي فلا تكون فصولا بالمعنى المعتبر في سائر الفصول المنوعة ولو احتاجت هذه الماهية
في انفصالها عن غيرها عما شاركها في الوجود الى الغير لذاتها لاحتاج ذلك المميز
في انفصاله عما شاركه في الوجود الى الغير ولزم التسلسل فليس تميز المركب باجزائه اولى — كان حمل نسخه
من العكس وان جعل اسم الفصل على هذه وعلى غيرها كان بالاشتراك بحث
كل فصل مقوم للجنس العالي مقوم السافل لانه جزء الجزء ولا ينعكس لاحتمال ان يكون مقوم السافل
ما يضاف الى العالي لتحقق نوعه وكل فصل قسم السافل قسم العالي لان وجود السافل في الغير
يقتضي وجود العالي فيهما وهو المعنى بالقسم ولا ينعكس لاحتمال ان يكون احد اقسام العالي
هو السافل نفسه واعلم انه يمتنع تقوم الاجناس بالاعدام المطلقة اما تقومها بالفصول
العدمية عدم الملكة ففيه نظر وتجويز تركب الماهية الا من الاجناس والفصول
كالاعداد المركبة من الآحاد نعم الاجزاء المحمولة للجنس لا يكون احدها و الفصل انما هو — لا الثاني م — انما الجنس والفصل ه بر
الناطق لا النطق كان الاول هو المحمول على الانسان وكذا الخاصة هي الضاحك
لا الضحك وكذا في العرض البحث التاسع في الخاصة والعرض العام
الخاصة على قسمين مطلقة واضافية والمطلقة هي التي تختص بشيء واحد ولا توجد
لغيره والاضافية هي التي توجد في شيء مع وجدانها في غيره لكنها لا توجد
في شيء بالمثل حتى خاصة بالقياس اليه وسموا المطلقة بانها كلية تقال

على ما تحت طبيعة واحدة قولا عرضيا فبالاول يخرج الجنس والعرض وبالثاني يخرج البواقي
وهذا التعريف اولى من تعريفها بانها كلية تقال على ما تحت نوع واحد لانها اعم فان الخاصة
كما تكون للنوع تكون للجنس العالي ومن الخاصة المطلقة ما هو شامل ومنها ما ليس — هو م
والشاملة منها ما هو لازم ومنها ما هو مفارق واللازمة منها ما هو بين ومنها ما ليس ببين
واجود الخواص في التعريف الشامل اللازم البين ومنها بسيطة ومركبة واما العرض العام ه
فهو المقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا فبالاول خرج النوع
والفصل والخاصة وبالثاني خرج البواقي والعرض قد يكون للجنس العالي كالموجود
وقد يكون للنوع كالماشي للانسان ومنه لازم ومفارق ويتخلفون المنطقيون يحسبون
ان هذا العرض هو القسيم للجوهر وهو خطأ فان هذا يقال بالمواطاة على الجوهر وذلك
انما يقال بالاشتقاق ولان هذا قد يكون جوهرا والقسيم للجوهر قد يكون عرضا بهذا
المعنى وقد لا يكون ولا عموم مطلق بينهما بل من وجه ولعل سبب غلطهم انهم وجدوا — انه م
في كتبهم السالفة العرض العام هو ما يوجد للموضوع وان العرض القسيم هو ما يوجد في
الموضوع فلم يفرقوا بين ما يوجد للشيء وبين ما يوجد فيه مع الغفلة عن كون الموضوع في
الاول غير الثاني البحث العاشر في المشاركات والمباينات والمناسبات
من هذه الخمسة في المشاركة بين الخمسة على عشرة اوجه الاول اشتراك الجنس مع
الفصل في كونهما جزئي النوع هذا على ما نقل عنهم والحق عندنا ما يأتي وسبعة
خواص الجنس في كونه جزءا محمولا وسبعة خواص تختص لكن في انه محمول عليه في جواب
ما هو ومن طريق ما هو في الجواب فانه يحمل على النوع من طريق ما هو ويدخل — او يدخل ه
فيه وفي كونه احد جزئي العلم الحد التام ويشاركان النوع في كونهما ذاتية
وسبعة خواص تختص من وجوب التقدم وكونه اقدم واستلزام رفعها رفع ما هي
ذاتية له ويشاركان الخاصة في كونهما احد جزئي المعرف التام ويشاركان العرض
في جواز كونهما اعم من الشيء وهذا انما على رأي من يجوز كون الفصل جنسا للجنس
ويشاركان الخاصة والعرض معا في انهما قد يوجد فيهما يكون جنسا عاليا و
انهما مقولان على كثيرين مختلفين بالحقيقة بالامكان العام ويشترك الخمسة

في انهما ما يحمل عليهما حملا كليا محمولة على ما تحتها وانها لعطي ما تحتها لا اسم والحد وامكان حملها
لموضوعاتها امكانا عاما وانه من باب المضاف وذكر الخرون اشتراكها في مقوليتها
على ما تحتها بالتواطؤ وهو خطأ فان بعض الاعراض يقال بالتشكيك كالابيض
الثاني مشاركة الجنس مع النوع في كونهما مقولين في جواب ما هو وفيما مضى الثالث
مشاركة الجنس مع الخاصة في كونهما احد جزئي الرسم التام وفيما مضى الرابع مشاركة
الجنس مع العرض في كونهما مقولين على مختلفات الحقيقة بالوجوب وفيما مضى الخامس
مشاركة الفصل مع النوع في وجوب تعاكسهما دائما على قول وفي الجملة على راى وفيما
مضى السادس مشاركة الفصل مع الخاصة في انه قد يكون وحده معرفا ناقصا على راى وفي كونه
اخص جزئي المعرف التام وفي كونه مقولا في جواب اي ما هو وشاركان العرض في كون كل
واحد منهما اكثر من واحد في مرتبة واحدة على راى وفيما مضى السابع مشاركة الفصل
مع العرض وذلك فيما مضى وفي قلة المشاركة الغائبة لبعدما بينهما فان الفصل ذاتي خاص
والعرض عرضي عام الثامن مشاركة النوع مع الخاصة في حمل كل واحد منهما على
صاحبه حملا كليا ظنونا وفيما مضى التاسع مشاركة النوع مع العرض في الخاصيات
المذكورة والثالثة قليلة لما ذكرنا العاشر مشاركة الخاصة مع العرض في كونهما عرضيين
وما يتبع ذلك من التاخر وجواز الفارق وقبول الاشتداد والضعف واذا عرفت
المشاركات فاعرف المباينات منها فان كل واحد صف تنافي مشاركة شيئان فانهما
متباينان الواقية
سـ ليس الجنس جنسا لكل شي بالنوعية وكذلك الفصل
وسائرها لانها من باب الاضافات فلا استبعاد في اجتماعها في شي واحد اذا اختلف
المضاف اليه كما يجد اجتماع الابوة والاخوة لزيد بالقياس الى شخص وكثيرا ما
يتمثلون في هذا الموضع بالحساس فيجعلونه نوعا من المدرك وجنسا للسامع والمبصر   المدرك
وفصلا للحيوان وهو تسامح فان الحس نوع من الادراك وجنس للسمع والبصر
وليس بفصل للحيوان بل الفصل هو الحساس والحس مبدا له والحساس الذي هو فصل
معناه ذو حس ومعنى المدرك ذو ادراك والسامع والمبصر كذلك والنسبة التي

هي لفظة ذو مشتركة في الجميع وقاله الجنس لا يجب ان يكون جنسا لما له النوع فان الجسم النمي
لا لون ليس جنسا للجسم الذي له سوله فان الفصل ههنا ليس هو الجنس والاالنوع وماهو
النوع او الجنس ليس بفصل ولطلب المسائل في موضعها قالوا الجنس العرض يجب ان
يكون عرضا وفيه نظر فانه لا استبعاد في ان يكون جزء الشي العارض مقوما وجنس
الفصل فصل جنس وجنس الخاصة قد يكون خاصة وقد يكون عرضا وخاصة الفصل
خاصة النوع على المذهب الحق اما لو كان الفصل اعم تحقيقه لا يكون عرضا
وعرض النوع يجب ان يكون عرضا للفصل ولا ينعكس فان الجنس بالنسبة الى الفصل
عرض وخاصة النوع خاصة الجنس ولا ينعكس لان الفصل بالنسبة الى الجنس
خاصة وعرض الجنس عرض النوع ان كان شاملا ولا ينعكس لجواز ان يكون خاصة
له وعرضي العرض قد يكون ذاتيا وقد لا يكون وذاتي العرض قد يكون ذاتيا
وقد لا يكون وعرضي الذاتي قد يكون ذاتيا وقد لا يكون وذاتي الذاتي ذاتي
وفصل الجوهر وجنسه جوهر وفصل العرض وجنسه عرض ونحن نتشكك في هذا واعلم
ان معرفة هذه الخمسة وتمييز بعضها من بعض بالنسبة الى نفس الامر مما يصعب جدا
فلا جل ذلك يصعب تركيب الحدود **المقالة الثانية** في القول الشارح
ويشتمل على مباحث **سـ الاول** في تعديد اصناف القول المعرف اما ان يتركب من
مقومات الشي واما من عوارضه واما منهما معا والاول ان اشتمل على الجميع مع
الترتيب الطبيعي فهو الحد التام وهو يكون بالجنس القريب والفصل بذكر الجنس
او لاثم تقييده بالفصل وان لم يشتمل على الجميع فلا بد وان يذكر فيه المساوي كالفصل
فان لا جرم لا يفيد التمييز الذي هو اقل مراتب التعريف فان ذكر وحده فهو الحد
الناقص وكذلك ان ذكر الفصل مع الجنس البعيد او ذكر الجنس القريب مع الفصل
لكن بغير الترتيب فقدم الفصل على الجنس والثاني لا بد وان يكون مساويا لما
له وهو الرسم الناقص يكن تعريف الانسان بالضاحك والثالث الرسم التام وهو
ان يذكر الجنس ثم يقيده بالخواص والقدماء يسمون ما يفيد التمييز الكلي

ممدح

فان الجنس بالنسبة
الى الفصل عرض
وخاصة النوع
خاصة الجنس
ولا ينعكس

رسّا ما ثمّ وما يتعلق بالنسبة اليه دون اخويا الاسم الناقص والامثلة في هذا و
يجب الاحتراز عن التعريف الذي ينفيه وبالمساوي وبالاخفى وبما يتوقف عليه بمرتبة او
بمراتب ويحترز عن استعمال الالفاظ الغريبة والوحشية والمجازية. وقول صاحب
الاشارات الحدّ يتركب لا محالة من الجنس والفصل انما يريد له اجناس وفصول و
الماهيات البسيطة لا يمكن تحديدها ويمكن تعريفها بالرسوم ومن عرّف الحدّ بانه قول
دالّ على ماهية الشيء ان اراد بالقول ما يكون مركبا خرج عنه التحديد بالمفردات
وحينئذ من الحدّ ما هو قول ومنه ما هو مفرد وكذلك القول في الرسوم ومن عرّف
الحدّ بانه قول وجيز اخطأ فان الوجيز اضافي والتحديد غير اضافي فان بها خطأ
قيل حدّ الحدّ مخصوص فان لم يعرف الحدّ لم يعرف حدّه فيدور الجواب
الحدّ نوع من افراد العارض فما لم يعرف الحدّ لم يعرف حدّ الحدّ من حيث هو حدّه
وما لم يعرف الموصوف لم يعرف الحدّ من حيث هو حدّ فيغاير الحيثيتان فلا دور والحدّ التام
لا يمكن فيه الزيادة المعنوية ولا النقصان ويمكن ادخالهما في النواقص وفي الرسوم
وقفا ورد لبعض العقلاء على التعريفات فقال المطلوب ان كان مشعورا به استحال
طلبه لانه تحصيل للحاصل وان كان مجهولا استحال طلبه لان ما لا يعلم كيف يطلبه النفس
وكيف تعرف النفس عند حصوله انه هو المطلوب. لا يقال انه معلوم من وجه دون اخر
لانا نقول الوجهان متغايران فالمعلوم لا يطلب وكذلك المجهول فيعود الالزام والجواب
ان المطلوب ليس هو الوجه المعلوم ولا المجهول بل الماهية الموصوفة بالوجهين ثم ان
النفس تعرف اخر الامر ان الحاصل هو مطلوبه لما حصل عنده اولا من التصور الناقص
لما قال بعض المتأخرين هاتان المقدمتان لا يجتمعان على الصدق لان عكس
نقيض كل واحدة منهما اذا اركب مع الاخرى انتج المحال وكذا عكس الاستقامة ناقض
للاخرى لها [illegible] بان عكس النقيض للاولى كلما استحيل طلبه فليس بتصور
مشعور به فاذا اضم الى المقدمة الثانية اعني كل تصور مشعور به استحال
طلبه لكن الاوسط متحد اولها عكس هذا صار بعض ما ليس بتصور مشعور به

انا يريد

لا يمتنع طلبه فهو مناقض للاخرى لان موضوعه اعم ولا استبعاد في سلب شيء
عن بعض العام مع ايجابه على كل الخاص قال بعضهم الشبهة المذكورة عامة
الورود على كل قياس مقسم اثبت فيه المحمول الواحد لموضوعين متقابلين والجواب
المذكور مخصوص بما اذا كان الموضوعان ذاتا واحدة موصوفة بوصفين
متقابلين والجواب العام ان يقال المقدمتان ان كانتا حمليتين وان كانتا
موجبتين بحسب الخارج لم تصدق الثانية وموضوعها بحسب السلب في [illegible] من المواد لانه
يصير معنى القياس كلما ثبت له ا في الخارج ثبت له ب في الخارج وكلما ثبت له
ا في الخارج فهو ب في الخارج وهو كذب فان الممتنعات والمعدومات لم يثبت لها ا
وليست ب في الخارج فهو لفظ معدولة الموضوع ويكون معناه كلما ثبت له اللا ا في الخارج
فهو ب في الخارج عكس نقيض الاولى ولا يجب ان يكون معدولة المحمول لجواز كون المحمول امرا
شاملا للموجودات لازما لها فلا يكون شيئا من افراد نقيضه من الموجودات الخارجية
فلا يثبت نقيض المحمول لها في الخارج وكذلك اذا كان الموضوع ما هذا شانه فهو لفظ ان
سالب المحمول بمعنى ان كلما ليس ب في الخارج ليس ا في الخارج وح يكون اللازم من الاول
اعم موضوعا من عين الثانية ولا منافاة وفي هذا رجوع منه الى ما يكون الموضوع
في القضيتين شيئا واحدا له صفتان متقابلتان لان كونه في الخارج موضوع ولعدم
متصف بثبوت ا ان وسلبه لغوى ويعرف منه ذلك حل الشبهة والمقدمتان او
احدهما بحسب الحقيقة او كانتا سالبتين او احدهما سالبة بان يقول لا شيء من المشعور به يمكن الطلب
ولا شيء من غير المشعور به يمكن الطلب وان كانتا منفصلتين منعنا المنافاة بين اللازم من الاولى
وبين الثانية لجواز لزوم النقيضين شيئا واحدا اذ لا محال يلزم منه كون الشعور ملزوما
للاستحالة ونقيضها فكذلك من عكس الاولى وعكس النقيض للثانية وكون عدم
الشعور ملزوما لها ايضا لصدق الثانية وعكس النقيض للاولى فكل من الشعور وعدم
من الشعور ونقيضه ملزوم لها اجتماع النقيضين فيلزم لاجتماع الصدق العدم
الملزوم ممنوع لانا نقول كل واحد من الشعور وعدم يستلزم النقيضين

استلزاما جزئيا ولا يلزم منه اجتماع النقيضين لجواز ان يكون صدق كل واحد من الشعد
وعدم الشعد في زمان استلزام الاخر ولا يجتمع الاستلزام وصدق النقيض اصلا
ولبعض الناس تحيل في الجواب وحاصله انا ما بلغنا كذب الايجاب وكلا ليس ايجاب مهما لسيان
فنقول زمان البار ومستحيل انتفاء اللازم مع تحقق الملزوم وح لا نسلم انه يلزم من
القضية المذكورة كلما كان ليس ب ليس ا لان ليس ا ملزوم البار فيستحيل انتفاء البائنة
مع تحقق انتفاء العدم الذي هو مستلزم للبائنة في القضية الاخرى واقول انه
قد حفظ في هذه قاعدة اللازم واهمل الغرض فان عدم الملزوم من لوازم عدم اللازم
ويورد على هذه التعريفات سؤال لخره وهو ان المعرف ليس الماهية لامتناع تعريف
الشيء بنفسه ولا المجموع الاجزاء لانها نفسه ولا البعض الاجزاء لانه ان عرف الماهية كان
معرفا لنفسه لاستلزام تعريف الكل الجزء وان عرف مكونه الاجزاء كان التعريف با
الخارجي وهو محال لان الخارجي لا يفيد التعريف الا مع تحقق المساواة التي لا تعلم
الا بعد العلم بالماهية وباغيارها من الماهيات ويلزم من ذلك الدور وفي الثاني
التسلسل والتعريف بالمركب من الداخل والخارج تعريف بالخارج والجواب
ان نفس الاجزاء اعني المادية والصورية معا ليست هي المركب بل علته والمركب
معلولها قوله تعريف المركب يستدعي تعريف الاجزاء ممنوع بل يتوقف على معرفة
الاجزاء لا على تعريفها لما عرف المركب به قوله التعريف بالخارج يتوقف
على العلم بالمساواة قلنا هذا غلط بل يتوقف على المساواة في نفس الامر لا على
العلم بها فاذا اتفق للناظر ان وقع نظره على الوصف المساوي وحصل له العلم
بالماهية علم حينئذ المساواة ثم لو اراد تعريفها لغيره عرفها بما عرف
به وانه لما دل يتوقف على العلم بالمساواة لكن العلم بالمساواة يتوقف على
على معرفة الماهية بعض عوارضها فلا يلزم الدور ولا التسلسل مسـ التعريف
بالمثال مندرج تحت التعريف الرسمي فان المثال تعريف الشيء بكونه مشابها للاخر
وفي بعض الاحوال وذلك لا يكون الا اذا كانت تلك المشابهة خاصة مساوية
منه له وكان رسما الفصل الثاني في احكام الحدود

فان

الحد لا يكتسب لان الحد لما وسط بين الحد والمحدود يكون مساويا لهما والا لكان اعم من المحدود
او اخص من الحد لامتناع العكس اذ من المحال حمل الاخص على الاعم في القضية الكلية وعلى
التقدير ان يكون الحد اعم واذا ثبت المساواة فاذا حمل على الاصغر على انه حد له ما كان للشيء
حدان تامان هذا خلف اذا قيل كان حمله على الاصغر لعينه الوسط ويتسلسل او يدور او ينتهي
الى حد يكون حمله على الاصغر بينا وهو محال لامتناع التفاوت في الذاتيات بالخفاء والظهور
وفي هذا منع وان حمل على الاصغر على انه ثابت لما ثبت له الاصغر فالحد ان حمل عليه على انه حد له
كان للاصغر والاوسط سيا واحدا وان حمل عليه على انه ثابت لكل ما ثبت له الاوسط لم يكن ذلك حمل
الحد به وانما يستفاد منه مطلق الحمل وان حمل عليه على انه حد لكل ما ثبت له الاوسط كان ذلك
مصادرة على المطلوب ويلزم منه ان يكون حد الماصدق عليه الاوسط من لوازم الاصغر
وعوارضه مسـ الحد لا يكتسب بالقسمة لانها توجب وضع اقسام من غير تعيين وضع
قسم منها وان استثنى بعض بعض الاقسام لينتج الباقي كما يقول مثلا حد الانسان اما الحيوان
الناطق او الحيوان غير الناطق والثاني محال فيراد الاول كان المانع ان يمنع الحصر
ولمنع المنفصلة وان سلمنا فيثبت ثبوت الناطقية للانسان اوضح من امتناع سلبها
عنه نعم للقسمة منفعة في اكتساب الحدود فان فيها معونة في التركيب بان يحفظ بها
الوسائط ويرتب اجزاء الجنس في البداءة بالاعم والتقييد بالاخص والتركيب هو المفيد
للحد فان لم يجد علة من اشخاص الكلي المطلوب حده ويطلب جميع محمولاتها وانتهاء
كل واحد من تلك المحمولات الى الاعم الذي لا اعم منه ثم يميز بين الذاتيات والعرضيات
المساوية ثم يجعل الذاتي الاعم من جميع اولا ويقيده بالفصل وهذا ترتيب الذاتيات اعمها
ما على الاخص حتى ينتهي الى الاخص فهذا القول الفصل هو الحد وان كان للذاتيات
العوالي اسم خاص يجمعها فلا باس بايراده بل هو اولى كالحيوان الشامل للجسم ذي النفس
الحساس المتحرك بالارادة مسـ استفادة الحد من الاستقراء لانه اذا حمل على
على الاشخاص حمل الحد له لم يكن حدا للنوع فان للشخص بعد ازائد على النوع
وان حمل عليها من حيث انها لم يلزم منه حمل الحد له على النوع ولا استفادة الحد منه حد حمله

فليستفاد

لان حده ان استفيد منه هذا ادار وان كان غرضه فليتنبا هذ من ذلك الغير ولانه لا اولونة
في كون احد الضدين مقدما للاخر ولانه ليس لكل محدود ضد سر لاحد للجزئيات
لانه ان اقتصر على المقومات لماهيته لم يكن حدا لذلك الشخص بل للنوع فلا يكون
مختصا به فلا يفيد التميز الذى هو اقل مراتب الحد ولانه ان ذكر معه العرضيات
لم يجب دوام صدقه لامكان زوالها فلا يكون حدا وقد تبقيت مباحث اخر للحدود كالمشاركة
منها ومن البراهين وغير ذلك نذكرها في البرهان العاشر في الخلل
في التعريفات وهو قد يقع في الحدود وقد يقع في الرسوم والواقع في الحدود قد يقع في
الجنس وقد يقع في الفصل اما الواقع في الجنس فبان يجعل غير الجنس جنسا كجعل
الفصل جنسا مثاله العشق افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة فالمحبة جنس
والافراط فصل وكجعل المادة جنسا كما تقول السيف حديد يقطع به وكجعل الجزء جنسا
في مثل قولنا العشرة خمسة خمسة ومنه اخذ النوع مكان الجنس كقولنا الشر ظلم الناس
والظلم نوع منه ومنه اخذ حقيقة الجنس الخاصة بالنوع مكان الجنس كاخذ الحيوانية
المقيدة بجزئه للانسان في حده كما يتوهم ان الانسان حيوان مخصص بالانسان
ناطق وذلك لان العلم بتخصيصه بالنوع يتوقف على معرفة النوع ومنه جعل الملكة
جنسا للفعل او الفعل جنسا للملكة كمن يقول الحس حركة والحركة فعل لا مبدا فعل وكمن
يقول التذكر ملكة نفسانية والملكة النفسانية ثابتة غير متجددة والتذكر بالعكس
ومنه جعل لازم الجنس جنسا واما الواقع في الفصل فبان يجعل الجنس مكان الفصل او اخذ
الخاصة والعرض مكانه او اخذ الجزء مكانه وما يتعلق بالرسوم فقد مضى وسياتي تمامه واعلم
ان ما يتعلق بالحدود التامة يعتبر الجزء الصوري وهذا مختص سر ومن
الاغلاط التعريف بالغاية كقولنا النكاح استيلاد وبالسبب كقولنا الالم تفرق
الاتصال واخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كقولنا السقمونيا مبرد واخذ جزئياته
وتعريف الشيء بالقول المقسم والعنادى كقولهم الشكل هو الذى يكون منتديرا
او ذا زاوية ومن الاغلاط اخذ الاحاد في حد المعنى المطلق كقول القائل في حد

في حد الكيفية انها هيئة فاذة كذا وكذا ومن الاغلاط تعريف احد المضافين بالصاحب
كمن يقول الاب هو الذى له ابن فانهما يعلمان معا فتعريف احدهما بالاخر تعريف بالمساوي
بل الطريق فيه ان يوخذ السبب الذى يقتضى تضايفهما ليتحصلا منه معا في العقل ويخص
البيان بالذى يريد تعريفه منهما وهذا يستدعي تلطفا مثلا ان يقول في حد الاب انه حيوان
يولد اخر من نوعه ومن نطفته من حيث هو كذلك فالحيوان هو الاب والاخر من نوعه هو الابن
لكنهما اخذا مجردين من الاضافة والتوليد من النطفة سبب تضايفهما ومن حيث هو كذلك
تكرار ضروري لما مضى وهو الذى يضيف معنى الاضافة الى الحيوان الذى هو الاب ويخص البيان
به لان الاب انما يكون مضافا الى الابن من هذه الحيثية سر التكرار قد يقع للمحدود
في الحد نفسه كمن يقول العدد كثرة مجتمعة من الاحاد والمجتمعة من الاحاد هي الكثرة وقد يقع
لبعض اجزائه كمن يقول الانسان حيوان جسماني ناطق والقبيح منه ما يكون من غير ضرورة
ولا حاجة اما ما يكون في محل الضرورة فمثل ما يقع في تحديد الاضافات وقد سبق وفي
تحديد المركبات اعني التي تركبت عن الشيء وعن حكمه عرض ذاتي فيقع الشيء مرة
في وحدة ومرة في حد عرضه الذاتي الذى يشتمل حده على ذكر معروضه ضرورة و
يمثلون هاهنا بالانف الافطس لانه لا يمكن تعريفه الا مع ذكر الانف فان الفطوسة
تقعر مختص بالانف وتفسيره انه ذو تقعير لا يكون الا للانف ويكون معنى قولنا
انف افطس انف ذو تقعير لا يكون الا للانف واما ما يكون في محل الحاجة
وكما يكون في الجواب عن سوال مشتمل على تكرار كمن سال عن حد الانسان الحيوان
فيحتاج المجيب في جوابه الى ايراد لحديهما فيقع فيه تكرار بحسب الحاجة وهذان
الصنفان غير قبيحين سر ومن الاغلاط التعريف التي تتحصل الذات
المستقرة الثابتة بامر غير متحصل ولا محدود ولا مستقر كمن يعرف الصحة
بانها مقابلة المرض فان الصحة متحددة والمرض شيء في التغير وعدم الذات
ومنها اخذ الامور المتشابهة في الذ...... يحتج جنس

واحد بعضها في حد بعض مثل الفرد هو الذي يزيد على الزوج بواحد وهذا الغلط دائما
داخل في التعريف بالمساوي ومنها اغفال الجنس وذكر الفصل كقولك الجسم ذو ابعاد
ثلاثة واغفال ذكر الجوهر الذي هو ذو الابعاد ومنها اغفال بعض الفصول وسنشير بمادة
خاصة وجعلها فصلا **المقالة الثالثة** في القضايا واحكامها وفيها مباحث

مبحث اول في تعريفها وتقسيمها القضية قول يقال لقائله انه صادق او كاذب وليس حد
هذا من التعريفات المعيبة لقصورها الا انه لم الدور بل هو مخلص عن ذكرها فان المعلومات
المشتبهة جاز تمييزها بما يتوقف معرفته عليها وهي اما حملية ان انحلت بحذف الادوات
الى مفردين او ما في قوتهما واما شرطية ان انحلت بحذف الادوات الى قضيتين والشرطية
اما متصلة ان حكم فيها باستصحاب قضية لاخرى او بعدمه واما منفصلة ان حكم فيها بالمعاندة
او بعدمها وتسمية المتصلة بالشرطية موافق للوضع اللغوي والمنفصلة على سبيل المجاز وتسمية الموجبة
بالحملية حقيقة والسالبة بالمجاز والسالبة اللزومية هي التي حكم فيها بسلب اللزوم لا بلزوم السلب
وكذا الحال في العناد **سؤال** عرف القضية بما يحتمل الصدق والكذب وهذا التعريف اجمالي جزئي
الشرطية لها وعرف الشرطية بما يحتمل القضيتين فيدخل فيه قولنا ان زيدا عالم موجب ان زيدا
متكلم وعرف المنفصلة بما حكم فيها بالاستصحاب او اللزوم فيدخل فيه قولنا طلوع الشمس مستلزم
وجود النهار وكذا الحال في قولنا زوجية الاثنين تعاند فرديتها **جواب الاول** يريد
بالقضية هنا ما هو قضية عند التحليل لا حالة التركيب **وجواب الثاني** ان حذف الادوات وغيرها
بعض التحليل الى قضيتين على ان هاتين القضيتين في قوة المفردين **وجواب الثالث** ان الذي يحل
اليه هذا القول ليس بقضيتين بل ينحل الى قولنا طلوع الشمس والى قولنا مستلزم وجود النهار

المبحث الثاني في اجزاء الحملية كل قضية حملية فانها تشتمل على اجزاء ثلاثة
محكوم عليه ويسمى الموضوع ومحكوم به ويسمى المحمول ورابطة بينهما بها يرتبط المحمول
بالموضوع ولا بد منها فانا قد نتصور الطرفين من دون الرابطة فلا يكون حكم ثم ان تلك
الرابطة قد يدل عليها بلفظ مذكور وقد تسقط في كثير من اللغات وان كان لا بد منها

لكن لظهورها سقطت ثم ذلك اللفظ قد يرد في صورة اسم كقولنا زيد هو كاتب و
قد يرد في كلمة كقولنا زيد يكون او يوجد كاتبا وسواء كان المحمول اسما او كلمة او مشتقا
فانها تحتاج الى ذكر الرابطة فان الكلمة انما ترتبط بذاتها بفاعلها كما في صورة قام
زيد واعلم ان الرابطة عند الضمير المتضمن في الكلمة وفي اسم المشتق فان ذلك الضمير
اسم وهذه اداة فاذا قلنا زيد يكتب كان حقه ان يقال زيد هو يكتب هو او قولنا انه
لفظة هو المستكنة في قولنا يكتب انما تعود الى شيء مذكور معين في القضية لا الى ربط الذات بها
ولا فرق بين قولنا زيد كاتب وبين قولنا زيد يكون كاتبا لان لفظة يكون انما تقتضي
ارتباطا للضمير المستكن فيها فان حصل الارتباط بالموضوع المعين لاجل الضمير المتأخر
استغنى عن ذكر الرابطة مرة اخرى في الكلمات المشتقات والرابطة الزمانية
قد تستعمل فيما لا يكون زمانيا كقولنا وكان الله غفورا رحيما ولا عبرة بتقديم
الرابطة وتأخيرها وموضعها الوسط **بحث** للموضوع نسبة الى المحمول بالموضوعية
وللمحمول نسبة اليه بالمحمولية وهما متغايران ومتلازمان فان الالف اذا كان بحيث
تثبت له الباء بالفوقية كان الباء بحيث تثبت للالف بالفوقية وهذا ظاهر لكن
النسبة الاولى خارجة عن القضية والاخرى داخلة واعلم ان نسبة الموضوع الى
المحمول عند نسبته اليه بالمحمولية بالموضوعية فهل هو الا لازم اتحاد مفهوم القضية
وعكسها وهو محال فان بعض القضايا ما لا يلزمها العكس وكثير ما يلزمه لا يحفظ الجهة والكم
واعترض عليه هذا البعض المتأخرين بان هذه الشرطية ممنوعة اما في طرف الموضوع
فلانها انما تصدق ان لو كان مفهوم القضية التي هي الاصل عبارة عن نسبة موضوعها
الى محمولها بالموضوعية ومفهوم عكسها عبارة عن نسبته اليه بالمحمولية وليس كذلك
بل النسبة الاولى خارجة عن ماهية الاصل والثانية داخل مقومة للماهية
العكس ولا يلزم من اتحاد العرض لعدمها خارج عن ماهيته والاخر داخل مقوم
للماهية الاخرى اتحاد وتيك الماهيتين في المفهوم واما

واما في طرف المحمول فلانها انما تصدق ان لو كان مفهوم الاصل عبارة عن نسبة المحمولية الى موضوعه بالمحمولية ومفهوم العكس عن نسبته اليه بالمحمولية بالموضوعية وليس كذلك فان النسبة الاولى داخلة في الاصل والثانية خارجة عن العكس ولا لازم العكس لاشتماله على ما هو اقول والتحقيق هنا ان نقول اذا املنا ج ب فههنا نسبتان احدهما نسبة ج الى ب بالموضوعية والثانية نسبة ب الى ج بالمحمولية واذا املنا ب ج فهنا نسبتان احدهما نسبة ب الى ج بالموضوعية والثانية نسبة ج الى ب بالمحمولية فلو اتحدت النسبة الاولى مع الرابعة والثالثة مع الثانية كان مفهوما القضية وعكسها متلازمين هذا

البحث الثالث في تحقيق المحصورات والمخصوصات والمهملات موضوع القضية الحملية ان كان شخصا معينا سميت مخصوصة وشخصية موجبة ان كانت نسبة المحمول الى الموضوع نسبة بانه هو هو وسالبة ان كانت نسبته نسبة بانه ليس هو هو وان كان موضوعها كليا فلا يخلو اما ان ينظر الى تلك الطبيعة من حيث هي هي ويحكم عليها بالمحمول وتسمى القضية الطبيعية واما ان ينظر اليها من حيث يقع على الكثرة وهي الماخوذة بمعنى الكلي العقلي ونحن نسميها القضية العامة كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس واما ان ينظر الى الكثرة من حيث تلك الطبيعة مقولة فلا يخلو حينئذ اما ان يحكم على كل الافراد او على بعضها او لا يتبين كمية الافراد وان كانت الافراد ملحوظة والقسم الاول هي الكلية وهي اما موجبة او سالبة والثانية الجزئية والثالثة هي المهملة وينقسمان الى الايجاب والسلب وقد يجعل القضية العامة من قبيل المهملات وهو خطأ فان المهملة موضوعها كلي اي الحق الكلي بالفعل ليس من حيث ان الكلية ماخوذة فيها وقد يجعل الطبيعية مهملة وهو خطأ فان الصالح للكلية غير ما صدق عليه الكلية بالفعل اعني المهملة فانهم في تقاسيم القضايا يقسمون الكلي الى المحصور والمهمل

سور الموجبة الكلية كل وسور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد وسور الموجبة الجزئية بعض وواحد وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل والاول والاخير قد يستعملان في الكلي والاوسط

والاوسط قد يستعمل في الايجاب ويتميز الاول عن الاخير بكون الحكم فيه مسلوبا عن البعض بالمطابقة وعن الكل بالالتزام وفي الاخير بالعكس

بحث ليس كل اعم من السلب الكلي والجزئي وقد يطلقونه دالا على الجزئي بالالتزام والعام لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات

بحث العام اذا انقسم الى امرين احدهما لازم للاخر كان العلم بثبوت اللازم منها جنبية لصحة الدلالة الالتزامية وهذه الاسوار قد ترد لبيان كمية الاجزاء تارة ولبيان الجزئيات اخرى والمقصود في المباحث المنطقية هو الثاني

بحث لما كان الموضوع قد نشكك في صدق المحمول على جميع افراده او على بعضها بخلاف العكس كان من حق الاسوار وروده على الموضوعات فان ورد على المحمول فهي منحرفة واقسامها اربعة فان المحمول اما شخصي او كلي وعلى كل التقدير فالموضوع احدهما الاول ان يكون الطرفان شخصيين فان قرن المحمول بسور الايجاب الكلي والجزئي كذبت القضية لعدم الافراد المتعددة ومع السالبتين تصدق والا لصدقت الموجبتان لكنهما لو نعم الكذب لايهام كون المحمول ذا افراد هذا لو لم تقترن بالموضوع شيء او قرن به سور ايجابي ولو اقترن به حرف السلب او سور السلب فالامر بالعكس الثاني ان يكون المحمول شخصا والموضوع كليا وحكمه مثل هذا الثالث ان يكون الموضوع شخصيا والمحمول كليا فان كان الحكم مسورا فحكمه مثله هذا او الا لكذب مع اقتران المحمول بالايجاب الكلي وتصدق مع سور السلب الجزئي وتصدق مع الايجاب الجزئي حالة الواجب والممكن الواقع وتكذب في الباقي ومع السلب الكلي بالعكس وان قرن بالموضوع حرف السلب رافع للحكم فالامر بالعكس الرابع ان يكون الطرفان كليين فان كان الموضوع مسورا فالاقسام اربعة الاول ان يكون الموضوع الكلي مسورا بالايجاب الكلي المحمول على الاربعة احدها ان يكون مسورا بالايجاب الكلي وهو كاذب لامتناع الثبوت كل واحد لكل واحد الا اذا اريد ثبوت الكل لكل فيصدق في المساوي الثاني

المحمول بنفسه صادق والاصدق لا اول الثالث المحمول موجب جزئي صادق في مادتي
الواجب والممكن الواقع دون الباقي الرابع المحمول سالب كلي صادق في الممتنع
موافقه دون الباقي الثاني ان يكون الموضوع موجبا جزئيا والمحمول على الاقسام الاربعة
وحكمه ما مضى الثالث ان يكون الموضوع سالبا كليا والمحمول على اقسام الاربعة وحكمه
عكس حكم الموضوع الموجب الجزئي الرابع ان يكون الموضوع سالبا جزئيا والمحمول
على الاربعة وحكمه عكس حكم الموضوع الموجب الكلي وان كان الموضوع غير متسقة كذب
مع الموجب الكلي فتصدق مع السالب الجزئي دائما وتصدق مع الموجب الجزئي في الواجب
والممكن الواقع وتكذب في الباقي وبالعكس مع السالب الكلي وان قرن بالموضوع حرف
السلب فالامر بالعكس قوله لو اطلقنا كل ج ب لا نعني كلية ج ولا الجميع الكلي ولا الكلي
من حيث هو كلي ولا ماهيته حقيقة ج والا لم يلزم النقل من الاوسط الى الاكبر
ولا ما يكون موصوفا بج حتى ج صفة له فيلزم الالزم التسلسل فان ج يمكن حمله على
موصوفه ايضا حسب اما ان التسلسل انما يلزم لو اعتبر العقل في كل قضية حال
موضوعه موضوعه في الذكر على ذات الموضوع وهو ممنوع فقيل عليه يلزم امكان
التسلسل وهو ايضا ممنوع فان امكان تعقل العقل ما لا يتناهى بالفعل غير حاصل وقال
بعض المتأخرين قد يبحث في العلم عن موضوعات يكون موضوعها في الذكر
هو عين موضوعها في الحقيقة بل نعني به كل واحد واحد مما صدق عليه ج صدقا بالفعل
لا بالامكان كما ذهب اليه ابو نصر الفارابي فان الجسم الذي لم يوصف بالسواد اصلا
لا يدخل تحت قولنا كل اسود كذا او الموضوع في الذكر يسمى عنوان الموضوع وفي
الحقيقة ذات الموضوع وقد تحقق ان ولا نعني بثبوت البار للجسم ثبوته حال ثبوت
وصف الجسم له بل ثبوته مطلقا سواء كان الجسم حاصلا او لم يكن ومتى ج يدخل تحت
قولنا كل ج فان اريد بقولنا كل ج كل ما يصدق عليه ج من الافراد الشخصية خرج ج
وكذلك المتحركة وعينيا كل ما يصدق عليه ج من الافراد الشخصية والنوعية
والشيخ اصطلح على المعنى الثاني دون الاول قوله ان قوما من القدماء

ذهبوا

نسخة لا انسان بعض الحيوان ج

ذهبوا الى ان قولنا كل ج نريد به كل واحد من الجبات الموجبات في الخارج
في الحال او في الماضي او في المستقبل ووصفه الشيخ بالسخافة ولا اختلال
فانا اذا قلنا كل ج وعنينا به ما يكون موجودا في الخارج في افراد الجسم يكون
اخص من المفهوم وههنا قضايا موضوعاتها افراد لا يلتفت الى وجودها ويحكم
عليها بمحمولات لا يكون ضرورية ولا ممكنة بل يحكم عليها بانها قد توجد لا محالة وقتا ما
كقولنا كل واحد من ... كان دائما الخلاف على تجوز واحد الى قطبيه
فانهما ينطبقان وينفصلان فان هذه القضية ليست ضرورية فان كونهما منطبقا ليس ج
منها بالفعل دائما ولا ايضا من الممكنات التي يجوز ان يكون وان لا يكون بل يجب
ان يكون بالفعل وقتا ما ومع ذلك فلا يعني ان ذلك وقتا واحد ووقتا ما من الدوائر
التي لا يلتفت الى وجودها بل الى ماهيتها فقط اللهم الا ان يوضع ج مع كونه
موجودا في الخارج وحينئذ يصح ويكون غير ما نحن فيه فان الوجود حينئذ صفة
موضوعة مع الموضوع جزءا منه والمبحوث عنه انما هو قولنا كل ج لا الاطلاق
والمتأخرون بحثوا عن هذه القضايا وسموها الخارجية وهو يخالف فان المنطق
انما يبحث عنه فيما ينتفع به في العلوم ولا اعتبار الخارجي غير منتفع به في اكثر المطالب
لانه يخرج عنه الحكم على المعدومات الممكنة والممتنعة وللمتأخرين اعتبار اخر كقولنا
كل ج ب ويسمون بالحقيقية وفسروه بانا نعني به كلما لو وجد وكان ج فهو بحيث لو وجد
كان ب اي ملزوم ج ملزوم ب ويدخل فيه الممكنات المعدومة والموجودة والممتنعات
فان الخلاء وان كان ممتنعا لكنه بحيث لو وجد لكان بعدا وهذا التفسير متوجه
لا اول ان المراد بالموضوع اما كل ما لو وجد وكان ج بالوجه العاطفة من
غير اشتراط كونه ملزوما للجسمية او بدونها حتى يصير المعنى كل مستلزم للجسم فهو ب
كما ان المحمول على التقديرين هو المستلزم للبا حتى يقال فهو لو وجد
كان ب فان كان الاول لم ينعكس الموجبة الى الجزئية التي هي قولنا بعض ما

بو فيما نحن بسبب ... التقييد الى

وجد كان ج موجوداً ب فهو مستلزم للجيم ولا يدل على افتراض والخلف
لقولنا ان لا يوجد شيء مستلزم الجيم وان كان الثاني لم يبق فرق بين المطلقة العامة
الكلية والدائمة لا يصير معنى الكلية كل ما وجد الخارجي ملزوم ج لو وجد الخارجي
ملزوم آ ب فاللزوم ان ثبت في وقت ثبت دائماً فيكون المطلقة الكلية دائماً الثاني
ان ملزوم ج لا يجب صدق ج عليه والمراد هاهنا بقولنا كل ا ج كل ما صدق عليه ج لا كل
ما يصدق لو وجد لو وجد ج فان عدم الناقة لو وجدت لو وجد ج ولا يصدق
ج عليها الثالث ان المحققين انكروا على ابي نصر في تجويز كون الموضوع ممكناً
لم يدخل بالفعل فكيف يجوزون دخول الممتنع ان يكون اسوأ بحث قولنا [illegible]
الرابع يلزم ان لا يصدق قضية كلية لا موجبة ولا سالبة وهذا الخطاء انما وقعوا
فيه بسبب تفسير الشيخ فانه قال لو قلنا كل ا ب لا نعني به ما هو ج في الخارج فقط بل
ما لو وجد لصدق عليه انه ج ولم يعن الشيخ بايراد الشرط هاهنا الملازمة بين وجوده وكذلك
لا ايبائه واتصافه بالجيمية دخول كل ما هو ج بالفعل عند العقل او بالفرض الذهني
مما لا يمتنع ان يكون ج نعني به كل واحد مما يقال عليه ج سواء كانت الجيمية ذاته او صفته
غير ذاته موضوعة مع ذاته وسواء كانت الصفة دائمة او غير دائمة او وقتاً معيناً
او غير معين وسواء كان موجوداً في الخارج او في العقل او في الفرض الذهني مما
يمتنع وجوده لذاته وحينئذ يخرج عنه الممتنعات والممكنات التي ليست ج بالفعل
دل الحكم على الممتنع لذاته كالخلاء والجوهر الفرد فقد يعقل منه انه على ان العالم غير
ممتنع وهو عنده اتصافه بالوجود في الخارج بكون خلاف جوهراً بالفعل فيحكم
عليه من حيث هو كذلك بما يحكم هكذا ذكره بعض المحققين ونحن نقول الحكم
على الممتنعات انما يكون على ما فرضه العقل ولا التفات فيه الى الوجود الخارجي

وانما نحكم على اجتماع النقيضين بالامتناع مثلاً وان لم نتصور ما يلائمه كما ذكر في
الخلاء والجوهر الفرد قد عرفت ان الموجبة الكلية تقيس عليها البواقي بحث
المتأخرون يذهبون على اصطلاحهم الى ان الخارجية اخص من الحقيقية
فان الاول انما يصح الحكم فيها على الموجودات في احد الازمنة والثانية يصح الحكم
فيها على المعدومات في الجميع وعلى الممتنعات وبعض المتأخرين اخرج الممتنعات
من القضايا الحقيقية وجعل الحكم في تلك على ما يمكن وجوده ويعني ما هو موضوعها تمتنع
بالقضية الذهنية وفيما ذكرنا الله غنى عن امثال هذه التمحلات بحث
المهملة في قوة الجزئية على انهما متلازمان في الصدق وذلك ان الحكم على بعض الانسان
يستلزم الحكم على ما صدق عليه الانسان وكذلك الحكم على ما صدق عليه الانسان من
حيث هو يستلزم الحكم على بعض الانسان وايضاً المهملة ان صدقت كلية صدقت
جزئية والا صدق خروجها عن هذين ⁂ واعلم ان الالف واللام قد يرد للاستغراق
فلا اهمال وقد يرد مشخصة فلا اهمال وقد يرد للتعيين الطبيعة الذهنية كقولنا
الانسان نوع والحيوان جنس ولا اهمال في مثل هذين لما بين والتنوين يجب تخصيصها
فالمهمل نادر في لغة العرب **البحث الرابع** في الايجاب والسلب والعدول و
التحصيل ⁂ نسبة المحمول الى الموضوع ان كانت نسبتها الموضوع هو المحمول فهي
نسبة الايجاب وان كانت نسبتها الموضوع ليس هو المحمول فهي نسبة السلب ولا اعتبار في ايجاب
القضية بايجاب طرفيها ولا في السلب بسلبهما فان قولنا اللاحي لا عالم موجبة
مع سلب طرفيها وقولنا الجار ليس هو بعالم سالبة مع كون طرفيها ثبوتيين ثم اذا
كان المحمول او الموضوع او كلاهما قد دخل عليه حرف السلب وصير جزءاً منه سميت القضية
معدولة والا فالقضية محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة

واذا اطلقت المعدولة انما يراد بها ما يكون حرف السلب فيها جزءا من المحمول فلنبحث عنها ونقول الفرق بين هذه وبين السالبة البسيطة اما لفظا فبتقديم الرابطة وتأخيرها ففي التقديم يكون موجبة معدولة وفي التاخير يكون سالبة بسيطة هذا اذا كانت الرابطة والا فالتمييز بالنية وبالاصطلاح واما معنى فقالوا ان المعدولة لا يصح الا عن موجود والسالبة قد يكون موضوعها معدوما ونحن نقول ان هذا على الاطلاق غير صحيح فان الايجاب لا اشتراط فيه الوجود الا على ما نقلناه عن بعض القدماء وابطلناه بل اذا حكم بثبوت المحمول في الخارج وسلبه فيه استدعى الاول الثبوت دون الثاني فان الايجاب الخارجي فرع على الثبوت فيه والسلب يصدق على المعدوم فان زيدا المعدوم يصدق عليه انه ليس بعالم وكيف يتاتى الفرق من المتاخرين بهذا مع اعترافهم بان موضوع الحقيقية يدخل فيه الممتنع سر الموجبة المحصلة والبسيطة يتناقضان مع الشرائط وكذا المعدولتان والموجبتان يتغايران صدقا والا لصدق النقيضان على شيء واحد ويكذبان بعدم الموضوع وتصدق السالبتان ح ولا يكذب السالبتان والا لصدق الموجبتان والموجبة المعدولة اخص من البسيطة لما سمعوا والضابطة ان القضيتين لو اختلفتا في الكيف واتفقتا في العدول والتحصيل يتناقضا وان كانتا بالعكس يتعاندتا صدقا في الايجاب وكذبا في السلب وان اختلفتا فيهما فالموجبة اخص سر قد يفسر المعدولة بعدم شيء عن شيء من شان الموضوع ان يتصف بذلك الشيء في ذلك الوقت فعدم اللحية على هذا عن الثط ايجابا وعن المراة والطفل سلبا ومنهم من فسرها باعم وهو السلب عما يكون ممكنا له في الجملة او لنوعه او لجنسه القريب فعدم اللحية عن المراة والحمار ايجابا وعن الجدار سلبا ومنهم من فسر باعم وهو سلب الشيء عما يكون ممكنا او للجنس الاقرب او للابعد فعدم قبول الاشتداد للزوجية والفرهدية ايجابا وللجوهر سلبا

ومنهم

ومنهم من جعله مقابل المحصل وساوى بينه وبين السلب واليه ذهب الشيخ وابطل ما يتوهم بصدق قولنا الجوهر ليس بعرض وكلما ليس بعرض فهو غني عن الموضوع وينتج الجوهر غني عن الموضوع ولا ينتج الا والصغرى موجبة مع عدم ما يشترطون فيه واعترض بعضهم على هذا بان هذا بعينه لا يوجب وجود الموضوع في الموجبة فانه يقول الخلاء ليس بموجود وكلما ليس بموجود ليس بمحسوس وينتج الخلاء ليس بمحسوس **الفصل الخامس** في الجهات لا تخلو نسبة المحمول الى الموضوع من احدى الكيفيات الثلاث في نفس الامر وهي اما الوجوب او الامتناع او الامكان وتسمى تلك الكيفية مادة والمتعقل لنا والمدلول عليه تسمى جهة وهذه الثلثة قد يلحقها اعتبارات بحسبها ما لا يتناهى فلنذكر المحتاج اليه فنقول جهة القضية اما بسيطة اي لم نذكر فيها الا كيفية لاحد الطرفين واما مركبة وهي التي نذكر فيها كيفية الطرفين والبسائط منها **الاول** المطلقة العامة وهي لها في الموجبات كالدخال السالبة في المحكمات المراد فيها ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل مطلقا من غير التعرض لقيد اخر هذا على المشهور وقد يفسر بمعنى اخص من هذا وهي التي حكم فيها بالثبوت الفعلي الخالي عن الضرورة الذاتية وامثله المعلم الاول واراد بها قيل والسبب في هذا الاختلاف ان في التعليم الاول ذكر ان القضايا ثلاث اما مطلقة واما ضرورية واما ممكنة وهذه تحتمل وجهين الاول ان يقال القضية اما موجبة او غير موجبة والثانية هي المطلقة والاولى اما ضرورية واما ممكنة ويكون المطلقة على هذه القسمة بالتفسير الاعم الثاني ان يقال القضية اما ان يكون الحكم فيها بالقوة اي بالامكان او بالضرورة او بالفعل اما الاول والثاني فالحكم فيه بالقوة ولا يعلمهما ويكون المطلقة على هذه بالتفسير الاخص واقول هذه القسمة لا تخلو عن حاصر ولبعض القدماء ذهبوا الى ان المطلقة هي التي يكون المحمول فيها ثابتا بالفعل اما في الحال او في الماضي لا ما يكون ح عند العقل او ما يكون سيكون ح في المستقبل فانه يمكن ان يكون ح ولذا حكم عليه بانه مطلق فقد اراد ذاته موصوف بحب في وجوده

ذكره هذا المذهب قد تقدم بيان مخالفته وذهب بعضهم الى ان الحكم الكلي انما
يكون ضروريا فان لا تفاوت انما يكون في العقود الجزئية والشيخ رد على هؤلاء
بحمل الشروق والغروب على الكواكب وحكم السالبة المطلقة العامة حكم موجبتها
في عدم التعرض لقيد اخر وفي العرف العام انما يحكمون بالسلب المطلق في سلب المحمول
عن الموضوع ما دام موصوفا بالوصف العنواني وبعضهم يجري على هذا الحكم في الموجبات
الثانية الممكنة العامة وهي التي حكم فيها برفع الضرورة عن الجانب المخالف للحكم سؤال
المحمول الثابت للموضوع فرفع الضرورة عن الجانب المخالف على امتناع ثبوته هذه
جواب لم يحكم في الممكنة بالثبوت بل برفع الامتناع او بما يستلزمه وموجبة
هذه القضية تشمل الضرورية والامكان الخاص وسالبتها تشمل الممتنعة والامكان وهذه
القضية اعم القضايا واولى اعم الفعليات الثالثة الضرورية المطلقة وهي التي
حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه ما دامت ذات الموضوع موجودة
والشيخ جعل هذه من قبيل الضروريات المشروطة ولم يجعل الضرورية المطلقة الا التي يجب
الحكم فيها ازلا وابدا والقوم الذين سبق كلامهم في تفسير المطلقة ذهبوا الى ان الضرورية
يحكم فيها بالثبوت او بالسلب في الازمنة الثلثة الرابعة المشروطة العامة
وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه ما دام موصوفا بالعنوان وهي اعم
من الضرورية لاستلزام وجوب الدوام الذاتي وجوب الدوام الوصفي وصدق
الثاني في الوصف المفارق المقترن بالحكم دون الاول الخامسة الدائمة المطلقة
وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول لذات الموضوع او سلبه ما دامت الذات
موجودة والشيخ يجري في هذه كما جرى في الضرورية وهذه اعم من الضرورية لاستلزام
الضرورة الدوام بحسبها دون العكس فانه يجوز الدوام اتفاقا كما يكون زيد

فقير

فقيرا طول عمره وكذلك في الجزئيات وربما حصل الاتفاق في الكليات فقد نازعوا صح
فيه فان الدوام لكل فرد من افراد الكلي اتفاقا ممتنع وهذا البحث ليس على المنطقي وبينهما و
بين المشروطة العامة عموم من وجه السادسة العرفية العامة وهي التي حكم فيها
بانتساب المحمول الى الموضوع ما دام موصوفا بالعنوان ونسبتها الى الدائمة كنسبة
المشروطة الى الضرورية ونسبتها الى المشروطة كنسبة الدائمة الى الضرورية وهي اعم من الضرورية
والمركبات سبع الاولى المشروطة الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورة انتساب المحمول الى
الموضوع ما دام الوصف العنواني لا دائما بحسب الذات وهي مركبة من المشروطة
العامة الموافقة والمطلقة العامة المخالفة وهي اخص من المشروطة العامة وبينها
وبين العرفية العامة عموم من وجه الثانية العرفية الخاصة وهي التي حكم فيها بانتساب
المحمول الى الموضوع ما دام الوصف العنواني لا دائما بحسب الذات وهي مركبة من العرفية



العامة الموافقة والمطلقة المخالفة وهي اخص من العرفية العامة واعم من المشروطة
الخاصة وبينها وبين المشروطة العامة عموم من وجه الثالثة الوقتية وهي التي حكم فيها
بانتساب المحمول الى الموضوع بالضرورة في وقت معين لا دائما وهي مركبة من الوقتية المطلقة
ومن المطلقة العامة وهي اعم من المشروطة الخاصة وبينها وبين العرفيتين والمشروطة
العامة عموم من وجه الرابعة المنتشرة وهي التي حكم فيها بالانتساب بالضرورة في وقت ما
لا دائما وهي مركبة من المنتشرة المطلقة ومن المطلقة العامة وهي اعم من الوقتية والمشروطة
الخاصة وبينها وبين العرفيتين والمشروطة العامة عموم من وجه الخامسة الوجودية
اللادائمة وهي التي حكم فيها بالانتساب لا دائما وهي مركبة من المطلقتين وهي اعم مما مضى
من المركبات وبينها وبين المشروطة والعرفية العامتين عموم من وجه واعلم ان
الضرورية والدائمة متباينتان لهذه المركبات والضرورية والدائمة مباينة لها
لعدم ما فيها السابعة الوجودية اللاضرورية وهي التي حكم فيها بالانتساب لا بالضرورة
وهي مركبة من المطلقة والممكنة المخالفة وهي اعم من اللادائمة لان الضرورة اخص
وبعضها اعم فهي اعم من غيرها من المركبات وبينها وبين العامتين

والدائمة عموم من وجه **السابعة** الممكنة الخاصة وهي مركبة من ممكنتين عامتين لانه
حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين معا ولهذا قيل للممكن انه باعتبارين على جهة
الاشتراك وهذه الممكنة اعم من المركبات وبينها وبين العامتين والدائمة عموم من
وجه وذهب القوم الذين حققوا المطلقة بما وجد الحكم فيها في زمان الماضي والحال
الى ان الممكنة ما يختص بالزمان المستقبل وهؤلاء قد جعلوا الجهات بحسب الاسوار لا
بحسب انتساب المحمولات الى الموضوعات في انفسها فغفلوا عن فوائد كثيرة وبيان
ذلك انا نفرض وقتا لا يوجد فيه انسان اسود فيصدق كل انسان موجود في هذا
الوقت فهو ابيض بالاطلاق بالاعتبار الاول دون الاعتبار الثاني لان بعض ما هو
انسان في العقل او في الوجود وقتا ما ليس بابيض دائما وسلب ذلك الوقت يصدق وهذا
الحكم بالاطلاق بالامكان فجعلوا الامكان والاطلاق عائدا الى الاسوار لا الى طبائع المحمولات
واعلم انه قد يحكم في القضية بسلب الضرورات المشروطة والذاتية عن الطرفين
جميعا ويسمى ذلك الامكان الاخص وهو اخص من الخاص ويقع على الامكان اعتبارات
ثلث بالاشتراك وقد يلحظ في هذا النظر الى الاستقبال ويسمى الامكان الاستقبالي
وكانه يختص بالامكان الاخص لان الموجود الذي في الحال او في الماضي من سبق ضرورة
على وجوده واما المستقبل فلا واقرب الاشياء الى كاف الوسط هو الامكان حا
الاخص **مسـ** قد اشترط قوم في الامكان الاستقبالي العدم في الحال قالوا
ان الموجود واجب وهو ينافي الامكان وهذا خطاء اما اولا فلان الوجود
لا ينافي الامكان بجميع الاعتبارات فان الوجوب الحاصل بالنظر الى الوجود
وجوب لاحق وهو لا ينافي الامكان في المحفوظ بالنظر الى الماهية واما ثانيا
فلان الوجود الحالي لا ينافي العدم الاستقبالي فلان لا ينافي امكانه اولى واما
ثالثا فلان ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فلو اخرجه الوجود الى الوجوب

الى الوجوب لاخرجه العدم الى الامتناع وقد شكك قوم في الممكن الخاص فقالوا
الشيء اما ان يكون موجودا فهو واجب او معدوما فهو ممتنع ولانه اما مع علته فهو واجب
او بدونها فهو ممتنع والجواب عن هذا ان الغلط نشأ فيه من اخذ الشيء متضمنا
الى غيره اخذا منفردا عن ذلك الغير واعلم ان هيهنا ضربا من النظر تلحق القضية
بالنظر الى المحمول فان المحمول حالة ثبوته بالنظر الى ثبوته يكون واجبا لكن هذه
الضرورة لاحقة وتلك الضروريات سابقة وهي لا تخلو عنها قضية فعلية واسم الضرورة
واقع على الضرورة السابقة واللاحقة بالاشتراك قال بعضهم القضية الممكنة ان
كان المحمول فيها هو الامكان فالقضية مطلقة ما لانها اما الضرورة او لا امتناعه وان كان
هو الباء المحمول فان حاصلا بالفعل فلا يصدق العكس الى الطرف الاخر ولم يدر ان ثبوت المحمول
اعم من الثبوت بالفعل او بالقوة **سوال** حكمت بان المطلقة فعلية **جواب** يجوز
لي تخصيص المطلق والاطلاق لفظه على الخاص واعلم ان اللادوام المقيد به القضايا قد يراد
سلب الدوام عن الكل على ما ذكره الشيخ في الشفاء عن كل واحد ويقع بحسب الغفلة عن
تفصيلها خلل كثير خصوصا في باب العكس ونحن نريد به الثاني **مسـ** ضرورة
الشيء يلزمها امتناع نقيضه وسلب الامكان العام عن جانب العدم وهذه متعاكسة و
نقيض ضرورة الشيء يلزمه سلب امتناع العدم وامكان العدم وامتناع الشيء يلزمه
وجوب العدم وسلب الامكان العام عن جانب الوجود وهذه متعاكسة ونقيض الامتناع
يلزمه نقيض هذه المفهومات وامكان الشيء الخاص يلزمه امكان العام بذلك المعنى ولا يلزمه
من باب الضرورة شيء وعين كل طبيعة يلزمها نقيض الواقع **مسـ** الضرورية الذهنية
هي التي يكون العقل طرفها كافيا في الجزم بالنسبة ويقابلها الممكنة الذهنية وهي
المعنى بالمحتمل الوارد في كلام المعلم الاول واعلم انه مشهور عند العامة ان الامكان

المفروض بالسلب بعنوانه العام فانهم لو قالوا الشيء الفلاني ليس بممكن عنوا به
انه ممتنع واذا اقترن بالايجاب عنوا به الخاص فانهم لو قالوا الشيء الفلاني ممكن ارادوا انه
لا يعنون به ما يصح على الواجب ومع استقرار هذا العرف نظم بعض المغفلين شكلا فقال
الواجب ان كان ممكنا فهو ممكن الا كون وان لم يكن ممكنا فهو ممتنع وسبب الغفلة اخذ
الممكن بمعنيين لوقوع الاشتراك اللفظي **بحث** الحملية ان اتحد معنى محمولها ومعنى
موضوعها اتحدت سواء كانا مفردين او في قوتهما وان تعدد كل من الطرفين او احدهما
تعددت القضية لان الحكم على احد المتغايرين وباحدهما غير الحكم على الاخر وبه وقيل
انه اذا كان احد الطرفين مركبا من اجزاء محمولة على ما يتركب منها كانت القضية
واحدة لكون المحمول والموضوع مجموع تلك الاحاد لكن يستلزم تعدد القضية بحسب
تعدد ما في المحمول من الاجزاء المحمولة مع حفظ الكيفية والجهة والخصوص والاهمال
وما لها من السور وبحسب تعدد ما في جانب الموضوع من الاجزاء المحمولة مع حفظ
الكيفية والجهة والاهمال والسور الجزئي دون الكلي وقد يقع الاول كقولنا
لا شيء من الانسان بحيوان صاهل **بحث** ومن الاشياء ما يصدق حمله فرادى
ومنها ما يصدق في احدهما دون الاخر كما اذا كان زيد طبيبا غير ماهر وخياطا
ماهرا فانه صدق زيد طبيب وزيد ماهر فرادى ولا يصدق زيد طبيب ماهر جمعا وكذلك
يصدق قولنا الحبشي ابيض الاسنان جمعا مع كذب الافراد والشيخ ابطل هذا
بانه متى اخذ معنى الالفاظ فيهما واحدا كان حالها في الحالتين صدقا في الاخرى

المبحث السادس في التناقض **الاول** وهو اختلاف قضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى ويشترط فيه الاتحاد
في الطرفين والزمان والمكان والقوة او الفعل والاضافة والشرط والجزء
والكل فهذه والاخيرة راجعة الى الاتحاد في الطرفين فانه مع

نسخة المغفلين

مع الاختلاف في الزمان والمكان والقوة والاضافة قد يقع الاختلاف في المحمول ومع الاختلاف
في البواقي يقع الاختلاف في الموضوع قال بعض المحققين هذه الامور قد يقع بحيث
يتعلق بالمفردات وح يتعلق اما بالموضوع وحده او بالمحمول وحده الا ان المفردات التي
تختلف باختلاف هذه الامور قد تصلح للوضع والحمل والتخصيص باحدهما دون الاخر لا وجه له
وقد يتعلق بنفس الحكم من غير تخصيص باحد جزئيه كما اذا قلنا الشمس تجفف الثوب المبلول
ان لم يكن الهواء باردا شديدا ولا تجففه ان كان باردا اذ لم يكن عدم برودة الهواء جزءا
من الشمس التي هي الموضوع ولا من قولنا تجفف الثوب الذي هو المحمول بل كان شرطا
في وجود الحكم وعدمه فان قيل الشمس مع البرودة غيرها مع عدمها والتجفيف معها غيره
مع عدمها حتى يصير الشرط جزءا من احدهما كان تعسفا فالحاصل ان اعتبار هذه الامور
من حيث يتعلق بالحكم غير اعتبارها من حيث تعلقها بالاجزاء فالمراد هاهنا اعتبار
تعلقها بالحكم حتى يكون اعتبارها مغايرا للاعتبار باجزاء القضية وبالجملة انا لم نقتصر
المتقدمون على اتحاد الطرفين لان مع ذكرها وان كان يشتمل على تكرار لا يقع غلط وقد
يسبب الاغفال لو طولت بحث ما تقدم ولا اشتراط تعيين الصادق والكاذب منهما في
المخصوصات واما في المحصورات فلا بد من مزيد شرط وهو الاختلاف كما الصدق الجزئيتين
وكذب الكليتين فيما يكون الموضوع اعم ولذا عرفت هذا فنقول لا شيء من الموجهات
المعدولة بناقض نوعها لاجتماعها على الكذب وهي الوصفيات الاربع والثلثة
والضرورية وقضيتين على الصدق وهي المطلقة والممكنة العامة في مادة اللادوام و
البواقي على الصدق في هذه المادة وعلى الكذب في مادة الدوام فنقيض المطلقة من الثلثة
لان الاشياء ينحصر في دوام الايجاب ودوام السلب والوجه الخالي عنهما فالمطلقة العامة
الايجابية تشمل الاول والثالث وتخلو عن الثاني والسلبية على الاخيرين دون الاول
فنقيض المطلقة اذا اشتمل على الدوام المخالف لا غير ولا اشتراط الضرورة فانهما قد تكذبان
في الدوام لا اتفاق المخالف للاطلاق في الكيف واعلم ان الكلية في الاوقات
المنزلة الكلية في الاولى فكما كان نقيض الثاني هي الجزئية لا غير المشتمل على المخالف

بالكل والبعض كذلك فنقيض الدائمة هو المطلقة لا غير ونقيض الممكنة العامة هو الضرورة لان
الامتناع لا ينحصر في ضرورة الايجاب والضرورة السلب فالممكنة العامة الايجابية تشتمل
على الاول والثالث والسلبية على الثاني والثالث ويخلو كل واحد منها عن الضرورة المخالفة
لما تشتمل عليه فنقيض الممكنة انما يستمل على ما يخلو عنه لا غير وهو الضرورية المنافية وينبغي ان
ان نعلم انه لا تساوي بين السالبة الضرورية وبين السالبة الضرورة وكذلك في جميع الجهات واعلم انا
قد اشترطنا في التناقض الاتحاد في الشرط فاذا كان الضرورة او الدوام مشروطين بامر
كان ذلك الامر شرطا في التناقض فنقيض المشروطة العامة انما هو الحينية الممكنة
ونقيض العرفية العامة انما هو الحينية المطلقة ولا اشترط في النقيض الدوام
الوصف كما كان في الاصل الا انا بينا ان نقيض الدائمة انما هو المطلقة ونقائض المركبات
المفهوم المردد بين نقيضي جزئيها التي يحتمل كل واحد منهما وبعبارة اخرى فنقيض
المشروطة الخاصة اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض العرفية
الخاصة اما الحينية المطلقة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض الوقتية اما
الوقتية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض المنتشرة اما الممكنة
الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة
الموافقة او الدائمة المخالفة ونقيض الوجودية اللاضرورية اما الدائمة المخالفة
او الضرورية الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة لعكس الضرورتين هذا اذا كانت
هذه القضايا كلية اما في الجزئية فلا يكفي ما ذكرناه لكذب بعض الحيوان انسان
لا دائما مع كذب قولنا اما كل حيوان انسان دائما ولا شيء من الحيوان بانسان دائما بل
يجعل الترديد عائدا الى كل واحد واحد فنقول كل واحد واحد من الحيوان اما
انسان دائما او ليس بانسان دائما ويندرج فيه المذكوران ولو اريد جعل الترديد
من القضيتين الكليتين فيقال احدى الكليتين بعيد المحمول فيكون اللازم المساوي لنقيض
قولنا بعض ج ب لا دائما وكل ج ب فهو ب دائما ولا شيء من ج ب دائما لان صدق
نقيض بعض لاجتماع صدق الاصل الصدق بعض ج هو ب ليس ب لا دائما وذلك
ينافي كل ج ب فهو ب دائما او لا شيء من ج ب دائما وكذلك تقع الثاني في الكذب

لا انه الكذب لبعض ج ب لا دائما فان لم يصدق الايجاب على شيء من افراد ج دائما صدقت
السالبة وان صدق الايجاب على بعض افراده ج وكل ما هو ب منه يجب ان يكون ب دائما الكذب
لا ايجاب اللادائم حينئذ ويلزم صدق المعينة الكلية الدائمة وهذه الفائدة في نقائض الجزئيات
فما نبه عليه بعض المتأخرين ~~~ نسبة الضرورة ولا اتفاق ولا امكان الخاص
ولا استصحاب لا امكان العام فنقيض اللزومية من المتصلات انما هو ما يخالفها في الكيف
ويوافقها في الجنس واعني بالمخالفة في الكيف هو سلب اللزوم لا لزوم السلب وسلب اللزوم
لعمّ لا اتفاق ولزوم السلب الشامل لهما هو لا استصحاب كالامكان العام في
استماله على اخص بعض اللاضرورية وكذلك نقيض الاتفاقية ما خالفها سلب الاتفاق
لا ايجاب لا اتفاق السلب مع الموافقة في الجنس ~~~ يشتمل على كلام القدماء في هذا
الباب فما يقولون انّ المطلقتين المختلفتين في الكيف والكم معنا قد تصدقان
فلم يراعوا فيه الاختلاف فيما سواهما وهو مشهور فان المطلقتين الكليتين المتضادتين الواردتين
في حالة اللادوام صادقتان فكيف المختلفتان كما قال الشيخ لو اهمل كل ج ب
بالاطلاق فان كان الحكم بالسلب مطلقا اي في زمان ما جاز صدقهما باختلاف الزمانين
وان كان في الزمان الذي اعتبر الايجاب فيه فاما ان يوجد من حيث انه زمان ثبوت الباء
للجيم او من حيث انه ذلك الزمان المعين والاول يوجب ان يكون السالبة نقيضة الكاذبة
مثل قولنا بعض ج ليس ب في زمان انه ب والثاني يتوقف على تعيين لا في زمان ثبوت
المحمول لكل واحد واحد وجاز ان يختلف الزمان ثم يصعب الاشارة الى زمان كل واحد
من افراده وتعيينه كما يتعذر علينا زمان افراد قولنا كل انسان متنفس ولما ورد
في كلام المعلم الاول الاستعمال في القياسات المطلقة نقائض بعض المطلقات على انها
مطلقة وهو الباعث هو الاول على الخطار لتمسك الشيخ بحمليته في نقائضها الاولى
حمل المطلقة على العرفية ويجب ان يكون نقيضها ليس هو الاطلاق العام الحيني
على ما بينا ما قال الشيخ العدم السابق لا يمكنهم ان يصالحونا على هذا او السبب فيه
ان من امثلة التعليم الاول للمطلقات قولنا كل متنفس مستيقظ وكل نائم

تين

مستيقظ

نسخة الحسي

وعند ذلك فلا يصدق عرفنا الحملية العامة ان يراد بالموضوع ما يوجد منه في زمان بعينه
في الماضي او الحال على ما سلف نقلنا عن بعضهم ثم يحكم بثبوت المحمول له في ذلك الزمان فانه يناقض
سلبه في ذلك الزمان ويجب ان لا يكون هذا الزمان محاطا بالحكم عنه محتملا لان ينقسم الى اجزاء يمكن ان
يقع في الحكم في بعضها دون بعض حتى يجتمع الوقوع واللا وقوع في ذلك الزمان كما اذا قلنا كل
انسان مصل في نهار هذه الجمعة فهو مصل فيه لا يناقض قولنا بعضهم ليس بمصل فيه لاحتمال
ان يكون بعض الزمان يقع فيه صلوة وبعضه لا يقع وهؤلاء القوم لا يمكنهم ايضا الاستقرار على هذا
المذهب فانهم اذا ارادوا عكس السالبة الكلية المطلقة في مادة قولنا لا واحد من الكاتبين
المرجوين في هذا الزمان بمالك الف دينار ثابت ينعكس عندهم الى قولنا لا واحد ممن
يملك الف دينار ذهب بكاتب ولا يبقى الموضوع على شرطه فانه يمكن ان لا يكون في هذا الزمان
من يملك الف وقد ذهب اصلا مع ان هذه القضية يلزمهم ان يجعلوها مطلقة اذ ليست بضرورية
ولا ممكنة على تفسيرهم ولا خارج عن هذه الثلاثة عندهم ومع ذلك فانهم معرضون عن مراعاة
شرائط اكثر الفوائد في العلم وذلك كاعتبار الجهات التي يجب انتساب المحمولات الى الموضوعات
في طبايعها وهم حين يجعلون الجهات متعلقة بالاسرار يعرضون عنها على ما مر وهذا
المسألة انما عرض لتقييد الموضوع بالزمان المعين اما اذا قيد الحكم بزمان بعينه وترك الموضوع
مطلقا دايما على كل ما يقال عليه كانت القضية مطلقة وقتية وحينئذ يناقضها ما
يوافقها في الجهة ولا شيء من القضايا نقيضه ما يوافقه في الجهة سوى هذا فافهم والله اعلم

الفصل الخامس في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل المحكوم عليه محكوما
به والمحكوم به محكوما عليه مع الموافقة في الكيف والصدق ولم يشترط حفظ الكذب
جعل بالاصطلاح واما الصدق فواجب لكون العكس لازما للاصل ووجوب استلزام
صدق الملزوم صدق اللازم ولا يشترط الموافقة في الكذب لجواز كون اللازم اعم ولانه
يكذب كل حيوان انسان مع صدق عكسه وبعض القدماء اشترطه وهو سهو والقضايا اما
واما موجبات اما السوالب فان كانت كلية فاعلم ان سبعا منها وهي الوقتيتان و
الوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لكذب العكس في اخصها وهي الوقتية فانه يصدق
لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع بين النيرين لا دائما ولا يصدق بعض المنخسف ليس

ليس بقمر بالامكان العام واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم ضرورة ان لازم الاعم لازم
الاخص واما الضرورية والدائمة والعامتان فينعكس كل واحدة منها كنفسها بالخلف مثلا لو لم
يصدق لا شيء من ب ج بالضرورة لصدق بعض ب ج بالامكان العام ونضمه الى الاصل بعد فرض
وقوعه فنصدق بعض ب ليس ب بالضرورة وهو محال او نعكسه الى قولنا بعض ج ب بالفعل فيصدق
النقيضان فامكان بعض ب ج ليس بحاصل فيكون ممتنعا وهكذا البرهان في الثلث وهذا البرهان
قد يستفاد منه ان الدوام يستلزم الضرورة في الكليات لانه اذا صدق دائما كل ج ب صدق ذلك بالضرورة
والا لصدق نقيضه وهو بعض ج ليس ب بالامكان فامكن فرض وقوعه بالفعل مع كل ج ب دائما
فيصدق النقيضان وهو محال وكذا في جانب السلب اقول وهذا فيه نظر فانه لا يلزم من
امكان السلب في نفسه امكان اجتماعه مع عدمه فانه يمكن وجود زيد حال عدمه ولا يستلزم ذلك جواز
اجتماع وجوده مع عدمه اصلا هذا اللازم فلا يلزم في الضرورية لانا نقول صدق السلب
فيما ذكر يلزم لو فرض واقعا ملازم لكذب الدائمة وهو ممكن بخلاف ما ذكرناه في الضرورية فان
كذبها ممتنع لذاته على ان هذا البرهان آت في الجزئيات فلا وجه لتخصيصه بالكليات و
يدل على انعكاس الضرورية كنفسها ان قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة يستلزم استحالة اجتماعهما
في ذات واحدة وكذا في المشروطة واما الخاصتان فينعكسان الى ما انعكس اليه العامتان
ضرورة ان لازم العام لازم الخاص لكن مع قيد اللادوام في البعض والا لصدق الدوام في
السلب عن الكل وينعكس الى ما يكذب المحصبة التي هي جزء الاصل وان كانت السوالب جزئية
فعن الخاصتين لا ينعكس اما السبع الاول فلما بيناه من المثال فيها جزئيا واما الاربع الباقية
فلصدق قولنا ليس بعض الحيوان بانسان بالضرورة مع كذب العكس ولو لم ينعكس الضرورية
لم ينعكس الثلث لانها اخصها والخاصتان ينعكسان بنفسها لانا البعض من ج
الذي ليس ب لو افرض حدثت على د وصار ج وب وتعاندا فيه لانها لو
صدق كذب د اصلا فاذن بعض ب وهو د ليس ج ما دام ب لا دائما وهو المطلوب
واما الموجبتان منها سواء كانت كلية او جزئية فلا ينعكس الا جزئية لاحتمال
كون المحمول اعم وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام وتنعكس الضرورية

الدائمة والعامتان حينية مطلقة والا لصدق السالبة العرفية وانعكست الى المضاد او المناقض
للاصل او يجعل كبرى لاصل القضية وينتج سلب الشيء عن نفسه والخاصتان تنعكسان الى لهما
لما مر مع قيد اللادوام والا لصدق كل ب ج دائما اي لاصل فيحصل لخلاطها من الصغرى الدائمة
والكبرى الخاصة في ثاني الاول وهو باطل لما ستعرف او نعرض الموضوع د فهو ب ج بالفعل
والا لكان ج دائما وب دائما فيصدق بعض ب اعني د ليس ج بالاطلاق وبواقي الفعليات تنعكس
مطلقة عامة والا لصدقت السالبة الدائمة وانعكست الى المضاد او المناقض للاصل ولما كانت
لصدق ضرورية تارة ووجودية خالية عن قيد في الضرورة والدوام لغوى لم يلزمها شيء
من هذه القيود واما الممكنتان فينعكسان ممكنة عامة والا لصدقت السالبة الضرورية المنعكسة
الى المضاد او المناقض **تذكرة** ولا بد من ان نذكر ها هنا بعض المذاهب المخالفة
لما اصلناه ونبين خطاءها ونذكر شكوكا وحلالها فنقول افتى قوم من القدماء
بانعكاس السالبة الكلية المطلقة كنفسها والا لصدقت الموجبة الجزئية المطلقة وعكسها
كنفسها لم ناقضها ابن المطلس ونحن قد بينا كذب هذه الاصول واحتج ابو النصر بانا
متى كذب قولنا بعض ج ب لبعض المطلقة مع لاصل وهو لا شيء من ب ج بالاطلاق ينتج بعض ج ليس ج
وهو خلف فالعكس صحيح واستحسنه الشيخ وهو ضعيف لان النتيجة انما تكون خلفا لو كانت
حينية واستعمل ابو النصر حجة مستحدثة لهم على ان قولنا لا شيء من ج ب ليعني ان ج
مباين لب وما بين المباين مباين وابطلها الشيخ في الشفاء بانها مصادرة على المطلوب
فان المباينة ليس لها اشتراك على معان لاحدها السلب وهو المعنى هاهنا فكانهم قالوا مسلوب
عن ج ج مسلوب عن ب وهو عين المطلوب وافتى بعضهم بانعكاس السالبة الجزئية
الممكنة الخاصة لان السلب يلازمه الايجاب والايجاب ينعكس الى الجزئي ثم ينقلب الى
السلب وهو خطا فان الايجاب الممكن ينعكس الى العام وهو لا ينقلب الى السلب وذهب
بعض المتاخرين الى ان السوالب السبع التي حكمنا بعدم انعكاسها تنعكس الى السالبة
الجزئية الدائمة ان كانت حقيقية ولا تنعكس ان كانت خارجية اما الاول
فلانه لا تصدق لا شيء من ج ب باحدى الجهات السبع صدق بعض ب ليس ج

دائما لانتج مع قولنا كل ب د ما دام ب في الجملة وليس من ب دائما ج دائما وينتجان من الثالث
المطلوب والصغرى بينة واما الكبرى فلانه لم تصدق لصدق بعض ب دائما ج با
لاطلاق وجعلها صغرى لاصل القضية وينتج بعض ب دائما ليس ب باحدى الجهات هذا
خلف وفي الممكنتين يجب ان تكون اوسط القياس متقيدا بالضرورة ضرورة عدم انتاج الخلف المجرد
تجعيبه بالدوام واما الثاني فلما ذكره في النقض لامثال القضية ولا على الحقيقية
والخارجية لانا نقول نمنع كذب قولنا بعض المتخسف ليس بقمر على التقدير الحقيقية
لانا ناخذ في موضوع الحقيقية ما يدخل فيه الممتنع والممكن فالمتخسف الذي ليس بقمر وان كان
ممتنعا لكنه بحيث لو دخل في الوجود لكان متخسفا وليس بقمر ولانا نأتي الى البرهان المذكور
والقضايا الخارجية لان للمانع ان يمنع الصغرى فيه فان قيل ولما انعكست السوالب السبع الى ما
ذكرنا لزم انعكاس الموجبات الفعلية الى الجزئية الضرورية والا لصدقت السالبة الممكنة
المنعكسة الى الجزئية السالبة الدائمة المهملة او المتناقضة للاصل الا ان قال لو صدق
ما ذكرتم لصدقت السالبتان الكليتان الخاصتان لانه ينعكس الجزئي لا يجابي الى الجزئية
السالبة الضرورية والسلبي كنفسه فيصدق لا شيء من ما هو اخص من نفسه انا نقول
كذب التاليين واعلم ان هذا الخطا انما نشأ من اخذ الموضوع في القضايا بحيث
يدخل فيه الافراد الممتنعة على ما بينا اولا وهو دخل في الجهالات فانه يلزم منه ان لا يصدق
شيء من القضايا الكلية اصلا فانه لو قال ما لا شيء من ج ب للنوعية المنع فيه بان
بعض الجسم المتصف باللاب وان كان ممتنعا لكنه بحيث لو دخل في الوجود لكان ج
وب فيصدق بعض ج ب فيكذب لا الضرورة لا شيء من ج ب والمنطق انما جعل الة لتعصم
الذهن عن الخطاء لا يستعان به ويختلط لباب المغالطات **سر** و
فيما شكوا فيه انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وقالوا انها تنعكس دائمة بالخلف ودليل
انعكاسها كنفسها تتوقف على انتاج الممكنة الصغرى وسياتي وتحقيق البحث فيه
وعلى انعكاس الموجبة الممكنة وهو موقوف لتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية
كنفسها ويلزم منه الدور وهذا خطاء فان الممكنة يجوز فرضها مطلقة وعلى تقدير

ينعكس مطلقاً فلا يلزم الامكان في العكس وهو المدعى من غير حجة قالوا يمكن وجود وصف
يكون ممكناً لنوعين ويكون ثابتاً لاحدهما بالفعل دون الثاني فيصدق كل ما له النوع
الثاني فله تلك الصفة بالامكان ولا يصدق بعض ما له تلك الصفة بالفعل فله النوع الثاني لان
كل ما له تلك الصفة بالفعل انما هو النوع الاول وليس هو بالنوع الثاني بالضرورة اقول
هذا العكس انما لزم من حيث تخصيص الحكم على ما وجد في الخارج وهي التي يسمونها
الخارجية ونحن قد ذكرنا فيما سلف تحقيق الموضع وهذا النقض الذي ذكروه في
الممكنة اورد في الضرورية فانه يصدق لا شيء مما له تلك الصفة له النوع الثاني
بالضرورة ولا يصدق العكس والجواب المذكور آت ههنا والحاصل ان السالبة الضرورية
الموجبة الممكنة مثلاً ذمتان في العكس فان احد ما يتم البرهان على الخصم اعترضوا
وقالوا لا نسلم لزوم اجتماع النقيضين لان صدق الباء والجيم على ذات واحدة على
ذلك التقدير ووقوع الممكن مستلزم صدق قولنا بعض ج ا على ذلك التقدير فغير ب
وهو لا ينافي قولنا بالضرورة لا شيء من ج ب في نفس الامر والجواب ان المتناقضين
يمتنع اجتماعهما لذاتيهما في نفس الامر فاذا كان احدهما ثابتاً في نفس الامر امتنع ثبوت الاخر
فيه بالغ التقدير وما لم يثبت الاخر لم يتحقق التناقض لكونه امراً اضافياً غير معقول
الا عند ثبوت المضافين فالاولى ان المقدر لا يناقض الثابت في نفس الامر
لما امكن تحقق التناقض ويجب ان نعلم ان احالة كون الفارق في نفس الامر غير
صادق على تقدير النقيض لزوال طبيعة المناقضة على النقيضين غاية ما في الباب
انه يقتضي اجتماع النقيضين على الصدق او على الذات على ذلك التقدير واستحالة
ذلك مستندة على استحالة ذلك التقدير المستلزم لها فلو كانت طبيعة المناقضة
زائلة لما كان اجتماعهما على الصدق وعلى الكذب مستحيلاً فما امكن الاستدلال

به على استحالة ملزومه المقدر فالحاصل ان المفهوم من المناقضة باق على طبيعته
المقتضية للمنافاة في كل حال سواء ثبت طرفاه على تقدير او على تقديرين او احدهما على
تقدير والاخر في نفس الامر ولو لم يكن باقياً على التقدير مناقضاً لما في نفس الامر حصول
شرائط التناقض لكان من الواجب ان يزاد في التناقض شرط زائد على ما ذكروه وان لا
يكون احد النقيضين مقدرة والاخرى في نفس الامر هكذا ذكره بعض المحققين
ونحن نقول المناقضة لا تستدعي الا الثبوت في الذهن فان عني هذا الفاضل
بالثبوت التقديري الثبوت في الذهن فهو مسلم ولكن قوله اجتماع النقيضين
على التقدير مستلزم استحالة ذلك التقدير ممنوع بهذا المعنى وان عني بالثبوت التقديري
ما هو ثابت على تقدير فرض وقوعه حقاً او علامه وهذا المراد من المشهور من الثبوت
التقديري لم يتم كلامه وقوله لو كان الاتحاد في الثبوت شرطاً في التناقض لكان
معدوداً من الشروط ليس بشيء فان هذا داخل في الاتحاد في الشرط فان احد النقيضين
لو اخذ مشروطاً بثبوته التقديري جاز صدقهما ولم يتحقق بينهما تناقض والحق في الجواب
ان يقال اجتماع الاصل مع قولنا بعض ب ج بالفعل محال في نفس الامر والاصل صادق
بالضرورة فيكون المحال ناشئاً من قولنا بعض ب ج بالفعل فلا يكون حقاً وهو المطلوب
ومن اعتراضاتهم ان قالوا لا نسلم انه لو صدق الكبرى الضرورية على تقدير
وقوع بعض ب ج بالامكان وقوعاً فعلياً فلا ينتظم القياس المنتج لقولنا بعض ب
ليس ب بالضرورة واجاب عن هذا بعض المحققين بان شرط القياس كون المقدمتين
بحيث لو سلمتا لزم عنه نتيجة ولا اشترط فيه صدقهما ولا كونهما مسلمتين و
المنطقيون اتفقوا على صحة القياس من مقدمات متقابلة ينتج سلب الشيء
عن نفسه ولا شك في ان المتقابلتين لا تصدقان معاً لا في نفس الامر ولا على تقدير

ممكن فليس كون معه مثل القياس الا صدقا فان صادق قبل معا انا في نفس الصغرى على تقدير
واحد شرطي برا ينا ج فانه قد ظهر في كتاب البرهان ان متعلمي العلوم لا يعرفون
اكثر البراهين من اصول موضوعة ومصادرات من اولئك فيكون بعض مقدماتهم
صادقة على تقدير صدق الموضوعات والمصادرات التي تسلمونها بالتقليد وبعضها شئ منها
صادقة في نفس الامر ويستنتجون المسائل منها بسيطتين ومختلطتين من غير شك في
لزوم النتائج عنها واقول في هذا الجواب نظر فان المعترض لم يمنع قياسية
لبعض ب ج ولا شيء من ج ب لكنه منع صدق الكبرى مجامعة للصغرى وهذا الفاضل اخذ
يبحث في صورة القياس وانكروا على المعترض منع الصحة عن قياس صحيح الصورة
وليس مراده كذلك فان المعترض انما نظر الى المادة ومنع احدى المقدمتين وعلى تقدير
المنع لا يكون النتيجة صحيحة نعم لو سلمت المقدمتان لزمت النتيجة الكاذبة لكن المعترض
يقول كذبها لكذب الكبرى وهذا المحقق يقول كذبها لكذب الصغرى والحق في
الجواب ان نقول لو صدقت الصغرى الفعلية لزم كذب السالبة الضرورية وهو
محال لذاته فيكون صدق الصغرى محالا ومن اعتراضاتهم ان كل واحد
من المقدمتين صادق لكن مع الاجتماع يحصل المحال والجواب ان المحال انما كان
لا ذا المجموع المقدمتين علم ان ذلك المجموع كاذب وما كان احد اجزاء ذلك المجموع علم
الصدق وجب ان يكون الجزء الاخر كاذبا ومن اعتراضاتهم ان امكان صدق
قولنا بعض ج ب بالفعل ثابت وصدق الضرورية لا ينافي امكان صدقه لان امكان
صدق قولنا بعض ج ب بالفعل معناه امكان صدق القضية والتي تنافي اصل القضية
وهو قولنا بعض ج ب بالفعل لا بالامكان لان امكان صدق القضية لا يتوقف على صدق
الحكم بالفعل على شيء من الذوات لان امكان صدقها يحصل بان يكون الجيم والباء
بالقوة لشيء من الذوات اجاب عن هذا بعض المحققين ان هذا التجويز

لو وقع

لو وقع ما يقابل القضية الضرورية وان قولنا بعض ج ب بالامكان بالفعل يقابلها لكونه
ملزوما لنقيضها الذي هو بعض ج ب بالامكان وامكان صدقه وهو تجويز وقوعه وامتناع
وقوع مقابل القضية الصادقة معلوم بالضرورة اما قوله بان امكان صدقها بان
يكون الباء والجيم بالقوة لشيء من الذوات فباطل لان ذلك قريب من صدق امكانها لا
امكان صدقها وانا قلنا انه قريب من صدق امكانها ولم نقل هو صدق امكانها لان صدق
امكانها يكون بان يكون الجيم لذلك البعض من الذوات بالفعل والباء بالقوة وامكان
الصدق عن صدق الامكان فان الاول دون الثاني يمانع العرض للقضية عن الممكنة
كما عرض هنا القضية فعلية هي قولنا بعض ج ب بالفعل فكان القضية من
حيث صدق امكانها تقابل وجوب صدق قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة من
حيث هي صادقة ومن حيث كونها بالفعل يقابل نفس تلك القضية ولا تنافي ضدها
انا نناقضها لو كانت ممكنة بالامكان العام بدل كونها بالفعل ومن اعتراضاتهم
على البرهان اللمي ان [illegible] الاثنين انه يستحيل انه اجتماعها في ذات واحدة
بل يستحيل اجتماع ذات الجيم مع الباء فلم لا يلزم بان ذلك يستلزم استحالة
اجتماع ذات الباء مع الجيم والجواب ان استحالة اجتماع ذات
الجيم مع الباء لوجب استحالة كون ذات الباء هي ذات الجيم المصاحبة
لاستحالة اتصاف ذات الباء بالجيم وان ما ليس بذات الجيم يستحيل
اتصافه بالجيم وقال بعض المحققين لو كانت ج ذات ب يلزم ان يتصف ج و
وفرضت متصفة بج لكانت من جملة ما يقال عليه ج فيمتنع ان يتصف بب
وكانت ذات ب هذا خلف ثم اعترض بانه لو قيل الفرض ممتنع لانه يدخل في

حمله ما لو كان عليه ح مالم يكن داخلا فيها اجاب بانه لو دخل شيء مما لا يمتنع ان
ان يتصف به لكان قد ادخل فيها ما لم يكن داخلا فيها لكون الحصر الكلي قد يتناول
مع عدم الفرض لكل ما عدا الممتنع وانما احتيج الى الفرض ليصير الموضوع به صالحا
لان يحكم عليه فان العرف يقتضي ان يحكم على ما بالفرض بالفعل من جملة ما يمكن ان يحكم
عليه وهذه دقيقة اكثر ما يقع من الخطاء في هذه المواضع انما يكون بسبب الغفلة عنها
ومما شك فيه بعض المتأخرين عدم انعكاس السالبة الدائمة الحقيقية
كنفسها لانه يمكن ان يصدق قولنا لا شيء من الانسان بكاتب دائما ولو انعكست السالبة
الدائمة كنفسها يلزم من فرض وقوع الممكن محال وهو قولنا لا شيء من الكاتب بانسان اجاب
عن هذا بعضهم بان المحال لازم من فرض وقوع الممكن مع انعكاس السالبة الدائمة
وجاز ان يكون المجموع ملزوما للمحال ولا شيء من اجزائه ملزوما قال بعض المحققين
هذا لا يدفع الاعتراض لان فرض وقوع الممكن في هذه الصورة هو صدق السالبة
الدائمة ومجموع صدق السالبة الدائمة مع انعكاسها ان كان ملزوما للمحال كان محالا لاستحالة
اجتماع الاصل والعكس محالا وهو مراد المعترض ثم اجاب بان المراد من انعكاس
السالبة الدائمة هو ان يستلزم صدقها صدق عكسها لا ان امكان صدقها يستلزم
صدق عكسها لان امكان الصدق كما يصدق مع الصدق فقد يصدق مع الكذب
اقول وفي هذا نظر فان امكان الملزوم ملزوم لامكان اللازم واجاب
بعض المتأخرين بان السلب عن كل واحد دائما وان كان ممكنا لكن صدق السلب عن الكل
ممنوع واضاف ان هذا قد يتأتى في الخارجية كما يأتي في الحقيقية اقول وهذا
ضعيف لان السلب عن الكل لازم للسلب عن كل واحد دائما والجواب الثاني زيادة
في الاشكال على ان المنع يتأتى في الخارجية دون الحقيقية ذهب

ذهب صاحب البصائر الى ان السالبة العرفية الخاصة تنعكس كنفسها قال لانها لو صدقت
دائمة او ضرورية انعكست الى ما يناقض الاصل ورده عليه المتأخرون بانه يصدق قولنا
لا شيء من الكاتب بساكن ما دام كاتبا لا دائما ولا يصدق لا شيء من الساكن بكاتب ما دام
ساكنا لا دائما لان بعض ما هو ساكن يدوم سلب الكتابة عنه كالارض مثلا ونحن نقول هذه
العرفية مركبة من عرفية عامة تنعكس كنفسها ومن مطلقة عامة تنعكس حينية مخالفة
انكم فيجب بعد العكس باللادوام في البعض على ما سلف ولعل صاحب البصائر
ذهب الى ما ذهب اليه بناء على الاصطلاح الذي نقلناه عن الشيخ في ان اللادوام المقيد به
العرفية الكلية عائد الى الكل لا الافراد لا الى كل واحد ذهب قوم من القدماء
الى ان الضرورية الموجبة تنعكس ضرورية لانها لو انعكست غير ضرورية لانعكس العكس
الى غير الضروري لان الضروري لما انعكس الى غير الضروري فانعكاس غير الضروري اليه
اولى لكن عكس العكس هو الاصل وهذا سهو فان الضروري وغير الضروري تنعكس كل واحد
منها الى صاحبه انظر الى صدق قولنا كل ضاحك انسان بالضرورة وكذب العكس
ضروريا وذهب قوم من المتأخرين الى انها تنعكس ممكنة لا دخل فيه الوجود كالفرض
ان نار الاصير كاتبا مثلا وجوابه ورد عليه بعض المحققين بان ذلك ينافي الاصل فان
الاصل يقتضي ثبوت الكاتب الذي هو له الانسانية بالضرورة فان الكاتب ما
لم يكن ثابتا لم يكن انسانا او لما ثبت وثبت انه انسان ثبت انه حاصل لما هو الانسان فاقول
هذا الكلام صحيح لكنه يناقض ما ذكره اولا من ان الحصر الكلي متناول مع عدم الفرض
لكل ما عدا الممتنع والحاجة الى الفرض ليصير الموضوع صالحا للحكم عليه فان العرف
يقتضي الحكم ان يحكم على ما بالفرض بالفعل والاكثر ان هذه دقيقة يقع الغلط بسبب
الغفلة عنها ذهب قوم من القدماء الى ان الممكنة الخاصة الموجبة
تنعكس كنفسها قالوا لانا نقول كل انسان يمكن ان يكون نائما من جهة ما هو
نائم والصدق لبعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم يمكن ان يكون حيوانا لان حيوانيته

ليست له من جهة ما هو نام حتى يكون له ضروريا من تلك الجهة ثم ان الشيخ رد على هذا بانه
مغالطة اولا لان قوله من جهة ما هو نام ان اخذ جزءا من المحمول في الاصل والعكس
وكان من الواجب ان يجعل جزءا من الموضوع في العكس حتى يصير بعض ما هو نام من
جهة ما هو نام يمكن ان يكون حيوانا وح يكون كذبه ظاهرا لان النام من جهة ما هو نام
لا يكون حيوانا ولا سيما القوة عند النام وثانيا فلان هذا المثال وان كان حقا
لكنه لا يفيد المطلوب فان انعكاس العرضية في مادة لا يفيد انعكاسها مطلقا
وايضا ما نقول كلا ان ظاهر بالامكان الخاص لا ينعكس كنفسه
حكم المتصلات في الحكم العكس حكم الحمليات واما المنفصلات فلا يتصور فيها العكس
لعدم تميز احد جزئيها عن الآخر بالطبع وبعض المتاخرين شكك في هذا الشكل في انتاج
المتصلات وسيأتي تحقيقه ان شاء الله **البحث الثامن** في عكس النقيض وقد وقع
تشاجر في تفسيره والذي استقر عليه راي الشيخ انه عبارة عن جعل نقيض المحكوم
عليه محكوما به ونقيض المحكوم به محكوما عليه مع الموافقة في الكيف والصدق وبعض
المتاخرين فسره بانه جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع
المخالفة في الكيف وهو لا يخلو عن الاثم الشنيع مكانه ولنبحث على راي الشيخ فنقول
حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في العكس المستوي والسوالب فيه كالموجبات
ثمة فالموجبات الكلية سبع منها وهي التي لا تنعكس سلبا لا تنعكس ههنا لصدق
قولنا كل قمر فهو غير منخسف بالضرورة الوصفية ولا يصدق بعض المنخسف غير قمر
بالامكان العام والضرورية والدائمة والعامتان تنعكس كنفسها لانه
لو صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق كلما ليس ب ليس ج بالضرورة والا
فليصدق بعض ما ليس ب ليس ج بالامكان ويستلزم بعض ما ليس ب ج بالامكان

بالامكان وضممنا الى الاصل لعدم فرض الوقوع وانتج المحال او عكسوه الى المناقض الاصل
وهذا البيان كلي منسحب على البواقي وللمتاخرين على هذا مآخذ كسروه في العكس المستوي
من عدم انتاج الخلف وعدم العكس مع مزيد اورادها هنا ان السالبة المعدولة المحمول اعم
من الموجبة المحصلة المحمول ضرورة ان الايجاب لا يصدق الا على موضوع ثابت دون
السلب اجاب عن هذا بعض المحققين بان السالبة والموجبة المعدولة تتلازمان عند
ثبوت الموضوع والموضوع ههنا موجود لانه ليس ب ماخوذ على انه ثابت وكذا المحكوم
عليه بالايجاب في قولنا ليس ج والمتاخرون يعكسون هذه القضايا على اصطلاحهم الى
قولنا لا شيء مما ليس ب ج دائما في عكس الضرورية والدائمة والا لصدق بعض ما ليس
ب ج بالاطلاق ونضمه الى الاصل وينتج المحال او نعكسه الى ما ينافي الاصل ونعتبر
بالوصف في العامتين والخاصتان تنعكسان الى العامتين مع قيد اللادوام في
البعض اما الاول فلما مر في العامتين واما الثاني فلانه لولاه لصدق السلب الكلي
الدائم المنعكس الى سلب نقيض المحمول عن الموضوع دائما والاصل يتضمن سلب المحمول عن الموضوع
بالاطلاق فيصدق السالبتان عند وجود الموضوع هذا خلف او نقول لعلم الصدق
كلما ليس ب ليس ج بالاطلاق لصدق كلما ليس ب ليس ج دائما وانعكس ههنا
العكس الى ما يناقض الجزء السلبي من الاصل وعند المتاخرين عكسها لا شيء مما ليس
ب ج ما دام ليس ب لا دائما في البعض وبيان الاول ظاهر واما قيد اللادوام فلو كذب
لصدق لا شيء مما ليس ب ج دائما والاصل العرفية يتضمن لا شيء من ج ب المستلزم لقولنا
كل ج هو لا ب لوجود الموضوع وينتج ان لا شيء من ج ب دائما واما الموجبات
الجزئية فلا ينعكس شيء منها عند الخاصتين اما السبع فلما ذكر البعض جزئيا ولما
مر الرابع فلصدق قولنا بعض الحيوان بالضرورة غير انسان ولا يصدق على
ما اصطلاحهم والغالب ينعكس الضرورية لا خفي لم ينعكس البواقي واما الخاصتان

فينعكستان كنفسها لان الاصل يدل على حصول كل واحد من المحمول والموضوع لذات ما في وقت ولا
حصولها في وقت آخر فتلك الذات يصدق عليها بعض الموضوع ما دامت متصفة
بنقيض المحمول لاستلزام الموضوع المحمول صدقا منتظما لان عين الموضوع صادقا
على تلك الذات واما السوالب فلا تنعكس كلية. وان كان الاصل كليا جاز ان يكون نقيض
المحمول اعم من بعض الموضوع فلا يصدق فلا يصدق سلب بعض الموضوع عن كل
افراد بعض المحمول واعتبر قولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل مع امتناع قولنا
لا شيء مما ليس بضاحك ليس بانسان لان بعض ما ليس بضاحك بالفعل ليس بانسان وتنعكس
جزئية اما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة فتنعكس مطلقة لانه اذا صدق
لا شيء من ج ب باحدى الجهات صدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالاطلاق والا فكل
ما ليس ب ليس ج دائما وتنعكس بهذا العكس الى قولنا كل ج ب دائما او هو خلف وتنعكس
الضرورية والدائمة والعامتان حينية مطلقة والا لصدقت الموجبة الكلية
العرفية العامة المعدولة الطرفين وانعكست بهذا العكس الى الموجبة العرفية
المحصلة الطرفين وهو تضاد الاصل وهذه الحينية اللازمة للخاصتين مع
قيد اللادوام وما نبه بالافتراض وهو ان موضوع الاصل ولكن ج ليس فرض
د فيصدق عليه سلب لا ج في بعض اوقات سلب ب وان لم يصدق سلب ج في
جميع اوقات سلب ب فيصدق الايجاب في جميع اوقات ج وهو محال والصدق عليه
سلب ج والا لكان ج دائما فلا ب دائما وهو محال فالا يصدق ليس بعض ما ليس
ب ليس ج حين هو ليس ب لا دائما وهو المطلوب والممكنتان تنعكسان حكمية
عامة لانه لو صدق ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالامكان في عكس لا شيء من ج ب
باحدى الامكانين لصدق كل ما ليس ب ليس ج بالضرورة وينعكس الى قولنا
كل ج ب بالضرورة هذا خلف فهذه البراهين بعينها دالة على انعكاس
السوالب الجزئية والمتأخرون شكوا في عكس السوالب المطلقة سوى

سوى الخاصتين والوقتيتين والوجوديتين فقالوا في عكس نقيض لا شيء من ج ب دائما ج
لا دائما لبعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لا دائما لانا فرضنا الموضوع د فهو ليس
ب بالفعل و ج في بعض اوقات ليس ب والا فليس ج في جميع اوقات ليس ب وليس
لا ب في جميع اوقات ج وكان لا ب في جميع اوقات ج ولا ج بالفعل والا لكان ج دائما
فلا ب دائما ولما صدق عليه ج في بعض اوقات لا ب وليس ج بالفعل ثبت المطلوب وهكذا
في المشروطة الخاصة وتنعكس الاربع الباقية مطلقة لانه لما صدق لا شيء من ج ب باحدى
الجهات صدق لبعض ما ليس ب ج بالاطلاق لانهم فرضوا الموضوع د فهو
ليس ب بالفعل وهو ايضا [illegible] ج بالفعل لوجود الموضوع فيصدق لبعض ما ليس ب ج با
لفعل وهو المطلوب [illegible] وتنعكس المتصلة الموجبة الكلية كنفسها سواء كانت لزومية
او اتفاقية لانه لما صدق كلما كان اب فج د وصدق كلما لم يكن ج د لم يكن اب والا
فقد يكون اذا لم يكن ج د فاب وينعكس الى قولنا قد يكون اذا كان اب لم يكن ج د
او ينضم الى الاصل وينتج قد يكون اذا لم يكن ج د فج د والمتأخرون شكوا في عكس
بعض اللزوميات فجوزوا استلزام الشيء لنقيضه استلزاما جزئيا بالبرهان من
الثالث والاول بطريقة مجموع المناقضين كما يقول كلما صدق احدهما صدق احدهما
وكلما صدق احدهما صدق الآخر وينتج قد يكون اذا كان صدق احدهما صدق الآخر والكلام
على هذا سيأتي ان شاء الله تعالى ثم [illegible] تدل على انعكاس اللزوميات من قواعد
اللزوم انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم وهذا هو المعنى ههنا بعكس النقيض
اعترضوا على هذا بان انتفاء اللازم انما تدل على انتفاء الملزوم لو سلم الملازمة
على تقدير انتفاء اللازم وهو ممنوع اجاب بعض المحققين بان الملزوم
واللازم ان كانا على طبيعتهما المقتضيتين للزوم وفرض انتفاء اللازم
من حيث هو لازم لزم انتفاء الملزوم في ذلك الفرض حيث كانا ولم يكونا
في الفرض على طبيعتهما لم يكن لانتفاء انتفاء اللازم وكون الفرض منافيا
للزوم من جهة لغوية لا ينافي ذلك بل العجب مع ذلك اللازم لا لزوما

ولا يوجب شيئاً آخر ثم ان المتأخرين اعترفوا بانعكاس الاتفاقيات لان موافقة التالي للمقدم
جزئياً محال وكان العكس عندهم ليس البتة اذا لم يكن ج د فاب وان كانت المتصلات
جزئية لم ينعكس لانه قد يصدق قد يكون اذا كان حيوانا فليس هو انسانا ولا يكذب قد يكون
اذا كان هذا انسانا فليس هو بحيوان واما السوالب فتنعكس جزئية وان كان الاصل جزئيا
اذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان اب فج د فقد لا يكون اذا لم يكن ج د لم يكن اب
والا فكلما لم يكن ج د لم يكن اب وينعكس الى كلما كان اب فج د وهو يناقض الاصل
او يضاده والمتأخرون ايضا شكوا في عكس هذه السوالب لتوقفه على عكس الموجبة الكلية

الفصل السابع في القضايا الشرطية

وهي اما متصلة او منفصلة على ما مر وكل واحدة
منهما انما تتألف من قضيتين يسمى الاول منهما مقدما والثاني تاليا والمتصل اما لزومية
ان كان بين الجزئين علاقة تقتضي استلزام احدهما للآخر كالعلية والتضايف واما اتفاقية كذلك
ويعتبر باعتبار احدهما الذي حكم فيها بصدق التالي في نفس الامر سواء كان المقدم صادقا
او لم يكن والثاني التي يحكم فيها بمجامعة التالي للمقدم في الصدق هذا هو المنفصلة
اما عنادية ان كان التنافي بين القضيتين لنسبة منهما تقتضي المنافاة كالمناقضة
والمضادة واما اتفاقية وهي ان خلت عن النسبة ولا بد وان الدالة على اللزوم هي ان
واذا وعلى الاستصحاب مع اذا ومتى وكلما ولو ولما وفي الاتفاقية فائدة هي دلالتها
على وجه تسليم المقدم شر المنفصلة اما ان يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها
صدقا وكذبا وتسمى الحقيقية واما ان يحكم فيها بالتنافي صدقا مع عدم المنافاة
كذبا وتسمى مانعة الجمع واما ان يحكم فيها بالتنافي كذبا مع عدم المنافاة صدقا
وتسمى مانعة الخلو ويحدث الاولى من تركيب القضية مع نقيضها او المساوي له فان
فانه وجد احد المتنافيين استلزم وجوده عدم عدمه فلو جاز الجمع بين النقيضين
ومساوي نقيضها جاز الجمع بين النقيضين ولذلك لو ارتفع الآخر عن النقيض والمساوي
لارتفع النقيضان والثانية تحدث الثالثة من تركيب القضية مع ما هو اخص من نقيضها

فان وجود الاخص يستلزم وجود الاعم فلو جاز الجمع بين الاخص من النقيض مع القضية
لجاز الجمع بين الاعم الذي هو النقيض معها ولما كان عدم الاخص لا يستلزم عدم الاعم جاز ارتفاع
طرفيها ويحدث الثالثة من تركيب القضية مع ما هو اعم من نقيضها فانه لما كان ارتفاع
الاعم يستلزم ارتفاع الاخص فلو ارتفعت القضية والاعم لارتفع النقيضان وهو
محال ولما كان وجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص جاز الجمع بين القضية والاعم ولا
يستلزم ذلك الجمع بين النقيضين هذا في العناديات وقد تحدث من اقسام الخمس في
الاتفاقية وقد يأخذون الاخيرين على وجه اعم فيجعلون مانعة الجمع هي الحاكمة بالتنافي في
صدقا من غير التعرض للطرف الآخر فيكون اعم من كل واحد من الحقيقية ومانعة الخلو
هي الحاكمة بالتنافي كذبا من غير التعرض للطرف الآخر فيكون اعم من كل واحد من الحقيقية
واعلم ان الحقيقية قد تنقلب الى عدد ما في مثل قولك كل عدد اما زوج واما فرد ولو
قدمت حرف الانفصال على الحصر وقلت اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل
عدد فردا وحينئذ يصير مانعة جمع شر المقدم والتالي قد يتشاركان بطرفيها
كقولنا كلما كان اب فبعض اب واما ان يكون كل اب ج واما ان لا يكون كل اب او با
الموضوع كقولنا كلما كان الانسان حيوانا فالانسان جسم واما ان يكون الانسان حيوانا
واما ان لا يكون الانسان جسما او بالمحمول كقولنا كلما كان كل حيوان جسما فكل
انسان جسم واما ان يكون كل حيوان جسما واما ان لا يكون كل انسان جسما وقد يشارك
موضوع المقدم محمول التالي والمحمول المقدم موضوع التالي كقولنا كلما كان اب فبعض
ب ا واما ان يكون كل اب واما ان لا يكون بعض ب ا او موضوع المقدم محمول التالي
كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الجسم حيوان انسان واما ان يكون كل انسان
حيوانا واما ان لا يكون بعض الجسم انسانا او محمول المقدم موضوع التالي كقولنا
فقط كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا فكل حيوان حساس واما ان يكون كل
انسان حيوانا واما ان لا يكون كل حيوان حساسا او لا يشاركان اصلا كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا

اما ان تتركب من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملية ومتصلة او حملية
ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ولما تميز مقدم المتصلة عن التالي بالطبع انقسمت المختلفات
الثلاث الى خمس فصارت اقسامها تسعة الثلاثة البسيطة وحملية المقدم متصلة التالي
وبالعكس وحملية المقدم منفصلة التالي وبالعكس ومتصلة المقدم منفصلة التالي وبالعكس
واما المنفصلات فانما تتميز اجزاؤها بالوضع فلا تتعدد اقسام المختلفات فيها بالاعتبار
خلاف الاوضاع فان معاندة احد الجزئين للاخر هي معاندته للاخر قوله
ايجاب الشرطية وسلبها عبارة عن ايجاب الاتصال والانفصال ودفعهما لا الايجاب
الاجزاء او سلبها وكذا تكرار صدقها وكذبها وكليتها وجزئيتها وشخصيتها واهمالها فا
الموجبة والسالبة قد تتركب كل واحدة منها عن موجبتين وعن سالبتين وعن خلط
المتصلة الموجبة اللزومية الصادقة تتركب من صادقين وكاذبين ومن مقدم
كاذب وتال صادق ولا عكس والا لزم صدق الكاذب او كذب الصادق وقد جوز في
الجزئية الكاذبة عكس عن الجميع والاتفاقية الصادقة تتركب عن صادقين اعم وبالمعنى
الاعم عنهما وعن مقدم كاذب وتال صادق والكاذبة منها تتركب عما لا تتركب منه
منه الصادقة منها والمنفصلة الحقيقية الصادقة تتركب عن صادق وكاذب لا غير
ومانعة الجمع منها وعن كاذبين ومانعة الخلو عنهما وعن صادقين والمنفصلة الحقيقية
الكاذبة تتركب عن جزئين صادقين وكاذبين مطلقا وعن مختلفين في العنادية
ومانعة الجمع عن صادقين مطلقا وعن الباقيين في العنادية ومانعة الخلو عن كاذبين
مطلقا وعن الباقيين في العنادية والسوالب الكواذب تتركب عن اجزاء
الموجبات الصوادق والصوادق من اجزاء الكواذب المنفصلات الثلاث
قد تتناهى اجزاؤها وقد لا تتناهى وربما اخر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع
المقدم فكانتا في قوة الحمليات قوله كلمة الشرطية ليس لتعميم المراد
في المقدم لجواز بانه ولا الوجاه في الازمنة المتعاقبة فانه قد لا يكون زمانيا

بل معنى الكلية دوام الحكم بلزوم التالي للمقدم او معاندته اياه او سلبهما على جميع الفروض
والاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم من اقتران يكون لتلك الفروض والاحوال
مدخل في الاستلزام والمعاندة وعدمها والنسبة بهذا التحقيق فنقول الملازمة لا
تتعلق بشيء عند تحقق المقدم والتالي فان كان المقدم بنفسه من غير اقتران امر
آخر به مقتضيا لوجود التالي بعده كالعلة التامة ولا يتغير عن طبيعته الموجبة لوجود
التالي بحسب اقتران الاحوال والتقديرات والاوقات بشرط ان لا يكون لتلك المقترنات
ماثر في الاستلزام لمشاركة ومانعة سواء كانت تلك الاحوال موافقة له في طبيعته
او مضادة او مخالفة ومنافية كان الاستلزام كليا ولم يكن التعميم للاحوال والمراد انه
اثر في نفس الاستلزام سعي للتنبيه على حصوله في جميع الفروض كما كان الحصر في
الحمليات غير دال على نفس الجهة بل انما تدل على حصول الجهة التي تقتضيها
طبيعة الطرفين في جميع الاشخاص واما ان كان المقدم غير تام في ايجاب ان يوجد
التالي معه ذاتا فلم يتم باقتران شيء به فما يمكن ان يقترن به وهو قبل الاقتران
يمكن ان يكون صالحا لان يقترن به ذلك الشيء وان لا يقترن كان استلزامه
وعدمه جزما ونصرح ذلك المقترن كليا كالقول قد يكون اذا كان هذا
حيوانا فهو انسان فان الحيوانية انما تستلزم الانسانية عند اقتران الناطق به
واشترطنا في مقدم الجزئية صلاحية الاقتران بالعرض اقترانه به وفي المقترن
ان يكون ما يمكن ان يقترن به لئلا يتوهم ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
جزئية لانه لو فرض اقتران اللاحيوانية به لم يكن حيوانا فذلك يقتضي ان لا يكون
استلزام الانسانية للحيوانية في بعض الاحوال وهي عدم اقتران اللاحيوانية
دون اقترانها به كما قال الا انه غير صالحة لهذا الاقتران ولا هذا المقترن
مما يمكن ان يقترن به فبالقيد المذكور سقط هذا الشك سؤال ذكر

طبيعتي

اذ لا ان تلك الاحوال التي الغروض ينبغي ان يكون ممكنة الاقتران بالمقدم ثم ان تلك الاحوال
سواء كانت موافقة للمقدم في طبيعته او مضادة او مخالفة او مناقضة فان المقدم يستلزم
التالي عليها وهذا ظاهر من المناقضة جواب اشترط الامكان في تلك الاحوال انما هو لغرض
اصطلاحي وليس هو شرطا في الاستلزام كما كان الموضوع في الكليات انما هو ما صدق
بالفعل دون ما كان ممتنعا او بالقوة وليس هذا شرطا في الحكم والوضع بل انما هو من
المتعارف عند الناس واعلم ان المحال من حيث كونه محالا والمعدوم من حيث كونه
معدوما لا يمكن ان يحكم عليه بانه يستلزم شيئا بل يمكن ان يحكم عليه بانه استلزم شيئا كما
الموضوع من حيث يكون معدوما لا يمكن ان يحكم عليه بحكم ايجاب ويحكم الحكم بالسلب
وكما ان ما امتنع عليه الحكم الايجابي يجب ان يكون موجودا او ما خلا من حيث هو شيء
ما ثابت في الذهن بالفعل من غير ملاحظة وجوده او عدمه كذلك المقدم يجب ان
يوجد اما موجودا من حيث هو ما ثبت بالفعل في الذهن من ان يلاحظ كون ذلك
الثبوت في الخارج على سبيل الامكان او الامتناع وهذا هو المراد من الغرض
والتقدير ولهذا فرضنا فينبغي ان يحكم عليه باستلزامه لما استلزمه والقدح في
نفس الاستلزام بسبب استلزامه للنقيضين فان كون اللازم محالا لا يدل
على عدم الاستلزام بل انما يدل على عدم الملزوم او كونه محالا فقط ولهذا
عرف هذا تحقق سقوط كلام المتاخرين بالكلية حيث يشكون في
كلية المتصلة بتجويز كون المقدم محالا وكون المحال يستلزم المحال وقس على
هذا الكلية الانفصالية واما الشخصية فهي التي حكم فيها بلزوم التالي للمقدم او
معاندته اياه على وضع معين في زمان معين او سلبها او لا مدار هو ترك
السور وقس الاتفاقية عليها وسور الكلية المتصلة في الايجاب كلما ومهما
ومتى وفي السلب ليس البتة وفي المنفصلة الموجبة دائما والسالبة ليس البتة
والجزئية قد يكون فيهما والسلب الجزئي ليس كلما للمتصلة وليس دائما

المنفصلة وقد لا يكون فيهما واعلم ان كلية الاتفاقية انما يحكم بصدقها لو اخذ
طرفاها بحسب الحقيقة فانه لو اخذ بحسب الوجود الخارجي جاز كذبها لكذب
موضوع احد الطرفين **مسئلة** مقدم المتصلة الموجبة قد يكون مركبا فيكون كل واحد
من جزئيه مستلزما للتالي جزئيا بالشكل الثالث ولا يجب في السالب سلب اللزوم
عن كل واحد من الجزئين ويجب عن احدهما وتالي المتصلة الموجبة قد يكون مركبا فيكون
المقدم مستلزما لكل جزء من التالي موافقا للاصل بالشكل الاول والا في السالبة لا
يجب سلب اللزوم الا عن احد الجزئين ومانعة الخلو يستلزم امتناع الخلو عن كل
جزء من المركب وعن الغير والا لجاز الخلو عن الكل وفي السالبة لا يجب سلب الخلو
الا عن الجزء وعن احد الجزء او الجزء الاخر ومانعة الجمع لا يستلزم امتناع اجتماع
احد طرفيها واجزاء الطرف الغير بعضها والسالبة يستلزم سلب الاجتماع بين
الطرف واجزاء الاخر وامتناع الاجتماع لا في الكل والسالبة ان كان صدقها لجواز الجمع
استلزمت جواز الجمع بين الطرف وكل واحد من اجزاء الاخر وان كان لجواز الخلو لم
يستلزم جواز الخلو عن الطرف وعن اجزاء الاخر عن البعض **مسئلة** قد يحذف
الشرطية عن جهتها كما اذا نفس قضية وعقبتها بايجاب الجزء مثل قولك
لا يكون اب وج د وهي في قوة مانعة الجمع او مانعة الخلو ولو اطلقت بين الواو
وان كانت في قوة متصلة مثل قولك كلما كان اب ج د وقد يلحق بالقضايا الادوات
فتفيد بها زيادة هناك كالحروف انما بالموضوع فانه يدل على مساواة المحمول
له وكالحروف حرف النفي وتعقيبه بالنقض لاستثناء فانه يدل على مساواة المحمول
للموضوع في العموم او في المفهوم وكدخول الالف واللام على الموضوع فانه يفيد
الاستغراق لو لم يشر بها الى معين ويدخلان عليها فيطول الاستثناء لبطلة
مذكورة مفيدة المساواة والسلب يتبع ما اشبه هذه الادوات والمرجح في امثال

هذه النكتة المتقدمة على ان كل متصلتين تتوافقان في الكم والمقدم وَ
تتناقضان في التالي واختلفتا في الكيف متلازمان قالوا لم يلزم من صدق قولنا
كلما كان ا ب فج د صدق قولنا ليس البتة اذا كان ا ب لم يكن ج د لصدق نقيضه
ونتيجة من السالبة قد يكون اذا كان ا ب لم يكن ج د ج د ولم يلزم من صدق السالبة صدق
الموجبة لصدق نقيضها فيكون ا ب مستلزم للنقيضين وادعوا المحال في ذلك ونحن
نتوقف فانه لم يظهر دليل على استحالة اللزوم الذي لنقيضه جزئيًا نعم يكون
الملزوم محالا وكثيرا ما استدل على استحالة الملزومات بكونها ملزومة لنقائضها
مع ان اللزوم ثابت ولولا ذلك لبطل القياس الخلفي ويجوز ايضا عدم استلزام
الشي للنقيضين فانا قد وجدنا ما اوردنا كذب هذه القاعدة فان ما طبقنا لا فان
لا استلزام ههنا الحاجة لاعدمها ~~سر~~ كل متصلتين تتوافقتا في المقدم والكم والكيف
وتلازمتا في التالي متلازمتا متعاكسا متلازمتا ونعاكستا بالنسبة لاولى والاوسط هو
التالي وكذلك اذا اتحدتا في التالي والباقيتين متلازمتا في المقدم متعاكسا بالنسبة
للاولى والاوسط هو المقدم وكذلك اذا اتحدتا في الكم والكيف متلازمتا في المقدمان
والتاليان متلازما متعاكسا لوجوب استلزام المقدم من احديهما مقدم الاخرى
المستلزم لتالي الاولى واذا توافقت المتصلتان في الكيف والكم وتناقض عين
مقدم الاولى عين تالي الثانية لازم نقيض المقدم الثانية عين تالي الاولى كانت الثانية
لازمة للاولى عند الايجاب وبالعكس عند السلب اما الاول فلان نقيض مقدم
الثانية لما كان لازما لعين تالي الاولى لزم من ذلك ان يكون عين مقدم الثانية
ملزوما لنقيض تالي الاولى بعكس النقيض ونقيض تالي الاولى ملزوما لنقيض مقدمها بعكس
النقيض فيكون عين مقدم الثانية ملزوما لنقيض مقدم الاولى الذي هو تالي الثانية واما
في جانب السلب فلو كذبت السالبة الاولى عند صدق السالبة الثانية صدق
نقيضها وهو الموجبة الاولى المخالفة في الكم واستلزمت الموجبة الثانية المخالفة

للسالبة بالكم فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واذا توافقت المتصلتان في الكم والكيف
وناقض عين تالي الاولى عين مقدم الثانية ولازم عين مقدمها نقيض التاليها كانت
الثانية لازمة عند الايجاب والعكس عند السلب اما الاول فلانه كلما تحقق مقدم
الثانية تحقق نقيض مقدم الاولى لكونه نقيض تاليها المستلزم لنقيض مقدمها وكلما
تحقق نقيض مقدم الاولى تحقق تالي الثانية لكون مقدمها لازما لنقيض تالي الثانية
ونتيجة كلما تحقق مقدم الثانية تحقق تاليها واما الثاني فلان الموجبة الثانية لما كانت
لازمة للموجبة الاولى كانت السالبة الاولى لازمة للسالبة الثانية بعكس النقيض او نقول
لو كذبت السالبة الاولى عند صدق السالبة الثانية صدق نقيضها المستلزم للموجبة
الثانية المنافية فيجتمع النقيضان ~~سر~~ كل حقيقيتين توافقتا في الكم والكيف
وتناقضتا في طرفيهما متلازمتا ونعاكستا لانه لما امتنع الجمع بين جزئي احديهما امتنع
الخلو عن جزئي الاخرى ولما امتنع الخلو عن جزئي الاولى امتنع الجمع بين جزئي الاخرى
وكذلك الحال اذا توافقتا في احد الجزئين والكم والكيف وتلازمتا في الاخر لزوما
متعاكسا لاستلزام امتناع الخلو عن لازمه وذلك العكس وكذلك اذا امتنع الجمع بين
الشي وعين امتنع الجمع عنه ومن لازمه المساوي وكذلك اذا توافقتا في الكم والكيف
وتلازمتا في جزئيهما لزوما متعاكسا لاستلزام التعاند بين الملزومات لذا
التعاند في اللوازم واستلزام التعاند بينهما صدقا التعاند في اللوازم المساوية
وهكذا الحال في السوالب فان التلازم بين السالبتين الكليتين عكس نقيض التلازم
بين الموجبتين الجزئيتين والتلازم بين السالبتين الجزئيتين عكس نقيض التلازم بين الموجبتين
الكليتين فكل ما نعي ~~سر~~ كل مانعتي جمع اذا توافقتا في الكم والكيف ولازم كل
واحد من جزئي الثانية كل واحد من جزئي الاولى لازمة للثانية عند الايجاب
وبالعكس عند السلب اما الاول فلاستلزام التعاند جمعا بين اللوازم
التعاند فيه بين الملزومات واما الثاني فلاستلزام جواز الجمع بين الملزومات

واما الثاني فلاستلزام جواز الجمع بين الملزومات جوازه بين اللوازم ان كان اللزوم
متعاكسا تعاكسا ايجابا وسلبا انما الكلام اذا اتفقتا في الكم والكيف واحد الجزءين لازم
لاحد جزئي الاولى لاستلزام التعاند الجمعي بين الشيء واللازم التعاند عنه وبين الملزوم
واستلزام جواز الجمع بين الشيء والملزوم الجواز عنه وبين اللازم واذا اتفقت الحقيقي
المنفصلتين الاخرى في الكم وخالفتها في الكيف وناقضتها في طرفيها كانت السالبة
لازمة من غير عكس لانه لو لا صدق السالبة على تقدير الموجبة صدق نقيضها المخالف
لها في الكم وذلك يستلزم امتناع اجتماع جزئي الموجبة المفروضة الصدق
لان امتناع اجتماع نقيضين لعين ما دائما او في الجملة ملزوم لامتناع الخلو عن نقيضهما
فتنقلب المنفصلة حقيقية ان كانت جزئية وغيرها مانعة الجمع ان كانت كلية ضرورة
امتناع الخلو عن جزئيها في الجملة وهو خلف وبيان عدم العكس عند السلب انه يجوز
صدق امرين كوجود زيد ووجود فرس معين مع جواز صدق نقيضيهما فيصدق
سلب الانفصال المانع من الجمع بين ذينك الامرين مع عدم وجوب صدق الانفصال
المانع من الجمع بين نقيضيهما سر مانعتا الخلو اذا توافقتا في الكم والكيف لازم
كل واحد من جزئي احديها كل واحد من جزئي الاخرى كانت الاولى لازمة للثانية
عند الايجاب وبالعكس عند السلب ضرورة استلزام امتناع الخلو عن الملزومات
امتناع الخلو عن اللوازم وجواز الخلو عن اللوازم جوازه عن الملزومات ولو
كان اللزوم متعاكسا تعاكسا ايجابا وسلبا فان اتفقت المنفصلتان في الكم وتخالفتا في
الكيف وتناقضتا في جزئيها كانت السالبة لازمة للموجبة والا امتنع اجتماع جزئي
الموجبة لان امتناع الخلو عن العين يستلزم امتناع الجمع بين نقيضيها فتنقلب
الى الحقيقية هذا خلف ولا ينعكس لجواز اجتماع شيئين على الكذب مع امكان اجتماع
نقيضيها عليه كاللاانسان مع الناطق فانهما يجتمعان على الكذب على ما يكون
الصادق عليه الفرس ويكذب نقيضاهما على ما يكون الصادق عليه الانسان سر

سر اذا اتفقت الحقيقية ومانعة الجمع في الكم والكيف وفي احد الجزءين كان
الاخر من الحقيقية لازما للاخر من الاخرى كانت الاخرى لازمة للحقيقية في الايجاب
وبالعكس في السلب لان امتناع الجمع من الشيء واللازم يستلزم امتناع الجمع منه ومن
الملزوم وجواز الجمع بين الشيء والملزوم يستلزم جواز الجمع منه ومن اللازم ولما جاز كون
اللازم اعم من الملزوم لم يلزم الانعكاس فيما مر واذا كانت الاخرى مانعة خلو و
توافقتا في الكم والكيف واحد الطرفين كان الجزء المغاير من الحقيقية ملزوما للاخر من
الاخرى كانت مانعة الخلو لازمة في الايجاب وبالعكس في السلب لانه لما امتنع الخلو
عن الشيء وملزوم الغير امتنع الخلو عنه وعن الغير ولما جاز الخلو عنه وعن اللازم جاز عنه
وعن الملزوم ولا ينعكسان لجواز كون اللازم اعم سر كل مانعة جمع وافقت مانعة
خلو في الكم والكيف وناقضتها في جزئيها تلازمتا لاستلزام امتناع الجمع بين العينين
امتناع الخلو عن نقيضيهما وبالعكس واستلزام جواز الجمع بين العينين جواز الخلو
عن نقيضيهما وبالعكس فان توافقتا في الجزءين وتخالفتا في الكم والكيف كانت السالبة
لازمة ولنفرض مانعة الجمع موجبة كلية ومانعة الخلو سالبة جزئية فلو لم يلزم من
صدق الموجبة صدق هذه السالبة صدق نقيضها وانقلبت مانعة الجمع حقيقية وكذلك
البحث في باقي المحصورات ونازع بعض المتاخرين في استلزام الموجبة الجزئية السالبة
الكلية فانه لا يلزم من صدق نقيض السالبة انقلاب الجزئية لجواز تغاير زمان امتناع
الجمع والخلو بل انها تستلزم السالبة الجزئية لكن لا يلزم الانقلاب وهذا احسن
ولا ينعكس التلازم لجواز اجتماع شيئين كاللاانسان والحيوان وجواز ارتفاعهما
سر كل متصلة وافقت حقيقية في الكم والكيف واحد الطرفين وناقضتها في
الاخر كانت المتصلة لازمة للمنفصلة ايجابا وبالعكس سلبا لاستلزام كل واحد من
جزئي المنفصلة نقيض الاخر وبالعكس واما في السلب فلانه اذا صدق ليس البتة
اذا كان ا ب فج د ولم يصدق ليس البتة اما ان لا يكون ا ب او ج د حقيقية



صدق قد يكون اما ان لا يكون ا ب او ج د حقيقة وذلك يستلزم قد يكون اذا كان ا ب
ج د وهو مناقض السالبة الكلية ولا ينعكس اما في الايجاب فلجواز كون اللازم اعم
وامتناع تحقق المعاندة بين نقيض الخاص وعين العام لثبوت العموم بينهما من وجه
وبين نقيضيهما لامكان الخلو واما في السلب فلصدق قولنا ليس البتة اما ان يكون
هذا انسانا واما ان يكون حيوانا مع كذب ليس البتة اذا كان انسانا فهو حيوان
اذا التلازم متنافي احد الجزئين لزوما تعاكسا وتناقضتا في السلب وتوافقتا في الكم
والكيف واما في الايجاب فلان المناقض ان كان في مقدم المتصلة كان ملزوما
لعين الاخر من الحقيقة لكون المقدم هو نقيض احد جزئي الحقيقة لكن الجزء الاخر
من الحقيقة ملزوم للتالي فلزم المطلوب وان كان في التالي فلاستلزام مقدم
المتصلة الجزء اللازم له من المنفصلة المستلزم لنقيض الاخر منها الذي هو عين التالي وهما
ينتجان المطلوب من الاول وفي الجزئيتين يستلزم الاخر لاحد جزئي المنفصلة يستلزم
مقدم المتصلة استلزاما كليا وبعض الاخر ينتجان ما ينتجان من الثالث المتصلة
المطلوبة واما في السلب فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان ا ب فج د لم يصدق
ليس البتة اما ليس ا ب او ه ز الملزوم لج د لصدق قد يكون اما ليس ا ب او ه ز
الملزوم قد يكون اذا كان ا ب فه ز وكلما كان ه ز فج د فقد يكون اذا كان ا ب
فج د هذا خلف ولا ينعكسان اما في الايجاب فلانه يصدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
ولا يصدق قولنا اما ان لا يكون انسانا واما ان يكون لا حساسا حقيقة لجواز الجمع بينهما
في الفرس وكذلك يصدق والمناقض في التالي قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
ولا يصدق قولنا اما ان يكون ناطقا او لا يكون حيوانا لجواز الخلو عنهما في الفرس
واعلم انه لما كان هذا السلب صادقا مع ايجاب الاتصال كان سلب الاتصال معه
كاذبا فنعلم من ذلك ان العكس غير لازم في السلب كل منفصلة وافقت

مانعة جمع في الكيف والكم ومقدمها لاحد جزئي المنفصلة وناقض تاليها الجزء الاخر منها
تلازمتا وتعاكستا لان مقدم المتصلة الذي هو احد جزئي المنفصلة يستلزم نقيض الاخر الذي
هو تالي المتصلة لامتناع الجمع فلو لم يصدق امتناع الجمع بين عين المقدم ونقيض التالي كذب المتصلة
وملازم المتصلتين يستلزم تلازم التاليين فلما وافق مقدم المتصلة احد جزئي المنفصل
ووافقتها في الكيف والكم ولزم تاليها نقيض الاخر منها كانت المتصلة لازمة في الايجاب لاستلزام
المنفصلة متصلة من مقدم المتصلة ونقيض الاخر وينتج الى استلزام النقيض المذكور للتالي ولا
ينعكس لانه يصدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا يصدق اما ان يكون انسانا واما ان لا
يكون فرسا الملزوم لنقيضه للتالي وفي السلب يكون المنفصلة لازمة لانه لو لم يصدق السالبة
المنفصلة عند صدق المتصلة السالبة لصدق نقيضها المستلزم لنقيض المتصلة السالبة
ولا ينعكس لانه لما كذب لا انفصال في المتصلتين وصدق لا اتصال علم عدم العكس
ولذا صدقت المتصلة الكلية الموجبة صدقت السالبة المنفصلة كلية وجزئية حين عدم جزئيها
لامتناع اللزوم والعناد بين شيئين وكذلك اذا كانت المتصلة الموجبة جزئية فانها
تصدق السالبة المنفصلة جزئية والا لزم ما ذكرنا ولا يلزم صدقها كلية حينئذ لجواز المعاندة و
الملازمة بين الشيئين جزئيا وكذلك اذا كانت الموجبة من المنفصلة صدقت السالبة على هذا
العائدة وكذلك اذا صدقت المنفصلة الموجبة الكلية استلزمت سلب العناد الجمعي بين تاليها
وملزوم المقدم لانه كلما صدق ملزوم المقدم صدق المقدم وكلما صدق المقدم صدق التالي
وكلما صدق ملزوم المقدم صدق التالي وذلك يستلزم سلب العناد لامتناع تحقق العناد واللزوم
ولا يلزم في الموجبة الجزئية المتصلة السلب الجزئي لجواز كون اللازم اعم كما تقول قد يكون اذا كان
هذا حيوانا فهو انسان ولا يستلزم سلب المعاندة بين الفرس اللازم للحيوان وبين الانسان
وكذلك في سلب الاتصال مع ايجاب الانفصال او سلبه لصدق سلب الاتصال اللزومي عن المترافقين
مع كذب المعاندة بين الملزوم المقدم وبين التالي كما تقول ليس البتة اذا كان الانسان
موجودا فالحمار ناهق ولا يصدق اما ان يكون الناطق موجودا واما ان يكون الحمار ناهقا
وكذلك صدق السالبة سلب الاتصال مع صدق المعاندة كما تقول ليس البتة اذا كان هذا انسانا

فهو فرس ح صدق قولنا اما ان يكون هذا انسانا واما ان يكون فرسا ش لو جاز الخلو
عن نقيض المقدم وعين التالي لزم كذب التالي عند صدق المقدم فيكذب المتصلة واذا امتنع الخلو
عن امرين يجب الانفصال بين نقيض المقدم وعين التالي لان لو ارتفاع كل جزء من المنفصلة
مستلزم الآخر ولذا لو انتفت المتصلة والمنفصلة في الكم والكيف وتأخذ مقدم المتصلة نقيض
جزئي المنفصلة ولزم تاليها الجزء الآخر منها كانت المتصلة لازمة في الايجاب وبالعكس في
السلب لان مقدم المتصلة الذي هو نقيض احد جزئي المنفصلة مستلزم عين الآخر من المنفصلة المستلزم
لتالي المتصلة واما في السلب فلانه لو كذبت المنفصلة عند صدق المتصلة السالبة لصدق العناد كذا
بين نقيض المقدم والملزوم المستلزم لثبوت الانفصال بين مقدم المتصلة والملزوم للتالي المستلزم
لثبوت الانفصال بين المقدم والتالي وهو مكذب السالبة فان كان التالي ملزوما للجزء من المنفصلة
المذكورة تعاكس اللزوم المذكور فيكون المنفصلة لازمة في الايجاب والمتصلة في السلب لانا لو
المتصلة يكون مستلزما للجزء الآخر من المنفصلة فيكون لازما للمقدم والجزء الآخر من المنفصلة
وهو المطلوب واما في السلب فلانه لو كذبت المتصلة عند صدق المنفصلة لصدق ثبوت
الاتصال بين المقدم والجزء الآخر اللازم للتالي وذلك يقتضي صدق العناد كذا بين نقيض
المقدم والجزء الآخر فيكذب المنفصلة السالبة فاذن لا يخفى ان اللزوم المذكور في هذه القضايا
لو كانت متعاكسة كان اللزوم بين القضايا متعاكسا واعلم ان كل قضيتين متلازمتين متعاكستين
فان نقيض كل واحد منهما يعاند عين الاخرى صدقا وكذبا وان كان التلازم غير متعاكس عاند
عين الملازمة ونقيض اللازمة صدقا ونقيض الملزومة عين اللازمة كذبا

المقالة الثالثة في القياس وفيها مباحث الاول

القياس قول مؤلف من قضايا
متى سلمت عنها لذاتها قول آخر فالقول جنس والمؤلف من القضايا يميزه عن القضية المستلزمة لزم
لما لازمها من العكسين وعنهما وقولنا من قضايا لم نقل من مقدمات لئلا يلزم الدور فان المقدمة
هي قضية جعلت جزء قياس ولا نشترط في القضايا ان تكون مسلمة بل بحيث متى سلمت لزم
عنها قول آخر واللزوم يشمل البين كالشكل الاول وغيره كالبواقي وقولنا لذاتها احتراز
عن ما يلزم لا لذاتها ما لحذف منه بعض القضايا كقياس المساواة مثل قولنا ا مساو لب وب
مساو لج ينتج ا مساو لج لكن بواسطة مقدمة محذوفة هي ان مساوي المساوي مساو

ورده الى القياسية بالقول ا مساو لب المساوي لج وكل ما هو مساو لمساوي لج فهو مساو لج
فا مساو لج والكبرى تبين بالمقدمة المحذوفة فقد اخذنا في هذا القياس مجموع الصغرى ومحمول
الكبرى واضفنا اليه المقدمة المحذوفة مخصصة وكقولنا فلان متطرف بالليل فهو متلصص فان
الكبرى محذوفة للعلم وهي كل من يتطرف بالليل فهو متلصص الثاني ما ذكرناه في الحد ان نقيض القضايا
عكس نقيضها كقولك جزء الجوهر يوجب ارتفاعه رفع الجوهر وما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه
الجوهر ينتج جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس نقيض الكبرى وقولنا قول آخر احتراز عن استلزام
مجموع كل قضيتين لاحدهما والقول منه مسموع ومنه معقول وكذلك القياس منه معقول مؤلف من الاقوال
المؤلفة في النفس من الاقوال العقلية بالفعل لتأدي في النفس الى التصديق بشيء آخر
ومنه مسموع وهو القول الملفوظ المؤلف من القضايا المذكورة وهو قياس لا من حيث
كونه مسموعا فان التلفظ بالقياس لا يعقب التلفظ بالنتيجة بل انما هو قياس
من حيث دلالته على القياس المعقول المستلزم للمطلوب والقول المسموع جنس للقياس
المسموع والمعقول للمعقول ش من خاصية صحة القياس ان يلزم منها شيء على
تقدير التسليم وان كانت المقدمة كاذبة في نفسها كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جماد
فان من سلم هذين لزمه كل انسان جماد واما مع فساد الصورة فلا يلزم شيء وان صدقت المقدمة
كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس فان القضيتين صحيحتان ولا يلزم
منهما شيء فان جعلنا المثال للاول واشباهه من القياس وان كان العامل به عالما بكذبه
وكذا لو المورد له هذا القول لكنه بحيث لو سلم لزم عنه قول آخر لم يكن هذا القول حجة
ويكون قياسا فلا يكون الحجة للقياس فان الحجة ما يقصد به ايقاع التصديق لما
يعتقد المحتج والمحتج له والحجة قد تصدق على غير القياس فان من لم يستعمل الا الاستقراءات
والتمثيلات يعتقدون كونهما حجتين عرفا ش ينقسم القياس الى ان اشتمل على
عين المطلوب او نقيضه يسمى استثنائيا كقولنا ان كان ا ب فجـ د او ليس
جـ د فليس ا ب وان لم يكن كذلك يسمى اقترانيا كقولنا كل جـ ب وكل ب ا وكلما كان
ا ب فجـ د وكلما كان جـ د فهـ ز والمسمى عند القوم بالاقتراني الحملي والاستثنائي
للشرطي فلم تنفع القياسات الاقترانية الشرطية لكن الشيخ اظهرها

وذكر انها انما جعلها نامدة مطاولة ش الاقتراني مركب من مقدمتين احدهما
مشتمل على موضوع المطلوب اوشبهه وتسمى الكبرى كما تقول كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم فالانسان اصغر لخصوصه والجسم اكبر لعمومه والحيوان اوسط ثم استعمل هذا اصطلاحا
في الايجاب والسلب ومع العموم والمساواة على سبيل المجاز ومطلق على كل واحد من هذه الثلاثة
ليتم الحد والمطلوب تسمى نتيجة والف المقدمتين تسمى اقترانا وهيئة التاليف شكلا
والمنتج ضربا والاشكال اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
فهو الاول من الاشكال واشرفها لانتاجه الموجب الكلي والمحصورات الاربع وان كان بالعكس
فهو الرابع واسقطه الاوائل لبعده عن الطبع وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وهو مشابه للاول
لانتاجه الكلي المستعمل في العلوم وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث ولكل شكل شرط لانتاج
وعددها انها سبب للعقم ويشترك الكل في لا انتاج من سالبتين او سيطتين وصغرى سالبة
بسيطة كبرى ماجزئية ومن جزئيتين ش ويشترط في الاول بحسب الكم والكيف
امران احدهما ايجاب الصغرى والا لم يتلاق الوسط والاصغر والا يتعدى الحكم منه
اليه لان الثابت او المنفي عن احد المتباينين قد يكون ثابتا او منفيا عن الاخر
فلا جزم ثم بكيفية نتيجة الثاني كلية الكبرى لجواز ان يكون الاصغر والاكبر اخص
للاوسط متباينين او متلازمين وباعتبارهما صارت القراين اربعا بعد ستة عشر حاصلة
حاصلة من ضروب المحصورات في انفسها كبرى الاول من موجبتين كليتين والنتيجة
كذلك كل ج ب وكل ب ا ينتج كل ج ا الثاني من موجبتين والصغرى جزئية ينتج كالصغرى بعض ج ب
وكل ب ا فبعض ج ا الثالث من كليتين والكبرى سالبة والنتيجة كالكبرى كل ج ب ولا شيء من ب ا
فلا شيء من ج ا الرابع من مختلفي الكيفية والكمية والنتيجة في الكم كالصغرى وفي الكيف
كالكبرى بعض ج ب ولا شيء من ب ا فليس بعض ج ا فاحتفت الخفيفتان فيهما الاحتياج
في مقدمتي القياس ضرورة تبعية النتيجة للاخس في نتائج هذا الشكل بينة سوال

سوال يصدق قولنا الانسان حيوان والحيوان جنس وقولنا لا انسان بضحاك
وكل ضحاك حيوان مع كذب النتيجة فيهما جواب اما الاول فقد منعنا فيما سلف ان المقول
على الانسان غير المقول عليه المحمول واما الثاني فان الصغرى قد اشتملت على عقدي حمل احدهما
احدهما ايجاب والاخر سلب والسلب عقيم فيصدق نتيجة الجزء الايجابي مع الكبرى سوال
يصدق لا شيء من ج ب وبعض ب ا وينتجان بعض ا ليس ج من الاول والا لصدق كل ا ج
وانتج مع الصغرى لا شيء من ا ب وينعكس الى ما ينافي الكبرى هذا خلف فلا يشترط ايجاب
الصغرى ولا كلية الكبرى جواب المطلوب نسبة الالف الى الجيم وهو غير لازم من
المقدمتين ولو جعلنا المطلوب نسبة الجيم الى الالف كان ما ذكر لم يكن منتجا وقد ظهر
من هذا ان القول يسمى قياسا اذا استلزم قولا ما معينا اذ لا يتعين الاصغر
والاكبر والاوسط والصغرى والكبرى فان هذه الامور لا تتعين الا بعد تعيين المطلوب
ولا استبعاد في ان يكون هذا القول قياسا بالنسبة الى قول وغير قياس بالنسبة
الى غيره فان القياس نسبة من الامور الاضافية وعلى هذا التقدير يجب ان يزاد في الحد
قيد التعيين ش الثاني شرطه ثم انه امران احدهما الاختلاف
لئلا يصدق الجنس على النوعين وعلى النوع وفصله وسلب الجنس عن نوع جنس اخر
وعن نوعه وفصله الثاني كلية الكبرى لصدق الفصل على النوع وسلبه عن بعض
جنسه وسلب احد النوعين عن الاخر واثباته لبعض اجناسه وضروبها المنتجة
باعتبارهما اربع الاول من كليتين صغراهما موجبة والنتيجة كالكبرى كقولنا
كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا الثاني عكسه والنتيجة كذا الثالث من مختلفتين
في الكيفية والكمية والصغرى موجبة بعض ج ب ولا شيء من ا ب ومنه سالبة جزئية
بعض ج ليس ا الرابع كذلك والصغرى سالبة ليس بعض ج ب وكل ا ب والنتيجة سالبة جزئية
ليس بعض ج ا وبيان هذه الضروب بالعكس في الكبرى لارتد الى الاول وعكس الصغرى في
الثاني ثم جعله كبرى وعكس النتيجة وبالخلف وهو طريق عام في الكل بان يضم نقيض المطلوب
الى احدى المقدمتين لينتج نقيض الاخرى فنقول ان لم يصدق ليس بعض ج ا فكل ج ا وهو مع الكبرى ينتج
الاول

صدق بعض ج د ولا شي من ا ب ونتج بعض ج ليس ا ب فكذب الصغرى بالافتراض في جزئي احدى المقدمتين كالرابع بان نفرض البعض د فنصدق لا شي من د ب وكل د ج لا شي من د ا ثم بعض ج د ولا شي من د ا فليس بعض ج ا ولا افتراض لانه الا بقياسين احدهما من الشكل الاول والغرض من ذلك ان الشكل بعينه والغرض منه جعل الجزئي كليا فلا يجري في مقدمتين كليتين واستنتج في الثالث لانه لو افرض البعض د صار كل د ب فاذا اضيف اليه الكبرى صار القياس من كليتين من هذا الكلام يتبين بالعكس او الخلف وهما جاريان في الثالث فيكون استعمال القياس ضائعا بخلاف الرابع التي لا يجري فيه العكس والمتاخرون لما ظنوا ان الموجبات تستدعي وجود الموضوع وان السلب قد يصدق على موضوع معدوم لو فقوا في نسبة الافتراض فيه الا مع كونها مركبة ونحن لما بينا فساد ذلك الا صول تم عندنا هذا الافتراض مطلقا وقد ظهر ان هذا الشكل لا ينتج الا السلب الشكل الثالث شرطه ايجاب الصغرى لصدق الجنس على النوع وسلب نوع من انواعه او من غير انواعه عنه فلا ايجاب متعين ولا السلب الثاني كلية لصدقهما فانه مع جزئيتهما لا يحصل الا لبعض الصدق النوعين او احدهما على الجنس جزئيا وقرائنه الناتجة ستة لان الاول موجبتان كليتان ينتج جزئيا كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا ولا ينتج كليا لجواز ان يكون ب جنسا لج وا فصله الثاني كليتان كبراهما سالبة ينتج سالبة جزئية كل ج ب ولا شي من ج ا فليس بعض ب ا ولا ينتج كليا لجواز ان يكون ب جنسا لج وج احدها الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج كالاول بعض ج ب وكل ج ا فبعض ب ا الرابع عكسه كل ج ب بعض ج ا الخامس مختلفتا الكمية والكيفية والصغرى موجبة جزئية ينتج كالثاني بعض ج ب ولا شي من ج ا فليس بعض ب ا والسادس بالخلف والعكس والافتراض وقد ظهر ان هذا الشكل لا ينتج الا الجزئي الشكل الرابع وشرط انتاجه لعوان احدهما عدم اجتماع الخستين في المقدمتين او في واحدة الا اذا كانت الصغرى جزئية الثاني عدم ايجاب الصغرى الموجبة الجزئية مع عدم السالبة الكلية اما الاول فاسقط من الستة عشر اضرب هي السالبة الجزئية الصغرى او كبرى مع المحصورات

التوالي

البواقي لصدق سلب النوع عن بعض الجنس وثبوت الجنس لكل النوع لغوا لبعضه او لكل فصل النوع الاول او لبعضه وصدق سلب الجنس عن معاندة وسلب معاندة عن فصل الجنس كليا وجزئيا وسلبه عن نوع الجنس وسلب النوع عن نوع اخر كليا وجزئيا وكذا في جانب الكبرى لصدق ايجاب الجنس على كل النوع او بعضه وسلب النوع عن بعض فصل الجنس او بعض معاندة وصدق سلب النوع عن اخر كليا وجزئيا وسلب الاخر عن بعض جنسها او عن بعض معاندهما والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية لصدق سلب النوع عن الاخر وايجاب الاخر عن بعض جنسها او على فصله والسالبتان الكليتان لصدق سلب النوع عن الاخر عن الثالث او عن فصل الاول والموجبتان الجزئيتان لصدقهما ايجاب النوع على بعض الجنس وايجاب الجنس على بعض نوع الاخر وعلى بعض فصل الاول واما الثاني فاسقط منها ضربا واحدا هو الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى لصدق ايجاب النوع على بعض الجنس وايجاب الجنس على كل نوع الاخر او على فصل الاول فبقي للاول خمسة اضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج جزئية موجبة كل ج ب وكل ا ج فبعض ب ا ولا ينتج كليا لصدق الجنس على كل النوع وصدق النوع على فصله الثاني من موجبتين والكبرى جزئية والنتيجة كالكبرى كل ج ب وبعض ا ج فبعض ب ا الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج كالصغرى



لا شي من ج ب وكل ا ج فلا شي من ب ا الرابع عكسه النتيجة سالبة جزئية كل ج ب ولا شي من ا ج فليس بعض ب ا ولا ينتج كليا لصدق الجنس على النوع وسلب النوع عن الاخر الخامس مختلفتا الكمية والكيفية والصغرى موجبة جزئية والنتيجة سالبة جزئية بعض ب ج ولا شي من ا ب فبعض ج ليس ا وبيانه بالرد الى الاول بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ثم عكس النتيجة او بعكسهما او بالرد الى الثاني بعكس الصغرى او الى الثالث بعكس الكبرى وهذه الطرق لا ياتي في الجميع بل فيما يحفظ شرائط مادح الية والافتراض وقد تبين وجه عدم الضابط والخلف واعلم انا حيث شرطنا ايجاب الصغرى او الاختلاف في الكيف انا هو لما كانت السوالب بسيطة مع تركيبها ازداد الضروب على عددنا هذا وبعض المتاخرين استنتج في هذا الشكل ثلثة اضرب اخرى الاول الصغرى السالبة الجزئية المعقبة باحدى الخاصتين والكبرى الموجبة الكلية الموجهة بالضرورة

بالضرورة والدوام المطلقين او بحسب الوصف كقولنا بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما وكل اب
دائما ينتج بعض ج ليس ا دائما لعكس الصغرى ليرتد الى الثاني من صغرى موجبة كلية
اذا كانت احدى الفعليات وكبرى سالبة جزئية جهتها المشروطة الخاصة او العرفية الخاصة
كقولنا كل ب ج بالفعل وبعض ا ليس ب ما دام ا لا دائما ينتج بعض ج ليس ا بالفعل بعكس
الكبرى ليرتد الى الثالث من صغرى سالبة كلية جهتها احدى الخاصتين وكبرى
موجبة جزئية جهتها الضرورة او الدوام بحسب الذات او الوصف كقولنا لا شيء
من ب ج ما دام ب لا دائما وبعض اب ما دام ا ينتج بعض ج ليس ا ما دام ج لا دائما بتبديل
احدى المقدمتين بالاخرى ليصير من الشكل الاول ثم عكس النتيجة وقد ظهر ان هذا
ينتج ما عدا الموجب الكلي **البحث الثاني في المختلطات** وللشكل شرائط زائدة على ما
ذكرنا باعتبار الجهات لا يحصل الانتاج بدونها وهي ايضا ما ينحصر بثلاثة عشر
لهذا ضرب في نفسها حصل منها تسعة وستون ضربا ويسقط منها في كل شكل ما يخرج
عن الشرائط المذكورة اما الاول فقد اشترط المتأخرون فيه فعلية الصغرى
فالواو الامر ليندرج الاصغر تحت الاوسط فلا يلتقي الحكم بالاكبر وحينئذ سقط
ستة وعشرون ضربا واجاب عن هذا بعض المحققين بان الاندراج بالفعل
لا نسلم انه شرط في الانتاج واما الشيخ فقد استنتج من هذا الشكل على تقدير امكان صغراه
لان الكبرى اما ان تكون ضرورية او لا تكون وعلى الاول يكون النتيجة ضرورية
لان الاصغر لو صار بالفعل لكانت النتيجة ضرورية فالضرورية ثابتة على تقدير
ممكن فتكون ثابتة في نفس الامر لامتناع انقلاب ما ليس بضروري ضروريا
على تقدير ممكن والملازمة ممنوعة عامة ان كانت الكبرى بسيطة لان على تقدير
وقوع الاصغر تكون النتيجة اما ممكنة عامة ان كانت الكبرى ممكنة عامة او فعلية
ان كانت فعلية وعلى التقديرين تكون ممكنة عامة والا ما ليس بممكن عام في نفس
الامر يكون ممكنا عاما على تقدير وقوع الممكن هذا خلف وممكنة خاصة ان كانت الكبرى
مركبة

مركبة لاستلزام الصغرى مع جزئيها فانتجت الطرفين وحينئذ تصدق الممكنة الخاصة وادعى
ان ما كبراه ممكنة غير محتاج الى بيان وما كبراه فعلية يحتاج الى بيان بما ذكرناه وجوز
ان تكون الصغرى سالبة لانها تنقلب الى الموجبة فينتج الايجاب ثم ينقلب الى السلب وان يكونا بالتغير
قال المتأخرون على تقدير وقوع الممكن يوجد افراد موضوع الكبرى فلا يلزم تعاكسا
حينئذ وهؤلاء قد وقعوا فيما فروا منه فانهم انما التجؤوا الى هذا التحمل حذرا من استلزام
وقوع الممكن المحال فجوزوا كذب الكبرى الضرورية على تقدير وقوع الممكن وهو قول
باستلزام الممكن المحال لذاته وبين بعض المحققين ضرورية النتيجة بان عكس قولنا كل ا ليس
الضروري بحسب الذات فهو ليس ممتنع ان يكون ضروريا بحسبه وادعى ضرورية هذا القول بعكس
البعض اي قولنا كل ما لا يمتنع ان يكون ضروريا فهو ضروري وقال ان ذات الاصغر هي
ذات الاوسط والا لامتنع امكان اتصافه به والحكم على ذات الاوسط هو حكم على ذات
الاصغر ولنا في الاخير توقف فان ذات الاصغر ليست ذات الاوسط بالفعل بل بالامكان والحكم
بالاوسط لا يستلزم اتحاد الذاتين بالفعل الا اذا كان الحكم فعليا واعلم ان على ما نذكر انه
تقرير هذا الشيخ بعينه ورود الشبهات واستدل بعض الاول على انتاج الممكنتين
بان الاكبر ممكن للاوسط الممكن للاصغر والممكن للممكن ممكن قال الشيخ ليس هذا بيانا بل هو
نفس الدعوى اخذ متعينا بل الحق ان هذا الانتاج واضح لا يحتاج الى هذا البيان و
المتأخرون قالوا ان الاكبر ممكن لذات الاوسط ووصف الاوسط ممكن للاصغر فلا اتحاد
وهؤلاء عن التحقيق بمعزل وبعض المتأخرين جعل ما كبراه دائمة وصغراه ممكنة منتجا
للدائمة بناء على ما ذكرناه في الضرورية وهو غير مساعد فان ما ليس بضروري امتنع ان يكون
ضروريا على تقدير ممكن اما الدائم فيحتمل ان لا يكون دائما على تقدير ممكن اللهم الا ان
لا يحصل الدوام ملازما للضرورية كما ذهب اليه جماعة **شـ** النتيجة الضرورية ان كانت
الكبرى ضرورية مع انه [illegible] اتفقت وممكنة ان كانت الصغرى ممكنة كبرى اما غير
ضرورية و[illegible] ولما كانت الصغرى فعلية والكبرى ان كانت غير الوصفيات

تبعتها النتيجة لان الاكبر اذا حمل على افراد الاوسط ايجابا او سلبا بجهة ما من جملة افراد
دخل في ذلك الحمل بتلك الجهة واما اذا كانت احدى الوصفيتين فانها تتبع الصغرى الا في عدم الدوام
فانها تتبع الكبرى والضرورة فانها تتبع المشترك كالصغرى المطلقة او الوجوديتان مع العامتين السبعة
كالصغرى لان ثبوت الملزوم للشيء لبعض ثبوت اللازم ولا يستلزم اللادوام من الصغرى لان اللازم
جاز دوامه لما يخلو عن الملزوم والزائد منتف لصدق الضرورة مادة في قولنا كل انسان كاتب
لا دائما وكل كاتب بالضرورة الوصفية ناطق مع صدق الضرورة وصدق الوجودية الصغرى في قولك
والصغرى بحالها وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة الوصفية مع الخاصتين لضم الى النتيجة قيد
اللادوام انتاج الصغرى مع السالبة المنعكسة في الكبرى ايضا وبعض المتأخرين استثنى مع
العامتين وقتية مطلقة او مطلقة وقتية ومع الخاصتين وقتية او وقتية خالية عن الضرورة
محتملة لما سيوضح والصغرى الدائمة مع العامتين السبعة دائمة لان المستلزم للمستلزم مستلزم
ومع الخاصتين السبعة دائمة ولا دائمة لانتظام الصغرى مع جزئي الكبرى فلا ينعقد منهما قياس
صادق المقدمات والصغرى الضرورية مع العرفية العامة السبعة دائمة لانه اخص من
الدائمة معها ولا يجب الضرورة لاحتمال اللادوام الاكبر لوصف الاوسط دواما غير ضروري ومع
الخاصة دائمة ولا دائمة لما مر فلا ينعقد صادق المقدمات ومع المشروطة العامة ضرورية
لان الضروري للضروري ضروري ومع الخاصة ضرورية وغير دائمة فلا ينعقد صادقا والصغرى
الوقتية مع المشروطة العامة السبعة وقتية مطلقة وهي عبارة عن الوقتية المعدولة
لكن حذف عنها قيد اللادوام لثبوت الاكبر للاوسط ما دام اوسط فيثبت للاوسط في
الوقت المعين بالضرورة لانه اوسط في ذلك الوقت ولا يستلزم اللادوام لما مر وكذلك
مع الخاصة لكن مع قيد اللادوام لانتظام الصغرى مع السالبة التي هي جزء الكبرى له مع
العرفية العامة مطلقة وقتية وهي المطلقة العامة لكن مع تخصيصها بوقت معين من
غير تعرض للضرورة والدوام لا وسلبها لان الاكبر دائم لوصف الاوسط الثابت في
وقت معين للاصغر فيثبت في ذلك الوقت وكذا مع الخاصة لكن مع التقييد باللادوام
للانتظام والصغرى المنتشرة مع المشروطة العامة السبعة منتشرة مطلقة وهي
المنتشرة محذوفا عنها قيد اللادوام لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط الضروري

للاصغر في وقت ما للبعض ثبوت الاكبر له ولا يجب الضرورة ومع الخاصة كذلك مقيدة
باللادوام والصغرى المشروطة العامة مع مثلها او مع الخاصة السبعة كالكبرى لان الضروري
للضروري ضروري وقيد اللادوام يظهر في الخاصة بالانتظام ومع العرفيتين كالكبرى لان
الدائم للضروري دائم والصغرى المشروطة الخاصة مع احدى الوصفيات السبعة كالكبرى
والصغرى العرفية العامة او الخاصة مع احدى الوصفيات السبعة عرفية فقيد اللادوام
يتبع الكبرى ش ذكر الافاضل ان الدائمة الصغرى مع المقيدات حتى باللادوام
من الوصفيات لا يكون قيدا شرطا صادق المقدمات ويتوهم بعضهم في القياس مطلقا وشكل
في كل مختلط لما يكون صغراه دائمة وكبراه احدى الخاصتين كالمطلقتين ولغو القياس العاقل
ليس لعينا للقياس فان الملزوم لو الزم صدقها للزمت النتيجة فهذا امعن القياس
ولا يلزم من كذب لعباه الشيء مع الخاص كذب لعباعد مع العام وعلق الشيخ في موضع
كذب القياس بكذب الكبرى بناء على ان الصغرى قد وضعت صادقة اولا والكبرى
لما نافاها حكم بكذبها قال صاحب البصائر ينبغي ان يكون التعليل انما يكذب الكبرى او عدم
اتحاد الوسط فلان اللادوام لو كان جزءا من الموضوع لم يتحد الوسط وهو فاش
جنبية لا يتفق الكبرى عرفية بل لا يتفق الكبرى فانها انما كبرى باعتبار القياس ومنها
لا قياس ح الشكل الثاني وشرطه بحسب الجهة امران احدهما دوام احدى
المقدمتين او كون الكبرى من المنعكسة السوالب الثاني ان لا يستعمل الممكنة الا مع ضرورية
اما الاول فلان اختلاط الستة الغير المنعكسة او التي كبراه منها مع كون صغراه
احدى الاربع الوصفيات عقيم لاختلافات لمتوافقات والعامات في العوارض
المفارقة ولعقم هذه الاختلاطات الوقتيتان او الصغرى المشروطة الخاصة مع
الكبرى الوقتية وبما عقمنا ان لصدق قولنا كل قمر منخسف بالخسوف القمري وقت
حيلولة الارض بالضرورة لا دائما ولا شيء من القمر بمنخسف لذلك بالضرورة وقت التربيع لا دائما
وكذب السالبة وصدق قولنا كل قمر منخسف بالضرورة الوقتية ولا شيء من القمر بمنخسف
بالضرورة الوقتية ايضا وكذب السالبة المرصعة وهذه اخص الاختلاطات للاول

والصدق قولنا ولا شيء من المنخسف الخسوف القمري بمنخسف مشروطا خاصيا وبالضرورة الوقتية
كل قمر فهو منخسف مع كذب السلب والصدق لا شيء من المنخسف بمنير مشروطا خاصا وكل قمر
فهو منير بالضرورة الوقتية مع كذب الايجاب وهذه احق البواقي واما الثاني فلجواز
ثبوت الشيء الممتنع بالامكان وسلبه عنه دائما لاستحالة سلب الشيء عن نفسه فبالاول
اسقط سبعة وسبعين والثاني اثنى عشر فالمنتج مائتان والنتيجة ضرورية او دائمة
ان كانت احدى المقدمتين كذلك سواء اختلفتا او اشتركتا والضرورية الغير
الذاتية يتبع المشترك فيهما والا سقطت الصغرى في قيد اللادوام وفي الضرورة المقيدة لما
لم تكن الكبرى فالضرورية صغرى او كبرى مع اية مقدمة اخرى النتيجة ضرورية
لان الاخرى ان كانت ضرورية كان الاوسط ثابتا لاحد الطرفين بالضرورة ومنفيا
عن الاخر كذلك فيكون بينهما مباينة ضرورية وان كانت غير ضرورية فسلب الضرورة عنها
ضروري فيرجع الى الاول وان كانت محتملة لهما فكذلك لامتناع خلوهما عن احدهما
والدائمة صغرى او كبرى مع غير الضرورية من الفعليات النتيجة دائمة وبيانه بالعكس
كما اذا صدق لا شيء من ج ب دائما وكل ا ب بالاطلاق فعكس الصغرى كنفسها ونجعلها
كبرى ينتج من الاول دائم وينعكس كنفسها وبالخلف كما اذا صدق ليس كل ج ب با
بالاطلاق وكل ا ب دائما فالعلم يصدق ليس كل ج ا دائما والا لصدق كل ج ا بالاطلاق وكل ا ب
دائما وكان ليس كل ج ب بالاطلاق هذا خلف ولا افتراض والصغرى المشروطة
العامة او الخاصة مع احداهما النتيجة مشروطة عامة لان الاوسط اذا كان مطلقا
كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن احدهما لزمت المباينة
الضرورية وبعكس السالبة ان كانت ينعكس وبالخلف ولا يتعدى اللادوام وان اشترك
لصدق قولنا كل انسان نائم فهو نائم بالضرورة ما دام نائما لا دائما ولا شيء من
اليقظان بنائم ما دام يقظان بالضرورة لا دائما مع سلب اليقظان عن
الانسان النائم دائما ومع العرفيتين عرفية عامة وكذا مع العرفيتين مع
المشروطتين لا تتعدى اللادوام لما مر بيانه من المثال والصغرى المطلقة العامة

او اللادائمة او اللاضرورية مع الوصفيات لا دائما النتيجة مطلقة عامة بالخلف والعكس
ولا يلزم الزائد من اللادائمة مع المشروطة الخاصة التي هو اخص الاختلاطات لصدق
قولنا كل انسان نائم لا دائما ولا شيء من الحمار اليقظان بنائم بالضرورة ما دام حمارا يقظان
لا دائما مع صدق لا شيء من الانسان بحمار يقظان بالضرورة والصدق كل انسان نائم لا
دائما ولا شيء من اليقظان بنائم بالضرورة ما دام يقظان لا دائما مع صدق لا شيء من
الانسان بيقظان بالاطلاق الخالي من الدوام او الضرورة والصغرى الوقتية مع المشروطتين
النتيجة وقتية مطلقة ومع الوقتيتين النتيجة مطلقة وقتية والصغرى المنتشرة مع المشروطتين
النتيجة منتشرة مطلقة ومع العرفيتين مطلقة عامة وبيان هذه النتائج تارة بالعكس وتارة
بالخلف وتارة بالافتراض وقد تعلمت ذلك فلا حاجة الى الاعادة ش قد نازع
المتاخرون في انتاج الضرورية مع الضرورية وغيرها ضرورية واعترضوا على البرهان
بان المنافاة بين الذاتين لا يقتضي ان الاصغر ضعف الاكبر وهو ضعف واوسط ل
[illegible] فيما احدى مقدمتيه ضرورية بان النوعين يجب اتصافهما بصفة وهي حاصلة
لاحدهما بالفعل فيصدق سلب احد النوعين عن الاخر بالضرورة وهذا اوردي جدا
فانه هذا النقض انما هو على اصطلاحهم المذكور في الخارجيات ثم زعموا ان العكس والخلف
لا يساعدان الا على الدائمة ولا اولئك لم يعتبروا الاختلاف بالكيف لما استنتجوا من
المطلقتين مطلقة ويلزمهم قولنا لا شيء من الانسان بضاحك وكل ناطق ضاحك اللهم
الآن يجوز على الاصطلاح العرفي في المطلقات وذهبوا الى ان العبرة في الجهة
السالبة التي تصير كبرى الاول فاستنتجوا من المطلقة ومن الضرورية مطلقة لعدم عكس
المطلقة السالبة عندهم مطلقة وهذه اصول فاسدة ش زاد بعض المتاخرين
ضروبا اربعة على ما ذكرنا وهي الصغرى الممكنة العامة او الخاصة مع المشروطتين وزعموا ان
النتيجة ممكنة عامة بالخلف وعكس الكبرى ان كانت سالبة وهو حسن وذهب بعض المحققين
الى ان الكبرى اذا كانت احدى الخاصتين مع اي صغرى اتفقت كانت النتيجة مطلقة عامة
والا صدق نقيضها ولا يمكن منافاته مع الكبرى وهو حق وقد طعن عليه بعضهم
بان النتيجة حصلت من الكبرى لا من مجموع المقدمتين فلم يكن المجموع قياسا

وهو حينئذ فان بيان نتائج الضروب لا يحتاج الى القياس بل قد يكون لعدم
انتاجها قالوا ان الوصفية التي هي اخص القضايا البسيطة مع الضرورية والدائمة لا تنتج فلا تنتج ما هو اعم
منهما معهما بيان ذلك انه يجوز ان يكون للاوسط والاكبر دائما او ضروريا لذات الاصغر
ما دامت ذاته موجودة لكن ليس للاصغر ما يجب وجوده دائما بل قد يعدم في بعض الاوقات
فحينئذ لا يثبت له الاوسط بالضرورة في ذلك الوقت لعدم الموضوع مع كذب بعض الاصغر
ليس بالاكبر بالامكان او بالاطلاق لثبوته دائما او ما دامت ذاته موجودة وكون الامكان و
الاطلاق رفعا للضرورة والدوام يهدمه المعتبر مثاله كل لون كسوف سواد
بالضرورة او دائما ولا شيء من الوان الاجرام السماوية بسواد بالضرورة وقتا معينا وهو التربيع
مع صدق كل لون كسوف جرم سماوي بالضرورة واجاب بعض المتاخرين ان
الضرورة والدوام ان اخذ بمعنى وجوب ثبوت المحمول للموضوع ازلا وابدا كانت الصغرى
كاذبة فيما ذكرتم من المثال وكون القرينة منتجة للنتيجة دائمة للتنافي بين الثبوت
دائما والسلب في وقت معين وان اخذ بمعنى الاعم وهو الثبوت ما دام ذات الموضوع
موجودة وان حال عدم ثبوته له في بعض الاوقات لعدم الذات فلا تخلو الوصفية
اما ان تكون سالبة او موجبة فان كانت سالبة فانتج الاختلاط دائمة او ضرورية
لانه لم يشترط في الوصفية الا السلب عن الموضوع في وقت معين سواء كان ذلك الوقت
من اوقات الذات او لم يكن وح فلا منافاة بين دوام الاوسط بحسب دوام وجود
الذات وبين سلبه في وقت معين لكن تنتج وصفية لان الاصغر ان وجد في ذلك الوقت
لم يثبت له الاكبر والا لثبت له الاوسط في ذلك الوقت لدوام الحكم بثبوته له الاكبر
دائما وان لم يوجد الاصغر في ذلك الوقت لم يتوقف الايجاب على ثبوت الموضوع وهو ولا
يتحقق المعتبر فان النتيجة تصدق صادقة في قولنا لا شيء من الكسوف بلون جرم سماوي
في وقت التربيع لعدم الموضوع ولا تنتج مطلقة ولا ممكنة عامتين لانهما تحاذيان الضرورة
والدوام ولم يسلب في شيء من اوقات الذات بل ما دامت الذات موجودة بالضرورة
حتى يكذب المطلقة والممكنة العامتان كما في المثال واما اذا كانت الوصفية موجبة
فالنتيجة دائمة لان الثبوت في وقت معين مطلق يستلزم الثبوت في وقت معين

من اوقات وجود الذات وذلك ينافي السلب الدائم بحسب الذات فيتحقق المنافاة بين ثبوت الاصغر
واصل ثبوت الاكبر فيلزم دوام السلب هذا اذا اخذت الوصفية على ان الوقت المعين يطلق
على ما هو المتعارف من امرها اما اذا اشترط فيها كون ذلك الوقت من اوقات وجود الذات كانت
النتيجة دائمة او ضرورية مهما سواء كانت موجبة او سالبة الشكل الثالث والخلاف فيه
كما في الاول وقد ذهب القدماء الى انه قد يستنتج من ممكنتان الصغرى والمتاخرون شرطوا
فعليتها لامكان وجود نوعين متباينين آ د ومع خاصة يمكن حصولهما لذلك وله خاصة لغيره
يمكن حصولها له فيصدق عكسه كل ما صدق عليه خاصة آ صدق عليه خاصة د بالامكان وكل ما
صدق عليه خاصة ح فهو ح بالضرورة مع امتناع صدق بعض ما صدق عليه خاصة ح ج ه
من الجهات الان يشترط في الموضوع الاتصاف بالفعل وعلى هذا القول يسقط عندهم منه
ستة وعشرون ضربا والجواب عن هذا كما في الجواب عن السابق وجهة النتيجة في ممكنات
الصغرى كما كانت في الاول بعكس الصغرى الممكنة وبعكس الكبرى الجزئية وبالخلف في السادس
منه وفي الفعليات يتبع الكبرى ان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع والا فهي كعكس
الصغرى الا في قيد اللادوام الا اذا كانت الكبرى احدى الخاصتين وبيان هذه النتائج اما
بالعكس او الخلف او الافتراض الشكل الرابع وشروطه ثلثة الاول عدم استعمال
الممكنة فيه على قول المتاخرين قالوا لانها ان كانت سالبة فلا يجوز لما ياتي وان كانت موجبة
فلا تنتج كبرى لانا في الفرض المذكور في الشكل الثالث نقول يصدق قولنا كلما صدق عليه خاصة ج
فهو ج بالضرورة وكل د فله خاصة ج بالامكان مع امتناع صدق بعض ج د ولا صغرى
فانه يصدق كلما صدق عليه فصل د صدق عليه خاصة ج بالامكان وكلما صدق عليه د صدق
عليه فصله بالضرورة مع امتناع الايجاب ولو قلنا في الكبرى لا شيء مما صدق عليه ج يصدق عليه
فصل د امتنع السلب ونحن نقول هذا البعض قد سبق الجواب عنه الثاني انعكاس السالبة
المستعملة فيه لعدم الوصفية مع الضرورية فانه يصدق قولنا لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع
بالضرورة الوصفية وكل كوكب فهو محو فهو قمر بالضرورة مع كذب السلب ومع المشروطة
الخاصة والا لانتجت الوصفية مع المشروطة العامة فان قيد اللادوام لا اعتداد به
لان منافاة السالبتين ولا تنتج مع العامة لا يختص بالضرورية لاستلزام الخاصة ما يستلزمه العام

سؤال السالبة الوصفية يتضمن مطلقة موجبة فيجعل كبرى للكبرى لينتج من
الاول موجبة مطلقة وينعكس الى الموجبة الجزئية ولا استبعاد في كون السوالب
ناتجة للموجبات وانه ليس تلك السوالب سوالب بالحقيقة او نقول انه ينتج سالبة
مطلقة والا لصدقت الدائمة ولا يمكن صدقها مع الكبرى الخاصة لا نقول هذه النتيجة
انما لزمت من المطلقة التي هي جزء الصغرى لانا نقول قد مر ضعف هذا وايضا
فالصغريات في الاول اذا كانت وجوديات ابحث المجرد تبيد الايجاب الثالث لكون
كون الصغرى السالبة دائمة او كبراها منعكسة والا كانت الصغرى احدى الاربع الكبرى
احدى السبع واخصها المشروطة الخاصة مع الوصفية وهو عقيم فانه يصدق كل انسان الضاحك
بالفعل بالضرورة الوصفية مع امتناعه السلب وجهة النتيجة في اول هذا الشكل عكس الصغرى
ان كانت ضرورية او دائمة او كان الاختلاط من المنعكسة مع الحينية المطلقة او الحينية
اللادائمة والا فالنتيجة مطلقة عامة وفي بالسة دائمة وان كان صغراها دائمة وان
كانت ضرورية و ضرورتية على قول والا فدائمة ومشروطة ان كانت المقدمتان
مشروطتين وان كانتا عرفيتين او احدهما فعرفية وان كانت الصغرى احدى الاربع والكبرى
ضرورية او دائمة ان كانت الصغرى عامة ودائمة ولا دائمة ان كانت خاصة وفي
اخرى دائمة منهما كانت الصغرى من الفعليات ان كانت الكبرى ضرورية او دائمة
وان كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع فالصغرى ان كانت احدى المنعكسة
فالنتيجة حينية مطلقة وان كانت الصغرى احدى الخمس الباقية من الفعليات
فالنتيجة مطلقة عامة وبيان هذه النتائج بالعكس او عكس الكبرى او عكسهما او تبديل
الترتيب ثم عكس النتيجة والخلف هكذا قال المتاخرون ونحن نقول النتيجة في الضرب
الاول لين عكس النتيجة في الاول فان كانت المقدمتان فيهما ممكنتين او احدهما غير
الدائمة كانت النتيجة ممكنة عامة ومعها عكس نتيجة الاول واما الضرب الثالث فان كانت
الكبرى ممكنة والصغرى غير الضرورية فهو عقيم وان كانت الصغرى ضرورية والكبرى
ممكنة فالنتيجة ضرورية لعكس الصغرى او بالتبديل وان كانت الصغرى ممكنة والكبرى
احدى الخاصتين فالنتيجة مطلقة عامة والا لصدق نقيضها وهو ايجاب الدائم

وهو لا ينتج مع الكبرى في الصدق وان كانت الكبرى احدى الاحد عشر فالقرينة عقيمة وان كانت
السالبة مركبة والكبرى اية قضية كانت كانت النتيجة مطلقة عامة او جزئية موجبة او ممكنة
عامة جزئية موجبة لانتظام الجزء الايجابي مع الكبرى المنتج لما ذكرناه وانعكاسه الى المدعى واعلم
انه اذا كانت الكبرى ضرورية او دائمة والصغرى احدى الخاصتين لزم المحال المذكور في الاول

فلا ينتظم قياس صادق المقدمات لنا البحث الثالث في الاقيسة الشرطية

الاقترانية وهي تتركب من متصلات ومن منفصلات ومن خلط منهما او من احدهما مع
الحمليات فالاقسام خمسة الاول ما يتركب من متصلتين وهي على اقسام ثلثة لانه اما ان يكون الشركة
في جزء تام منهما ويتعقد فيه الاشكال الاربعة على قياس الحمليات واعلم ان المقدمتين ان كانتا
لزوميتين كانت النتيجة كذلك ويرد هنا سؤال وهو ان يقال انا نمنع القياس لو كانت الكبرى
صادقة على تقدير صدق الصغرى فانا اذا قلنا كلما كان اب ج د وكلما كان ج د فهو كان ج د
مسلما ما لم نعين نزل الاعلى تقدير صدق مقدم الصغرى والنتيجة انما تحصل من الثاني وهو ممنوع
فانه يصدق كلما كان هذا اللون سوادا او بياضا فهو سواد الا لم يكن بياضا والجواب
ان الاوسط ان وقع في المقدمتين بمعنى واحد لزم الانتاج بالضرورة والا فلا يكون مشتركا
كما ضربتموه من المثال فان السواد اخذ في الكبرى على انه بالمعنى المضاد للاكثر وفي الصغرى
على انه بالمعنى المجامع له فلهذا لم يتفق ملازمة الكبرى على تقدير الصغرى اما اذا اتحد الوسط
من كل وجه لزمت النتيجة قطعا سؤال يصدق كلما كان الاثنان فردا فهو عدد وكلما كان
الاثنان عددا فهو زوج مع كذب النتيجة جواب الطعن في الكبرى ان اخذت لزومية
اذ من جملة الفروض كون العدد فردا او لزوم الزوجية ح ممنوع وان اخذت اتفاقية
لم ينتج على ما ياتي وعلى الشكل الثالث سؤال وهو ان يقال لو انتج الثالث من لزوميتين لزمت
الملازمة بين اي الشيئين كانا حتى النقيضين فانه يصدق كلما صدق النقيضان صدق
احدهما وكلما صدقا صدق الاخر مع كذب قولنا قد يكون اذا صدق احدهما صدق الاخر و
الالزم لبعض المتاخرين هذا واورده على نفسه انا نفرض احد النقيضين صادقا ما والاخر
كاذبا فانه يستثنى عين الصادق المقدم فما ينتج عين التالي في كلامهم يستثنى نقيض التالي

فانما ينتج بعض المقدم في كليه وذلك يستلزم ارتفاع النقيضين معا او اجتماعهما معا وهو محال
واجاب بان المتصلة الجزئية لا تصلح مقدمة للقياس الاستثنائي فان التالي يكون لازما
للمقدم في بعض الازمنة والاوضاع وح لا يلزم من صدق المقدم فيما في نفس الامر على
الاوضاع الثابتة في ثبوت التالي فيه لاحتمال ان يكون التالي لازما للمقدم بشرط غير واقع
دون امكان اجتماع المقدم مع الشرط الغير واقع فلا يجتمع صدق الملازمة وصدق المقدم
فلا ينتج نعم لو كانت مقدمة الاستثنائي كلية لزم ما ذكر ويكون جزئية لكن المقدم
يكون معلوم الثبوت على جميع التقادير والاوضاع واقعة كانت او غير واقعة كذلك نفي التالي
وهذا انما يتيسر اثباته واعلم ان هذا الكلام في غاية السقوط فانه لا يلزم من تعذر المثال عدم
جواز صدق اجتماع النقيضين وارتفاعهما على انا نقول هذه الملازمة قد تتفق بين صادق
دائما على جميع الاوضاع الثابتة والممكنة الاقتران معه من المعدومات وبين كاذب كذلك
كما نقول كلما كان امكان ممكن الثبوت على جميع التقادير والاوضاع الثابتة والمعدومة
مع اقتران الممتنع على هذا التقدير صادقا من صدق امكان ممكن الثبوت صادقا وكلما صدقا
صدق ممتنع الثبوت منتج فقد يكون اذا صدق امكان ممكن الثبوت صادق دائما يكون الممتنع صادقا
في الجملة ولذلك يستلزم النقيض للنقيض ويلزم المحذور واجاب بعض المحققين بان هذا
ليس بقياس في الحقيقة بل كل واحد من هذين القولين ليس بعضه لان المستلزم
في الصورة لاحد النقيضين ليس هو النقيض الاخر ولا المجموع منهما لان احدهما لا ماثر له في
الاستلزام بل وقوعه في المقدم ووقوع بعضه يجري مجرى الحشو وانما المستلزم له
هو نفسه والمستلزم في الكبرى للنقيض الاخر ليس هو المجموع بل نفسه واذا كان
كذلك فالوسط ليس بمتحد فيهما ولا انتفاء في صناعة البرهان بامثال هذا بل ربما
يستعمل في الجدل والمغالطة وليس هذا مختصا بالمتصلات فقد يتاتي فيها هذا
القياس والاقترانات من ذلك صدق احد المتعاندين على الاخر كما نقول كل سواد
وبياض فهو سواد وكل سواد وبياض فهو بياض والانتج بعض السواد بياض كذلك هنا
وفي هذا نظر واما القياس المركب من الاتفاقيات الجزئية فالحق انه غير صادق

في الحقيقة لانه لا يفيد ما هو المطلوب لتوقف العلم بالمقدمة على العلم بوجود الاكبر الذي انه ينتفي
عنه وان كان مخالطا وعند قوم يجب كلية اللزومية لان حاصل هذه الاجتماعية الاستدلال
بوجود الملزوم مع التنافي على وجود اللازم معه وبعدم اللازم معه وعلى عدم الملزوم معه
بالحقيقة استثنائي وعندهم ان متصلة الاستثنائي يجب كليتها ونحن نفصل هذا فنقول
اما الشكل الاول فالكبرى فيه ان كانت موجبة لزومية كانت النتيجة اتفاقية لان صدق
الملزوم مع امر مستلزم لصدق اللازم معه وان كانت اتفاقية كان عقيما لصدق قولنا كلما
كان الانسان حجرا كان جسما لزوميا وكلما كان جسما كان حيوانا اتفاقيا مع كذب النتيجة
وان اخذت الاتفاقية بالمعنى الاعم لم يكن هذا القول قياسا لان النتيجة يلزم من الكبرى
فانها لما كانت اتفاقية فان ما الها صادقا على جميع التقادير المحالة او الممكنة وان كانت
الكبرى سالبة فان كانت لزومية كان عقيما لصدق قولنا كلما كان الانسان حيوانا كان
الناطق لونا اتفاقيا وليس البتة اذا كان البياض لونا كان الانسان حساسا لزوميا
مع كذب النتيجة وان كانت اتفاقية كانت النتيجة اتفاقية لان الاوسط ان صدق كذب
الاكبر وان صدق كذب الاصغر واما الشكل الثاني فاللزومية ان كانت موجبة
كانت النتيجة اتفاقية فان اللازم اذا لم يجامع غيره في الصدق لم يجامعه الملزوم وان
كانت سالبة كان عقيما لجواز موافقة احدى النوعين الاخر في الصدق وسلب الملازمة
بينه ومن فصل لك الاخر مع كذب النتيجة واما الشكل الثالث فالموجبات فيه ينتج اتفاقية
لان الاوسط لما استلزم شيئا وصاحب اخر كان اللازم مجامعا للاخر والا لكذب الملازمة
واللتي كبراه سالبة عقيم فانه اذا كانت لزومية صدق كلما كان البياض لونا كان
الفرس حيوانا وليس البتة اذا كان البياض لونا كان الفرس حساسا لزوميا مع كذب
النتيجة واذا كانت اتفاقية صدق كلما كان الحمار فرسا كان حيوانا وليس البتة
اذا كان الحمار فرسا كان حمارا مع كذب النتيجة واما الشكل الرابع فالمنتج الايجابان كانت
صغراه لزومية كان منتجا اتفاقية لان الاوسط لما استلزم شيئا وجامع غيره كان
اللازم مجامعا للاخر وان كان اتفاقية لعقم لصدق قولنا كلما كان الانسان حمارا

كان ناطقا وكلما كان حمارا كان حيا لزوميا مع كذب النتيجة والثالث منها ان كانت صغراه
اتفاقية كان النتيجة اتفاقية فان اللازم لما لم يجامع عنه في الصدق لم يجامعه الملزوم
وان كانت لزومية كان عقيما لصدق قولنا ليس البتة اذا كان الشيء لونا كان الفرس حساسا
لزوميا وكلما كان الفرس حيوانا كان الشيء لونا مع كذب النتيجة وبالاحتراز عقيما اتفاقيا
ان الصغرى الاتفاقية فلصدق قولنا كلما كان الشيء لونا كان الفرس حيوانا وليس البتة اذا كان
الفرس حساسا كان الشيء لونا مع كذب النتيجة واما في اللزومية فلصدق قولنا كلما كان الفرس
حمارا كان حيوانا وليس البتة اذا كان حيا كان حمارا اتفاقا مع كذب النتيجة وهذان المثالان
اتيا في الصغرى الجزئية الثاني ان يكون الاوسط جزءا غير تام منهما وهو على اربعة اقسام لان
الاشتراك اما في المقدمتين او في التاليين او في تالي الصغرى ومقدم الكبرى او بالعكس وينعقد
الاشكال الاربعة في كل قسم من هذه والشرط انتاج بالمقدمتين وكلية الكبرى وانتاج المقدم
الصغرى مع احدى النسب الثابتة مقدم الكبرى او ما هو معه ونعني بالنسب الثابتة نسبة الاكبر
الى الاصغر او بالعكس بالايجاب او السلب كلية كانت النسب او جزئية فالشكل الاول والثاني
يجب كون كبراهما جزئية ضرورة كون المقدم المذكور حاصلا من مقدم الصغرى والنسبة
على هيئة الشكل الثالث فان كانت لانتاج على هيئة شكل لزم يجب كونها جزئية الا اذا
احتيج الى عكسها ليحصل مقدم الكبرى وكانت موجبة كما في ضرب الشكل الرابع والمنتج في هذا القسم
ضربان الموجبتان الكليتان والجزئيتان مع جزئية صغراهما من الاشكال الاربعة منه في كل ضرب
من هذه من مثال الشكل الاول اما قرينته الاول فكقولنا كلما كان ج د فا ب وكلما كان بعض د ط
فه ز منه قد يكون اذا كان اب فان كان ج ط فه ز لصدق قولنا قد يكون اذا كان اب فان كان صغر د ط
بعض د ط مع الكبرى وينتج ان المطلوب والدليل على حد قياس المقدمة صدق قولنا
قد يكون اذا كان اب فان كان بعض ج ط فكل ج د وبعض ج ط وبعض د ط صدق وبعض د ط منه
قد يكون اذا كان اب فان كان بعض ج ط فبعض د ط واما الثانية فكقولنا كلما كان بعض ج د
فا ب وكلما كان بعض د ط فه ز منه قد يكون اذا كان اب فان كان كل ج ط فه ز ولحينئذ نا
مقدم تالي النتيجة كلية لينتج مع مقدم الصغرى مقدم الكبرى واما الثالثة فكقولنا كلما كان كل

كل ج د فا ب وكلما كان ليس بعض د ط فه ز منه قد يكون اذا كان اب فان كان ليس بعض ج ط فه ز
واما الرابعة فكقولنا كلما كان بعض ج د فا ب وكلما كان ليس بعض د ط فه ز منه قد يكون اذا
كان اب فان كان لا شيء من ج د فه ز والثاني من ضروب الشكل الثاني للاول كلما كان لا شيء من
ج د فا ب وكلما كان ليس بعض ط د فه ز منه قد يكون اذا كان اب فان كان بعض ج ط فه ز لانه
على تقدير اب ان صدق بعض ج ط مع مقدم الصغرى بالعكس ما استلزم مقدم الكبرى المستلزم
التالي النتيجة الثاني كلما كان ليس بعض ج د فا ب وكلما كان ليس بعض ط د فه ز منه قد
يكون اذا كان اب فان كان كل ج ط فه ز الثالث كلما كان ج د فا ب وكلما كان بعض ط د
فه ز منه قد يكون اذا كان اب فان كان بعض ج ط فه ز الرابع كلما كان بعض ج د فا ب
وكلما كان بعض ط د فه ز منه قد يكون اذا كان اب فان كان كل ج ط فه ز والشكل الثالث
للاول كلما كان كل د ج فا ب وكلما كان كل د ط فه ز منه قد يكون اذا كان اب فان كان
كل ج ط فه ز لانه على تقدير اب اذا صدق كل ج ط صدق كل د ج وكل ج ط المستلزم فان
لمقدم الكبرى المستلزم لتالي النتيجة وانتاج النسبة المذكورة مع مقدم الصغرى في هذا
من الاول الثاني ان يكون الصغرى بحالها والكبرى كذلك الا ان مقدمها سالبة كلية منه موجبة
جزئية مقدمها تالي الصغرى ومقدم تاليها سالبة كلية كالاول كلما كان كل د ج فا ب
وكلما كان لا شيء من ج ط فه ز منه قد يكون اذا كان اب فان كان لا شيء من د ط فه ز والثالث
الصغرى بحالها والمقدم في الكبرى موجبة جزئية ونتيجته كالضرب الاول الرابع كان مقدم
التالي في النتيجة مما كليا ليصلح كبرى للاول والرابع هذه القرينة مقدم الكبرى بعينه
بل ما يستلزمه الرابع الصغرى بحالها مقدم الكبرى سالب جزئي منه موجبة جزئية مقدمها
تالي الصغرى ونتيجتها استلزام سلب النسبة سلبا كليا لتالي الكبرى الخامس مقدم الصغرى
والكبرى موجبتان جزئيتان والنتيجة كما هي في الضرب الاول السادس مقدم الصغرى موجب
جزئي ومقدم الكبرى سالب جزئي والنتيجة كما في الضرب الرابع والثاني والبيان ظاهر
بما مر والرابع مقدم الصغرى جزئي مع عكس مقدم الكبرى لانتاجه مع النسبة جزئيا فلا
يستلزم مقدم الكبرى الشكل الرابع وضروبه الناتجة ستة الاول كلما كان د ج
فا ب كلما كان بعض ط د فه ز منه قد يكون اذا كان اب فان كان كل ج ط فه ز لانه على تقدير اب

اذا كان كلما د ط صدق فكلما ج ط وكلما د ج وبيانه ظاهر فان من الرابع مقدم الكبرى المستلزم
لتالي النتيجة الثاني مقدم الصغرى موجب جزئي ومقدم الكبرى بحاله والنتيجة كما في الاول
الثالث مقدم الصغرى والكبرى سالبتان كليتان والنتيجة كما مر في الاول كما نقول كلما كان
ليس البتة اذا كان ج د فاب وكلما كان ليس من ط د فقد يكون ليس ... اذا كان اب فان كان كلما ط ج فهز لانه
على تقدير اب اذا صدق كلما ط صدق كلما ط ج وليس من د ج الذي هو مقدم الصغرى ومما
يستلزم فان مقدم الكبرى المستلزم لتالي النتيجة الرابع الصغرى بحالها ومقدم الكبرى سالب جزئي
والنتيجة كالاول الخامس مقدم الصغرى موجب كلي ومقدم الكبرى سالب كلي ينتج موجبة جزئية
مقدمها تالي الصغرى وتاليها استلزام سلب النسبة سلبا كليا لتالي الكبرى كما نقول كلما كان كل د ه
فاب وكلما كان ليس من د ط فهز ينتج فقد يكون اذا كان اب فان كان ليس من د ط فهز السادس
الصغرى بحالها ومقدم الكبرى سالب جزئي والنتيجة كما في الخامس والبيان ظاهر في الجميع واما
اذا كان الاشتراك بين التاليين فيشترط في انتاجها اشتمال التاليين على تأليف منتج وايجاب
المقدمتين وكلية احديهما فالمنتج في هذا القسم ثلثة الموجبتان كليتان والموجبتان احديهما
كلية والاخرى جزئية وينتج الاول من هذه في جميع الضروب الاشكال نتيجتين متصلتين
كليتين مقدم احديهما مقدم احدى المقدمتين والثاني ملازمة نتيجة التأليف لمقدم
الاخرى ومقدم الاخرى للمقدم من الاخرى وتاليها هو التالي المذكور كما نقول كلما كان اب فكل
ج د وكلما كان هز فكل د ط ينتج كلما كان اب وان كان هز فكل ج ط لانه على تقدير اب اذا صدق
هز صدق كل ج د وكل د ط المستلزم لتالي النتيجة وينتج ايضا كلما كان هز فان كان اب فكل
ج ط مثال الشكل الثاني كلما كان اب فكل ج د وكلما كان هز فلا شيء من ط د ينتج كلما كان اب
فان كان هز فلا شيء من ج ط مثال الشكل الثالث كلما كان اب فكل ج د وكلما كان هز فكل ج ط
ينتج كلما كان اب فان كان هز فبعض د ط وهذا ظاهر والثالث النتيجة الاولى وقس عليه
باقي الضروب واما الضربان الباقيان المشتملان على المقدمة الجزئية فينتجان متصلة
جزئية مقدمها مقدم المتصلة الجزئية وتاليها ملازمة نتيجة التأليف لمقدم المتصلة
الكلية مثاله والمقدمة الجزئية صغرى فقد يكون اذا كان اب فكل ج د وكلما كان هز

وكل د ط ينتج قد يكون اذا كان اب فان كان هز فكل ج ط ومثاله والجزئية الكبرى فكلما
كان اب فكل ج د وقد يكون اذا كان هز فكل د ط ينتج قد يكون اذا كان هز فان كان اب فكل
ج ط واما اذا كان الاشتراك بين تالي الصغرى ومقدم الكبرى فشرطه اشتمال المشاركين
على التأليف المنتج وايجاب المقدمتين وكلية الصغرى والمنتج ضربان الموجبتان الكليتان
والموجبتان اذا كانت صغراهما كلية والنتيجة متصلة جزئية مقدمها تالي الكبرى وتاليها
ملازمة نتيجة التأليف لمقدم الصغرى مثال الكليتين كلما كان اب فكل ج د وكلما كان
كل د ط فهز ينتج قد يكون اذا كان هز فان كان اب فكل ج ط ويعكس الكبرى ليرجع الى القسم
الثاني وينتج ايضا متصلة جزئية مقدمها مقدم الصغرى وتاليها ملازمة نتيجة التأليف لمقدم
الكبرى استلزاما جزئيا كما نقول قد يكون اذا كان اب فقد يكون اذا كان هز فكل
ج ط مثال الجزئية الكبرى كلما كان اب فكل ج د وقد يكون اذا كان كل د ط فهز ينتج قد يكون
اذا كان هز فان كان اب فكل ج ط وبالعكس ليرجع ايضا الى القسم الثاني وينتج ايضا قد يكون
اذا كان اب فقد يكون اذا كان هز فكل ج ط واذا كان الاشتراك بين مقدم الصغرى وتالي
الكبرى فشرطه اشتمال المشاركين على التأليف المنتج وايجابهما وكلية الكبرى والمنتج ضربان
الاول الموجبتان الكليتان والثاني الموجبتان والصغرى جزئية والنتيجة متصلة جزئية
مقدمها تالي الصغرى وتاليها ملازمة نتيجة التأليف لمقدم الكبرى مثال الاول كلما كان
كل ج د فاب وكلما كان هز فكل د ط ينتج قد يكون اذا كان اب فان كان هز فكل ج ط وتعكس
الصغرى ليرجع الى الثاني وينتج ايضا قد يكون اذا كان هز فقد يكون اذا كان اب فكل ج ط
مثال الجزئية الصغرى قد يكون اذا كان كل ج د فاب وكلما كان هز فكل د ط ينتج قد يكون
اذا كان اب فان كان هز فكل ج ط بعكس الصغرى وينتج ايضا قد يكون اذا كان هز
فقد يكون اذا كان اب فكل ج ط بعكس الصغرى وينتج ايضا قد يكون اذا كان هز فقد
يكون اذا كان اب فكل ج ط وقس على هذا باقي الاشكال الثالث ان يكون الاوسط جزءا تاما
من احدى المقدمتين غير تام من الاخرى وذلك اما ان يكون بان يكون الشرطية التي الاوسط
غير جزء تام منها مركبة من شرطية وغيرها والشرطية اما متصلة او منفصلة
مشاكلة لتالي الصغرى او لمقدمها او لتالي الكبرى او لمقدمها وعلى هذا التقادير

فالشرطية التي هي الجزء اما ان يكون مقدم الشرطية او تاليها وعلى هذه التقادير فالمتصلة
اما موجبة او سالبة فالاقسام اثنان وثلثون ونعتقد ان اشكال يحسب صح الحد الاوسط الذي هو
جزء لتلك الشرطية مع المقدمة المشاركة لها ويشترط في الكل ايتان المتصلا ذكر على التاليف
المنتج والنتيجة كلية ان كانت المقدمتان كليتين كان الجزء المشارك من المتصلة الشرطية الجزء هو
التالي وكانت الشرطية التي جزء منها شرطية موجبة وان في جزء له سالبة والمتصلة الحرية صغرى والشركة
مع التالي وهي موجبة كلما كان ج د وكلما كان اب فه ط وكلما كان هط فوز ينتج كلما كان ج د وكلما كان
اب فوز سالبة والجزء المشارك هو المقدم كلما كان هط فوز ج د وكلما كان وز فكل ينتج قد يكون
اذا كان ج د فكلما كان ه ط فكل بعكس الصغرى يرجع الى القسم الاول وهو ان يكون الشركة مع التالي
سالبة والمنفصلة سالبة كبرى والشركة مع التالي كلما كان اب ج د وليس البتة اذا كان ج ط فكلما
كان ج د فه ز ينتج قد لا يكون اذا كان كلما كان اب فه ز ج ط والا لصدق كلما كان اب فه ز
ج ط فنجعله صغرى لكبرى القياس ينتج ليس البتة اذا كان كلما كان اب فه ز وكلما كان ه ز
ج د فه ز ونعكس الى قولنا ليس البتة اذا كان كلما كان ج د فه ز وكلما كان اب فه ز وهو كاذب
لانه على تقدير صدق المتصلة الاولى وهو كلما كان ج د فه ز نجعل صغرى القياس صغرى له وينتج
التالي وهو كلما كان اب فه ز سالبة والشركة مع المقدم في المتصلة المذكورة كلما كان اب ج د
وليس البتة اذا كان كلما كان ج د فه ز ج ط ينتج قد لا يكون اذا كان كلما كان اب فه ز ج ط
والا لصدق كلما كان اب فه ز ج ط فنجعلها كبرى لعكس القياس ويكون النتيجة ليس البتة اذا
كلما كان ج د فه ز وكلما كان اب فه ز وانه كاذب لانه على تقدير صدق مقدمها وهو كلما كان ج د
فه ز اذا ضممنا اليه صغرى القياس انتج من الشكل الاول التالي سالبة والمنفصلة المذكورة جزؤها
منفصلة موجبة والشركة مع التالي كلما كان ه ز فدائما اما اب او ج د وكلما كان ج د ج ط
ينتج كلما كان ه ز وكلما لم يكن اب ج ط لانه على تقدير ه ز يصدق كلما كان لم يكن اب
ج د ويصح الكبرى فيستلزم للمطلوب ومثاله والشركة مع المقدم كلما كان دائما اما اب
او ج د ه ز وكلما كان ج د ج ط ينتج قد يكون اذا كان ه ز فكلما لم يكن اب ج ط
بعكس الصغرى مثاله والمنفصلة سالبة والشركة مع التالي كلما كان اب ج د وليس البتة
اذا كان ج ط فاما ج د او ه ز ينتج قد لا يكون اذا كان قد يكون اذا لم يكن اب فه ز ج ط

والا لصدق كلما كان قد يكون اذا كان لم يكن اب فه ز فاما ج د او ه ز ونعكس الى قولنا ليس البتة
اذا كان اما ج د او ه ز فقد يكون اذا لم يكن اب فه ز وهو باطل لصدق قولنا كلما كان اما ج د او ه ز
فقد يكون اذا لم يكن اب فه ز وهو باطل لانتاج مقدم هذه الشرطية مع صغرى القياس اياها
مثاله والشركة مع المقدم كلما كان اب ج د وليس البتة اذا كان اما ج د او ه ز ج ط ينتج قد
لا يكون اذا كان قد يكون اذا لم يكن اب فه ز ج ط والا لصدق كلما كان قد يكون اذا لم يكن
اب فه ز ج ط ونجعل كبرى للكبرى لينتج من الثاني ليس اذا كان اما ج د او ه ز فقد
يكون اذا لم يكن اب فه ز ولانتاج مقدم هذه المتصلة مع صغرى القياس تاليها وقس على
هذا باقي الضروب القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات وانواعه ثلثة الاول ان يقع الاشتراك
في جزء تام من المقدمتين واقسامه ستة احدها ان يكون المقدمتان حقيقيتين والسالبة ان
المقدمتين متنعقتين لا يصح انتاجهما على هيئة القياس لان الطرفين ان تغايرا لزم كذب
احد المنفصلتين وان لم يتغايرا لزم عناد الشيء لنفسه في النتيجة قال المتاخرون ان اردت
بالمغايرة المعنى المفهوم منها لم يلزم من مغايرة الطرفين كذب احدى المقدمتين لجواز ان
يكون الحقيقة مركبة من الشيء وما يساوي نقيضه في احدى المقدمتين او في كلتيهما وان فسرتها
بكون احد الطرفين مع صدق الاخر لم يلزم من نفيه عناد الشيء لنفسه بل لما يساويه لكنا لا نقول
النتيجة هاهنا تكون منفصلة وانما هي متصلة والمنفصلة التي يستلزمها هذه المنفصلة واقول ولعل
الشيخ انما نفى القياسية عن هذه لاشتراط اللزوم الذاتي في حد القياس كما حددناه اولا
فلا يكون هذه نتائج ولا يكون القرينة قياسا وايضا ان شرط في النتائج المساواة في الجنس
للمقدمات لم يكن المتصلة المذكورة نتيجة لهذه القرينة ثم ان المتاخرين اشترطوا فيها كلية
احدى المقدمتين وايجاب احدهما لانه يجوز ان لا ايجاب فالتي ساوى المعاندين والمتلازمين
ولا تميز في المؤلف من المنفصلات حقيقية كانت او غيرها شكل عن شكل ولا احدى
المقدمتين عن الاخرى ولا احد طرفي النتيجة عن صاحبه وينتج المؤلف من الحقيقيات
متصلة مركبة من الطرفين ضرورة استلزام احدى الطرفين نقيض الاوسط المستلزم
للاخر وينتج ايضا منفصلات حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو مركبة من عين

الاخر والبعض الاول لان كل واحد من الطرفين يستلزم الاخر لمساواته ونقيض
الملزوم وعين اللازم متعانديين في الكذب ونقيض الملزوم ونقيض اللازم متباينان في
الجمع لكن كل منهما ملزوم للاخر ولازم له فتصدق المنفصلتان المذكورتان بالنسبة الى نقيض احد
الطرفين وعين الاخر وان صدقت المنفصلتان صدقت الحقيقية وكذلك في الطرف
الاخر هذا في الموجبتين واما اذا كانت احديهما سالبة كانت النتيجة منفصلة جزئية سالبة مقدمها
اما طرف الموجبة واما الطرف الاخر او بالعكس والا لصدق نقيض كل من المنفصلتين اعني
استلزام كل واحد من الطرفين صاحبه لانا قلنا ملازم وفي نوع العناد الحقيقي
من جزئي السالبة لاستلزام العناد الحقيقي بين امرين العناد الحقيقي بين احدهما ولازم
المساوي هذا خلف مثاله لا دائما ليس البتة اما ان يكون اب او ج د ودائما اما ج د او هز صدق احد
الامرين وهو قد لا يكون اذا كان اب فهز او قد يكون اذا كان اب فهز والا لصدق كلما كان
هز فاب وكلما كان اب فهز فيكون هز لازما مساويا لاب واذا كان هز معاندا لج د كان
اب المساوي معاندا له هذا خلف فكذب السالبة وبعض الناس زعم ان هذا القياس وان كان احدهما
سالبة عقيم لانه يصدق دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس البتة اما ان
يكون فردا او عددا مع صدق قولنا كلما كان زوجا كان عددا او صدق دائما اما ان يكون هذا
العدد زوجا او فردا وليس البتة اما ان يكون فردا او غير منقسم بمتساويين مع كذب كلما كان زوجا
كان غير منقسم بمتساويين ومنع بعض المتاخرين صدق قولنا ليس البتة اما ان يكون الشيء فردا او عددا
فان من جملة اوضاع العدد كونه زوجا وعدم التعاند بين الفردية والعدد على هذا الوضع
ممنوع واما انه ان يكون مانعة الجمع فانه ينتج منفصلة جزئية موجبة من نقيض الطرفين
والبرهان من الثالث والراسطين الاوسط هذا ان كانتا موجبتين وان كانت احديهما سالبة
فالنتيجة سالبة جزئية من عين الطرفين مقدمها طرف السالبة لانه لا صدق ليس البتة اما
اب او ج د ودائما اما ج د او هز مانعة الجمع صدق ليس كلما كان اب فهز والا لصدق
كلما كان اب فهز وذلك يستلزم امتناع الجمع بين جزئي السالبة لان هذا اللازم لاب لما
عاند ج د في الجمع كان اب الملزوم معاندا له فيلزم كذب السالبة هذا خلف والصدق

العكس وهو ان يكون المقدم طرف الموجبة لانه يصدق قولنا هذا الشيء اما ان يكون انسانا او لا ناطقا
وليس البتة اما ان يكون لا ناطقا او حيوانا مانعة الجمع مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان انسانا فهو حيوان
او ليس ثم مانع انه لمنع العكس السالبة فان بين الحيوان وبين اللاناطق معاندة على بعض الاوضاع
ككون هذا الشيء انسانا او ضاحكا وبالجملة ان يكونا مانعتي خلو فان كانتا موجبتين كانت النتيجة متصلة
موجبة جزئية من الطرفين مقدمها اي طرف كان منهما لاستلزام نقيض الاوسط كل واحد من الطرفين
المنتجان المطلوب في الثالث وان كانت احديهما سالبة فالنتيجة سالبة جزئية متصلة مقدمها
طرف الموجبة لانه اذا صدق اما اب او ج د وليس البتة اما ان يكون ج د او هز صدق قد لا يكون
اذا كان اب فهز والا لصدق قولنا كلما كان اب فهز وذلك يقتضي كذب السالبة لان امتناع
الخلو عن اب الملزوم ج د يستلزم امتناع الخلو عن ج د وهز اللازم وذلك ان يكون احدهما
حقيقية والاخرى مانعة الجمع فان كانتا موجبتين كليتين كانت النتيجة متصلة كلية مقدمها طرف
مانعة الجمع لاستلزام هذا الطرف نقيض الاوسط المستلزم للطرف الاخر من الحقيقية ولو كانت
احديهما جزئية فالنتيجة جزئية موجبة مقدمها اي طرف كان لاستلزام طرف مانعة الجمع نقيض الاوسط
المستلزم لطرف الحقيقية وذلك هو المطلوب وينعكس الى ما يكون المقدم فيه طرف الحقيقية
هذا اذا كانت الكلية حقيقية فان كانت مانعة الجمع انتجت متصلة جزئية من نقيض الطرفين
لاستلزام نقيض طرف الحقيقية الاوسط جزئيا المستلزم لنقيض الاخر من مانعة الجمع كليا وهو المطلوب
وان كانت احديهما سالبة فان كانت الحقيقية فهو عقيم لصدق قولنا اما ان يكون هذا الشيء انسانا
او فرسا وليس البتة اما ان يكون فرسا او انسانا مع العناد بين الانسان ونقيضه ولو بدلنا الكبرى
بقولنا ليس البتة اما ان يكون فرسا او ناطقا كان الحق سلب العناد وان كانت مانعة الجمع
كانت النتيجة سالبة متصلة جزئية مقدمها طرف مانعة الجمع مثاله لا صدق دائما اما اب
او ج د حقيقيا وقد لا يكون اما او ليس البتة اما ج د او هز منتج قد لا يكون اذا كان هز فاب
والا لصدق كذب السالبة لان امتناع اجتماع ج د واب اللازم يقتضي امتناع ج د
وهز الملزوم والا لصدق والمقدم طرف الحقيقية لانه يصدق اما ان يكون هذا الشيء حيوانا
او ليس بحيوان وليس البتة اما ان لا يكون حيوانا او جسما مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان
حيوانا فهو جسم او ليس ولمانع ان يمنع الكبرى لما قلنا او لا وخامسها ان يكون احدهما
حقيقية والاخرى مانعة الخلو فان كانتا موجبتين كليتين انتج القياس متصلة كلية موجبة

من الطرفين ومعه منها طرف الحقيقية لاستلزامه لبعض الاوسط المستلزم لطرف مانعة
الخلو وان كانت احديهما جزئية فالنتيجة متصلة جزئية من الطرفين والمقدم اى طرف كان
منهما والبرهان من الثالث وكما ربط البعض الاوسط فان كانت احديهما سالبة فان كانت الحقيقية
نعقيم لصدق قولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء حيوانا او لا انسانا مانعة من الخلو وليس البتة
اما ان يكون لا انسانا او لا حيوانا حقيقية مع العناد بين الحيوان ونقيضه ولو بدلنا الكبرى
بقولنا ليس البتة اما ان يكون حيوانا او لا ناطقا حقيقيا كان الحق اللازم من لا انسان و
اللاناطق وان كانت مانعة الخلو فالنتيجة سالبة جزئية متصلة ومقدمها طرف الحقيقية لانه لو
صدق دائما اما ان يكون اب او ج د حقيقيا وليس البتة او قد لا يكون اما ان يكون ج د
او هـ ز صدق قد لا يكون اذا كان اب فهـ ز والا لصدق كلما كان اب فهـ ز وذلك بعض
كذب السالبة لان امتناع الخلو عن اب الملزوم مع ج د بعض امتناع الخلو عن هـ ز اللازم
وج د ولا لصدق مع المقدم طرف مانعة الخلو لانه لصدق هذا الشيء اما حيوانا او لا حجرا
وليس البتة اما لا حيوان او انسان مانعة من الخلو مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان انسانا
فهو حيوان واعلم ان المنع هنا مصاحبة في العكس هاهنا وسائر اما ان يكون احديهما
مانعة الجمع والاخرى مانعة الخلو فان كانتا موجبتين كليتين فالنتيجة متصلة موجبة كلية
من الطرفين ومقدمها طرف مانعة الجمع لاستلزامه نقيض الاوسط المستلزم لطرف مانعة الخلو
وان كانت احديهما جزئية فان كانت المانعة الجمع فالنتيجة متصلة جزئية من الطرفين
ومقدمها اى طرف كان لما مر وان كانت المانعة الخلو فالنتيجة متصلة جزئية من نقيضي الطرفين
والمقدم اى احد كان لاستلزام نقيض طرف مانعة الخلو نقيض الاوسط المستلزم لنقيض
طرف مانعة الجمع كليا ومتعاكسان المدعى فان كانت احديهما سالبة فان كانت جزئية فعقيم
لانها لو كانت مانعة الخلو فلصدق قولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء انسانا او فرسا وقد لا يكون
اما ان يكون فرسا او لا انسانا مانعة الخلو مع المعاندة بين لا انسان ونقيضه فلو بدلنا
الكبرى بقولنا قد لا يكون اما ان يكون فرسا او ناطقا كان الحق اللازم بين لا انسان و
الناطق وان كانت مانعة الجمع فلصدق قولنا اما ان يكون لا انسانا او حيوانا مانعة الخلو

وقد لا يكون اما ان يكون حيوانا او انسانا مانعة من الجمع مع التعاند بين لا انسان ونقيضه ولو بدلنا
الكبرى بقولنا اما ان يكون حيوانا او لا ناطقا كان الحق اللازم بين لا انسان واللاناطق
فان كانت كلية وان كانت مانعة الخلو انتج القياس سالبة متصلة جزئية مقدمها طرف
مانعة الجمع كلية كانت مانعة الجمع او جزئية لانه لو اصدق دائما او قد يكون اما اب او ج د و
ليس البتة اما ج د او هـ ز مانعة من الخلو انتج قد لا يكون اذا كان اب فهـ ز والا لصدق كلما
كان اب فهـ ز وانتج مع قولنا قد يكون اذا لم يكن ج د فاب قولنا قد يكون اذا لم يكن ج د فهـ ز
وملازمه قد يكون اما ج د او هـ ز مانعة عن الخلو هذا خلف وان كانت السالبة مانعة الجمع
فالنتيجة متصلة جزئية سالبة من نقيض الطرفين مقدمها نقيض طرف مانعة الخلو لانه
لو اصدق دائما او قد يكون اما اب او ج د مانعة الخلو وليس البتة اما ج د
او هـ ز ينتج قد لا يكون اذا لم يكن اب لم يكن هـ ز والا لصدق كلما لم يكن اب لم يكن هـ ز وانتج
مع قولنا قد يكون اذا لم يكن اب فج د قد يكون اذا كان ج د لم يكن هـ ز وملازمه قد يكون
اما ان يكون ج د او هـ ز مانعة عن الجمع هذا خلف النوع الثاني ان ننظر الى
الاشتراك في جزء غير تام منهما وهو لا يخلو اما ان يشارك جزء واحد من احدى
المقدمتين جزءا واحدا من ~~احديهما كلا او احد من~~ الاخرى فقط او يشارك جزء واحد
من احديهما كلا واحد من اجزاء الاخرى او ان يشارك احد جزئي احديهما احد جزئي
الاخرى والجزء الاخر يشارك الجزء الاخر فقط او يشارك كلا واحد من جزئي احديهما كلا
واحد من جزئي الاخرى او يشارك احد جزئي احديهما احد جزئي الاخرى والاخر
يشارك كلا واحد من جزئي الاخرى فالاقسام خمسة وينعقد الاربعة الاشكال في الجميع
ايجاب المقدمتين وان يكونا حقيقيتين او مانعتي خلو والا يلزم اجتماع معنى
التاليف على الصدق في مانعة الجمع لا ينتج الا اذا كانت اجزاؤها نقائض ما يجب ان يكون
في مانعة الخلو ولكن ذلك لانقلابها الى المتصلة المانعة الخلو المناقضة الجزئين في مانعة
الجمع وان يكون احديهما كلية وان يكون التاليف على هيئة المنتج فالاول من خمسة
ينتج منفصلة مانعة الخلو موجبة مركبة من ثلثة اجزاء وهي نتيجة التاليف بين

المشاركين والجزئين غير المتشاركين لامتناع الخلو عن مقدمتي القياس وعن الجزئين
الاخرين مثاله دائما اما كل اب او كل ج د او كل ه د ينتج دائما اما كل اب او كل ا د او
او كل ه د مثاله ايضا دائما اما كل اب او كل ا ج دائما اما ان يكون كل ج د او كل ه ز ينتج دائما
اما كل اب او كل ج د او كل ه ز مثاله ايضا دائما اما ان يكون كل اب واما ان يكون كل ج د
ودائما اما ان يكون كل ز ه د واما ان يكون و ز ينتج دائما اما ان يكون كل اب واما كل ج د
واما كل و ز ومن هذه الامثلة تتفاوت ما دقيق عليه باقي الضروب في الاول وباقي
الاشكال والثاني منها ينتج منفصلة حقيقية مركبة من ثلثة اجزاء وهي نتيجتا التأليفين
والجزء غير المشارك كقولنا دائما اما ان يكون كل اب واما ان يكون كل اب ودائما اما
كل ج د او كل ج هر ينتج دائما اما كل اب او كل ا د او كل ا ه والثالث منفصلتين حقيقيتين
مانعة الخلو احديهما من نتيجة احدى التأليفين والجزء من الاخرى للتأليف الاخرى ومن
نتيجة التأليف الاخر ومقدمتي التأليف الاول كقولنا اما اما كل اب او كل ا ج ودائما
اما كل ب ه او كل ج ه ينتج دائما اما كل ا ه او كل ا ج او كل ج ه وينتج ايضا دائما اما كل ا ه
او كل اب او كل ب ه والرابع نتيجة منفصلة حقيقية مانعة الخلو ذات اربعة اجزاء
وهي نتائج التأليفات الاربعة كقولنا دائما اما كل اب او كل ج ب ودائما اما كل ب د
او كل ب ه ينتج دائما اما كل ا د او كل ا ه واما كل ج د واما كل ج ه والخامس ينتج
منفصلتين موجبتين مانعتي الخلو كل واحدة منهما ذات ثلثة اجزاء وهي الجزء المشارك
لاحد جزئي الاخرى فقط ومن نتيجتي التأليفين من الجزء المشارك لكليتيهما لكن احديهما
من احدى المقدمتين والاخرى من الاخرى كقولنا دائما اما كل اب او كل ج د ودائما
اما كل د ه او كل د ا ينتج دائما اما كل اب او كل ج ه او كل ج ا وينتج دائما اما كل ج ا
او لعض ب د ا او كل د ه النوع الثالث ان يقع الاشتراك في جزء تام في احدهما
غير تام من الاخرى فلا بد من اشتماله على منفصلة يشتمل على شرطية هي اما متصلة
او منفصلة فههنا قسمان الاول ان يكون الجزء من المنفصل متصلة ونتيجته شبيهة
بالمركب من المتصل والمنفصل كما تقول دائما اما كل اب او كلما كان ج د فهز ودائما

اما ه ز او ج ط مانعة الخلو ينتج دائما اما اب واما ان يكون لو لم يكن ج د فهز ط لما ياتي من
انتاج المتصل مع المنفصل الثاني ان يكون الجزء منفصلا والنتيجة اشبه بما تركب من
المنفصلين كقولنا دائما اما اب واما ان يكون اما ج د او هز مانعة الخلو ودائما اما هز
او ج ط مانعة الجمع ينتج دائما اما اب واما ان يكون ج د او ليس ج ط ويجب ان يكون المشتركان
على هيئة التأليف المنتج وان يكون المقدمة التي جزؤها شرطية مانعة الخلو القسم الثالث
ما تركب من الحملي والمتصل وهو على اربعة انواع الاول ان يكون الحملية صغرى والمشارك
هو التالي والشرط فيه ايجاب المتصلة واشتمال التالي والحملية على شرائط الانتاج وان
يكون الحملية صغرى والتالي كبرى مثاله كل ج ب وكلما كان هز فكل ب ا ينتج كلما كان هز فكل ج ا
مثال الشكل الثاني كل ج ب وكلما كان هز فلا شيء من اب ينتج كلما كان هز فلا شيء من ج ا مثال
الثالث كل ج ب وكلما كان هز فكل ج ا ينتج كلما كان هز فبعض ب ا مثال الرابع كل
ب ج وكلما كان هز فكل اب ينتج كلما كان هز فبعض ج ا الثاني ان يكون الحملية كبرى
والشركة مع التالي والشرط فيه كما في الاول الا الاخير فانه يشترط في هذا ان يكون الحملية
كبرى والتالي صغرى مثاله كلما كان هز فكل ج ا وكل اب فكلما كان هز فكل ج ب
واذا كانت المتصلة جزئية كانت النتيجة جزئية وحينئذ يكون الاعتراض من هذين في
الحمليات والشيخ لا اشترط ايجاب المنفصل فيستنتج من السالبة الكلية وجزئية
لكن شرط ان يكون ما لها هيئة ما يجب ان يكونا لو كانت المنفصلة موجبة ففي الضرب
الاول من الشكل الاول من القسم الاول يكون التالي سالبا جزئيا في الضرب الثاني موجبة
جزئية وحينئذ يكون عدة الضروب اربعة امثال ما في الحمليات مثاله كل ج ب وليس
البتة اذا كان ه ز فليس كل ب ا ينتج ليس البتة اذا كان هز فليس كل ج ا لا استلزام
المتصلة كلما كان هز وكل ج ب او هي مع الحملية ينتج كلما كان هز فكل ج ا وهو يستلزم
ليس البتة اذا كان هز فليس كل ج ا وامثال الثاني ليس البتة اذا كان ه ز فليس
كل ج ب وكل ... انتج المذكور بالقياس الذي بيناه ولا استلزامه المذكور ان سامحنا
على قاعدته المشهورة وهي ان المتصلتين المتخالفتين في الكيف المتوافقتين في الكم
والمقدم متنافيتان في التالي متلازمان متعاكستان ونحن لما توقفنا في هذا
ونحل هذا التفريع واورد الشيخ اشكالا فقال قد تصدق الحملية في نفس الامر

ويكذب على تقدير صدق مقدم المتصلة فلا يلزم الحملية والتالي على تقدير المقدم فلا يحصل نتيجة
ومثل كلما كان الخلاء موجودا كان بعدا كان بعدا قائما بذاته وقد صدق في نفس الامر لا شيء من
بذاته ببعد وكذلك لا شيء من البعد بقائم بذاته فينتج بعد قول كلما كان الخلاء موجودا فليس كل قائم
بذاته قائما بذاته واجاب بامرين احدهما انا لا ندعي كلية الانتاج مع كلية الحملية بل ندعي
انتاج المتصلتين مع الحملية التي لا يكون صدقها منافيا لصدق مقدم المتصلة بل يصدقان معا
وح يندفع النقض المذكور لثبوت التنافي بين الحمليتين ومقدم المتصلة وثانيهما المنع من كذب
النتيجة فان المقدم هو وجود الخلاء لما كان محالا كان مستلزما للمحال والجواب الثاني
منع صورة معينة النوع الثاني ان يكون الحملية صغرى والشركة مع المقدم وشرط
انتاجه [illegible] الشكل الاول فيه لعدم احدهما ايجاب الحملية او موافقتها للمقدم في الكيف مع كلية
المقدم من الثاني كلية الكبرى او مقدمها فالمنتج ثمانية وعشرون ضربا ستة عشر من
الصغرى الحملية الموجبة كلية وجزئية مع المتصلة الكلية موجبة او سالبة ومقدمها
احد المحصورات الاربع وثمانية لجزئي من الحملية المذكورة مع المتصلة الجزئية موجبة
او سالبة اذا كان المقدم موجبا كليا او سالبا كليا والنتيجة من هذه الضروب متصلة مقدمها
نتيجة التأليف من المشاركين وتاليها تالي المتصلة ومقدم المتصلة جاز ان يكون كليا وجزئيا
الا اذا كانت الحملية موجبة جزئية فان ذلك المقدم يكون تابعا للنتيجة في الكم و
النتيجة تابعة للمتصلة في الكيف واذا كان مقدم المتصلة احدى الكليتين فالنتيجة جزئية
مثاله كل ج ب وكلما كان كل ب ا فهز ينتج قد يكون اذا كان كل ج ا فهز والا فليس البتة
اذا كان كل ج ا فهز ويجعله للكبرى ينتج ليس البتة اذا كان كل ب ا فكل ج ا وهو باطل
لانه كلما كان كل ب ا فكل ج ا الانتاج الحملية وهي كل ج ب مع المقدم بالشكل الاول
بل [illegible] وكذلك ومقدم الكبرى سالبا كليا فان مقدم المتصلة احدى الجزئيتين والنتيجة
كقولنا كل ج ب وكلما كان بعض ب ا فهز ينتج كلما كان بعض ج ا فهز لانه كلما كان
بعض ج ا فكل ج ب وبعض ج ا ولزوم كل ج ب لصدق الحملية ولزوم بعض ج ا ظاهر
وكلما كان كل ج ب وبعض ج ا فبعض ب ا من الثالث ينتج كلما كان بعض ج ا فبعض ب ا

وكذلك

وموضوع الكبرى ينتج المطلوب وكذلك الحال في مقدم الكبرى سالب جزئي فهذه اربعة
اضرب واذا كانت المتصلة سالبة كلية فالنتيجة سالبة كل ج ب وليس البتة اذا كان بعض ب ا فهز
ينتج ليس البتة اذا كان كل ج ا فهز لانه كلما كان كل ج ا فبعض ب ا لما مر وينتج مع السالبة الكلية
المذكورة المطلوب وان كان المقدم معينا كليا فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا كل ج ب وليس
البتة اذا كان كل ب ا فهز ينتج قد لا يكون اذا كان كل ج ا فهز والا فكلما كان كل ج ا فهز فيجعله
للكبرى ينتج ليس البتة اذا كان كل ب ا او كل ج ا وهو باطل لما مر وكذلك كذلك في مقدم
المتصلة احدى السالبتين فهذه اربعة اخرى وان كانت المتصلة سالبة جزئية مقدمها احدى
الكليتين فالنتيجة سالبة جزئية مقدمها كلي فهذان ضربان اخران وان كانت المتصلة موجبة
جزئية فالمقدم احدى الكليتين والنتيجة متصلة جزئية موجبة مقدمها نتيجة التأليف كلية
وجزئية وتاليها تالي المتصلة كقولك كل ج ب وقد يكون اذا كان كل ب ا فهز ينتج قد يكون اذا
كان بعض ج ا فهز والا لصدق ليس البتة اذا كان بعض ج ا فهز فيجعله كبرى للكبرى وينتج قد
لا يكون اذا كان كل ب ا فبعض ج ا وهو باطل لانه كلما كان كل ب ا فبعض ج ا وكذلك اذا
كان مقدم المتصلة سالبا كليا لكن يكون مقدم النتيجة سالبا جزئيا فهذان ضربان اخران و
اذا كانت الحملية جزئية موجبة انتجت مع المتصلتين الكليتين في ضروبها الاربعة وفي
ضروبهما وهما اللذان يكون المقدم فيهما كليا النتائج المذكورة لكن كل ضرب منهما
ينتج نظيره من الضروب الاولى والبرهان ما ذكر الا ان مقدم النتيجة الكلية ههنا لا يكون كليا
فهذه اثنا عشر ضربا واذا كانت الحملية سالبة كلية انتجت مع المتصلتين الكليتين في
ضروبهما السالبتين موجبة جزئية مقدمها موجب جزئي مثاله لا شيء من ج ب
وكلما كان ليس البتة اذا كان لا شيء من ب ا فهز ينتج قد يكون اذا كان بعض ج ا فهز
ان كانت الكبرى موجبة وقد لا يكون اذا كان بعض ج ا فهز ان كانت سالبة لانه كلما
كان كل ا ج ولا شيء من ج ب وكلما كان كذلك فلا شيء من ا ب فكلما كان ا ج فلا شيء من ا ب
وكلما كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ب ا او كلما كان ا ج فلا شيء من ب ا وينتج مع الكبرى
الموجبة كلما كان كل ا ج فهز ومع السالبة ليس البتة اذا كان كل ا ج فهز

فاذا ضممنا الى الاول كلما كان كل ا ج فبعض ج ا انتج من الثالث قد يكون اذا كان بعض ج ا فهو د وان
ضممنا الى الثاني انتج من الثالث قد لا يكون اذا كان بعض ج ا فهو د كذا اذا كان مقدم الكليتين ا ج
المتصلتين سالبا جزئيا فالمجموع ثمانية وعشرون الشكل الثاني وشرطه العراقي احدهما كلية الكبرى
او مقدمها الثاني اختلاف الكلية ومقدم المتصل في الكيف وكون المتصل كلية مقدمها موافق
للحملية في الكيف وليس الشرط منها في الكم فالمنتج ستة وستون فالصغرى الموجبة الكلية مع
المتصلة الموجبة الكلية في ضروبها الاربعة تنتج موجبة جزئية موجبة المقدم جزئيته ان كان
المقدم موجبا كليا وان كان جزئيا فالنتيجة كلية كلية المقدم وان كان سالبا كليا فموجبة جزئية
سالبة المقدم كلية وكذلك مع السالب الجزئي فهذه اربعة اضرب مثال الاول كل ج ب وكلما كان
كل ا ب فهو د ينتج قد يكون اذا كان بعض ج ا فهو د لانه كلما كان كل ا ج وكل ج ب وكلما صدقا صدق
كل ا ب وكلما كان كل ا ج فكل ا ب وكلما كان كل ا ب فهو د وكلما كان كل ا ج فهو د وهو معنى قولنا
كلما كان كل ا ج فبعض ج ا ينتج المطلوب مثال الثاني كل ج ب وكلما كان بعض ا ب فهو د
ينتج كلما كان بعض ج ا فهو د لانه كلما كان بعض ج ا فبعض ج ا او كل ج ب وكلما صدقا صدق
صدق بعض ا ب فكلما كان بعض ج ا فبعض ا ب ونضمه الى الكبرى ينتج المطلوب مثال
الثالث كل ج ب وكلما كان لا شيء من ا ب فهو د ينتج قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهو د والا
لصدق ليس البتة اذا كان لا شيء من ج ا فهو د فنجعله كبرى للكبرى ينتج ليس البتة
اذا كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا وهو باطل لانه كلما كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا
لانا نجعل مقدمها مع الحملية الصغرى الثاني وكذلك الرابع فان الثالث اعم من الرابع
لان مقدم المتصل الموجبة الكلية اذا كان جزئيا استلزمه كليا والصغرى الموجبة
الكلية مع المتصلة السالبة الكلية اربعة لغو ينتج كل ضرب منها ما ينتجه نظيره من
الاربعة الاولى الا ان النتيجة سالبة مثال الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان كل
كل ا ب فهو د ينتج قد لا يكون اذا كان بعض ج ا فهو د لانه كلما كان كل ا ج فكل ا ب لما مر
وينتج مع الكبرى ليس البتة اذا كان كل ا ج فهو د وهو مع استلزام مقدمها العكس
ينتج المطلوب من الثالث والصغرى الموجبة الكلية مع المتصلة الموجبة الجزئية في ضرب
واحد وهو ان يكون المقدم سالبا كليا ومع السالبة الجزئية هذا الضرب بعينه

مثاله كل ج ب وقد يكون اذا كان لا شيء من ا ب فهو د ينتج قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهو د والا
لصدق نقيضه وانعكس مع الكبرى وانتج من الثاني قد لا يكون اذا كان لا شيء من ا ب فلا شيء
من ا ب فلا شيء من ج ا وهو باطل مثال الثاني كل ج ب وقد لا يكون اذا كان لا شيء من ا ب
فهو د ينتج قد لا يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهو د والصغرى السالبة الكلية مع المتصلة الموجبة
الكلية في ضروبها الاربعة انما مع المقدم السالب الكلي فالنتيجة كما مر في الضرب الاول
كقولنا لا شيء من ج ب وكلما كان لا شيء من ا ب فهو د فقد يكون اذا كان بعض ج ا فهو د لانه كلما
كان كل ا ب فلا شيء من ا ب لما مر وهو مع الكبرى ينتج منفصلة مع استلزام مقدمها العكس
ينتج المطلوب من الثالث وان كان المقدم سالبا جزئيا فالنتيجة موجبة كلية مثل ما مر في
الثاني بالبيان المذكور ثم ان كان المقدم احدى الموجبتين فالنتيجة موجبة جزئية مقدمها
سالب كلي كقولنا لا شيء من ج ب وكلما كان كل ا ب فهو د فقد يكون اذا كان لا شيء من ج ا
فهو د والا لصدق نقيضه فنجعله كبرى للكبرى وينتج ليس البتة اذا كان كل ا ب فلا شيء
من ج ا وهو باطل لما مر والصغرى السالبة الكلية مع اربعة اضرب لغو وينتجه كل ضرب منها
ما ينتجه نظيره من الاربعة الاولى الا انها سوالب مثال الاول لا شيء من ج ب وليس البتة اذا كان
لا شيء من ا ب فهو د فقد لا يكون اذا كان بعض ج ا فهو د لانه كلما كان كل ا ج فلا شيء من ا ب وهو
مع الكبرى ينتج ليس البتة اذا كان كل ا ج وهو مع استلزام مقدمه العكس ينتج المطلوب
والصغرى المذكورة مع الجزئيتين ضربان وهو ان يكون المقدم موجبا كليا والنتيجة جزئية
موافقة للمتصل في الكيف ومقدمها سالب كلي مثاله لا شيء من ج ب وقد يكون او قد لا يكون
اذا كان كل ا ب فهو د ينتج مع الموجبة قد يكون اذا كان لا شيء من ج ا فهو د ومع السالبة قد لا يكون
لانه اذا كان كل ا ب فلا شيء من ج ا وينتج مع المتصل المذكور من الثالث والصغرى الموجبة
الجزئية تنتج مع المتصلتين الكليتين فيما يكون المقدم منها سالبا كليا او جزئيا او موجبا
وهي ستة اضرب ومع المتصلتين الجزئيتين فيما يكون المقدم منه سالبا كليا وهو ضربان
والصغرى السالبة الجزئية تنتج مع الكليتين فيما يكون المقدم منها موجبا كليا او جزئيا
او سالبا جزئيا فهي ستة اضرب ومع الجزئيتين فيما يكون المقدم موجبا كليا وهو

ويكون ضربان والنتيجة في هذه الستة عشر متصلة جزئية مقدمها سالب موافقة للمتصلة في الكيف
إلا فيما يكون مقدم المتصلة الكلية فيها جزئيا موافقا للحملية في الكيف وهي أربعة أضرب ضربان
من الصغرى الموجبة الجزئية مع المتصلة الكلية سالبة وموجبة إذا كان مقدمها موجبا
وكذلك ضربان من الصغرى السالبة الجزئية مع المتصلة الكلية موجبة وسالبة إذا كان مقدمها
سالبا جزئيا فإن النتيجة في هذه موافقة للمتصلة في الكيف ومقدمها موجب كلي الشكل
الثالث وشرطه أمران أن لا تكون كلية لإحدى المقدمتين وكلية المقدم الثاني كلية كلية المتصلة
إذا كانت الحملية سالبة ولا يكون مقدمها أعم من الحملية في الكم والكيف فالمنتج أربعة
ويلتقون إن كانت الحملية الموجبة الكلية مع كل واحد من المحصورات الأربع في ضروبها الأربعة
ستة عشر والموجبة الجزئية مع المتصلتين الكليتين في ضروبها الأربعة إلا فيما يكون المقدم الجزئية صح
كليا ثمانية والسالبة الكلية مع المتصلتين الكليتين إذا كان المقدم سالبا أربعة والسالبة
الجزئية مع المتصلتين الكليتين إذا كان المقدم سالبا جزئيا ضربان والنتيجة متصلة كلية
إن كانت المتصلة كلية ومقدمها كلي وهي موافقة للمتصلة في الكيف إلا في صغرى لعلها
ما يكون الصغرى فيه سالبة كلية أو جزئية وفي ذلك ستة أضرب فإن النتيجة جزئية ومقدمها جزئي
مثال الأول كل ب ج وكلما كان كل ب أ فهـ ز ينتج كلما كان كل ج أ فهـ ز لأنه كلما كان كل ج أ فكل
ب ج وكل ج أ وكلما صدقا فاصدق كل ب أ فكلما كان كل ج أ فكل ب أ وكلما كان كل ب أ فهـ ز
ينتج كلما كان كل ج أ فهـ ز ومثال ما يكون المقدم فيه جزئيا لا شيء من ب ج وكلما كان لا شيء من
ب أ فهـ ز ينتج قد يكون إذا كان بعض ج أ فهـ ز لأنه كلما كان كل ج أ فلا شيء من ب ج وكل ج أ
وكلما صدقا صدق لا شيء من ب أ وكلما كان كل ج أ فلا شيء من ب أ وكلما كان لا شيء من ب أ
فهـ ز ينتج كلما كان كل ج أ فهـ ز فنجعلها كبرى لعكس قولنا كلما كان كل ج أ فبعض ج أ وينتج المطلوب
ومثال ما يكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى كلية موجبة وسالبة والمقدم لإحدى
الكليتين وذلك أربعة أضرب فإن النتيجة جزئية موافقة للمتصلة في الكيف مقدمها جزئي
موافق لمقدم المتصلة في الكيف كقولنا بعض ب ج وكلما كان كل ب أ فهـ ز ينتج قد
يكون إذا كان بعض ج أ فهـ ز وإلا لصدق ليس البتة إذا كان بعض ج أ فهـ ز فنجعله
كبرى للكبرى ينتج ليس البتة إذا كان كل ب أ فبعض ج أ وهو باطل لأنه كلما كان

كل ب أ فبعض ج أ إلا أنا جعلنا مقدمها مع الصغرى الحملية بالسماتي الثالث وإن كانت المتصلة
جزئية فالنتيجة جزئية موافقة للمتصلة في الكيف ومقدمها جزئي موافق للمقدم في الكيف
كقولنا كل ب ج وقد يكون إذا كان كل ب أ فهـ ز ينتج قد يكون إذا كان بعض ج أ فهـ ز
وإلا فليس البتة إذا كان بعض ج أ فهـ ز وينتج مع الكبرى قد لا يكون إذا كان كل ب أ
فبعض ج أ وهو باطل لصدق نقيضه لأنا جعلنا مقدمها مع الحملية بالسماتي الثالث الشكل
الرابع وشرطه ثلاثة أمور الأول إيجاب الحملية أو كليتها الثاني أن لا يكون المتصلة جزئية إلا
إذا كانت الحملية موجبة كلية أو مقدمها كلي مخالف للحملية في الكيف الثالث أن لا يكون
المقدم موجبا كليا والحملية جزئية وإما سالبا جزئيا والمتصلة جزئية فالمنتج ثمانية ويلتقون
من الصغرى الموجبة الكلية مع الكليتين في ضروبها الأربعة والنتيجة متصلة كلية مقدمها
كلي موافق لمقدم المتصلة في الكيف إلا في ضرب واحد وهو ما يكون المقدم فيه
موجبا كليا فإن النتيجة جزئية مقدمها جزئي مثال الأول كل ب ج وكلما كان لا شيء من أ ب
فهـ ز ينتج كلما كان لا شيء من ج أ فهـ ز لأنه كلما كان لا شيء من ج أ فلا شيء من أ ج أو كل ب ج
وكلما صدقا صدق لا شيء من أ ب وكلما كان لا شيء من ج أ فلا شيء من ب أو مع الكبرى
ينتج المطلوب ومثال ما يكون المقدم موجبا كليا كل ب ج وكلما كان كل أ ب فهـ ز ينتج قد يكون
إذا كان بعض ج أ فهـ ز وإلا فليس البتة إذا كان ج أ فهـ ز فإذا جعلناه كبرى للكبرى
ينتج ليس البتة إذا كان كل أ ب فبعض ج أ وهو باطل لأنا جعلنا المقدم مع الحملية كلما كان
كل أ ب فبعض ج أ من الرابع وستة أضرب من الصغرى المذكورة مع الجزئيتين فيما يكون
المقدم لإحدى المحصورات غير السالب الجزئي والنتيجة جزئية مقدمها جزئي موافق
لمقدم المتصلة في الكيف مثال الأول كل ب ج وقد يكون إذا كان كل أ ب فهـ ز فقد يكون
إذا كان بعض ج أ فهـ ز وإلا فليس البتة إذا كان بعض ج أ فهـ ز فينتج مع الصغرى قد
لا يكون إذا كان كل أ ب فبعض ج أ وهو باطل لما مر وثمانية أضرب من الصغرى الموجبة الجزئية
مع المتصلتين الكليتين فيما يكون المقدم فيها غير الموجب الكلي ومع الجزئيتين فيما يكون المقدم
فيها سالبا كليا والنتيجة جزئية مقدمها جزئي موافق في الكيف لمقدم المتصلة

بالخلف والبرهان من الثالث الا اذا كان مقدم المتصلة الكلية موجبا جزئيا فان النتيجة كلية
موافقة للكبرى في الكيف وموجبها مقدمها موجب كلي لاستلزام مقدم النتيجة مع الحملية
مقدم الكبرى من الشكل الرابع وانتاجه مع الكبرى الموجبة او السالبة المطلوب من
الاول ومثله اخرى من الصغرى السالبة الكلية مع الكليتين في الضروب الاربعة فان كان المقدم
سالبا جزئيا فالنتيجة كلية مقدمها موجب كلي وان كان سالبا كليا فمتصلة جزئية مقدمها
موجب جزئي وان كان احدى الموجبتين جزئية مقدمها سالب كلي وضربان اخران من الصغرى
المذكورة مع الجزئيتين فيما يكون المقدم موجبا كليا والنتيجة جزئية مقدمها سالب كلي و
النتيجة تابعة للمتصلة في الكيف فاما النوع الرابع ان يكون الحملية كبرى والشركة مع المقدم
وشرط الاول العدول احدهما كون الحملية كلية او موجبة جزئية والمتصلة كلية مقدمها موافق
للحملية في الكيف الثاني كلية المتصلة او ايجاب المقدم فالمنتج ستة وعشرون ثمانية من الحملية
الموجبة الكلية مع الكليتين في الضروب الاربعة واربعة من الكبرى المذكورة مع الجزئيتين
فيما يكون المقدم احدى الموجبتين وثمانية من الكبرى السالبة مع الكليتين في ضروبها
الاربعة واربعة من الكبرى مع الجزئيتين فيما يكون المقدم احدى الموجبتين وضربان
من الكبرى الموجبة الجزئية مع الكليتين اذا كان مقدمها موجبا جزئيا فان كانت المتصلة
كلية ومقدمها سالب كلي فالنتيجة كلية مقدمها موافق للمقدم في الكم ومخالف
للحملية في الكيف وذلك ثمانية اضرب اربعة من الكبرى الحملية الموجبة الكلية مع الكليتين
اذا كان المقدم سالبا واربعة من الكبرى السالبة الكلية اذا كان المقدم سالبا كقولنا
كلما كان لاشي من ج ب فهو وكل ا ب ينتج كلما كان لاشي من ج ا فهو لانه كلما كان لاشي من ج ا
فلاشي من ج ا فكذب ا ... كلما كان صدق ما صدق لاشي من ج ب وكلما كان من ج ا فلاشي من ج ب
وهو مع الصغرى ينتج المطلوب من الاول كقولنا كلما كان لاشي من ج ب فهو ولاشي من ب ا ينتج
كلما كان كل ج ا فهو لانه كلما كان كل ج ا فلاشي من ج ب لما مر وينتج مع الصغرى المطلوب
والا فلم يكن مقدم الكلية سالبا فالنتيجة جزئية مقدمها موافق لمقدم المتصلة في الكم وللحملية
في الكيف وذلك ثمانية عشر ضربا كقولنا كلما كان كل ج ب فهو وكذب ا ينتج قد يكون اذا كان
كل ج ا فهو والا لصدق ليس البتة اذا كان كل ج ا فهو فنجعله كبرى للصغرى ينتج ليس البتة اذا كان

كان كل ج ب وكل ج ا وهو باطل لانه كلما كان كل ج ب فكل ج ا لصدق الحملية واذا كانت الحملية
موجبة جزئية لا ينتج في هذا البرهان بل الطريق الغير ما سلف كلما كان بعض ج ب فهو د وبعض
ب ا ينتج قد يكون اذا كان بعض ج ا فهو ر لانه كلما كان صدق كل ا ج وبعض ب ا او كل ا ج و
كلما صدقا صدق بعض ب ج وبعض ب فكلما كان ا ب وبعض ج ب وهو مع الصغرى ينتج كلما
كان ا ج فهو ر وهو ينتج مع استلزام المقدم للعكس المطلوب من الثالث وهكذا ان كانت الصغرى
سالبة لكن النتيجة سالبة الشكل الثاني وشرطه امران احدهما كلية الحملية وموافقتها
للمقدم في الكم والكيف الثاني كلية المتصلة او مخالفة مقدمها الحملية في الكيف فالمنتج ثمانية
وعشرون ثمانية من الموجبة الكلية الحملية مع الكليتين في الضروب الاربعة واربعة منها
مع الجزئيتين في المقدم السالب وثمانية من الحملية السالبة الكلية مع الكليتين في الضروب الاربعة
واربعة منها مع الجزئيتين في المقدم الموجب والنتيجة متصلة كلية ان كانت المتصلة كلية و
مقدمها موافق في الكيف والمقدم في النتيجة موجب موافق لمقدم المتصلة في الكم والا كك
ثمانية اضرب اربعة من الحملية الموجبة واربعة من السالبة كقولنا كلما كان او ليس البتة
اذا كان كل ج ب فهو وكل ا ب ينتج كلما كان ان كانت موجبة وليس البتة اذا كان ان كانت
سالبة كل ج ا فهو لانه كلما كان كل ج ا وكل ج ا وكل ا ب وكلما صدقا صدق كل ج ب و
كلما كان كل ج ا فكذب ج ب وهو ينتج مع الصغرى المطلوب وكقولنا كلما كان او ليس البتة
اذا كان لاشي من ج ب فهو ولاشي من ا ب ينتج كلما كان في الايجاب وليس البتة اذا كان
في السلب كل ج ا فهو لما مر وان لم يكن المتصلة كلية موافقة المقدم للحملية في الكيف فالنتيجة
جزئية مقدمها سالب موافق لمقدم المتصلة في الكم كقولنا كلما كان او ليس اذا كان كل ج ب
فهو ولاشي من ا ب ينتج قد يكون اذا كان لاشي من ج ا فهو في الصغرى الموجبة وقد لا يكون
في السالبة والا لصدق نقيضه وصار كبرى للصغرى وينتج ليس البتة اذا كان كل ج ب فلاشي
من ج ا وهو باطل لصدق كلما كان كل ج ب فلاشي من ج ا لصدق الحملية وانتاجها مع
المقدم الثاني وان كانت الكبرى الحملية موجبة او سالبة مع الكليتين فيما يكون المقدم
موافقا للحملية في الكم و الكيف وذلك اربعة اضرب كانت النتيجة متصلة جزئية مقدمها
موجب جزئي كقولنا كلما كان او ليس البتة اذا كان بعض ج ب فهو وبعض ا ب ينتج قد يكون اذا كان
بعض ج ا ...

فهو مع الصغرى الموجبة وقد لا يكون مع السالبة لانه كلما كان كل ا ج فبعض ج ب لا انتاج
معه منها مع الحملية اما من الثالث وهو مع الكبرى الموجبة ينتج كلما كان كل ا ج فهو د مع
السالبة ليس البتة اذا كان كل ا ج فهو د وانتج كل منها مع استلزام المقدم عكسه المطلوب
والنتيجة فانما تابعة للمتصلة في الكيف الشكل الثالث شرطه العام لا اول كلما كان مقدم
المتصلة سالبا كانت المتصلة كلية ولا يكون معه منها الحال علة اشرف من الحلية في الكم الكاذب
كلية احدى المقدمتين او كلية المقدم فالمنتج اربعون سته عشر من الحمليتين الكليتين
مع الكليتين في الضروب لا اربعه وثمنيه منها مع الجزئيتين اذا كان معه منها موجبا كليا
او جزئيا واثنا عشر من الحمليتين الجزئيتين مع الجزئيتين الكليتين فما يكون المقدم منها عن السالب
الكلي واربعه من الحمليتين الجزئيتين مع الجزئيتين اذا كان المقدم موجبا كليا والنتيجة كلية و
معه منها كلي مخالف للحملية في الكيف ان كانت المتصلة كلية معه منها سالب كقولنا كلما كان
لا شيء من ب ج فهو وكل ب ا ينتج كلما كان لا شيء من ج ا فهو لانه كلما كان لا شيء من ج ا
فلا شيء من ب ج لانا ج معه مقدم هذه مع الحملية بالبيان الثاني فاذا اجعلنا هذه المقدمة
صغرى للصغرى انتج من الاول المطلوب وكذلك لو كانت المتصلة سالبة كلية والنتيجة
تكون سالبة وسواء كانت الحملية موجبة او سالبة كلية او جزئية وسواء كان المقدم
سالبا جزئيا او كليا فهذه اثنا عشر ضربا وان لم تكن المتصلة كلية سالبة المقدم فالنتيجة
جزئية جزئية المقدم توافق الحملية في الكيف كقولنا كلما كان كل ب ج فهو وكل ب ا
ينتج قد يكون اذا كان بعض ج ا فهو والا فليس البتة اذا كان بعض ج ا فهو فنجعله
كبرى للصغرى ينتج ليس البتة اذا كان كل ب ج فبعض ج ا وهو باطل لانه كلما كان كل ب ج
فبعض ج ا لانا ج المقدم مع الحملية الثاني من الثالث والنتيجة تابعة للمتصلة في الكيف
واما الشكل الرابع وشرطه بعد ملته لا اول ان يكون الحملية ومقدم المتصلة
الجزئية احدى المحصورات عند السالب الجزئي الثاني ايجاب المقدم وكليته عند كون
المتصلة جزئية او يكون مخالفا للحملية الكلية في الكيف على ذلك التقدير من الثالث كلية
الحملية اذا كان مقدم المتصلة سالبا كليا والمنتج اثنان وثلاثون فان الحملية
الموجبة

الموجبة الكلية مع الكليتين في الضروب لا اربعة ثمانية والحملية المذكورة مع الجزئيتين اذا كان مقدم — الحلية مع
احدى الكليتين اربعة والحملية السالبة الكلية مع الكليتين في الضروب لا اربعة ثمانية وعشرة
المذكورة مع الجزئيتين اذا كان المقدم لاحدى الموجبتين اربعة والموجبة الجزئية مع الكليتين فما
لا يكون المقدم سالبا كليا ستة والحملية المذكورة مع الجزئيتين اذا كان المقدم موجبا كليا فان
والنتيجة كلية ان كانت المتصلة كلية وكان المقدم والحملية سالبتين كليتين او كان مقدم الكلية
موجبا جزئيا والحملية موجبة كلية او كان مقدم الكلية بالايجاب تاما ومقدم النتيجة كلما لو
كان المقدم سالبا وكلي وجزئي ان كان موجبا ويخالف المقدم عند سلب الحملية ويوافقه
عند ايجابها كقولنا كلما كان لا شيء من ب ج فهو ولا شيء من ا ب ينتج كلما كان كل ج ا فهو لانه كلما
كان كل ج ا فكل ج ا ولا شيء من ا ب وكلما كان كذلك فلا شيء من ج ب وكلما كان كذلك فلا شيء من ب ج
وكلما كان كل ج ا فلا شيء من ب ج وينتج مع الصغرى المطلوب من الاول وكذلك لو كانت المتصلة
سالبة بان نقول ليس البتة اذا كان لا شيء من ب ج فهو ونضمه الى الحملية المذكورة لكن النتيجة
تكون سالبة وهي ليس البتة اذا كان كل ج ا فهو والبرهان هو البرهان مثال المقدم الجزئي
الموجب كلما كان اوليس البتة اذا كان بعض ب ج فهو وكل ا ب ينتج كلما كان مع الموجبة
واليس البتة مع السالبة اذا كان بعض ا ج فهو لانه كلما كان بعض ج ا فبعض ب ج لانا ج
المقدم مع الحملية اياه وكلما صدق التالي صدق عكسه فاذا ضممناه مع الصغرى انتج من الاول
المطلوب مثال المقدم الجزئي السالب قولنا كلما كان اوليس البتة اذا كان ليس بعض ب ج
فهو وبعض ا ب ينتج كلما كان لا شيء من ج ا فهو اوليس البتة لانه كلما كان لا شيء من ج ا
فليس بعض ب ج لانا ج المقدم مع الحملية من الرابع الثاني وينتج من المتصلة المطلوب فان
لم تكن الصغرى كلية مع شيء من الاصناف الثلاثة فالنتيجة جزئية معه منها نتيجة الثالث كقولنا
كلما كان اوليس البتة اذا كان كل ب ج فهو وكل ا ب ينتج قد يكون اذا كان بعض ج ا
فهو مع الايجاب وقد لا يكون اذا كان بعض ج ا فهو مع السلب والا لصدق نقيض النتيجة
وجاز كبعض العكس في الشكل الثاني للصغرى ينتج ليس البتة اذا كان كل ب ج فبعض ج ا
وهو باطل لانه كلما كان كل ب ج فبعض ج ا لانا ج المقدم مع الحملية اياه

من الرابع والسعة منبع المتصلة كاماني الكشف القسم الرابع ما تالف من الحملي والمتصل
وهو على اقسام الاول ان يكون العاس المقسم وهو الذي يشترك فيه الحمليات باسرها في احد
طرفي المطلوب ويشترك في اجزاء الانفصال في الاوسط مثاله اما ان يكون كل ا ب او كل ا د وكل ب ج
وكل د ج ينتج كل ا ج لامتناع الخلو الداخل عن احد اجزاء الانفصال عن الحملية مثاله المنفصلة
كبرى كل ا ب وكل ا ج واما ان يكون كل ب ه او كل ج ه ينتج كل ا ه وفي القسم الاول وهو ان يكون
المنفصلة صغرى لو جعلت الاجزاء التي ينتج منها الاشتراك موضوعات في اجزاء الانفصال
ومحمولات في الحمليات كان انتظام القياس من الرابع وفي القسم الثاني لو جعلت محمولات
في اجزاء الانفصال وموضوعات في الحمليات كان انتظامه من الشكل الرابع مثال الشكل الثاني
والمنفصلة صغرى اما ان يكون كل ا ب او كل ا ج ولا شيء من ه ب ولا شيء من ه ج فلا شيء من ا ه
مثاله والمنفصلة كبرى كل ا ب وكل ا ج واما ان يكون لا شيء من ب ه او لا شيء من ه ج فلا شيء ا ه
مثال الشكل الثالث والمنفصلة صغرى اما ان يكون كل ب ا او كل ج ا وكل ب ه وكل ج ه
فبعض ا ه مثاله والمنفصلة كبرى كل ب ا وكل ج ا واما ان يكون كل ب ه او كل ج ه فبعض ا ه
وشرط انتاج كل مما هو المعتبر في الشكل من كل واحد من اجزاء الانفصال وبين ما شاركه
من الحمليات مثل ايجاب اجزاء الانفصال في القسم الاول وكلية الحمليات اذا كان التاليف
من الاول وعلى هذا القياس وقد ينتج التاليفات من اشكال مختلفة كقولنا اما ان يكون
كل ا ب او كل ا د ولا شيء من ب ج ولا شيء من ج د فلا شيء من ا ج ويجب كلية المنفصلة وايجابها
ومنعها الخلو لتجمع اجزاء المشاركة منها مع الحملية على الصدق ويجب ايضا ان يكون عدد
الحمليات مثل عدد اجزاء الانفصال الثاني اي يكون عدد الحمليات مثل اجزاء الانفصال
ويشارك كل واحد من الحمليات جزءا واحدا من اجزاء الانفصال لكن الحمليات لا
يشترك في حد هو غير الحد الاوسط في الحدين الاصغرين لا اجزاء الانفصال فيه وينتج
منفصلة مانعة الجمع من نتائج التاليفات مثاله اما ان يكون كل ا ب او كل ج ب
وكل ب ه وكل ب ط ينتج اما ان يكون كل ا ه او كل ج ط واقتصر على هذا واقول

واقول الحق انه ينتج منفصلة لغوية هي نتيجة التاليف الا فرعي كل ا ط او كل ج ه الثالث
ان يكون الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها واحدا من اجزاء الانفصال
لكن اجزاء الانفصال فقط او الحمليات فقط في حد هو غير الحد الاوسط من الحدين الاصغرين
مثاله اما ان يكون كل ا ب او كل ا د وكل ب ه وكل د ط ينتج اما كل ا ه او كل ا ط الرابع ان يكون
عدد الحمليات بعدد الاجزاء ويشارك كل واحد من الحمليات واحدا من اجزاء الانفصال
ويشترك اجزاء الانفصال في احد الجزئين اللذين هما غير الاوسط والحمليات في الحد الاخر لكن
لا يشترك التاليفات في نتيجة واحدة مثاله اما ان يكون كل ا ب او كل ا د وكل ب ه ولا شيء من ج
من ه د ينتج اما كل ا ه او لا شيء من ا ه والخامس ان يكون عدد الحمليات اكثر من عدد اجزاء
الانفصال والزائد لا بد فيها من مشاركة لاحد الاجزاء والا لم يكن داخلة في القياس فكذلك
الجزء من الانفصال المشارك لهما شارك الفا لغوي ويكون القياس باعتبار شركة ذلك
الجزء لاحدى الحملتين غيره باعتبار شركته للاخرى مثاله اما ان كل ا ب او كل ا ج وكل
ب ج ولا شيء من ب ه ولا شيء من د ط ينتج باعتبار الشركة مع كل ب ج اما كل ا ج او لا شيء
من ا ط وباعتبار الشركة مع لا شيء من ب ه اما لا شيء من ا ه او لا شيء من ا ط واما باعتبار مشاركة
كل ا ج المجموع الضعيف فانه ينتج اما كل ا ج او لا شيء من ا ه او لا شيء من ا ط وهذا الاعتبار
مغاير للاولين فان اعتبار المشاركة مع الافراد غير اعتبارها مع الحملية الشاك
ان يكون عدد الحمليات اقل من اجزاء الانفصال فلنفرض الحملية واحدة والمنفصلة ذات
جزئين وهو على قسمين احدهما ان يكون الحملية مشاركة للجزئين مثاله اما ان يكون ا ب
او كل ج ب وكل ب ج ينتج اما كل ا د او كل ج د وثانيهما ان شارك الحملية احد الجزئين فقط
مثاله اما ان يكون كل ا ب او كل ا ج او كل ج ب ينتج اما كل ا ب او كل ج د القسم
الخامس ما يتالف من المتصل والمنفصل واقسامه ثلاثة الاول ان يكون الاوسط تاما في المقدم والتالي
فان كانت المتصلة صغرى فلا اعتبار من الاول والثاني ولا من الثالث والرابع وان كانت كبرى
فلا اعتبار من الاول والثالث ولا من الثاني والرابع لعدم الاعتبار في اجزاء المنفصلة
وهذا القسم مشتمل على اربعة اقسام احدها ان يكون المتصل صغرى والشركة في التالي

فالموجبتان منتجتان مانعة الجمع ان كانت المنفصلة مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع
بين اللازم والغير امتناع الاجتماع بين الملزوم وذلك الغير ومنفصلة جزئية ان كانت مانعة
الخلو من نقيض الاصغر وعين الاكبر لانه كلما ليس المنفصلة تعكس النقيض الى متصلة مقدمها
نقيض الاوسط وتاليها نقيض الاصغر واستلزام المنفصلة المتصلة التي مقدمها نقيض الاوسط
وتاليها عين الاكبر وينتج من الثالث المطلوب وان كانت احداهما سالبة فان كانت هي المنفصلة وكانت
مانعة الخلو والمقدمتان كليتان فالنتيجة سالبة مانعة الخلو كلية لاستلزام جواز الخلو
عن اللازم جوازه عن الملزوم مثاله كلما كان ا ب فج د وليس البتة اما ج د او ه ز فليس البتة
اما ا ب او ه ز وكذا ان كانت احداهما جزئية لكن النتيجة جزئية وان كانت مانعة الجمع فعقيم
للاختلاف فانه يصدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة ان يكون حيوانا او ناطقا
مع صدق كلما كان هذا انسانا فهو ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا وليس البتة اما ان
يكون حيوانا او لا ناطقا مانعة الجمع كان الصادق اما ان يكون انسانا او لا ناطقا حقيقيا
اقول وفي صدق الكبرى في هذا المثال نظر وان كانت السالبة هي المتصلة والمقدمتان
كليتان مانعة الجمع نتج القياس منهما ومن الاقترانين منفصلتين كليتين احداهما مانعة الجمع والاخرى
مانعة الخلو مثاله ليس البتة اذا كان ا ب فج د وكلما اما ج د او ه ز مانعة نتج ليس
البتة اما ا ب او ه ز مانعة الخلو والجمع ولانه لو صدق نقيضها وهي مانعة الخلو اعني قد يكون
اما ا ب او ه ز لزم قد يكون اذا لم يكن ه ز فا ب والمتصلة يلزمها كلما لم يكن ه ز فج د فينتج ان
قد يكون اذا كان ا ب فج د وهو مناقض السالبة ولو صدق نقيضها وهو مانعة الجمع اعني قد يكون
اما ا ب او ه ز لزمه قد يكون اذا كان ا ب لم يكن ه ز ومنع المتصلة المذكورة اللازمة للمنفصلة
قد يكون اذا كان ا ب فج د هذا خلف وان كانت احداهما جزئية فالنتيجة جزئية مانعة
الخلو فقط للبرهان المذكور في الكلية المانعة الخلو ان كانت الجزئية منفصلة وان كانت
الجزئية هي المتصلة فالنتيجة سالبة جزئية مانعة الجمع فقط لما مر في برهان الكلية من
مانعة الجمع ومانعة الجمع ينتج القياس منها ومن الاقترانين ان كانتا كليتين منفصلة سالبة
جزئية مانعة الخلو مثاله ليس البتة اذا كان ا ب فج د وكلما اما ج د او ه ز مانعة الجمع

قد لا يكون اما ا ب او ه ز والا فقد يكون اما ا ب او ه ز مانعة الخلو ويلزمه كلما لم يكن ه ز فا ب
والمتصلة يلزمها كلما كان ج د لم يكن ه ز فهما ينتجان كلما كان ج د فا ب وينعكس الى
قد يكون اذا كان ا ب فج د وهو مناقض السالبة وان كانت احداهما جزئية فان كانت
هي المنفصلة فالنتيجة ما ذكرنا بعين البرهان وان كانت هي المتصلة فعقيم لصدق
قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو حجر واما ان يكون حجرا او حساسا
مع صدق قولنا كلما كان حيوانا فهو حساس والصدق قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا
فهو انسان واما ان يكون انسانا او لا حيوانا مع صدق قولنا اما ان يكون
حيوانا او لا حيوانا واما ان يكون المنفصلة صغرى والشرطية كبرى فالموجبتان
ان كانتا كليتين والمنفصلة مانعة الخلو فالنتيجة كلية مانعة الخلو لاستلزام امتناع الخلو
عن الشيء والملزوم امتناع الخلو عنه وعن اللازم وكذا ان كانت احداهما جزئية ان كانت
احداهما جزئية لكن النتيجة جزئية وان كانت مانعة الجمع فالنتيجة متصلة جزئية من عين
الاصغر ونقيض الاكبر مثاله كلما كان ج د فا ب ودائما اما ج د او ه ز ينتج قد يكون اذا
كان ا ب فليس ه ز لاستلزام المنفصلة كلما كان ج د فليس ه ز وينتج مع الصغرى المطلوب
من الثالث وان كانت احداهما سالبة فان كانت هي المنفصلة وكانت مانعة الجمع فالنتيجة مانعة
الجمع لان جواز الجمع بين الشيء والملزوم يستلزم جوازه بينه وبين اللازم وان كانت مانعة
الخلو فعقيم لصدق قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة اما ان يكون
متحركا او حساسا مانعة الخلو مع صدق كلما كان حيوانا كان حساسا ويصدق كلما كان
هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة اما ان يكون انسانا او لا حيوانا مع صدق قولنا
دائما اما ان يكون حيوانا او لا حيوانا وان كانت السالبة هي المتصلة فالمنفصلة ان كانت
مانعة الخلو وكانت المقدمتان كليتين انتج القياس منفصلتين سالبتين كليتين
مانعة الجمع ومانعة الخلو مثاله ليس البتة اذا كان ج د فا ب ودائما اما ج د او ه ز
مانعة الخلو ينتج ليس البتة اما ا ب او ه ز مانعة جمع وخلو اما اللزوم مانعة الخلو

مثالهم

فلانه لو صدق بعضها وهو قد يكون اما اب او هز لزمه قد يكون اذا لم يكن هز فاب
والمنفصلة يلزمها كلما لم يكن هز ج د حينئذ قد يكون اذا كان ج د فاب هذا خلف
واما لزوم مانعة الجمع فلانه لو صدق بعضها وهو قد يكون اما اب او هز لزمه قد يكون
اذا كان اب فليس هز وينتج مع لازم المنفصلة قد يكون اذا كان اب ج د وعكسه
مناقض الصغرى وان كان احدىهما جزئية فان كانت المنفصلة سالبة جزئية
منفصلة مانعة الخلو للبرهان المذكور وان كانت المتصلة فعقيم لصدق قد لا يكون
اذا كان اذا كان هذا الاحجر سا فهو لا انسان ودائما اما ان يكون الاحجر سا او لا ناطقا
مانعة الخلو مع صدق كلما كان لا انسانا فهو لا ناطق ولصدق قد لا يكون اذا كان هذا
حيوانا فهو انسان ودائما اما ان يكون حيوانا او لا انسانا مانعة الخلو مع صدق قد
ان يكون انسانا او لا انسانا وان كانت المنفصلة مانعة الجمع فالنتيجة سالبة جزئية منفصلة
مانعة الخلو كقولنا ليس البتة او قد لا يكون اذا كان ج د فاب وقد يكون اودائما
اما ج د او هز ينتج قد لا يكون اما اب او هز مانعة الخلو والا فدائما اما اب او هز
ويلزمه كلما لم يكن هز فاب ويلزم المنفصلة قد يكون اذا كان ج د لم يكن هز وينتج
قد يكون اذا كان ج د فاب وهو يناقض الصغرى هذا ان كانت المنفصلة هي الجزئية
وان كانت المنفصلة هي الكلية لزمها كلما كان ج د لم يكن هز وينتج كلما كان ج د فاب
وهو يناقض الصغرى ايضا وثالثها ان يكون المتصلة كبرى والشركة مع التالي وحكمه
حكم الاول الا ان المتصلة الجزئية الموجبة اللازمة من القياس المذكور المركبة من عين
احد الطرفين ونقيض الاخر يكون في هذا القسم كما في الثاني ورابعها ان يكون المتصلة
كبرى والشركة مع المقدم وحكمه حكم الثاني الا ان المتصلة الجزئية الموجبة اللازمة من
القياس المذكور المركبة من عين احد الطرفين ونقيض الاخر فانها في هذا القسم كما
في الاول وان كانت المنفصلة المنضمة الى المتصلة حقيقية فالموجبة ينتج حيث
ينتج الموجبة المانعة الجمع والموجبة المانعة الخلو ضرورة استلزامها لخاص
لازم العام والسالبة لا ينتج لانها لا تستلزم شيئا لا نتيجة المنفصلتان السالبتان

المانعتا الخلو والجمع لان هاتين اخص من تلك الخاص مستلزم لازم العام لكن المنفصلتان لا
ينتجان نتيجة واحدة في شيء من الاقيسة المذكورة فضلا عن نتيجة معينة الثاني ان يكون
الاوسط غير تام فيهما وينتج نتيجة احدىهما متصلة مقدمها الطرف الغير المشارك من المتصلة
وتاليها عناد النتيجة التاليف الاخرى من المنفصلة والاخرى منفصلة من الطرف الغير المشارك
من المنفصلة واستلزام مقدم المتصلة لنتيجة التاليف مثاله كلما كان هز فكل ج ب ودائما
اما اب او كل ده ينتج كلما كان هز واما كل ج ا او ده وينتج ايضا اما ده واما كل ج ا او كلما كان
هز فكل ج ا المطلوب بعد استجماع الشرائط في المشارك وفي المقدمتين الثالث ان يكون
الاوسط تاما في احدىهما غير تام في الاخرى فالتام فيها اما ان يكون متصلة او منفصلة فان كان
الاول فحكمه حكم القياس المركب من الحملي والمنفصل مثاله كلما كان اب فج د ودائما اما كل د ط
او ج د فهو واما ج ط ينتج كلما كان اب فهو واما ج ط وان كان الثاني فحكمه حكم القياس
المؤلف من الحملي والمتصل كقولنا دائما اما ان يكون اب او ج د وكلما كان ج د فهو ج ط
ينتج قد يكون اذا كان ج ط فاما اب او هز فقد ظهر ان كل واحد منها ينتج نتيجة القسم
الذي يرجع اليه الا ان التاليف من تلك الشرطية والمقدمة الاخرى موضوعة مكان
نتيجة التاليف من الحملية والجزء المشارك من الشرطية: **الفصل الرابع** في
القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدىهما شرطية والاخرى استثنائية وهي
وضع لوضع او رفع او رفع لوضع او رفع فالشرطية اما متصلة او منفصلة اما المتصلة فان كانت
لزومية وكانت موجبة كان استثناء المقدم ينتج عين التالي استدلالا بوجود اللازم
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم استدلالا بعدم
اللازم على عدم الملزوم ولا استثناء نقيض المقدم او عين التالي فلا يلزم منه شيء لجواز
كون اللازم اعم ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص ولا من عدم الخاص
عدم العام والعدة هاهنا هو انه هذا وقالوا ان الملزوم للبادي يجري فيه الاستثناءات
الاربع وهذا بالحقيقة ليس متصلة واحدة بل متصلتان مقدم احدىهما المقدم
مقدم الاخرى التالي وقال بعض المتاخرين النتائج بالذات في الاربعة هي

انما هو استثناء العين للعين واما النقيض للنقيض فانه بواسطة لا اول فان عدم اللازم ملزوم
لعدم الملزوم وعلى هذا التقدير يكون للاتفاقية عقيمة لانا لو استثنينا عين المقدم لزم الدور
لان العلم بوجود التالي يجب ان يكون سابقا على العلم بالاتفاق فلو استفيد من الاتصال والاستثناء
جاء ولم يبق في الاستثناء فائدة ولو كانت المتصلة سالبة لم يحصل الجزم بالانتاج فانه لا يلزم من
سلب الاتصال بين شيئين من العلم بوجود احدهما او نقيضه الاخر قال بعض المحققين
ان السالبة تنتج باستثناء عين احدهما كان نقيض الاخر كما تقول ليس البتة اذا كان زيد يكتب
فهو ساكن اليد وفيه نظر فان الانتاج انما حصل هنا لخصوصية المادة وهي التي يكون طرفاها
متنافيين والمتاخرون اوجبوا كونها كلية لانه لو كانت جزئية فلا استثناء الجزئي
الكلي لا يحصل معه نتيجة لاحتمال ان يكون الزمان الذي حدث فيه عين المقدم او نقيض
المقدم التالي وفي هذا ضعف اذا كان المقدم في المتصلات مهملا او جزئيا
وان كانت كلية لم ينتج الجزم بالنتيجة كما تقول كلما كان اب او بعض اب فج د لكن اب
لا يلزم منه ثبوت ج د لجواز ان يكون الالف الذي صارت في هذا الاستثناء غير الذي كان
موصوفا بالمقدم في المتصلة والسبب فيه ان الاستثناء ههنا ليس للمقدم جزئيا لما
يحتمل ان يكون المقدم فاذا اريد استثناء المقدم جزئيا فينبغي ان تعين بعضية كلية موافقة
للمقدم في الكيف والطرفين وتدور الاستثناء الى الاعتراض فيما يخص قولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان هذا انسان وكل انسان حيوان ولذلك الاستثناء
النقيض واما المنفصلة فان كانت حقيقية مكانت ذات جزئين فان استثناء عين
احدهما كان ينتج نقيض الاخر وبالعكس وان كانت اكثر فان استثناء عين احدهما كان ينتج نقيض الباقي
واستثناء نقيض احدهما كان ينتج منفصلة حقيقية مركبة من البواقي وان كانت مانعة الجمع
فاستثناء عين احدهما كان ينتج نقيض الباقي واستثناء النقيض لا ينتج لجواز كونه اعم من عين
الباقي وان كانت مانعة الخلو فاستثناء نقيض احدهما كان ينتج عين الباقي واستثناء العين
لا ينتج لاحتمال عمومية البحث الخامس في الاقيسة المركبة لانه كما ان القياس

من اقل من مقدمتين والا لزم المصادرة على المطلوب الاول والاكثر من مقدمتين لان
الثلاثة ان تباينت من جميع الوجوه ~~فلا اقتران معها~~ فلا اقتران وان تباينت الواحدة
اثنتين من جميع الوجوه فلا اقتران معها وان وقعت الشركة بين الثلاثة على الاختلاف
فهناك حدان اوسطان مختلفان والاوسط في كل اثنتين واحد فهناك نتيجتان مختلفتان
من بالمعنى مختلفتين فهناك قياسان لا على نتيجة واحدة وان شارك الثلاثة على الاختلاف
بان يكون الحد فان لا يحصل نتيجة واحدة ذات اصغرين واكبر او اكثر من اصغر وهو محال او
نتيجتان فهناك قياسان في الاستثنائيات لو اتحدت المتصلة على انها مقدمة فليس
الاستثناء الا مقدمة اخرى فهما مقدمتان لا غير وان اتحدت المتصلة مقضية على
غير نسبة فلا مدخل لاحدهما في الاستثناء الواحد وان اعتبرت المتصلة مبنية على نسبة
الانتاج فهو اعتراض لا ينتج الاستثناء الا متصلة من متعلقها وحمل المتصلات فذلك شكل
الحال فيما يكون الاستثناء منها نقيض بعض اجزائها لا انتاج الغير مثاله هذا المعترك
اما ان يكون حيوانا او نباتا او جمادا فانه يحتاج ان يقال مثلا لكنه ليس بجماد ولا نبات
وهما قضيتان لكنا نقول مع المنفصلة تصير المجموع ثلث قضايا الا ان يقال القضيتان
في الاستثناء مقدمة واحدة وهو باطل لان المقدمة قضية جعلت جزء قياس فلا
يتصور كون قضيتين مقدمة واحدة او يقال قولنا هذا غير جماد وغير نبات قضية واحدة
ذات محمولين وهو محال او يقال هذا القياس المؤدي بذاته لعدد الغير والباقي زائد او
اثبات لمقدمات هذا القياس وهو باطل فان الزوائد او المثبتة لمقدمات القياس
لو احذفت يلزم من القياس النتيجة وهنا لم يذكر القضايا بأسرها لم يلزم النتيجة المقال
ان النتيجة واحدة لا يمكن حصولها بقياس واحد بل بقياسين منتجان بالذات
مجموعهما لا اقل واحد منهما لتلك النتيجة وهو فاسد او يقال ان قولنا القياس لا يتألف من اكثر
من مقدمتين مخصوص بما ليس فيه منفصلة تحتاج الى اكثر قضايا كما في الاستثناء و
والاستقراء التام في مثل قولنا كل متحرك اما جماد او حيوان او نبات وكل جماد جسم

وكل حيوان جسم وكل نبات جسم فان هذه قضايا كثيرة يلزم منها قولنا كل متحرك جسم وقد
يمكن الجواب بان هذه ليست اقيسة واحدة بل قياسات كثيرة فان الاولى تقدير قولنا
اما ان يكون هذا المتحرك حيوانا او نباتا او جمادا لكنه ليس بجماد ينتج هذا المتحرك اما ان يكون
حيوانا او نباتا ثم نستثني ونقول لكنه ليس بنبات فهو حيوان وكذلك الثاني في تقدير قولنا
كل متحرك اما جماد او حيوان او نبات وكل جماد جسم ينتج هذا المتحرك اما حيوان او جسم او
نبات ثم نقول وكل نبات جسم ينتج اما ان يكون هذا المتحرك حيوانا واما ان يكون جسما ثم
نقول وكل حيوان جسم ينتج هذا المتحرك جسم سر القياسات المركبة هي التي ينتج
بعضها نتيجة او يستلزم منها الى نتائج اخرى فيكون تلك النتائج مقدمات لهذه
فالنتائج التي هي المقدمات قد يكون بان يجعل تارة مقدمة وتارة نتيجة وقد يطوى
فلا يذكر الا الاخير التي هي مركبة من اكثر اجزاء المقدمات واصغرها والنتائج لها
بالذات هو القياس المؤلف من المقدمة الصغرى وحشاركها من النتائج سر قياس
الخلف مركب من قياسين احدهما اقتراني مركب من متصلة وحملية يتشارك الى المتصلة
والثاني استثنائي مقدمته الشرطية متصلة هي نتيجة القياس الاول ومقدمته الاستثنائية
رفع تالي المتصلة مثاله لو لم يصدق ليس كل ج ب صدق هذا قولنا كل ج ب ومعناه مقدمة
صادقة وهي قولنا كل ب ا نجعلها كبرى ينتج لو لم يصدق ليس كل ج ب صدق كل ج ا
ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة الاستثنائي ونستثني النقيض وهو قولنا ليس كل ج ا
على انه حق مفروض الصدق ينتج نقيض المقدم وهو ان قولنا ليس كل ج ب صادق و
قياس الخلف يفارق المستقيم بان المستقيم يقصد فيه القياس اولا الى اثبات
المطلوب بمقدمات صادقة والخلف يقصد فيه اثبات حق غير المطلوب من الكذب
يلزم من كذبه صدق نقيضه وطريقه الى المستقيم ان ناخذ نقيض المحال
ونقرنه بالمقدمة الصادقة ينتج نقيض المقدمة الثالثة التي هي المطلوب

مثاله اذا اردنا ان نبين ان السالبة الكلية وهي قولنا لا شيء من ب ا بالخلف نقول
لو لم يصدق لصدق بعض ب ا ونضمها الى قولنا كل ا ج لينتج بعض ب ج الذي هو محال
لصدق نقيضه فهذا فاذا اردنا رد الخلف الى الاستقامة اخذنا النقيض وهو لا
شيء من ب ج وضممناه الى قولنا كل ا ج ينتج لا شيء من ب ا وهو المطلوب واعلم ان الخلف
لا يفيد تعيين المطلوب لانه مبني على نقيض المطلوب المفيض لعينه فقد يوضع بدل
المطلوب غيره فيظن انه هو ويبنى الخلف عليه فان تم دل على ان الشيء الموضوع
صادق ولم يدل على انه هو المطلوب نفسه الا لبعض لوازمه سر عكس القياس هو اخذ
نقيض النتيجة او ضدها وضمه الى احدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها
ويستعمل في الجدل لابطال القياس مثاله في الشكل الاول كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا
ا ضده لا شيء من ج ا او نقيضه ليس بعض ج ا فاذا قرنا الضد بالكبرى انتج في الثاني
لا شيء من ج ب وهو ضد الصغرى ولو قرنا النقيض انتج نقيض الصغرى ويفارق هذا
قياس الخلف بان هذا يكون بعد تمام قياس مقرر ثم عقد بعد ذلك قياس لغرض
لابطال مقدمة وهو حملي مقدمتي القياس التي قبله والخلف قياس مستقل لا يجب
ان يتقدمه قياس ويستعمل في المقابل التضاد والتناقض ولا يستعمل في الخلف الا
النقيض سر قياس الدور وهو ان يجعل المطلوب الذي لزم القياس المنعقد لاجله
مع عكس احدى مقدمتي ذلك القياس قياسا على انتاج المقدمة الاخرى وانما كان
دورا لان المقدمة تارة تكون مبنية للنتيجة وتارة النتيجة مبنية لها وقد يستعمل
في الجدل والمغالطة عندما يكون احدى المقدمتين غير بينة فيلطف ويغير المطلوب بحسب
صورته اللفظية ليتوهم انه مغاير للمطلوب ثم يقترن به عكس الكبرى مع حفظ الكمية
لينتج المقدمة والاتم عند تساوي الحدود مثاله كل انسان ناطق وكل ناطق ضحاك
فكل انسان ضحاك ثم لو جعلت هذه النتيجة وضم اليه عكس الكبرى وهو قولنا
كل ضحاك ناطق لينتج كل انسان ناطق الفصل السادس
في مقدمة القول في القياس اذا اردت اكتساب قياس وضع طرفي المطلوب

وحملنا ما يمكن حمله على كل منهما في الكليات الخمسة والغاجيج ما يمكن حمله على احدى الخمس الصادقة على احدهما وجميع ما يحمل كل منهما عليه في السلب مطلب جميع ما سلب هذا عنه فان كان مطلوبك كليا ايجابيا وجدت في محمولات موضوع مطلوبك ما يكون موضوعا لمحموله ثم فيها عكسه من الاول وان كان سلبيا كليا وجدت في محمولات احدهما ما سلب عن الاخر ثم من الثاني و من الاول بواسطة العكس وان كان موجبا جزئيا وجدت موضوعا لطرفيك ثم من الثالث ومن الاول وان كان سلبيا جزئيا وجدت في موضوعات احدهما ما ليس موضوعا للاخر ثم من الثالث وان وجدت في محمولات لبعض الموضوع ما لا يحمل عليه المحمول هو ثم من الاول وان وجدت في محمولات احدهما او بعضه ما لا يحمل عليه الاخر او بعضه لم عرضك من الثاني وان وجدت في موضوعات احدهما ما سلب عن الاخر من الرابع مسـ وقد يقولون ان كل ما يصح انتاجه بالاشكال الاربعة فهو اسهل ما لا ينتج الا بشكل واحد والذي يلي بضروب كثيرة ابين حالا مما لا ينتج الا بضروب ما فالكلي الموجب اصعب اثباتا من جميع المطالب لانه لا ينتج الا بالضرب الاول من الشكل الاول وابطاله سهل فان نقيضه وهو الجزئي السالب ينتج في الاشكال الاربعة ثمانية ضروب وضده وهو الكلي السالب ينتج في الشكل الاول والثاني والرابع باربعة اضرب فالمبطل له اثنا عشر ضربا والمنتج له واحد فالواد الكلي اعسر اثباتا من الجزئي فانه لا يثبت الكلي بسبب الجزئي ولا العكس والكلي يبطل بالكلي المضاد وبالجزئي المناقض والجزئي لا يبطل الا بالكلي المناقض والجزئي يثبت بالاشكال الاربعة عشر ضربا منها والكلي انما يثبت في ثلثة اشكال بخمسة اضرب وقد نازع في هذا بعض المتاخرين فقال الصعوبة اما ان يكون بحسب الصورة والمادة او بحسبهما والمقصود الاول فان الكلي الموجب من حيث انه كلي موجب ينتجه الضرب الاول من الشكل الاول كما ان الشكل الاول ابين الاشكال فضربه ابين الضروب وما ينتج بالبين فهو اقرب الى الصحة الحكم على التقدير الثاني مطلقا فان بعض المواد قد يصح فيها الكلي الموجب دون الجزئي السالب وبالعكس فاذا كانت المادة صحيحة يكفيها ضرب واحد وان كان بحسب المواد والصورة معا فلعل باختلاف المواد اقول وهذا

لا يخلو من مجادعة فان القدماء عنوا بهذا ان المنتج للسوالب الجزئية اكثر ما ينتج نقايضها فيكون اوضح لا بالنظر الى خصوصية المادة وكون الشكل الاول اوضح الاشكال وضروب الاول ابين الضروب لا يقتضي سهولة استنتاج الموجبة الكلية فان تحصيل ما ينتجها يتعسر مسـ ان المطالب العلمية قد يذكر في الكتب مستنتجة عن مقدمات غير مترتبة ترتيبا على هيئة الاشكال طلبا للاختصار بل جلاء ذلك وكولا الى الماهرين في المنطق فيعولون تلك القياسات على هيئة شكل منتج ويستنتجون منها النتايج فاذا كانت الحجة مذكورا فيها مقدمتان غير موصولتين اجتهد الناظر في توصلها وكذا ان وجدت مقدمات منفردة اذا وجد فيها حدا اوسط فاذا اما انفق ولم يناسب المطلوب او لم يحصل حدا اوسط فلا انتاج فان لم يوجد الا مقدمة شرطية فلينظر هل هي مناسبة للمطلوب ام لا فان لم يكن مناسبة فلي غريبة وان ناسبت كل الشرطية فلي شرطية والا كان مصادرة والقياس لغوا استثنائي لم يبق فيه الا تحصيل طريق طريق الاستثناء وان ناسبت موضوع النتيجة او مقدمها فهي صغرى وان ناسبت محمولها او تاليها فهي كبرى ثم ضم الى هذه المقدمة مقدمة اخرى احد طرفيها احد طرفي المقدمة والطرف الاخر طرف المطلوب فان ما التقا فهو الوسط والا لم يكن القياس بسيطا بل مركبا ولعل العلل المذكور في كل واحد منها مثاله اذا كان مطلوبنا كل ج ا ومعنا كل ج ب وكل د ا فان يصح لنا كل ب د ثم القياس والا افتقرنا الى الوسط بين ب و د وان كان المطلوب لا شيء من ج ا ومعنا كل ج ب ولا شيء من د ا فان صح لنا كل ب د تم القياس والا احتيج الى الوسط بين ب و د واقل ما يكون القياس المركب من اربعة مسـ لو اقام القياس على شيء بالذات فقد حام على ما يلزمه بالعرض من العكس وعكس النقيض وكذب النقيض والمنتج للكلي منتج للجزئي والمنتج للحمل على كل الاصغر منتج للحمل على كل ما يصدق عليه الاصغر مسـ قد يكون القياس فاسدا لكذب مقدماته ومنتج الصدق مثاله كل انسان فرس وكل فرس حيوان ينتج كل انسان حيوان وقد يغلطون هنا فيظنون انه لما كان القياس الصادق المقدمات يلزم صدق النتيجة فالصادق كان العكس الكلي لازما وليس كذلك وما ضربناه من المثال يكذب هذا الاعتبار

وقد يستعمل في القياس مقدمات مقبولة يستعملها الجدلي والمغالطون للعوام في خصومهم و
تغليطهم كما يسلمون منهم ان كل انسان حيوان ولا شيء من البشر بحيوان ويستنتجون لا شيء من الانسان
ببشر اعلم ان الشكل الاول اذا كان المطلوب منه كليا وكانت الكبرى كاذبة في الكل لا ينتج
القياس النتيجة الصادقة والا لزم اجتماع صدق النقيضين لانتاج الصغرى مع ضد الكبرى
الصادقة ضد النتيجة الصادقة وان كذبت في البعض فقد ينتج مثاله كل انسان حيوان وكل حيوان
ناطق ولا شيء من الحيوان بفرس وان كانت الصغرى هي الكاذبة فقد ينتج مثاله كل انسان حجر
وكل حجر جسم ولا شيء من الحجر بفرس او لبعض الحيوان حجر وكل حجر جسم ولا شيء من الحجر بفرس فيما يكون المطلوب
جزئيا وان كانت المطلوب جزئيا والكذب في الكبرى فقد ينتج كقولنا بعض الحيوان حساس وكل
حساس انسان وان كان الكذب في الكل وفي الكبرى ولا شيء من الحساس بانسان وفي الشكل الثاني
قد ينتج الكاذبتان معا كقولنا كل فرس حجر ولا شيء من الحيوان بحجر وكذا لو كانت الصغرى كاذبة وكذلك
الشكل الثالث كما يقول كل حجر حيوان وكل حجر انسان وكذلك الرابع كقولنا كل حجر حيوان وكل انسان
حجر مسر المقاومة قياس ... ينتج مقابل مقدمة الخصم لقياس الخصم ليبطل
فيمنع القياس لمنع المقدمة التي عليها مدار ذلك القياس مثاله اذا كان القياس الاول له
لبعض ب ج وكل ج ا ينتج لبعض ب ا فيقول الخصم يا فلان ليس الا ب ج ولا شيء من ج ا والمعارضة
قياس ينتج نقيض نتيجة قياس الخصم كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا فيقول المعترض
سلمنا ما ذكرت من الدليل لكن عندنا ما يبطله وهو ان كل ج ط ولا شيء من ط ا فلا شيء من ج ا
والضمير قياس تحذف كبراه للوضوح او لاخفاء كذبها ومن انواع الضمير الدليل
وهو قياس اضماري الحد الاوسط فيه امارة لوجود الاكبر مع الاصغر يتفق على الشكل
الاول مثاله هذه المرأة ذات لبن فهي قد ولدت والكبرى محذوفة وهي كل ذات
لبن والدة بالفعل فوجود اللبن الذي هو الاوسط علامة لوجود الاكبر الذي هو الولادة
البحث السابع في الاستقراء والتمثيل والاستقراء منه تام وهو القياس
المقسم وقد مضى ومنه ناقص وهو الذي يستعمله الاذهان في التجربة استدلالا ثم

بحذف

وهو الاستدلال على الكلي بما وجد في اكثر جزئياته وهو غير تام الدلالة فانه يجوز ان يكون البعض
مخالفا للاكثر في الحكم الثابت له فلا يثبت للكلي لعدمه في ذلك الجزئي والفقهاء يستعملونه ازاء
من هذا وهو الاستدلال بثبوت الحكم في جزئي على ثبوته في آخر ويسمونه الى ناقص غير شيئا علة الحكم
مشترك من الامرين وعلى ما هو المستنبط على ذلك المشترك ويثبتون علية المشترك بالسبر
والتقسيم فيجمعون الاوصاف التي في الاصل ويبطلون عنها العلية الا المشترك او بالدوران
وهو الاستدلال بالمتابعة وجودا وعدما واذا كان هذا ازاد ... لتوقفه عليه مع حصر بيد
فساد فان الحكم الثابت في الاصل جاز ان لا يكون معللا وان كان معللا لكن العلة مما هو مجهول
عندكم وان كان بعضها عدد ... لكن جاز احتياج ... منها على العلية او انقسام العدا اقسام
الى قسمين يكون احدهما علة او يكون العلة احد ما ذكرتم مع شرايطه للمحل وان كان علة مطلقا
لكن وجد مانع في الفرع فلا يثبت الحكم المقالة الخامسة في البرهان وفيه مباحث الاول
في النظر في المقدمات من جهة انتاج التصديق اليقينية اما ان يؤثر تصديقا اولا والثاني هو
القضايا المخيلة فانها يؤثر قبضا وبسطا ولها نفع عظيم ولا يشترط صدقها وكذبها فان
اخذت في الحجة على انها تؤثر تصديقا لكن المؤلف من المخيلات حجة وانما هو قياس شعري
والذي يؤثر تصديقا على اقسام الاول البديهيات وهي التي يكفي في الحكم بها تصور طرفيها
كالحكم بان الكل اعظم من الجزء ويشمل هذه القضايا الا انه يعتبر العقل فيها بحدس وقد يتوقف العقل
في الحكم بها لخفاء في تصور حدودها كما في الشبهة الثاني المشاهدات وهي القضايا التي
يحكم بها العقل بتوسط الحس الظاهرة كالحكم باضاءة الشمس واحراق النار او بتوسط القوى
الباطنة كالحكم بان لنا جوعا وغضبا وهذا القسم يسمى بالوجدانيات الثالث المجربات وهي قضايا
يحكم بها العقل لتكرار المشاهدة مكررا او وقع يقينا بقياس خفي انضم الى تلك المشاهدات
وهو انه لو وقع لامر المجرب اتفاقا لما كان دائما ولا اكثريا كالحكم بان شرب السقمونيا
مسهل الرابع الحدسيات وهي ما حكم العقل بواسطة حدس النفس كالحكم باستفادة
نور القمر من الشمس بسبب اختلاف التشكلات بالقرب والبعد وقد فرق بين التجربة والحدس
بان هذا الاستوقف على فعل يفعله الانسان بخلاف التجربة وقد فرق بينهما بفرق آخر وهو ان السبب

تمحكم

بواسطة

في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين وانما يتوقف عليه
بالحدس لا بالفكر فان المستفاد من الفكر انما هو المعلوم السببية وهي لا بعد في المبادي الخامس
المتواترات وهي التي حصل الجزم بها لكثرة الشهادات التي يمتنع معها المواطاة والاجتماع
على الكذب وبعض المتغفلين حصر هذه الشهادات في عدد وهو مردود وانما المرجع فيه الى اليقين
متى حصل حصل التواتر والا فلا السادس فطرية القياس وهي القضايا التي قياساتها معها
كقولنا الاثنان عدد انقسمت الاربعة اليه الى متساويين منقسم عدد اليه والى ما يساويه
فهو نصف ذلك العدد والاثنان نصف الاربعة وهذه الانواع الستة يطلق عليها اسم الواجب قبولها
والمفيد منها في الاحتجاجات واقسام البراهين هو الاولى والاخير هكذا اما الوسط فيه بعد
فان القضايا البواقي حجة لكونها غير حجة على الغير لجواز عدم المشاركة في السبب الموجب للجزم
وهذا عايد الى الاوائل فان القضايا البديهية قد لا يشترك بين الكافة لوجدان السبب الذي
هو المقصود عندهم دون الغير السابع المشهورات وهي قضايا مبدأ التصديق بها عموم الاعتراف
لمصلحة او رقة او حمية او انفعالات من عادات وشرايع وآداب ويدخل فيها الاوليات
وغيرها مما هو واجب القبول لا من حيث هي واجبة القبول بل من حيث عموم الاعتراف واذا
اطلقت المشهورات فانما يراد بها الآراء المحمودة وهي التي لا عمدة لها الا الشهرة فلو خلي
الانسان وعقله ووهمه وحسه ولم يؤدب ولم يحصل له انفعال كرحمة وخجل وغيرة لم
يقض بها كالحكم بان الظلم قبيح والعدل حسن بخلاف الحكم بان الكل اعظم من جزئه فانه
لا يتغير ما دام العقل على هيئته واسباب الشهرة اما حقيقية التي كقولنا الضدان لا
يجتمعان او المناسبة للحق مع المخالفة بقيد خفي فهو مشهور مطلقا وحق باعتبار
القيد كقولنا حكم الشيء حكم شبيهه مطلقا فاذا قيد بقولنا فيما هو شبيهه كان حقا
وانما اشتهاره على هذا مصلحة النظام لحسن العدل او اقتضاء الاخلاق والانفعال
لها كقولنا الذب عن الحرم واجب وايذاء الحيوان لا لغرض قبيح واما الحصول الاستقراء
كقولنا العلم بالمتقابلات واحد لكونه بالمتضادات والمتضايفات وغيرها كذلك الثامن
ان المشهورات اما ان يكون عند الكل كقولنا الاحسان الى الآباء حسن

الحرم

او عند البعض كقولنا الاله واحد عند طائفة كاستحالة التسلسل والآراء المحمودة هي
ما يقتضيها المصلحة العامة او الاخلاق الفاضلة وهي الى الطاعات وقد يقابل المشهورات
كقولنا الحياء حسن باعتبار وهو الشهرة له باعتبار الثامن الوهميات الصرفة وهي قضايا
كاذبة يقضي بها الانسان لشدة وهمه قضاء شديد القوة ولهذا كان حكم الوهم في المحسوسات
فهو حق لكونه تابعا له وانما يكذب في المعقولات الصرفة فانه يحكم عليها بما يحكم على المحسوسات
كالحكم بان كل موجود مشار اليه بالحس والعقل يكذبه في مثل هذه القضايا والوهم يساعد
العقل في انتاج ما ينافي حكمه فاذا انتهيا الى النتيجة حكم العقل ووقف الوهم وهذه القضايا
اقوى من المشهورات التي ليست اولية فان اكثر تصرفات العالم انما تصدر عن هذه القوة
وهي يشاكل الاوليات لانها من القوة ويدخل في جملة المشبهات بها لولا مخالفة الشرائع
الشرعية والقضايا العقلية لها لقد كانت تكون مشهورة وهذه الانواع الثمانية يطلق
عليها اسم المعتقدات التاسع المقبولات فمنها المقبولات وهي الآراء المأخوذة عن
جماعة لحسن الظن بهم كنبي او امام ومنها التقريرات وهي المأخوذة بحسب تسليم
المخاطب التي يصدر بها العلم فان كانت مع استنكار فهي مصادرات والا فهي الاصول الموضوعة
العاشر المظنونات وهي القضايا التي لا يبلغ في الاعتقاد بها الى الجزم وان كان المحتج بها
قد يستعملها على سبيل الجزم الا انه انما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن واسباب الترجيح الظني
قد يكون شهرة غير حقيقية وتسمى المشهورات في بادي الرأي كقول القائل انصر اخاك ظالما او مظلوما
وهو يقابل الحقيقية التي يحكم فيها بان الظالم لا ينصر وان كان اخا وقد يقابل المظنونات
باعتبار الحادي عشر المشبهات وهي التي تشبه الاوليات ومنها او المشهورات وسبب
الاشتباه قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا فان كان المستعمل له في مقابلة المبرهن فهو مغالطة
وان كان في مقابلة الجدلي فهو مشاغبة وسيأتي تفصيل الاسباب في باب المغالطات

الفصل الثاني في البرهان
وقسمة القياس اما ان يؤثر تصديقا
او تخييلا والثاني هو القياس الشعري والاول اما ان يكون جازما او غير جازم

موهوم

والثاني الخطابة والاول اما ان يعتبر كونه حقا اولا يعتبر والثاني الجدل ان اعتبر فيه عموم الاعتراف به وكان كذلك وان لم يكن كذلك فهو الشغب والاول اما ان يكون حقا اولا والاول هو البرهان والثاني هو السفسطة ويندرج السفسطة والمشاغبة تحت اسم المغالطة فالبرهان قياس مؤلف من قضايا واجبة القبول وهي اليقينيات لافادة يقيني فالتصديق بها يكون ضروريا ويجب ان يكون في انفسها ضرورية او ممكنة فان كونها ضرورية القبول غير كونها ضرورية في نفسها فان كانت ضرورية في انفسها كانت نتائجها ضرورية في انفسها وبحسب القبول وان كانت ممكنة كانت نتائجها ممكنة ضرورية القبول والجدل ما الف من المشهورات ومن المأخوذة من تسليم الخصم من جملة التقريرات وغاية الجدل الالزام او دفع النقض والجدل اعم من البرهان بحسب المادة والصورة اما بحسب المادة فلانه كما تستعمل فيه المشهورات فقد تستعمل فيه الواجب قبولها من حيث دخولها تحت المشهورات واما بحسب الصورة فلا ستعمال الاستقراءات فيه فانها منه بحسب الشهرة وهو اتم اقناعا فان الاستقراء اقرب الى الحس والمجيب يوافق امثلة من المشهورات والسائل يؤلفها مما تسلمه من المجيب كما ان مادة الجدل مسلمات ومقبولات فنتائجها كذلك وقد يقع في الجدل الاصناف الثلثة من القضايا اعني الواجب والممكن والممتنع والخطابة قياس مؤلف من المظنونات والمقبولات والمشهورات في بادي الرأي بحسب المادة واما الصورة فيجوز استعمال القياس والاستقراء والتمثيل فيها فانها بحسب الظن وقد يستعمل القياس العقيم فيها لموجبتين في الثاني لغلط الناس فهي اعم من الجدل وغايتها الاقناع وينتفع بها في تقويم المصالح الجزئية المدنية والشعر قياس مؤلف من مخيلات يوقع تخييلا سواء كانت صادقة او كاذبة وقد يؤثر التخييل في النفس بعدها وقد يوجد الوزن فيه مع المحاكاة والقدماء لم يعتبروا الوزن ومنفعته العامة في الامور الجزئية المدنية وربما يكون اكثر نفعا من الخطابة لامالة الناس الى التحصيل اكثر من الاقناع والمغالطة قياس مؤلف من المشبهات والوهميات وصورها كذلك وغايتها

الذي وعند قوم ان البرهان يتألف من الواجبات والجدل من الممكنات الاكثرية والخطابة من المساوية والشعر من الممتنعات والمغالطة من الممكنات الاقلية واخرون قالوا ان البرهان ما يتألف من الصادقات والجدل مما يغلب صدقه والخطابة من المتساوي والمغالطة مما يغلب كذبه والشعر من الكواذب وهذان التفسيران فاسدان فان الجميع قد يستعمل في البراهين لا سيما في الاستنتاج امثالها

بحث الحد الاوسط في البرهان علة للنتيجة في العقل والا فهو غير برهان فان كان علة له في الخارج ايضا فهو البرهان اللمي والا فهو الاني ثم ان كان معلولا لوجود الحكم في الخارج فهو الدليل والاول احق باسم البرهان فهو فما يقع على اصنافه بالتشكيك واعلم انه قد يكون الاوسط معلولا لوجود الاكبر مطلقا او يكون علة لوجود الاكبر في الاصغر وعلة وجود الاكبر انما يكون علة لوجوده في الاصغر في شيء فيحصل لهما ان لا يكون للاكبر وجود في الاصغر والثاني ان يكون علة الاكبر علة له انما وجد

البحث الثالث

في شرائط المقدمات وبيان المطالب المقدمات يجب ان تكون يقينية فان اليقين انما يستفاد من امثاله وان يكون اقدم من نتائجها عند العقل بمعنى انها يكون اعرف منها ليكون علة للتصديق بها والا لم يحصل الاولوية باستنتاج احدهما من الآخر في بدها ان لم يجب ان يكون اقدم بحسب الطبع ويجب ان يكون المقدمات مناسبة للنتائج بمعنى انها تشتمل على محمولات ذاتية لموضوعاتها والذاتي هنا ما يوجد في حد الموضوع كالحيوان الماخوذ في حد الانسان الذي هو المتقوم او يوجد الموضوع في حده كالافطس في قولنا انف افطس حتى يقال الافطس انف ذو تقعير او الذي يوجد في حد جنس الموضوع كالناقص على الفرد فانه يوجد في حد العدد فيقال الناقص هو العدد الذي لا اجزاء فيه عن اجزاء لم يكن له مساو ما له او يوجد في حد معروض الموضوع كالمفرق للبصر المحمول على الابيض من حيث انه ابيض فانه يوجد في حد الجسم الذي هو معروض الابيض او يقال المفرق للبصر جسم موصوف بالبياض او يوجد في حد موضوع جنسه كالزوج المحمول على عدد معين والزوج جنس لذلك العدد لانه ينقسم الى زوج والى فرد والعدد موضوع للزوج وهكذا فيحد الزوج بانه عدد منقسم بمتساويين والطلق على

الجميع اسم الذاتي لانه خاص موضوع الصناعة او شيء من موضوع الصناعة فلا يكون غريبا
وما يوجد في حده جنس موضوع المسئلة التي يطلب في ذلك العلم نسبة محمولها الى موضوعها
فان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في موضوع الصناعة الا مخصصا
وما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به واما اذا كان خارجا عن موضوع المسئلة
وليس خارجا عن موضوع العلم فلا يؤخذ في حد موضوع المسئلة بل جنسه او ما هو
اعم لكن ينتهي الى ما يوجد موضوع العلم فهو ما يدخل في البرهان كما يقال هذا المضروب
في نفسه زوج فان الموضوع ههنا اخص ويستعمل الجنس في حد المحمول انه عدد ينقسم
بمتساويين فيعد اخذ العدد الذي هو موضوع الحساب في حد المسئلة فهو مما يدخل في البرهان
ويجب ان يكون المقدمات ضرورية اما بحسب الذات او بحسب الوصف بمعنى يكون مشروطة
عامة لان المحمول على شيء بحسب جوهره وهو المحمول المناسب قد يجوز زواله بزوال الموضوع عما هو
عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول فان المحمول بسبب ما يساوي المحمول الفصل يزول
بزوال نوع ذلك الفصل واما المحمول بحسب الجنس فانه قد لا يزول بزوال ذلك النوع
وهذا يختص بالمطالب الضرورية ويجب ان يكون كلية وهي التي يحمل فيها على جميع
ما يشاء من جميع الازمنة حملا اوليا اي لا بسبب لما اعم من الموضوع كالحساس
على الانسان فانه انما يحمل عليه بواسطة الحيوان ولا اخص كالناطق على الحيوان
فانه انما يحمل عليه بواسطة كونه انسانا فيكون محمولا على بعضه لا على كله وهذا يختص
بالمطالب الكلية ويفرق بين المقدمة الاولية وبين التي محمولها اولي فان الاولى هي التي
يكون الحكم فيها متوافقا على تصور الطرفين من غير واسطة اخرى والثانية قد تتوقف
على وسائط سر الاعراض الذاتية غير خاصة بالنوع التي وجدت له انما كانت
اعراضا ذاتية له لانه لا يوجد في حدها وهي اعراض ذاتية لجنسه لانه ينبغي ان
يوجد في حدها وجنس العرض الذاتي قد يكون عرضا ذاتيا للموضوع فقط كالزوج الذي
الذي هو جنس لزوج الزوج وكل واحد منهما عرض ذاتي للعدد وفي هذا المثال نظر
وقد يكون عرضا ذاتيا لجنسه ايضا كالمنقسم بمتساويين الذي هو جنس الزوج فانه

فانه ليس عرضا ذاتيا للعدد فقط لانه يوجد في المقادير بل للجنس الذي هو الكم سر من المحمولات
الاولية للموضوعات الماهية ما هو خاص كالحدود والفصول المساوية ومنها ما هو غير خاصة
كالاجناس وفصولها فالجنس القريب اولي غير خاص والمتوسط والبعيد غير اولي والخاص
والحد اولي خاص من المحمولات العارضة ما هو اولي خاص كما ان الاول اما المثلث للمثلث ومنها
ما هو اولي غير خاص مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساويتين لقائمتين فانه اولي
للخط الواقع على خطين ذاصرة ذاتيهما المساويتين متساويتين للخط الواقع على
خطين اذا صيرت الخارجة مثل الداخلة وليس الخاص لاحدهما وهذا الخط وان كان داخلا
بالذات لكنه معنى ما يتنوع من لا اعتبار سر المطالب البرهانية قد يكون ضرورية
كما ان الزوايا للمثلث وقد يكون مركبة كالبرء للمسلولين وقد يكون وجودية كالخسوف
للقمر وقد يؤخذ الممكنات بنوع من الاعتبار فيندرج تحت الضروريات وكذلك اذا كان
المطلوب هو امكان الحكم والمبرهن يستنتج كل صنف بما يناسبه وههنا سؤال وهو
ان المنطقيين اتفقوا على ان الصغرى المطلقة مع الكبرى الضرورية ينتج ضرورية
كما في قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق بالضرورة والحسبانهم انما
استنتجوا ذلك نظرا الى مجرد صورة القياس وفي كتاب البرهان لما كانت
المادة معتبرة فلا يسامح فيها ما سلف على المطالب الضرورية لان وجه الضحك لو كان
هو المفيد للعلم بالنطق لكان الحكم بالنطق حاله زواله كاذبا وايضا الحكم بوجه الضحك

لكل انسان لا يستفاد من الحس لعدم اعطائه الكلي بل من العقل والعقل انما يحكم به
لعلمنا اذا استند الى علية الموجبة المقارنة لكل شخص وهي كونه ناطقا ويلزم
من ذلك ان يكون الحكم بكونه ضاحكا بعد الحكم بكونه ناطقا ولو فرض الضحك
لانسان علة سوى النطق كان الحكم في الصغرى على كل انسان انه ضاحك لعلمنا نظرا الى
تلك العلة كانت الصغرى ضرورية سر المطالب البرهانية لا تشتمل على المقومات
فان الماهية لا تعلم الا بعد معرفة اجزائها الا في موضع يراد ان تكون الماهية
غير معلومة بالحقيقة بل باعتبار عارض كما يطلب الجوهرية للنفس والثاني ان يكون
المطلوب اثبات علية الذاتي ذاتي لغيره كما يقال لانسان حيوان والحيوان جسم

فان المطلوب ههنا هو البرهان على ثبوت الجسمية للانسان وقد نازع في هذا بعض المتأخرين اما
في الاول فلان المطلوب ليس هو ثبوت الأثر للشيء بل للمعروض الشيء واما الثاني فلان المطلوب
لو كان هو العلية لم يكن المحمول دائما ايضا ولانه لو كان المطلوب هو العلية لكان العكس
منتجا وليس كذلك لانا نمنع صدق الاكبر على الاصغر المطالب البرهانية يستحيل
ان تكون جزئية متغيرة لان المقدمات الناتجة لها لابد فيها من الاشارة المشخصة فلا يمكن
بعينه الصدق لجواز تغيرها ونحن قد قلنا ان البرهان انما يتألف من المقدمات
اليقينية وفي هذا نظر على انهم قد اعترفوا باستعمال القضايا الظاهرة
امهات المطالب هل وما ولم ويشتمل كل منها على العرض اما هل فمنه بسيط يطلب به نسبة الوجود
الى الماهية ومنه مركب يطلب فيه نسبة وجود شيء لها واما ما فقد يطلب به نفس الماهية
ويجاب باصناف المقول في جواب ما هو بالحدود التامة وعند الاضطرار بالرسوم
وقد يطلب به ماهية مفهوم الاسم كقولنا ما الخلاء ولا يراد بهذا الا طلب السؤال عن ما الخلا
مفهوم الاسم والا لكان لغوا بل الماهية التي يدل عليها ذلك الاسم فهو سؤال عن تفصيل
مدلول الاسم الاجمالي والمطلب الاول من مطلبي ما يتأخر عن مطلب هل البسيط و
الثاني يتقدم واما لم فقد يطلب العلة في التصديق لا غير كما يقال لم كان المبدأ واحدا
وقد يطلب به علة الوجود كما يقال لم جذب المقناطيس ومن المطالب الجزئية كيف واين
ومتى وكم ومن واي ويستغنى عنها بمطلب هل المركب وما **البحث الرابع** في اجزاء
العلوم وهي ثلثة الموضوعات والمبادي والمسائل موضوع كل علم ما يبحث فيه عن
عوارضه الذاتية كالمقدار للهندسة واختلاف الموضوعات سبب في اختلاف العلوم
وتمايزها واختلاف الموضوعات قد يكون بالحقيقة وقد يكون بالعوارض واعلم ان الموضوع
قد يكون شيئا واحدا على الاطلاق كالعدد للحساب وقد يكون واحدا على اعتبار عارض
اما ذاتي كالجسم المتغير الطبيعي او غريب كالكرة المتحركة لعلمها وقد يكون اشياء
كثيرة ومثل هذا انما يكون موضوعا لعلم واحد اذا تناسبت [illegible] به المناسبة بان
تشترك اما في ذاتي كالخط والسطح والجسم التعليمي المتشاركة في المقدار

اذا جعلت موضوعات الهندسة واما في عرضي كما اذا جعلنا موضوع الطب بدن
الانسان واجزاءه واحواله والادوية والاغذية لتشاركها في كونها منسوبة الى الصحة التي هي
الغاية قد يكون موضوع علم اعم من موضوع علم آخر تحقيقا بان يكون الاعم جنسا
كالمقدار الذي هو جنس من موضوع الهندسة فانه جنس للجسم التعليمي الذي هو من موضوع
المجسمات والذي موضوعه خاص بهذا المعنى خاص بالنسبة الى العلم الاول وجزء منه
او تقديرا بان يكون التعميم بامر عرضي وله اقسام ثلثة الاول ان يكون الموضوع في العلمين
واحدا لكنه وضع مطلقا في العام ومقيدا بعارض في الخاص كالاكر مطلقا لعلمها والاكر
المتحركة لعلمها الثاني ان يكون موضوعهما متباينين لكن موضوع العام عرض عام لموضوع الخاص
كالوجود الذي هو موضوع الالهيات والمقدار الذي هو موضوع الهندسة الثالث ان يكون
موضوع العام جنسا لموضوع الخاص بعد عارض ويجتمع فيه العمومان التحقيقي و
التقديري كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة وهو جنس للخطوط المفروضة
في سطح مخروط وهذا النوع اذا اخذ مقيدا بعارض كان موضوعا لعلم المناظر
فان موضوعه هو الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر فبقيد
النور المتصل بالبصر صار هو موضوعه واعلم ان العلم الخاص من القسمين الاولين
داخل تحت العام ولا يكون جزءا منه واما الثالث فانه اولى بالدخول تحت العام لاجل
المتجهين فيه لكن الخاص منهما لا يكون جزءا من العام لانه لم يوجد البحث فيه من حيث
هو جزء من الجنس بل اخذ من حيث عرض له عارض وقد لا يكون من الموضوع عام
وهو على اقسام الاول ان يكون الموضوع شيئا واحدا لكن وضع في احد العلمين
مع قيد وفي الآخر مع قيد مغاير للاول كاجرام العالم اذا اخذت من حيث الشكل كانت
موضوعا للهيئة ومن حيث الطبيعة موضوعا للسماء والعالم من الطبيعي وفي مثل
هذا قد يتفق التداخل لبعض المسائل في الحدود فيكون موضوع المسئلة ومحمولها
في العلمين واحدا لكن البرهان يختلف كما يستدل في هذين على ان الارض مستديرة

الثالث ان يكون الموضوع شيئين لكن بينهما اشتراك في البعض كالطب والاخلاق فان موضوعيهما مشتركان في البحث عن القوى الانسانية لكن من جهتين مختلفتين الثالث ان لا يكون بينهما تشارك لكنهما مندرجان تحت ثالث فيكون العلمان متساويان في الرتبة كالهندسة والحساب المندرج موضوعهما تحت الكم الرابع ان لا يكون كذلك لكن احد الموضوعين اخص من الآخر مقيدا بالاعراض الذاتية المختصة بالآخر كالموسيقى والحساب فان موضوع الموسيقى هو النغم من حيث عروض التاليف والبحث عن النغم مطلقا يكون في العلم الطبيعي لكنه يبحث عنه في الموسيقى من حيث عروض نسب عددية مقتضية للتاليف وتلك النسب اخذت مجردة كان البحث عنها في الحساب مثل هذا القسم يكون العلم الباحث عن الموضوع المعروض داخلا تحت الآخر فيكون الموسيقى داخلا تحت الحساب دون الطبيعي ان لا يكونا كذلك فيكون العلمان متباينان مطلقا كالطبيعي ش اكثر مبادي العلوم الجزئية انما تبين في العلوم الكلية وقد يتبين بعض مبادي العلم الكلي في العلم الجزئي لكن الشرط ان لا يكون للمسئلة في السفلاني موقوفة على ما يبين بها في الفوقاني ومن هذا الباب اثبات ان الجسم من الجواهر فانه مسئلة من الطبيعي ومبدا المسئلة من الالهي لاثبات الهيولى وقد يكون العلم متوسطا بين فوقاني وسفلاني كالطبيعي الذي هو فوق الطب وتحت الفلسفة ولا بد من انتهائها الى علم فوقه لا اعلى عنه وهو الذي يكون موضوعه اعم الاشياء كالالهي ولما كان الوجود الذي هو موضوعه عارضا لجميع العلوم كانت مندرجة تحته غير جزء منه ش المبادي هي الحدود والمقدمات فهي اما للموضوع العلم كقولنا في الطبيعي الجسم هو الجوهر القابل للابعاد واما لاجزائه كقولنا الهيولى جوهر قابل واما لجزئياته كقولنا الجسم البسيط هي التي طبيعته واحدة واما العرض ذاتي له كقولنا الحركة كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة واعلم ان التصديق لوجود الموضوع ولجزئه لا يمكن حصوله في العلم لتوقف العلم عليه ويلزم الدور فقد يحد الموضوع لها صدرها كانت حدودا لحسب الاسم واما التصديق بالوجود فاما بين في العلم نفسه فحدودها يكون حدودا بحسب الماهيات واما المقدمات فهي التي تبرهن بها على الصناعة منها ما هو بين كالاوليات

لينبين

وهي القضايا المستعارة في كل مبادي مطلقا ومنها ما ليس كذلك لكن يجب تسليمه ليبنى عليه وهي من شانها ان تبين في علم آخر فهي مبادي لهذا ومسائل فيما تبين فيه فان سلمت مع المسامحة وحسن الظن فهي الاصول الموضوعة والا فهي المصادرات والنوع الاول من المقدمات وهي الواجب قبولها قد تدرج مع الحدود تحت اسم الاوضاع وتصدير العلم بالمبادي اولى كما في الهندسة وقد تخلط بالمسائل كما في غيرها واعلم ان الواجب قبولها اذا كانت عامة كان استعمالها في العلوم الجزئية غير مخصصة بها كمن يستعمل في الهندسة الشي اما ان يكون ثابتا او منفيا والتخصيص اولى كما يقول المقدار اما مشارك او مباين تخصصا لكل الطرفين فان المقدار هو شي والمباين والمشارك اخص من المثبت والمنفي وقد يقع التخصيص للموضوع فخصص بالمحدود حسبه كما يقول المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فانها اخص من قولنا الاشياء المتساوية لشي واحد متساوية فقولهم ان المبادي قد يكون مشتركة انما هو على سبيل المجاز فان المقصود لمثل هذه المبادي فيجب ان لا بد من التخصيص بعد تبدل الشركة ش تعاون العلوم هو ان يكون مبدء احدهما مسئلة الآخر وذلك على وجوه منها ان يكون العلمان مختلفين بالعموم والخصوص فيتبين شي في الاعلى ويوجد مبدا في الاسفل وهذا مبدا حقيقي وقد يكون على العكس فيكون مبدا غير حقيقي ومنها ان يتحد الموضوع لكن اختلف جهة النظر فيه كما علمنا الاجرام فان الطبيعي يعتقد المنجم وجوب استدارة الحركة الفلكية ومنها ان يكون الموضوعات اشتركا في الجنس لكن احدهما ينظر في نوع البسيط كالحساب والآخر فيما هو اكثر تركيبا كالهندسة فان الناظر في الاول يعتقد الناظر في الثاني كثيرا من المبادي ش المسائل هي المطلوبة في ذلك العلم ومحمولاتها عوارض ذاتية للموضوع او انواعه او لاعراضه فموضوع المسئلة فقد يكون نفس موضوع العلم كقولنا الجسم ينقسم الى ما لا نهاية وقد يكون نوعه كقولنا الهواء طالب للعلو وقد يكون عرضا ذاتيا له كقولنا الحركة غير مؤلفة من الاجزاء وقد يكون عرضا ذاتيا لنوع الموضوع كقولنا حركة السماء علة للزمان وقد يكون موضوعها موضوع العلم مع عرض ذاتي المقدار الاوسط في النسبة ضلع سطح يحيط به المقداران الطرفان وقد يكون

موضوعها موضوع العلمين عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان الحادثين اما
قائمتان او متساويتان لهما المحمولات خارجة عن الموضوعات لها حرة — س
نقل البرهان تعالى المنسين احدهما ان يكون الشئ ماخوذا في علم وبرهانه في آخر على احد الوجوه
المذكورة في تعاون العلوم فيتسلم في ذلك العلم ويحيل برهانه الى الآخر يحال به عليها وثانيهما
ان يكون شيئا ماخوذا في علم على انه مطلوب ثم يبرهن عليه برهان حد او وسط من علم آخر
فيكون حدود القياس صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن في المناظر على زوايا المخروط
الخارج من البصر بمقدمات هندسية على وجه لو حذفت منها تلك الزوايا هندسية محضة
لكان البرهان مبرهنا لكل البرهان — العاشر — مشاركة الحدود والبرهان قد بينا
ان مطلبي ما الحقيقي يتأخران عن مطلب هل والجواب الحقيقي عن لم هو العلة الذاتية وهي
مقومة للشئ فهي داخلة في الحد كما يسأل لم انكسف القمر فيقول لتوسط الارض بينه وبين الشمس
ويقال ما كسوف القمر محاب المحاذي نور القمر لتوسط الارض الآن هذا الحد ليس حدا واحدا
في البرهان بل حد من اجزائه من مقدمات البرهان فالمحمول اولا منهما على الموضوع في البرهان
وهو الاوسط يكون في الحد محمولا بعد الاول مثاله ما ذكرنا ان القمر قد توسط الارض
بينه وبين الشمس وكل مستضئ بالشمس يتوسط الارض بينهما امحى ضوؤه ينتج ان القمر امحى ضوؤه ثم يقول
امحى ضوؤه منكسف ينتج ان القمر منكسف فقد حملت التوسط اولا ثم الانمحاء وفي الحد التام
بعكس فيقول انكساف القمر هو انمحاء ضوئه المتوسط — س — اذا ذكرت الحد الآخر
الاوسط من البرهان كان تاما وسمي مبدأ البرهان وان ذكرت الاكبر فقط كان مساويا ناقصا
ناقصا وسمي نتيجة البرهان مثال الاول الكسوف توسط الارض بينهما ومثال الثاني الكسوف
انمحاء ضوء القمر والحد التام انكسف بمجموعهما هذا اذا اتفق لها كان لبعض اجزاء
الحد التام علة للآخر فاقتصارك على العلة هو المبدأ وعلى المعلول هو النتيجة والحد يقال
على خمسة معان بالتشكيك لعموما على ما هو مبدأ البرهان والثاني على ما هو نتيجته والثالث
على المجموع والرابع على المعنى الشارح لمعنى الاسم من غير اعتبار وجود الشئ فان

فان كان الوجود مشكلا العد الحد اولا على انه شارح للاسم فاذا تبين وجوده كان
حدا بحسب الماهية لكن يحد المثلث المتساوي الاضلاع فاذا برهن على وجوده اول
مقالات اقليدس كان الحد بحسب الماهية الخامس يحد الامور لا علل لها ولا اسباب
لا اسبابها علل لها غير داخلة في جواهرها كالتحديد النقطة واسبابها فان حدودها بالبيت
بحسب الاسم فقط ولا هي مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركبة منهما — الحادي عشر — في
تتمة القول في البرهان اعلم ان كل ذي سبب فانه انما يتعين وجوده مع العلم بسببه ما لم يجب
وبدونه ممكن سؤال — يعلم ان الصنعة تفتقر الى صانع وهذا الاستدلال بالمعلول على
العلة. جواب — الشيخ في الشفاء بان الموضوع في الصغرى ان كان جزئيا مثل ان يعلم
ان هذه صنعة وكل صنعة فلها صانع ومثل هذا لا يفيد اليقين بان الجزئيات تفسد فلا
يبقى لا علما ابدا وان كان كليا مثل ان يقول كل جسم مؤلف من المادة والصورة وكل مؤلف
فله مؤلف فالصغرى اما ان يكون محمولها هو كون الجسم مؤلفا من الجزئين ذاتيا لموضوعها
وهو الجسم اولا فان كان غير وسط او بوسط وعلى التقدير الاخير لا يكون المعين حاصلا بسببه لا
غير بل يكون حاله كحال المطلوب به وعلى التقدير الثالث لا يكون هو اما ان يكون ذاتيا او
لا فان كان غير وسط فالمحمول علة ليس هو المطلوب المؤلف بل ان له مؤلفا وهذا المحمول وهو
ان له مؤلفا مساو للمؤلف ثم للمؤلف من هيولى وصورة ولو كان له مؤلف او ليس الوجا
مع اولا للمؤلف فهو لما يجب المؤلف بسبب المؤلف فيكون اليقين حاصلا بعلة ويكون للمؤلف علة
لوجود المؤلف للجسم والاكبر في الشئ البعض لا يكون علة للاوسط ويحتمل ان يكون فيه جزء ا
لعلة واعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان المؤلف غير ذي المؤلف فان الثاني محمول على المؤلف
دون الاول سؤال — يعلم ان زيدا اخ فيستفيد منه ان له اخا جواب — المضافان يعلمان
معا والسبب في العرفان معا — س — القضايا البديهية تشتمل على جزئين مما
سبب التصديق اعني الموضوع والمحمول والقضايا الكسبية لا بد من توسط السبب فيها والاسباب
اربعة الفاعل والصورة والمادة والغاية وكل منها اما قريب او بعيد وبالقوة
وبالفعل خاصة وعامة بالذات وبالعرض والمعطي في البراهين انما هو ما بالذات

منها الخاصة الغريبة التي بالفعل واذا كان المعلول انما يجب بالفاعل والقابل معا لم يكف احدهما
في التوسيط وقد يجتمع الاربع في معلول واحد وقد يكون لبعض الاشياء بعض العلل دون بعض
فلذلك لا يحتاج براهين التعليميات الى العلة المادية واعلم ان وجود كل واحد من الصورة والغاية
يلزم منه وجود المعلول والصورة مع المعلول في الزمان والغاية تتاخر وكلاهما متقدم في العلية
سر اذا كان للشيء علة مساوية او اعم فكانت ذاتية فدخولها في الحد ظاهر و
العلل التي هي اخص من الشيء كالحمى المطلقة للعفونة والحركة العنيفة للروح فلا تدخل في
الحد وتدخل في البرهان وقد يحد الشيء بجميع علله الاربع اذا كانت ذاتية كمن يحد القدوم بانه
آلة صناعية من حديد شكلها كذا ليقطع به الخشب نحتا فالآلة جنس والصناعية دالة
على المبدأ الفاعل والشكل على الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة سر
في الكائنات ما هو علة على الاكثر فيكون في القياس كذلك ومثاله ما يقال لم كانت سحابة فيقال
لانه بخار فيقال ولم كان بخار فيقال لان الارض ندية وفعل الحر فيها فيقال ولم كانت
الارض ندية فيقال لانه كان مطر فيقال لانه كان سحاب منه فهذا انه كان سحاب
ومن جملة الاوساط كون السحاب وهذه المخصصة ليس بوجود لا شخاص السحاب المستتبع
في النوع دون الشخص سر مما استصعبه الشيخ قول الاوائل ان الاخص
قد يكون علة لوجود الاعم فيما هو نوع للاخص فيقال كيف يكون الحيوان سببا لجسمية
الانسان وحساسيته فان هذين ما لم يثبتا للانسان لم يكن حيوانا لكونهما شرط
للحيوانية ثم لما كان اضافة النفس الى الجسم تصيير المجموع هو حيوان فكيف يحمل الجسم
على الحيوان فان هذا حمل الواحد على الاثنين واجاب بالفرق بين الجنس والجسم الذي هو
المادة والذي يوجد للنوع اذ لا انما هو الجسمية بمعنى المادة والذي يوجد بتوسط
الحيوانية انما هو الثاني فان الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة انما وجوده واجتماعه
بوجود انواعه وما لم يضع بحته فهي ليست بوجوده وكذلك الحال في الحد وقد سبق
ما يفيد في هذا المعنى زيادة اعتبار وسياتي تتمة الكلام في هذا ان شاء الله تعالى

المقالة السادسة في المغالطات

سبب الغلط في القياس اما ان يكون لفظيا واما ان يكون معنويا فالاغلاط اللفظية تنحصر في ستة
لانها اما ان يتعلق بالالفاظ لا من حيث تركيبها او اما ان يتعلق من حيث تركيبها والاول لا يخلو اما
ان يتعلق بالالفاظ نفسها وهو ان يكون مختلفة الدلالة فيقع الاشتباه من ما هو المراد ومن
غيره ويندرج فيه الاشتراك والمجاز والاستعارة واشباه ذلك ويسمى الجميع بالاشتراك اللفظي
واما ان يتعلق باحوال الالفاظ وهي اما ذاتية داخلة في صيغ الالفاظ قبل تحصيلها وذلك الاشتباه
في الشكل بسبب التصريف واما ان يكون تلك الاحوال عرضية عرضت بعد تحصيلها كالاشتباه
بسبب الاعجام والاعراب والمتعلقة بالتركيب ينقسم الى ما يتعلق الاشتباه فيه بنفس التركيب والى
ما يتعلق بوجوده وعدمه والاول ينقسم الى ما يكون التركيب فيه موجبا افتراق معنى ويسمى تفصيل
المركب والى عكسه ويسمى تركيب المفصل والاغلاط المعنوية تنحصر في سبعة لان الغلط في
المعاني اما يقع في المؤلفات منها فان معنى انها لا تقع فيها غلط وحي لا يخلو اما ان يتعلق
بتاليف القضايا او بتاليف القضية الواحدة والاول اما ان يكون التاليف قياسيا او غير قياسي
والاول اما ان يقع الغلط فيه لنفسه لا بالقياس الى النتيجة او بالقياس اليها والاول اما ان
يتعلق بالمادة او بالصورة اما المادية وكما يكون بحدث اذا وجب المعاني فيه على وجه
يصدق لم يكن صادقا اذا ثبت على القياس وجدهم لم يبق صادقا واما الصورية وكما يكون على ضرب
غير منتج ويسمى الجميع سوء التركيب او سوء التاليف والذي يقع الغلط فيه بسبب القياس الى
النتيجة فلا يخلو النتيجة فيه اما ان لا يكون مغايرة لاحد اجزاء القياس وهو المصادرة
على المطلوب واما ان يكون مغايرة لكنها يكون غير المطلوب من ذلك القياس ويسمى وضع
ما ليس بعلة علة واما الواقع في القضايا التي لم يؤلف قياسا فيسمى جمع المسائل
في مسألة واحدة واما المتعلقة بالقضية الواحدة فاما ان يقع فيما يتعلق بجزئي القضية
جميعا وذلك يكون لوقوع احدهما في مكان الآخر ويسمى ايهام العكس واما ان يقع فيما يتعلق
بجزء واحد منها وذلك اما بان يوجد فيه بدل الجزء غيره مما يشبهه كعوارضه او معروضاته
ويسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات واما ان يوجد فيه بدل الجزء نفسه لكن لا على

لا على ما ينبغي وذلك بان يوجد معه ما ليس منه او يحذف عنه ما هو منه من الشروط والقيود
ويسمى سوء اعتبار الحمل واذا وقفت على حصرها فلنأت على ذكر تفاصيلها اما الاول وهو
ما يقع الغلط فيه بسبب الاشتراك اللفظي فمثاله قولك للقائل هل شيء من الشرور واجب
اولا فان كان واجبا وكل واجب خير فبعض الشر خير وان لم يكن واجبا لم يوجد لكن من الشرور
ما هو موجود كالهرم والموت والجهل والغلط فيه بسبب ان الواجب مطلق على ما يجب وجوده
وعلى ما يجب الحمل بالاشتراك ومفهوم الواجب بالاول ان وجوده ضروري ومفهوم الثاني
ان اتيانه محمود ومن هذا الباب ما يقع الغلط بسبب حرف العطف لتردده تارة بين دلالة على
جميع الاجزاء لحصول الخمسة من عدد فرد وزوج وان دليها على جمع الصفات كذب فانه لا يجتمع
هاتان الصفتان في الخمسة كما في غيرها ومن هذا الباب ما يقع الغلط بسبب اختلاف دلالة
الواو على الابتداء والعطف مثل قوله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم فانه على تقدير
الابتداء ينحصر العلم في الله تعالى وعلى تقدير العطف لا ينحصر واما مثال الثاني
وهو الذي يكون الاشتراك فيه بحسب احواله الذاتية اعني الاشتباه بسبب الشكل فكقول
العامل الهيولى قابلة والعامل من له القبول والقبول فعل فالهيولى له فعل وكذا كل السالم و
اسمائها وكذلك لنا ضرب زيد فان زيد ههنا يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وذلك
الاشتباه لبس التأنيث والتذكير وغير ذلك واما الثالث وهو الذي يقع بسبب الاعجام
فقد قصره قوم على المنكوب والسنح جعله اعم من ذلك وهو ان يكون لغير المعنى بترك
الاعراب او لعدم لفظا والمعضلات والمعمقات والمدات والتشديدات بحسب عادة
اهل اللغة والمعجم كما يكتب لنا قبل عمرو وتسكين الزاي فانه يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا
وكذلك جميع ما يختلف بالتشديد والتليين والمد والقصر وما تشابه حروفه في الاصل ويختلف
بالنقط واما الرابع فمثل قولك ما علم الانسان فهو كما علمه الانسان العلم حجر انه الانسان
حجر فان الغلط فيه وقع من جهة عود الضمير الى العالم تارة والى المعلوم اخرى وكذا لكما
قيل هو موجود انت موجود معه وقلت ان الحجر موجود فانت موجود حجرا الا ان قولك
انت يحتمل ان يفهم انك موضوع موجود انه موجود او يحتمل ان يكون انت ما كان الثوله

لقوله انت او صلة واما الخامس فمثاله ان الجسم تعالى على الهيولى والصورة او على المجموع
فيحكم ان الجسم تعالى على الهيولى وكما تعالى يدرك للجالس ليس بماشي والذي ليس بكاتب ان يكتب
فانه لما عطف والذي ليس ان يكتب وانما كان صادقا عند التركيب للامكان والعوق
فكان معناه والذي ليس بكاتب يكتب بالامكان واما السادس فمثاله قولنا يمكن للماشي ان يجلس
حال ما هو ماشي فان هذا المركب كاذب واذا احصل صدق وايضا من هذا النفس جوهر او انه
بالعوق مركب فيصدق النفس جوهر فلازمه انها ليست جوهر بالفعل فهذه امثلة الاغاليط اللفظية
واما المعنوية فمثال الاول منها قول الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك لا يكتب على موضع
واحد ما انا لفاعنا المقدمتين على وجه تصدقان معا لحصلت الصادقة كما تقول
الجالس في السفينة متحرك بالعرض وكل متحرك بالذات لا يكتب على موضع واحد فلا وسط وان
اخذنا بحيث يكون ساما صادقة فيها كذبت بعض المقدمات او جميعها فيختل الثالثة مثال الثاني
كل انسان بشر وكل بشر حيوان ينتج كل انسان حيوان فما يتوهم انه منتجة من هذا المثال فانه
بعينه الكبرى بدلت فيه احدى الالفاظ وانما يستعمل هذا الفن كثير الجدليين وقليل
سفسطي مثل هذا الواقع في امثلة مصادرة مثال الثالث ما يستعمل ان نفى قدمه بعولهم
لما له واجب الوجود وكل واجب الوجود واحد فلا له هو الواحد كما تقول زيد كامل النظر
في العلم وكل من كان كذلك فهو حكيم فزيد حكيم ومن هذا الباب استنتاج الخفي من
الاخفى كقولنا لنا كل اجزاء الجوهر وكل جزء الجوهر جوهر فكله اجوهر مثال الرابع قولنا
الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان لنتج الانسان وحده حيوان فان الغلط فيه باعتبار
الغلط المغالطة من هذا الباب وباعتبار العاكس من باب وضع ما ليس بعلة علة وقد
اجيب عن هذا بان لفظة وحده هي جزء من المحمول ويجب ان يؤخذ في الكبرى كذلك فحينئذ
ينتج كل انسان حيوان وهذا ليس بشيء فان العاكس قد يذكر الرابطة ويجعلها
متأخرة عن لفظة وحده كما تقول الانسان وحده ضاحك ومعاني النسبة الانسان
وحده حيوان والجواب ان الصغرى ليست على شرط المنقول عن الحق

ولا في قوة المعقول على الكل فإن الواحد لفظة كل أو بعض كذبت القضية والحمل على الطبيعة يجوز أن يذكر
فيه السور إذا كان في قوة المعقول على الكل كقولنا الإنسان حيوان وكل حيوان جسم فإن لفظة كل أو بعض
إذا دخلت على الصغرى لا تكذب مثال الخامس قولنا كل [illegible] بالقوة لأن كل [illegible] مثال السادس قولنا
الهيولى بالقوة صورة معدومة وهي باعتبار ذاتها بالفعل وقوتها بالنسبة إلى الصورة فههنا قد أخذ ما هو
محمول على الشيء حملا عرضيا مكان ما بالذات ومن هذا الباب أخذ العدم والملكة مكان السلب والإيجاب
فإنه أخذ سببية الشيء بدله مثال السابع قولنا بعض الجسم ممتد في الجهات إلى غير النهاية والأفلاك
شيء من الجسم بممتد في الجهات إلى غير النهاية وينعكس فلا شيء من الممتد في الجهات إلى غير النهاية بجسم وهو محال
والجواب أن الحمل إن أخذ بحسب الخارج كان كاذبا ونقيضه حق وعكسه صادق وإن أخذ بحسب الفرض وفسر
عدم النهاية بالفعل كان أيضا كذلك وإن فسر بالمعنى العام وهو أن لا ينتهي إلى حد لا يمكن مجاوزته فإن
القضية صادقة ونقيضها كاذب وعكسه أيضا كاذب ومن هذا الباب ما نعده دونه في المثال
في اجتماع النقيضين وهو قول القائل كل كلامي في هذه الساعة كاذب فإنه لو كان صادقا لزم اجتماع
النقيضين وكذا لو كان كاذبا والجواب ما ذكره بعض المحققين وهو أن الصدق والكذب إنما
يعرضان للخبر عن أمر غير المخبر عنه حتى يتحقق المطابقة وعدمها أما إذا اتحد الخبر والمخبر عنه لم يتصور فيه
المطابقة وعدمها بمعنى الملكة بل بمعنى السلب فلا يتصف بالصدق والكذب فيه فإن ذلك الخبر
يصدق عليه أنه ليس بصادق ولا كاذب ولا يلزم من سلبهما عنه ثبوت نقيضهما فالغلط في هذا
الموضع إنما كان لأنه حكم بعروض الصدق والكذب لما لا يعرضان له بسبب عروضهما لما هو من
نوعه فهو من باب سوء اعتبار الحمل أقول والحق أن الغلط في هذا إنما هو من
باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهذا ما أردنا ذكره في هذا الفن ولنقطع الكلام ههنا
ثم نشتغل [illegible] بالبحث في الطبيعي حامدين الله تعالى ومصلين على محمد النبي
وآله الطاهرين

تم المنطق الذي هو جزء الأسرار

ال

الفن الأول من الطبيعي من

كتاب الأسرار

الخفية في العلوم العقلية

المستخرج من الشفا

بسم الله الرحمن الرحيم توكلت على الله

قد اجمع رأينا على الانتقال من العلوم المنطقية طالبين العلوم الطبيعية اذ هي اقرب الاشياء بالنسبة الينا فانا اذا تنبهنا لما احسسنا بحواسنا اولا ثم نتنقل منها الى المعقولات اذ كانت لا تفي فطرتنا بادراك المعقولات الا بتوسط المحسوسات والاشياء المدركة بالحواس انما هي الاجسام ولواحقها فالعلم بها ينبغي ان يتقدم على العلم المتكفل بالبحث عن احوال المجردات عن المادة وعلائقها و موضوعه هو الجسم الطبيعي من حيث يلحقه التغير الذي هو اما الحركة او السكون وفيه مقالات

المقالة [illegible] الاولى في لواحق الاجسام الطبيعية

وفيه مباحث الاول في الجزء الذي لا يتجزى اختلف الناس في تركب الاجسام وبساطتها فقال قوم انها مركبة من جواهر لا تتجزى فعلا وفرضا وهي متناهية وزعم آخرون انها غير متناهية وقال آخرون انها مركبة من اجزاء صغار لا تقبل القسمة الفعلية وان قبلت القسمة الفرضية والوهمية او الواقعة باختلاف الاعراض وهذا مذهب ذيمقراطيس وذهب جمهور الحكماء الى انه مركب من الهيولى والصورة وسيأتي البحث عنهما وقال بعض المتأخرين ان الجسم بسيط في نفس الامر كما هو بسيط عند الحس وان الهيولى عبارة عن الجسم البسيط واتفق هؤلاء وجمهور الحكماء على ان الجسم وان كان غير مؤتلف من اجزاء وحدانية الا انه ينقسم الى ما قسمة لغير نهاية ولكل وجه حجج فلنتكلم عليها فنقول اما الذاهبون الى تألف الاجسام من اجزاء افراد فقد استدلوا بوجوه الاول ان الحركة منقسمة الى اجزاء لا تتجزى لان الزمان كذلك فان الماضي والمستقبل من الزمان معدومان فان لم يكن الآن موجودا لزم عدم الزمان مطلقا والآن غير منقسم والا لكان بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون الآن حاضرا هذا خلف فالقدر الموجود من الحركة في الآن ان كان منقسما انقسم الآن والا لزم وجود اجزاء للحركة لا تتجزى ثم بعد الآن يحصل جزء آخر عقيبه فالعدد المسلوك كذلك الحركة ان كان منقسما انقسمت الحركة لانقسامه فان الحركة الى نصفه نصف جميع الحركة فيلزم

فلزم وجود جزء لا يتجزى من المسافة ثم نتكلم في ذلك الجزء الى ان نقطع الثاني النقطة ان كانت جوهرا فهو المطلوب وان كانت عرضا فمحلها ان انقسم انقسمت فان الحال في احد المحلين لا يجب ان يكون عين الحال في المحل الاخر الثالث انه ثبت ان نقطة انها حالة في المجموع من حيث الحلول في الاجزاء لكنه معلوم البطلان الثالث السطح المستوي اذا وضع عليه كرة حقيقية لاقته بنقطة فان الملاقاة بالخط يقتضي تضلع الكرة فاذا دحرجت عليه لاقته بنقط متتالية فيتركب الكرة و السطح منها واذا فرض هذا في طرف خط يتحرك على خط حتى انتهاه الرابع ان كل جسم فلا بد له من اجزاء وحدانية فانه متصل وكل متصل فله طرفان وتلك الاجزاء ان كانت متناهية فهو المطلوب وان كانت غير متناهية لزم منه محالات احدها قطع المسافة المتناهية في زمان غير متناه فان المتحرك لا يقطع الابعد قطع اجزائها فلو كانت غير متناهية كانت الازمنة غير متناهية وثانيها عدم لحوق السريع البطيء فان البطيء اذا قطع جزءا ثم ابتدأ السريع فاذا قطع ذلك الجزء يكون البطيء قد قطع شيئا وثالثها عدم حصول المقدار من التأليف ولا فليؤخذ من الكثير الغير متناهية اجزاء متناهية ثم يضم طولا وعرضا وعمقا فان لم يزد مقدارها على مقدار الواحد لزم ما قلنا وان زاد فله نسبة الى المؤلف مما لا يتناهى وهي نسبة متناه الى متناه في المقدار لكنها هي نسبة الاجزاء اعني ما لا يتناهى الى ما يتناهى وهو باطل بالضرورة ورابعها مساواة انقسام الجبل للخردلة وربما جعل هذا الحجة مستقلة الخامس في ابطال مذهب القائلين بالغير متناهية الخامس الاستدلال بالبرهان الذي ذكره اقليدس على وجود اصغر الزوايا الحادة فانه يدل على وجود الجزء واحتج الفريق القائلون بتركب الاجسام من الاجزاء التي لا تتناهى بان وجود اجزاء في الجسم مستظهر بالبراهين الآتية انقسام الجسم الى ما لا يتناهى كانهم اخذوا الشيء الذي ينقسم اليه الجسم فجعلوه جزءا او اعتذروا عن العضد الاول من الالزامات الفريق الاول باثبات الطفرة وعن الثالث بالتداخل والزم الفريق الاول لاجل ذلك تجويز التفكيك في الرحى المتحركة فالمزعوم والعذران المذكوران باطلان اما الطفرة فلانه لا بد فيها من المرور على الوسط واما التداخل فانه على ما الف الاجسام من الاجزاء وعلى

بعد من يلزم انقسام الجزء فان الجزء حال الملاقاة مماس لا مماسته حال المداخلة واحتج
ذيمقراطيس بان اجزاء الجسم قد ثبت انها متناهية وسيثبت بالبرهان ان الجسم قابل
لانقسامات غير متناهية بالعرض لا بالفعل وايضا فالجسم ينقسم لا الى لا شيء مطلقا وهو محال
ولا الى النقطة وهو ايضا [illegible] والا لتركب منها فهو اذن منقسم الى اجزاء لا تقبل القسمة فلا
واحتج نفاة الجوهر بوجوه الاول ان الجوهر من الجوهر ان لاقاه [illegible] فاما بالاسر
لزم التداخل المستلزم للانقسام وان كان لا بالاسر لزم الانقسام الثاني الخط
المركب من ثلاثة جواهر اذا وضع على طرفيه جزءان وتحركا تلاقيا على الوسط
فانقسم الجميع الثالث لو ثبت الجوهر لانتفت الحركة والتالي باطل بالضرورة فالمقدم
مثله بيان الملازمة ان وصف الجوهر بالحركة لا يكون وهو حاصل في المكان المنتقل عنه ولا
المنتقل اليه فلا بد من وسط الرابع البير النازلة فانه اذا كان في منتصفها
خشبة وعلق منها حبلان احدهما الى فوق والآخر الى اسفل ثم جذب السفلاني با
الفوقاني يتحرك فانه مع حركة الفوقاني خمسين فاذا تحرك السفلاني جزءا تحرك الفوقاني
اقل وهو عمدة مثبتي الطفرة الخامس بطوء الحركات ليس لتخلل السكنات على ما تقرر
فيلزم انقسام الجزء لانه اذا تحرك السريع جزءا تحرك البطيء اقل السادس شكل العروس
برهن فيه على مساواة مربعي ضلعي القائمة لمربع وترها فاذا كان كل ضلع عشرة
كان الوتر جذر المائتين المنكسر السابع المربع المركب من ستة عشر جزءا متلاقية
ان تلاقت الاجزاء قطرا فالقطر كالضلع وهو باطل لشكل العروس وان تباعدت
بما يسع الجزء فالقطر كالضلعين وهو باطل لشكل الحمار ثم قالوا الاولى [illegible] اما
ما احتج به في [illegible] من انقسام الزمان الى الماضي والحاضر والمستقبل فانه ليس
كذلك وسياتي الكلام فيه بل الآن طرف الزمان ووهمي ليس له تحقق في الخارج

وانقسام الحركة انما هو بالعرض بل هي شيء واحد متصل فاندفع حجتكم الاولى واما الثانية
فالكلام فيها من وجهين احدهما ان النقطة امر عدمي لانها فناء الخط والثاني ان العرض
لا يجب [illegible] انه لمحله بحيث [illegible] في جميع اجزائه فانه ليس بتبين ان الحال في المجموع حال في اجزاء
ذلك المجموع او في احدها واما الثالثة فالمنع من وجود كرة وسطح مستويين ثم مع التسليم المنع
من امكان حركة الكرة على السطح ثم مع التسليم نقول الحركة انما تكون في زمان فالكرة حال الحركة
تكون مماسة للسطح في زمان والمماسة في الزمان بالخط وانما تكون المماسة بالنقطة حال الثبات
والسكون او في حالة التوهم للآن فنسلم ان المماسة في الآن انما تكون بنقطة وممنوع ان الكرة
تكون مماسة للسطح في آنات متعاقبة حتى تكون مماسة له بنقط متعاقبة فان هذا
هو اول المسألة بل لم لا يجوز ان الآنات المفروضة اذا تخللتها ازمنة كذلك النقطة المفروضة
انما تفرض اذا كانت اطرافا لخطوط فاصلة بين كل نقطتين منها واما الحجة الرابعة
فانها في غاية المنع فانه ليس نسلم ان الاجزاء المفروضة الموجودة في المقدار [illegible] بالفعل
حتى يلزم ما ذكرتم واما [illegible] لكم يلزم مساواة الجبل للخردلة في الانقسام فانه حق لكن الشيخ
ان يقال ان تلك الاجزاء متساوية في المقدار ونحن لا نقول به واما الخامسة فانها
مغالطة فان اقليدس برهن على [illegible] زاوية هي اصغر الزوايا الحادة من التي يكون من
خطين مستقيمين ولا يلزم منه ان يكون اصغر من كل زاوية مفروضة سواء كان خطاها
مستقيمين او غير مستقيمين ثم قالوا الفريق الثاني قد ثبت بطلان تركب الجسم من الاجزاء
فبطل كلامكم بالكلية لم كيف يلزم من قبول الجسم القسمة تركبه مما انقسم اليه وهذا وارد
على ذيمقراطيس ايضا في حجته الاولى واما حجته الثانية فساقطة بالكلية فان
انقسام الجسم اذا كان غير واقف عند حد لا يلزم ما ذكر على ان قوله اذا انقسم الجسم
الى اجسام مركبة منها لا يخلو عن ضعف قد سلف بيانه ثم ان الشيخ نقل عنه ان تلك الاجزاء
متساوية ومساوية للجميع في الطباع وانما تختلف بالاشكال والاسدي ان المتساويات تتساوى
في القبول فاذا صح على المنفصلين الاتصال الواقع للاثنين صح على المتصلين الانفصال

الدافع للوحدة واعلم ان لنا في بعض كلام هؤلاء نظرا فان قولـ العزيق الاول ان اجزاء
الجسم لو كانت غير متناهية كانت المسافة المتناهية مقطوعة في زمان غير متناه ان اراد
به عدم التناهي بحسب المقدار فهو غير مسلم وان اراد به عدم التناهي في الاجزاء فهو غير
لازم فان المسافة المتناهية المقدار كما اشتملت على ما لا يتناهى من الاجزاء كذلك المقدار
المقطوعة المسافة من الزمان متناهي كذلك اشتمل من الاجزاء على ما لا يتناهى وكل
جزء من اجزاء المسافة مقابل لكل جزء من اجزاء الزمان وقولهم ان المؤلف من المتناهي
له نسبة الى المؤلف من غير المتناهي وهي نسبة الاجزاء الى الاجزاء ممنوع ايضا فان النسبة
انما يجب ان تكون محفوظة بين المتناهي القدر غير المتناهي الاجزاء وبين المتناهي القدر
المتناهي الاجزاء لو بعثت الاجزاء لكانت محفوظة على ما كانت عليه مترتبة في العملية متفاوتة حتى
يزيد المقدار بزيادتها اما على تقدير صحة مذهبهم من التداخل لا يبقى النسبة
محفوظة لعدم تغاير الامكنة المستلزم لعدم زيادة المقدار فلا اولى من الاشتغال حينئذ
في ابطال التداخل اولا وقولـ العزيق الثاني في الجواب عن حجة اصحاب الجزء
وهو ان العرض قد يحل في محل منقسم وان كان غير منقسم فانه لا يخلو من وجهين فان
المحل الذي هو منقسم الى الاجزاء لا يخلو اما ان يكون قد حصل عند اجتماع الاجزاء هيئة
مغايرة للاجزاء او زائدة عليها او لا يكون فان كان الثاني وجب ان يكون الحال في
ذلك المحل حالا في الاجزاء وان كان قد حصل عند الاجتماع هيئة مغايرة فاما ان يكون منقسمة
او غير منقسمة ولعل البحث فيه واما جوابهم عن الحجة الثالثة لاولئك القوم
فقد سلموا فيه ان الشيء يلاقي الكرة بالنقطة فنقول حينئذ تلك النقطة ان كانت جزءا
ثبت المطلوب وان كانت عرضا فكيف يمكن ان يقال ان العرض يلاقي الاجسام وهو غير معقول
فان كل ما يلاقي غيره وكان عرضا فلابد من ان يكون له طرفان طرف يلاقي به محله وطرف
يلاقي به ذلك الجسم الاخر ثم كيف يمكن وجود سطح متوسط بين جسمين فاذن ان لا تكون النقطة
غير ملاقية ان يكون محلها ملاقيا للسطح لكن البرهان الهندسي دل على ان الملاقي

للبسط

غيره صح
رق صح

للبسط من الكرة شيء غير منقسم فثبت الجزء وانما طولنا في هذه المسألة لكونها من المسائل الشريفة
التي يبنى عليها مطالب كثيرة **المبحث الثاني في الحركة** اعلم ان لفظ الحركة وان كانت مشهورة
عند الناس لكن تعريفها لا يخلو من تعسف لخفاء حقيقتها وقد حدت بحدود متداولة
احدها ان الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على التدريج او يسيرا يسيرا او لا دفعة وذلك
لان الخروج الى الفعل قد يكون دفعة كحدوث الصور والاعراض الفارقة وقد يكون على التدريج
كالحركة وهذا التعريف لا يخلو من فساد فان الحصول على التدريج او الذي يكون يسيرا يسيرا
انما يعرف بعد معرفة الزمان ثم الزمان يعرف بانه مقدار الحركة فيلزم الدور وربما اعتذر
بعض المتاخرين عن هذا بان الحصول لا دفعة ليس هو نفس الزمان وانما هو لازم للزمان
والحد بلازم الشيء مكان الشيء غلط وهذا العذر فاسد فان الحصول لا دفعة وان كان مغايرا
للزمان لكنه لا يمكن تعقله الا بعد تعقل الدفعة التي لا تتعقل الا بانها الحصول في ان وان
هو طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فيلزم الدور لا محالة والمعتذر توهم ان الحصول
لا دفعة لعدم السلب نفس الزمان السلب الكون من المبدا الذي منه الحركة والمنتهى
التي اليه الحركة بحيث اي حد يفرض في الوسط لا يكون المتحرك قبله ولا بعده فيه وهو التوسط
موصوف الحركة وهذا التعريف اكثر اغلاطا من الاول فانه قد اخذ فيه القبل والبعد وساير
اقسام القبلية والبعدية التي ذكرها غير الاتية هنا سوى القبلية والبعدية الزمانية
فيكون قد اخذ الزمان في تعريف الحركة فكان الالزام مشتركا وايضا فان هذا التعريف قد اخذ فيه
الشاملين مبدا الحركة ومنتهى الحركة فقد اخذ في تعريف الحركة نفسها وكذلك اخذوا المتحرك
في التعريف وهو لا يعرف الا بالحركة وايضا المبدا والمنتهى انما يحصلان للحركة
المستقيمة لا الا بالقوة فان قيدا بالقوة خرجت الحركات المستقيمة ذوات المبدا والمنتهى
بالفعل وان اطلقا كان اللفظ مشتركا لان القوة لا يخلو عن علم [illegible] فلا اشتراك معنى
بين العلم والوجه واخذ الالفاظ المشتركة في الحدود منهي عنه الثالث ان الحركة
كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة فان الساكن كونه في المكان الثاني بالقوة

اعلم صح

وكل الاعمعه انما معروف بالحصول الاني والان لا معروف الا ما هو عارف صح

مينوي

الحركة تعلق الى [illegible] العلو الى [illegible] سفل

وحصوله فيه كمال له لكنه مسبوق بكمال هو التوجه نحوه فالتوجه هو الكمال الاول لكن
لا مطلقا فان حصول احد الكمالين سابقا على صاحبه يصدق عليه انه كمال اول لما
بالقوة فاذا قيد بقولنا من حيث هو بالقوة ارتفع عليه الحد على الحركة وهذا فيه خلل
ايضا فان الكمال الاول لا يراد به الكمال السابق والمعنى في السبق ههنا هو السبق الزماني
فيكون بعد اخذوا الزمان في تعريف الحركة على ان يصدق الكمال الاول لا يخلو من خفاء وللقدماء
تعريفات اخر منها انها هي الحركة هي الغيرية اذا كانت بعد تغير الحال او هي زوال من
حال الى حال او سلوك من قوة الى فعل فان المقيد للشيء لا يجب ان يكون نفس ذلك الشيء والزوال
والسلوك من الالفاظ المترادفة للحركة سر الحركة يطلق بمعنيين احدهما الامر
المتصل المعقول للمتحرك من المبدأ الى المنتهى والثاني التوسط بين المبدأ المفروض و
المنتهى بحيث اي حد يفرض لا يوجد المتحرك قبله ولا بعده فيه وهذا التوسط هو
صورة الحركة وهو صفة واحدة لا تتغير ما دام متحركا بل قد يتغير حدود التوسط وليس
المتحرك متوسطا موجودا في حد دون الغير لانه بحيث اي حد يفرض لا يكون قبله
ولا بعده فيه فالشيخ برأيه الاول لا حصول له في الاعيان وانما حصوله في الذهن لانه لا يحصل
والمتحرك بين المبدأ والمنتهى وانما يتم حصوله اذا كان المتحرك عند المنتهى وهناك
يكون هذا المعنى المعقول قد انقطع وعدم فليس له ذات حاصلة في الاعيان وارتسامه
في الذهن لان المتحرك له نسبة الى مكان متروك والى مطلوب مرتسم في الخيال حصوله
في المكان المتروك حال ارتسام حصوله في المكان المطلوب في الحس ثم قال ان الحركة
بمعنى التوسط توجد في ان لان كل ان يفرض يصح ان يقال ان المتحرك لم يكن قبله ولا بعده
فيه وما يقال من ان الحركة في زمان انما يشيرون بذلك الى الحركة بالمعنى الاول الذي وجد في
الذهن واما الحركة بهذا المعنى فان كونها في الزمان لا يعني به مطابقتها للزمان بل انها
لا تخلو من قطع يكون ذلك القطع مطابقا للزمان وكما ان المسافة مسافة شخصية
انما توجد لها حدود وتقطع بالعرض كذلك هذا الكون المتوسط انما هو كون شخصي لا

يوجد له حدود المسافة العرضية كون كان ذلك الكون حاصلا بالفرض كان
حصول الحدود في المسافة بالعرض لا تخرجها عن الشخصية كذلك الحدود في هذا الكون ولو
كانت حدود هذا الكون حاصلة بالفعل لكان منقسما الا انه لا ينقسم فكان ان حصوله غير
ان ظرفه وهو كان من ساكتاد ليس كذلك سر اختلف الناس في وجودها فنفى
شبه النفاة انها ان كانت موجودة فاما ان تقبل القسمة وهو باطل والا والثاني يلزم منه الجزء
الذي لا يتجزأ اولا بل يلزم منه عدم الحركة لانها تحتاج لا وجود لها في الحال والاول لا انقسام
للحال لا انقسامها الى الماضي والمستقبل وهما معدومان فالحركة معدومة والجواب عنه
ان الحركة صحيح لانها لا وجود لها في الحال ولا يلزم من نفي الحال نفي مطلق الوجود اذ ان
قلنا بانقسام الجوهر وحد لهم الماضي والمستقبل معدوم فان ان اريد به العدم في الحال
فهو حق والا فهو ممنوع واعترض صاحب المعتبر على الحركة المكانية فانها اما ان
يكون عبارة عن المماسة الاولى او عن الثانية او عن زوال المماسة الاولى او عن
مجموع المماستين او عنهما مع الزوال ولا الاول لان باطلان والا لما بقي فرق بين الحركة
والسكون والثالث باطل فان الزوال عدمي والحركة عندكم موجودة وكذلك مجموع
المماستين فان الاولى معدومة حال حصول الثانية فلا يحصل الجزءان فلا يكون موجودا
وكذلك الخامس واجيب عنه بان المماسة الاولى كانت حاصلة اولا ثم بعد
ذلك حصلت المماسة الثانية فالمماستان حاصلتان ولا يلزم من كونهما حاصلتين
حصولهما دفعة والحركة مجموع المماستين واذا كان مجموع المماستين موجودا وان
كان لا دفعة فالحركة موجودة وهذا الجواب لا يخلو من نظر سر وجه النظر ان المماستين يفتقر
الحركة الى ثبات احد المتحرك ويسقط سريانها عرض لا بد له من محل ولا يجد ان يكون
بالقوة من كل وجه والا لكان معدوما فكيف يحل فيه الحركة الموجودة فهو لا محالة

فكيف يحصل منهما ماهية الحركة

بالفعل فان كان من كل وجه استحال الحركة ايضا لان الحركة طلب الكمال المعدوم فيكون المتحرك
بالقوة من حيث ذلك الكمال وقد فرض بالفعل من كل وجه هذا خلف فالمتحرك الشامل
على قوة وفعل فهو جسم يعرض له الحركة وليست الحركة صورة منوعة له ولا الجسم لانها
عرض والجسم لا يتقوم بعرض ولانها يعرض الجسم بالفعل ولا وجود الجسم ... ولان الحركة لا توجد
اجزاؤها بالفعل ولا يتنوع ما هو بالفعل لانها فانية باجزائها فكيف يتنوع ما هو موجود
فقد ظهر من هذا فساد ظن ان الحركة هي الطبيعة اعني جوهر الشيء الصورة كما
السابق المحرك فان الحركة لموجود حادث لا بد له من سبب ولا يجوز ان يكون
سببه هو الجسم من حيث هو هو وان لدامت الحركة بدوامه بل كان كل جزء مفروض
من اجزاء الحركة يدوم بدوام الجسم ومع دوامه لا يوجد معاقبة فلا يوجد الحركة ولان
الاجسام متساوية في الجسمية فهي كلها متحركة وكان يجب تشابه حركاتها الاستلزام
التشابه في العلل التشابه في المعلولات ولانه ان طلب مكانا معينا
سكن عنده وان لم يطلب مكانا فلا اختصاص له بجهة من الجهات فيتحرك الى الكل
او لا يتحرك ولا ينتقض بعض هذه بالطبيعة الثابتة فان الطبيعة لا تقتضي لذاتها
الحركة والا لزم دوام الحركة بل ان لا يحصل حركة بل انما تقتضي الطبيعة الحركة عند
خروجها عن الحالة الملائمة الى الحالة الغير الملائمة ثم هذه الغير الملائمة تتدرج
منها الوصول الى الاين التي يصل اليها المتحرك على سبيل القطع والتجدد ثم
تفصلها الوهم وان كانت المسافة والحركة في الاعيان موصولتين فعلة الحركة امر ثابت
هو الطبيعة ويتجدد وهو الوصول الى الحيثيات ولا ثبات الغير الملائمة
على سبيل التجدد حتى يصل الشيء الى مكانه الطبيعي وكذلك القول في النفوس
اجزائها فانها لا تقتضي الحركة ما لم يتجدد لها ارادات وهو ليس متجددة سؤال
جعلت الوصول الى الاقرب المكانين علة الوصول الى الابعد مع ان العلة حاصلة مع المعلول

جواب

جواب هو من العلل المعدة بمعنى ان الطبيعة تقتضي الحصول في المكان الثالث
بشرط حصولها في المكان الثاني ثم اعلم ان المحرك ان كان داخلا في الجسم فان حرك بارادة
كانت الحركات مختلفة فهو النفس الحيوانية وان كانت متفقة فهو القوة الفلكية وان
كان بغير ارادة فان حرك حركات مختلفة فهو القوة النباتية والا فهو الطبيعة وقد
يطلق الطبيعة على الثالث والرابع وقد يجمع ما يحدث عن الطبيعة لا بارادة الحادث بحسب
الطباع وان كانت خارجا فان كان مبدأ الحركة من الجسم فهو القاسر والا فالحركة عرضية
ويساق البحث عن هذه الاقسام الى الثالث ما فيه الحركة والمعني به ههنا كون الجوهر متحركا من
نوع مقولة الى نوع اخر ومن صنف الى صنف اخر وقد حصره الشهور بالاربع مقولات لا غير الكم
ويقع فيه الحركة باعتبارين احدهما التخلخل والتكاثف والثاني النمو والذبول اما الاعتبار
الاول فالدليل عليه ما يشاهد من تركب الجسم من الهيولى التي لا تتقدر بذاتها والصورة وحاصل
كلامهم ان المقدار زائد على الجسم فنسبة المقادير اليه على السوية فجاز انتقاله من احد
تلك المقادير الى الاخر وهذه الحجة على تقدير تسليم اصولها دالة على جواز المعنى المراد
من الحركة وهو الخروج مطلقا وليست دالة على الخروج التدريجي وربما احتجوا
بالقارورة في الكيت على الماء بعد المص فانه يدخلها الماء مع انه لا اخلاء لما ان
بل لان الهواء بالمص خرج منه شيء فاكتسب الباقي مقدارا اكبر فيسر الفرق خلاء
فعند دخول الماء رجع الهواء الى حجمه الطبيعي فدخل الماء وقد يحتجون
بالاواني المصدعة عند الغليان لزيادة المقدار وهاتان الحجتان وان لزمهما مخلص
ما ذكرنا على الاولى لكن يضعفان من حيثية لغى وهو عدم البرهان على حصر
السبب فيما ذكره واما الاعتبار الثاني فانهم قالوا ان ازداد الجسم باتصال الغذا
وكانت الزيادة مداخلة للاصل دافعة لاجزائه الى جميع الاقطار متشبهة
بطبيعة الجسم المدخول فيه فهو النمو وضده الذبول ولا شك

وان ههنا حركة مكانية اما الحركة التي ذكرها زائدة على المكانية والكلام عليها كما في الاول
المقولة الباقية الكيف وابتدؤا الحركة في الانفعالات والانفعاليات فان الماء يبرد
لا الى اسرة او بالعكس وانكروا جماعة الاستحالة وساق البحث عنهم وكذلك الحال
الملكة فان البدن قد ينتقل الى الصحة على التدريج والنفس ينتقل الى العلم يسيرا يسيرا
وكذلك القول في القوة واللاقوة ويقولون الحركة في الكيفيات المختصة بالكميات
واعلم ان الذي يمكنهم الاستدلال به على وقوع الحركة فيما ذكروا انما هو البناء على الحس
وانت تعلم ان الحس قد يحصل عنده الشيء على التدريج وان كان في نفس الامر بخلاف ذلك
كالنقطة المتحركة [illegible] مجاز العكس المقولة الثالثة الاين وهو وقوع الحركة
فيه ظاهر الرابعة الوضع وقد ينتقل الجسم من وضع الى غيره على التدريج قطعا
كالحاوي الثابت في مكانه المتحرك في وضعه بالذات وانتقال [illegible] لا يوجب استحالة
في المكان والاستبعاد في حركة اجزاء الجسم في الاين وحركة جملة الجسم في الوضع واما باقي
المقولات اما الجوهر فلانه غير قابل للشدة والضعف فلا يكون فيه حركة ولا اولى ممنوعة
وساق البحث فيها والبناء منقوضة بالكم وايضا موضوع الصور الجوهرية لا تقوم
بالفعل الا بالصورة والذات لا توجد بالقوة يستحيل ان يتحرك بالفعل فان جعل
المتحرك هو الهيولى فلا بد له من صورة حال الحركة فان كان الجوهر حال الحركة هو الجوهر السابق
فليست الحركة في الجوهر وان كان غيره فيكون لا اول قد فسد وحدث الجوهر المتوسط
وقد يكون جوهران متميزين بالفعل ويكون الكلام في الانتقال الى الاوسط كالكلام في
في الانتقال الى الطرف فانه ان كان دفعة فلا حركة وان كان على التدريج فلا بد من جوهر
متوسط ولا يلزم على هذا الكلام الحركة في الاعراض لان الفعل مفتقرا في قوامها
نوعا بالفعل الى جميع الصور حسب لئن يكون الجوهر المتوسط من الجوهرين حاصلا
بالفعل ولا كذلك العرض المتوسط من العرضين لاستغنائه المتوضع عنه واعلم

مثل الفردية للثلاثة والزوجية للاربعة فان [illegible] فالثلاثة والاربعة كم [illegible] كان [illegible] فالفردية والزوجية لا تتحرك [illegible] على حالها

مثل الماء في الكوز فالماء حار [illegible] والكوز [illegible]

واعلم ان هذا الفرق ضعيف لان الكيفية المتوسطة بين الكيفيتين ان كانت هي الكيفية الاولى
فلا حركة في الكيف بل عسى ان يكون في الكم غير الكيف وليس الكلام فيه وان كان غيرها فالانتقال
اليها ان كان دفعة فلا حركة وان كان على التدريج فثم كيفية متوسطة غير هذه وينتقل
الكلام اليها ولا ينفعهم [illegible] او بان الكيفيات المتوسطة موجودة بالقوة غير موجودة
الا الشيء بالقوة معدوم فان لا متوسط هو مناف الحركة وقد يستدل في هذا الموضع بان
الجوهر لو تحرك لكان لا الى جوهرية والثاني باطل فان الجوهر لا يمكن انقلابه عينه والسلوك
نفس الى شيء غير الذي منه ابتداء الحركة فلو كانت الحركة من نفس الجوهرية فالانتهاء الى
شيء غير جوهر وهذا الاستدلال لا ادري جدا اذ قد مع الخلاف فيه لوقوع الغفلة عن اعتبار
الحيثيات فان الحركة المتنازع فيها ليست من الجوهر من حيث هو هو بل من جوهر معين
هو الصورة المعينة الى جوهر آخر وهذا كما في الكيفيات لو تحرك الجسم من كيفية الى اخرى
واما المضاف فانه ابدا عارض للغير فان كان معروضه قابلا للحركة فيها متوسطة كما
السخونة والبرودة لما قبلت الزيادة والنقصان كان الاسخن والابرد قابلين لهما
والا فلا يكون الحركة اولا وبالذات للمعروض ثانيا وبالعرض للاضافة واما متى فلانه
لا انتقال فيه بل يقع دفعة كالانتقال من سنة الى اخرى ولا يقع في زمان والا لكان لمتى متى
لغو تسلسل واما الملك فانه لما كان عبارة عن نسبة الجسم باعتبار الشامل له كان بدله
انما هو السطح الحاوي في المكان فلا يكون فيه لذاته حركة والحق ان الملك عبارة عن
نسبة الشيء الى غيره نسبة التملك فلا يكون فيه ايضا حركة بل يقع دفعة واما ان يفعل
وان ينفعل فقد منعوا من الحركة فيهما وان كان قد جوز قوم الحركة فيهما واحتج
المانعون بانه لو كان الانتقال من التبرد الى التسخن على التدريج لكان لا يخلو اما ان
يكون ذلك والمبرد يبرد بعد فالشيء التبرد او الفتور باطلا فان اما لا اول
فلان الانتقال الى التسخن لابد من طبيعة التسخن وفي طبيعة السخن لابد
من طبيعة السخونة فيكون عند ما يقصد الحرارة يقصد البرد وانا الثاني

فلانه يكون عند لا انتهائها والوقوف على البرد كما سبق من ثبوت السكون بين الحركات المتضادة
وايضا فان ذلك الانتقال ان كان نفس التسخن فليس من التبرد والتسخن الآن ما ان
سيكون آنا ان كان انتقالا الى التسخن مع لا يخلو اما ان يكون الانتقال الى التسخن اخذا من
طبيعة التسخن او لا يكون فان لم يكن فليس ذلك استحالة وان كان فهناك اخذ من طبيعة
السخونة فيكون عند الانتقال الى التسخن قد وجد التسخن الآن يعرض التسخن ما هو
الغاية لكن التسخن منقسم والا لكان شيئا غير منقسم فلا يكون حركة بل سخونة واذا كان منقسما
فلا يكون من التسخن ما هو الغاية واحتج المجوزون بان الشيء قد ينتقل من ان لا ينفعل
ولا ينفعل الا على التدريج مثل السواد فانه غاية السواد وايضا فان الانفعال قد يكون
مطلقا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يشتد وبالعكس واجاب الشيخ عن الاول بان الحركة
لا يكون فيها باريا الكتاب الهيئة والصورة التي بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال وعن الثاني
بان الانفعال يكون في السرعة وهي كيفية ليست الفعل والانفعال الرابع والخامس ما منه
وما اليه وتعلقها بهما ظاهر فان حد الحركة انها كمال اول يوصل بها الى كمال ثان وقد يكون
بالحقيقة نه
بلغ حدين وقد يكون ان بين حدين لكن احدهما اقرب من حد وبالغ اقرب من الحد
كالشعر والعلم والجهل
وقد لا يتضادان ولا يتوسطان المضادين بل لا نسبة الى احدهما متضادة او متقابلة
لوجه ما كما في الفلك وقد يثبت الحصول فيهما زمانا فيحصل بين الحركتين سكون وقد
لا يثبت الا آنا كالفلك وقد يكونان بالفعل كما في حركات الاجسام المستقيمة الحركة
وقد يكونان بالقوة كما في الفلك فانه اذا كان فرضت فيه مبدأ كان ذلك حاصلا
بالقوة والفرض ومبدأ الحركة المستديرة ومنتهاها المنتهى لكن باعتبارين
ولذا قيس المبدأ او النهاية في معروضهما اعني الحركة كان قياس التضائف
ولذا قيس احدهما الى الاخر لم يكن قياس التضائف فانه قد يعقل احدهما
لا مع الاخر فيكون لصدهما مضادا اللاحق السادس الزمان وتعلق الحركة به على ما اثبتنا
اولا

اولا **مسر** الجسم في حال سكونه له نسبة ثابتة الى الامور الثابتة وله عدم الحركة فالسكون
ان اطلق على الاول فهو ثبوتي وان اطلق على الثاني فهو عدمي والحكماء جعلوا الاول من مقولة
الوضع والثاني هو السكون والمتكلمون جعلوا السكون هو الاول **مسر** السكون يقابل الحركة
اما مقابلة الضدين او مقابلة العدم والملكة على الخلاف في التفسير وقد جعل بعض الشارحين
يقابل الحركة عن المكان واخرون جعلوه مقابلا للحركة اليه واخرون قالوا ان السكون لا
يقابل حركة خاصة والا لكان المتحرك عنه ساكنا لكونه مسلوبا عنه الحركة شرعا بل السكون في
المكان يقابل الحركة عنه واليه والا جعل السكون عدم الحركة لم يكن عدما مطلقا بل عدم مع
امكان الوجود بخلاف عدم العرض للان فلا يكون الوجود له علة هي علة الوجود
لكن عند ارتفاعها فانه سيظهر ان علة العدم هو عدم العلة ويستدعي المحل الاستعداد
لا احد الوجود بينة فانا لما علمنا انه عدم شيء عن شيء فقد جعلنا المعدوم محلا واعلم ان السكون
لما كان عدم الحركة عما شانه ان يتحرك وجب اشتراطه بالزمان فان الجسم في الآن الواحد
من حيث هو في الآن لا يمكن ان يتحرك فلا يكون ساكنا ولا استبعاد في خلو الجسم من هاتين
الحالتين ومثبتو الجزء يجعلون ذلك **العا... الثالث** في المكان قد وقعت
الاشارة في وجود المكان اولا ثم في ماهيته اما النفاة فقد احتجوا بحجج الاولى انه
لو كان موجودا لكان اما جوهرا او عرضا والقسمان باطلان اما الاول فلانه ان كان متحيزا
وللمتمكن حال فيه لزم التداخل وافتقار المكان الصحة الانتقال عليه وان كان مفارقا
استحال اختصاص المفارق بالعدم الاولوية وايضا فكيف يكون مفارقا ويتوجه ملاقاة
الاشارة الحسية اليه واما الثاني فلانه ان قام بالمتمكن كان منتقلا بانتقاله والمفارق
منتقل عنه ولزم افتقاره الى المحل في الحلول وافتقار المحل الحال اليه في ذلك فيتحد
جهة الدور وان قام بغيره وكان ذلك الغير متحيزا تسلسل وان كان غير متحيز استحال
وتوجه الاشارة اليه الثانية انه ان كان جسما لزم ما ذكرنا من المحال وايضا
فليس هو من بسائط الاجسام ولا من مركباتها ولو كان غير جسم بطل ما مثلناه لكونه من

مطابقته للجسم وحشاؤه انه لو كان مساوي الجسم جسم الثالثة لا انتقال ان اوجب اثبات
المكان للمنتقل وللسطح وللخط وللنقطة مكان فالنقطة مساوية لها فكيف يختص
احدى النقطتين بالمكانية دون الاخرى فلا يمكنكم ان تقولوا ان كل واحدة منها
مكان للاخرى الرابعة لو كان النامي في مكان لكان مكانه ناميا بعينه فيكون
للمكان مكان واحتج المثبتون لوجوه الاولى ان النقلة التي هي مفارقة لعين جوهر
وكم وكيف فهي لشيء كان الجسم فيه ثم استبدل به فالتعاقب دال على وجود
المكان فانا نرى الجسم يفارق موضعا ثم نشاهد اخر حاصلا فيه ولان الفوقية و
السفلية معلومة لكل احد وليس لصيرورة الجسم فوقا باعتبار جوهره او كمه او كيفه
بل باعتبار حلوله في المكان الاعلى والاسفل واثبات المكان قريب من البين بنفسه
ولهذا ما وقع عند الذاهبين اثبات كل موجود في مكان وان ما لا مكان له لا وجود له ثم
اجابوا عن حجج النفاة اما عن الاولى فلان المكان عندهم اما سطح او بعد فينقطع
الدليل باعتبار وجود جسم لا مكان له هو المحيط واما بعد قائم لا في مادة والا لزم
وجود كل بعد في بعد واما عن الثانية فلان المساواة ان اخذت على الاطلاق فهو على
سبيل المجاز والا فالمقصود منها اما مساواة الظاهر من الجسم للباطن من الحاوي
واما مساواة بعد المكان له لبعد المتمكن واما عن الثالثة فلان الانتقال قد يكون
انتقالا بالذات وقد يكون انتقالا بالعرض وليس المحوج الى المكان هو مطلق
الانتقال بل الانتقال الذاتي الذي لا يكون على سبيل الاستتباع واما عن الرابعة
فلان النامي كما يستبدل الكم كذلك يستبدل المكان وانما كان يجب نمو المكان تبعا
لنمائه لو كان للمكان وحده الى النمو والذبول — اختلف المثبتون
على وجه المكان في ماهيته وتحقيق الخلاف ان المكان ليس هو نفس
الجسم بل اما ان يكون جزءا منه او خارجا والاول اما ان يكون هو الهيولى او الصورة

والثاني اما ان يكون مساويا لاقطار الجسم الثلث او لا يكون والاول هو البعد والثاني هو السطح
والبعد قد يكون فارغا وقد يكون ممتليا والسطح قد يكون اي سطح كان وقد يكون هو السطح الباطن
من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وقد صار الى كل واحد من هذه الاحتمالات
فريق فالاول منقول عن افلاطون ويؤول بان المراد من الهيولى في كلام افلاطون هاهنا هو
البعد والاخير هو المنقول عن ارسطو واحتج القائلون بالهيولى بانها قابلة للتعاقب
والمكان قابل له فالهيولى هي المكان واحتج القائلون بالصورة بان الصورة حاوية
ومحددة والمكان حاو ومحدد فالصورة هي المكان وهذان المذهبان باطلان فان المشهور
في الاصطلاح من لفظ المكان انه الذي يتحرك ذو المكان عنه واليه ويفارقه بالحركة والنقلة الحركة
فيه واليه ومفارقة الشيء لجزئه غير معقول وكذا لا يعقل وقوع الحركة الى الهيولى والصورة او
عنهما على ان البراهين التي ذكروها عقيم فان من شرط انتاج الشكل الثاني اختلاف
الكيف على ما عرف في المنطق واحتج القائلون بالبعد بوجوه احدها ان المكان
مساو للمتمكن والمساوي ليس الا البعد فالمكان هو البعد الثاني التحليل يقتضي جعل
المكان هو البعد فانا لو رفعنا الاجسام المحوية في الاوهام لثبت البعد فيعلم ان تلك الاجسام
كانت حاصلة فيه بالفعل الثالث ان المكان لو كان سطحا لزم حركة الساكن والتالي
باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية ما تمثلوا به من الحجر الواقف في الماء والطير
الساكن في الهواء السيال الرابع وصف الناس المكان بالفراغ والامتلاء مع عدم
وصفهم السطح بذلك الخامس من المعلوم ان كل جسم في مكان وليس كل جسم في
سطح لتناهي الابعاد والمكان عند السطح السادس النار في حركتها علوا ليست
طالبة نهاية الجسم الفلكي لعدم ملاقاة النهاية لسائر اجزائها وهي اعني طالبة للترتيب
في البعد والجواب عن الاول ان المساواة ان عني بها المساواة في المقدار
فهو ممنوع وان عني به مطابقة النهاية بمطابقة النهاية فهو مسلم فان السطح
الظاهر من المحوي مساو للباطن من الحاوي وعن الثاني ان التحليل انما يقتضي

وجود الشيء بعد اقامة البرهان عليه ويكون محيطا لغيره متميزا عند العقل في الحلك بميزة
عما عداه على ان الوهم الفلكي العرضي اثبات البعد ما لم يتوهم نهايات الجسم المحيط محفوظة
على الوضع سادسا وعدم دخول شيء في نهايتها فلا يجب من رفع الفلك ثبوت البعد وعن الثالث ان
الفلك مع الجزء لما متحرك لزم ان فارقا السطح المطيف بهما ضرورة ان مبدء الحركة والتغير ليس
منها فان الغرض الحركة على معنى اعم من هذا كانا متحركين وما غير ساكنين ان عنى بالحركة محافظة
الجسم لمكانه زمانا ولا استبعاد في سلب الحركة والسكون عن هذا كما انهما يسلبان عن الجسم اذا
اخذ في حدوثه مقيدا بالآن ان عنى بالسكون محافظة الجسم للنسب التي له بالقياس الى
الثابتات فهو ساكن ولا مشاحة في مثل هذه المباحث اللفظية وعن الرابع ان البعد
البعد عن الناس في وصفه بالفراغ والامتلاء وانما يصفون الجسم المحيط ونسبة السطح الى
الجسم المحيط اقرب من نسبة البعد اليه ولهذا لو توهموا ان السطح نفسه مجرد عن جسم
يقوم به لم يصفوه بما وصفوا الجسم على ان الغيرية ههنا ليس فيما تعرضه العامة وعن الخامس
انه لا لازم على البعد من وجوب هذه الكلمة فان للمنازع ان ينازع فيها على ان هذه
الكلمة لو سلمت لم نوزع في دلالتها على جعل المكان بعدا فلعله غير البعد والسطح وعن
السادس ان طلب النار ليس لان يلاقي كل جزء منها كل جزء من المطلوب فان هذا محال
بل لان يلاقي نهايتها نهاية المطلوب وح يندفع الاشكال ثم لو سلم انها غير طالبة
للسطح فلم لا يكون طالبة للوضع ولا يجب استدعاء الوضع البعد واحتج القائلون بالسطح
مطلقا بان البعد والسطح الحاوي لوجب ان يكون لبعض الاجسام غير ممكنة في مكان والجواب
انه مبني على هيولى لا يلزمهم ان لا يكون لبعض الاجسام مكانا وهو باطل واحتج القائلون بالسطح
الحاوي بان الجسم لا بد وان يحصل في مكان وذلك اما ان يكون بالمداخلة كما ذهب اليه
اصحاب البعد بان المكان لو كان بعدا لزم تداخل البعدين وهو لعدم المكان
والتمكن وهو محال لان كل مجموع فهو اعظم من احاده واذا لزم التداخل لان عنده وجه
التمكن

جزء — ملاقي — فاسد

ان يكون البعد المفطور الذي جعل مكانا لزم ما قيل والا لكان المعدوم متمكنا في الوجود او
بالعكس وهما محالان وايضا البعد قابل للحركة وكل قابل للحركة فله مكان فللبعد مكان ايضا
الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه لو امتنع منها الكان للامتناع اما لذاته او لغيرها
والاول يقتضي امتناع قبول الاجسام ذواتها للانتقال الحركة والثاني باطل لان ذلك الغير
ان كان لازما لما نقلنا الكلام اليه وان كان عارضا جازت مفارقته فاقبل البعد حينئذ
المكان والاقرب الى الحق احد هذين والاعتبار اقرب **البحث الرابع في الخلاء** كنا
قد نقلنا عن القائلين بان المكان بعد ان البعد قد يكون خاليا على ما يراه قوم منهم وقد لا يكون
فلنذكر الان حجج الفريقين اما النفاة فقالوا ان المفروض للخلاء يختلفون فيقول
بعضهم انه لا شيء محض وهؤلاء لا منازعة معهم ويقول بعضهم انه بعد مفطور فقط على ذا ما
فالمدة وهو غير قائم في مادة واحتجوا على بطلان هذا الوجه احدها ان الخلاء لو كان
موجودا لامتنعت الحركة والسكون لانهما انما يكونان بحسب تعين حيز باقتضاء الطبيعة
فاذا استوى نسبته الى الجميع فلا تخصيص لان الخلاء متشابه والقسري انما يكون لذي ميل
طبيعي على ما يأتي ولان القسري عارض على الطبيعي فهو مسبوق به او بالسكون ولان
الميل القسري انما يطلبه المعاوق ولا معاوق في الخلاء الثاني لو وجد الخلاء
لساوت الحركة مع العائق الحركة الخالية عنه والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة
انا نفرض الجسم يتحرك مسافة ما في زمان مع الخلاء ويتحرك تلك المسافة بعينها مع
الملاء في ضعف الزمان مرات معدودة ثم نفرض ملاء الغارق من الملاء الاول بحيث
يكون نسبة مقاومة الملاء الاول الى مقاومته كنسبة ضعف الزمان الاول الى
زمان الخلاء فيتحرك المتحرك تلك المسافة مع الملاء الثاني في زمان حركته مع الخلاء
ولو كانت المقاومة اقل لكانت الحركة مع الملاء اسرع وهذا محال الثالث الخلاء
قابل للمساواة والمفاوتة وكل ما كان كذلك فهو اما كم او ذو كم فان كان كما فله هيولى

المنافعة برايد لقول

لان البعد الذي في الجسد … البعد في الطاير

فالهيولى حالة في الهيولى فلا يكون خلاء وان كان ذا كم فهو جسم ملأ الخلاء وغير خلاء السابع
لا بعاد متناهية على ما اتى بهن مشكله والشكل اما ان يحصل للبعد لذاته فيكون الجزء و
الكل متساويان فيه او للفاعل المجرد فلا بد من مخصص ويعود الكلام او الحال فيه ويعود
الكلام ايضا او للمحل وكل بعد له محل فالخلاء له محل هو الهيولى فليس بخلاء الخامس
يلازم سطوح الاجسام حال على امتناع الخلاء فان الاناء الضيق الرأس اذا كان في اسفله
ثقب ضيق وملى وضم راسه لم ينزل الماء وان فتح نزل والا لما نزل اذا امتص احد اخذ
الحوط فيها صعد الماء من اسفل واشالة الشيء العظيم بالشيء اليسير لاحكام الالحام بينهما
بينهما واما المثبتون فقد احتجوا بامرين احدهما انه مع الملاء يمتنع الحركة لانه
من شرط حصول الجسم في الحيز الثاني خلوه والا لزم التداخل والدار
السطوح الملاصقة لا ترتفع بعضها عن بعض دفعة فهي حال الرفع
خلو الوسط لاستحالة الانتقال اليه من خارج دفعة ثم اجابوا عن حجج النفاة
اما عن الاول فلان مقصد الحركات ليس هو احد اجزاء الخلاء بل هو القرب من بعض
الاجسام دون البعض وما ذكروه لنفي الحركة القسرية فضعيف جدا لانه من
عدم استلزام الميل القسري الطبيعي وهو تسليم لا معاوق مع الخلاء ممنوع اما اولا
فلان انتفاء الحركة القسرية ليس لوجه المعاوق بل لعدم القوة القسرية واما ثانيا
فلان الخلاء جاز ان يوجد فيه اجزاء مبثوثة تكون عائقة للمتحرك من النفوذ التام
واما عن الثالثة فبان الحركة تستدعي زمانا من حيث هي وبسبب المعاوقة
زمانا اخر والقابل للزيادة والنقصان هو الزمان بحسب الزيادة والنقصان في
المعاوقة لا بعد المسافة فاندفع المحذور وايضا جاز ان لا توجد متفاوتة يكون
نسبتها الى المعاوقة الاولى كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة
في الملاء الرقيق واما عن الثالثة فلان القابل للمساواة والمفاوتة ليس
هو الخلاء الموجود بين طرفي الجدار حتى لا ابل الجسم الحاصل فيه فقد يدل على ان

ان القابل للمساواة والمفاوتة لا يجب ان يكون حالا في الهيولى واما عن الرابعة فلان التشكل
جاز ان يستند الى الذات ودعوى تهم الجزء والكل يتساويان فيه فالجواب عنه اولا فالتزامه
فان الجزء يقتضي للجزئية التشكل بشكل الكرية والكل يقتضي ذلك الشكل بعينه فاذا ادعوا
انه يلزم منه التساوي في المقادير على ما ذكره الشيخ فانه في غاية المنع واما ثانيا فلان الجزء والكل
انما يكون مع القسمة فحيث لا قسمة فلا جزء ولا كل واما عن الخامسة فلان هذه العلامات احد
جزئية جاز ان يستند الى اسباب لا نعرفها ذكرتموه واجاب النفاة عن حجتي المثبتين بان
التخلخل والتكاثف الحقيقيان يدفعان الاول والثانية يندفع بمنع ارتفاع احد السطحين
عن الاخر دفعة بل متى ارتفع احدهما صحبه الاخر واعلم ان بعض هذه الاجوبة لا يخلو
عن تعسف اما الاول فلان قولهم طلب الحركة هو التقرب والبعد من بعض الاجسام لا يخلو
من ضعف لان الكلام في الاجسام المطلوب قربها كالكلام في الاجسام الطالبة من تحصيل سبب
التخصيص واما الثاني فقد اجاب عنه بعض المحققين بان الحركة لا تخلو عن حد معين من السرعة
والبطء ومع قطع النظر عن ذلك فهي لا مع واحد منهما عند وجدانه فكيف يكون مقتضية للزمان
المعين وهذا الكلام ضعيف جدا لان الحركة وان كان لا وجود لها دون السرعة والبطء لكن
لكن لا امتناع ان يستلزم من حيث هي هي لا يلزم جواز خلوها عن لوازمها ولا يلزم دخول تلك اللوازم
في المقتضية واجاب الشيخ عن الكلام لا باحتمال بان هذا البرهان لا يتوقف على اثبات المقاومة
المذكورة لانا نقول ان زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في مقاومة
ما لو كانت موجودة وهذه الموجبات المعدومة مدلولها صدقها ومعناها مقدمة صادقة وهي ان
الحركة في الخلاء حركة في عدم مقاومة ولغوي صادقة وهي ان الحركة في عدم مقاومة ليست
مساوية البتة لحركة في مقاومة ما لو كانت موجودة فيجعل الوسط صغرى والاخير كبرى
فيحصل نتيجته من الاول ان نتيجة لقولنا الا في الحركة في الخلاء مساوية لحركة في مقاومة
ما لو كانت موجودة فيجعلها كبرى للاولى المبينة الصدق فتحصل نتيجته من الثاني بانه

ذ صيدم

لقولنا لا شي من الحركة في الخلاء بحركة في الخلاء **البحث الخامس في الزمان** النزاع في وجود الزمان
وما يشبه كالنزاع في المكان فان بعض الناس ذهب الى ان لا وجود للزمان وبعضهم الى انه وجود ذهني
والمتكلمون قالوا ان وجوده لا على ان يكون واحدا في نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما
لامور اينما كانت الى امور ايها كانت فان الزمان مجموع من آنات والوقت عرض يحدث
مع عرض آخر فهو وقت للآخر كحضور زيد مع طلوع الشمس والغرض جعلوا للزمان وجودا
وحقيقة قائمة واحتج النفاة بان قالوا لو كان الزمان موجودا لكان اما قار الذات
فيكون الحادث اليوم حاصلا في زمان الطوفان فلا تقدم ولا تأخر وهذا باطل بالضرورة
وان كان غير قار الذات فاما ان يوجد منه شي او لا فان كان الاول فاما ان يكون منقسما
او لا والاول يلزم منه ان يجتمع جزآن منه في الوجود هذا خلف والثاني يلزم منه تتالي
الآنات وهو محال وان لم يوجد شي منه لم يكن الزمان موجودا او بعبارة اخرى الزمان
منه ماض ومنه مستقبل وهما معدومان فالحال ان لم يكن زمانا لم يكن الزمان موجودا وان كان
زمانا فان كان غير موجود فالزمان ليس بموجود وان كان موجودا فان انقسم لم يكن الحال
حالا هذا خلف وان لم ينقسم كان آنا وبان عندكم ليس بزمان فالزمان ليس بموجود
والموجود ليس بزمان وايضا يلزم منه تتالي الآنات اجاب المثبتون عن هذا بان
الزمان غير قار الذات والموجود منه منقسم ولا يلزم اجتماع اجزائه دفعة واحدة في
الوجود وانما يلزم ذلك لو كان مورد القسمة هو الوجود في الآن ونحن نعترف بان لا وجود
للزمان في الآن ولا في زمان بل وجوده ثابت مطلقا والماضي والمستقبل موجودان في حدهما لم
ولا يلزم لو لم يكونا موجودين في الحال ان لا يكون لهما وجود مطلق وليس قولنا اما ان
لا يكون الزمان موجودا واما ان يكون موجودا في الآن او في الزمان المستمر محيطا
بطرفي النقيض كما ان قولنا الشي اما ان لا يكون في مكان واما ان يكون في هذا المكان
او ذلك المكان ليس محيطا بطرفي النقيض فالحاصل من هذا ان كلا من الماضي

والمستقبل معدومان في الحال ومعدوم في صاحبه وموجود في حد نفسه واعلم
ان في هذا الجواب نظرا من حيث ان الماضي والمستقبل بحكم العقل بعدمهما فكيف يعقل وجود
الماضي وعقلاء العموم يحكمون بان اجزاء الزمان غير قارة في الوجود وان معنى
غير القار عدم جزء ووجود الآخر ثم كيف يكون الزمان موجودا او بعض اجزائه مفقود و
الشيخ قد جعل الحركة التي بمعنى القطع من الامور الخارجية لكونها مشتملة
على اجزاء متعاقبة فكيف يمكن وجودها كذلك الزمان وكيف يكون الزمان موجودا
وهو عندهم مقدار الحركة التي بمعنى القطع لان الحركة التي بمعنى التوسط قد نقلنا عنهم
انهم يقولون انها موجودة في الآن ثم انهم احتجوا على انه موجود بامرين ضعيفين
الاول ان عدم الشي قد يسبق وجوده سبقا لا بالذات ولا بالعلية ولا بانواع السبق
الآخر الا الزماني فيجب وجود الزمان الملحوق بالقبلية والبعدية لذاته و
يلحقان ما عداه باعتباره الثاني انه قد يمكن قطع مسافة معينة بسرعة معينة
فاذا ابتدا معه متحرك آخر وقطع معه تساويا في السرعة تساويا في القطع وان ابتدا
معه ابطأ وقطع معه تفاوتا في القطع وان ابتدا بعده ما هو مساو له في السرعة
وانتهيا في القطع دفعة تفاوتا في القطع فكان بين ابتداء قطع المسافة وانتهائها
امكان قطعها بتلك السرعة وامكان آخر اقل من الاول فالامكان ذو مقدار موجود وهو
الزمان وبيان ضعف الاول من وجوه احدها ان هذه القبليات لو كانت موجودة
لكانت القبلية الواحدة موجودة قبل قبلية اخرى بقبلية اخرى ويلزم التسلسل اجاب
عن هذا بعض المحققين بان الزمان هو الموجود في الخارج الذي يلحقه القبلية والبعدية
لذاته وما سواه انما يلحقان له لوقوعه فيه ونفس القبلية والبعدية اعتبار ذهني

الا ذهنية للحركة لا امر الا موجود

غير مختص بزمان دون زمان بل يصح تعلقه في كل زمان وان الغدية من حيث تقع في زمان معين كان
حكمه حكم سائر الموجودات في لحوق قبلية لغرض يعتبرها العقل وينقطع القبليات بانقطاع
الاعتبار ودون هذا الجواب نظر اما اولا فلان لحوق القبلية والبعدية للزمان وان كان لذاته
على اي العموم لكنه يقتضي اختلاف لاجزاء الزمان بالماهية فوجب الاثبات المتعاقبة وهما
ينافيان مذهبهم واما ثانيا فلان القبلية والبعدية لو كانتا من الاعتبارات الذهنية
لم يكن الاستدلال بهما على ثبوت الزمان في الخارج صحيحا لان لحوق الاحكام
الذهنية بالماهيات لا يستدعي وجود تلك الماهيات في الخارج والا لكان الممتنع موجودا
ثم اذا اقتضى العقل يكون بعض الاعتبارات يستحيل ان يلحقها العقل بالماهية الا
عند وجود تلك الماهية صحيحا كان الوجوب الذي هو اعتبار عقلي لاحظه العقل
بالنسبة الى ماهية من الماهيات كانت تلك الماهية ثابتة في الاعيان هذا تحقيق هذا
الموضع وثالثها ان القبلية والبعدية من باب المضافات وستعرف ان من خواص
المضاف وجوب وجودهما معا فالقبلية مع البعدية فا[illegible] القبل مع البعد هذا
خلف اجاب عن هذا بانهما اضافتان عقليتان لا يوجد معروضاهما معا في العقل
ولا يجب ان يوجدا في الخارج معا اقول هذا اعتراف بان اعتبار القبلية لشيء في العقل
لا يقتضي ثبوته في الخارج ورابعها ان القبلية لو كانت وجودية لكان العدم المتصف
بها موجودا اجاب بان العدم المتصف بالقبلية ليس هو العدم المطلق بل
هو عدم الملكة وذلك العدم معقول من حيث التقييد بالملكة فصح لحوق الاعتبارات
العقلية به وهذا الكلام في هذا كما في الثاني وخامسها ان هذا التسبق حاصل
في اجزاء الزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان اجاب بان الزمان ماهية واحدة
متصلة لا تعرض له الاجزاء الا بالفرض وليس فيه قبلية وبعدية ولا تاخر الا اذا فرض
له اجزاء فالتقدم والتاخر ليسا بعارضين لها حتى يصير اجزاءه قبلية متقدمة
ومتاخرة بل بسبب عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان فيلزم بصدد
تقدم وتاخر للاجزاء المفروضة لعدم الاستقرار لا لشيء اخر وحالة حقيقة

في [illegible] كان
[illegible] اللحوق
ذلك الا [illegible]
[illegible]
وجود [illegible]

غير عدم الاستقرار كالحركة وغيرها الا ان نهاية عدم الاستقرار فانها تصير متقدمة ومتاخرة
بسبب لحوق عروض القبلية والبعدية لها وهذا هو الفرق بين ما يلحقه التقدم والتاخر
لذاته وبين ما يلحقه بسبب غيره فانا اذا قلنا اليوم امس لم يحتج الى ان نقول اليوم متاخر عن
امس لان تصديقها يقتضي التقدم اما الوجود والعدم فانهما متى لم يلحقهما شيء ثالث لا يلزم
فيهما التقدم والتاخر لاحدهما على الاخر اقول كون بعض الاجزاء موجودا حال
عدم صاحبه يقتضي حصول التجربة للزمان فان للزمان اجزاء منفصلة بعضها عن البعض
سواء وجد فرض او لم يوجد وقوله ليس فيه قبلية وبعدية لعدم ولا تاخر الا بفرض قوله التقدم
والتاخر ليسا بعارضين لاجزاء الزمان وقوله اذا قلنا اليوم امس لا يفتقر الى العوارض
يقتضي تقدم بعض على البعض بخلاف العدم والوجود مغالطة لان اليوم انما عقل
كونه متاخرا عن الامس حيث انه جزء من الزمان مطلقا بل لاجل ان اليوم لفظ موضوع
للزمان المتاخر والامس موضوع للمتقدم بخلاف العدم والوجود نعم لو فرضنا جزئين
من الزمان كيوم وجد زيد ويوم وجد عمرو ولم يحصل الجزم بتقدم احدهما بعينه
على الاخر وقوله ماهية الزمان عدم الاستقرار فيه نظر لانه ان جعل عبارة عن نفي العدم
كان اعترافا بان الزمان من الامور العدمية وان جعله امرا يلزمه عدم الاستقرار لم
يفرق بين الزمان والحركة فان ماهية الحركة تقتضي لذاتها تغيرا وتاخرا اولا فالتاخر
والتقدم اللذان للحركة لما وجد الزمان وانما الماهية فانها مبنية اولا على ان
للامكان وجودا عينيا ومبنى البحث فيه وثانيا ان الامكان هو المعروض للتفاوت والمساواة
وفيه نظر فان المتفاوت فيه انما هو الحركة فان قطع المسافة بحركة اقل او بحركة اكثر لا يستدعي
تفاوتا في امكان الحركتين والا لجاز ان يكون مقدار الجسم الكبير والصغير متفاوتا بحسب
امكانهما فيكون له مقدار ايضا فان المقدار المفروض ههنا ليس امرا عينيا وانما
هو امر فرضي وايضا فان الزمان ان جعلتموه نفس الامكان المقدر كان عارضا
للزمان وهو خلاف مذهبكم وان جعلتموه نفس مقدار الامكان المقدر
كان الزمان مقدارا للامكان لا مقدارا للحركة وهو خلاف مذهبكم ايضا

شـ اختلف المتفلسفون على وجود الزمان في ماهيته وضبط الاقوال فيه
ان نقول الزمان اما ان يكون واجب الوجود لذاته واما ان يكون ممكن الوجود فان كان
ممكنا فاما ان يكون جوهرا واما ان يكون عرضا وان كان عرضا فاما ان يكون نفس الحركة او مقدار
الحركة او مقدار الموجود وكل واحد من هذه الاقسام مذهب لقوم وفي القسمة احتمالات
لكنهم لم يعرف قائلا لا مذهب اليها واحتج القائلون بوجوب وجوده بانه لو فرض عدمه
يستلزم المحال فيكون عدمه محالا فيكون وجوده واجبا بيان ان عدمه يستلزم المحال
ان عدمه بعد وجوده فيتحقق ثبوت قبلية وبعدية بالزمان فيكون الزمان موجودا حال
ما فرض معدوما وكل ما كان وجوده حاصلا عند فرض عدمه كان عدمه محالا فيكون وجوده
واجبا وهذا الاحتجاج باطل فانهم اخذوا فيه الوجوب مشروطا بشرط وحينئذ
انه مطلق وفرض عدم الزمان بعد وجوده على تقدير تسليم ان البعدية لا تنفك عن الزمان
لو فرض عدم الشيء مع وجوده والمحال اللازم من هذا لم يلزم ان يكون عدمه ممتنعا
واحتج القائلون بان الزمان جسم محيط بالحوادث وهو الزمان وهذا الاستدلال
سخيف اما اولا فلان هذا القياس عقيم صغرى لكون كبرى احتمالات في الكلية شرطا
في الشكل الثاني واما الثاني فلان احاطة الزمان بالحوادث واحاطة الفلك بها بالمساواة
بمعنى واحد فالغلط نشأ لهؤلاء من الاشتراك اللفظي والقائلون بان الزمان
نفس الحركة قالوا ان هذه الحركة هي حركة معدل النهار والغلط نشأ من اخذ لازم
الشيء مكانه واما القائلون بان الزمان مقدار الحركة بل يذهبوا الى ان تلك الحركة اية
حركة كانت بل هي الحركة المستديرة الوضعية واصل الاشياء هي حركة فلك معدل
النهار وهم جمهور الحكماء واحتجوا عليه بان الزمان كم على ما مر فهو اما منفصل
وهو باطل والا لنا هي الى القسمة الى الاقسم يلزم [illegible] الانات وهو محال عندهم
واما متصل ولا يخلو ان يكون قار الذات على ما مر فهو اما ان حركة او مقدار لذاتها بكمّ
ولا يخلو ان هو يكون حركة لانا نصف الحركة بالسرعة والبطء ولا نصف الزمان بها
لانه

لانه لو وجد حركتان معا ولا توجد زمانان معا ولان الحركة مساوية لصفاتها الماهية واللوازم
وغير مساوية في المقدار فيتحقق ان يكون مقدارا للحركة من جهة التقدم والتأخر العارضين
لها بسبب المسافة فالحقيقة ان الحركة يتقدم ويتأخر لاجزاء يتقدم بعض اجزائها [illegible]
المسافة على بعض [illegible] احيزها الا ان المتقدم من الحركة لا يوجد مع المتأخر منها بخلاف
المتقدم في المسافة فانه موجود مع المتأخر فيكون التقدم والتأخر اللذان لا يوجدان
معا من خواص الحركة وللحركة ايضا تقدم وتأخر بسبب الزمان فان الجزء الموجود منها
في المتقدم من الزمان متقدم على المتأخر منها الموجود في زمان متأخر ولا يخفى ان تعرف
الزمان بانه مقدار الحركة من جهة التقدم والتأخر العارضين لها بسبب لها بسبب
الزمان والاول لزم الدور قالوا والحركة يعرض لها الاتصال اما باعتبار المسافة او باعتبار
الزمان وهي في نفسها كالاول لها بالقوة واما اتصال الزمان فعلته القريبة [illegible]
اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال المسافة وحدها ما لم يوجد
حركة متصلة لم يوجد زمان فانا لو فرضنا المتحرك يقف اثناء المسافة لم يكن للزمان
وجود متصل وبكون المطابقة متصلة بل يجب ان يكون علة الزمان اتصال المسافة
بتوسط الحركة وليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا فانه لذاته متصل
بل هو علة لوجود الزمان فانه ليس الزمان شيئا يعرض له الاتصال بل هو نفس الاتصال
وكما يقال في بعض الادلة انها علة لبعضها لا بمعنى انها علة لكونه ادلة بل الموجود كذلك
هنا لفاعلنا اتصال الحركة سبب لاتصال الزمان لا بمعنى صيرورته متصلا بل بمعنى وجوده
واعترض الشيخ هنا على نفسه فقال ليس للحركة اتصال سوى اتصال المسافة او الزمان
وانتم منعتم ان يكون اتصال المسافة سببا لاتصال الزمان ومحال ان يكون اتصال
الزمان سببا لاتصال الزمان فبطل قولكم اتصال الحركة سبب لاتصال الزمان
واجاب بان علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لا مطلقا بل من حيث
صار للحركة فصارت الحركة بها متصلة وباعتبار اتصال المسافة بنفسه شيء

واتصال المسافة من حيث هو الحركة علة لوجود ذات الزمان ثم قالوا الزمان مقدار الحركة
لما ولى ثم تنتقل في ساير الحركات به ولا يجب ان يكون الزمان عارضا لها عورض فالحركة
لما ولى قرب معقد لدعلها بالمقايسة من غير حلول فيها على هذا لو فرضنا عدم
الحركة الاولى لكان لوجد الزمان فيلزم ان لا يتحقق اجيب عن هذا بان الحركة المستديرة
متى لم توجد لجسم مستدير لم يعرض للمستقيم جهات فلم يعرض حركات لها للتهم الا في الوهم
وحينئذ نقول لم لا يجوز لوجود زمان في الوهم يكون محدودا او الكلام في وجود الزمان الوهمية
انما هو تصحيح في الوجود وفي هذا الجواب نظر فان الحركات المستقيمة تتبع الجهات
وهي تتبع الجرم المستدير على رايهم لا حركته واما القايل بان الزمان مقدار الوجود فهو
ابو البركات فانه قال الزمان ليس عرضا في حركة خاصة لان تلك الحركة انما تخالف غيرها
من الحركات لا في ماهيتها بل في الموضوع وهو المتحرك او في السرعة والبطوء او بالمكان
او بالزمان وهذه لواحق خارجة عن ماهية الحركة وهذه لواحق المخصصة ليست مخصوصة
بالزمان فان المتحرك من جهة حركته لو سكن لوجد الزمان والسرعة والبطوء انما تكون
بالزمان فليست هي مخصوصة لحركة المسافة وما منه وما اليه فالزمان ليس بعرض لحد
في الحركة مانعا من حركة مقصودة الا ويمكن دفعها ويمانع وجود الزمان بل لو دفع سكون
كل ساكن وحركة كل متحرك لثبت الزمان فهو متعلق بالوجود لا بها فهو مقدار الوجود
وكما ان المعدود في الاعيان لا العدد كذلك الوجود الزماني زمانا وبالاكثر وجود اما الزمان
فانما يعد في الذهن لا غير ولكن الزمان لا يرتفع الا بارتفاع الوجود والوجود
لا يعدم كما لا يوجد فلا يقال ان الوجود موجود والمعدوم انما يحكم بالعدم على الوجود
ولا يصدق لاذهان وجود ليس له زمان لا وجود خالق ولا وجود مخلوق و
القايلون بان الزمان مقدار الحركة جردوا الخالق عن الوجود في الزمان لتجرده عن الحركة

وقالوا انه موجود ثابت لو اعتبرت نسبته الى الثابت كانت تلك النسبة هي السرمد وان اعتبرت
مع غير الثابت كانت هي الدهر وهذا من التغيرات اللفظية فان السرمد هو البقاء
الدائم وكذلك الدهر هو الدوام من صفات الله تعالى والزمان ولا يخلو هذا الكلام
عن ضعف والقايلون بان الزمان مقدار الحركة قالوا انا لو وجد دفعة لم يكن شيء البتة
حتى يحس لو دفعة فان كان منها امكان تحدد واحد كان منها امكانات و
تعدد وان لم يكن منها تحدد احد لزم ما في الامكانات فيلزم ثبوت الجوهر الفرد
فاذا لم يوجد حركة لم يوجد زمان ولهذا فان عدم الشعور بالحركة لا يشعر بالزمان
كاصحاب الكهف بحث لو الظهر ان الزمان من عوارض الحركة ظهر ان الاشياء
الموجودة في الزمان لا تخلو عن ان تكون حركة او ذات حركة فان معنى المتقدم
والمتاخر انما يوجد للحدوث والسكون ان كان يحدث يتوهم له عروض التقدم والتاخر
بالعرض بسبب الحركة الكيفيتين لدكان فان لم يدخل ليوجد ما في الزمان فهو لا اخل وجهي السكن
فيه واما الاحد الذي لا يوجد فيها تقدم ولا تاخر بوجه ما فلا يوجد في الزمان وانما يوجد معه
كالاجرام الفلكية فان للعالم موجودا مع الحركة وليس فيها ولما كانت الحركة الشيء
ولاجزاء ونهايات يقال انها موجودة في الشيء جاز ان يقال المتقدم والمتاخر و
الان والساعات والشهور في الزمان قالوا ويراد في الزمان كما يقال الكلمة في العلة
والمتاخر كالزوج والفرد جزء منه والساعات والشهور كالاثنين والثلاثة منه اول
لان ليس جزء من الزمان ولا يحصل للزمان عنها تكثر فلا يكون قولنا ان في الزمان
مثل الكلمة في العدد بل لا ولى بالمناسبة معها وجود الشهور والساعات وكذلك ان
في العدد ليس كالشهر في الزمان فان الشهر جزء منه ولا ان الزوج جزء العدد والشهر
والسنة ليس لها وجود عيني فانه لا يوجد اجزاؤها وكيف يوجد هو وانما وجودهما
بالاعتبار الذهني البحث السادس في ان قد تعلمنا

عن المتكلمين ان الآن جزء من الزمان كما ان الجوهر الفرد جزء من الجسم والبحث على ابطاله
الجوهر هو ... تعال الآن بحسب المجاز للزمان القصير جدا وبحسب الحقيقة التي تتبع
فصلا متوهما بين زمانين لا وجود له الا في التوهم والا لزم انقطاع الزمان فالوجود محال
لان القطع اما ان يكون في ابتدائه فلا اجل لذلك الزمان فلم يسبقه عدمه وان كان يكون في
انتهائه فلا بعد له ولا يتأخر عنه عدم ونحن لما جوزنا مقلبات وبعدنا شك بالزمان
سقطت هذه الحجة عندنا قالوا وان انا نوجد وجودا متوهما اما ان نفرضه فارض
وانما هو وصول حركة حدا ما غير منقسم كمبدأ طلوع او غروب فهذا هو الآن الذي يتبع
من زماني الماضي والمستقبل بحسب الغرض وقد يتوهم الآن على معنى آخر فانا قد نتوهم
منتقلا في المسافة والزمان فالمنتقل يفعل بنقلته سيلانا هو الحركة بمعنى القطع ويلزمها
الحركة بمعنى التوسط فكان الحركة بهذا المعنى هي الفاعلة للاولى وهي غير منقسمة كذلك توجد
في المسافة جزء ما يتحرك عنه المتحرك بمعنى التوسط وفي الزمان آن ما يتحرك فيه المتحرك
الحركة بمعنى التوسط ايضا وكان هذا الآن يفعل بسيلانه الزمان كما ان الحركة بمعنى
التوسط كانت فاعلة بسيلانها الحركة بمعنى القطع فان المتحرك بمعنى التوسط لا يوجد معه
خط المسافة فانه قد قطعه ولا الزمان فقد سبق وانما يوجد له من كل واحد طرفه
فيوجد له من الزمان آن ومن خط المسافة الحد الذي هو فيه اما نقطة او خط
وهذا الكلام في غاية السقوط فانه كيف يصح ما ذكر الآن واستمراره حتى يفعل
الزمان قالوا ولا يمكن وجود آنات متعاقبة والا لزم وجود جزء لا يتجزأ ولذلك
لا يمكن ان يكون للآن بعد آخر والا كان بعضها مترتبا على بعض فيكون بينهما زمان
واشكل ههنا فقيل عدم الآن اما ان يقع دفعة فيتالى الآنات واما ان يقع
على التدريج فيلزم انقسام الآن فالسبيل هذه القسمة غير حاصرة فان ههنا
قسما ثالثا وهو ان يكون عدمه في جميع الزمان الذي بعده فلو قيل ليس الكلام في

في استمرار عدمه بل في ابتدائه قبل ابتداء عدمه هو وجود ولا استبعاد في ان يكون الشيء
في زمان وفي طرفه بخلافه كالمتحرك والساكن فانه حصل في جميع الزمان وليس الحاصل في طرفه
وتحقيق هذا الوضع ان نقول المتقابلان ان كانا في قوة المتنافيين استحال خلو الزمان
وطرفه عنهما معا ولهذا كان في الزمان احدهما جاز ان يكون في الآن الآخر كالمتحرك وغير المتحرك
والمماس وغير المماس والموجود والمعدوم فاذا كان الشيء يشابه حالة في اي آن اخذت
من زمان وجوده ولا يحتاج الى مطابقة مدة فانه يكون موجودا في الآن كالمماسة والملاقاة
والتربيع وغيرها من الهيئات القارة وان كان لا يصح وجوده في الآن بل يفتقر في وجوده
الى مطابقة مدة في ان يكون موجودا في الآن بل في الزمان الثاني فالحركة والمفارقة و
اللامماسة وهذا القسم على امرين احدهما ما يجوز ان يشابه حالة في آنات في زمانه
دون الآن وقوعه المبتدأ ومنه ما لا يجوز فالاول كاللامماسة التي هي المباينة فانها
متشابهة بالنسبة الى جميع الآنات التي تفرض في زمان وجودها لكنها لما استحال
وجودها دون الحركة استحال وقوعها في الآن المبتدأ ويشبه ان يكون الحركة التي
بمعنى التوسط من هذا القبيل واما الثاني فكالحركة بمعنى القطع فانها لا يشابه احوالها في جميع
الآنات المفروضة في الزمان وقد اشترك هذان القسمان في ان الزمان المفروض لا يوجد
فيه ما يخالف للوجود في الآن الفاصل ويتميز الاول عن الثاني بان الثاني لا يشابه احواله
في الآنات والاول يشابه فالحاصل من هذا ان الوقوع لا دفعة ان عني به ما يشمل
هذين الامرين حتى يكون عدم الآن من هذا القبيل ولا يلزم ان يكون زمانيا وان عني به
هذا الاخير من القسمين منعنا القسمة فانه للاول من هذين وان لم يكن المتقابلان في
قوة المتنافيين امكن خلو الزمان وطرفه عنهما ويصح ظاهرا ... ههنا
حصول الشيء او عدمه على التدريج غير معقول فان الجزء الاول من الزمان ان لم
يحصل فيه شيء لم يكن الحصول في جميع ذلك الزمان وان حصل فيه كان يكون الحاصل

هو الذي يحصل في الجزء الثاني فيكون ذلك الشيء في الجزء الاول موجوداً معدوماً هذا خلف
وان كان غيره لم يكن ذلك الشيء في ذلك الزمان واحداً بل اشياء كثيرة حاصلة في جميع (الحاصل مع)
اجزاء ذلك الزمان فاذن عدم ان انما يحصل في ان ويستمر فيلزم تتالي الآنات اجاب
عن هذا البعض المحققين بان معنى الحصول على التدريج هو حصول الشيء الذي له هوية
اتصالية لا يمكن ان يحصل الا في زمان كالحركة ولا يلزم من ذلك ان يكون حصولها حصول
اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هويتها الاتصالية ليست متألفة
عن اشياء كثيرة بل هو شيء واحد من شانه قبول الانقسام الى اجزاء فهي قبل عروض القسمة
شيء واحد منطبق على ذلك الزمان فهذا هو الحصول التدريجي ويقابله الحصول على
التدريج بل اما في طرف زمان فقط كموافاة حد واما في زمان لا بالمعنى الاول بل بمعنى ان
لا يوجد في ذلك الزمان الا ويكون ذلك الشيء حاصلاً فيه وهذا ينقسم الى ما يوجد في
الآن الذي هو طرفه كما كان موجوداً فيه كالتربيع مثلاً والى ما لا يكون كالآن والوصول
وكالحركة بمعنى التوسط فان جميع ذلك مما يحصل في زمان او في طرفه او فيه دفعة
طرفه فيه معية الشيئين بالزمان عند معية احدهما الزمان فان ذلك يفتقر
الى العرض الثالث هو الزمان بخلاف هذه والكلام في هذا كالكلام في المتقدم والمتأخر
والقديم قد يفسر بما استطال زمان وجوده وهذا على سبيل المجاز وبحسب الحقيقة
يقال للشيء ليس لزمان وجوده اول مثلاً ولا يختص تفسيره بانه الشيء لا اول لوجوده
فان الوجود لا اول له ولا آخر انما يعرضان للزمان فان كل ما يكون له اول وآخر فيها العلم
معروف كالجسم والنوع او مقداري او عددي وليس للوجود شيء من ذلك بذاته و
كذا الحدوث ما يكون لزمان وجوده ابتداء فالقديم الذي ليست بزمانية لا يكون قديماً
ولا محدثاً لكن واجب الوجود والزمان بعينه وان اعتبرت نسبة واجب الوجود او غيره
من الثوابت الى الثوابت كانت معه التسرمد وان اعتبرت الى غير الثوابت كانت هي

هي الدهر ودوام الوجود في الماضي هو الازل ودوامه في المستقبل هو الابد والدوام
المطلق هو الدهر والزمان كمعلول للدهر والدهر كمعلول للسرمد فانه لولا دوام نسبة
المجردات الى مبدئها ما وجدت الاجسام فضلاً عن حركاتها ولولا دوام نسبة الزمان
الى المبدأ الزمان ما وجد الزمان ونحن لا نستصوب هذا الكلام واعلم انه قد يقال
للآن لكونه ذو فصل مشترك بين زمانين ولوقوعه احد اقسام الماضي والمستقبل وقد يفهم منه
طرف الزمان وان لم يدل على اشتراك بل هو صالح لان يجعل طرفاً في الوهم فاصلاً عن فاصل
وان كان لا يمكن ان يكون الا فاصلاً لكنه عرف خطر له ويقال آن ويفهم منه زمان قريب
من الآن حدساً او لفظاً او وجد الشيء بعينه عنوا به الامر نسبة الى ان غير شعور
به قصير بعد ان لا يكون الامر ممتد فيقال دفعة لما وجد في آن او لما وجد قليلاً
قليلاً والمتقدم في الماضي يدل على ما هو ابعد من الآن الحاضر والمتأخر على ما يقابله
وفي المستقبل بالعكس فيهما **المقالة الثانية** في الاجسام العارضة
للطبيعيات من جهة ما هو كم وفيها بحوث **الاول** اعلم انا نريد ان نتكلم في هذه المقالة
في النهاية واللانهاية وقبل ذلك لا بد من البحث عن معاني اصطلحوا وهي المتتالي و
المتتاليان هما اللذان لا يتوسطهما من جنسهما كالبيوت المتتالية ولا شرط الاتفاق
في النوع فقد يكونان مختلفين فيه مثل شجر وانسان متتاليا لانه ليس بينهما شيء
من جنسهما اعني من الاجسام ومثل هذا لا يعد انما يوجد متتالية الا باعتبار
عموم عارض لها لا من حيث هي مختلفة نوعاً والتماس من المتماسان هما اللذان يتحد
طرفاهما في الوضع اعني في الاشارة الحسية فان كان التماس بالاسر لم يكن مماسة
بل كان مداخلة ومثل هذه المماسة لا يحجب عن مماسة اخرى بل كلما ماس احدهما
ماس الآخر والا لم تكن المماسة بالاسر فعلى هذا قد يكون احد المتداخلين مماساً
لغيره من جهة ولا مماسة للآخر من تلك الجهة ولا استبعاد في ذلك كما انه قد يكون

الشيء معلوما من وجه مجهولا من آخر وهذا غلط فاحش فانه ليس لنا اثبات العلم بالشيء من
جهة واثبات عدمه من اخرى وجب ان يكون اللانهاية لاحد المتداخلين ثابتة من غير ثبوتها
للاخر في التشابع والمراد منه حالة ما بين الامرين من حيث هو كذلك وهل يشترط فيه التساوي
في النوع وهل الاشتراط والا لتصادف وهو التماس مع الملازمة بينهما اما لامتناع وقوع
الخلاء بينهما كما في حال السطحين الملاقيين لعالم يمكن لاحدهما ان يلا افتقار من الاخر
او كان يصعب بعد تقعير بحيث لا احد السطحين واما لا [...] احدهما في اجزاء
من اخر وقد يحدث مع التصاق لتوسط جسم بينهما كالغراء او شبهه ولا اتصال وهو يقال بالاشتراك
على معنيين احدهما صفة للشيء لا بالقياس الى غيره وهو كونه بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء
يشترك في الحدود وهو بهذا المعنى فصل الكم وقد يطلق على الصورة الجسمية المستلزمة
للجسم التعليمي وقد يقال للاتصال الجسم التعليمي عند ما يطلق المتصل على الصورة
الجسمية وثانيهما صفة الشيء بالقياس الى الغير وهو ايضا بمعنيين احدهما اتحاد نهاية
المقدارين في ما يكون واحد منهما انه متصل بالاخر وثانيهما استصحاب حركة احد
الجسمين للاخر وفي مقابله يقال الكل واحد منهما مكان خاص ليس جزء منه جزءا من
مكان عام له وللاخر والمعية المكانية غير الزمانية فان الزمان يقال للشيئين معهما
في زمان واحد ولا هاهنا ولا يمكن ان يصيرا في مكان واحد الا على جهة التداخل
بل انما يقال معا الشيئين في مكانين لكنهما كشيء واحد وكمكان واحد وكل واحد من المكانين
جزء من ذلك المكان والوسط يقال لما يقع بين شيئين **البحث السادس** في
النهاية واللانهاية اعلم ان اللانهاية قد يقال للشيء الذي لا يعرض له هذا المفهوم كما يقول
عدد غير متناه وقد يقال النفس هذا الاعتبار العارض لغيره وهذا الاخير قد يعني به السلب
وحينئذ يحصر هذا جميع الاشياء فيقال متناه او غير متناه لان شيء [...] وقد يعني
به العدول وهو ان يسلب النهاية عن الشيء الذي يمكن ان يعرض له هذا الاعتبار

بحسب نوعه او جنسه ويقال للنقطة بل وللاشياء المجردة انها غير متناهية بالاعتبار
الاول دون الثاني اعلم ان النهاية لما اضيفت الى الكم المتصل كان المراد منها وجوب
الطرف لامتداده ولا يبقى وراءه منه شيء اصلا ولما اضيف الى الكم المنفصل اريد هذا
المعنى فان العدد ليس لها اطراف فالسبعة لما حدث مجردا لم يكن لها طرف نعم قد يعرض
الطرف لمعروضها فيقال لها ذات طرف وبهذا الاعتبار بل يعني به انه ليس فيه مرتبة من المراتب
النوعية المعقولة ليس للمزيد عليها امكان او انه ليس حد يبلغ لا يتعلق التضعيف واقعا
في جنسه خارجا عنه غير مكرر واما الاشياء العارضة لها العدد فاذا قيل لا نهاية لها كان
المعنى به انها بحيث لو عد ما عاد منها ثابت بالقوة لا يفرغ عن تعديدها ابدا او لا يبقى انها
لا ينصرم عليها الزيادة فان النفوس الحاصلة في زمان لما اخذ شيء غيرها ما حصل
بعد ذلك الزمان يكون زائدا على الجملة الاولى مع وصفها جميعا بعدم التناهي وقد يقال
انما نضاف اليه اللانهاية على اقسام منها ما لا يتناهى في جهة التضعيف ويتناهى في الطرف
الاخر كالعدد ومنها ما لا يتناهى في جهة التنقيص ويتناهى في الطرف الاخر كالمقدار ومنها
ما لا يتناهى في التضعيف والتنقيص كالحركة فانها من حيث مقدارها المطابق للمقدار
المسافة يعرض لها من القسمة ما يعرض لمقدار المسافة ومن حيث اعدادها الزماني
يعرض لها عدم النهاية في جانب الزيادة لعدم تناهي الزمان على رايهم وكون الحركة
غير متناهية يلحقها بسبب الزمان لا المسافة فهي متناهية وان كانت علة لوجود اللانهاية
للزمان فانه يجوز ان يعطي الشيء غيره امرا بالذات ثم يلحقه بالعرض بسببه كالحركة
كالحركة الحاصلة للاجسام الفلكية عن طبايعها والمراد بعلية الحركة للانهاية الزمان
ليس ان يجعل الزمان ما صح اتصافه بهذا الاعتبار فانه حاصل الزمان لذاته كما قيل
في الاقسام بل المعنى منه حصول هذا الوصف للزمان بالفعل واعلم ان في بعض هذا
الكلام نظرا وذلك لان اللانهاية الملحوظة في المنفصل ان عني بها الحسب الوجا

فانه لا فرق بين الزيادة والنقصان في وجوب تناهي الانقسام في المتصلات وان عنى بها
بحسب الوهم فانه قد يمكن ان ياخذ الوهم اي مقدار شئت على اي مقدار شئت كما في جانب
النقصان لا يقال قد يذهب الزيادة الموجبة الى حد لا يحتمله طبيعة الجسم كما في
الافلاك بخلاف النقصان لانا نقول لا استبعاد في تناهي الاجسام من جانب النقصان
الى حد تقتضيه الطبيعة **بحث** قالوا بناءً على مذهبهم انه لا يقال لغير المتناهي انه موجود بالقوة
او بالفعل بانه في الوجود ان في التناهي ولا وصف اما ان يعتبر كليته او يعتبر كل واحد من
الاجزاء اما الكلية فلا وجود لها بالقوة ولا بالفعل واما كل واحد من الاجزاء فاما ان يعتبر ان كل واحد
منها انه بالقوة وقتا ما وهو اعتبار صحيح وقول حق واما ان يعتبر كل واحد منها بالقوة
دائما وهو ظاهر البطلان واقول ان يعتبر الكلية مع اعتبار الاجزاء بان يعتبر ان الكلية
توصف بان لها دائما بعضا موجودا بالقوة وهو صحيح من جهة وباطل من جهة اما جهة
البطلان فلانه لا كلية لها واما جهة الصحة فلان الطبيعة المعقولة التي تعرض
لها احوال يحكم عليها انه يصح ان يقال ان بعض ما يحمل عليه تلك الطبيعة دائما موجود بالقوة
ولا يجب ان يخرج الى الفعل ما لا يبقى بعده منه شيء بالقوة واما ان يعتبر ان كل واحد من
المعدودين منه بحسب وقت معين وجوده بالقوة ليس كل واحد منه بالفعل بل لا شيء منه بالفعل
وهذا واضح الصحة ولا يخفى ان هذا نظر فان قولهم ان الكلية لا توصف بالقوة ولا
بالفعل خطأ فان من مذهبهم ان النفوس غير متناهية وهي موجودة بالفعل
وقولهم الكلية لا ثبوت لها فلا يصح الحكم عليها خطأ فان الكلية وان لم تكن ثابتة
عينا فانها ثابتة في الذهن والحكم انما هو على الاحاد الذهنية في هذا المقام
واما من جهة التناهي فانه يصح ان يقال للاشياء الكائنة انها متناهية بالفعل
بمعنى ثبوت النهاية التي لا نهاية بعدها فانها بهذا الاعتبار غير متناهية
لا بالفعل ولا بالقوة ولكن بحسب نهاية بعدها شيء مغاير لها فيصح ان يقال انها
غير متناهية بالفعل دائما الا انها قد حصل لها كل واحد من اجزاء النهاية لها

لكن من حيث انها كانت تسلب عنها التناهي الى النهاية لا حقيقة فلا يصح ان يقال لها انها متناهية
بالقوة دائما الا بحسب النهايات الحاضرة ولكن بحسب النهايات الاخرى في القوة بعد النهاية
الحاصلة دائما فالوصف انها بالقوة متناهية الى نهايتنا فيكون بالقوة دائما بالقياس الى العالم
لوجود النهايات بالفعل دائما بالقياس الى ما وجد ولا بالقوة ولا بالفعل بالقياس
الى نهاية تفرض لعين وقد لا نهاية له الا يوجد لا بالقوة ولا بالفعل واما لا انها موجودة بالفعل
دائما بحسب اعتبارين فالاول باعتبار انه لا يمكن ان يشار الى حد اوجد مقدار لا يحدث اي شيء منه
احدث منه لغير متناه موجود الكلية والثاني باعتبار انه لم يتناه الى نهاية لا حقيقة
بحث اوجب قوم وجود ما لا نهاية له حتى تمادى بعضهم فزعم ان هذا الاعتبار من جملة
المبادي للموجودات وهو خطأ فانه لم يدل على وجوده بالفعل والسبب الذي لاثبات
ما لا نهاية له عند اولئك ضعف التعدد الى ما لا يتناهى وانقسام المقادير الى ما لا يتناهى
وامتداد الزمان فيما مضى وسياتي ولعل الكون والفساد فظنوا من هاهنا ثبوت
مادة لا نهاية لها فبعضهم جعلها بسيطا اما نارا او هواء او ارضا او ماء وبعضهم
وبعضهم جعلها البخار ولهم اختلافات في تعيينها ليس هذا موضع ذكرها ومما
دعاهم الى اثبات ما لا نهاية له مشاهدتهم للامور المحسوسة فان ما يتناهى منها انما يتناهى
الى شيء غيرها والرابعة لاول له لعظمهم اثبات ما لا يتناهى الا على نحو التفصيل الذي
ذكرناها واما الخامس فانه في غاية الغلط اذ لا يجب ان ينتهي الشيء الى غيره نعم يجب
ان ينتهي لغيره كما تقول في الجسم وانه ينتهي بالسطح مثلا اللهم الا ان ياخذ بحسب
الوهم وحينئذ يثبت لهم صحة ما لا يتناهى في الوهم وهو غير متنازع فيه
البحث الثالث في تناهي الابعاد وقد صدر عن القوم حجج منها انا لو فرضنا
خطين احدهما غير متناه والاخر متناه كقطر دائرة مثلا متوازيين فاذا زال
المتناهي من الموازاة الى المسامتة فلا بد من نقطة هي اول نقطة المسامتة
لكن وجد اول نقطة للمسامتة في الخط الغير المتناهي محال فانه لا نقطة تتوهم

حصل المسامتة معها الا وقد سبقها نقطة اخرى بذلك وهذه الحجة ساقطة بالكلية فانها
مبنية على نفي الجوهر الفرد اذ لا وثانيا على وجه اول نقطة للمسامتة وهو غير مسلم
فان المسامتة انما تحصل في زمان الحركة التي ليس لها اول بل في الحركة وانما اول المسامتة
من الانات مواز للموازاة كما كان في الحركة الحجة الثانية انا نفرض خطا غير
متناه من جهة ومتناهيا من اخرى اما القطع او نفرض وكذا الغير متناه لكن الخطوط قطعة
والطبق ما قبل الاخذ على البعد كان للماخوذ منه قبل ان اخذ منه ذاهبا وبعد الاخذ
منقطعا فلزم تناهي الناقص والزائد انما زاد بما لا يتناهى فهو متناه فالخطان متناهيان
الحجة الثالثة انا نفرض امتداد الخطين الذاهبين الى غير النهاية ابدا من نقطة
وانفرجا كساقي مثلث فنسبة الانفراج كنسبة الذهاب والذهاب غير متناه فكذلك
الانفراج ولا يمكن ان يكون قد يذهبان ويتناهى الانفراج ولما كان الانفراج غير متناه
كان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وبعض المهندسين غير هذه الحجة فقال
نفرض زاوية الخطين الثابتة قائمة فلما كان الخطان غير متناهيين كان الواصل بينهما
غير متناه ضرورة تساوي زاويتي القاعدة ومساواتهما لزاوية الخطين فالخطوط
متساوية وهذه الحجة غير تامة فانها تدل على التناهي من بعض الجهات والتعيين فاسد
لا يخلو من مصادرة على المطلوب وقد يقال ها هنا ان كل جسم بسيط لما تناهى من جهة
لزم تناهيه من جميع الجهات لان الطبيعة الواحدة يستحيل ان يقتضي شيئين
مختلفين **البحث الرابع** في تناهي القوى الجسمانية اعلم انه لا اشكال ان القوة ما
متناهية او غير متناهية انما هو بحسب ما يصدر عنها فان التناهي وعدمه بمعنى
العدول انما يلحقان الذات لما يحكم وبواسطة ما يتعلق به فإذا اقيل هذه القوة
متناهية كان المراد منه ان افاعيلها الواحد في ازمنة مختلفة كونها ذاهبة ويقطع
بها من مسافة محدودة في ازمنة مختلفة وهنا يكون القوة التي زمانها اقل

في ازمنة مختلفة

اقل اشد من التي زمانها اكثر فيقع عمل القوة البالغة الى غير النهاية لا في زمان او
يكون المراد منه صدور عمل منها على الاتصال كرماة يختلف ازمنة حركات سهامهم
وهنا يكون القوة التي زمانها اكثر اشد من التي زمانها اقل ويقع عمل غير المتناهية في
زمان غير متناه او يكون المراد منه صدور اعمال متوالية عنها مختلفة بالعدد كرماة
يختلف عدد رميهم وهنا يكون القوة الغير المتناهية يصدر عنها اعمال غير متناهية
ويراد الاختلاف بالشدة والثاني بالمدة والثالث بالعدة والدليل على عدم تناهي
القوة الجسمانية بالمعنى الاول انها لو فعلت ما لا يتناهى في الشدة لكان فعلها اما في
زمان وهو محال لانه يمكن فرض زمان اقل يقع ذلك الفعل في ذلك الزمان الاقل بحسب
الامكان العرضي ويكون اشد مما فرض انه غير متناه في الشدة هذا خلف واما ان
يقع لا في زمان وهو محال لان كل حركة فهي منقسمة على ما مر ولا يخلو هذا البيان
عن البناء على نفي الجوهر مع انه مخصوص بما يقع على الاتصال الزماني والدليل على
تناهيها بحسب المعنيين الاخيرين انا نقول القوة اما ان يكون طبيعية او قسرية و
الطبيعية يتساوى فيها قبول الجسم الكبير والصغير ضرورة عدم المعاوقة
الطبيعية عنها ثم يختلف باختلاف الفاعل فان الطبيعة في الكبير اكثر منها في الصغير لوجوب
انقسام القوة الطبيعية لانقسام محلها والقوة القسرية يختلف الكبير والصغير في قبول
التاثر عنها لوجود العائق الطبيعي لا لاختلاف الفاعل فاذا تقرر هذا فنقول لو
حركت القوة الطبيعية جسما حركات لا يتناهى في المدة او في العدة لامكن
تحريك تلك القوة جزء ذلك الجسم فان حركت حركات لا يتناهى ايضا كان كل القوة وجزؤها
متساويين في التاثير هذا خلف وان نقصت حركات الجزء وجب ان يتناهى ضرورة
حصول النقصان من الجانب الاخير انا نفرض المبدا واحدا واذا تناهت حركات
الجزء تناهت حركات الكل لان نسبة الاثر الى الاثر كنسبة المؤثر الى المؤثر

ولو حركت القوة الجسمانية القسرية جسما حركات غير متناهية لامكن ان يحرك بتلك القوة
بعضها جزء ذلك الجسم من ذلك المبدا ار المعين فان زادت على الاول تناهت الاولى لا
لانقطاعها في الجهة الاخرى مع انقطاعها في جهة المبدا ولو انها تناهت الاول تناهت
الاخرى لان نسبة الزيادة الى النقصان كنسبة كثرة العوائق وقلته وان لم يرد كان
تحريك الشئ مع العائق كتحريكه مع عدم العائق هذا خلف سؤال لم لا يجوز ان يتفاوت
القوى في سرعة التحريك وبطوه جواب المراد بتناهي القوة ههنا تناهيها بحسب
المدة والعدة لا بحسب الشدة ولا يخلو عن ضعف فعلى الفاضل هذا ان المتكلمين لما
استدلوا بزيادة الحوادث ونقصانها على تناهيها منعتم الدلالة وجوزتم فيها الاتناهي
وجود الزيادة والنقصان اجاب عنه بعض المحققين بان الا نهاية لا الحصل الذي امتدادها
في احد طرفيه امكن الحكم بالزيادة والنقصان على الطرف الاخر فحسبه يلزم تناهيه والحكما
جوزوا القول بان الحركات الماضية لا تتناهى وان الزيادة انما تحصل من طرف المستقبل لم يكن
الاستدلال بزيادتها ونقصانها في طرف الاستقبال على تناهيها في الطرف الماضي صحيحا
اما ههنا لما فرضنا اتحاد المبدا في القوى استحال الحكم بعدم التناهي في الطرف
الاخر لوجود الزيادة والنقصان فيه سؤال القوى الجسمانية يتصور فيها الشدة والضعف جواب
الاشتداد والضعف جواب مسلم ان الصور لا تشتد لكن ما اثرها متفاوت
بالزيادة والنقصان فانها انما تؤثر باعراض يقبلها الزيادة والنقصان عند الشدة و
الضعف سؤال عندكم الفلك الاعظم يحرك كرة النار حركات غير متناهية جواب
انها متحركة بالعرض سؤال نحن نشاهد ان الارض لو بقيت في اماكنها الطبيعية ساكنة جواب
السكون ليس فعلا وجوديا فعلى ان بقاء الاجرام الكائنة على اوضاعها مدة لا يتناهى محال
سؤال لم لا يكون القوة انما تؤثر مع الاجتماع فاذا انقسم الجسم لم يكن لها تاثير كالمزاج
جواب مثل هذه القوى سارية في الجسم والا لكان فوق لعدم لتعلقه لا لجميعه
ولو كان شرط الاتصال تعطل لكنها لو كانت مؤثرة حال الاجتماع كان لها تاثير
في جزء بالمجموع فيلزم على رايهم ان يوجد ما لا يتناهى بالقوة
ام

متوهم من الاعتبار وذلك لانا ناخذ خطا ونقسمه بنصفين ثم نقسم احد نصفيه بنصفين
الى ما لا يتناهى من الاقسام المحتملة لكنها لو اركبت مع التنصف بالاول لم يبلغ الى الخط
الموهوم والسبب فيه عدم حفظ الزيادات النسب مسو قد اختلف في ان الاجسام
الطبيعية هل ينتهي اذا قسمت الى مقدار غاية حافظة للصور التي هي لا انقسام لها
فذهب قوم الى انها قد يبلغ في القسمة الى حد لا يحفظ تلك الصور ولغوه جوزوا استمرار
الصور الطبيعية محفوظة مع استمرار القسمة قال صدور المشائين لو بقيت الاجسام
حافظة لصورها النوعية مع القسمة المتراخية الى ما لا يتناهى لامكن ان يحصل من
من اجسام في غاية الصغر جدا مجمة وجبل في قدر البعوضة ولا يلزمهم العكس وهو ان يكون
وجود بعوضة في قدر الفيل لان الامتزاج يقتضي تصغر الاجزاء لا تكبرها فانها لو كبرت
وتلاقت لم يحصل الانفعال التي يحصل حال التصغر فالويل وكان من الممكنات الكثيرة
وقوع هذا الفرض لان الاجزاء المتصغرة متلاقية فعل الكيفية فكان يلزم في
اكثر الاحوال ان يحصل الفيل في قدر البعوضة وهذا الكلام غير صواب خصوصا
على رايهم في انقسام الاجزاء وان الكبير انما يكون ذا اجزاء بالقوة لا بالفعل وكيف
يمكنهم مع مذهبهم هذا ان يقولوا ان انفعال الصغار مثل انفعال الكبار
دائما فان المزاج غير كاف في حصول الصور بل لا بد مع ذلك من استعداد
تام ولا استعداد الا انما يحصل لمقدار خاص نعم هذا القول قد يمكن ان يرد
فيه مذهب القائل بالخلط والحق في هذا ما ذهب اليه الشيخ وهو ان الانقسام ان كان
على سبيل الانفصال والانفكاك فانه سبب لعدم حفظ الصور من ان سرعة
انفعاله عن المحيط وكلما كان اصغر كان انفعاله اسرع وان كان لا على سبيل
الانفكاك فانه لا يقتضي خروج الجسم عن صورته لكونها سارية فيه منقسمة بانقسامه
قال الشيخ فالان قول من قال اصغر جسم هو حافظ للصور الارضية



هو اكبر من اصغر جسم هو حافظ للصورة النارية خطار ان اصغر ما يمكن ان يكون
نارا قابل للكون الى ما يقبله كلية النار بل هو اولى ولهذا استحال ذلك المفروض الى
الارضية صار اصغر لان النار اذا استحالت ارضا صارت اصغر قال الحركة
ارضا هي المعدّ ارنع ذلك فانه قد ينقسم الحركة الى ما لا يتناهى من الاقسام الحافظة
لصورة الحركة على رايهم في انقسام الجزء وقد يمكن ان توجد حركة من ابطا الحركات
الطبيعية وهو حركة اصغر ما يمكن ان يحفظ صورته من ابطا الاجسام المتبعية
الى كرة حركة البحث الخامس في الجهات قالوا الجهة طرف الامتداد الاخذ من حيث
هو طرف ولكن باعتبار انه يقصد بالحركة وهي محاذاة الانتهاء اليها
ولانها يقصد بالحركة ولا قصد الى معدوم سؤال الجسم يتحرك من نوع
كيفية الى نوع اخر والمتوجه اليه ههنا معدوم جواب الحركة الى الجهة
انما هي ليحصل المتحرك فيها والحركة الى الكيفية ليحصل الكيفية بها فهذا فرق بين الحركتين
قال لما كانت الجهة ما يقصد بالحركة كانت ذات وضع فتعينا وهي الاشارة
الحسية بالقوة وغير منقسمة وان لكان المتحرك في حال سلوكه اما ان يقبلها
فالجهة الطرف الاخر الاول ليس بجهة واما عنها فالمختلف هو الجهة لا الاخير
وقد قسموا الجهة الى طبيعية وفرضية وبالاولى لا تتبدل ... الفروض بخلاف
الثانية فالطبيعية الفوق والسفل والفرضية البواقي وكل جسم فان له بحسب الفرض
فيه من الاطراف جهات بعدد ... وانما حكموا بكونها ستا لان الانسان
ذو جهات ست ... البواقي وايضا فان الجسم ذو امتدادات ثلثة
متقاطعة وكل امتداد فله طرفان فحكموا ... بعدد الجهات حسب تعدد الاطراف
وهو سهو فان الاطراف غير حاصلة بالفعل موجودة في الجسم وانما هي امور فرضية
يمكن اعتبارها على وضع ما ثم على وضع اخر يغاير الاول ويحصل بحسب ما لا يتناهى
الشرايع والكثير باجهة فيها بالفعل ... ان اصلاح لها جهات بالفعل حسب اصلاحها
ان

ان اعتبرنا ... معا وجها جهات بالفوق لا يتناهى ايضا قال والجهتان الطبيعيتان
لا بد لهما من تميز ولا تميز في الخلاء الصرف على انه وجوده محال عندهم ولا يحصل التمييز بجسم واحد
من حيث انه واحد لانه اذا حدد القرب منه لم يحصل منه تحديد البعد ولا بجسمين متباينين
لان كل واحد منهما يتحدد به القرب منه دون البعد وايضا فيحصل لهما جهتان ان كان
من الواجبات فثم جهات متمايزة ومتحددة لها لانهما وان لا امكن انتقال كل منهما
الى موضع رفيقه فتبدل الجهات يلزم منه ايضا وجوب التحديد من غيرهما ولا يحصل
التمييز بامر مفارق لان نسبته الى الجميع الاوضاع بالسوية فلم يبق الا ان يحصل المحيط
يتحدد غاية البعد لمركزه وغاية القرب لمحيطه اعلم ان في هذا الكلام نظرا اما
اولا ففي افتقار تميز الجهتين الى محدد وذلك لانا نقول لم لا يحصل التمايز بينهما لعالمها
فانها عندكم من الاعراض القائمة بالاجسام او بامر اخر يعرض لهما وانما انما نمنع عدم
الكفاية بجسم واحد فانا نقول انه يتحدد به غاية القرب واما غاية البعد عنه فانه يحصل
بانقطاع الامتدادات واما ثالثا فالمنع من تحديد الجسمين فانا نقول لم لا يتحدد بجسمين
ويكون كل واحد منهما يتحدد به غاية القرب واما غاية البعد فانما يحصل بالاخر
فمن اوجب ان يكون التحدد بما لا ينقسم ... واما قوله ان حصولهما في الجهات
ان كان واجبا فلهما جهات متحددة لهما الى اخره فمغالطة وذلك لانهما
اذا فرضنا مما يتحدد بهم لم يكن لهما جهات كما يقولون انه في الجسم الواحد واما رابعا
فلم لا يحصل التحدد بالمفارق الذي ذكرتموه انما يتم على تقدير كون المفارق
فاعلا بالواسطة القصد والاختيار ثم نقول المؤكد غير حاصل بالفعل وما لا يحصل
بالفعل لا يتحدد به ما هو بالفعل قال المحدد اول ما يتحدد له عن ذاته وحركته
... فاذا كان محتويا على غيره اشتمل على جهة العلو وجهة السفل
... بين الاجزاء العرضية وبين ما ... ما اشتمل عليه فقد يتحدد
له جهات اخرى كما اذا فرض في طول حركته ثلث نقط متوازية ...

الجسمين

نحو الاخرى وتباعد عن الاولى حصل هناك جهة مشرق وجهة مغرب وايضا جهة على خط
الزوال واخرى مقابلة لها تحت الارض والجهة التي هي خط الزوال هي التي يتجه اليها
الحركة الصاعدة ومن غاية الانحطاط الزوال هو القدام نسبتها بالحيوان الذي يكون المتجه
بحركته هو القدام والمقابل له الخلف وجهة المشرق التي عنها مبدا الحركة هي اليمين نسبتها
بالحيوان الذي منه مبدا حركته القوية واليسار ما يقابله وهو المغرب والقطب الجنوبي
في الحركة الاولى هو العلو ومقابله السفل وعلى العكس في الحركة الثانية لانا لو توهمنا انسانا يتحرك
على نفسه مستديرا او يتبعث حركته من يمينه لقد كان يكون قدامه قبالى وجهه وهو
وهو ما بين يمينه ويساره وخلفه قبالى ظهره ولا انطبقنا بين يمينه وجهة المشرق وبين
يساره وجهة المغرب وبين وجهه وجهة خط الزوال انطبق راسه مع القطب الجنوبي
لا غير ولو دار على نفسه مثل دور السماء لكان الراس يلزم الحقوق والوجه يلزم وسط السماء
وجنب اليمين يلزم المشرق وهذا البحث مثل الفائدة جدا

المقالة الثالثة في عوارض هذه الواحد

الطبيعة ومناسبتها وفيه مباحث الاول في تقاسيم الحركة الحركة اما ان يكون واحدة
بالشخص او بالجنس او كثيرة والمعنى بالوحدة هاهنا الوحدة الاتصالية واعلم ان قوما
من القدماء منعوا ان يكون للحركة وحدة بالعدد بل منعوا ان يكون لها هوية
فانه كيف يكون الحركة واحدة وهي اما لا يحصل منها شيء موجود بل منها ما هو ماض ومنها ما هو
مستقبل وايضا فان وحدة الحركة عندكم تابعة لوحدة الزمان وكل حركة فلها زمان
وايضا فان كل واحد فانه تام فيما هو فيه واحد وكل تام فانه قد فاز الاجزاء اي كان فيه الاجزاء
والحركة لها اجزاء غير فارة فهي غير تامة فهي غير واحدة واجاب الشيخ عن الاول
بان الحركة بمعنى الكمال الاول التي هي التوسط لا يكون منقسما الى الماضي والمستقبل بل يكون كائنا
بين الماضي والمستقبل واما الحركة التي بمعنى القطع فانها لا يحصل الا في زمان ماض و
ايضا فالحركة ان انقسمت الى ماض ومستقبل فانها انما تنقسم بالعرض لا بالذات
وقسمتها تابعة لقسمة الزمان والمسافة وليس الشرط في وحدة الحركة ان يكون
وهو جواب الثاني

زمانها واحدا غير منقسم ولا بالقوة بل ان لا يكون لها انقسام ولا له بالفعل وهذا الجواب هو عن
الثاني وعن الثالث بان الواحد بالمعنى التام غير الواحد بمعنى الاتصال ولا يلزم من كون
الشيء واحدا بمعنى ان يكون واحدا بالمعنى الآخر وايضا فان الحركة بمعنى التوسط غير منقسمة فهي تامة
ثابتة بعينها الى ان ينتهي واما الحركة بمعنى القطع ان استوفت البعد المستقيم او تممت الدائرة
فهي تامة اذا التام هو الذي ليس شيء منه خارجا واعلم انه لا ينافي كون الحركة بمعنى التوسط
واحدة ثابتة تطرؤ او تبدل السبع [illegible] بعد مد جوابا لم استصلحه وهو ان الحركة وان
كان قد يعدم منها شيء لكن صورتها محفوظة بتعاقب الاول كالقوة الحاصلة للبيت من اللبن
معينة ثم احوالها منه لبنة [illegible] وجعل عوضها اخرى كانت الصورة ثابتة وان تعرضت
هو المها ومنع ذلك الشيخ ان يكون الصورة ثابتة مع زوال المواد لكن يحدث صورة اخرى عقيب
زوال الصورة الاولى ولو لا هذه في وحدة الحركة من وحدة الموضوع لاستحالة ان يكون
العرض الواحد فاما المحلين من وحدة الزمان لاستحالة اعادة المعدوم فان المحل الذي
يتصف بالسواد لو اعدم عنه السواد ثم وجد فيه سواد آخر ان يكون هذا الثاني هو الاول
بعينه والمعنى بوحدة الزمان هو اتصاله ومن وحدة ما فيه لجواز ان يتحرك المتحرك حركتين بعينهما
ويكتنفهما في وقت واحد مع التغاير بين الحركات لتغاير ما فيه الحركة وانما المحرك فلا يعتبر
وحدته لجواز وجود حركة من محرك وقبل انقطاع الحركة ابتدئ محرك آخر في التحريك
حتى اتصل الزمان كانت الحركة واحدة وقيل على هذا المحرك الثاني اما ان يكون له اثر
اولا والثاني باطل والالم يكن محركا ولا دل ل اما ان يكون الحركة الصادرة عن الاول
وهو باطل لاستحالة تحصيل الحاصل واما ان يكون غيرها وهو يقتضي تغاير الحركات
لتغاير المحرك لكن في هذا الكلام ضعف لانا لما اعتبرنا لوحدة الحركة اتصالها لم يبق
هذا اوارد ويلزم من وحدة هذه الامور الثلثة وحدة المبدا والمنتهى لكن وحدة
المبدا غير كافية لجواز سلوك الجسم من السواد الى المشف ومنه الى السواد وكذلك

استحال

الى السواد ثم السواد الى السواد و الحركة واحدة

لان مراده بوحدة الحركة لا اتصال

ومنه الى السواد واحد

ومن السواد الى البياض ومن البياض الى السواد

الحركتان المختلفان

الاضافة عارضة للحركة واحد الاعراض ...

الى السافل

وكذلك وحدة المنتهى لجواز ان ينتهى احدهما من الاسفاف الثانى من السواد ووحدتهما غير كافية
لجواز ابتداء احدهما من السواد على طريق مختلفة والاستراكة الاانه لو وجب اتحاد الحركات لجواز
انتهائها لعله ان ابتداء واستحالة واتى الحركات بالوحدة هى المستديرة التامة لانه لا ابتداء عليها
بل تكون وكذلك المستقيمة فانها انما تتم لقناء البعد وقيل ان المستقيمة اولى بذلك لانها
تشتمل على ابتداء وانتهاء وتوسط والسيخ جعل هذا الكلام دليلا على ان المستديرة اولى
بالوحدة فان الابتداء والتوسط والانتهاء انما توجد فى ذات عدد والواحد اولى بالتمام
تكثر الموضوع بالنوع لا يوجب تكثر الحركة بل لان تكثر الشى بالنوع يجب
يكثر الفصول وانما انتسب الاعراض الى موضوعاتها من جملة احكام العرضية للاعراض
نعم تكثر الموضوعات تقتضى تكثر الحركات بالشخص لان كثرة الحركات بالشخص لا تستتبع
الفصول بل قد يحصل باختلاف الاعراض واما الثانى فانه ان كان فيه تكثر حصل
بسبب القسمة العرضية فانها كثيرة باشخاص لا كثرة انواع لانها اقسام المتصل
واما المحرك فان كثرته لا تقتضى كثرة الحركة لا بالنوع ولا بالشخص فلم يبق من الامور التى
يتعلق بها الحركة سوى ما منه وما اليه وما فيه فان تكثر هذه الامور يقتضى تكثر الحركة بالنوع
مثلا تكثر ما فيه واتحد ما منه وما اليه فكالمتحرك من مبدأ الى منتهى على الاستقامة
ومنه اليه على الاستدارة فان الحركة مختلفة بالنوع ولو اتحد ما فيه وتكثر ما منه وما اليه
بالنوع كالصاعد والهابط فان الحركة متكثرة فاذن تكثر الحركة فى النوع يتبع
تكثر احد هذه الثلاثة فى نفسه او فى شرائط واحوال داخلة فى تعلق الحركة بها ولهذا
كانت الحركتان فى الكم او فى الكيف كانتا واحدة بالجنس وان كانت احديهما فى الكم
واخرى فى الكيف كانت متكثرة بالجنس ويكون الحركة واحدة بالجنس الى الاسفل ايضا
كالحركة الى السواد ومنه وهذا الكلام عندنا ردى جدا اما اولا فلان عنها ذكر
الحركة بالنوع فى متعلقاتها فانه جاز ان تكثر الحركات بصفات عارضة كالسرعة
والبطوء مثلا وقد ابطلوا هذا بان السرعة والبطوء يعرضان لجميع اصناف
الحركات ولقائل ان ينازع فى هذا فانه لو اعرض السرعة لحركة فان البطوء
لا يمكن ان يعرض لتلك الحركة بعينها بل يعدم تلك الحركة وتحدث حركة اخرى بطيئة

بطيئة كما ان الوانى للاستقامة والاستدارة وبالخصوص على راى من قال ان السرعة تشتد
الحركة وان الاختلاف بالشدة لا يوجب الاختلاف بالنوع واما ثانيا فمن الاختلاف المستدير
المستقيم بالنوع فان للمنازع ان ينازع فيه قالوا ان الخط الواحد يستحيل
ان يكون موضوعا للاستدارة والاستقامة معا وبجعلونه هذين فصلين لا عارضين
لان الخط الواحد لو كان مستقيما لقبل التحنية لا لان الكلام رطبا بان تفرق اتصال
الحدبة او ملتة والتقعير على العكس ومع التفرق لا اتصال لا يبقى الخط وكذلك امتداده
فان الخط الواحد لا يصير اطول مما هو بالمدة ولو كان هذان الخطان يستحيل انتقال احدهما
الى طبيعة الاخرى ولا فى الوهم ايضا فان الوهم ان فعل ذلك مفردا للخط عن السطح فقد
جعل الخط ذا جهتين فلما حد طرفا بلا طرف وان لم يكن الموضوعان واحدا
ثم نقول ان كثرة اشخاص الانواع العرضية انما يكون بكثرة موضوعاتها او باعراض
تقارنها ومفارقة للاستقامة للاستدارة ليست لكثرة الموضوع فان مستقيمين
ومستديرين تكثر الموضوع مع اتفاقهما فى الاستقامة والاستدارة واما تكثر الاعراض
فاما ان يكون لان تلك الاعراض تقارنها مقارنة اولية او لانها تقارنها لامور اخر سابقة
والاعراض الاولية اما ان يكون لازمة او مفارقة واللوازم يشترك فيها طبايع الاشخاص
والمفارقة تستدعى امكان انتقال المحل بالاستقامة والاستدارة وقد بينا
انه غير ممكن وهذا الكلام فى القسم الثانى وهو ان يكون اللواحق امور اخر سابقة فلم
يبق الا ان يقال ان جملة لوازم يدل على اختلاف الملزومات ان اختلافها فصول او لوازم
للفصول وقد سقط ظن من قال ان فى الاجسام الثابتة لها امور التقبيب والتقعير
وذلك موضوعها اما ان يكون واحدا فلا انتقال او ان يكون مختلفا كالسطحين فلا انتقال
ايضا اذ يستحيل انتقال السطح من التقعير الى التقبيب على ما ذكر ولو ثبت اختلاف السطحين
المستقيم والمستدير بالنوع وجب اختلاف الحركتين اللتين عليهما بالنوع ايضا
كما ان الحركة فى نوع السواد غير الحركة فى نوع البياض ونحن نقول ان هذه الاستدارة

ساقط بالكلية اما اولا فلانه يجوز ان يكون الخطان مستقيمين بالنوع ويستحيل اسناد
احد ما منهما الى الاستقامة الى الاستدارة لانهما عرضيان لشخصيهما كما في جانب الموضوع
المتنقل لتشخص الاعراض فانه يستحيل انتقال العرض الى محل صاحبه لاجل اسناد تشخصه
اليه ولصحة ان يقع متى واحد تحت مقولتين وهو لازم على المانعون لهذا كان المنع فاستحالة
ان يكون الاستقامة والاستدارة فصلين ثم نرجع الى اصل ما ردها انهم ونقول سلم ان الخطان
الخط المستقيم والمستدير بالنوع وجب اختلاف الحركة الواقعة عليهما بالنوع والقياس
على السواد والبياض غير مفيد اما اولا فللمنع من ثبوت الحكم في الاصل واما الثانية فللمطالبة
بالجامع الذي لا يمكن اقامته على ان القائل ان يقول ان اختلاف ما منه وما اليه ليس اختلافا نوعيا
وانهم منعتم في الزمان ان يتكثر به الحركات ليكثر اشخاصها لان كثرتها كثيرة متفقة
في النوع فكيف يجوزون بعد ذلك استناد تكثر الحركات في النوع الى تكثر ما منه وما اليه
ان كثرتها قد تكون كثرة اشخاص تحت نوع فلا ثم ان يمنع اختلاف حركتي الصعود والهبوط
في النوع بل على تقدير تسليم اختلاف ما منه وما اليه ثم المنع اضافة الحركة بهم حركة لا ابتداؤها
من طرف وانتهاؤها الى طرف لغوا من حيث ان احد الطرفين علو والاخر سفل سر
وقد تسمى الحركة الى التضاد وعدمه فالمراد بالحركات المتضادة لا بد من وقوعها تحت جنس
ولغير فان حركة النمو والذبول قد يجتمعان في واحد وهذا مستفاد من الاستقراء الذي لا
بعد النص ثم انهم سلكوا في تضاد الحركات نهجهم الذي سلكوها في تكثرها فقالوا ان
تضادها ليس لتضاد المتحرك فان الحار والبارد متضادان مع اتفاقهما في حركة
واحدة كالصعود طبعا او قسرا مع اتفاقهما في النوع ولا للزمان فان الزمان واحد
لا تضاد فيه واتفاقه قد يتفق وقوع حركتين متضادتين في زمان واحد كالصعود والهبوط — تختلف
وقد يختلف الزمان مع اتفاق الحركات في النوع كجسم يتحرك من مبدأ معين الى
منتهى معين مرات متعددة ولا للمسافة الحركة فان الطريق من السواد الى البياض
هو بعينه الطريق من البياض الى السواد ﴿ لكنه لم يعتبر المبدأ والمنتهى فيها الى

ولا للمحرك فان المحرك الواحد قد يحرك حركتين صعودا وهبوطا ولا للسبب القسر والطبع لاتفاق
النار والماء القاعدين في نوع الصعود واختلافهما بالقسر والطبع ولا لما اليه وحده فان — ولا لم
الحركة من السواد واليه لا انقطاع ان كما لا هما من كون الحركة من السواد الى البياض ومن كون
الحركة من البياض الى السواد فانها لو كانا الى الاسفاف ومن الاسفاف لم يكن ثم حركات
فضلا عن تضادها فلم يبق الا ما منه وما اليه معا فانهما لو كانا ضدين تضادت الحركات كالحركة
من السواد الى البياض ومن البياض الى السواد ﴿ ثم قالوا ان ما منه وما اليه قد يتضادان بالذات
كالسواد والبياض وقد يتضادان بالعرض وهذا على قسمين احدهما ان يكون التضاد عارضا
لهما لا من حيث الحركة بل من جهة عارضة لغير كالمركز والمحيط في غاية القرب من الفلك والطرفي
غاية البعد عنه حتى صار احدهما سفلا والاخر علوا والاخر ان يكون التضاد انما عرض لهما من حيث
عروض لعرض لهما باعتبار الحركة ككون احدهما مبدأ والاخر منتهى فان التقابل بينهما
تقابل التضاد وتقابلهما في الحركة تقابل التضايف فان المبدأ مبدأ لآخر للمبدأ فالواو للتنويع
ثم ان الاول لعرض التضاد واما الثاني ففيه نزاع فانه جماعة ذهبوا الى ان التضاد — لشيء ان يكون عارضا ثم
لو كان عارضا للشيئين لم يعرض ان يكون عارضا لعارض الشيء الا بالعرض فالوجه له
خطأ فانه ليس يجب لو كان التضاد عارضا لما يعرض للشيء فانه جاز ان يكون التضاد لهذا العارض
بالذات وللمعروض بسببه كما ان الحار والبارد يتضادان بالعوارض وهي الحرارة والبرودة
اللذان هما متضادان لذاتهما والحركة هاهنا كذلك فان تعلق الحركة لما منه وما اليه — تقترم — التضاد
لا مطلقا حتى لو كان التضاد عارضا لهما كان عارضا للحركات ولكن تعلق الحركة بما منه
وما اليه من حيث انهما مبدأ ومنتهى فان الحركة يجوز طرؤها لبعض المبادئ والنهايات فهي
تتضمن المبدأ والمنتهى اما بالفعل او بالقوة القريبة منه فهي تتعلق بهما من حيث
هما متقابلان فهي مقومة للحركة وان كانت ليست هي مقومة بذاتها الضد ان عارضان للحركة لذاتها
وان كانا عارضين للاطراف سؤال قد يجتمع ما منه وما اليه في جسم ولا يجتمع الاضداد
في جسم جواب لعل الكلي مطلقه خطأ فان الاضداد قد يجتمع في جسم
لو لم يكن الجسم موضوعها اولا اما لو كان موضوعها اولا فالاضداد استحالة

[illegible]

احتماعها فيه وموضوع البداية والنهاية وهو الطرف فلا يجتمعان في طرف واحد بالفعل بالعكس
الى حركة واحدة مستقيمة ونحن نقول جاز ان يكون للحركة شيء يعرض التضاد عند ما ذكرتم وهو لكم
الحار يضاد البارد مع اتفاقهما في الصعود لا يدل على ما ذكرتم فان الحار والبارد متضادان
بالعرض والصواب ان يقال ههنا المتحرك لا يكون الا جسما او الجواهر لا تتضاد ثم لما نازع
ان يقال نعلم في تضاد ما منه وما اليه في الحركات الاينية ثم على تقدير التسليم يمنع انتفاء الحركات
لاجل تضاد ما هو لكم ان الحركات تتعلق بما منه وما اليه ان اردتم بالتعلق التعلق الخارجي
فهو غير مفيد لكم ولا يقتضي التضاد وان اردتم تعلق الجزء فكيف يصح منكم هذا وقد وجدنا ان
مذهب الحركة الى غير النهاية وان استحال ذلك في الوجود ومعلوم ان الشيء لا يعقل مفارقا لجزئه
وبهذا استدل الشيخ على ان ما هو المقاد خارج عنها غير مقوم لها ثم كيف يعقل ان يكون
من اطراف فصول الحركة وهي متباينة في الماهية فان في الاطراف خطوطا كخطوط الا بغير
جواب ما هو فيها بغير كونها مبدأ ومنتهى ثم لما كان ما منه وما اليه انما يتضادان
بالعرض في بعض الصور وهو كون احدهما مبدأ والآخر منتهى وجعلتم الحكم يتعلق بهما من
حيث هما ضدان فلم قلتم ان تضاد المتعلق يقتضي تضاد المتحرك المتعلق به قالوا
التضاد ليس للحصول في الاطراف بل للتوجه اليها — ش — قالوا المستقيمة لا تضاد
المستديرة لان الخط المستقيم يمكن ان يكون وتر القسي غير متناهية وغير متشابهة
فلو كانت الحركة المستقيمة ضد المستديرة لزم ان يكون للشيء الواحد اضداد اكثر غير متناهية
ولانه لا قوس يعرض له كالخط المستقيم الا وهناك ما هو اكثر تحدبا منه فهو اولى با
لضدية ولانهما لو تضادا بالاحرى متناهية لكانا متضادين لان ما يعني التضاد
لا بد ان يكون متضادا او قد قلنا ان الاستقامة والاستدارة لا يصح ان يتعاقبا
على موضوع واحد قالوا ليس شيء من المستديرات تضاد غيرها منها كالحركة من التوالي و
خلافه لان كلا واحد منها يتعلق في القوس بالذي ما فعلته في ... وقد بينا
ان

بلغ

ان التضاد انما هو لتضاد الاطراف والمستديرة ليس لها طرف فاذا فرض طرفها وقد قلت ان المبدأ
هو المنتهى بعينه ولم يعرض تضاد اذ التضاد في المبدأ والمنتهى انما يكون على تقدير عدم
اجتماعهما في محل واحد بان يكون الحركة مستقيمة وان فرض في حركة غير تامة وانما عرض لها المبدأ
والمنتهى بالفرض والقطع ولو لم تقطع لما كان ثم حركة متصلة واحدة — ش — قالوا السكون
يضاد السكون كالسكون في المكان الاعلى والاسفل وليس التضاد لتضاد المحل ولا المتمكن
ولا الزمان على ما مر وليس له تعلق بما منه وما اليه فتعين ان يكون لما فيه واعلم ان هذا الكلام يقتضي
قاعدتين لهم وهي اما كون السكون عدميا او كون الضدية لا تشترط فيها الوجود — ش —
الحركات المتطابقة هي التي مسافاتها متطابقة اما بالفعل كخط لخط او بالقوة كالمثلث والمربع
فانهما يتطابقان بالقوة وتخرج التطابق بالفعل بان يهدم احدهما الى الاخر او بالتوهم كالمستقيم
والمستدير — ش — ومن تقاسيم الحركة انها بطيئة او سريعة والسريعة هي التي يقطع
من الطويل في الزمان المساوي او المثل في الاقل والبطيء بالعكس وسبب البطوء في الحركات
الطبيعية ممانعة المخروق وفي القسرية ممانعة الطبيعة قالوا ولا اختلاف في السرعة والبطوء
لا بعض من الاختلاف بالنوع لانهما قابلان للشدة والضعف وكانا قد ذكرنا في هذا
ما يجب ولما كانت السرعة والبطوء يعقل احدهما دون صاحبه لم يكن التقابل بينهما تقابل
التضايف ولا بالوجود والعدم لان احدهما لا يعقل نقصان المسافة ولا آخر نقصان الزمان فاذا
التقابل بينهما تقابل التضاد وقيل السرعة والبطوء كيفية واحدة فتقابلها للسكون
والضعف انما يختلفان بالاضافة العارضة فما هو سريعة بالقياس الى شيء بطيء
بالقياس الى غيره وعند القائلين بانقسام الجسم ان بطوء الحركات ليس لتخلل السكنات
ولانه لو كان بطوء حركات الفرس قسيمها في الفرس اضعاف حركاته لكان يجب ان لا يرى
متحركا وهذا خلف ولان الثقل سبب لزيادة الحركة السفلية فكلما ازداد الثقل اشتد
الحركة فاذا انتهى الى الثقل الى حيث تخلص حركاته من السكنات فاذا زاد الثقل عليها
كانت الحركة اشد من غير تخلل سكون فهذا ... قلتم ان الزيادة في الثقل حسنة ممكنة
اجاب عنه الشيخ بان الزيادة لا يشترط حصولها بل يقول لو فرضت لزم المحال

كالفرس بالقياس الى السهم

شرح ومنافيسموا الحركة اليه المستقيمة وبالاستدارة والحركة المستديرة لا تكون الا
ارادية على ما ذهبوا اليه لانها لو كانت طبيعية لكانت هاربة عن المطلوب الطبيعي ثم
سالوا انفسهم في الحركة المستقيمة فانها اذا توسطت المسافة تكون تاركة للوسط مع انه كان
مطلوبا بالطبع اجابوا بان الهرب هنا عن الوسط ليس هو بعينه التوجه اليه بخلاف
المستديرة ولا تكون قسرية لان القسر على خلاف الطبع وحيث لا طبع فلا قسر وهي اقدم
من غيرها من انواع الحركات فان الحركة الكمية لو كانت بالنمو والذبول فهي لا تخلو عن حركة
مكانية ولو كانت بالتخلخل والتكاثف فهي لا تخلو عن حركة كيفية والحركة الكيفية لا تخلو عن
المكانية والحركة المكانية لا تحصل الا بعد تحدد الجهات التي لا تحصل الا بالجسم المستدير
المتحرك بالاستدارة وهذا بعض التقدم وعلى الاطلاق الحوادث عندهم سواء كانت
حركات او غيرها مسبوقة بحركات سرمدية متصلة دورية فهي مستقيمة ونحن لما اسندنا
الحوادث الى الفاعل المختار سقط هذا الكلام عندنا شرح ثم لا يجتمع في جسم واحد
مبدا حركة مستقيمة ومستديرة لانه يلزم اما حصول الاثرين معا فيكون متحركا
بالاستقامة والاستدارة وهذا خلف لانه بالحركة المستقيمة يقتضي التوجه الى المطلوب وبالحركة
المستديرة يقتضي التوجه عنه او لا يحصل الاثران معا او احدهما فلا يجتمع في الجسم المبدآن
او يلزم اجتماع المبدا مع تعذر حصول الاثر مطلقا وهو خلف فيلزم على هذا ان لا يقتضي
الجسم الحركة المستقيمة عند الخروج عن مكانه الطبيعي والمستديرة عند وجوده فيه كالطبيعي
كالطبيعة المقتضية للسكون عند حصولها في حيزها الطبيعي والحركة عند خروجها
عنه اجاب بعض المحققين بان اقتضاء الحركة والسكون بالحقيقة شيء واحد لمقتضى
الطبيعة الواحدة وذلك الشيء هو استدعاء المكان الطبيعي فان كان غير حاصل فذلك
الاستدعاء يستلزم حركة محصلة وان كان حاصلا فهو بعينه يستلزم سكونا ومعناه
انه لا يستلزم حركة واما اقتضاء الحركة المستديرة فانه مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي

استند العنا

اذ قد توجد احدهما منفكا عن صاحبه وقد توجد معه وانضاف الى امكنه مكان طبيعي مطلبه المتحرك
بالاستقامة وليس في الاوضاع وضع طبيعي مطلبه المتحرك على الاستدارة ولذلك استندت احدى الحركتين
الى الطبيعة دون الاخرى فاذن ليس مبدا ايهما سواء لهذا اقول هذا الجواب ضعيف لا يصلح في
مقاومة السؤال فانه لم يجب عن سبب استدعاء الطبيعة الواحدة الحركة والسكون معا وهو كلام
على المثال وهب ان هذا المثال باطل ليس يبقى السؤال متوجها شرح وذا فتقسيم الحركة انها اما
ان تكون بالذات او بالعرض والتي بالذات اما ان تكون صادرة عن قوة كائنة في الجسم بفعل من
غير شعور وهي الطبيعية واما ان تكون صادرة عن قوة ذات شعور وهي الحركة الارادية واما
ان تكون صادرة عن قوة خارجة عن الجسم وهي القسرية قيد الطبيعة انما يقتضي الحركة لخروج المحل
عن حاله الطبيعي حتى يرده اليه لانها لو كانت علة مطلقة لها لبقيت ببقائها وقد سبق مثل
هذا اي انما تجب الحركة عند الخروج عن الحال الطبيعية كالحجر المرمي الى فوق والماء المسخن
وكالذابل بالمرض والسبب في الحركة الطبيعية انما هو الطلب للملائم الطبيعي او الهرب عن غير الطبيعي
او غير الملائم ويمكن الحركة على مسافة اولى من غيرها شرح الحركة القسرية قد تكون خارجة
عن المجرى الطبيعي كحركة الجسم جزءا على وجه الارض وقد تكون مضادة لمقتضى الامر الطبيعي
كحركته الى فوق وهي قد تكون مع جذب وقد تكون مع دفع واما الحالة فانه بالحركة العرضية اشبه
والتدوير القسري مركب من الجذب والدفع والدحرجة ربما كان عن سكن جامع وربما
كانت عن ميل طبيعي مع دفع او جذب قسري هذا في الاين واما في الكم فالزيادة في النمو
كالعظم الكائن بسبب الاورام وفي التخلخل كانبساط الهواء الذي في القارورة والنقصان
كالذبول بسبب الامراض واما في الكيف فكاستحالة الماء من البرودة الى الحرارة
واما في الوضع فكاستدارة الخشب المستقيم شرح قد وقع بين القوم تشاجر في سبب الحركة
القسرية التي تكون مع مفارقة المحرك فذهب قوم الى ان السبب في ذلك التيام الهواء المدفوع
فهو رجوعه الى خلف المندفع التيامًا يضغط ما امامه وقال آخرون بل السبب فيه ان
الدافع كما يدفع المتحرك كذلك يدفع الهواء الذي فيه المتحرك لكن الهواء اقبل للدفع فيحدث معه
المتحرك وقال المحققون ان المحرك يفيد المقسور قوة تثبت فيه مدة الى ان تبطل

النص

١٠١

قوى م

دمات م

ملصا كانت متصلة واردة عليه مما شانه فكلما ضعفت تلك القوة المسل الطبيعى الى ان

يضعف جدا بحيث لا يفى بغلبة الطبيعة وهناك يقع التقاوم بينهما ثم تقوى الطبيعة فتوجد

مثلها الطبيعى والمذهبان الاولان يختلفان انما الاول فلان الهواء الدافع اما ان يبقى متحركا

بعد مفارقة المحرك القاسر للمتحرك فيكون تلك الحركة مفتقرة الى سبب اخر ويعود البحث واما ان

لا يبقى متحركا فالحركة القسرية تبقى علة عنه وكذا الكرة مذهب الثانى فان حركة الهواء لابد لها من سبب

وليس سرعة قبوله للقسر دليلا على استغنائه عن العلة الطبيعية للحركة ويدل على الثالث ان

القوة المستفادة من القاسر ان لم تضعف لزم وصول الحجر المرمى مقسرا الى المحيط وان ضعفت

لزم عدم الشديدة ووجود الضعيفة الى الشديدة السابقة فليستخفه الحركة الناشئة الى الحركة

الاولى والا فلا بد من سبب اخر فلكن هو سبب الحركة والجسم فان الضعف يجوز ان يكون مستفادا

من تلك الهواء المانع من الحركة فيه وههنا مذهب اخر وهو قول بالقذاف والمتولى طبيعة الحركة ان

يتولد بعدها حركة ومن طبع الاعتماد ان يتولد بعده اعتماد وجوز ان تعدم الحركة فيحصل

السكون ثم يتولد عن الاعتماد بعد ذلك حركة واعلم ان تولد الحركة من الحركة باطل فان المعدوم

لا يكون علة للموجود بحث القوة الطبيعية كلما قربت من الموضع الطبيعى ضعف

العائق لان العائق انما هو الجسم المخروق وكلما قل مقداره ضعف تاثيره وكلما ضعف

العائق اشتد المسل الطبيعى واما القوة القسرية فانها تقوى فى الوسط فان تاثير

الشيء فى الوسط اشد من تاثيره قريبا وبعيدا او السبب فيه ان الحكم لو فا يكون على الوسط

اكثر تسخن اكثر فلا يزال يزداد السخونة ويضعف القوة الا ان اللطيف المستفاد

بالتسخين يكون موفيا على ما يفوت بالضعف فيزداد القسر فاذا ازداد فى الضعف على القوة

واستيلاء حتى ضعفت ولم يبلغ الحكم فيما يفى بتدارك الضعف وهنا اشكال وهو ان

القوة الضعيفة اما مفارقة ايا للذهن للتبدل او بالسخن وعلى التقديرين يلزم عدم القوة

الاولى ولا يوجد عقيبها والكلام فى علة وجود تلك القوة كالكلام فى الحركة بحث الحركة

التى بالعرض هى التى يكون مبدا المفارقة ليس فى المتحرك بل فيما يقارنه اما فى الوضع

كالاكر

الموجبة م

وان استند الى وجود الضعيفة م

لان للشيء ... الوسطية ... لم يجوز ولا ...

فكالتابكين من السفينة المتحركة واما فى الوضع فكالكرة الملصقة بكرة اخرى اذا تحركت الاولى تحركت الملتصقة فالملازم منه المصاحبة

فى تبدل الوضع فان الحركة الكائنة فى الوضع لحركة المتحركة ان عنى بالحركة فى الوضع تبدل المحاذيات

التى يكون بالقياس الى الثابت مطلقا وان عنى بها تبدل الاوضاع بالنسبة الى ما يحويها يكن

حركة اصلا وكذا الحركة فى الكيف اذا ملئنا البسائط تسود فان البياض من حيث انه بياض انما تسود

بالعرض والمتسود بالذات هو الجسم هذا وفى الاشياء التى يصح عليها المفارقة وقد يقع الحركات

لا وليّا فى شىء يستحيل عليه المفارقة كالصور والاعراض المستقلة بانتقال محالها فى الاين و

الوضع وكذا الاعراض فانه يقال الصورة تسود لا سواد المحل بالعرض وقد تركب من الحركة بالذات

والحركة بالعرض حركة اخرى كما فى الكرات السفلية فان كانت الحركتان الى جهة واحدة حصل حركة

مركبة تساوى مجموعهما وان كانتا الى جهتين مختلفتين حدثت حركة اخرى مركبة الى جهة متوسطة

بين الجهات على نسبتهما وان كانتا الى جهتين متضادتين حدثت حركة متساوية لفضل احدهما

على الاخرى ان كان ثم فضل والا حدث السكون ان لم يكن ثم فضل بحث الانقسام فى

المناسبات الواقعة بين الحركات وبين الازمنة والمسافات والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة اذا

كانت المسافة متجزية تجزات الحركة فان الحركة الى نصف تلك المسافة نصف الحركة الى جملتها وكذلك

على العكس فان نصف الحركة يقع فى مسافة هى نصف المسافة المقطوعة بجملة تلك الحركة

واذا كانت الحركة متجزية تجزا الزمان فان الزمان الذى يقع فيه نصف الحركة نصف الزمان

الذى يقع فيه جملة الحركة كذلك على العكس فان الحركة الواقعة فى نصف الزمان نصف الحركة

الواقعة فى جملته وقد يعرض للحركة انقسام لا يطابقها فيه الزمان كما نقسمها بانقسام

المتحرك وقد يقال انه لا يتجزى الزمان والا لو كان موجودا لاستحال عليه الحركة لانه انما يقطع اولا

مثل نفسه وكذلك فى القطع الثانى الى ان يقطع المسافة فيلزم وجود النقط وتركب المسافة

منها قال الشيخ هذا البرهان الذى يزعمون صحته كما يتناول المتحرك بالذات

فكذلك يتناول المتحرك بالعرض كالنقطة الموجودة بالفعل فى طرف الخط اذا تحركت

بحركة محلها فيلزم ما ذكره ثم انه سلك نهجا اخر فقال ان ما لا يتجزا

تجزؤ الزمان

لا وضع له بانفراده وما لا وضع له بانفراده استحال حركته بالذات اما الكبرى فظاهر
واما الصغرى فلان ما لا يتجزى الفارض بين طرفي خطين فان لاقاهما بالاسر لزم مباينة
كل طرف كل خط لخط ضرورة مباينة الوسط الملاقي بالاسر فللخط طرف عنه والكلام فيه
كالكلام في هذا وان لاقاهما لا بالاسر لزم الانقسام وبرهن على هذا الحكم بان ما لا يتجزى
لا طرف له يلي المقصد ولا طرف يلي المهرب فلا يتصف بالحركة واعلم ان المتحرك لو كان واحدا
وتعددت المسافة تعدد الزمان لامتناع حصول الجسم الواحد في مكانين دفعة وان تعدد
الزمان وكانت الحركة في الاين لم يجب تعدد المسافة لان المتحرك الواحد قد يسلك مسافة
واحدة في زمانين وان كانت في الكم او الكيف تعدد ما فيه الحركة لامتناع بقاء الكيفية
التي وقع فيها التبدل الى الزمان الثاني وان تعدد المتحرك فان كانت الحركة في الكيف او الكم والكيف
تعدد ما فيه الحركة لاستحالة كون الحد العرضي القائم باحد المحلين عين القائم بالمحل الآخر
وان كانت في الاين فان اتحدت المسافة تعدد الزمان وان اتحد الزمان تعدد الاين
لامتناع حصول جسمين في مكان واحد **بحث** نصف المتحرك لا يلزم منه ان يحرك
ذلك المتحرك نصف الزمان او اقل فان مائة نفر يحركون سفينة لو حاولوا ليس
يلزم ان يقع من الخمسين تحريك تلك السفينة مسافة تلك المسافة في نصف الزمان والحق
خلاف هذا فان القوة الطبيعية تنقسم بانقسام المتحرك فان نصف المتحرك لم يكن
كله المتحرك محركة بل النصف الموجود منه الا على سبيل التخمين والتقريب والقوة
القسرية لا تحفظ الحركة على نظام فانها تقوى في الوسط وتضعف في الاول على
انه قد يعرض ان القاسر يفعل في الاثقل اشد مما يفعله في الاخف فيفعل في الضعف اشد
مما يفعله في النصف فالواد المحرك في نصف الزمان يحرك المتحرك بعينه نصف المسافة
والحق خلاف هذا فان القوة الطبيعية والقسرية لا تساوي تاثيرها في اجزاء المسافة
فان الطبيعة تشتد آخرا والقسرية وسطا وكذلك قالوا المحرك في نصف
المسافة يحرك في نصف الزمان والا لبطلت ... المشهور حفظ النسبة بين نصف

نصف المحرك نصف المتحرك وعند نظر حكم ان لا بد نصف المتحرك حافظا القوة وتحمله لم
يكلفا ابطاء من تحريك الكل للكل فان انصباب القوة القسرية وترددها فقد يستتبع من الجهة
ما لم يزد نسبه الى جهة الحركة من نسبة العظم الى العظم وكذلك قالوا النسبة
محفوظة بين نصف المتحرك ونصف الزمان ولا رادي خلافه وكذلك نصف المتحرك في نصف
المسافة **البحث الثالث** في الحيز الطبيعي للاجسام اعلم ان كل صفة لا يخلو الجسم
عنها فان الجسم منها شيئا طبيعيا والحيز من هذا القبيل فان الجسم لو فرض خاليا عن جميع
العوارض فاما ان يحصل في كل حيز وهو محال او لا يحصل في شيء من الاحياز وهو محال
او يحصل في البعض دون البعض فان استند الى طبيعة في الجسم فهو المطلوب والا لزم
الترجيح من غير مرجح وهو محال لانا نرى الحجر قسرا الى فوق ويعود بطبعه فاذن
لكل جسم حيز طبيعي ... فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا وبهذا الطريق
اثبتوا الشكل الطبيعي للاجسام فانه لا يخلو عن شكل ما فلذلك شيء طبيعي لانا لو
فرضناه خاليا عن جميع العوارض والقواسر فلا بد له من شكل يستند الى طبيعته
والذي لطبيعته يوجد ما دام الطبع الآن نفسه والشكل المقتضى عن الطبيعة البسيطة
هو الشكل المستدير لان مقتضى الطبيعة الواحدة يستحيل ان يكون مختلفا والاشكال
من الاشكال غير مختلف سوى المستدير ويعود هاهنا سؤال وهو ان الارض بسيطة
تقتضي اليبس فان لم يقتض شكلا لم يكن الشكل طبيعيا لكل جسم وان اقتضت شكلا
يجب ان يكون مستديرا لبساطة الطبيعة فاما ان يكون بين اليبس وبين الشكل
معاندة فيلزم ان يكون الطبيعة الواحدة تقتضي امرين متنافيين واما ان لا يكون
يجب لو اسلب حين يخرج الارض ان تعود الى شكلها الطبيعي اجابوا عنه بان اليبس انما
يقتضي حفظ ما تقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا قويا فاذا حفظ شكله
لزم من ذلك ان يحفظ كل جزء منه ما يوجبه طبيعته من انبساطه الذاهب الى شكله

فاذا لم شي من مكانه بقسر القاسر لم يكن الباقي ساعيا بل ما حدث بل يكون عليه ان يستحفظ ما
او جبته الطبيعة واذا تكوّن جزء عنصر غير الارض الى الارض مثلا لم يكن مستندا لذلك
فذلك لموانع سر في المشهور انه لا يمتنع ان يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان لانه اذا
حصل في احدهما طلب الثاني كان الطبيعي متروكا بالطبع وان لم يطلبه فكذلك ولانه اذا كان
خارجا عنهما لم يكن توجهه الى احدهما اولى من توجهه الى الاخر وان معنى الواحد بالتشخص
والعدد بالتشخص وان الطبيعة النوعية لا تقتضي لعرض متنافيين و الحصول في احد الحيزين
ينافي الحصول في الاخر وفي هذه الوجوه ما هو مردود جدا اما الاول فلانه في الاول اذا حصل
في احدهما ولم يطلب الثاني لم يكن طبيعيا ممنوع فان مقتضى الطبيعي لذا كان كلا الامرين وحصل
احدهما لم يجب حصول الاخر لما كان في حصول احدهما غنى عن حصول الاخر وهذا كالجزء
من العنصر الحاصل في احد اجزاء حيزه واما الثاني فلانه لم لا يجوز ان
يستفاد من امر خارج وعوارض غريبة فان قلتم لعرض خلوه من جميع العوارض
اي الحد لا اولوية
قلت هذا العرض محال لان خروجه عن المكان الطبيعي من الامور الغريبة وهذا
كما تقولون في العنصر المتكون وانه يتخصص طلبه باقرب المواضع اليه مع ان هذا
كاستحالة الماء هواء او ارضا او غيرهما
من الغرائب واما الثالث فضعيف ايضا لانا نمنع ان يكون معنى التشخص امرا ثبوتيا
ثم لو سلم لكان لنا ان نقول ان كل واحد من هذين المكانين متشخص فاذا اقتضاهما
امر لم يتشخص معنى لامر كلي انما تعني تشخيصه والممنوع ان يكون الشخص الواحد كليا
كالجسم
من كل واحد منهما او منهما معا فان احدهما من الاخر والكلام على الرابع قريب من هذا
سر المركب من العناصر ان كان مركبا من بسيطين متساويين وكانا متجاورين
كان مكانه الفصل المشترك وان كانا غير متجاورين حصل في الوسط وان كان احدهما
المركب
اغلب كان مكان الغالب ما لم يحصل كان المركب ولذلك المركب من ثلثة انا المركب من اربعة
فان غلب احدها كان مكانه ما هو مكان الغالب وان تساوت فيما لم يكن في مكان لانه لا اولوية

توجهه

وان تساوت فقيل

في احد الاماكنه فالان لا يوجد وفيه نظر لانه يقول لم لا يتحقق بالمكان الذي وجد
فيه نعم لو وجد لقصر زمان بقائه جدا فان الامور الخارجة عنه تحيله الى طبائعها
فالاولى ليس للمركب مكان مبدعي لان التركيب عارض بعد الابداع فلو وجد مكانه مبدعا
لكان خاليا في حالة الابداع ولان البسيط لو طلب مكانا بعد طريان التركيب لوجب
خلو مكانه لا ذاك ولان التركيب لا يقتضي زيادة في حجم الاجسام فلا احتياج بسببه
الى مكان زائد على ما للبسائط واما مكان الجزء من البسيط فان ذلك الجزء ان كان منفصلا
عن كلية الجسم فمكانه ما اتفق وجوده فيه وان كان متصلا فقد قيل انه جزء من مكان
الكل لكنه لما كان وجود هذا الجزء بالقوة فكذلك مكانه فتحريه الممكن بعض
حيز المكان وهذا عنده اشكال على راي القائلين بكون المكان الا بسيطا والحق عندهم
ان جزء مكان الكل جزء مكان الجزء سر الحركة الطبيعية لطلب المكان الطبيعي
اي جزء مكان الكل للكل جزء مكان الجزء
لا مطلق الكل مع ترتيب جزء اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص والكلية التي للكل البسيط
ليست مقصودة من الحركة الطبيعية بل الكلية موضوعة حيث لا العلو الطبيعي وهو
الحيز فالطلب الى هذه الغاية ولو كان المكان مطلوبا فقط لكان الماء الواقف في الهواء
غير هابط لانه في مكانه الطبيعي اعني السطح الهوائي ولكانت النار طالبة ان تشكل
على ما سطح الفلك وهو محال فان سائر اجزائها لا يمكن ان يماسه سطح الفلك ولو كان الجسم
مطلب كليته لكان الحجر الواقف على شفة البئر غير هابط واعلم انا لو توهمنا النار حاصلة
في المركز بحيث لا يكون جزء منها اميل الى جهة فانها تقف ثم لانه يستحيل ان تميل من جهة
الى جهة لا اولوية ويستحيل ان يخرج عن فرجه في وسطها ويلقى كل جزء منها جزءا
من سطح الفلك لاستحالة وقوع الخلاء وههنا يكون المكان الطبيعي متروكا وقيل
ان هذا التركيب طبيعي وهو سهو

البحث الرابع في الميل والحركة

لمنع الحركة كما عن حدها في السرعة والبطوء والطبيعة التي هي مبدأ الحركة متساوية نسبتها الى
جميع الحركات فانها ثابتة لا شدة ولا ضعف فاذا عرضت اولا لحركة شدة وضعف بحسب اختلاف
الجسم ذي الطبيعة في الكم اعني الكبر والصغر والكيف اعني التكاثف والتخلخل او الوضع اعني
اندماج الاجزاء او انفشاشها او عند ذلك او بحسب ما يخرج منه كحال ما فيه الحركة من رقة القوام و
غلظه وذلك هو الميل ثم اعرضت بحسبه الحركة وهذا الامر محسوس بحسب المانع كالحجر الواقف
في الهواء قسرا المحسوس منه ثقله والزق المملو هواء المقسور في الماء المحسوس منه
خفته ونحن نقول هذا الميل ان كان في نفسه قابلا للشدة والضعف استقال استناده
الى الطبيعة والا لجاز استناد الحركة اليها وان لم يكن لم يكن الحركة حينئذ الا وذلك لجاز
استنادها الى الطبيعة ايضا فالواو الميل منه طبيعي ومنه قسري فان الميل لما كان هو
السبب القريب للحركة انقسم بانقسامها والميل الطبيعي منه ما يحدث بالطبيعة كميل الحجر
عند هبوطه ومنه ما يحدث بالنفس اما مع الارادة كميل الحيوان عند توجهه بارادته الى
جهة واما دونها كميل النبات عند تبرزه من الارض والميل القسري كميل السهم
عند نفوذه وكلما اشتد الطباعي ضعف القسري كالحجر العظيم وقد يضعف الميل
القسري لامور خارجية وهي اما عدم تمكن القاسر منه كالنطفة الصغيرة او عدم تمكنه من
دفع الموانع كالتبنة او الخلخلة المقتضي لتطرق الموانع الخارجية اليه بسهولة
كالريشة وقد يكون لغير ذلك والحال في الميل القسري والطبعي كالحال في برودة الماء
وسخونته وكما لا يمكن اجتماع طرفي الحرارة والبرودة في الماء كذلك لا يمكن اجتماع الميلين
الشديدين لاستحالة تحرك الجسم الى جهتين مختلفتين فانه هو السبب في الحركة نعم لما
جاز اجتماع حركتين ذاتية وعرضية جاز اجتماع ميلين كذلك كحامل الحجر فانه يحس بثقله
وهو الميل الذاتي ويتحرك عند العدو وهو الميل العرضي الذي هو للانسان بالذات

الى

كالرملة

فاذا ورد على ذي ميل طبيعي ميل قسري تقاومت الطبيعة والقاسر فان غلب القاسر حدث
الميل القسري وبطل الطبيعي لم يأخذ الطبيعة والموانع الخارجية في افنائه على التدريج فيتقاوى
الميل الطبيعي الى ان يحصل التعادل فيبقى الجسم عديم الميل ثم يتجدد الطبيعة ميلها ضعيفا ويشتد
على التدريج واعلم ان الجسم الطبيعي في حيزه الطبيعي لا يوجد فيه ميل طبيعي لانه حاصل في الحيز الطبيعي
فلا يكون طالبا له ولا هاربا عنه فلا يكون له ميل اليه ولا عنه فان قيل ان الحجر قد يوضع على الارض و
نحس بثقله عند دخول اليد تحته واجيب بان الحجر المفصول ليس في الموضع الطبيعي لانه انما كان
يكون في المكان الطبيعي لو كان مكانه جزءا من مكان الارض فاذا اتصل عدم ميله **سر** الحركة
الطبيعية اذا صادفت العائق الغريب امكن اجتماع ميلين طبيعي وقسري فان الهواء العائق
عن هبوط الحجر لعارض الحركة الطبيعية فيمكن وجود ميل قسري يزيل بعض تلك المعاوقة فيكون
الحركة اسرع مما لو لم يكن ثم عائق فقد قيل انه لا يمكن ان الطبيعة حيث توجد حركتها خالصة من
العوائق **سر** قالوا الحركة لا تخلو عن حد معين من السرعة والبطوء فاذا افرض
المتحرك في مسافة بحد سرعة وبحد بطوء في زمان واحد كان البطيء اطول والسريع اقصر
وان اتحدت المسافة قطعها البطيء في زمان اكثر فلبطوء باذاء العلة في المسافة والكثرة
في الزمان والسرعة بالعكس فيهما ولا تخلو حركة ما منهما وان انفرد هذا فنقول
لا يمكن ان يكون جسم عديم الميل الطبيعي قابلا للحركة القسرية والا فلنفرض جسما ذا
معاوقة يتحرك مسافة في عشر ساعات والاخر دونها يتحركها في ساعة فاذا افرض ذو
معاوقة اخرى نسبتها الى المعاوقة الاولى كنسبة زماني حركة المعاوقة الاولى وعدم
المعاوقة وجب ان يتحرك تلك المسافة في ساعة فيكون الحركة المنبوذة بالعائق مساوية للخالية
عنه هذا خلف وقال ابو البركات الحركة نفسها تستدعي زمانا ومع المعاوقة لغو الزائد
بسبب زيادة العائق من الزمان انما هو زمان المعاوقة وكذلك الناقص وعلى هذا التقدير
يكون الحركة مع المعاوقة الاولى تقع في ساعة وعشر ساعة واجاب عن هذا النقض

اي واما اذا

فطع

اروا خالم نكن

لا نفرض الكثرة فالزمان الثالث

المحققين بان الحركة بنفسها لا يمكن ان تستدعي زمانا لانها لو وجدت لا مع حدّي السرعة
والبطء لكان بحيث اذا فرض وقوعها في نصف ذلك الزمان او في ضعفه يكون اسرع او
ابطأ وقد فرضناها خالية عنهما هذا خلف فاذا لا يمكن ان توجد مجردة خالية عن
حدّي السرعة والبطء ولو كانت غير موجودة فكيف تستدعي زمانا فان لم توجد لها
لا تستدعي زمانا اقول هذا الجواب ضعيف اما اولا فلان السرعة والبطء انما يحصلان
بنوع من الحصول عند مقايسة الحركة الى القوى والحركة وجدها من غير اعتبار حركة اخرى لا يتصف
بالسرعة ولا بالبطء واما ثانيا فلان الحركة لو سلم ملازمتها للسرعة والبطء لكن لا يجب
من ذلك ان لا يكون الحركة بنفسها تستدعي شيئا فان كثيرا من العلل الملزومة لغيرها
لبعض معلولاتها لا باعتبار تلك اللوازم حتى يكون لها مدخل في التاثير واعترض على هذه
الحجة ايضا بان نسبة تاثير المؤثر الضعيف الى الاثر القوي ربما لا يكون كنسبتها ولا
يلزم ان يكون تلك القوة منقسمة بانقسام المحل لانه قد يكون للاجتماع مدخل في وجود
القوة في كثير من الامزجة اجيب عن هذا بان من العقل ما ينقسم بانقسام المحل
كالمقدار ومن الاعراض ومنها ما لا ينقسم كالقوة الحيوانية فان الجزء من الحيوان ان لا يكون حيوانا
والمعنى ههنا من القسم الاول وفي الجواب نظر قال صاحب البصائر قد لا يوجد حركة الا ويوجد
حركة اصغر منها حركة ولا اكبر منها وكذلك في الميول وهذا ضعيف فان الحركات لا يوجد
فيها اصغر ما يمكن ان يكون فعلا وقد يصعد فرض ما هو اصغر من ذلك وكذلك الميل فانه لا يمكن
ان يوجد حركة سريعة الا وتوهم وجود ما هو اشد منها **البحث الخامس**
في اتصال الحركات لا خلاف بين المحققين في ان الحركة المستديرة متصلة وكذلك المستقيمة
التي ليست ذات رجوع وانعطاف وانما وقع التشاجر بينهم في الحركات المنعطفة والراجعة
كالصاعدة والهابطة فذهب المعلم الاول الى ان مثل هذه الحركات لا تتصل وانه لا بد
من سكون وذهب افلاطون الى نفي هذا السكون وقد مال المشائين احتجوا على

على ما قالوه بوجوه الاول ان الجسم الواحد لا يجوز ان يكون مماسا لغاية معينة ومباينا لتلك
الغاية في آن واحد بل يقع احدهما في آن والاخر في آن آخر لعدم تتالي الآنات لا شك ان زمانا ليس فيه
مباينة بعينه سكون الثاني لو جاز اتصال الصاعد بالهابط لكانت الحركتان واحدة
اذ وحدة الحركة هي اتصالها فيكون المتضادتان واحدة هذا خلف الثالث لو اتصلت
حركتا الصعود والهبوط لكانت غاية الصعود هي مبدأ الحركة فيكون الهارب بالحركة
المستقيمة عن شيء طالبا له بتلك الحركة الرابع ان الآن التي تنقبض وتنبسط وهو تتبع من
حيث تنبسط نفسه سواء من حيث كذلك فيه قوة على المباين فيكون مع
الاتصال بالساخن فيه قوة على الساخن وهو محال واحتج النافون للسكون بوجوه
الاول لو وجب السكون بين حركتي الصعود والهبوط لوجب وقوف الرحى عند مصادمة
حصاة نزلت حركتها في آن وصول الرحى اليها وهو محال الثاني علة هذا السكون المفروض
اما ان يكون عدميا وهو بعض ان لا يكون في الجسم مبدأ حركة طبيعية فكان يجب ان لا يتحرك
الجسم هابطا الا ان يعتبر جزء واما ان يكون وجوديا فيكون مانعا عن الحركة
الطبيعية وليست تلك العلة طبيعية ولا ارادية ولا قسرية لفقدان الجميع الثالث
لو فرضنا كرة مركبة على دولاب دائرة وفرض فوقها سطح يلقاه عند الصعود
ثم يفارقه فانها تماس ذلك السطح بنقطة ولا يبقى مماسة بعد ذلك زمانا ولو جاز زوال
المماسة في زمان بعد آن المماسة من غير حصول آن هو اول الزمان يبطل عليه تكلم
الاول والشيخ يذهب الى الاول لكنه لم يستصلح ادلة المشائين واعترض على الاول
منها بان الحق ان المفارقة والمماسة انما يقعان في زمان فان ارادوا بان المفارقة آن
الذي يعرض الجسم فيه مفارقة لم يجب ان يكون الزمان المتوسط بينهما زمان سكون
بل يكون زمانا فيه مفارقة وان ارادوا بان المفارقة اول زمان المفارقة لم يجب

ان كان انا لا غير ان المفروض اولاً هو ان الوصول وقد مضى في مباحث الان ما شبه
هذا او نعتبر فيه وبعد البرهان لو صح لا يقتضي ان يتوسط السكون في الحركات المستقيمة
بحسب ما يعرض فيها من النهايات وعلى الثاني بان الاتصال مطلقا لا يقتضي اتحاد
المقادير بل الاتصال الذي يكون الفصل المشترك فيه معدوما بل ان كان له وجود فبحسب
الفرض اما الاتصال بمعنى الاشتراك في طرف فذلك لا يوجب المتصلين وهذا بعينه يرد على
الوجه الثالث فان غاية الهبوط انما يكون هي غاية الصعود لو كان الهبوط والصعود متصلين
بالمعنى الاول وعلى الرابع بان الشي اذا صار ابيض لا يعلم انه يستمر بعد ذلك يكون بعد في
زمان طرفه ملاقي الآن الذي يفرض فيه ابيض واعترض على الاول من ادلة النفاة
بان هذا مجرد استبعاد وتشنيع ليس فيه بيان استحالة وايضا فان الهواء المندفع
في وجه الخارج يصل الى الحصاة قبل وصول الخارج يصرفها عن حركتها فتسكن
ولو اوصلت الى الخارج هبطت معها وعلى الثاني بانه يجوز ان يكون السبب عدم ما
هو عدم حدوث الميل عن القوة المحركة فان الميل الغريب اذا استولى على الطبيعي
اعدمه ومنع الحركة الطبيعية فيجوز ان يكون عند انتهاء الحركة قد بقي من الميل الغريب ما
يقاوم الطبيعي ويمنعه عن فعله ويكون ضعيفا من ان يقوى مع تلك الممانعة على التحريك ويجوز
ان يكون السبب حجما او هواء المتحرك كما ان فيه قوة غريبة لبعض التحريك قسرا اذا لم
يفد بتوسط هذه القوة قوة ممكنة قسرا وهو المعد كالمضاد للميل اذا هو غريب به
يحفظ الجسم مكانا ما فيه ولا استبعاد في ذلك فانه كما ان من الميل ما هو طبيعي وقسري
فكذلك من القوى ما هو طبيعي وما هو قسري وعلى الثالث بان هذا الفرض غير ممكن بل متى
فرض كرة حقيقية فلا تحيط بها الا كرة ولو فرض وجود الكرة الحقيقية لكان
يجب الوقوف على ان هذا التعلق امور طبيعية باحكام رياضية وهو غير صواب
ولا يلزم منه المراد نعم يجب منه اتصال الحركتين في الوهم وهو غير ممنوع بل انا نمنع

الاتصال في الامور الطبيعية ثم ان الشيخ بعد ان اعترض على المعللين احد يستدل على
مذهبهم بان قال الحركة لا بد لها من ميل على ما عرفت يوجب الوصول الى الغاية المطلوبة و
الميل الذي يقتضي الوصول غير الميل الذي يقتضي المفارقة لاستحالة ان يصدر عن علة
واحدة امران متضادان والعلة يجب وجودها حال وجود المعلول والميل انما يوجد في
آن ليس ينقسم فوجوده الى زمان وان اعترضت كالمعوقات فيفصل الميل الذي
يقتضي الوصول يجب ان يكون موجودا حالة الوصول ثم اذا فارق الجسم طالبا العلو
فلا بد له من ميل الى العلو يوجد في آن ويستحيل ان يكون ذلك الآن هو آن الوصول والا لاجتمع
فيه ميلان متضادان لان هذا اختلف وهما آنان متغايران وبينهما زمان يكون الجسم فيه عدم الميل
فلا يكون فيه حركة وهو المطلوب واقول استيجاب الحركة الميل فهما قد مضى الكلام فيه واما
كون الميل انما يوجد في آن فانهم ما اما هو فيه حجة فان ما قالوا الآن الوصول يقتضي ان يكون علته
موجودة معه نازعنا منهم في ان الميل علة للوصول علة فاعلية بل هو علة معدة والحق انه لا يكون
اذ ليس هو علة الحركة علة فاعلية والعلل المعدة لا يجب حصولها حال حصول معلولها لانها
وايضا الميل الطبيعي موجود في الجسم لكنه متعهد ولا يزال يستند على التدريج ما دام القسري
اخذا في الضعف على التدريج فلا يلزم حصول الآنين بعد ان فيهما متغايرين بحيث يكون بينهما
زمان سكون ولو وجب حصول الميل لكفى حصولها في آن ثم يستند الميل الطبيعي في
جميع الزمان الذي بعد ذلك الآن من غير ثبوت آن يبتدئ الذي لا يستند الا وجد فيه
ما اشتد ولا هو بعض الناس القائلين بنفي السكون مثل مسطح ذات ثقب في وسطها ويجعل
في ذلك الثقب خيطا علق عليه شاقولا ثم وضع الطرف الاخر من الخيط على طرف المسطح مشدودا
في جسم ثم اجرى ذلك الجسم على خط مخطوط في المسطح من اولها الى الغير مارا على
الثقب فهو الجسم المتحرك ما دام متوجها نحو الثقب فالشاقول يأخذ في الهبوط الى ان ينتهي
الى غايته بعد منه ثم يعاد صاعدا ابدا على الحركة حيث يتوجه عنه الى الطرف الاخر
ولا يجعل لذلك الشاقول من الثقل قدر ما يظن انه او يقف بين ابدانا ويكون

ثم ان الحركتان المتصلتان للشاقول قد لزمتا على طريق الانتهاء حركة واحدة منقسمة على مسافة
واحدة من متحرك واحد متصل وهذا الدليل لا يفيد القطع بل ولا الظن لجواز ان يقال ان الجسم يجب
وقوفه عند انتهاء حركة الشاقول الى الاسفل في نفس الامر وان لم يحس بوقوفه قال ابو البركات
قول المحتجين على ثبوت السكون ولا اظن ان الحجر المرمي الى فوق منه مثل الى السفل لم يرد الى الاسفل الطبيعي
منه على المشهور او لا اجربه ولا اعتقاد والظن آكدهما لا امر والذي يل الدليل للمحتجين ان القول
لا عقيدة في ذلك محتجا انه لو لم يكن فيه ميل معلوم لما اختلف حال الحجرين المرميين من
يد واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة في السرعة والبطوء لما اختلفا في الصغر
والكبر ولو وجب ثبوت السكون حال المعادلة لوجب ان يبقى على حالة الى ان يطرأ
عليه سبب فيتعين اما القاسر او الطبيعة فان لم يطرأ سبب لم يبق ولم يسكن لانه اذا كان القسري
لا بد ان يضمحل من جهته اي الميل عدم سببه فاول ما يبادي الطبيعة تستمر على انتقاصه فيقهر
ويقهره الطبيعي ويكون انتهاء الجسم في الصعود هو الذي يتكافيا فيه والكل ان لعينه
مبدا اول زمان انحطاطه ولو كان مقاومة المخروق هي التي تضعفه لقد كان في وقت
السكون لا يبقى خارق ولا مخروق فما الذي يضعفه حتى تغلب الطبيعة عليه ثم قال ونعمت
الحجة القائلة بان هذا السكون لا سبب له وليس الجواب جواب من قال ان سببه
عدمي وهو عدم اسباب العدم الحركة اذ القاسر قد بطل والطبيعي لم يحدث بعدها
الذي اوجب حدوث الطبيعي لعدم مقاومته زمانا لا مانع فيه من الحدوث واركا من
هذا لم يجعل سببه وجوديا هو القوة الغريبة وهو القائل بانه لولا ممانعة ما فيه الحركة و
ابطالها الميل القسري لاستمر ابدا ثم ما اعجب بهذا السكون وهو لازم للمتحركات صغيرة
كانت او كبيرة اسرعت حركتها ام ابطأت على السكون ومدته واحد بحيث يخفى عن حس المدرك بين
فهذا ما اردت سلسلته ايضا **المقالة الرابعة** في السماء والعالم **وفيه**
مباحث **الاول** في معنى الاجسام البسيطة والمركبة واصنافها الجسم البسيط هو
الذي طبيعته واحدة والمركب هو الذي يتركب من طبائع مختلفة وقد
عرف قوم الطبيعة بانها مبدا اول لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات
فيه

لا بالعرض وعنوا بالمبدأ المبدأ الفاعلي لا غير ولا اراها بالاول كون المبدأ فاعلا في اثر من الحركة
والسكون من غير واسطة فان النفس الحيوانية تحرك ما هي فيه كالانماء والاحالة ولكن بتوسط
استخدامها للطبائع والكيفيات ولا يريدون بالحركة والسكون ان تكون الطبيعة علة لهما بل
هي علة للامر الذاتي حركة كان او سكونا وحاول قولهم بالذات على وجهين احدهما بالقياس الى
المتحرك وهو ان الطبيعة تحرك لذاتها حتى لا تحرك لا عن تسخير قاسر فيستحيل ان لا تحرك ان لم يكن مانع و
لا اخر بالقياس الى المتحرك وهو ان الطبيعة تحرك ما يتحرك عن ذاته لا عن خارج وحاولوا قولهم لا
بالعرض على وجهين ايضا احدهما بالقياس الى المحرك وهو ان الطبيعة تحرك لا بالعرض كحركة
الساكن في السفينة بحركة السفينة بل بالذات والثاني بالقياس الى المتحرك وهو ان
الطبيعة تحرك الشيء الذي لا يتحرك بالعرض كصنم من نحاس فانه يتحرك من حيث هو جسم بالذات
ومن حيث هو صنم بالعرض ويندرج تحت الطبيعة بهذا المعنى ما يصدر عن هذه الافعال بتوسط
لا ارادة فان اريد التخصيص زيد في هذا الحد قولنا على نهج واحد من غير ارادة قال بعض
المتاخرين عن زمن المعلم الاول هذا التعريف للطبيعة بحسب تاثيرها وهو امر خارج عنها
واذا اريد تحديدها من حيث ذاتها الطبيعة قوة سارية في الاجسام يفيد الصورة والخلق
هي مبدا الحركة ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض واعترض عليه الشيخ بان هذا التعريف مع ما
فيه من التكرير ليس تعريفا لما طلب المعرف فان القوة عبارة عن المبدأ للتغير من الشيء في غيره
من حيث هو غيره وقوله سارية في الاجسام هو معنى قولنا فيه وقوله يفيد الصورة
والخلق هو معنى اقتضاء الحركة والسكون **مسـ** قد منعوا ان يكون للجسم الواحد صورتان
لان كل واحدة منهما اما ان يكون كافية في تقويم المادة فيكون كل واحدة منهما
عرضا لتقوم المادة بصاحبتها هذا خلف واما ان يكون احدهما كافية فيكون هي
الصورة ويكون الاخرى عارضة وان لم يكن شيء منهما كافيا في تقويم المادة بل حصل التقوم
من مجموعهما فاما ان لا يكونا متميزين في انفسهما بل يكون احدهما كالجنس والاخرى كالفصل
فيكون الصادر عن المعنى الجنسي معنى جنسيا وعن الفصل معنى فصليا به يتقوم الفعل
الجنسي كما يصدر عن احدهما حركة مطلقة وعن الاخرى ما يقتضي تخصيص نوعها

وهذا امكن الوقوع واما ان يكونا متميزين وهو محال لان كل واحدة منها الست حدها مقومة

للمادة ولا المقوم لغريبتها والا كانت تابعة فيكون عارضة وهو ممكن الوقوع فبقي ان يكون

كل واحدة منهما وكل واحدة متقدمة على المجموع والمجموع متقدم على المادة هذا خلف

اقول لا يلزم من تقوم احدهما بالاخرى كون احدهما تابعة للجسم بل يكون تابعة للاخرى

صورة للجسم وكذلك لا يلزم من كون كل منهما عن ملكية باقامة المادة احدهما

السابل ولا كونها علة مقومة لها فانه يجوز ان يكون لكل واحدة منهما مدخل في التقويم

وقوله كل واحدة منهما مقومة بالمادة لوجود طوقها عن حيثية على وانونه فان الحال

في الشيء لا يجب افتقاره اليه والا لزم الدور في الصورة الواحدة ما والا فالجسم الواحد لا يكون

له الا صورة واحدة وكيف ان يصدر عن الصورة قوى مختلفة بالقياس الى اشياء مختلفة

مثلا يصدر عنها ما هي قوة فعلية كالبرودة للماء من جهة ما انها قوة انفعالية كا

لرطوبة ويجب ان الجسم قوة عملية ويجب كيف الجسم قوة مستحفظه لكن يكون احدى ملكه اقدم

من الاخرى كالمستحفظة قبل الممسكة فالملتبس يحفظه بالعرض يميل الى فوق او يكونان معا

لكن احدهما مستندة الى الصورة والاخرى الى الاهام عارض فالميل للجسم فانه يصدر عن الطبيعة

مع عارض وهو الخروج عن المكان الطبيعي مسـ القوة الواحدة بالنوع انما تقتضيه

غاية بالنوع واما اذا كانت واحدة بالجنس فانها الغاية واحدة بالجنس كالحركة الصادرة

عن الماء والارض الى السفل فانهما واحدة بالجنس لا بالنوع ملوا ولما كان الفعل الطبيعي

واحدًا بالنوع لمبدأه واحد بالنوع لان مبداه لو كان واحدًا بالجنس لكان البسيط

التي تشاركه في نوع تلك الحركة لا تشاركه في العلة النوعية بل في العلة الجنسية والقوة

الجنسية تخالفه في زيادة فصل القوة فذلك الفصل اما ان يختص مثل الفعل

او لا يختص فان اختص فليست الشركة في نوعية الفعل وان لم يختص فليس

ذلك فصلا للقوة من حيث هي قوة لوجب ذلك في القوة من حيث هي قوة فليس

فيكون لها عرضًا لا فصلا وفي هذا الكلام نظر وقد يقولون ههنا ان ما يصدر عن طبيعتين

متضادتين يجب ان يكون متضادًا لان ما تقتضيه الضد ان كان موافقا منهما فهو غير

عائد بينهما ليس عن احدهما من حيث انه ضد وان كان عن احدهما من حيث انه ضد وجب

ان يقابل مقتضى الضد الاخر لا تقابل التضايف لامكان تعقل كل منهما دون صاحبه ولا تقابل العدم

والملكة فان احدهما لو اقتضى السكون ما يصور عليه الحركة لان صورته الخاصة مقتضية له

فليس فيه مبدأ الحركة والا كان في جسم واحد مبدأ حركة وسكون وهو محال وهذا الكلام

ضعيف جدًا فان الطبيعة لو كانت مجردة لم يكن فيها تضاد على رايهم فان عللوا

بتضاد الصور بين ما يتضادان كان اثبات الحجة نفسها وان فسروا الضدين با

لمتعاقبين على محل واحد وبينهما غاية الخلاف والاخص الموضوع فنقول هذه الصور غير

محسوسة فكيف يعلم غاية الخلاف الا بالاثر فان خلف عن احد غاية الخلاف كانت

صورة الماء والهواء متضادتين مع اقتضائهما الرطوبة مسـ الحركة قد تكون

في الوسط لا بمعنى انها تبلغ نهاية الوسط بل يكون متجهة اليه وقد يكون عن الوسط لا

بمعنى انها متحركة عن حاق الوسط وقد يكون مارة على الوسط وهو ما رة يكون في الوسط

حركة اليه كالمحدد وسائر الممتلات وما رة يكون خارجا عنه كما في الافلاك الخارجة

المراكز وهذه الاخيرة يعرض لها القرب من الوسط والبعد عنه لا انه يتحرك اليه وعنه

بالذات بل انما يتحرك بالذات على مداره ويعرض له ان كان جزء منه اقرب وجزء

ابعد ولو كان القرب هو المطلوب الذاتي لكان يقف عنده والا كان يتحرك اليه على اقرب

المسافات وهو لا يتمشى كالمتحرك بالطبع الى الوسط هو الثقيل وعنه هو الخفيف

وقد يقال الثقل والخفيف بالاضافة اما الثقل الاضافي فانه على قسمين احدهما انه

الذي بطباعه يتحرك في اكثر المسافة الممتدة بين حدي الحركة المستقيمة حركة

الى الوسط ولا يبلغه وقد سبق له ان يتحرك عن الوسط ولا يكون هاهنا الحركتان متضادتين

اوجه

على ما ذهب اليه بعضهم مثل الماء ولو احصل في حيز الهواء كالارض والماء انه الذي اذا ايس
الى الثقيل بالطبع كان الثقيل سابقا له الى الوسط واشد ميلا اليه كالارض اذا قيست الى الماء
فانها اثقل بالاضافة اليه وهذان الاعتباران متغايران لكنهما متغايران فان هذا الاعتبار
للنار كان من حيث يشارك للارض في حركتها الى الوسط ولكنه يبطى ويتخلف عنها واما
الاعتبار الاول فانه اخف للماء من حيث انه لا ابد من الوسط الحد الذي يريد الارض
ولا اسكن في بعد وهما فان البطي والسريع قد يشتركان في الغاية لو كان الاختلاف بينهما
بالصغر والكبر ولو اعرف هذين الاعتبارين في الثقل فاعتبر مثلهما في الخفيف والاجسام
المستديرة الحركة لا ثقيلة ولا خفيفة فانها لا يتحرك الى الوسط ولا عنه الا بالعرض كالنار في
الخوارج المراكز واعلم ان الثقيل والخفيف قد يقالان بمعنيين احدهما كون الجسم الثقيل
بحيث لو اخرج عن مكانه الطبيعي اقتضى الهبوط بميل فيه طبعي وكذلك الخفيف وحينئذ
يكون كل جسم اما ثقيل واما خفيف والثاني كون الجسم متصفا باحد الميلين بالفعل وحينئذ
يكون الجسم الساكن في مكانه الطبيعي غير ثقيل ولا خفيف وتحقيق هذا ان للجسم الخفيف والثقيل
احوال ثلاثة حال الحصول في المكان الذي يوجبه المتحرك في حركته وحال حركته وحال وقوفه
ممنوعا عنه ففي الحالة الاولى ليس فيه ميل بالفعل والا لكان المكان مستقر الطبيعي
ولا بالقوة والا لامكن خروجها الى الفعل فيميل بالفعل عن موضعه الطبيعي نعم ان جعلت
القوة بازاء القاسر امكن وفي الحالتين الباقيتين فيه ميل بالفعل لكن في اوليهما الميل عامل
وفي ثانيهما الميل ممنوع عن العمل فان عني بالخفيف ماله ميل عامل فالطرفان خاليان عن
الخفة وان عني بالخفيف ماله ميل الى فوق بالفعل كيف كان فالاخران متصفان
به دون الاول وان عني بالخفيف ما له في ذاته الصورة الطبيعية التي هي مبدا الحركة
والميل الى فوق حال ما يجب الحركة والسكون حال ما يجب فيه الجسم في الاحوال الثلث خفيف
فهو بين فقد زعم بعض الناس ان الاجسام كلها ثقيلة وانما تختلف في سرعتها
لاختلاف ثقلها فالاثقل يسبق الاخف في الهبوط فانها كلها طالبة للمركز

وهذا خطاء يشهد به الحس فان الحركة القسرية تضعف كلما ازداد المقسور مقدارا والنار
الصاعدة على العكس وقيل ان الارض انما كانت في الوسط لجذب كل جزء من الفلك اياها او لدفعه
ولا اراد دليلا لرأيتهم ههنا ثم ما بال الحجر المرمي الى فوق لبعده ولم يجذبه الجزء الفوقاني من الفلك
وما بال الحجر المرمي ملتة وبيرة يهبط ويسكن موضع هبوطه ولم يدفعه ما قرب اليه بل الاولى
ان يحال هذا الى القوة الحاصلة في الاجسام واعلم ان كل جسم يساوي الماء في الحجم وفي الثقل اذا
القي في الماء اخذ المكان بقدر ما اخذ ما يساويه من الماء وان كان الجسم المساوي في الحجم اثقل
من الماء فانه يرسب وان كان المساوي في الحجم اخف رسب منه الماء بقدر ما لو امتلا بالماء
لكان مساويا لما في الثقل ويبقى الباقي خارجا مثل الخشبة الطافية سر الحركة الطبيعية
البسيطة يكون للاجسام البسيطة لان المركبة لا يصدر منها حركة بسيطة لم يخل اما ان يصدر
عن قوة يحدث من امتزاج قوى فيكون بعضها ممتزجا بما امتزجت منه القوة فان
تكافت ولم يقهر احدها الاخر لم يحصل حركة وان قهر بعضها كان ذلك البعض موافق الجسم
البسيط لا القوة المركب لكن يكون حركته غير حاصلة من الاختلاط الحاصل من مانعة العكس
مراحم فلا يكون بسيطة وان لم تكن القوة ممتزجة بل حدث بسبب الاستعداد المزاجي لم يكن
الحركة طبيعية لانها ما هي لطبايع البسائط اولا لا يلزم من كون تلك الطبيعة ما هي
لطبايع البسائط كون الحركة الصادرة عنها غير طبيعية ولو سلم ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون
تلك القوة معينة لبعض تلك الطبايع في حركتها ولا يلزم من ذلك ان يكون من نوع تلك الطبيعة
لجواز استناد المتفقات الى العلل المختلفة البحث الثاني في ترتيب الاجسام
البسيطة وتقدم بعضها على بعض قالوا انا على مذهبهم الاجسام ذوات الحركة المستقيمة
انما يتحرك قاصدة جهات ثابتة لا اخرى فهي مسبوقة بالجهات او حاصلة معها والمحدد
متقدم على الجهات فهو متقدم على الاجسام لان المتقدم على المتقدم مصاحب
او متقدم قالوا والاجسام المستديرة تخالف طبايعها طبايع ذوات الحركات
المستقيمة بنا على ان الاختلاف في المعلولات يستلزم الاختلاف في العلل والطبيعة
الخا

والطبيعة الخاصة ليست واحدة بالنوع بل بالجنس لاختلافها في جهات الحركات وفي السرعة
والبطوء ولقد ههنا سؤال وهو ان اتفاق الطبايع في الحركات لو كان مقتضيًا لاتفاقها
في انفسها وكذا كذا اختلافها في الحركات مقتضيًا لاختلافها في انفسها لكانت الارض والماء متفقين
في الطبيعة لاستدعائهما حركة واحدة هي الهبوط وهذا احطا لان طبيعتي الارض والماء
ليست واحدة بالنوع بل بالجنس ايضا فان الاختلاف في بعض لا اختلاف فيها الاتفاق فلا تلازم
الاتفاق **سر** اشير بتوسط الحركة اليومية الفلك المحيط الخالي من الكواكب وبتوسط الحركة
الاخرى التي الى التوالي فلك البروج الذي يثبت فيه ساير الكواكب الثابتة ثم يليه هذه الكرة كرة
زحل ويليها كرة المشتري ثم كرة المريخ ثم كرة الشمس ثم كرة الزهرة ثم كرة عطارد ثم كرة القمر
والفلكان الاولان بسيطان واما البواقي فانها مركبة فالثلثة الاول والكرة الزهرة تشتمل على
فلكين محيطين بالارض احدهما الممثل والثاني الخارج المركز وعلى فلك غير محيط بالارض
هو فلك التدوير واما كرة الشمس فانها تشتمل على الممثل وعلى الفلك الآخر اما الخارج
المركز او فلك التدوير واكتفوا فيها باحدهما عن الآخر واما كرة عطارد فانها تشتمل على ثلثة
افلاك محيطة بالارض الاول منها مركزه مركز العالم وهو الممثل والثاني مركزه خارج مركز
العالم وهو الفلك المدير والثالث مركزه خارج عن مركز العالم ايضا وعن مركز المدير منتصف
ما بين مركزي العالم والمدير وعلى فلك غير شامل للارض يسمى فلك التدوير وكرة القمر
تشتمل على ثلث كرات شاملة للارض الاول منها مركزه مركز العالم يسمى فلك الممثل وفلك
الجوزهر والثاني مركزه مركز العالم ايضا ويسمى الفلك المايل والثالث مركزه خارج عن
مركز العالم ويسمى الفلك الحامل والفلك الخارج المركز وعلى فلك غير شامل للارض يسمى فلك
التدوير ثم ترتب بعد ذلك وجه العناصر فيليه اى فلك القمر الفلك الاثير وهو النار ثم يليها
الكرة الهواء ثم كرة الارض واعلم ان هذه الاحكام مستندة الى الارصاد ضعيفة
لا تفيد اليقين **البحث الثالث** في تتمة الكلام في الفلكيات قالوا الفلك

الفلك المحدد للجهات لا يصح عليه الحركة المستقيمة والا لكان ذا جهة مطلوبة ومتروكة
فيكونان متحددتين له لا به وهو بسيط والا لكان مركبا فيكون لاجزائه جهات سابقة
عليها فلا يكون محددًا اولانه يلزم منه ان يصح عليه الانحلال وهو محدد على رايهم لا يصح عليه
الانحلال ولو كان بسيطا فليس حصوله على وضع معين اولى من حصوله على ساير الاوضاع
فالنقلة فيه ممكنة ففيه ميل بالفعل لبعض الحركة المستديرة فهو متحرك بالاستدارة قيل على
هذا صحة الحركة لا تستدعي وجود الميل بالفعل بل وجود الحركة بالفعل فاثبات الميل انما يتم بوجود
الحركة فلو استدل بالتم على ثبوتها بوجود الميل لزم الدور وايضا بسايط العناصر ليست ذات
ميل مستدير وايضا الاجزاء التي يدور عليها الفلك كسائر الاجزاء فلو لزم من تساوي
الاجزاء التغيير في الوضع لزم ان تحرك حركات مختلفة وان يكون لها ميول لا تتناهى
بحسب الاجزاء المفروضة اجاب بعض المحققين عن الاول بان الامكان بحسب ذات
الشيء كاف ههنا لان مع ذلك الامكان وقطع النظر عن الموانع الغريبة يمكن فرض التحريك
القسري المقتضي لوجود الميل بالطبع وعن الثاني بان العناصر فيها ميل طبيعي لبعض
الحركة على الاستقامة فلا يمكن فرض ميل آخر فيها لبعض الحركة المستديرة لاستلزامه
اجتماع المثلين وعن الثالث انه لا بد من سبب لبعض التخصيص ويكون ذلك
المخصص عائدا الى المحرك لا الى المتحرك اذ هو بسيط ولا يلزم معرفة ذلك السبب على التفصيل
اقول واما الجواب عن الاول فضعيف فان امكان التحرك يستدعي امكان الميل لا وجوده
ولهذا ما لو اخرج العناصر الحاصلة في امكنتها الطبيعية انها ليست ذات ميل
وانما هي ذات ميل بالقوة واما الثاني فضعيف ايضا اما اولا فلانا نمنع جواز
اجتماع المثلين بحيث يكون احدهما على الاستدارة والآخر على الاستقامة واما ثانيا
فلانه يجوز ان يوجد عائق في الفلكيات طبيعي عن الميل يمنع من وجود الميل
على الاستدارة فان ادعيتم حصر الموانع في الميل الطبيعي طالبناكم بالبرهان
واما الثالث فانه وارد عليكم فانكم لما جوزتم ملازمة بعض الاجزاء

السريع الوضع معتبر بسبب الامور الخارجية مجوزو مسلم تساويها الاجزاء ثم انهم قالوا ان تبدل
النسبة قد يكون للمحدد بالنسبة الى بعض الاحوال المتحركة عنه لكن بشرط الاختلاف في
الجهة او في السرعة والبطوء اما بالنسبة الى الساكن فانها على الاطلاق فاتوا على
ان المحدد ليس فيه ميل مستقيم لانه لا يقبل الخرق الا ان كان عند خروج الخارق تفرق الاجزاء
الى امكنته الطبيعية بالاستقامة ونحن لما ابطلنا الاصل بطل هذا الفرع ويتوجه عليه ايضا انه لا
يقبل الكون والفساد قالوا ان كل جسم يقتضي بحسب طبيعته النوعية مكانا خاصا فاذا لم يكن
قبل التكون ان كان في مكانه الطبيعي فبعد التكون يجب خروجه عن ذلك المكان الى مكان
المتكون اليه على الاستقامة وان كان في مكانه الغريب فهو يريد ان في مكانه الطبيعي فيكون
الجسم المتخرق لهذا المكان قابلا بطبعه للنقلة عن مكانه والا لكان الكائن قبل التكون
خرا حاله اقول هذه الحجة ردية جدا اما اولا فلانها مبنية على ان الجسم المحدد
للجهات في مكان وانه قبل التكون وبعده يجب ان يكون مكانيه وهو باطل على رايهم فانهم
يقولون انه ليس في مكان الطبيعي واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون قبل التكون في مكانه
الطبيعي وبعده في مكانه الطبيعي فان قالوا يلزم منه ان يكون لمكان جسمان مختلفان
بالنوع وهو محال منعنا استحالته فانا لم نجد لهم برهانا على ذلك الا ما ذكره الشيخ
وهو ان الاجسام ذوات الميول المختلفة ظاهر انها لا تقتضي مكانا واحدا وانما ذوات
الميول المتفقة فلذلك فانه يستحيل ان يصدر عن الاشياء المختلفة من حيث هي مختلفة
شيء واحد ولكن هذا في غاية الضعف فانه يجوز استناد الاشياء المتساوية الى العلل
المختلفة كحال الاجناس مع الفصول ثم لو سلمنا ان المختلفان لا يقتضي اشياء متساوية
لكنا نقول ان طبيعتي الجسمين المختلفين لا يقتضيان المكان وانما يقتضيان الحصول
فيه فلم قلتم ان حصول احدهما فيه مساوي للاخر سر قالوا المحدد ليس بحار
لان الحرارة تقتضي الخفة فيكون خفيفا وقد صح انه ليس بخفيف ولا بارد لان

لان البرودة تقتضي الثقل وقد مر انه ليس بثقيل ولانها لو اقتضت احدى الكيفيتين وجب ان لا يكون بالغا
فيها لحصول الطبيعة المقتضية لها في المادة القابلة خالية عن العوائق فيلزم ان يكون ما علا من الهواء
اسخن مما يلي الارض بل يجب ان يحترق العناصر هذا خلف وهذان الوجهان ضعيفان اما الاول فلانه
يجوز ان يكون الحرارة الفلكية مخالفة بالنوع لحرارة النار وسلمنا فلا يجب تساويها في الاقتضاء ولو سلمنا
التساوي في النوع لكن لا يجب من حصول العلة الفاعلية حصول الاثر لتوقفه على العلل واما الثاني
فلانه لا يتاتى على راي من يقول ان الاختلاف بالشدة والضعف اختلاف بالنوع لانه على
هذا التقدير يجوز ان تقتضي الطبيعة الفلكية نوعا من الحرارة الضعيفة فلا يلزم ان يكون بالغا
فيها وايضا يجوز ان يكون الطبيعة الفلكية غير قابلة للحرارة الشديدة فلا يلزم من حصول الفاعل
حصول الاثر وايضا ينتقض بما ذكرتم لطبيعة النار المقتضية لليبوسة التي هي كاملة وطبيعة
الهواء التي لا تقتضي السخونة الكاملة فان قالوا الهواء لا تقتضي السخونة الكاملة لاقتضائه الرطوبة
وهي عائقة عنها قلنا فلم لا يجوز ان يكون في الفلك ما يقتضي المنع من السخونة الكاملة وكذلك
قالوا في يبوسة النار فان الحرارة مانعة عنها او لا مرادات سر قالوا ان الافلاك
غير ملونة والا لما رؤيت الثوابت ولانها بسيطة واللون تابع للمزاج وهذان ضعيفان
اما الاول فلانه يجوز ان يكون لها لون لا يحصل معه المنع من الرؤية كما في البلور والزجاج
والبلور فان هذه غير مانعة من الابصار وان كانت مانعة من كماله سوال فكان
يجب ان يلي ذلك التوضيح اللون جواب يجوز ان يكون ضعيفا واما الثاني فلانا لا
نسلم البساطة ولو سلمت لكان لنا ان نمنع تبعية اللون للمزاج كما في القمر عندهم ثم قالوا
بناء على زعمهم السماء شفافة والشفاف لم يره واراه ملون بل مظلما ومن الجواهر
الجزء عبارة مضيئة محسوسة فاذا اختلط المضيء بالمظلم فيحصل من المجموع هذه
الزرقة سر قالوا ان نور القمر مستفاد من الشمس وادعوا ان هذا
الحكم حدسي لان تشكلات الانوار انما هو بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس في
القرب والبعد ولانه يزول عنه الضوء عند توسط الارض بينه وبين الشمس واختلفوا

في محوه وضبط الاحوال فيه ان يقول امتناع بعض المواضع في وجه القمر من قبول الضوء التام اما ان
يسبب خارج عن جرم القمر او غير خارج والاول اما ان يكون بمثل ما يعرض للمرايا من وقوع
الاشباح فيها فلا نرى تلك المواضع مضيئة حتى يكون القمر اذا انطبعت اشباح الجبال
والبحار فيه لم ير تلك المواضع سوداء واما ان يكون سائر استر تلك المواضع وهو اما عنصريا
او فلكيا والعنصري اما ان يكون بسيطا او مركبا كالبخار والفلكي اما ان لا يكون فيه كوكبا او
فيه او يكون وابطلوا الاول بان الصور المنطبعة في المرايا تختلف باختلاف مقامات الناظر
وبهذا الوجه ابطلوا الثاني وابطلوا الثالث بان المركب من العناصر لا يدوم والرابع
بانه لو لم يكن مركوزا فيه لزم ان يكون له اختلاف نظر فكان يجب ان يرى الستار تارة ساتر
وتارة غير ساتر ويختلف باختلاف مقام الناظرين فيتغير الخالصين ولا يخلو هذا الكلام
من ضعف ظاهر واختلفوا في انوار سائر الكواكب هل هي ذاتية او مستفادة وربما
يحتج للاول بعدم اختلافها في الهلالية في الزيد والتنقيص بسبب القرب والبعد من الشمس
مسئلة قد ذهب قوم من القدماء الى ان الكواكب هي المتحركة وان الافلاك ساكنة وبطليموس
واتباعه منعوا ذلك كل المنع لما استدلوه من كونها غير قابلة للخرق والفرق فذهبوا
الى انها جميعا متحركات وان حركاتها مختلفة الجهة وان الكواكب غارقة في الافلاك الفا
وبطليموس واصحابه جعلوا الحركة للافلاك وان الكواكب مركوزة فيها وانها تتحرك بالعرض
وهؤلاء اختلفوا في مبدا التحرك فذهب قوم الى ان الكواكب وان نسبة الكواكب
الى الفلك كنسبة القلب الى البدن منه تنبعث حركة البدن والاخرون قالوا بل مبدأ الفلك
اجمع المتحرك بالذات واختلف القائلون بعدم مفارقة الكوكب لموضعه فقال
بعضهم انها لا تتحرك في الموضع واخرون قالوا انها تتحرك فيه لانها بسائط وحكمها
في استخراج الكمالات من القوة الى الفعل بتوسط الحركة حكم الافلاك مسئلة
البحث الرابع في ان العالم واحد قالوا لو وجد عالم اخر لكان شكله الطبيعي الكرة فيلزم

فيلزم وقوع الخلاء ولانه لو وجد عالمان في كل منهما نار وارض لزم ان يكون للاجسام المتفقه
الطبائع احياز مختلفة وهو باطل لان طبيعتها تقتضي جولانها للاتصال فلا اتصلت في احد
المكانين كان ذلك المكان طبيعيا لهما فلا يكون الاخر طبيعيا والا لكان لجسم واحد مكانان
طبيعيان هذا خلف وهذان الوجهان ضعيفان اما الاول فلانه يجوز ان يكون
كل واحد على بعد والتسليم غير امتناع الخلاء واما الثاني فلانه يجوز ان يكون هذا العالم بجملته مركوزا
في ثخن فلك اخر فلا يلزم الخلاء واما الثالث فقد عرفت ضعف ما يسكونه في امتناع استحقاق
الجسم مكانين ولانه لا يدل الا على امتناع وجود عالم مشارك لهذا في الطبيعة اما على امتناعه
مطلقا فلا مسئلة والمركب كاين فاسد وبالعكس وهذا البحث وان كان موضعه غير هذا
لكنه لا يخلو عن مناسبة لهذا البحث وقد احتجوا عليه هنا ان المادة يمكن فيها وجود
الصورة دائما وعدمها دائما فانه لو كان لها قوة وجود الصورة دائما وليس فيها قوة
لا لكونها دائما بل قوتها على العدم في وقت ما فيكون بعد ذلك الوقت يجب وجود الصور
مع ثبوت المادة بحالها وسائر الاحوال وهو محال واذن لها قوة على عدمها لما
والممكن لا يلزم من فرضه محال فلنفرض وقوع امكانه وجود الصورة دائما مع
ذلك يقوى على عدمها دائما فلا يستحيل ان يكون ما يقوى عليه واقعا لما كان ممكنا عليه
فلنفرض انها واقعا فيكون مع فرض وقوع القوة الاول وقوع قوة الوجود دائما يمكن فرض
وقوع قوة العدم بالفعل وهو محال لاستحالة اجتماع الوجود والعدم وهذه الحجة مختلة
جدا فانه اخذ الامكان مقابلا للدوام وهو خطأ فان الدوام لا ينافي الامكان كما في سائر
الممكنات على راسهم وقوله اذا فرض معدوما الممتنع لان ممكن الوقوع ممكن اللاوقوع
فيكون موجودا معدوما معا خطأ فان فرض العدم لا ينافي استمرار الوجود والا لكنا اذا
فرضنا عدم هذا الجسم الممكن في الحال وهو موجود في الحال لزم اجتماع والعدم معا
وهو محال مع انه موجود وسبب الغلط انه لما فرضه معدوما جعله
موجودا حينئذ وهو فاسد بل لما فرض الوجود معدوما رفع عنه الوجود عنه

في بسائط العنصريات ومركباتها وفيها مباحث **المقالة الخامسة** نا حركتي الكون والفساد
والاستحالة قد انكرهما جماعة اما مانعو الكون فقالوا ان البسائط العنصرية لا توجد
صرفة خالصة بل مختلطة وانما تسمى باسم الغالب فالذي يغلب فيه الارضية تسمى ارضا وكذا
البواقي ويعرض لغير الغالب ان يبرز ويظهر في الحس لامور غريبة فيظن انه حدث ولم يكن وحدث
الماء وليس كذلك وانما ظهر ما كان كامنا وكمن ما كان بارزا وانكروا ايضا الاستحالة فقالوا
ان الماء ليس يسخن بسبب استحالته من البرودة في نفسه الى السخونة بل لان النار الكامنة
فيه برزت وظهرت فحصلت السخونة ظاهرة او لان النار وردت عليه من خارج فخالطته فحس
منه السخونة وكذا الكيفيات فليس الاسود يسود لاستحالة في السواد بل لحصول
اجزاء سود ظاهرة على الاجزاء البيض وذهب الاكثرون الى وجود الكون وصحة الكون
والاستحالة والاكثرون اعترفوا بالاستحالة وانكروا الكون والاكثر منكروهم القائلون بعنصر
واحد اما نارا او ماء او غير ذلك ومن يقول من بين كثرة في العناصر واحتج منكروا
الكون بانه يستحيل ان يكون شيء لا عن شيء فان المكون مستدعي موضوعا والذي
يستحيل ان يكون موضوعا للشيء فالمكون ان كان موجودا فكونه عن شيء فقد كان الشيء
قبل المكون والمتكون معدوما لم يكن قبل تكونه فالمتكون عن غير متكون ولا فقد صح انه يكون
شيء عن لا شيء فليس التكون الا البروز لاستحالة صيرورة الشيء شيئا اخر وهذه حجة
واهية جدا فانه لو سلم ان يكون الشيء لا يكون عن لا شيء لم يجب ان يكون الذي المتكون
عنه شيئا بالاكان في الطبيعة والتوهم والمنع من صيرورة الشيء شيئا اخر منه
نفس المتنازع على انهم معلم لذا اشتغال ان يكون لا عن شيء ويعيبا ان يكون عن شيء
لا يخلو عن غلط فان نقيض الكون لا عن شيء ليس هو الكون عن شيء بل هو لا الكون عن الاشياء
ثم قول الكون بالكمون باطل فان الماء لو كان يسخن لكمون فيه لم نحس بالاجزاء النارية التي
فيه كما نحس بها اذا وردت عليه ويجب ان يكون الحس على بعد بالكون اولى فان الاجزاء
تكون مجتمعة عند سببها فالاحس اذا انصرفت وايضا فان النار الغاشية
ف

في الزجاج الذائب لو كانت موجودة فيه لكانت مبصرة لشفافة الزجاج قيل على هذا احراق
العرقون انا نحس لكثرة الاجزاء النارية على ما ذهب اليه الاطباء مع انها لا تظهر في الحس مع
النحو احدث بانها لا تظهر لكونها مكسورة الكيفية بالمزاج ولا يمكنهم ان يقولوا مثل ذلك الا نقض
مذهبهم وايضا فان الظهور لا بد له من سبب فان كان موقوفا طبيعيا وجب ان لا يبقى الا وقت
كان الاحساس بحرارة الماء حاصلا ابدا وان كان لسبب خارجيا فهو اما جذب او دفع اما مع
مماسته او بدونها ولو كان مع مماسته لوجب ان يكون كل كاس مريد مقدار لنفوذ الجاذب
له او الدافع وان كان لا مع مماسته بل لان النار الخارجة محاذية للكاس بعض الاجزاء الكامنة
الخروج لحادث بعضها بعضا والقول بالورود ايضا باطل فان الانسان قد يغضب فيسخن
في بشرته والجسم يتحرك فيسخن من غير ورود نار غريبة اليه وايضا فان اعظم الاجزاء
كبيرة اذا احرقت بمماسة نار صغيرة كالحبل من الكبريت اذا قرب اليه شعلة مصباح
ثم ازيل عنه فانه يشتعل كله نارا وايضا فان الجمد اذا وضع على الماء اجتمع على ظهره قطرات
ماء مع استحالة صعود الماء الى اطراف الكوز فانه لا يقتضي الصعود ولا يمكن ان يقال انه ورد
عليه من خارج والا لكان اذا ازيل ذلك القطر المجتمع يغلي على المرء النائية او سطوح ماء الجمد
فلم يبق الا ان الهواء المحيط يطرأ لانه يستمد برده لاستعداد به الانية فيكون ماء
قيل على هذا ان برد الهواء ليس اعظم من برد الاراضي الجبلية ايام في صميم
الشتاء بل المواضع التي يستنير الشمس عنهم ستة اشهر وذلك يقضي انقلاب الهواء ماء
وان بعد نزول الثلج يصير الهواء ابرد ويوم الصحو ابرد من يوم المطر فيستمر المطر
والثلج الى ان يتغير الفصل الجواب عن هذا البعض المحتمل بانه يجوز تخلف الكون لموانع مجهولة
او شرط خارج في الكون وبعد هنا سؤال وهو ان برودة الماء لو اقتضت فساد
الهواء المحيط بالماء لفسد كله ذلك الهواء فيستحيل ويتصل به هواء اخر فيفسد الى ان يجري جريانا
جريانا صالحا والجواب عنه بان جرم الاناء الصلابة تعسر تلفه بالكيفيات العرضية
وهو مكتنفة شدة حفظه لها ولهذا الوجه لا اواني الرصاصة اشد في كيفياتها

الغريبة من غير ما بالاناء لشدة تبرّده يحصل الهواء المحيط به ماء والماء اسهل قبولا للكيفيات الغريبة
يحصل الهواء المطيف به ظاهرة عن برودته الشديدة سريعا فلا يفسد الهواء ما دام على سطح الاناء اما
اذا ... واتصل الهواء بالسطح عاد الى فساده وايضا الحلاوة والحموضة تحصل من غير نار
واردة عليه ان العفونة لو كانت بسبب النفوذ لكانت عفونة الماء في اناء متخلخل اشد من
عفونته في اناء مستحصف لان الاناء المتخلخل ... راسبة والمنع عن التبخر البالغ فان
قد ثبت امكان الكون والفساد وامكان الاستحالة لكن المشكل هو ان الاستحالة انما تكون
على التدريج الحقيقي واعلم ان العناصر لما كانت اربعة كانت انواع الكون والفساد على اثني
عشر وجها وهي تكون النار من الهواء كما في النيران الحاصلة من الحاح النفخ على الهواء المحصور
في كير الحدادين وبالعكس كانطفائها ههنا وتكون الهواء من النار كما في السراج النفخ
وبالعكس كما في الكائن على اطراف ... المغروس وقد تكون الماء من الارض كما يفعله طلاب
الاكسير فانهم يصيرونها املاحا بالاحراق وما يجري مجراه ثم يحلونها بالماء وبالعكس كالماء
الذي ينعقد حجرا بعد خروجها من منابعها وتكون النار من الارض وبالعكس وتكون الهواء من الارض
وبالعكس وتكون النار من الارض وبالعكس وهذه التكونات حاصلة ... ما ... عليها ان
الاطراف لا تكون بعضها من بعض الا بتوسط الاوساط البحث الثالث في
عدد الكيفيات ... بالبحث عن الكيفيات واعلم ان الكيفيات الملموسة
هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة
والجفاف والبلة والثقل والخفة وقد يعدون من جملتها الخشونة والملاسة والصلابة
واللين وذكروا ان خاصية الحرارة افادة الميل المصعد وبتوسطه يحصل الحركات وبتوسط
الحركات يحصل الخاصية الاخرى من جمع المتماثلات والتفريق بين المختلفات فان المركب
من الكثيف واللطيف اذا سخن يكون اللطيف اقبل للتسخين ... بعض التخليص
الكثيف واللطيف ... بالاجسام اللطيفة وهي الكثيف ... ومن خواصها انها تسود الرطب
وتبيض اليابس كالباطن ... والبرودة على العكس منها فانها تجمع بين المتشاكلات والمختلفات

بلغ

ويحصل منها تسويد اليابس وتبييض الرطب ومما يحصل من الحرارة افادة القوام كانضاج البيض
اما البرودة فقد ذهب جماعة الى انها عدم الحرارة وهو كما ترى في المحسوسات فانا نحس من
من الجسم البارد مطلق الجسم ولا عدم الحرارة لكونها امرا عدميا واما الرطوبة فيفسرونها
بامرين احدهما انها الكيفية التي يكون بها الجسم سهل الالتصاق بالغير سهل الانفصال عنه وثانيهما
انها الكيفية التي يكون بها سهل التشكل الغريب سهل الترك له فان فسرنا بالاول لم يكن الهواء
رطبا وان فسرنا بالثاني كان رطبا وكان النار ارطب والجمهور يفسرون الرطوبة بالبلة
وكذلك لا يجعلون الرطب غير الماء ... ان البلة هي الرطوبة الغريبة الجارية على
ظاهر الجسم كما ان الانتقاع هي الرطوبة الغريبة النافذة الى باطنه والجفاف عدم البلة
عما من شانه ان يبتل واما اليبوسة فانها كيفية يعسر عنها التفرق والاتصال والتشكل و
الجمهور يطلقونها على الجفاف واما اللطافة فانها تقال على رقة القوام وهي سهولة قبول الاشكال
الغريبة وتركها وقبول الانقسام الى اجزاء صغيرة وسرعة التأثر من الملاقي والشفافية
بالاشتراك والكثافة تقال لمقابلات هذه واللزوجة كيفية بها يكون الجسم سهل التشكل عسر
التفرق ويمتد بها متصلا ويحدث من امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل والهشاشة
لما يقابلها وكذلك الملاسة واما الثقل والخفة فقد مضى البحث فيهما واما الصلابة
واللين فالحق انهما من باب الكيفيات الاستعدادية لا من باب المحسوسات واللين
كيفية يقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقص عن وضعه
ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة ويكون قبوله الغمز من الرطوبة وما يمسكه من اليبوسة
والصلابة ما يقابلها واما الخشونة والملاسة فالحق انهما من باب الوضع ومباين
لغيرهما ... الى اللامس بانه كيفيته ... جدا لطيفة يحدث في الانتقال
... فاكثر العدد ... الوضع صغير المقدار فلا يحس كل واحد بانفراده ويحس
بالجملة كالوجع الواحد ... بحيث يصير جملتها ...
الحاصلة فوق الحس ... والحركة ...



القوى النفسانية ويجعل مزاج العضو لذلك فلا يعقل تأثير القوى النفسانية البحث الثالث
في المزاج ورسموه بأنه كيفية متوسطة تحصل من كيفيات متضادة متفاعلة بعضها في بعض
وإذا احيل الفضا على الفضا المحقق لم يتناول هذا الاسم الأمزجة الثابتة وفي كون الكيفيات
هي المتفاعلة نظر سيأتي في البحث فقط ملخصا الا انه صح ان تكون الاسطقسات فاعلة والا لما حصل
الفعل والانفعال فلم يحصل الامتزاج فإن الفعل والانفعال قد دل على ثبوت قوى متضادة و
يستحيل صدور ذلك السعي عن صورة واحدة فالذي هي كثيرة ذات صور تصدر عنها كيفيات تتم
فيها منها فعل وانفعال فيجب ان تكون الاسطقسات حتى تكون فيها المركبات بالامتزاج ذوات انها
اسطقسات للأجسام المحسوسة الملموسة فكيفياتها محسوسة والمحسوسة مصنفة بحسب
تصنف الحواس ولا يقصد سوى الكيفيات الملموسة فإن المحسوس بالبصر كالألوان او بالسمع كالأصوات
او بالشم كالروائح او بالذوق كالطعوم ليست كيفيات أولى فإن كثيرا من الأجسام تخلو عن كله
والسبب فيه ان هذه الحواس انما تحس بتوسط أجسام تخلو منها وعن المحسوسات فتلك الأجسام
يجب خلوها عن تلك الكيفيات فإن البصر انما يدرك بتوسط الهواء الشفاف الخالي عن اللون
والسمع انما يدرك بتوسط الهواء أيضا وكذلك الشم والذوق انما يدرك بتوسط الرطوبة اللعابية
الخالية عن الطعوم والا لما أدركتها على هيئتها فإن الممرورين لا يدركون الطعوم على
ما هي لاتصاف المتوسط بالطعم واذا كانت الأجسام تخلو عن هذه ويستحيل ان تخلو
عن أوائل الملموسات فالملموسات هي النافعة في الامتزاج وليس كلها نافعة فيه سوى
الكيفيتين الفعليتين وهما الحرارة والبرودة وما ينسب اليهما والكيفيتين المنفعلتين وهما
الرطوبة واليبوسة بعض الاعتبارات وأما اللزوجة والهشاشة فهما كيفيتان
مزاجيتان من الرطب واليابس على ما فسرناه وأما الثقل والخفة فإنهما من الكيفيات
يوجب التنافر فهي فيما يأتي في الامتزاج التي لا يتم الا بالمفاعلة وأما الخشونة
والملاسة فإنهما من باب الوضع وأما الصلابة واللين فهما من الكيفيات المزاجية
أقول هذا الكلام كله لا يحقق انه من باب الظنون وهم معترفون بأن

بأن استناد حصر الكيفيات التي تكون بها الامتزاج فيما ذكروا انما هو الاستقراء وقد عرفت ضعفه
وتعليلهم بأن المزاج انما يكون عن هذه اذ الأجسام لا تخلو عن سائر الكيفيات الأخرى وفيه
نظر فإنه لا يجب ان تكون الكيفية التي بها يحصل المزاج ملازمة للجسم فإن الماء الحار والبارد
اذا امتزجا حصل كيفية متوسطة بينهما مع خلو الماء منهما مع انهم تنازعهم في ملازمة الأجسام
لهذه الكيفيات فإن عولوا فيه على الاستقراء لم ينفعهم في إفادة اليقين وهو الحصر في الثقل
والخفة انهما أوجبا ان التباعد الفاسد ساقط ايجابها الثقل والخفة سر فالمولد لا
كيفية نافعة سوى هذه الأربع وتركب منها أربع مزاجات فالحار اليابس هو النار والحار الرطب
هو الهواء والبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الأرض ولو وصل اليهم لم لا يجوز وجود جسم
متصف بأحد هذه الكيفيات دون الاتصاف بالأخرى اعتمدوا على ذلك بلا استقراء قالوا
والفائدة من الرطوبة قبول الشكل للمركب ومن اليبوسة حفظه ومن الحرارة حصول
النضج ومن البرودة حفظ الشكل المستفاد من التركيب ومع الجملة فإن العناصر
الأربعة تنكسر صرافة كل واحد منها بالآخر وتحصل كيفية متشابهة في الكل متوسطة
بين الأضداد وهي المزاج ثم اختلفوا في كيفية حصول المزاج فذهب جماعة من القدماء
الى ان العناصر تفسد صورها عند المزاج وتحصل للمركب صورة أخرى مغايرة لتلك واحتجوا
بأن النار لو اتصفت بالصورة اللحمية مع بقاء طبيعتها الثابتة لم يبعد ان يعرض للنار
الصرفة ما يحصل حرارة بها بالغذاء الى الجبة التي يستعد بها لقبول الصورة اللحمية وحسية
يعترف ذلك الجزء من النار وحده كما ملاحب في المركبات تكثر الاسطقسات وهذه الحجة
ردية جدا ومع ذلك فإنها لازمة عليهم الضالاني عندهم ان تلك النار لو انفصلت لغيرها
من العناصر يعرض لها ما يزيلها عن تلك الصورة عن تلك الصورة النادتة والقبول لها
الصورة اللحمية فلا يبعد ان يحصل هذا العارض للنار الصرفة فإن شرطتم في هذا
الحصول وجه التركيب كان لنا ان نقول مثله والمشاؤون اتفقوا على بقاء
تلك الطبائع وانكسار الكيفيات ثم احتجوا بأمرين أحدهما انه لو فسدت الصورة

النارية لم يحصل المزاج فان الامزاج مستدعي بقاء الامتزاجات الثاني المشاهدة بانا
اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق حصل جسم مائي وكلس ولولا انحفاظ الموجات في
المركب حالة التركيب وانه لما حصل الاختلاف عن الفاعل الواحد فالوا ولو كان المنفعل
منفعل في صورته والفعل بصورته لزم انقلاب المغلوب غالبا على تقدير تاخر اثر البعض على
البعض او حصول الغالبية والمغلوبية لشئ واحد في حين واحد على تقدير المقارنة
فان قالوا الحكماء ايضا يقولون في الكيفيات فان كيفية كل واحد منها اذا كانت فاعلة في الاخرى
ومنفعلة عن الاخرى لزم ما الزمتمونا به اجابوا بان الكيفيات ليست هي الفاعلة دائما
الفاعل هو الصورة المنفعل هو الكيفيات وحينئذ حصل التغاير بين الفاعل والمنفعل
سقط ما ذكرتم وههنا سؤال وهو ان يقال انكم تجعلون الحرارة والبرودة من الكيفيات
الفعلية بمعنى انها تعد موضوعاتها لان يكون فاعلة في غيرها والصور انما تفعل بتوسطها
وههنا جعلتم الصور فاعلة والكيفيات منفعلة ويلزم منه محذور ان احدهما جعل الصور
فاعلة لذاتها لا بتوسط الكيفيات والثاني جعل الكيفيات الفعلية منفعلة واجيب عنه
بان الكيفيات ليست هي المنفعلة بل المنفعلة هي المادة لكن انفعالها هو استحالتها
في تلك الكيفيات ولم يجعل الصور فاعلة في غير موادها لذاتها بل بتوسط الكيفيات فان
الصورة النارية هي المبدا لحصول حرارة جرم النار فان انعدمت فعلت الحرارة لذاتها
في المادة بلا واسطة واذا امتزج بها الماء اثرت هي ايضا بتوسط حرارتها لكسر ما في الماء البارد
بسبب الصورة المائية نقصان البرودة ولو كانت مادة الماء خالية عن البرودة اثرت
فيه الحرارة وفعلت صورة النار في مادة الماء مثل ما فعلت صورة النار في مادة الماء
فاستقرت الكيفية المتوسطة في المادتين على التناسب والدليل على ان الصورة تفعل
في غير مادتها بتوسط الكيفية ان الماء الحار والبارد اذا امتزجا اثرت حرارة
الماء في برودة الاخر اقول ـــــ ان الحار الذي جعل المنفعل هو المادة غير مفيد

لان الحرارة البالغة من النار لا تسكن في انكسارها فعلها بالانكسار ان كان هو صورة الماء لا غير
لزم ما ذكره السائل وان كان هو الصورة المائية مع البرودة وجب حصول البرودة حال
الانكسار لكن انكسار البرودة بعد ذلك ان كان مستندا الى صورة النار لا غير لزم المحذور وان كان
اليها والى الحرارة البالغة لزم صورة المغلوب غالبا وان كان هو الحرارة المتوسطة لزم
ان يكون الصورة مع الحرارة المتوسطة اقوى منها مع الحرارة البالغة وهو محال ويعلم ان
الصورة والكيفية معا يؤثران في المادة بلا اخرى فيه نظر فان صورة الماء الحار لا تقتضي
الحرارة وانما الحرارة غريبة فاذا انفعل البارد عن الماء الحار كان المؤثر هو الكيفية
لا غير وهذا ايضا ان الجزء الناري لا ينزل من كرة النار فانه لا يقسر هناك واستعداد
غير الجزء الناري لصيرورته نارا اضعف من صيرورته شيئا اخر واجيب عنه بالمنع في
الثاني فان الجزء الناري يحصل من الفاعل بشرط استعداد الجزء العنصري لصيرورته
نارا بسبب استعداد حرارته لمحاذاته للشمس وبالحركة وغيره كما هو في الشمس
الامزجة تسعة ثمانية منها خارجة عن الاعتدال وخروجها اما في كيفية واحدة كالبالغ
في الحرارة والمعتدل في البواقي وكذلك باقي الكيفيات واقسامه اربعة واما في كيفيتين
كالمعتدل في الحرارة والبرودة والبالغ في الرطوبة او في اليبوسة وكالمعتدل في الرطوبة
واليبوسة البالغ في الحرارة او البرودة فهذه اربعة اخرى ومع المعتدل تسع وقد بينا
امكان وجوده وان كان بقاءه متعذرا او في المزاج ما هو اول وهو الذي يحصل من تفاعل
البسائط العنصرية ومنه ما هو ثان وهو ما يحصل من تفاعل المركبات منها كالذهب المتولد
عن الزئبق والكبريت عنهما

البحث الرابع في الكلام في الاسطقسات وهي

الاركان بالذات وغيرها بالاعتبار فانها من حيث هي اجزاء العالم اركان ومن حيث
يتركب منها المركبات اسطقسات وعناصر من حيث يحل التركيب اليها وهي اربعة الماء النار
والهواء والماء والارض فالبالغ في الحرارة بطبعه هو النار وقد ذهب قوم غير محققين
الى ان الحرارة صورة مقومة للنار وهو خطا فان الصورة لا اشتداد ولا الضعف

والحمل بالخلاف ولا نزاع في كون النار المجاورة لنا حارة وانما وقع الخلاف في النار المجاورة
للفلك واحتج المانعون بانها لو كانت حارة لاحترقت ما يجاورها وينقلب ويلزم انقلاب
العناصر نارا وهذا ضعيف واحتج المثبتون بان طبيعتها تقتضي الحرارة والمادة
قابلة توجب بلوغها الغاية فيها ولان النار التي عندنا مركبة مما يجاورها من الاجزاء
والادخنة التي هي غير حارة فيلزم ان يكون الخالي من المضادة اقوى في الكيفية واثبتوا
للنار كيفية اخرى هي النيرية فان اراد بها ما الملتصق بالغير فالنار كذلك وان ارادوا بها ما
يصعب تشكله بالاشكال الغريبة فليس فالهواء والنار البسيطة غير مرئية فانها لبساطتها
لا تكون ذات لون لان اللون تابع للمزاج والنار المرئية ليست على حد من الصفاء بل ممتزجة
من النار والاجسام الارضية ولهذا احتج بكون النار مرئية بكون شفافة كما في اصول
الشعلة ولان النار لو كانت ملونة لمنعت الكواكب والنار المنطفاة قد تكون طغولاً حاجب
طفولها شفافيتها بحيث تحل كل ما يجاورها الى طبيعتها فاذا سخنت حسب انها طفئت
وهذا يكون في نار ذات قوة وقد يحمل الانطفاء بسبب لغو وضعها حالتها الى الهواء لاجل
استيلاء البارد عليها به وهذا يكون في نار ذات ضعف مع الكثرة انطفاء من قبيل
هذا الاخير وانا في الجو العالي فمن الاول ولست النار المستعلة نارا واحدة باقية على الاستمرار
بل كل نار مشتعل فانها تنطفئ ويتجدد اخرى بعدها على الاتصال وقد جعلوا كرة النار
محيطة على الذوور واستدلوا عليه بامرين احدهما الشهب والنار اختصاص كل جزء منها
من اجزاء الفلك لكونه مكانا له وهذان ضعيفان اما الاول فلان الشهب يحترق كل
جميعها على الذوور واما الثاني فلان الاجزاء التي في النار والتي في الفلك ليست حاصلة
بالفعل بل بالقوة فلا امكان بالقوة بالفعل ثم مال الهواء ساكنا ولم يحرك الحركة كرة
النار بسبب اختصاص الاجزاء الهوائية بالاجزاء النارية لكونها مماسة
الهواء كيفية الفعلية الحرارة فان النار لما ارادوا ملابسه الى الهواء بحيث فصل بجزء
وفي

لاجار عن مقدم

وفي هذا الوجه نظر فانه لا استبعاد في ان يكون السخونة لبعض استعداد الاستعداد له
للصورة الهوائية فان لم يكن الهواء حارا فلا شك في كل ماء اعد شيئا كان ذا كيفية مماثلة له
فان التي قد تؤدي الى مقابله كالحركة وقد نازع في هذا جماعة فقالوا لانه لو كان الهواء حارا
لكان بالغا في الحرارة لان الطبيعة فاعلة والمادة قابلة فان قلتم الرطوبة مانعة من كمال
الحرارة قلنا كيف يقتضي الطبيعة كيفيتين متنافرتين ثم كيف يكون الرطوبة بمعنى رقة
القوام مانعة من السخونة وقد مضى في كلامنا ما يمكن ان يكون اعتراضا على هذا واما كيفية
ما يتعلق فالرطوبة وهو لعرض ولذلك لان اقرب الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال
لا بمعنى البلة واعلم ان كرة النار لما كانت متحللة لما يلاقيها الى طبيعتها كانت طبقة
واحدة واما الهواء فله اربع طبقات الطبقة الاولى التي تلي الارض والثانية الطبقة الباردة
اما القائلون بسخونة الهواء فعللوا برودة هذه الطبقة بانتفاء الشعاع المنعكس عن الارض اليها واما
القائلون بانه لا يقتضي السخونة فقالوا السبب فيه فحمله من الارض فان القريب منها
يسخن لمجاورته اياها والثالثة الطبقة القريبة من الهواء والرابعة الطبقة
التي يخالطها شيء من النار وبحر الماء التي هو احد الاسطقسات محيط بالارباع
الثلثة على سبيل الظن وهو البحر ولولا ذلك لكان ما خرج من الارض او تحتها والغائر باطل ولان
لكان عنصر الماء اصغر كثيرا من الارض وان يكون مغمورا او ان كان فوقها فهو
البحر وسبب ملوحته اختلاط اجزاء ارضية بالاجزاء المائية الارضية المرة الطعم المحترقة ولان
يستند الملوحة الى ذاته ولا لكان كل ماء ملحا ولا الى اختلاط الهوائية فانه يوجد
وعلى هذا بعض ولا سبب ملوحة سواحل البحر كونه عرق الارض والسبخ فيشبه هذا الكلام
الى الشعر وذكر انه لاحتمال من الماء ولو وجدان العرق رطوبة من البدن ملحة مالحة لخالطها
من المادة المحترقة من البدن وماء البحر ملح لغريب من ذلك وغايته ملوحته عدم الجزاء
للالحاق بسبب الاجزاء الرفاقة الهامة والملوحة وكثرة ارضية هو اكثر تعلقا من غيره

ليس بواجب بل قد ينتقل من موضع الى اخرى مدة متطاولة فان استمد له البحار من الانهار
والعيون والامطار والثلج الكلي انما هو من الانهار فان العيون قد تغور والامطار انما تكثر في
فصول معينة وكثيرا ما ينقطع لا العيون ولا الثلج ولا الانهار تتشابه احوالها في بقاع
باعيانها فربما جفت او دفنت الانهار ويحصل عيون وانهار من جهة اخرى ويلزم نقص البحار
لنقصان الانهار واعلم ان البحر ساكن لطبيعته وانما يتحرك حركة موجية بسبب رياح تنبعث
من قعره او رياح تعصف في جهة او لضيق يكون فيه فيضغط فيه الماء من الجوانب لثقله فيسيل
مع ادنى حركة وقد يكون لاندفاع او دفق فيه وكيفية الماء الفعلية هي البرودة وهذا ظاهر
وكيفيته الانفعالية هي الرطوبة بالتفسير … فذهب قوم الى ان برودته اشد من برودة الارض
بناء على احساس … فان الحس قد يدرك الملموس … في كيفيته ما بالغ فيها واما في المشهد
فان الارض ابرد لانها اكثف ولانها ابعد من التاثيرات الفلكية كالحركة وهذا الاخير
ضعيف واعلم ان الماء يقتضي البرودة لطبعه فيقتضي الجمود والمتعارف انما يحصل بسبب
السخونة المستفادة من الشمس اذا قربت من سمت الراس فانها تسخن الاراضي ويحصل
بسبب ذلك سخونة الهواء فيسخن الماء واما اذا بعدت الشمس عن سمت الراس كما في الشتاء
لم يحصل السخونة على الارض فيبقى على طبيعتها وهي البرودة ويبرد الهواء المجاور لها
والماء فيقتضي الجمود **سـ** اما الارض فلا شك في يبوستها واما البرودة فلانها
كثيفة وهي … ابعد من … الماء فهو خلاف الاقرب الى الحق ذلك والحق
لا يساعد عليها في نفس الامر فالوجه الاجزاء الاصلية للارض غير متواصلة في الحقيقة بل
هي منفصلة بالفعل وفي هذا افتراض لها ثلاث طبقات الطبقة الاولى ارض محضة وهي
القريبة من المركز وطبقة طينية منكشفة قد حصل لها اليبوسة بسبب تاثير
الشمس وهو البر وطبقة طينية اختلط بها الماء **سـ** وهنا ذكروا هاهنا
من الاحكام المشتركة للعناصر كونها كرية الشكل لانها بسائط والبسيط لا يحصل
فيه اختلاف وضع لبعض الاجزاء عند بعض [illegible] عن طباعه وكذا الارض

ذات اغوار وابعاد لا تقدح في الكرية اذ هي كعدسة على ظاهر كرة الحقيقة وهنا ذكروا ان استحالة
انقلاب كلية عنصر الى كلية عنصر آخر وانقلاب الجميع الى اجسام مغايرة لها وهذا من الاحكام التي
اتفق عليها بطلان

البحث الخامس

في الافعال والانفعالات المنسوبة الى هذه العناصر
هذه العناصر قد يصدر عنها بتوسط الكيفيات افعال وانفعالات فمنها ما ينسب الى الفاعلية
ومنها ما ينسب الى المنفعلية ومنها ما ينسب اليهما معا فمن المنسوب الى الحرارة النضج وهو احالة من الحرارة
للجسم الرطب الى موافقة الغاية المقصودة وله اصناف منها نضج النوع كالثمرة الفاعل له موجبا
في جوهرها يحيل الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وهو يكون منها تولد المثل الى ان يصير بحيث
تولد المثل ومنها نضج الغذاء وهو ان يفسد الغذاء ويحيله الى مشاكلة المغتذي والفاعل له موجبا
لان الناضج يرغ المغتذي وهو مع ذلك احالة من الحرارة للرطوبة الى موافقة الغاية التي هي
افادة بدل ما يتحلل وهذا هو المسمى بالهضم ومنها نضج الفضل وهو احالة للرطوبة الى قوام
ومزاج يسهل به دفعها وهو ايضا احالة من الحرارة للرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة
فهذه اصناف النضج الطبيعي ويقابلها العفونة … عدمي كالهوه وهو ان يبقى الرطوبة
غير مبلوغ بها الغاية ولا تستحيل الى كيفية مباينة للغاية والثاني … وهو كالضد
مثل العفونة فانها تفعل في القسم الاول لضعف الحرارة الغريزية ولقوة الغريبة فان
القوية من الغريزية تحيل الرطوبة او حفظها ولو لم تكن حرارة غريبة لما كان
هذا استحيل الى كيفية حادة رديئة ولهذا فان الميت اسرع الى التعفن بالحرارة الغريبة صح
من الحي واعلم ان النضج الثالث والثاني انما هو حرارة غريبة لكنها غريبة للشيء الذي
لاجله ما ينضج النضج المبلوغ به الغاية فان استولت على هذه الحرارة حرارة غريبة
لقوى … على الغريبة فعلها منزول الغذاء عن طبيعته ولا يستحيل الى طبيعة البدن
وهو العفونة ومادة النضج الاجسام الرطبة والفاعل الحرارة والصورة تكيف الرطوبة
بكيفية موافقة لغرض الطبيعة والغاية تتمة تنشؤ الاشخاص الجزئية ومن المنسوب
اليها الطبخ وفاعل جسم فيه حرارة ورطوبة ومادة جسم فيه رطوبة بل تتخلل بالحرارة

ومتركب بالرطوبة ومعاك لليابس انه منطبخ كالذهب وذلك لان الخلقة الحرارة في الجوهر
الغريب ولكن لفظة الطبخ يطلق عليه وعلى ما يزاول بالاشتراك ومنها التي الفاعل لها حرارة
خارجية ومادته جوهر رطب فان اخذت الحرارة من رطوبة ظاهرة اكثرها اخذت من
رطوبة باطنة فهي التي ان كان هوائيا او كان ارضيا فان كان من الفاعل او المنفعل واسطة
فهو القلي وان فهو التكليس ومنه التبخير وهو تحريك الاجزاء الرطبة من شيء رطب الى فوق بسبب
الحرارة والعرق منه ومن التدخين لاختلاف في المادة فان مادة التبخير الجسم الرطب
ومادة التدخين الجسم اليابس ومنها الاشتعال والفاعل له الحرارة والمادة فيه جسم رطب
دهني او يابس لطيف فان كان يابسا كثيفا او رطبا لا دهنية فيه لم يشتعل والمشتعل
هو الذي ينفصل عنه بخار ليس من الرطوبة والبرودة بحيث لا يستحيل نارا او المتجمر
الغير المشتعل هو الذي يستحيل اجزاؤه الى النارية اشراقا واضاءة وحجما الكثيفة
لا ينفصل عنه شيء وما لات هذه الاشياء منسوبة الى البرودة والمشترك بينها كالتعفين
ومن المنسوب الى المنفعلين اما اليابس فكالاسلال والانسفاح والتسفع والمتعفن والرطب
كالجفاف مسـ من المحسوس انه اذا اشتد حر على ظاهر بارد اشتد برد
باطنه وبالعكس وهذا هو المسمى بالتعاقب والتقدم ما رفع راما ان احدهما ان الحرارة والبرودة
يهرب كل منهما عن ضده فاذا استولت احدهما على الظاهر هربت ضدها الى الباطن
وبالعكس كما يهرب الماء عن النار وهذا المذهب باطل لان بطلان انفعال الاعراض السلة (?)
ان هذا انما يكون في جسم يسخن بسبب مجاورة جسم حار فيه او يبرد بسبب مجاورة جسم بارد
لطيف فان كان الجسم حارا فاستولى البرد على ظاهره لصفر البخار دخل الجسم
المستولي على ظاهره ولم يتحلل بل يبقى داخلا محتقنا ومتزايدا لا محالة قوة لان الا
مراجعتها لكان يتحلل ويتولد [illegible] بامر [illegible] ويحملون ذلك عن اغاليط
الحس كما يعرض لداخل الحمام فانه يستنفخ ما يقبضه من ماء فاترة فاذا استحم
استبرد

استبرد ذلك الماء بعينه لانه في اول دخوله كان بارد البشرة وكان الماء بالقياس اليه
حارا ولما اقام تسخنت بشرته حتى غلبت سخونته الماء فاحس ببرده وكذلك الابدان
في الشتاء فانها ابرد من ماء الينبوع وفي الصيف اسخن والشيخ ابطل هذا بان المياه
المذكورة قد تسخن في الشتاء فاذا لتجمد حال الملاقاة وفي الصيف لا يبرد فيه في الحال
ثم ان الشيخ ذكر السبب فيه وهو ان القوة الواحدة تفعل في الجسم الصغير اكثر من الكبير فاذا استولى
البرد على الظاهر قل موضع تأثر المتفعل فيعظم فعله وفي هذا الكلام نظر فان هذه الامثلة
في الفعل الطبيعية فانها ينقسم بانقسام محلها فاذا استولى البرد على الظاهر بطلت قوته
وتسخن الباطن بقوته من غير معاونة قوة الظاهر لانه قد بطلت مسـ ان الجسم
كلما زاد مقدار ازدادت كيفيته كالنار العظيمة اذا دخل فيها حديدة فانها تحمى بسرعة
وفي الصغيرة يسخن ببطء اعلم ان المجاور للحديدة من النار من واحد وكذلك الماء
الكثير والصغير فيهما متغير للناس فرا ان احدهما ان الجسم يزداد كيفيته بزيادة مقداره
لان النار اذا جاور ماء الف كان له برودة طبيعية وبرودة لاجل مجاورة اما الف
جاور جسم له حرارة انكسرت كيفيته في نفسه وهذا الرأي مما مال اليه الشيخ ونقل الشيخ
عمن تقدمه اعتراضا على هذا انفعال لو كانت الزيادة في المقدار اوجبت الزيادة
في الكيف لكان نسبة برد ماء البحر الى برد ماء الف كنسبة المقدارين وليس كذلك فان
برد ماء البحر ولو كان شديدا الا انه لا يبلغ في الشدة بحيث يبقى نسبته الى نسبته مقداره
[illegible] واجاب عنه بان هذا انما لو ثبت ان النسبة الحاصلة في [illegible] محفوظة في الزيادة
وذلك غير معلوم الثاني رأي من يقول ان الجسم المائي الكثير يتدارك باجزائه البعيدة ما يحصل
للقريبة من السخونة المستفادة من الجسم المتمس فيه والجسم الصغير ليس له ما يتدارك
برودته الزائدة عن ملاقاة الغريبة ورد الشيخ هذا الرأي بان الرد بانا قال
هؤلاء يجعلون الاجزاء تبرد من الاجزاء وليس يجب ان يتسخن الشيء حتى يبرد بل البارد

الذي ليس بجامد فيه ببرد زيادة البرد فيكون الاجزاء كلما جاورت ازدادت برودة وان
لم يكن ثم حس وارد على نفسه بان الماء منشأ به فيستحيل ان ينفعل جزء منه في جزء الا ان الشيء
لا ينفعل في شبيهه فاجاب المجاور للبارد باردا الا ان ثيرا ماله الشيء بسبب مجاور امكن ان تاثر
واجاب عنه بان البارد لا ينفعل من المجاور من حيث هو بارد بل من حيث كون المجاور
مبردا او هو ناقص البرد مستعد للزيادة والمستعد من حيث هو مستعد مقابل للحاصل
بالفعل يستحيل ان يقال انه من طارئ من شأنه ان يحدث عنه مثل ذلك الحاصل بخلاف ما
يعرض لو كان الطارئ بهذه الصفة والمطبوع عليه عادم لذلك الشيء الذي يقتضيه
فما كان منافيه حاصلا له فيه ضده واما الزيادة على الحاصل فقد يقع من الطارئ اذا
كان بطبعه فاعلا لها او كان المجاور منه بعينه استعدادا لقبولها كيف كان الطارئ
في كيفيته كان قويا او ضعيفا الا ان يكون ضعفه في تلك الكيفية يجعله الى الضد اقرب
فيكون القاهر في التاثير هو الضد فهذا هو الذي يجب تسليمه من قول الناس الشيء لا ينفعل
في شبيهه على ان المبرد هنا بالطبع هي عناصر باردة والمتبرد هو الماء المجاورة

البحث السادس في الكائنات التي لا نفس لها سبب التحجر ان الطين اللزج
تعمل فيه الحرارة فاذا استحكم العمل واشتد جفاف النارجية من الرطب واليابس صار حجرا
ولا يتكون الارض الخالصة في اكثر الامر فان استيلاء اليبس يفيد تماسكا لا استمساكا
ويكون التحجر من الماء بان يجمد الماء حال سيلانه او تقطره وقد اشتهر في هذا المثال فان
لبعض الاراضي يسيل فيه الماء فيتحجر وهذا انما يكون بسبب قوة في الارض معدنية تحيل
السيال الى الجماد وقد يحكى هذا في غير الماء وقد يتكون الحجارة من النيران اذا
اطفئت ولهذا تحدث الاجسام الحديدية والحجرية في الصواعق بسبب ما يعرض للنارية
ان تطفى فتصير بالطبع يابسة وسبب تكون الحجارة الكبيرة قد يقع دفعة كما اتفق
الطين الكثير اللزج حتى عظم وقد يقع على التدريج وسبب الارتفاع
قد يكون بالذات كما يتفق عند كثير من الزلازل ان يرفع الريح الفاعلة للزلزلة

قطعة

وقطعة من الارض دفعة وقد بالعرض كما يعرض لبعض الاجزاء من الارض الحفار بسبب رياح
نسافة او مياه جارية تتفق لها حركة على ذلك الموضع فيحفر ويبقى ما لا يسيل عليه تلا شامخا كالمحض
يعلو ويبقى ما انحرف عنه شاهقا ومنافع الجبال تكون العيون والسحب والمعادن فان الارض
اذا كانت خوارة انفصلت الابخرة عنها فلا تحصل العيون فاذا كانت صلبة احتقنت فصارت
مبدأ للعيون والجبال من المواضع الصلبة ولان باطن الجبال يحوي من النداوات ما لا يكون
في غيرها ويبقى على ظواهرها من الانداء والثلوج ما لا يبقى على غيرها ويحتبس الابخرة منها ما في غير
محل كانت انفع المواضع فيكون السحب ومادة البخار المائي متصلا وله لا يتفق في موضع
الا في الجبال فهي انفع من غيرها في تكونها **بحث** ما لو الابخرة التي تحت الارض ان قويت
على تفجير الارض بحيث يستتبع كل جزء منها صاحبه حدثت العيون السيالة وان كانت بحيث
لا يستتبع كل جزء صاحبه حدثت العيون الراكدة وان لم تقدر على تفجير الارض فهي مياه القنى
واذا كان البخار دخانيا كثيرا لم ينفذ وكان وجه الارض مستحصفا حلول ذلك البخار
الخروج لم يمكن لكثافة الارض فيحرك وجه الارض فيحدث الزلزلة وربما شق الارض
لقوته فانفصل نارا البخار الصاعد ان كان كثيرا او قليلا غير لطيف
لما تحلله وبلغ الطبقة الاولى فان لم يقو عليه البرد تكاثف بذلك القدر من البرد و
تقاطر فالمتكاثف هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان قوي البرد فنزل ثلجا ان وصل
اليه قبل صيرورته حبا وبردا ان وصل بعد ذلك وان لم يبلغ الطبقة الباردة فان
كان كثيرا فيصير سقاطر لشدة برد الهواء الساكن وقد لا يتقاطر فيكون ضبابا وان كان
قليلا واصابه برد الليل ولم يتجمد نزل طلا وان انجمد نزل صقيعا واذا تصاعدت الادخنة
الى الطبقة الباردة فان انكسر حرها بالبرد نزلت فتموج الهواء فتحصل الريح وان لم ينكسر
تصاعدت الى كرة النار ثم هبط لان الحركة الدورية الفوقية تعوقها عن الصعود
الى كرة النار فيحدث ايضا الريح واذا اندفع المختلط من البخار والدخان الى ان وصل
الطبقة الباردة من الهواء وانعقد سحابا فمحتبس الدخان في البخار فان

ما بقي على حرارته قصد العلو وخرق السحاب فحصل الرعد وان صار باردا اسافل ونزل ومزق السحاب
فحصل الرعد وللطافة الدخان مع عمل الحرارة والحركة فيه يقرب الى جوهر من الدهنية فيشتعل
فيحصل البرق واذا ارتفع المنزاح من الارض وكان دهنا من غير ان ينقطع اتصاله عن الارض فاذا
وصل الى النار احترق وسرى فيه الاحتراق الى الارض وان انقطع اتصالها عن الارض مع وصولها
في كرة النار واشتعلت فيما بقي الاشتعال فيرى كانه كوكب ينقض وربما بقي الاحتراق كانه
ذوابة الكواكب او ذنب او حية واذا اندفع من المواضع التي طبعها كبريتية في الليالي الحرة
على طبعها وخالطت الهواء الرطب بسبب برد الليل صار الهواء على تلك الطبيعة فاستعلت
من انوار الكواكب ورؤيت الانوار المشاهدة ليلا واعلم ان جل الاحكام باسرها ليست يقينية
وانما هي على حسب الظن **بحث** قالوا السبب في حدوث الهالة ان الغيم الرطب
يحكي حجوا المرآة وهي اجزاء متصلة حسيا منفصلا في الحقيقة فلما نظر في كل واحد من
تلك الاجزاء شكل القمر المرئي لصغره فان المنقسم لا يرى فيه لانقسم ومع اجتماعه فيلزم
يؤدي اللون دون الشكل ولو اتصلت اتصالا موحد الادق مع ذلك الشكل فاذا
توسط مثل هذا الغيم بين الرائي والقمر وكان رقيقا فالتي تقابل القمر لا يستره
ولا تؤدي خيال القمر فان الشيء انما يرى على الاستقامة بعينه لا بشبحه والذي لا
يقابل القمر من الاجزاء فانها تؤدي الخيال ولا تؤدي الشكل فيظهر الضوء في كل واحد
واحد منها فاذا كان القمر على سمت الرأس كان نسبة الحدقة الى تلك الاجزاء او الى القمر
نسبة واحدة فترى الهالة مستديرة وان لم يكن على سمت الرأس كان الخط الى القمر على سمت
الرأس اقرب من الاجزاء فلو وقعت الخطوط على ظاهر السحاب كان الخط المتصل
بالجانب الاقرب اقصر من المتصل بالاخر فذلك تحيل الاستدارة فيجب ان يكون الجانب
القريب اشخص من الاخر حتى ينفذ الخط المتصل في عمقه الى ان يصير طوله مساويا
لطول الجانب الاخر حتى يتم الاستدارة قالوا واذا وجد في خلاف جهة الشمس اجزاء
مائية صغار وكان وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم فاذا استدبر الانسان
الشمس وقابلها انعكس الشعاع البصري من كل واحد من تلك الاجزاء الى الشمس وادى
اللون لا الشكل ولا يؤدي اللون على ما هو عليه فان تلك الاجزاء قد تلونت بلون الجسم
الكثيف

الكثيف بل ادت لونا ممتزجا من ذلك اللون ومن لون المرئي وهذا هو قوس قزح واما
الهالة فانها خيالات تشبهه في اللون الا انها تكون في جنبة الشمس طيفية ويتسع
وسبب استقامتها ان مقام الناظر بحيث يلي المحدد مستقيما او كونه قطعا من دوائر عظام يحسبها الرائي مستقيمة والله اعلم

المقالة السادسة في النفوس **وفيه** مباحث **الاول** في وجود النفس وتحديدها
اعلم ان من الاجسام ما يشاهد منه صدور الحس والحركة الارادية والتعقل والنمو والتوليد
مع الاشتراك في الجسمية ولوازمها فيجب ان يكون لها مبادئ مغايرة للجسمية والمادة فان المادة
لكونها قابلة يستحيل عندهم ان تكون فاعلة ولانها مشتركة في العنصريات والمبدأ لمثل هذه
الاثار يسمى عندهم النفس فالنفس عندهم اسم لهذا المبدأ من حيث اضافته الى هذه الاثار
لا من حيث جوهره واعلم ان النفس من حيث يصدر عنها هذه الافعال يقال لها قوة ومن حيث
انها ان انضمت الى المادة يحصل منها حيوان او نبات يقال لها صورة ومن حيث انها مكملة لطبيعة
الجنس الناقصة مثل الفصل يقال لها كمال ومن الكمال ما هو اول وما هو ثان فالكمال الاول
هو الذي يقتضي التمييز النوعي والكمال الثاني هو الذي يلحق التمييز ولما عرفت هذا فنقول
عرفوا النفس بانه كمال اول لجسم طبيعي ولم يعرفوا بانها قوة فان القوة يقع بالاشتراك على القوة
الفعلية والانفعالية واللفظ المشترك يحترز عنه في التعريفات ولم يعرفوها بانها صورة
فان النفس الانسانية والفلكية عندهم غير حالة في البدن فلا يكون صورة فيه وقيدوا
الكمال بالاول لان التمييز يقع بالنفس والجسم ههنا بمعنى الجنس لا المادة وقيدوا بالطبيعي
ليخرج الصور الصناعية فانها كمالات لكنه لكنه غير طبيعي بل صناعي كالسرير وهذا
المعنى مشترك بين النفوس الفلكية والعنصرية وليس بجنس لها فان هذا التعريف
انما هو باللوازم فاذا ارادوا تمييز النفس الارضية عن الفلكية اضافوا الى هذا الحد قولهم
لجسم طبيعي آلي ذي حياة بالقوة يعنون به كونه ذا آلات يصدر عنه بتوسطها وبغير
وبغير توسطها افاعيل الحياة كالغذاء والنمو وهذا المعنى متناول للنفوس النباتية
والحيوانية والانسانية فاذا اريد تمييز النباتية عن غيرها اضافوا اليه يصدر

عنها افعال مختلفة من غير قصد واختيار وان اريد تمييز الحيوانية عن غيرها اضافوا اليه
تصدر عنه الافعال المختلفة بواسطة القصد ويكون لها قدرة على الفعل والترك وان اريد تمييز
الانسانية اضافوا اليه تصدر عنها ادراك حقائق الموجودات على سبيل الفكر والحدس
وان ارادوا تمييز الفلكية اضافوا الى ما ذكرنا كمال اول لجسم طبيعي جوهر ذي ادراك وحركة
سبحان يعقل كلما حاصلا بالفعل واعلم ان وجود النفس من الامور الضرورية انما الغرض البحث
الكلام في حقيقتها وصفاتها المشتركة والخاصة **البحث الثاني** في ماهية
النفس ذهب قوم الى ان النفس جسم الى البدن وهو الهواء اصلية فيه وذهب آخرون الى انها ليس حال
بجسم ولا جسماني والاول قول الجمهور من المتكلمين والثاني قول الجمهور من الحكماء وللناس اختلافات
كثيرة في ماهيتها واقربها الى الحق هذان اما الاولون فقد استدلوا بوجهين احدهما علم
كل واحد بذاته مع عدم علمه بالجوهر المجرد والمعلوم مغاير للمجهول فذات كل عاقل غير هذا
الجوهر الثاني ان مدرك الجزئيات جسم على ما ذهب اليه الحكماء فالمدرك للكليات
جسم بيان الملازمة انا نحكم على زيد انه انسان والحاكم على الشيئين مدرك لهما فالنفس مدركة
للجزئيات والكليات ومدرك الجزئيات جسم فمدرك الكليات جسم وهاتان الحجتان ضعيفتان
اما الاولى فلانكم ان اردتم العلم الضروري بالماهية فهو نفس النزاع وان اردتم
العلم بالوجه فهو مسلم ثم نقول هذا بعينه عائد عليكم فان كل عاقل يعلم وجوده فانه
ولشك في هذه الاجزاء التي يثبتونها واما الثانية فان قولكم النفس لا تدرك الجزئيات
خطأ فانها مدركة للجزئيات بالآلات ولا يلزم من ذلك عدم ادراكها للجزئيات واما
الآخرون فقد احتجوا بحجج الاولى ان الماهيات البسيطة الكلية معقولة فهي غير منقسمة
فالعلم بها غير منقسم لانه لو انقسم لكان اما الى جزئين متشابهين او مختلفين والاول
باطل لان كل واحد منهما يخالف الكل لامتناع التساوي مطلقا او ليست المخالفة بالذات
واللوازم بل ان كان فبالعوارض الملازمة كالمقدار والشكل فلا يكون العلم مجردا والفا
لم يكن مجردا الم يقع فيه الاشتراك والاضافات للانقسام ان كان شرطا في كون الصورة
معقولة

معقولة فقبله العقل ولان الكل يكون مخالفا للاجزاء ومخالفة الشرط للمشروط ولان هذا
بعض القسمة وليس بكل معقول كذلك وان لم يكن شرطا كانت الصورة ممنوعة بالعوارض
الغريبة كالحجم والتفريق مع فرض خلوها عنه والثاني باطل لانه بعض انقسام البسيط وهو
محال ولو انفرز عدم انقسام الصورة فالمحل ان كان جسما كان منقسما وانقسام المحل يستدعي
انقسام الحال وان كان جسمانيا وان كان منقسما لزم الخلف والا كان نقطة ويستحيل ان يكون
النقطة لشيء لما ذكرنا انها جوهر ولان النقطة طرف الامتداد فيستحيل ان يحل فيه بالاستقلال
شيء نعم قد يحل فيها لطرفها امتداد حال في محلها وهذه هي عمدة القوم الحجة الثانية ان ههنا
معقولات كلية فانا نعقل الانسانية كانسانية زيد وعمرو وهو لانسانية فالعاقل ان كان جسما
او جسمانيا لزم انطباع الكلي في المادة فيكون جزئيا مستحيلا فيه وفيه الشركة الثالثة
لو حلت العاقلة في قلب او دماغ لوجب ادراك المحل الدائم ابدا او لا ابدا والتالي بقسميه
باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان تعقل الآلة اي كفى فيه حصول صورة الآلة وهي حاصلة ابدا
وجب الادراك ابدا وان افتقر الى حصول صورة اخرى للآلة حالة في العاقل الحال في الآلة لزم
اجتماع الامثال الرابعة لو كانت جسمانية لضعفت لضعف المحل كما في وقت الشيخوخة واللازم
باطل بالوجدان فالمقدم مثله الخامسة العاقلة تقوى على ما لا يتناهى من المعقولات كالاعداد
والاشكال والقوى الجسمانية متناهية على ما مر السادسة القوى الجسمانية تكل بكثرة الافعال ولا
تدرك الضعيف اثر القوي وفي التعقل العكس صادق في البابين واعلم ان هذه الحجج ردية اما الاولى
فلان حاصل قولهم جزء العلم لو ساوى العلم في كونه علما لزمت المساواة مطلقا ومنع المخالفة
بعوارض ملازمة قلنا ممنوع وهذا ابطال على مقدمة هي ان اشخاص النوع الواحد انما تتمايز
بالمادة ونحن نمنع هذه المقدمة وقولهم لو لم يكن مجردا الا بنفي فيه اشتراك ممنوع فانكم
فسرتم الاشتراك بان اي شخص ارتسم في النفس معناه ارتسم في النفس ماهية مصورة
لو ارتسم في النفس شخص آخر من تلك الماهية امر زائد على المعقولية ولا افتقر ثم
الاشتراك بهذا المعنى جاز ان يقع في الاشخاص هذا الكلام لكنه لو قيل ان الصور الجزئية

الحاصلة في نفس زيد مشتركة لا من حيث انها حاصلة في تلك النفس الجزئية. قولهم الى المحل اذا انقسم
انقسم الحال قلنا هذا منتقض بالنقطة وتحقيق القول في هذا ان نقول الحال قد لا يقتضي انقسامه
انقسام المحل وقد يقتضي فالاول الحال الذي لا ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كانقسام الشيء
الى جزئيه المعقولين اعني الجنس والفصل وكالاشياء الكثيرة الحالة في محل واحد كالسواد والحركة
والثاني الحال التي تنقسم الى اجزاء متباينة في الوضع كالسواد المنقسم الى جزئين متباينين
في الوضع فانها تقتضي انقسام المحل وانقسام المحل ايضا قد لا يقتضي انقسام الحال كما في انقسام
المحل الجسم الى جزئيه المعقولين اعني الهيولى والصورة وقد ينقسم الى اجزاء متباينة في الوضع
ولا ينقسم الحال فيه من حيث ان الحال قد حل فيه لا من حيث هو منقسم بل من حيث لحوق طبيعة
تغير به كالنقطة الحالة في الجسم فانها حلت فيه باعتبار لحوق التناهي به وكالمحاذاة الحالة
في الجسم لا من حيث طبيعته بل من حيث وجدان جسم اخر منه على وضع ما وكالوحدة فانها لا تحل
في ... لا من حيث هي بل من حيث لحوق المجموعية بها واذا تقرر هذا فنقول لم لا يجوز ان
يكون العقل بهذه المثابة فان ما ذكر الاعراض المنقسمة بانقسام المحل هي من الاعراض السارية في
محلها والنقطة ليست من هذا القبيل قلنا ما ذكرتم يشعر بان العلم لو كان البرهان عليه
على ان هذه الحجة تفتقر الى نفي الجوهر الفرد والكلام فيه قد مضى واما الثانية فانا نقول
قد بينا معنى الاشتراك في الصورة المعقولة وهو لا يقتضي التجرد واما الثالثة فانه عائد
عليكم على تقدير التجرد وذلك لان ادراك النفس لهذه الآلات ليس لانطباع صورتها
في النفس فان المجرد لا ينطبع فيه صور الماديات بل لحصول صورة الآلة في مادتها او لحصول
صورة اخرى في الآلة وعلى تقدير ما ذكرتم وجوابكم عن هذا بعينه جوابنا عما قلتم
وايضا ينتقض هذا بلوازم النفس وصفاتها فانها يجب ان تكون معقولة ابدا او غير
متعقلة اصلا اجاب عن هذا بعض المحققين بان صفات النفس منها ما يجب لذاتها

لذاتها لكونها مدركة لذاتها ومنها ما يجب بالمقايسة بالغير لكونها مجردة عن المادة والنفس
متعقلة للصنف الاول دائما دون الصنف الثاني لافتقارها في التعقل الى امر زائد على ذاتها
واقول النفس قد تغفل عن ادراكها لذاتها والا لوجب امور متسلسلة دفعة واحدة في
النفس وهو محال وايضا فان الصورة اذا حصلت في الآلة لم يلزم اجتماع مثلين في محل واحد
لان احد المثلين هو الآلة والثاني هو المادة اجاب عن هذا بعض المحققين بان المحال عائد عليهم
هنا فان اعتراف احد المعترضين بشيء يجب منه واعتراف الغير به على انا نقول هذا موقوف
على استدعاء التعقل حصول صورة المعقول في العاقل وهو مسلم فنقول الصورة الذهنية
لا تشارك الصورة في انها مغايرة للصورة الخارجية فان احدهما عرض والاخرى جوهر وعلى تقدير
ان يكونا عرضين يكون احدهما عرضا ذهنيا والاخر خارجيا الصادر عنه ما يستحيل صدوره عن
الاول فالمشاركة بينهما ليست حقيقية وعلى هذا التقدير جاز ان تحل الصورة الذهنية
فيما حلت فيه الصورة الخارجية ولا يلزم اجتماع الصورتين متماثلين في محل واحد واما
الرابعة فانا نقول ان العاقلة يجب ضعفها لضعف محلها لا الضعف الغير مطلقا ووقت
الشيخوخة لضعف القوى الحسية اما القوة العاقلة فلا واما الخامسة فقد بينا ضعف
قولهم في ان القوة الجسمانية لا تقوى على ما لا يتناهى ثم نقول ان العقل ليس هو فعل وانما
هو قبول وعندهم ان القوة الجسمانية قابلة للانفعالات لا يتناهى وايضا انما اجابوا كون
الجسمانية لو كانت مبدأ بالاستقلال والكلام على السادسة قريب من هذا مسئلة قالوا
النفس ليس بمزاج فان مقتضى النفس يمانع مقتضى المزاج كما يقع بينهما الممانعة في جهات
الحركات بلغ النفس حالة الاعتناء ولان ادراك المزاج انما يكون بعد الانفعال والشيء
لا ينفعل عن شبيهه ويستحيل عند لقاء ضده فلا يقع الادراك ولان المزاج مركب من
العناصر المتضادة المتداعية الى الانفكاك فلا بد له من جامع يجمعها وحافظ
يستحفظ بقاءها على ما هو عليه من التركيب ويكون متقدما عليه وذلك هو النفس

واعترض على هذا بان النفس انما تفيض بحسب استعداد الحاصل من المزاج وهي متاخرة عنه
فكيف يكون هو الجامع للاسطقسات اجاب عن هذا بعض المحققين بان نفس
الابوين يجمع بقوتها الجاذبة اجزاء غذائية وتجعلها اخلاطا وتميز منه بقوتها المولدة
مادة المني وتجعلها مستعدة لقبول قوة من شانها اعداد المادة لصيرورتها انسانا بتلك
القوة منيا وتلك القوة تحفظ المزاج الذي للمني كما في الصور المعدنية وتزايد المني كمالا
في الرحم لتزايد استعدادا له المكتسبة هناك الى ان يبلغ بدء الاستعداد الى حصول نفس اكمل
تحفظ ما يصدر عنها اولا افعال النبات من جذب الغذاء والتنمية والتربية الى ان
تستعد لقبول نفس اكمل تصدر عنها مع ذلك افعال الحيوانية فيتم البدن ويكمل
فيستعد لقبول الناطقة وتبقى متبوعة له حتى يصل الفتى كمالا ويعد متوجها عن النقصان
الى الكمال واسم النفس واقع على الثلث بالعشرة فالجامع للاجزاء الغذائية نفس الابوين
والجامع للاجزاء المضافة اليها الى ان يتم البدن ويستحفظه هو نفس المولود وهذا
البحث ساقط عنا حيث نستند هذه الافعال الى الواجب الوجود

البحث الثالث

في القوى النباتية وهي ثلاث الغاذية والنامية والمولدة اما الغاذية فهي التي
تحيل الغذاء الى شبيه جوهر المغتذي ليخلف بدل ما يتحلل ودل على ان نفس ان
الغاذية هي النار فان الغاذية لو كانت هي النار لما وقف النمو عند حد فان النار
ما دامت موجودة لا تزال موقدة وان غاية فعل النار الاحراق وغاية الغاذية الاحالة
الى الجوهر الشبيه بالمغتذي وللغاذية اربع قوى خادمة الجاذبة وهي التي باتها يبدد
واستدل على ذلك بان الاخلاط لو كانت مخلوطة مع الدم في الكبد فان كل واحد
منها ينصب الى عضو معين فلولا ان في ذلك العضو جاذبا لذلك الخلط المعين والا
لما اختص الجذب به والماسكة وهي التي تمسك الغذاء في المعدة حتى تهضمه الهاضمة
والهاضمة وهي التي تحلل الغذاء وتعده للنفوذ المستعد لقبول اثر الغاذية
والمتغلي

وتحيل الغاذية الى ما يليق بجوهر الحيوان وقيل الهاضمة هي التي تحيل ما جذبته الجاذبة
الى قوام يتهيأ لان تجعله الغاذية جزءا بالفعل من المغتذي والفرق بين الهاضمة والغاذية
ان الجاذبة لما اجتذبت شيئا من الدم وامسكته الماسكة حصل له من الطبخ ما لاجله
يستعد الصورة العضوية فيما بين انتقاص الدموية في الازدياد الى ان ينتهي الى استعداد
بطلان الصورة الاولى وحدوث الصورة الاخرى فههنا جابان احدهما الاستعداد
لزيادة احدى الصورتين ونقصان الاخرى وهذا فعل الهاضمة والثانية حدوث احدى
الصورتين وفساد الاخرى وهو فعل الغاذية حيث الزق ما من غاذية كل عضو هاضمة ونقل
عن جالينوس ان الهاضمة هي الغاذية والدافعة للثفل ما لا وهذه الاربعة مغايرة
لان القوة الواحدة لا تكون مبدأ لافعال مختلفة ولان العضو الواحد يكون ضعيفا
في بعضها قويا في الاخر وهما ان ضعفان لجلد تعدد دائما التعدد الشرائط وضعف
القوى لاختلاف الشرائط واعلم ان الغذاء يقال للذي يقوم بدلا عما يتحلل عن الشي
بالاستحالة الى نوعه ويقال للذي يمكن ان يصير غذاء كالحنطة ويقال لما استحال الى جوهر
المغتذي بالفعل قبل الالتصاق ويقال لما صار من المغتذي جزءا بالفعل وشبهه
ولما كان الحيوان مركبا استحال ان يكون غذاؤه بسيطا لانه لا يخلط يشبه البسيط
وفيه نظر فانه لما جاز ان يكون لبعض النفس باثر استحالة الغذا او ليس هو حيوان جاز
ان يغتذى بالبسيط كما ان النبات يجذب الماء ويصير جزءا منه وفعل الغاذية
الاحالة والتشبيه والالصاق وسوانما يتم باموره ثلاثة تحصيل الخلط الشبيه با
القوة القريبة من الفعل بالمغتذي وقد لا يحصل كما في وقت عدم الغذاء وتصيره جزءا
للعضو وقد لا يحصل كما في الاستسقاء اللحمي وتشبهه به في قوامه ولونه وقد لا يحصل
كما في البهق والبرص عند وقوف الغاذية تحيل الاجل يحصل الموت فالواو السبب
فيه كونها جسمانية وكل قوة جسمانية متناهية التاثير واقول هذا الكلام ردي جدا

أما أولا فلما بينا من ضعف قولهم في تناهي التأثير الحاصل من القوى الجسمانية وأما ثانيا فلأنه
يجوز أن يكون التأثير الحاصل من هذه القوة إنما يتم بمشاركة من الغير فلا يكون متوقفا على
سبيل الاستقلال وأما ثالثا فلانتقاضه بالنفوس الفلكية على ما ذهب إليه بعضهم من كونها
جسمانية وقد يقولون هنا إن الرطوبة الغريزية بعد سن الوقوف أخذت في الانتقاص للاشتعال
إلى أن اشتعال او متى انحلت الرطوبة انطفت الحرارة الغريزية وسبب انتقاص الرطوبة الحرارة
الخارجية والداخلية والحركات النفسانية والغي القوة الغاذية بإيراد البدل وقت
الكهولة لأن المتحلل وقت الكهولة أكثر منه وقت الشباب وهذا لا يخلو من ضعف وأما
النامية فإنها قوة توجب الزيادة في أجزاء المغتذي على نسبة محفوظة في الأقطار والتوقف
عن النمو والتمسك أن الواقف في النمو قد يسمن كالشيخ إذا صار سمينا فإن أجزاءه الأصلية قد
جفت وتصلبت فلا تقوى الغذاء على تفريقها فلا يتحقق النمو فإن النمو إنما يكون لنفوذ
الأجزاء الغذائية في المنافذ المتخلخلة مع تشبهها بالأصل ويرد ههنا سؤال
وهو أن النامي إما أن يبقى منه شيء ثابت أولا فإن كان الأول فالثابت إما الصورة وهو
محال لاستحالة بقاء الصورة مع الانفصال وإما المادة وهو محال لأنه إن كان الثاني
كل المادة لزم بقاء البدن مدة العمر وهو محال وإن كان بعضها لزم ترجيح بعضها بالبقاء
والبعض بالتغير من غير مرجح وهو محال وإن كان الثاني لزم أن يكون البدن جائزا
في كل وقت وهو محال والجواب عنه بأن المتحلل في أول الأمر إنما هو اللطيف وأما
الكثيف فإنه لا يتحلل ويتحلل اللطيف منه ويبقى شيء إلى أن يسقط القوى والقدر
المولدة وهذا لا يخلو من نظر وأما المولدة فهي التي تفصل جزءا من فضل الهضم الأخير
للمغتذي وتودعه قوة من جنسه ما له من شأنها تخلق البزر وتطبعه وأما أن
لعد هيئات يناسبها ما يصلح للبداية تخصص لغير نوعه وهذا إنما يحكم ببطلانه
فإن القوى الطبيعية يستحيل أن تصدر آثارا مختلفة **البحث الرابع** في القوى
الحيوانية وهي قوة ثان قوة إدراك وقوة تحريك والإدراك الحيواني قد يكون بقوى

انفاخ

عرضا صح

ظاهرة وقد يكون بقوى باطنة ومن المشهور أن الحواس الظاهرة خمس أولها القوة
اللمسية وفائدتها إدراك المنافي من الملاقي الخارج فإن الحيوان لما كان مركبا من العناصر
الأربعة كان بقاؤه على الصحة بقائها وإذا استولى أحدها فسد المزاج فلا بد من قوة
سارية فيه يدرك بها المنافي ليحترز عنه فإذن كل من له هذه القوة فإنه له قوة التحريك
فكل حساس متحرك بالإرادة وربما قيل إن هذه القوة ليست قوة واحدة بل هي جنس
رابع فوقه الحاكمة بين الحار والبارد والحاكمة بين الرطب واليابس والحاكمة بين الصلب
واللين والحاكمة بين الأملس والخشن ونحن ربما نعود في هذا واعلم أن الحامل للقوة اللمسية
هي الواسطة هي خالية عن جميع الكيفيات حتى تقع الملاقية على الصرافة فالأقرب إلى الاعتدال
أشد لمسا والبسائط لا اعتدال فيها فلا إمكان لحصول حاسة لمس لها فلا حيوة لها ولأنها
إذا ردت أجزاؤها إلى أصغر الأجزاء أو لا ينقع لها الإدراك فلذلك البعض فليس الجزء إنها
جامع للإدراك فلا حاجة لها على أن بعضهم جعل للبسائط العنصرية لمسا ثابتا مستدلا
بطلب بعضها ما يساويه في الطبع كما يطلب الحيوان الملائم وهذا في غاية الضعف الثانية
الذوقية وهو يتلو اللمس في الفائدة فإن الحيوان لا بد له من قوة يدرك بها النافع استجلبه
لكن اللمس أقدم فإن دفع الضرر سابق على جلب النفع ولا بد من الملامسة وهي غير كافية
بل لا بد من متوسط هو الرطوبة اللعابية الغذبة وهي عديمة الطعم ليؤديه كما هو وقد
يتركب من الطعم واللمس إدراك لا يتميز لغاية الحس كالحرافة فإنها تفرق وتسخن وتفعل
عنها سطح الفم انفعالا لمسيا ولها أثر ذوقي فلا يتميز بإدراكها الثالثة الشم ولا احتياج
إلى الملاقية من ذي الرائحة وإلا لكان في زمان يسير يتحلل من المسك وغيره من البخار
كما يتسرو فتذكر بحيث يجذبه الشافون في كل جزء من أجزاء البيت ثم قد يقع بسببه
لإحساس وقد تقع لانفعال الهواء وقد يتوهم بعضهم أن الإدراك الشمي يتعلق بالمشموم
من حيث هو هو في غاية البعد ويقولون إنه ليس في الجسم رائحة بل خاصية توجب
انفعال الهواء عنها بالرائحة ومن له أدنى حس يكذب هذا نظرا إلى العنبر

كيف يزداد رائحته بالتبخير وبعض الناس توهم ان لا رائحة البتة في عالم العنصر بناء منه على انه
الهواء او البخار لا بد منهما في حصول الرائحة وهو خطاء اما اولاً فلان اشتراط الهواء او البخار
انما حصل بتوسطه للاستقراء واما ثانياً فلانه يجوز ان يكون الهواء شرطاً ههنا وليس شرطاً
في الفلكيات التي ابعد للشم وهو موقوف يدرك بالاصوات والصوت ليس له وجود ثابت مستمر
كوجود البياض بل هو لعرض حادث يتجدد ولا يحدث الا عن قرع او قلع وليس القلع
والقرع نفس الصوت فانهما يحسان بالبصر دون السمع والصوت بالعكس واعلم ان القلع
والقرع يستدعي تموج الهواء وقد ظن بعضهم ان التموج هو نفس الصوت وهو ايضاً غلط
فان حس الحركة قد يحس احساساً ابتداء بسائر الحواس دون الصوت وايضاً لا يلزم من فهم
التموج فهم الصوت نعم التموج سبب للصوت وليس المراد من التموج حركة انتقالية للهواء
واحد بعينه بل حالة شبيهة بحالة الماء المتموج فانه يحصل بالتدافع صدم بعد صدم و
سكون بعد سكون وليس مطلق القرع والقلع سبباً لحدوث الصوت بل انما يكون سبباً له اذا
حصل بعنف وفي المشهور ان الاحساس السمعي يتوقف على حصول الهواء الحامل له الى الصماخ
لان صوت المؤذن يميل من جانب الى آخر بميل الرياح اليه ولان البعيد يرى ضرب
الخشبة على الشيء قبل سماع الصوت وجماعة من المتأخرين منعوا من ذلك فان الصوت
يسمع من وراء الجدار مع استحالة بقائه على الشكل عند نفوذ الهواء الحامل فيه واعلم
ان الصوت ثابت في الخارج لانا اذا سمعناه ادركنا جهته ولو كان الادراك
انما هو حال وصوله الى الصماخ لما ادرك جهته كالملموس واما الصدا فانه يحدث من تموج
لو عنته هذا التموج اذا قاومه جسم كجبل او جدار لزم ان يتموج الهواء الحاصل
بين هذا الهواء والجدار الى مكان الاول فيحدث الصوت الثاني الذي هو الصدى وهو تابع لكل
صوت لكنه قد لا يسمع لانتشاره كما في الصحاري او لقرب مسافة التموجين فيحس
بهما كالصوت الواحد كما في الدور ولهذا يسمع الصوت فيها ارفع مما يسمع في الصحاري

واما الحرف فهو هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزاً
في المسموع ومنه مصوت وهو حروف المد واللين وصوامت وهي ما عداها الخامسة الابصار
وللناس فيه ثلث مذاهب الاول ان الابصار انما يكون بخروج شعاع من العين على شكل مخروط
رأسه عند البصر وقاعدته عند سطح المبصر الثاني ان شعاع البصر لا يخرج من العين لكن يكيف
الهواء بكيفيته فيصير الهواء هو الآلة في الابصار الثالث ان المبصر يرد صورته على
البصر فينطبع فيه وهذه المذاهب عندي باطلة اما الاول فلان الخارج من العين اما
ان يكون عرضاً وهو محال لاستحالة انتقال الاعراض واما ان يكون جسماً فيلزم ان يخرج
من العين جسم متصل بكرة الثوابت ولانه لو كان جسماً لزم التداخل ولان الخارج من العين
في غاية اللطافة فيجب تشوشه عند هبوب الرياح فيرى الانسان ما لا يقابله دون ما يقابله
ولانا ننظر الى الارض من تحت الماء فيجب ان يكون ثم خلاء يداخله الشعاع قال
بعض المحققين هذا ينتقض باشعة الكواكب والنيرات وهذا ليس بصحيح لانا نقول
ان الشعاع لا ينحدر من تلك الكواكب حتى يلاقي الاجسام السفلية بل بمحاذاة النير
لجسم كثيف سبب يحدث لحصول الشعاع في ذلك الجسم الكثيف لا بانتقال من النير
اليه واما الثاني فلان الابصار لو توقف على الاستحالة لكان الابصار مع المشاركة
اتم منه مع الانفراد ضرورة وازدياد الاستحالة في صورة الاشتراك ولان عين
العصفور كيف يفعل هذا مع صغرها بعض احالة الهواء العظيم واما الثالث فلانه
يقتضي انطباع العظيم في الصغير وهو محال اجابوا عنه بانه قد ينطبع العظيم في
الصغير كما في المرآة وليس هذا بصحيح لان العظيم لا ينطبع مع عظمه في الصغير
بل ينطبع صورة مساوية له في الشكل دون المقدار ولا يمكنهم القول ههنا
بمثله لذلك لان البصر يدرك العظيم على عظمه والصغير على صغره وايضاً يمكن ان يجب
ان لا نرى البعيد على بعده والصغير على صغره فالحق عندنا ان البصر اذا
قابل المرئي مع شروط الادراك حصل الادراك للنفس فالمقابلة سبب معد

لاسبب للانطباع ولا لخروج الشعاع مس زعم بعض العقلاء بل لانطباع في المرآة
صورة المحاذي لم ينطبع من تلك الصورة صورة اخرى في العين واصحاب الشعاع قالوا
يخرج الشعاع من العين الى المرآة وينعكس عنها لصقالتها الى الوجه فيصير الوجه مرئيا
والقولان باطلان لما مر مع زيادة بيان اما الاول فلان الانطباع لا بد وان يكون انعطاف
في موضع معين وحينئذ يستحيل تغيره لانتقال الرائي واما ابطال الثاني فلان انعكاس
الشعاع عن المرآة اما لصلابتها او لملاستها او لهما والاول باطل بالماء والثاني
ايضا باطل لانه اما ان يعتبر في ذلك السطح الكثير المتصل بالاجزاء او هو باطل لان الشعاع
الخارج من العين يكون عند الخروج في غاية صغر الاجزاء ويلاقي طرف كل خط منه جزء
هباء ما له ينعكس عنه ولا يقع له فيما يرد عليه او لا يعتبر كبر السطح فكان يجب
ان لا ينعكس عن السطوح الخشنة لان سبب الخشونة الزاوية ولا بد في الزوايا من
سطوح ملس ولذلك لا ذهبنا اليه واما الى العدد الثمانية مس خرج القائلون بالانطباع
لانطباع رؤية الشي الواحد شيئين على اسباب احدها ان الرطوبة الجليدية للشبح التي
في الجليدية الى ملتقى العصبتين بعض لها انتقال فلا تتقاطعان بل تعدى كل
واحد منها شبحا على حدة والادراك انما هو عند الملتقى فيحصل هنا لان يحسب
انهما شيئان وثانيها ان يقع للروح الباصر حركة وللمتموج متقدم لاجلها عن
موضع التقاطع فيبقى الخطان الا حيث اللتين بين وثالثها ان يقع للروح بعدم
وتأخر على سبيل السرعة حتى يقع الباصر كان مضادا ما من حركة الى الحس المشترك
وحركة عنه كانها لما ادت الصورة الى الحس المشترك رجع منه جزء يقبل
ما يؤديه العضو الباصر وذلك لسرعة الحركة كانه لما زال المقابل الى الاول
من الروح عن مركزه لاضطراب حركته وخلفه جزء اخر فقبل قبوله

هل

بل ان يحمي عن الاول فيقع للروح التخيلي الجزء متقدم والاخر متاخر واما اصحاب
الشعاع فانه قد يحصل من ابداننا جبال بعد بعدها عشر فراسخ وبعد فرسخ ولا يكون
للاقرب حائلا عن رؤية الابعد فاذا اجمعنا نظرنا الى الاقرب فانا نرى الابعد شيئين وبالعكس
ومن المحال ان يتوقف تركب العصبتين في حالة واحدة وان لا يبقى وايضا فالروح الدماغي لطيف
يستحيل بقاؤه من غير تقدم وتاخر في اكثر الاعراض فكان يحصل الحول غالبا لاكثر الناس
ثم انهم عللوا هذا على مذهبهم بان الشعاع الخارج من العين يكون على شكل مخروطين
قاعدة عند المرئي وقوة هذا الشعاع انما هو في سهمي المخروطين ويلتقيان عند
المبصر اما في حق الاحوال فلا يجتمعان فيدرك الشي شيئين مس المرئيات بالذات
انما هو الضوء واللون فههنا ثلث مقاصد الاول المرئيات انما هي الضوء واللون
ولا الاطراف والحجم والبعد والوضع والشكل والتفرق ولا الاتصال والعدد والحركة و
السكون والملاسة والخشونة والشفيف والكثافة والظل والحسن والقبح والتشابه
ولا اختلاف والظلمة والترتيب ولا استقامة والانحناء والحدب والتقعر والكثرة
والقلة اما الاطراف فقيل انها مرئية بالذات وهو خطاء فانا انما ندرك السطح و
الجسم بواسطة الضوء واللون واما الحجم فانه داخل تحت الجسم والبعد غير مرئي بالذات
فانا لو لم نر بين المبصر وعين جسما ذا لون لم ندرك البعد بينهما كما في الكواكب والوضع
انما ندرك بواسطة الضوء واللون والشكل داخل تحت الوضع والتفرق انما ندرك
بواسطة حصول الجسمين المتفرقين الملونين في مكان وكذلك العدد ولا الاتصال انما
ندرك بواسطة المقارنة والحركة لا ندرك الا عند اختلاف اوضاع الجسم المتحرك من الاجسام
الملونة والسكون انما ندرك لثبات وضع الجسم من تلك الاجسام والملاسة والخشونة
من باب الوضع واما الشفافية فالحق انها غير مرئية نعم لما علمنا حصول جسم
بين ايدينا لم نشاهد ما وراءه حكمنا بانه والكثافة انما ندرك بواسطة

اللون والظل من باب الضوء والحسن والقبح من الاحوال العارضة بسبب تركب اللون
والشكل والمشابهة والاختلاف من مدركات النفس عند ادراك الحس معروضها والظلمة غير
مرئية والتركيب من باب الوضع والاستقامة والانحناء والتحدب والتقعير من باب الشكل
والكثرة والقلة من باب العدد فان نظهر ان الاشياء المرئية بالذات ليست الا الضوء
واللون الساتر في الضوء وهو من باب الكيف ولا حاجة الى تعريفه وقد ظن بعضهم انه
جسم وهو خطأ فان الجسم لما ازداد ضوءه ازداد ظهوره ولو كان الضوء جسما لكان
الحال بالعكس ومن هذا اتطر واعلم ان الضوء ان الضوء ان كان للشيء من ذاته يسمى ضوءا
وان كان مستفادا يسمى نورا واما اللمعان الذي يترقرق على الاجسام ويستر لونها
حتى كانه شيء يفيض عنها فان كان للشيء من ذاته فهو الشعاع كما في الشمس وان كان مستفادا
فهو البريق كما في المرآة والضوء منه اول وهو المستفاد من مقابل الشمس ومنه ثان وهو
المستفاد من المقابل المقابل للشمس كما في الارض قبل الطلوع وبعد الغروب لمقابلة
الهواء المقابل للشمس لها وهذا الضوء هو المسمى بالظل واما الظلمة فانها عدم الضوء
عما من شانه ان يكون مضيئا الثالث في اللون وهو من باب الكيف وهو متصور
بانواعه تصورا اوليا وقد يذكر من الخواص لبعض الانواع لا على سبيل التعريف
كما يقال ان السواد قابض للبصر والبياض بالعكس لكن قد ذهب قوم الى انه لا وجود للالوان
بالحقيقة فالبياض انما يتخيل عند مخالطة الهواء للاجسام الشفافة كما في زبد الماء
والثلج والحق ان البياض قد يكون لهذا الطريق وقد يكون صفة حقيقية ومن الناس من زعم
ان السواد والبياض كيفيتان حقيقيتان والبواقي انما تحصل من تركيبهما والحصر مشكل و
الاستدلال مختل واعلم ان اللون كما هو موجود بالفعل حال الاضاءة فهو موجود حال
الظلمة وزعم الشيخ انه لا وجود له في الظلمة قال لان عدم الرؤية له اما ان يكون لعدمه
او لان ظلمة الهواء عائقة عن الرؤية والاول هو المطلوب والثاني باطل والا

والا لحجب الكواكب عن الرؤية ولان الهواء ليس فيه كيفية مانعة من الابصار فان الجالس
عند النار لا يبصر المتباعد عنها والمتباعد يبصره ولو كانت الظلمة قائمة بالهواء حاجبة
عن الابصار لما اختلف الحال وهذا الكلام ردي جدا اما انه قد يكون عدم الابصار لعدم شرط
وهو الضوء وقال ايضا اللون انما هو كيفية يفعل عنها البصر وفي الظلمة ليس بحاصل و
للمانع ان يمنع هذا ويقول لا نسلم ان حقيقة اللون هو ما ذكرتم فان انفعال البصر انما يتبع
حقيقة ثابتة فاذا لم يثبت ثم حقيقته لم يوجد الانفعال فان قال ان الانفعال لازم له كان
للمانع ايضا ان يمنعه ويقول ان الشيء قد يكون ملونا ولا يكون مرئيا لعدم حضور ناظر
او لاختلال آلة البصر او لعدم تحقق او لفقدان الضوء سر واما القوى الباطنة فخمس
اولها الحس المشترك وهو قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ ومبادي عصب
هذا م الحس يجتمع عنده مثل المحسوسات واستدلوا على اثباته بانا نحكم على الملون بانه
صاحب طعم فلا بد من قوة مدركة لهما والنفس لا تدرك الجزئيات فلا بد من قوة واحدة
امام يجتمع فيها هذان الامران حتى يتم الحكم وهو المراد بالحس المشترك وايضا فنحن القطر
النازل خطا مستقيما والشعلة الجوالة كالدائرة مع انه ليس في نفس الامر كذلك
فلا بد من ارتسام النقطة في قوة للانسان وقبل امحائها يحصل النقطة في مكان اخر فترتسم
الصورتان في القوة فيحسب خطا وايضا النائم والمبرسم يشاهدان صورا ويحكمان
بثبوتها مع انه ليس في الخارج فيدل على ذلك واعترض على سبيل المعارضة انا نحكم على زيد انه
انسان وليس المدرك لهما شيئا واحدا وعلى الثاني انه يجوز ان يكون اتصال الارتسامات
في الهواء بان يكون كل شكل يحدث في جزء من الهواء لوصول النقطة اليه فانه يحدث
قبل الزوال الشكل السابق فيتصل الاشكال ويرى خطا على انه يمكن ان يكون الارتسام
انما هو في البصر والعلم بان البصر ارتسم فيه الاصوات المقابل ليس برهانيا والتجربة
لا تفيده وعلى الثالث ان مشاهدة ما ليس في الخارج سفسطة اجاب
بعض المحققين عن الاول بان المدرك لهما هو النفس الناطقة لكن احدهما

تكملة

عالمه وللآخر بغير آلة وعن الثاني ان بقاء الشكل الشائق عند حصول بعينه لبعض الحيلا فان
الشكل انما حدث في الهواء لنهايات المحيطة بالجسم المتحرك فيه وبقاء النهايات بحالها بعد
بعد خروج المتحرك عنها لعدم احاطة النهايات بالخلاء واما تجويز الارتسام في البصر فانه محال
لانه مع القول بمشاهدة ما ليس في الخارج مثل المشاهدة ما لا يقابل البصر لا يمكن في
حكم المقابل وعن الثالث ان انكار مشاهدة النائم والمريض سفسطة واما اثبات
موضع للانسان يدرك بها الاشياء بعد الغيبة فانه غير مستبعد فضلا عن ان يكون محالا
اقول على الاول اذا جاز ان يكون الحاكم هو النفس من غير افتقار الى آلة في امر
الكلي جاز ان يكون هناك هو النفس مع افتقار الى التي يحصل بها آلة الذوق وآلة الناظم
البصر فانه مع حصولها يمكن الحكم من النفس ان صاحب هذا اللون هو صاحب
هذا الطعم فان قلت قد يحكم بان صاحب هذا اللون صاحب هذا الطعم من غير ادراك
الطعم في الحال والذوق لا يبقى فيه ما يدركه بعد المفارقة قلت يكفي في هذا اثبات موقع
هو الخيال حافظة للمدركات بعد الغيبوبة وعلى الثاني ان لمانع ان يمنع كون الشكل
انما حصل بسبب الاحاطة وانها تزول بعد زوالها واما ما التزمه في الارتسام في البصر فانه على
ادراك لما لا يكون في الخارج ولا يكون مقابلا ولا في حكم المقابل فهو مشترك بين الامرين
وبانها الخيال وهي قوة مرتبة في اخر التجويف الاول يجتمع فيه مثل جميع المحسوسات
بعد الغيبوبة حافظة لها وهي خزانة للحس المشترك واستدلوا على مغايرته
للحس المشترك بانه حافظ والحس قابل وهما متغايران كما في الماء ولان القبول
والحفظ لو صدرا عن قوة واحدة لصدر عن الواحد اكثر من واحد وايضا للفرق واقع
بين حصول الصورة والذهول عنها والنسيان لها وبين استحضار مع حصول الصورة
في القوتين والذهول زوالها عن المدرك واستحفاظها في الخزانة والنسيان زوالها
عنهما فنقول على الاول ان تغاير معنى القبول والحفظ في صورة الماء لا يستدعي

التغاير مطلقا فان التمثيل غير مفيد واما كون الواحد لا يصدر عنه القبول والحفظ لعدم صدور
عن الواحد اكثر من واحد فمعارض بالحس المشترك والمدرك للاشياء المختلفة وبالنفس
الفاعلة لافعال مختلفة وايضا الخيال ان كان حافظا وجب ان يقبل حتى يمكنه الحفظ
وعلى الثاني ان تجويز الحصول في الحافظة حالة الذهول يقتضي القول بان الادراك
ليس هو حصول الصورة في المدرك وعلى هذا التقدير جاز ان يحصل الصورة في الحس
المشترك من غير ادراك وايضا القوة العاقلة ليست حافظة مع حصول الاحوال الثلث لها ه
لها فان جعلتم الحافظ لها العقل الفعال قلنا فليكن هو حافظا للحس المشترك
اجاب بعض المحققين عن الاول بان الماء لم يذكر على سبيل التمثيل بل ذكرناه على حكم
جزئي مناقض للحكم الكلي بان القابل هو الحافظ وصورته من الشكل الثالث المار
بالماء ليس بحافظ فبعض القابل غير حافظ ويرد اشكالا بعيد العكس وعن
المعارضة بالحس والنفس بان الواحد يصدر عنه الكثير لا كان الصادر بالذات
سيما والفاعل بعضها بان له الحيثيات المتعددة والصادر عن الحس والاحصوار اه
المشترك هو استثبات الصور الملائمة ثم يصير مستتبعا للاول من الاصدار
وعن بعضها بان ذلك لا لانقسام تلك الصور اليها كالبصر الذي محله ادراك اللون
ثم البصر مدركا للصور لا لاشتمال اللون عليها وكذلك الحس وانما الخيال فانه قد يجمع
فيه الصور والحفظ للبعض منه فانه لا استبعاد في ذلك واجتماعها في شيء لا يدل على
وجه تعدد بها لامكان اجتماعها في شيء واحد كالبعض كالاوهام نعم اجتماعها في صورة
يدل على تعدد المصدرين وعن الثاني ان الادراك هو حصول الصورة في المدرك
لحصوله في آلته والصورة حالة الذهول حاصلة في آلته لا في المدرك فلا منع

ادراک والعقل الفعّال بل قسم فيه المعقولات دون المحسوسات فامكن ان يكون حافظاً للنفس دون
الحس المشترک اقول على الاول ان القياس لا يسلّم انطباعه واثبات الحكم الجزئي لكنه لا يدل على
مغايرة كل قابل لكل حافظ وعلى هذا التقدير جاز ان يكون الامران متحدين ههنا وقوله الحس
المشترک يدرک الامر العام وبواسطته يدرک الامور المندرجة تحته معارض ههنا بمثله فانه يجوز ان
يكون الحس المشترک يصدر عنه مطلق الارتسام الذي هو اعم من القبول والحفظ ثم يصدر هذان
الامران عنه بتعدد الآن واما الخيال فيستحيل ان يكون له قوتان باحدهما يحفظ وبالاخرى
يقبل والا لزم التسلسل وعلى الثالث انه يجوز ان يكون حافظاً آخر غير العقل الفعّال على انه
مبني على ان النفس لا تدرک الجزئيات وهو ضعيف وثالثها الوهم وهي قوة مرتبة
في التجويف الاوسط من الدماغ يحكم احكاماً جزئية ويدرک في المحسوسات معاني غير محسوسة قالوا فيه
جزئية قالوا هي من حيث انها تدرک المعاني الجزئية كانت مغايرة للنفس ومن حيث قالوا
انها تدرک ما ليس بمحسوس لا يكون حساً مشترکاً ولا خيالاً ولا يخفى ضعف هذا الكلام وهذه
القوة هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً ليس فصلاً كالحاكم العقلي بل حكماً تخيلياً مقروناً
بالجزئية وبالصورة الحسية وعنه تصدر اكثر الافعال الحيوانية ورابعها المتخيلة وهي
قوة مرتبة في الجزء الاول من التجويف الاوسط لها ان تركب وتفصل بعض المعاني
من بعض وتركب ايضا الصور الحسية مع المعاني وتفصلها وتسمى عند استعمال العقل مفكرة
وعند استعمال الوهم متخيلة قيل على هذا ان هذه القوة ان كان لها ادراک كان الشيء الواحد العقل
مدرکاً ومتصرفاً معاً والا بطل القول بان الحاكم على الشيئين لا بد ان يحضره المقضي عليهما لا بد
وبان استخدام الوهم لها بتصرفه فيها فالوهم مدرک ومتصرف معاً اجاب بعض المعاصرين
عن الاول بان هذه غير مدركة وتصرفها في شيء يقتضي الحضور لا الادراک وعن الثاني
ان الشيء الواحد يمكن ان يكون مدرکاً ومتصرفاً من جهتين مختلفتين احدهما بحسب ذاته والاخر
بحسب الذات او كلاهما بحسب الشيء وهذا عجز من على اثبات القوة فقيل هذه القوة لا ما لم تحقيق
تكن مدركة كيف تركب وتفصل فان هذا الفعل الا كان طبيعياً على جهة

متنافية

متنافية كتفصيل شيء وتركيبه فان كان ارادياً فلا بد له ان كانت لها كانت ملكة وان كانت
لغيرها لم يمكن ارادة كلية لان الارادة الكلية لا تقتضي التفصيل والتركيب الجزئيين بل لا بد
من ارادة جزئية وهي لا بد لها من تصور جزئي لتفصيل جزئي وتركيب جزئي وتخصيصه انما يكون
بالتصورات كالحكم الخاص والصور الخاصة حتى تتعين له ارادة جزئية خاصة فلذلك التي لا بد
التصورات الخاصة والاحكام الخاصة الجزئية فله الجمع والتفصيل بذاته فلا ذا يحتاج الى
متخيلة وما الذي دل عليها الا التفصيل او التركيب وخامسها الذاكرة وهي مرتبة في التجويف
المؤخر من الدماغ من شأنها حفظ احكام الوهم وجميع تصورات المتخيلة والوهمية ونسبتها
الى الوهم كنسبة الخيال الى الحس المشترک وهذه القوة تسمى متذكرة وحافظة فكونها حافظة
لصيانتها اياها وكونها متذكرة لسرعة استعدادها لاستثباتها والتصفح بها مستعيدة
اياها حال انعقدت وذلك عند اقبال الوهم بقوة المتخيلة مستعرضاً لعدد او لعدد من الصور
واستدلوا على اختصاص كل قوة بآلتها بان الفساد اذا تطرق الى التجويف اختلت القوة
المنسوبة اليه وبهذا استدلوا على مغايرة القوى بان تجويف كل قوة اذا اصابته آفة
اختلت تلك القوة مع بقاء غيرها وقد يستدل ايضاً بان القوة الواحدة لا تصدر عنها
الا واحد وهذان الوجهان فاسدان اما الاول فلاحتمال ان يكون ذلك التجويف شرطاً
لكمال ادراک القوة المنسوبة اليه من غير حلول فيه ثم كيف يمكن هذا الفرض في القوى
الوهمية والمتخيلة وتجويفهما واحد واما الثاني فان هذا لو سلم لكان في الاصل المجرد
من حيث بساطتها لا في القوى البدنية التي لها تركب مع المواد والاعضاء وتصرفات
النفس وغير ذلك مما يقتضي التكثر شرح واما قوة التحريک فانها تنقسم الى قوة محركة على
انها باعثة والى قوة محركة على انها فاعلة فالباعثة هي القوة الشوقية فان الحيوان ما لم
يشتق الى ما يدركه حساً او عقلاً او خيالاً لا يتحرک اليه بالارادة والشوق غير الادراک
فانا قد ندرک اشياء لا نشتاق اليها وسوق والشوق انما يكون بحدوث ملائم او لدفع منافر

ويزاول هو القوة الشوقية الشهوانية والباعثة هي القوة الغضبية والفاعلة هي القوة
المحركة في الاعصاب والعضلات تصدر عنها تسخير العضلات بجذب الاوتار والرباطات
وارخائها او هو موقوف لغير هو الاجماع فالولاية قد يكون شوق ولا اجماع ولعل
المنازع ان يطعن في هذا ويجعل الاجماع قوة الشوق واعلم ان اليقظة حالة يكون
النفس فيها مستعملة للحواس والقوى المحركة في اعضاء ظاهر البدن بالارادة وليس استعمال
الحاسة بالفعل شرطا لليقظان بل هي حالة يتاتى فيها هذا بالفعل والنوم مقابل
لها وهي حالة اعراض النفس عن اعضاء الظاهرة الى الاعضاء الداخلة اعراضا
طبيعيا لا كالاغماء والغشيان ويجذب الروح في النوم من الظاهر الى الباطن
فيتعطل الحواس الظاهرة لان النفس انما يتعلق اولا بالروح ويتعلقها بالروح وهو جسم لطيف
حار متولد من الطف ويحصل من لطافة الاخلاط وبخاريتها وهو حامل لجميع
القوى فاذا انصرف الى داخل لم يتولد تعلق بالظاهر فيتعطل ادراك النفس كما
لاعضاء الظاهرة وقد يحدث النوم لمعاونة القوى الطبيعية فان النفس لما اشتغلت
بجانب تعطل عنها الجانب الآخر وقد يكون لتحلل الروح وضعفه فيقصر على الانبساط
ولعياء ويجذب معه القوى البدنية لانه هو حاملها وهذا التحلل قد يكون من كثرة
الحركات البدنية وقد يكون من كثرة الافكار فيستحيل اكثره بخارا دون المدد والفكر
قد يكون سببا للنوم فانه يعرض منه تسخين الدماغ من الرطوبة وينعقد ويعجز عن
الحركة وقد يسلى الاعصاب ويشتد من الحرة فلا يبعد الروح منفذ وقد يكون لغلظ
الروح وجموده بسبب البرد وقد يحصل انقباض للروح الى الداخل بسبب الخوف فيعرض
النوم من شان القوة المتخيلة التصوير والتشبيه ولو خليت طباعها لما اقترب
عن هذا الفعل لكن يصدها عن هذا الفعل امران احدهما انتقاش الحس المشترك بالصور
الكثيرة الخارجية بحيث لا يبقى شيء الا وقد استغل بالانتقاش فلا يبقى قابلا لما

لما تصوره المتخيلة الثاني جذب العقل او الوهم اياها واستعمالها فانه يصدها
عن العمل ففي حال النوم احد الشاغلين وهو الاول وفي اكثر حال المرض يزول العدها ايضا
الثاني فان النفس لا تلتفت الى البدن واشتغلت بتدبيره اعرضت عن هذه القوة فتاخذ
في التصوير والتشبيه في هاتين الحالتين وينطبع ما تصوره في الحس المشترك فيصير مشاهدة
لان المشاهدة ليست مشاهدة لكونها مستفادة من الخارج بل لحصول المشاهد في الحس
المشترك وهذه الصورة التي تركبها المتخيلة قد تكون كاذبة وقد تكون كاذبة و
الكاذبة على ثلثة اوجه احدها ان الانسان اذا احس شيئا وبقيت صورة المحسوس
في الخيال فبعد النوم يرتسم تلك الصورة في الحس المشترك وثانيها ان المفكرة يؤلف
صورة لو الفها ويرتسم في الخيال فبعد النوم يرتسم في الحس المشترك وثالثها قد يتغير
مزاج الروح الحامل للمتخيلة فيتغير احوالها افعالها فالمشاهد للنيران يتغير مزاجه
الى الحر واما الصادقة فانما يكون لان جميع الصور الكائنة مرتسمة في العقول والنفوس
اتصال بها والعائق لها الاشتغال بالبدن ومع اتفاق فراغها يحصل الاتصال
لكونه الذي بها فينطبع فيها ما هو اقرب اليها من احوال الولد والمتخيلة من شانها المحاكاة
فتحاكي تلك المشاهدات الكلية بصور جزئية فينطبع في الحس المشترك فيصير
مشاهدة فان كانت تلك الصور شديدة المناسبة للمعاني الكلية حتى لا يقع تفاوت
بينهما الا بالكلية والجزئية كانت الرؤيا غنية عن التعبير وان كانت ضعيفة المناسبة
كما يقع من الشيء ضده او لازمه افتقر الى التعبير وان لم يقع مناسبة كانت اضغاث
احلام وربما راى الانسان بعض الرؤيا فيكون ذلك بتذكر ان القوة المفكرة لما
ينتقل من الاصل الى المحاكاة للمناسبة فقد ينتقل من المحاكاة الى الاصل
بسبب تلك المناسبة واكثر من يتفق له ذلك من يكون همته مشغولة بما راى

فاذا نام بقي الشغل بحاله واحدثت القوة المتخيلة محاكية بعكس ما جالت اولا وقد يعرض
لها ان تتخيل فعلها امرا لغيرها فترى كان مخاطبا يخاطبها ولذلك من الناس من يكون اصح احلاما
وذلك اذا كانت نفسه قد اعتادت الصدق فقهرت التخيل الكاذب ويجب ان يكون اعدل الناس
مزاجا فان اليابس المزاج وان كان حفظه جيدا لكنه لا يقبل جيدا او الرطب بالعكس والحار
المزاج حاد مضطرب الحركات والبارد بليد **البحث الخامس** في النفس الانسانية و
للنفس اعتباران احدهما تدبير البدن والثاني ادراك المعقولات فلها قوتان بحسب هذين
الاعتبارين والقوة التي بها اثار النفس على تصرفات البدن تسمى عقلا عمليا والقوة
التي بها تعقل النفس على ما تفيده المعقولات تسمى عقلا نظريا والعقل لفظ مشترك بين هذين
المعنيين وليست النفس عبارة عن مجموع هاتين القوتين كما ظن بعضهم لان القوة عرضية والنفس
جوهرية وفي الصغرى نظر فان القوة يطلق بالاشتراك على معان احدها المعنى الذي
يصير به الشيء فاعلا او منفعلا وهو ليس بعرضي والثاني القوة التي يعني بها استعداد وهو
عرضي والفرق بين هذين الامرين واضح فان الاول قد يجتمع مع المقتضى عليه بخلاف
الثاني وليست هاتان القوتان صورتين للنفس حتى يكون النفس مادة لهما فانا قد ابطلنا
تقوم مادة واحدة بصورتين والحق عندي في هذا الموضع ان هذه القوى الا مجرد
اعتبارات اضافية للنفس وان النفس واحدة تارة يؤخذ باعتبار قياسها الى ما فوقها
فتوجد قابلة لما ينطبع فيها من المعقولات فيكون فيها انفعال للانطباع وتارة يؤخذ
باعتبار قياسها الى ما دونها وهو البدن فتوجد فاعلة ومحركة فيكون فيها فعل ولا استبعاد
في صدور فعل عن شيء واحد منفعل لا باعتبار وجهات بل باعتبار نسب واضافات
يعرضها العقل بالقياس الى امور خارجة عنه واعلم ان العقل العملي يقال بالاشتراك على
على معان احدها القوة التي بها يكون التمييز بين الحسنة والقبيحة والثاني المقدمات
التي تستنبط منها الامور الحسنة والقبيحة والثالث فعل الامور الحسنة والقبيحة

والمقصود ههنا هو الاول والعقل النظري يقال بالاشتراك على معان خمسة الاول الجوهر
المستعد لقبول المعقولات الثاني العقل الهيولاني وهو ان لا يحصل في الجوهر المفروض شيء من
المعقولات بل يكون قابلا لها والثالث العقل بالملكة وهو ان يحصل للجوهر الحامل للمعقولات
الاوليات والرابع العقل بالفعل وهو ان يحصل له مع تلك الاوليات النظريات لا
حصولا بالفعل بل على انه متى شاء صاحبه استحضرها بالفعل الخامس العقل
المستفاد وهو ان يكون تلك المعقولات حاضرة بالفعل وبه يتم نوع الانسان وهو اقصى
كمالات الانسان ويخدمه الاستعدادات المذكورة وابعد تلك الاستعدادات يخدم اقربها
ويخدم القوة النظرية القوة العملية ويخدمها القوة البدنية واقدمها الوهم
وهي يخدم بعضها بعضا حتى ينتهي الى الكيفيات الفعلية وهي مخدومة بالانفعالات
مسئلة لا بد من شيء كامل بذاته يخرج كمالات النفس من القوة الى الفعل فان النفس
لا يخرج الى الفعل من القوة والا لما كانت بالقوة ومخرج النفس لو لم يكن عالما لما اعطى
العلم فان الشيء يستحيل ان يعطي ما ليس له واقول في هذا نظر فانه يجوز ان يكون النفس
باعتبار وجها ادراكات لها وارادات او افعال اخرى يخرج من القوة الى الفعل غير محتاج
ثم لو سلم وجود ما يقتضي الخروج لكن لا يجب ان يكون عالما قوله يستحيل ان يعطي العلم
وليس له العلم قلنا هذا خطأ فان المسخن كيف يعطي السخونة وهو ليس بمسخن وربما
فالواقع في هذا المقام ان القوة الجزئية اذا غابت عنها صورة فاما ان تبقى في قوة اخرى هي
الخزانة لها او تزول عنها وعن الخزانة فتحتاج الى كسب جديد والنفس يعرض لها مثل هاتين
الحالتين والنفس واحدة يستحيل ان يكون شيء منها مدركا وشيء حافظا وغير انها يستحيل
ان يكون قوة جسمانية فان المعقولات لا تحل في المادة فللنفس معط للكمال المبدا ومعيد
له عند الزوال وهو العقل الفعال وهو الخازن خزانة المعقولات اذا اعلت النفس اليه قبلت عنه
واذا اشتغلت بالجانب البدني انمحت تلك الصورة عنها والتخصص ببعض الادراك
المرتسمة في العقل الفعال يعد تصرفات النفس في الصور الخيالية والمعاني الجزئية المناسبة

لتلك المعقولات الفائضة على النفس ثم قد يحصل هذا الاستعداد من صورة عقلية لصورة عقلية
لمناسبة بينهما والعقل الهيولاني علة بعيدة لهذا الاتصال والعقل بالفعل علة قريبة
والعقل بالملكة علة متوسطة وحصول الاوائل لا بتوسط قصد فكري اقول في هذا الكلام موضع نظر
فان لمانع ان يمنع استناد كون النفس مختلفة في سهولة الاسترجاع وصعوبته الى الارتسام
في العقل الفعال بحيث اذا حصل الاتصال سهل الاسترجاع واذا فقد تعسر جدا لجواز ان يقع
الاختلاف فيه بسبب زيادة الاستعداد الحاصل بسبب ادراك الامور الجزئية او العقلية المحركة
الماشية لها ونقصانها كما علمتم من غير ان يكون ثم ارتسام لتلك المعقولات في عقل فعال الا انه اشتد
الاستعداد لحصول الادراك الجزئي فاضت الصورة العقلية المناسبة له عن المبدأ المفارق
ثم نقول كما يقع هذا الاختلاف للنفس بالنسبة الى عقائدها الحقة فقد يقع لها بالنسبة
الى عقائدها الباطلة فهل لتلك العقائد الباطلة ارتسام في العقل الفعال ام لا فان قلتم بالاول
لزم منه محالات منها ارتسام المفضي في العقل الفعال ومنها حصول الخطاء في الاعتقاد
لذات مجردة عن المادة وعلائقها وعندكم الخطاء في الاعتقاد انما يحصل بسبب معارضة
الوهم للعقل فكيف يستند للعقل الفعال قوة وهمية جسمانية وان قلتم بالثاني فقد
اعترفتم بحصول الاختلاف من غير ارتسام في حافظ **سر** قالوا المدرك للنفس
للصور الجزئية الظاهرة على هيئة غير مانعة التجرد عن المادة وعلائقها كما يدركه
الحواس الظاهرة فاحتياجه الى الالات الجسمانية ظاهر لان تلك الصورة انما تدرك اذا
كانت حاضرة للمادة لا يحضر عند المفارق واما المدرك للصور الجزئية على تجريدها من
المادة دون علائقها كالخيال فيحتاج ايضا الى الة جسمانية فانا نتخيل مربعا
مجنحا لمربعين متساويين في الوضع فالتمايز اما ان يكون مستفادا من الخارج
وهو باطل فانا نتخيل ما ليس في الخارج واما ان يستفاد من لا متعين وهو محال لانا فرضنا
تساويهما فلم يبق الا ان نقول انما يستفاد من الشيء الذي انطبعا فيه بحيث يكون احدهما
منطبعا في جانب والاخر منطبعا في جانب اخر وهو المطلوب قالوا والفرق بينه
وبين العقل ظاهر فان العقل يعقل مربعا كليا ويعرض به هذا السامر مانعا

وحده الشامل اخرى واما هذا النوع الجزئي الذي ليس بالغرض فليس يمكن ان يوجد له هذا الحد
دون صاحبه لا لامر يستحق الحاق هذا الحد به دون صاحبه لا الخيال يعرضه لذلك بشرط
يقرنه به بل يتخيله كذلك دفعة واتفاقا قد يتصور صورة انسان اكبر او اصغر والكبير و
لا يستندان الى الخارج لما مر ولا الى الصورتين لاتفاقهما في الماهية فلا بد وان يكون ذلك
لاختلاف المحل وايضا لا يمكننا تخيل بياض وسواد في شبح واحد لكنا ندرك في
جزئين ولو كان كلا الخيالين يرتسمان في غير المنقسم لما افترق الحال بين الممكن والمتعذر
وهذه الحجج لا تخفى ضعفها **البحث الثاني** في بقية الكلام في احوال النفس كل واحد يشعر
بذاته وبان الذي اشتهى هو الذي غضب ولان الكل يخص نفسا واحدة فليس
لبدن واحد نفسان ومن هاهنا من القدماء ان للانسان نفسا حيوانية وللحيوان نفسا
نباتية انما اراد مجموع القوى النباتية والحيوانية وكذلك ليس لنفس مع بدن ثان
والا لكان لهذا البدن بدن اخر فاحس شيئا واشتهى او غضب حصل ذلك للبدن الاخر والانفصل
بعض ان هذا لا نعلم نظهر استحالته بالبطلان بالبرهان **سر** المشهور ان النفوس
البشرية متحدة بالنوع قالوا لانها لو كانت مختلفة بالنوع لكانت مركبة من الجنس
والفصل والتركيب من خواص الاجسام وهذه الحجة ساقطة بالكلية فان التركيب
ان اريد به التركيب من الاجزاء العقلية فليس من خواص الاجسام وكيف وعندهم ان التركيب
من الجنس والفصل قد يعرض للاجسام والاعراض والجواهر المفارقة عند القائل بان الجوهر
جنس وان اريد به التركيب من الجواهر الجسمانية فلا شك انه من خواص الاجسام ولكن
الملازمة ممنوعة غاية المنع ومما احتجوا به هاهنا ان النفوس البشرية يشملها
حد واحد والاشياء المختلفة لا يكون كذلك وهذا اسخف من الاول فانكم قد اعترفتم
مرارا ان هذا التعريف الذي عرفتم النفس به انما هو تعريف رسمي والاشياء
المختلفة يجوز اشتراكها في الرسم بحيث يجمعها رسم واحد ثم نقول هذا التحديد

وانما هو للمفهوم عندكم من النفس فان قلت عينتم ان حقيقة النفس الموجودة في الخارج المشار اليها
ليس الا ذلك طالبناكم بالبرهان وايضا الحكم بان للنفس انما عدة من الماهية الكلية لا افرادها
وتلك الماهية جاز ان يكون افرادها مختلفة بالحقائق ومن الناس من زعم انها مختلفة
بالنوع قال لان بعض النفوس يكون بالغة في الاخلاق الفاضلة وبعضها متصف باحد
جانبي الافراط او التفريط وليس هذا الاختلاف لاختلاف الامزجة فانا نرى غضبا مقارنا
لامزجة مع التباين الكثير في اختلافهما وضعف هذه الحجة لا يخفى مسـ ذهب
المعلم الاول واتباعه الى ان النفس حادثة وهذا حق على مذهبنا فانا نستدل على حدوث
ما سوى الله تعالى وقد ذكر على هذا حجة على ذلك فقال لو كانت النفس قديمة لكانت اما
واحدة او كثيرة والتالي باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة وبيان بطلان التالي انها لو كانت
واحدة فبعد التعلق ان بقيت واحدة كان زيد هو عمرو وهو باطل ولو كانت متكثرة
فالتكثر اما ان يكون بالذات او بالصفات فيلزم ان يكون مختلفة بالنوع وقد ابطلوه بامر واما
ان يكون بالعوارض والعوارض اما ان يكون بسبب المادة وقبل التعلق بالبدن لا مادة
فان مادة النفس انما هي البدن واعلم ان هذه الحجة لعلها في ترتيبا باتحاد النفوس بالنوع
مع انه لم يبرهن على ذلك باكثر مما مضى وقد عرفت ضعفه قال بعض المتاخرين لا
يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض الملازمة قوله قبل تعلق بالبدن لا مادة ممنوع
لجواز تعلقها ببدن اخر غير الاول على سبيل التناسخ فهذه الحجة موقوفة على ابطال
التناسخ مع ان حجتهم على ابطال التناسخ متوقفة على الحدوث على ما ياتي فيلزم
الدور اجاب عنه هذا البعض المحقق بانه قد سلم ان النفوس متحدة بالنوع
ولا شك ان المتحدة بالنوع متفقة في التعلقات فيستحيل تعلقها بامور مختلفة
كالمولة وغيرها ويمتنع تعلق الامور المختلفة بها مع اتحاد النوعي لامتناع الترجيح
من غير مرجح فان حق غير متكثرة اصلا اقول لا استبعاد في ان يكون سبب البعض تغيير
تعلق

تعلق بعض النفوس ببعض الابدان هو الاستعدادات الحاصلة من الابدان كما
مال في ابتداء خلق النفس واحتج القائلون بالقدم بان كل كائن فاسد والنفس ليست
فاسدة فهي ليست كائنة والمقدمتان ممنوعتان اما الصغرى فلما مر واما الكبرى
فلما ياتي مسـ القائلون بقدم النفوس منهم افلاطون واتباعه اختلفوا
في جواز انفكاكها عن التعلق البدني فجوزه قوم وانكره قوم المنكرون منهم القائلون
بالتناسخ فمنهم من منع انتقال نفس بدن انساني الا لغير نوع ذلك البدن ومنهم من جوز
الانتقال الى بدن حيواني وهذا يسمى المسخ ومنهم من جوز الانتقال الى جسم نباتي وهذا
فسخا ومنهم من جوز الانتقال الى الجماد وهذا يسمى رسخا وقد صدر عن المحقق في ابطال
التناسخ احدهما ان النفس لو كانت قبل تعلقها بهذا البدن متعلقة ببدن لتذكرت احوالها
والعوارض التي عرضت لها سابقا ولمانع ان يمنع الملازمة لجواز ان يكون التذكر شرطا
لمقارنة البدن المصاحب لتلك الاحوال وثانيهما ان النفس حادثة والحادث لا بد له
من استعداد حادث للعامل فان العلة الفاعلية قديمة عامة الفيض وقابل
النفس هو البدن لحدوث النفس مشروط بحدوث مزاج مستعد لتلك النفس فاذا
حدث فاضت النفس عن مبدائها المفارق في البدن الحادث لو اشتغلت اليه نفس
مستنسخة مع وجوب حدوث نفس اخرى له لتعلقت نفسان ببدن واحد وقد مر بطلانه
وهذه الحجة ايضا ضعيفة اما اولا فلابتنائها على الحدوث الذي ابطلنا حجته
فيه واما ثانيا فلحصرهم الاستعداد في الحادث واما ثالثا فلايجابهم حدوث نفس
اخرى عند حدوث البدن فان للقائل ان يقول جاز ان يتعلق النفس بذلك البدن
لان البدن غير مستعد الا لتلك النفس على تقدير ان يكون النفوس مختلفة
او لان النفس المتعلقة اليه تعلقت به اولا على سبيل الاتفاق ورابعها
ان النفس المستنسخة اما ان يتصل بالبدن الثاني حدوث في تلك الحالة او قبلها

البدن صح

حال فساد البدن الاول او قبله او بعده فان اتصلت به في تلك الحالة فالبدن الثاني حدوث
في تلك الحالة او قبلها فان كان في تلك الحالة فاما ان يكون عدد النفوس المفارقة
والابدان الحادثة متساويًا او متفاوتًا وعلى التقدير التساوي يجب اتصال كل منها ببدن
يكون بدن وان يكون عدد الكائنات من الابدان والفاسدات منها متساويًا وهو محال
وعلى تقدير التفاوت ان كان عدد النفوس اكثر فان تشابهت في استحقاق تعلقها
ببدن واحد لزم اما تعلق الجميع به او لا تعلق به شيء منها وهما محالان وان اختلف وجب تعلق
البعض دون الباقي وهو محال وان كان الاكثر فهو عدد الابدان وان تعلقت نفس بالاكثر من
من بدن واحد لزم المحال والا لزم تعطل بعض الابدان المستعدة لفيضان النفس عن الاتصال
به لا يقال تتصل بعض النفوس ببعض تلك الابدان ويحدث للباقي نفوس اخر لانا نقول
لا اولوية في اختصاص احد الابدان باحداث نفس له دون بعضها وان كان البدن المنتقل
اليه قد حدث قبل تلك الحالة لزم اما اتصال نفس ببدنين او تعطيله مدة التعلق وان
كان اتصال النفس بالبدن الثاني قبل فساد الاول لزم اما تعلقها بهما او تعطيل الاول مع
استعداده وان كان اتصالها بعد فساد الاول بزمان كانت معطلة في ذلك الزمان
والان بقاءها زمانًا ما غير متعلقة ببعض جاز بقاؤها سائر الازمنة وهذه الحجة مع بسطها
وتطويلها لا تخلو عن مقدمات ممنوعة لا تتم لكم وهي ظاهرة سـ اتفق الجمهور منهم على
ان النفس الانسانية لا تفسد بفساد البدن ولهم حجتان الاولى ان كل ما يفسد بفساد شيء
فله تعلق به وتعلق النفس بالبدن ليس تعلق الانطباع به ولا التعلق العلية فان الجسم ليس علة
لما ليس بجسم لما مر ولا التعلق المكافي في الوجود لانها لو تكافأ لذاتيهما كانا متضائفين هذا
خلف وان تكافآ لعارضيهما لزم من عدم احدهما عدم الاضافة العارضة لا ذات المضاف
واذا تخلف انواع التعلق منهما لم يلزم من عدم البدن عدم النفس الثانية كل قابل للعدم مركب
ولا شيء من النفس بمركب فلا شيء من النفس بقابل للعدم اما الصغرى فلان القابل يجب مع المقبول

ولا يمكن

ولا يمكن وجود الشيء مع عدمه فلا بد من محل يكون قابلًا لامكان العدم فيكون له صورة فيكون مركبًا
من المادة والصورة واما الكبرى فلان كل مركب جسم ولان النفس لو كانت مركبة من المادة والصورة
تعلقنا الكلام الى مادتها ونقول انها غير قابلة للفناء والا لكان لها هيولى ويتسلسل اقول
هذان الحجتان ضعيفتان جدًا اما الاولى فلانها ليست عامة ومع ذلك فلا تخلو من الخلل فان لقائل
ان يقول ما برهان الحصر للتعلق فيما ذكرتم ومساق الكلام فيه ثم نقول لم لا يكون بينهما
تعلق العلية اليس من مذهبكم ان الحوادث لا تحدث الا بوجود استعداد مستعد فيكون لوجود
المستعد مدخل في علية الوجود فانه الا اثر علة في الحدوث ولا يلزم من كونه علة للحدوث
كونه علة للعدم قلنا مسلم انه لا يلزم لكن لم لا يجوز ان يكون علة وايضا لم لا يكون تعلق التكافؤ
ويكون ذلك بسبب عارض يلزم من زواله زوالها كما تقولون في العلم فانه عندكم من باب
الكيف ويلزم الاضافة الى المعلوم ويلزم من تغير الاضافة تغير العلم واما الثانية فلان صغراها
في غاية المنع قولهم القابل يجب مع المقبول قلنا ان البرهان على هذه المقدمة ما نها
مبنية على ان الامكان امر ثبوتي ومساق ابطاله ثم نقول كيف يحكمون بقبول بعض الجواهر
البسيطة للعدم قالوا القابل هو المحل قلنا فليكن القابل هاهنا هو البدن قال بعض الماخوذ
الحدوث والقدم متساويان في احتياجهما الى امكان سبقهما فان جعلتم محل احدهما هو البدن
فليكن البدن هو محل الاخر اجاب عنه بعض المحققين بان كون الشيء محلًا لامكان وجود
ما هو مبائن القوام له او لامكان فساده غير معقول فان معنى كون الجسم قابلًا لوجود
السواد هو بعينه لوجود السواد فيه وكذلك الفساد ولذلك امتنع كون الشيء محلًا لامكان
فساده فالبدن ليس بمحل لامكان وجود النفس من حيث هو مبائن ولا لامكان فسادها
بل انما كان مع هيئة مخصوصة موجودة قبل حدوث النفس محلًا لامكان وهو بحدوث
صورة اضافية تقارنه وهو مع كونها محصلًا ووجود تلك الصورة غير ممكن الا مع
مبدا ما الغريب بالذات وهو النفس يحدث بسبب استعداده ولذلك مبدا اعاد
للصورة المقارنة له المتقومة اياه على وجه كان ذلك المبدا امر شطاه هذا النوع

من لا ارتباط له زوال بذلك الحدوث ذلك للامكان والتهيؤ عن البدن ادراك عنه ما كان البدن
معه محلا يحتاج الى حدوث النفس اعنى الهيئة المخصوصة فبقى البدن محلا لامكان فساد الصورة
المعاونة به وزوال ذلك لا ارتباط عنه فقط [illegible] ان يكون محلا لفساد ذلك المبدا
من حيث هو ذات مباين عنه فان البدن مع هيئة مخصوصة شرط في حدوث النفس
من حيث هي صورة او مبدا صورة لا من حيث هي موجود مجرد وليس شرطا في وجودها
والشيء اذا احدث فلا يفسد بفساد ما هو شرط في حدوثه كالبيت الباقي بعد موت البناء الذي
كان شرطا في حدوثه فان قيل لم اوجب استعداد البدن لحدوث صورة ما حدوث
مبدا تلك الصورة ولم يوجب استعداده لفساد تلك الصورة فساد مبدا ذلك وما الفرق بين
الامرين قلنا لان ما يقتضي حدوث معلول اما تمام المقتضي وجودا جميع علل ذلك المعلول بشرائطها
وما يقتضي فساد معلول لا يقتضي فساد العلل بل يكفيه فساد شرط ما ولو كان عدميا
اقول كما جاز ان يكون شرطا في الحدوث جاز ان يكون شرطا في الوجود فان وجود
المعلول مستلزم وجود [illegible] عليه فالبدن لما كان شرطا في حصول الصورة [illegible]
وشرطا في بقائها المستند الى مبدائها جاز ان يكون المبدا مشروطا بالبدن [illegible]
العلم مستلزم عدمها عدم بعض الشروط لا على التعيين مسلم لكن جاز ان يستلزم عدم
هذا الشرط المعين فلا بد من نفي هذا الجائز من المطلع [illegible] ان نفي اللزوم لا يستلزم نفي
الجواز اما الكبرى فانها ممنوعة ايضا قوله في الدليل الاول كل مركب جسم قلنا ممنوع [illegible]
قوله مادة النفس [illegible] قلنا مسلم لكن لا يلزم من بقاء المادة بقاء النفس قال بعض
المحققين جوابا عن هذا المادة التي للنفس لا يجوز ان يكون ذات وضع لان ذا الوضع ليس
جوهرا اما لا وضع له فاذا لم يكن ذات وضع فلا يخلو اما ان يكن وجودها بانفرادها او لا فان كان الاول
يلزم منه ان يكون عاقلة فيكون هي النفس والثاني لا يخلو اما ان يكون [illegible] للبدن [illegible]
اما بها اولا [illegible] يلزم منه ان يكون النفس غير فاعلة بانفرادها وهو باطل والثاني لزم

يلزم منه يجوز بقاؤها مع عدم البدن اقول سيأتي ابطال حجتهم على ان كل مجرد عاقل سلمنا لكن لا يلزم
ان يكون هو النفس سلمنا انه لا يكون للبدن تأثير في البدن واما بمعنى انه يكون شرطا في وجودها قوله
يلزم ان لا يكون لها فعل بانفرادها قلنا لا نسلم فان المشروط بامر لا يقتضي شيئا من حيث هو لا يلزم ان
يكون الشرط مدخلا في اقتضائه سلمناه لكن لا نسلم استحالته قوله على تقدير الثاني يلزم جواز بقائها
مع عدم البدن قلنا نعم ولكن هذا ليس تمام الدلالة على امتناع بقائها فقال بعض المتاخرين
النفس داخلة تحت الجوهر وهو جنس فلها فصل والجنس والفصل مادة وصورة باعتبار واعتبار اجاب بعض
المحققين بان هذا مغالطة باشتراك الاسم فان المادة والصورة يقعان على ما ذكر وعلى جزئي الجسم [illegible]
اقول لا نزاع في ان وقوع المادة والصورة على هذين الامرين بالاشتراك ولكن المادة التي هي باعتبار ما
جنس من مقومات الماهية وكذا تلك الصورة التي هي باعتبار فصل فجاز ان يكون تلك المادة محلا لامكان عدم
تلك الصورة والا ان يقال الفصل علة ومتى عدم عدم الحصة من الجنس [illegible] علة الفصل
الفكر حركة ذهن الانسان الى المبادي لينتقل منها الى المطالب والحدس سرعة هجوم النفس الى نيل الحد الاوسط [illegible]
وضع المطلوب او نيل الحد الاكبر او الحد الاوسط وبالجملة شدة تأتي الانتقال من المعلوم الى المجهول [illegible] النفس
الحدس تأتي لها الادراك للحد الاوسط من غير تجشم وكسب حد بدني في جميع معقولاتها [illegible]
في وجودها كما يمكن وجود انسان يعسر عليه الوصول الى الاوسط في جميع تعقلاته وانما الذهن فهو قوة للنفس معدة
لاكتساب الاراء والفهم جودة تهيؤ هذه القوة لتصور ما يرد عليها من خارج والذكاء شدة [illegible]
والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها افعال ارادية بغير روية من الناس من اثبت للحيوانات
نفوسا ناطقة لانها مدركة للكليات من حيث انها مدركة للجزئيات والمدرك للمركب يدرك للاجزاء [illegible] الحيوان
انما يقصد حركة كلية لانه لو قصد حركة جزئية لكان قصده لتلك الحركة مسبوقا بتحقق تلك الحركة التي لا يتحقق الا
بالقصد واعلم ان في كل من الحجتين نظرا اما الاول فلان المدرك من العقول للجزئيات يدرك الكليات
اما الادراك الحسي الذي يستحصل الاجزاء التي للمحسوس فانه لا يلزم من تحققه تحقق الادراك العقلي
واما الثانية فلان تحقق ذلك الجزئي الذي جعل شرطا في القصد ليس له الا التحقق الخارجي
حتى يلزم الدور وانما هو التحقق الخيالي ولنكتف هذا الفوائد في هذا الفن ولنقطع
الكلام حامدين لله تعالى على الائه ومصلين على محمد وآله المصطفى وآله الطاهرين

علم النفس [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم توكلت على الله تعالى وحده

هذا هو الفن الثالث من كتابنا الموسوم باسرار الحكمة المشتمل على اشرف المطالب والمحتوي
على الغاية القصوى نحو فيه البحث عن مبدأ المبادي ومسبب الاسباب وما يحمل عليه من الصفات
وما لا يحمل وقد سلكنا فيه طريق التحقيق مستمدين من الله تعالى اصابة الحق وهدايتنا الى سواء الطريق
وهو مشتمل على مقالات **المقالة الاولى** مشتملة على مباحث منها **البحث الاول** في
موضوع هذا العلم بحث الاوائل في هذا العلم عن الامور المجردة عن المادة فموضوعه الجنس من المجرد لان
المفارقات اذ قد عرفت في البرهان ان موضوع العلم هو الذي يبحث عن اعراضه ولواحقه ولا يجوز ان يكون الاله
ان يكون هو ذات الله تعالى لان في هذا العلم يستدل على وجوده تعالى لان اثباته ليس بمستغني
عن البيان ولا يتبين في علم آخر لان هذا العلم يبحث عن المفارقات للمادة وقد لاح في الطبيعيات
كون الباري مجردا عن المادة من كل وجه فلهذا العلم بحث عنه ونحن قد منعنا ان يثبت موضوع
العلم فيه فظن بعضهم ان موضوعه هو الاسباب القصوى وهو خطأ فان لهذا العلم بحثا
عن امور ليست اعراضا خاصة بالاسباب كالكلية والجزئية والوجوب والامكان
لما بطلت هذه الظنون فالواجب ان نحصل موضوعه فنقول ان الطبيعي موضوعه الجسم
من جهة تغيره لا من جهة وجوده والرياضي هو موضوعه المقدار لا من جهة وجوده ايضا
والمنطق موضوعه المعقولات من جهة التوصل بها الى المجهولات وموضوعات هذه العلوم الثلث
بديهية الوجود ولا يتعلق بالمادة فلان الوجود خارج عن هذه العلوم ولا بد من ان
الوجود فجعل الوجود موضوعا للعلم الذي يشتمل على هذه المسائل وعن ما هو المجردة
موضوعاتها عن المواد كالواحد والكثير الذي يشتمل عليه المسائل وعن ما هي المجرد موضوعاتها
عن المادة كالواحد والكثير والوجوب والامكان وغيرها لكن وهذا الموضوع اعم من كل
موضوع فلا علم ارفع منه وهو بديهي مستغن عن البيان فلا يحتاج الى علم آخر يبين
فيه موضوعه واورد الشيخ سؤالا وهو ان الموضوع لا يثبت مسائله في العلم فلو كان الوجود
موضوعا مع ان هذا العلم يبحث عن مسائل الموجودات لكنتم ناقضتم جواب



واجاب ان البحث في المبادي من عوارض هذا الموضوع الخاصة به ثم المبدا ليس مبدأ
للموجود كله ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه بل الموجود كله لا مبدا له انما المبدا للموجودات
فالبحث انما هو عن مبدأ بعض الموجود كسائر العلوم الجزئية فانها تبحث عن مبادي بعض ما فيها وفيه
نظر لان موضوع هذا العلم اما ان يكون كل وجود واما ان يكون الوجود الواجب واما ان يكون الوجود
الممكن والكل باطل اما الاول فانه يبحث عن امور لا تعرض لكل موجود واما الثاني فلان هذا العلم
يتكفل باثباته واما الثالث فلانه يرد السؤال الشيخ متوجها بالوجود من حيث هو جواب
مستبين ان الوجود من حيث هو هو امر عارض للموجودات ممكن فيدخل تحت الامر **البحث الثاني**
في مرتبة هذا العلم ومنفعته لما كان هذا العلم اشرف العلوم وكان الغرض الاصلي من العلم هو تكميل
النفس الانسانية لتحصل لها السعادة الاخروية كان هذا من اعظم منافع هذا العلم ومرتبة
هذا العلم بالنسبة الى ما بعد علم الطبيعيات واما بالنسبة الى الغير الامر فقبله لان هذا يبحث
عن الامور المجردة عن المادة سؤال الهندسة والحساب يبحثان عن المجرد جواب الهندسة
يبحث عن المقدار وهو مقارن للمادة والحساب ليس موضوعه العدد من كل وجه فان
يوجد في المفارقات فلا يكون موضوعا الا انه نسبة كانت انما الموضوع الا نسبة
هو المقارن للهيولى فلذلك هو موضوع الحساب وايضا مبادي العلمين في هذا فلهذا يتقدم
وقد يتوقف بعض مسائل هذا على مبادي من غيره ولا دور **البحث الثاني** في الموجود
والشيء زعم الناس انهما يتحدان وهو خطا انهما من اوائل البديهيات وقولهم ان الموجود والشيء
هو الذي يصح ان يخبر عنه اخذوه في حد نفسه فان الشيء هو من الالفاظ المترادفة للموجود
والشيء وايضا فانها اعرف من صحة الاخبار واستدل بعضهم على ان الوجود بديهي بان علمي
لوجودي بديهي والوجود جزء من وجودي فالعلم بالجزء سابق والسابق على البديهي
بديهي وايضا العلم بعدم اجتماع الوجود والعدم مسبوق بتصور الوجود والتصور
الموقوف عليه التصديق البديهي وهذه المقدمة كذبناها في المنطق وفي الحجة الاول
نظر لان ايضا الوجود فاتا بنفسه فهو باطل او باجزائه فان كانت وجودات

لزم ان يكون الوجود الواحد وجودات واحتياج الشيء الى مثله وان كانت غير وجوداته فعند الاجتماع ان لم
يحصل زائد كان الوجود غير وجود وان حصل كان التركيب في الفاعل او العامل او الوجود لا الى نهاية اللازمة
لتراخيهم بنوعه سؤال الوجود لا يتصور فان كل متصور له صورة فلو كان للوجود صورة في
النفس الموجودة لاحتجت الى امثال وايضا كل متصور فانما يتصور بعد معرفة تميزه عن غيره ومعنى
تميزه مباينته لسواه ذلك الغير فيكون تصور الوجود متوقفا على تصور العدم الموقوف عليه فيدور
جواب يكفي في تصور الوجود حصول وجود ذاتنا لذاتنا من غير وجود صورة لغيره وقولهم
كل متصور فانما يتصور بعد العلم بتميزه ممنوع بل لا بد من تميزه عن غيره ثم ان العلم بالتميز يتبع
العلم بالتصور سر الموجود نعني به ما زاد المشتق وحينئذ يكون هو الموجود المطلق
ونعني به ما زاد حقيقة الشيء وماهيته الخاصة به ويسمى الوجود الخاص سر الوجود
زائد على الماهيات لانك تقول حقيقة كذا موجودة فيفيد وتقول حقيقة كذا حقيقة كذا
فلا يفيد ولانا قد نعتقد ان وجود ممكن جزمنا بوجوده بسببه ونشك في جوهريته وعرضيته
ويزول اعتقاد احدهما عند اعتقاد الاخر واعتقاد الوجود ثابت ولان تصور الوجود بديهي
فلو كان عين كل ماهية لكان تصور كل ماهية بديهيا ولانه لو كان نفسها او جزءا منها لم يوصف
بالامكان ولان ماهية الجنس غير معلولة للفصل ووجوده معلول له واستدل ايضا
بان الماهية معلومة ووجودها مشكوك فيه ويترتب برهانهم الماهية معلومة و
الوجود غير معلوم والوسط غير متحد فان العلم المثبت في الاول هو التصوري والمنفي
في الثاني هو التصديقي ومع التسليم فهو جزئي السعة سر الوجود مشترك لزوال
اعتقاد الخصوصيات مع بقاء اعتقاده كما مر ولانقسامه الى الجوهر والعرض ولانحصار
قولنا الشيء اما موجود او معدوم سؤال المقابلة بين الثبوت والعدم معناها
المقابلة بين تحقق الحقيقة ولا تحققها جواب انا نقول الشيء اما موجود او معدوم لم يصح
احد طرفي النقيض بالبرهان فلو كان معناه قولنا السواد مثلا لا يخلو عن ان يكون سوادا
او لا يكون لكانت حقيقة لكن معلومة البرهان سؤال لو كان الثبوت زائدا لكان له

على الماهية وكان غير مشترك لانحصار التقسيم فان معناه حينئذ اما ان يكون ثابتة بثبوتها الخاص
او منفية جواب لم قلتم انه ينحصر قولنا الماهية اما ثابتة بثبوتها او منفية لجواز ان يكون ثابتة
الماهية لغير القسم الاول اه دللتم على ذلك وحينئذ يكون ما استدللتم على اول الامر اول وهو محال
سر الحكم من بارى الوجود انما هو في المعقولية اما في الاعيان فليس كذلك والا لكان كلما هيئة
ملونة غير الوجود فيكون موجودا من لا موجود او احدها او يتسلسل **قاعدة شريفة** الوجود ينقسم
الى الخارجي والذهني والقسم بالاول معلوم بالبديهة ومنكر في الثاني جماعة ويدل عليه انا
نتصور امورا كثيرة ونحكم باحكام ايجابية مع انها معدومة في الخارج فلا بد ان يكون موجودا
في الذهن لان المتصف بالثابت ثابت وهما سؤال توصف بالوجود وهو صفة ثبوتية وكل
يستدعي ذلك كونها ثابتة قبل الوجود والا لتسلسل جواب الوجود ليس بزائد الا على المعقولية
سر الشيئية لا تنفك عن احد الوجودين الذي يطلق ان الشيء قد يكون معدوما على الاطلاق
ان عنى به انه معدوم في الاعيان فحق فان الشيء جاز ان يكون ثابتا في الذهن معدوما في الخارج
وان عنى به انه معدوم في الذهن والخارج فهو محال فان المعدوم المطلق لا يكون عنه
اخبار بالايجاب ولا بالسلب فانه يقتضي اشارة ولا اشارة الى عدم مطلق لا صورة له
ذهنا وكيف يحكم على المعدوم ومعنى الايجاب ان وصف كذا حاصل للمعدوم حصول الشيء
للشيء فرع على حصول ذلك الشيء في نفسه ومعنى علمنا بالمعدوم ان له صورة في النفس لا يثار بها
في الخارج فاذا اخبرنا عن المعدوم اخبرنا عن تلك الصورة وبعض الناس لما لم يفهم الوجود الذهني
اثبت المعدوم في الخارج لانه يخبر عنه ولم يدر ان الاخبار ليس الا عن الثابت ذهنا وبواسطته
عن الثابت في الاعيان ان كان له ثبوت فيه وقالوا ايضا المعدوم معلوم ومراد فهو متميز
وكل متميز ثابت وما قالوه حق ولكنهم لم يفرقوا بين الثابت مطلقا والثابت في
الذهن ويعارضون بالعلم بالممتنع والمركب في الوجود والعدم وبقول ايضا المعدوم
ان يا دي المنفي او كان اخص وكل معدوم منفي وكل منفي غير ثابت وان كان
نعم لم يكن نفيا ولان الكان العام هو الخاص يكون ثابتا وهو ثابت وهو مقول على المنفي
فالممتنع ثابت وفيه نظر سر ذهب بعض الاغبياء الى ان الشيء قد لا يكون موجودا

ولا معدوماً وسموع بالحال وهو جهل ش الوجود ليس بانه الشيء الثابت بل هو نفس الثبوت
وزعم بعضهم ان الوجود له صفة بمعنى حصوله في الاعيان وهو محال فان حصول الشيء سابق
على حصول صفة له ولان علة الحصول لابد وان يكون لها حصول محال للتسلسل ش
المعدوم لا يعاد لانه لا هوية له فلا اعتبار عنه بصحة العود ولانه لو صح لاعيد الوقت الذي هو فيه
ولصح اعادته معاً فيكون مبتدأ ومعاداً او لانه لو حصل مثله لم يتميز احدهما عن الآخر وفي الاول
نظر فان الاخبار عن الشيء لا يستدعي الثبوت خارجاً على ما بين وانا نحكم بالصحة للاعادة ولانه
معارض بالحكم بامتناع العود وكذا الثاني فانه لا يلزم من اعادة بعض المعدومات العود على الكل
واما ان نقول نحن نستند في صحة العود على المعدوم على صحة عوده وقته لان وقته من جملة
مشخصاته ولقائل ان يقول لا نسلم انه يكون مبتدأ ومعاداً فان المبتدأ هو الموجود في الزمان
الاول الذي ليس بمعاد والاولى في هذا الرجوع الى حكم العقل فانه حاكم بالامتناع واستدلوا ايضا
صحة العود بانه او ممتنع فاما للذات فلا يكون موجوداً قبل ذلك او بالغير فلا امتناع زعمه وجوابه
بانه ممتنع لذاته ولا يلزم من امتناع العود للذات امتناع الابتداء سوال تعيش
زمانين يصح وجود الشيء فيهما لم يعدم في الاول فيلزم ان ينقلب من الامكان الى الامتناع الذاتي
جوابه الامتناع الذاتي في الزمان الثاني هو الوجود بعد العدم والامكان انما هو للوجود المطلق
فلا انقلاب ش حمل الموجود على ما تحته ليس حمل الاجناس والا لكان الفصل المقوم له
موجوداً لان علة الموجود موجودة فيكون الجنس داخلاً في طبيعة الفصل وفيه نظر
فانه لا يلزم من حمل الموجود على الفصل دخوله فيه وقولهم علة الوجود موجودة لا يستدعي كون
الموجود جزءاً من العلة واستدلوا ايضا بان الفصل علة لوجود حصة الجنس للماهية
فلو كان الوجود جنساً لكان الفصل علة للماهية وهو مبني على القاعدة المشكلة وبالاولى كان
جنساً لكان امتياز الواجب بفصل فيتركب وهو غير لازم لجواز ان يكون جنساً للممكن ولو
الوجود مشككاً لكونه مقولاً بالتشكيك فان العلة اولى بالوجود واقدم واشد وكذا الجوهر والاشياء
من الجنس لمقول بالتشكيك ولانا نعقل الماهية بجميع ذاتياتها حال الغفلة عن الوجود

وهذان

وهذان قريبان فقد لاح من هذا ان حمل الوجود ليس بالتواطي ولا بالاشتراك بل بالتشكيك
كحقيقة الوضح بالتشكيك على اشياء مختلفة ولا يجوز ان يكون مقوماً للماهية لما من الماهيات فان
جزء الماهية لا يقبل التفاوت فانه مع الضعف لا يبقى بالنقصان الا في ذاته بل في عوارضه
وان علم عدمت الماهية وكذا مع الشدة بل لا يكون الا لا زائد ما يحتمل المعاني التي بحسبه
بالتقديم والتأخير او السنخ والضعف او الاولى وعدمه وقد علمت البلائة في الوجود فان
وجود العلة اشد من وجود المعلول فان الوجود الواجب والعدم طرفان وبينهما وسائط
مختلف قرب بعضها من احد الطرفين الى الآخر فالعلة الممكنة اقرب الى طرف الوجوب والمعلول
الممكن اقرب الى طرف العدم وهذا معنى الشدة والضعف وظاهر ان وجود العلة اولى ثم
لا شيئان المختلفة بالشدة والضعف كالبياض محمول على كل واحد من النوع البياض حال
اللوازم فمن طرفي السواد والبياض انواع من الالوان لانهاية لها مختلفة بالحقيقة
يوجد بعضها اقرب الى طرف البياض من بعض فيقال للاقرب انه اشد ولا يكون لتلك الانواع
اسماء متباينة بل يشملها اسم البياض وكذلك الوجود على خصوصيات الوجود المختلفة بالحقيقة
وبالانواع قول اللوازم العامة فهو امر ذهني لا وجود له في الخارج ومنع الشيخ في الهيآت
للشفاء ان يكون الوجود مختلفاً بالشدة والضعف ش الشيئية عارضة للماهيات
لا معقولة والا لتركب الواجب وفيه ما مر ولانا نعقل الماهية بذاتها مفصلة
حال غفلتنا عن كونها شيئاً فهو من المعقولات الثانية فليس في الموجودات موجود هو
شيء بل الموجود للانسان وغيره ملحقه انه شيء قال الشيخ الموجود اما في الخارج او في الذهن
والقدر المشترك هو الشيئية وفيه نظر من حيث ان الشيئية لازمة لمعنى الموجود لا نفسه
على ما اعترف به وعلى قول الشيخ يكون الشيئية من المحمولات بالتشكيك ش
ش في الواجب والممكن والممتنع والحق والباطل كل معقول اذا نسب الوجود
اليه فاما ان يكون تلك النسبة واجبة او ممكنة او ممتنعة وهذا بديهي وزعم بعضهم
ان الواجب يحد بانه ما ليس بممكن ولا ممتنع وحد الممكن بانه ما ليس بواجب ولا ممتنع
وحد الممتنع بانه ما ليس بواجب ولا ممكن وهذا دور كما ترى بل الحق ان تصورها بديهي

واعلم ان كل واحدة من هذه الثلثة نسبة تعرض للشئ بالقياس الى الوجود وقد يكون في هذه
النسبة المنتسبان وقد يحتاج الى الغير س للواجب انه مستغنى الوجود بذاته ولذاته
غنى عن الغير والممكن له مقابلها س زعم قوم ان الوجوب امر ثبوتي وهو موجود
فانه لو كان وجوديا تسلسل واستدلوا بان عدم الوجوب يحمل على الممكن والممتنع المعدومين
وبان نسبته لا تتوقف على حكم العقل بها فانه لو عدم العقل كان الشئ في نفسه واجبا والجواب
ان الحمل يستدعي ثبوت المحمول في الذهن ولا امتناع في حمل المعدومين على معدوم من وانها
فانا نحمل الوجوب على الممتنع فنقول الخلا واجب العدم والحق ان الوجوب ذهني
يمكن للعقل نسبته الى الطرفين وقولهم نسبته لا تتوقف على حكم العقل ممنوع قالوا
الوجوب نقيض لا امتناع العدمي قلنا لا امكان نقيض لها فيكون موجودا معدوما
قالوا الوجوب متقدم والسلوب متاخرة لانها تعقل تبعا للثبوت قلنا يكفي في تعقلها
الثبوت الذهني فيكون متاخرا عنه والوجوب متقدم على الخارجي بل الاولى ولا له
هذا على كونه عدميا فان الصفات الوجودية لا تكون متقدمة س الامكان
معقول بالاشتراك على معان ذكرناها في المنطق فمنها العام وليس ثبوتيا لانه يلزم
التسلسل ولانه محمول على العدمي واما الامكان الخاص فزعم الشيخ انه ثبوتي والا لما
ان كان معنى معدوما لم يكن الممكن ممكنا ولانه نقيض للامتناع وهما ضعيفان والحق
انه امر ذهني ليس له في الخارج تحقق والا كان ممكنا لانه صفة فيتسلسل ولانا الماهية
قابلة لامور غير متناهية على البدل فيكون فيها امكانات غير متناهية لا مرة بل
مرارا ولان الامكان مضاف من الماهية الى الوجود متاخر عنها وهو خلف واعلم ان الامكان
انما يعرض للماهية عند نسبتها الى الوجود والعدم ونسبتها فيكون لازما لها لا يعقل زواله
س الحق يفهم منه الوجود العيني والوجود الذهني وحال القول او العقد الدال
على

على حال الشئ في الخارج مع المطابقة فيقال قول حق وهو كالصادق الا ان القول اذا
نسب الى الامر وطابق قيل صادق واذا نسب الامر اليه فطابق قيل حق قالوا
والواجب الوجود حق بل هو احق من كل حق والممكن باطل في نفسه حق بغيره واحق الاقوال
ما صدق دائما واولاها صدقا ما كان اوليا واول الاوائل التي يرجع كل شئ اليه بالتحقيق او
بالفعل هو اعتقاد ان النفي والاثبات لا يجتمعان وهي عامة لا تعرض الا للوجود فالمشكك فيها
لا يمكن محاكمته **المقالة الثانية** تشتمل على الكلام في الجواهر وفيها مباحث **الاول**
في تعريفه اعلم ان وجود الشئ تارة يكون بحسب الذات كوجود الانسان وتارة بالعرض كوجود
الصفة وكلامنا الان في الاول فنقول من الموجود ما يكون وجوده مستغنيا عن موضوع
يتقوم به ومنه ما يكون محتاجا فيه اليه والاول هو الجوهر والثاني هو العرض فالجوهر
هو الموجود لا في موضوع قالوا ونعني بالموجود الذي له ماهية وراء الوجود بحيث يدخل
في هذا الواجب ونعني بالموضوع المحل الذي يتقوم بدون الحال فيه ويقوم الحال والعرض
هو الموجود في موضوع وقد ظهر من حد كل واحد منهما استحالة اجتماعهما على شئ واحد بخلاف
ما ظنه بعض ارباب الغفلة **البحث الثاني** في احكام كلية الجواهر المشهور عند
القدماء انه جنس عال وهو احد المقولات العشر ونازعهم في ذلك جماعة من المتاخرين
ظانين ان الموجود من الاعراض العامة والتقسيم بعدم الكون في الموضوع لا يصيره
جنسا وهو خطأ فانا قولنا الجوهر هو الموجود لا في موضوع لم نعن ان حقيقة الجوهر
هو ذلك لان ذلك حد الجوهر وانما هو قول رسمي قالوا فيجب ان يكون فصله جوهرا لان
مقوم الجوهر جوهر ويلزم دخول الجنس في الفصل قلنا لا ندعي جنسية الجوهر لكل شئ فانه انما
كان عارضا للشئ من جملة الفصول وقولنا يجب ان يكون مقوم الجوهر جوهرا لا نعني ان الجوهرية
مقومة بل انها مقولة عليه قالوا انواع الجواهر ان كانت بسيطة لم يكن جنسا وان كانت

حركبة فبساطها ان كانت جواهر ولذلك ولا لعدم الجوهر بالعرض والجواب عنه قريب مما مر ونقل
عن بعض العلماء ان الجوهر مقول على الاجسام بالتواطي فجاز ان يكون جنسا لها اما على جميعها
فليس كذلك فان الهيولى والصورة كل منهما اقدم من المركب في معنى الجوهرية وقد بينا
نحن في القواعد السالفة ان الجنس لا يقع بالتشكيك والجواب ان المادة والصورة كل منهما
جنس اقدم من المركب في معنى الجوهرية بل في الوجود العقلي وهو ممكن ونحن لم نجد للاقدار
دليلا قاطعا على ذلك فقلنا فيه سر الكليات من الجواهر جواهر ايضا فان
الجوهر عبارة عن الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع ولا شك في ان
الكلي من الجواهر اذا وجد كان وجوده لا في موضوع فهو جوهر ولا يشترط في الجوهر الوجود
الفعلي والا لكان الشك في وجوده يوجب الشك في جوهريته فلا نسلم انه جوهر
لانه انسان لا لانه موجود في الاعيان او في الذهن لا في موضوع والا لكان مقولا بالتشكيك
ولو كان انما هو جوهر باعتبار عوارض تعرض له فتشخصه لكان الجوهر قد عارضه للماهية ولما
كانت العوارض والمشخصات لا تخرج الماهيات عن حقائقها كانت كليات الجواهر وشخصياتها
ايضا جواهر وبعض الناس ظن ان الكلي هاهنا هو الماهية مع قيد الكلية وهو خطأ فان
الكلي بقيد الكلية انما وجوده في الذهن لا جزء منه ولا يستغني في وجوده عنه فيكون عرضا
وتسهيل وتوسعة في الاعيان نعم يجوز ان يوجد له مثال من جهة ويكون مستغنيا عن محل يجري
الموضوع ولا استبعاد في ذلك فمثال الجوهر عرض لا يستغني عن الموضوع الذي هو الذهن ولو
كان الجوهر الخارجي مستغنيا عن الموضوع سؤال انك ذكرت ان العوارض لا تخرج
الماهيات عن حقائقها وقد جعلت الكلي الموجود في الذهن عرضا وقيد الكلية والوجود
في الذهن عارضان فكيف الجمع بين القولين جواب الحق ان الموجود في الذهن ليس هو
الماهية الجوهرية وانما هو مثالها وصورتها سر من الجواهر ما هو اول كالمشخصات
ومنها ما هو ثان كالطبايع النوعية ومنها ما هو ثالث كالاجناس وقد غلط
هاهنا جماعة وسبب غلطهم عدم عرفانهم لمعنى الاول ونحن نحقق هذا القول

الطبايع

الطبايع المشتركة في امر عام او قيل لبعضها انه اول بالقياس الى البواقي فانه يقال بمعنيين
احدهما ان يكون ذلك البعض اولى واقدم من الثاني في طبيعة الامر المشترك كما يقال الجوهر قبل
العرض واولى منه بالوجود والثاني ان لا يكون الاولوية والاولية في ذلك المشترك بل في معنى اخر
كالجواهر الشخصية فانها اول بالنسبة الى الجواهر النوعية لا في طبيعة الجوهر بل لانها اول من جهة
الوجود ومن حيث الكمال والفضيلة ولان الاثار الجوهرية في الشخصيات بالفعل ومنطوية
في الطبايع النوعية ولان الطبايع الكلية محتاجة الى الجزئية فان كون الكلي كليا يحتاج
الى الجزئي ولا ينعكس سؤال كذلك الجزئي من حيث هو جزئي يحتاج الى الكلي جواب
ناخذ الكلي والجزئي مجردين عن الاضافة فنجد الكلي هو المقول على كثيرين والجزئي ما ليس
كذلك فيكون الاول محتاجا الى الثاني سؤال الجزئي المعين لا يتعقل وجوده بالكلي
وكذلك الكلي جواب لانا ناخذ الجزئي بقيد التعيين بل الطبيعة الجزئية من حيث هي مستغنية
عن الكلي ولا عكس سؤال طبيعة الانسان اقدم من زيد جواب كلامنا في الطبيعة بقيد الكلية
هذا خلاصة ما ذكره الشيخ والحق عندنا خلاف هذا فان الجزئي متقدم بالكلي والمتقدم
متقدم وقوله في الجواب لا اخذنا الكلي في الطبيعة الكلية فيه نظر فانا بينا ان الكلي
بقيد الكلية لا وجود له في الخارج وليس بجوهر وكلامنا في الجوهر معرابها والطبايع النوعية
فلما كانت اشد مناسبة للشخصيات من الاجناس كانت اولى بالقياس اليها على انواعها
سر من خواص الجوهر الشاملة انه موجود لا في موضوع ومن خواصه انه يقصد
اليه بالاشارة والاشارة دالة حسية او عقلية الى الشيء بعينه لا شركة فيها غيره
لو كان من نوعه وهذه الخاصية ليست شاملة لانواع الجواهر انما يتناول الجوهر الاول فان
الكليات لا يشار اليها الا بالجنس ولا بالعقل وجوز بعضهم ان يوجه الاشارة العقلية اليها وحينئذ
يدخل الاعراض الكلية فيه اما الاعراض الجزئية فان الاشارة انما يتناول بالذات الموضوع
ومن خواصه انه لا ضد له وهذه الخاصية اضافية فان بعض الاعراض كالكيفيات يشاركه
فيها فان الكلام الضدين هما الذاتان الوجوديتان المتعاقبتان على موضوع واحد وبينهما

غاية الخلاف وقد ذكرنا ان الجوهر ليس في موضوع وربما لا اشترط الضدية المصطلح بل مطلق المعاندة
فيكون بعض الجواهر متضادة كالصور المختلفة في الغاية وقد لا اشترط ايضا الغاية في الخلاف
وهذا امر اصطلاحي وهذه الخاصية خاصية اخرى وهي عدم قبول الشدة والضعف فان المشتد نسخ ح
يستدعي حالة هي ضد الحالة التي يستند اليها فلا بد ان يخرج عن حالة الضعف على التدريج الى حال
القوة والحالتان متضادتان فان كانتا عرضيتين كان الاشتداد والضعف في الاعراض وان كانتا
جوهرين كانت الجواهر متضادة وقد منع من ذلك ولا يلزم من كون بعض الجواهر اولى من غيره كما
كونها اشد فان الاولوية تتعلق بالوجود والاشدية تتعلق بالماهية ونحن لا نستصوب
هذا الكلام قال بعض المحققين معنى الاشتداد هو اعتبار المحل الواحد الباقي
حال فيه غير وانه يتبدل نوعيته لا الى نهاية ما يوجد منها في آن لا يحدث يكون ما يوجد في كل آن
متوسطا بين ما يوجد في آنين يحيطان بذلك الآن ويتحد جميعها على ذلك المحل المتقوم دونها
من حيث هو متوجه بتلك التحددات الى معنى الضعف هو ذلك المعنى بعينه الا انه يوجد
من حيث هو متوجه بتلك الغاية ويراخذ في الشدة والضعف هو المحل لا الحال المتجددة
المتصرم ولا شك ان مثل هذا الحال يكون عرضا لتقوم المحل من دونه وبعدمه بتلك
الهويات المتجددة اما الحال التي يتبدل هوية المحل بتبدله كالصور فلا يتصور
فيها الاستداد والضعف لامتناع تبدله على شيء واحد يكون هو هو في الحالتين ولامتناع
وجود حالة متوسطة بين كون الشيء هو هو وبين كونه ليس هو هو وهذا الكلام ايضا ضعيف
فان الهيولى لا يتقوم بصورة معينة في الصور المتعاقبة يتبدل بتبدلها ولو سلم وجود
حالة متوسطة بين كون الشيء هو هو وبين كونه ليس هو هو مع قوله اولا ان استداد الشيء
يقتضي بقاء نوع الاستداد لا يحدث يكون ما يوجد في كل آن متوسطا بين ما يوجد في آنين
يحيطان بذلك الآن لا يخلو عن تناقض ومن خواصه ان الواحد منه قد يكون موضوعا
لاضداد كثيرة لتغيره في نفسه لا كالظن الصادق لا الكاذب لتغير الشيء المظنون فان

فان صدقه وكذبه ما كان لعدم التغير الظن في نفسه ولا ككون السطح اسود وابيض فانه التغير
في الجسم والجسم الكلي كونه مقولا على الابيض والاسود ليس لتغيره في ذاته بل لمطابقته الاشياء
المختلفة في الالوان وغيرها ولا نعني بقولنا التغير في نفسه تغير الجوهر في ذاته بل ان يكون
التغير والتعاقب في ذاته بالنسبة الى هيئاته ويكون محل هذا التغير باعتبار الهيئات ذاته
وهذه الخاصية غير شاملة فان العقول لا تتغير والنفوس البشرية تتغير
في اخلاقها وملكاتها واعتقاداتها وقد توهم بعض الناس ان بعض الاعراض كذلك فان
اللون يقبل فصلي السواد والبياض وهو خطأ فان السواد اذا انفصل عن اللونية لم يبق
اللونية حتى يقبل فصل البياض **شر** الجوهر اما ان يكون في محل واما ان لا يكون
والاول هو الصورة والثاني ان كان محلا فهو الهيولى وان لم يكن محلا فان كان مركبا من الحال
والمحل فهو الجسم والا فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير فهو النفس والا فهو العقل الكلام
في النفس قد مر فلنجرد الكلام في البواقي بعون الله تعالى **البحث الثالث** في
تحقيق الجوهر الجسماني والجواهر المشهورة ان الجسم يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما
الكم المتصل القار الذات المنقسم الى الجهات الثلث وهو عرض سيأتي والثاني الجوهر
القابل للابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قائمة ولا شك في وجوده وانما التشاجر في
تركيبه والكلام في الجزء الذي لا يتجزأ قد مضى فلنشرع الان في الجواهر المشهورة عند القوم
فالاول الجسم مركب من محل هو الهيولى ومن حال فيه هو الصورة ولا يكفي في الهيولى انها
الجوهر القابل للصور فان النفس داخلة في حده اولا ان يقال انها الجوهر القابل للصور
التي ليس له معنى غير القابلية فان القابلية لنفس من المعاني الجوهرية وانت قد
عرفت ان جزء الجوهر جوهر واجود ما يقال في تعريفها انها الجوهر القابل للصور الجسمانية وقد
يجري في الكتب ان الهيولى معدومة في حد نفسها وانها لا قوام في الاعيان وهذا ان
على الاطلاق غير صحيح وربما امكن تأويل الاول بان وجودها لما يتعلق بالاشياء

الخارجية كالصور والفواعل كانت من دونها معدومة والثاني بانها علة غائية باعتبار عموم صلاحيتها
لما يرد عليها من الصور واعلم ان الاتفاق قد وقع من العقلاء على اثبات امر قابل لما يقع عليه من الصور
والهيئات غير ان جماعة من القدماء زعموا ان القابل هو اجزاء لا تتجزى الغير المتجزية وقد فرغ من هذا
وجماعة اخرى منهم انه هو الجسم وهو امر واحد لا تركيب فيه عندهم بوجه من الوجوه هو جوهر
يسمى جسما من حيث قبوله للصور يسمى هيولى وهذا راي من كان قبل ارسطو والامام ابو البركات
واما جماعة المشائين فانهم ذهبوا الى ان الهيولى ابسط من الجسم والجسم مركب منها ومن الصورة
وهي التي هي الاتصال والى هذا مال الشيخ ابو علي واستدل في الالهيات الشفاء على ذلك
بعض بان قال ان الجسم قابل للانفصال مع انه متصل واحد في نفسه والاتصال لا يقبل الانفصال
فلا بد من امر اخر باق في حالتي الاتصال والانفصال فان القابل للعرض يجب بقاؤه معها
وليس الاتصال نفس حقيقة الجسم ولا خارجا عنها فان الجسم لا يعقل الا وان يكون قابلا
للابعاد الثلثة وهو لا يعقل الا مع كونه متصلا لا يقال الفلك غير قابل للانفصال الا انا نقول
الجسمية طبيعة نوعية لو افتقرت في بعض احوالها الى الهيولى افتقرت في الكل الثاني
ان الجسم من حيث انه جسم موجود بالفعل ومن حيث انه مستعد اي استعداد كان فهو بالقوة
والشي الواحد لا يكون ذا قوة وفعل والجواب عن الاول ضعفه لوجوه الاول المنع من جهة
الجسم والكلام على ذلك فندفع الثاني بالحمل لا نجد ان يكون الاتصال نفس حقيقة الجسم ويكون
معنى قولنا انه قابل للانفصال ما نعنيه بقولنا الشي قابل للعدم والحاصل ان الامكان [تامل]
تارة يعنى به الاستعداد وتارة يعنى به امر لازم للماهيات فيجوز ان يكون امكان
الانفصال راجعا الى المعنى الثاني دون الاول الثالث الاتصال ان عني به ما يفهم الكافة
من المعنى المعقول بين الشيئين فهو امر عرضي فكيف يتقوم به الجوهر وان عني به الامتداد
الذاهب في الجهات فانا نعنى انى كونه مغايرا للجسم فقوله ان الجسم قابل للانفصال والاتصال

والاتصال لا يقبله لا يرد على هذا ان الاتصال المقابل للانفصال هو الذي بالمعنى الاول واعتذارهم
عن الفلك بان الاتصال طبيعة واحدة نوعية لا تختلف في الحاجة الى المحل والاستغنا عنه
ممنوع فانهم لم يبرهنوا على ذلك واما الثانية فمغالطة نشات من اهمال الحيثيات
مانع من استحالة كون الشي الواحد ذا قوة وفعل من حيثية واحدة اما اذا تعددت الحيثيات
فلا استبعاد فان النفس جوهر قابل للصور المعقولة مع ان هذا لا يقتضي ثبوت هيولى
لها وايضا الهيولى نفسها جوهر بالفعل ومستعدة للصور واجاب الشيخ عن هذا الاخير
بان جوهرية الهيولى عبارة عن انها جوهر مستعد لكذا اي معنى انها جوهر انها امر ما لا في
موضوع ولا في موضوع امر سلبي فلا اثبات ههنا هو انه امر ما وهو امر عام لا يصير بالفعل
الا بفصل وفصله انه مستعد لكذا فاذن حقيقة الهيولى وكونها بالفعل هو كونها مستعدة وهذا
الجواب كما ترى ضعيف جدا اما ان كون الهيولى امرا ما ان كان جزء الماهية انتقض بالمعقولات الثانية
والاستعداد فصل لها مع انه من الكيفيات لزم تقوم الجوهر بالاعراض وهو احد الذهنية

البحث الرابع في تفارق الهيولى والصورة على ان الشارحين قالوا الهيولى حال المفارقة
ذات وضع هي اما نقطة او خط او سطح او جسم والكل محال اما انها لا تكون نقطة فلانها لو حصل
لها طرفا خطين فان لاقتها بالاسر مع انها مباينة للخطين كان طرفا الخطين متباينين لها فتكون
لها طرفان غير ما فلا يكون الطرف الطرف وان كان بالاسر لزم التجزية واما البواقي فانها تنقسم
فهو لا انها قابلة للفصل وان لم يكن ذات وضع فعند حلول الصورة فيها لا بد لها من مكان يحصل
فيه فتخصصها بذلك المكان ان كان قبل لبس الصورة كانت ذات وضع وان كان بعد لبسها
غير متخصصة بجزئيات المكان ولا يرد على هذا ما يفسد من العناصر اذا كان قبل الفساد في
مكان غريب وتفاوت في مكان طبيعي فان الهيولى بعد لبس الصورة كانت بهذا المكان لاجل
الوضع السابق لها بسبب الصورة الاولى سوال لم لا يتخصص الهيولى بعد لبس الصورة
بمكان جزئي كما يتخصص الجزء من الماء اذا صار ارضا بمكان جزئي جواب الفرق ما
قدمناه فان الوضع السابق هو السبب في التخصيص هاهنا وارضا باقرب الامكنة

اليه بخلاف المجردة واورد فخر الدين على هذا جواز اتصاف الهيولى بامور متعلقة ببعض بعضها
مخصصا ببعض من امكنه واجاب عنه المحقق نصير الدين بان الهيولى في حال اتصافها بما تملك
امور ان تخصصت فهي متحيزة وان لم تتخصص فنسبتها مع لا اوصاف الى جميع الامكنة على السوية
وفي الجواب نظر لان الهيولى جاز ان يحصل لها الاولوية حال لبس الصورة لمكان جزئي لا جل الحاصل
انها حال لبس الصورة واعلم ان هذا البرهان لا يدل على استحالة خلو الهيولى مطلقا عن الصورة
وانما يدل على ان الهيولى المجردة يستحيل اقترانها بالصورة بها ومن استدل لا انهم ان الهيولى
لو تجردت مع انها موجودة بالفعل ومستعدة للصورة لزم حصول القوة والفعل لذات واحدة
وقد عرفت ضعف هذا اوايضا لو تجردت الهيولى فهيولى الكل والجزء مختلفان والا كان الشيء مع غيره
كهو لا مع غيره وانما يختلفان بالكلية والجزئية لان الماهية واللوازم واحدة فيهما لا اختلاف
بالكلية والجزئية اختلاف بالمقدار ونحن نمانعهم في المقدمة الاخيرة وايضا لو انقسم الجسم
الى قسمين ثم تجرد لم يتصور الكثرة لا لا امتياز ولا الاتحاد لا الانفصال وامتزاج فانها يتدعيان
لما مقدار الجرمية فان الاتحاد بين الشيئين انما يصح على هذا التقدير ومن حججهم
ان الهيولى بعد التجرد ان انقسمت كانت متحيزة وان لم تنقسم فعدم انقسامها ان كان
لذاتها لزم البقاء وعلى هذه الا انتفى له فلا تنقسم بعد المقارنة وان كان لصورة غير
منقسمة فان للصورة الجسمية صورة ضدا لها وهذه الحجة غلطة لا اختلاف لان
عدم القسمة كان ان يكون الامر عدميا من عدم الشرط الذي هو المقدار او يكون لحصول
صورة ولا يلزم من كون هذه الصورة تقتضي عدم الانقسام ان يكون ضدا للصورة
الجسمية ومع ذلك فساد زعمهم في ان الصورة لا ضد لها وقد سبق الكلام فيه
قالوا الصورة ايضا لا تخلو عن الهيولى لانها متناهية على ما مر فهي متشكلة فلزوم
السكلية ان كان لذات الجسمية لزم تشابه الاجسام في مقادير الامتداد انتفى هيئات
الساعة والشكل لان افتراق الاجسام في ذلك انما يكون بواسطة الانقسام الذي
يتعلق بالمادة وان كان بسبب الفاعل كانت الصورة حال الخلو يمكن عليها الزيادة

لا انفصال ولا اتصال فينبغي ان يكون اشكال العالم وان ملت الشكل الى البساطة مستند الى الطباع مع
التساوي الكل فيها واختلاف الشكل فيها ملت البساطة لها مادة بعقل نسبتها الكلية والجزئية
المجردة فلا وايضا الصورة قابلة للقسمة وكل قابل له هيولى فالصورة المجردة مقترنة بهذا خلف
والحجتان مبنيتان على ان المنقسم مستند الى المادة وقد جرى الكلام فيه سر لما ثبت بينهما
التلازم فلا بد من علية بينهما ولا يجوز ان يكون العلية دائرة بينهما على ما ياتي ولا ان يكون الهيولى
هي العلة لانها قابلة والقابل لا يكون فاعلا لما ياتي فبقي ان يكون العلة هي الصورة ولا يجوز
ان يكون علة مطلقة ولا واسطة مطلقة اما في العنصريات فلزوالها واثبات الهيولى
واما في مطلق الصورة فلانها متاخرة عن الشكل او مصاحبة له والشكل على ما مر والمتاخر
عن المتاخر والمصاحب متاخر والعلة متقدمة فان الصورة شريكة لشيء آخر وذلك
مجرد ويكون هو العلة بالحقيقة للهيولى غير ان الهيولى لما استحال انفكاكها
عن الصور كان مستحفظا لبقاء الهيولى بتعاقب الصور وقد اعترض على هذا جماعة
من المتاخرين اما اولا ففي استدعاء التلازم العلية فان الشيئين جاز تلازمهما من غير
علية بينهما كالمضافين والجواهر والاعراض واما ثانيا ففي استحالة كون الواحد قابلا
وفاعلا وسياتي وان سلم هذا المقام لكن الذي احتملتموه هو كونه الفاعل التام في القابلية
لا يكون قابلا ونحن نقول لم لا يكون الهيولى جزء علة للصورة واما ثالثا ففي تاخر
الصورة عن الهيولى وقولكم الصورة غير متقدمة على الشكل فهي مصاحبة له او متاخرة
عنه ممنوع لان الثابت لكم ان الصورة غير متقدمة على الشكل بعدم العلية ولا يلزم من
نفي الخاص نفي العام كيف والشكل عبارة عن هيئة حاصلة للجسم بسبب احاطة الحد او الحدود
به فهو متاخر عن الحدود المتاخرة عن الجسم المتاخر عن الجسمية واما رابعا فان
الصورة على تقدير كونها علة جزء علة للهيولى يكون متقدمة على الهيولى بمرتبتين وانتم
يقتضي كونها ليست علة على انها متاخرة واما خامسا فانكم علمتم الصور المتزايلة لا يكون

عائد في كونها جزءاً اما ان العلة هي مجموع الصورة والمفارق
علة مطلقة لزوالها هو لعينه
ولو اعدمت الصورة علم جزء العلة فلزم عدم العلة واما سادساً فانكم قلتم الصورة
محتاجة في التشكل الى الهيولى فقد صارت الهيولى علة للصورة واما سابعاً فان كل واحد
منهما يمتنع بارتفاع صاحبه فهما متساويان في العدم والتأخر اجابوا عن الاول بان الشيئين
اذا استغنى كل منهما عن صاحبه جاز وجوده بدونه فلا يلزم من هذا امتناع الوجود البتة
واما النقض بالمضافين والجواهر والاعراض فليس بصحيح لان العلية ثابتة فيها الا
اما في المضافين فان كل واحد منهما مفتقر الى الآخر من غير دور لكن لا لذاتهما اذا ثبت ان الشيء
لان كل واحد منهما صفة فسبب لاجله تلك الصفة هي المضاف الحقيقي وكل منهما محتاج
لا في ذاته بل في صفته تلك الى ذات الآخر ولو اخذ الموصوف والصفة معاً كان المضاف
المشهور فتحدث جملتان كل واحدة منهما محتاجة لا في جميعها بل في بعضها الى الاخرى
لا الى جملتها بل الى البعض الغير المحتاج فلا الا يحتاج منهما واحد الى الآخر واتبع فيحل
لا يستصوب هذا الجواب لان الكلام في المضاف الحقيقي لا في المشهور والذي خلص
من الجواب ان كل واحد من المضاف الحقيقي مستغن عن الآخر ومحتاج الى موضوعه
وفي هذا الباب استغناء كل واحد منهما عن صاحبه مع التلازم بينهما واما الجواهر والاعراض
فان الحق ان الجوهر المتشخص محتاج الى مطلق العرض لا في ذاته بل في تشخصه والعرض محتاج
في قوامه الى الجوهر وعن الثاني بما مر وعن الثالث الذي ذكرتم بعيد مأخذ الكل عن هذه
الصورة من حيث هي والكلام في الصورة المتشخصة ولا شك انا لو فرضناها عن الشكل فانه من علل
تشخصها ولا استحالة في احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عنه ماهية كما قلنا
في الجوهر والعرض وعن الرابع ان المتأخر هو الصورة المتشخصة والمتقدم هو الصورة
من حيث هي فالحاصل ان الصورة من حيث هي صورة ما شريكة علة الهيولى الصورة

الشخصية ولكن الصورة من حيث هي صورة ما انما يستحفظ وجودها بالصورة المتعاقبة سؤال
انما تكون الصورة من حيث هي علة مطلقة ولا يلزم المحال الذي ذكرتم جواب العلة المطلقة
يجب ان تكون مطلقة متشخصة حتى تصير علة للمتشخص ويمتنع ان تكون متشخصة قبل وجود الهيولى
فانها هي العلة بل لتشخصها سؤال مجموع العلة المجردة والصورة من حيث هي ليس علة
متشخصة بل هو واحد بالمعنى العام جواب لاستحالة ان يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ
بعد عمومه بواحد شخصي علة لواحد شخصي وههنا الواحد بالنوع مستحفظ بواحد شخصي هو المفارق
فيكون ذلك الشيء بعجب المفارق ولا ينتج ايجابها الا باحد اسباب مقارنة انها كانت في هذا الجواب تسليم
السؤال وهذا الجواب عن الخامس السادس وعن السابع انه ليس يحق ان ارتفاع كل منهما بارتفاع
صاحبه بل ارتفاع الهيولى مستفاد من ارتفاع الصورة ولا يلزم من مقارنتهما استناد كل منهما الى
صاحبه والصورة لا توجد الا في الهيولى لا لان علة وجود الهيولى ولو كانت العلة ذاتاً
كان العلة الواحدة لا مع المعلول ولا يلزم صاحبها اليه بل كما ان العلة لو كانت علة بالفعل
لزم عنها المعلول ولن يكون معها كذلك الصورة لو كانت صورة موجودة بالفعل لزم عنها
ان يتقوم شيء يقارن ذاتها كان ما يتقوم الشيء ويفيد الوجود منه ما يفيد ومنه مباين ومنه
ما يفيد وهو ملاق **متن** اثبتوا الجسم صورة اخرى نوعية باعتبار تحصل الاجسام انواعها
قالوا لانها مشتركة في الجسمية وبعضها يقبل الشكل المختلف بسهولة كالرطبة منها وبعضها بعسر
كاليابسة وبعضها لا يقبله كالفلك وهذه الاعراض لا بد لها من مبادئ هي الصورة وهي
الجسمية لانتفى ضعفها المعترف فانها على تقدير مساواتها في الجسمية لو كان اختلافها وفي هذا
الاختلاف بصورها لعاد الكلام في الصور جذعاً اللهم الا ان يخصصوا الاختلاف في
الصور بالاستعداد الحاصل للهيولى دون الاختلاف في الاعراض وحينئذ يكون في غاية التحكم
متن تشخص الصور بالهيولى من حيث هي معينة لا على ان تكون فاعلة للتشخص
فان القابل لا يكون فاعلاً بل على ان يكون قابلاً له واما الفاعل فهو شيء آخر واما تشخص الهيولى
فانه يستند الى الصورة من حيث هي لا من حيث هي بعينها والا دار ولا يجب استناد
تشخص الهيولى الى نفسها والا لكان نوعها كلها في شخصه وهو محال فانه لا اجزاء

المثبتة للرافتراض فی الجسم غیر متناهیة یلزم وجود قوانا لها بالفعل هذا اخلف لمو آخر الکلام فی الهیولی المجردة
والله اعلم الآن فی الاعراض **المقالة الثالثة** فی الاعراض وفیه مباحث **الاول** فی احکام
علیة لها قالوا العرض لیس بجنس لما تحته من الاعراض لوجهین الاول ان الشیء یحتاج فی اثبات عرضیته
الی البرهان کالمقدار والالوان وغیرهما ولا شیء من الاجناس کذلک واعتبار الغنی بعلم الشیء وشک
فی عرضیته الثانی العرضیة عبارة عن عروض الشیء لغیره وهو نسبة لذاته الی الغیر فهی متأخرة
عنه والجزء متقدم فیهما مدخولان اما الاول فلان الشیء قد یحتاج فی اثبات جوهریته
الی البرهان فلا یکون الجوهر جنسا وقولهم ونشک فی عرضیة الشیء قلنا الشک فی العرضیة
هو بعینه شک فی الجوهریة فان اقتضی ان لا یکون العرض جنسا اقتضی ان لا یکون الجوهر
جنسا واما الثانی فان العروض لازم من لوازم العرض ولازم الجنس لا یکون جنسا
مسـ قال قوم العرض لا یتقوم بمثله لان قیام الاعراض لا بد لها من محل یکون جوهرا
منقوم الکل به والحق ان العرض قد یتقوم بعرض آخر لا بمعنی استغنائه عن محل
جوهری والا لزم قیام العرض بنفسه فلا یکون عرضا بل علی معنی اختصاص ذلک العرض
به اختصاص المنعوت بالنعت کالبطوء للحرکة فانه یمتنع نعت الجسم به ویصح نعت الحرکة به
مسـ الحق ان العرض الواحد لا یقوم بمحلین والا جاز قیام الجسم بمکانین وجماعة
من العقلاء سهوا فی هذا وجوزوا قیام العرض باکثر من محل واحد کالاضافات وهو
خطأ فان القائم باحد المتضایفین غیر القائم بالآخر فتأمله **مسـ** ذهب جماعة
الناس الی استحالة الانتقال علی الاعراض بناء منهم علی ان تشخصه مستند الی
محله لانه لیس معلول الماهیة ولا اللوازم والا لکان نوعه فی شخصه ولا الحال فیه والا لکان
مستغنیا فی وجوده بالفاعل وفی تشخصه بالحال فیه عن المحل ولا المفارق لتساوی نسبته
الیه والی غیره فلما کان فی تشخصه محتاجا الی المحل استحال مفارقته له وهذه الحجة لا

لا تخلو عن وهن فان تشخص العرض جاز ان یستند الی الماهیة وقولهم انحصار کل النوع
فی شخص مسلم ولا برهان لهم علی ابطاله اکثر من شاهد الحس وهی ضعیفة وقوله لو
استند تشخصه الی الحال لاستغنی عن المحل قلنا ممنوع لاحتمال کون العرض محتاجا فی وجوده الی
الفاعل والمحل معا ولو سلمنا احتیاج تشخصه الی المحل لکان لنا ان نقول انه یحتاج الی المحل
من حیث هو لا الی خصوصیته **مسـ** المشهور ان الاعراض تسعة الکم والکیف والمضاف
والاین ومتی والوضع والملک وان یفعل وان ینفعل وان کان کل واحد منها جنسا عالیا فعند انقسام الحاصل
العوالی الی هذه العشر وهذا انما یتم بعد بیان امور منها انه هل یمکن ان یستند جمیعها الی جنس
واحد کما قیل من ان الوجود جنس لها ومنها انه هل یمکن جعل الجوهر جنسا والعرض جنسا قسیما له
وهذا یستلزم هدم القسمة ومنها ان الجوهر جنس عال لا ومنها انه هل یمکن ان یجتمع فی اثنین او فی زاید
دون العشرة ومنها ان جملة ینقسم علی جمیع الموجودات بحیث لا یستند منها شیء ومنها ان یتبین
فی کل واحد من هذه العشر انه جنس وذکروا ان بیّن فی کل واحد من هذه انه مفهوم مشترک بین انواعه
وشیء مقول علی ما تحته بالتواطؤ وفی انه ذاتی المشترک فنقول اما البحث الاول فقد
اقتصروا فی بیانه علی ان الوجود لیس بجنس وهو هذا لیس بکاف لجواز انتسابها الی جنس آخر
غیر الوجود واما الثانی والثالث فقد مر الکلام فیهما واما الرابع فقد اقتصروا فی بیان انها لا تجتمع
فی اثنین علی ان العرض لیس بجنس والجوهر جنس فلا یجتمع فی العرض والجوهر فیه ما ذکرناه هل یجد
اجتماعها فی اکثر من اثنین او اقل من العشر فقد ذهب الیه بعض القدماء فانهم حصروا المقولات
فی اربعة الجوهر والکم والکیف والمضاف فان الاین لیس عبارة عن حصول المتمکن فی المکان
بل هو نسبة منها متی لم یعقل لم یحصل الاین ومتی عقلت حصل الاین فالنسبة مقومة له
وهی اعم منه فالاین لیس بجنس عال وکذلک المتی فان نسبة الشیء الی الزمان ولا یفهم متی الا بالنسبة
التی بین الزمان والشیء فهی مقومة وکذلک الوضع فانه لا یعقل الا بالنسبة الواقعة بین
فالنسبة جزء منه وکذلک الملک فانه نسبة بین المحیط والمحاط واما ان یفعل وان ینفعل
فالمرجع بهما الی التحریک والتحرک وبالحاصل منهما الحرکة لعدت مضافة تارة الی الفاعل



واخرى الى المفعول فالنسبية ذاتية لما عدا مقولتي الفعل والانفعال مما ذكر وهي اعم من كل واحد
منها فهي جنس لها فلا يكون هذه الاجناس اجناسا عالية ثم النسبة من باب المضاف فانها
لا شك وهذا من خاصة المضاف فيكون المضاف جنسا للنسبة التي هي جنس لما ذكرنا والشيخ
قد ذكر ان المضاف ليس بجنس لهذه الاعراض بل هو عارض لها واما الخامس فمع الحق ان هذه
العشر لا تشتمل جميع الموجودات فان الوحدة والنقطة وامثالها كالوجود والشيئية غير مندرجة
تحت هذه الاجناس لكن هذا لا ينافي كون العشر اجناسا عالية الا بعد بيان ان هذه الاشياء
جنس لما تحتها واما انها هل تشتمل جميع الاجناس حتى لا يوجد جنس الا وهو مندرج تحت احد هذه
العشر ففيه شك فان بعضهم زعم ان الحركة جنس لا تندرج تحت هذه الاعراض واضافها الى
العشر وبعضهم اضافها الى الاربعة فصيرت الاجناس عنده خمسة وبعض القائلين بعشرية
الاجناس جعلوا الحركة من مقولة الانفعال وبعضهم جعل اسم الحركة واقعا بالتشكيك على ما تحتها فلا
يكون جنسا لها ثم عولوا في كونها عشرة على الاستقراء واما السادس فلم نر لهم برهانا على ذلك منهم

البحث الثاني في الكم وهو في المشهور عبارة عن التي يقبل لذاته المساواة
واللامساواة ثم لما عرفوا المساواة بعد ذلك في حدها الكمية فقالوا انها اتفاق في الكم فلزمهم
الدور والمحققون يعدون هذا على سبيل حل لا على سبيل التعريف ويعرفونه بانه الذي يعد
فيه شيء واحد عادة سواء كان موجودا بالفعل كما في المنفصل او بالقوة كما في المتصل ويرد عليه
الجسمية لاتفاق الاجسام فيها واختلافها بالمقادير ولا بد لها من التناهي الجسمية كما
في الشمعة المكعبة اذا جعلت كرة وينقسم الى متصل ومنفصل لانه ان كان بحيث يفرض
فيه اجزاء تتلاقى عند حد مشترك فهو المتصل والا فهو المنفصل والمتصل ان كان قار الاجزاء
فهو المقدار والا فهو الزمان والمقدار ان كان ذا بعد واحد فهو الخط او ذا بعدين فهو
السطح او ذا ابعاد ثلاثة فهو الجسم التعليمي وقد ذهب قوم غير محققين الى ان المكان نوع
آخر مباين لهذه وهو خطأ فان المكان ليس الا السطح الحاوي المماس للسطح الظاهر
من الجسم المحوي وكون الشيء حاويا امر اضافي لا يدخل باعتباره تحت الكم وانما هو كم
باعتبار

باعتبار كونه سطحا والمنفصل هو العدد لا غير وبعض الناس اخطأ هنا فادخل فيه
القول ليس في نفسه كمية انما الكمية عارضة له وليس كل ما يعرض له العدد فهو عدد وانما
كان المنفصل هو العدد لا غير لان للمنفصل قوامه من المتفرقات التي هي احادها لان الحد
الواحد من حيث هو واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد وان اخذ باعتبار
عروضه لماهية اخرى كالانسان والحجر مثلا كان اعتبار الكمية للمنفصلة متحققا حال
اعتبار كون تلك الاشياء معدودة بالاحاد التي فيها فان تلك الاشياء انما هي كميات
منفصلة لكونها معدودة بالوحدات فهذه هي الكميات بالعرض وكذلك في المتصلات
كما يقال ساعة عريضة وطويل وانسان طويل وقصير باعتبار مقارنتها للكم وظن ان
الثقل والخفة ايضا من الكميات وهو خطأ لانهما ميلان يحركان الشيء الى جهتي الفوق
او السفل وهما لا يقبلان المساواة والتفاوت بالذات بل بالعرض لما فوقهما سر
المشهور ان هذه الكميات موجودة اما الجسم فقد ذهب قوم الى انه عبارة عن الجسم الذي يمكن فيه
فرض ابعاد ثلاثة ولم يشترطوا ان لا يكون مقدارا والحكماء عولوا في بيانه على
التبدل حال بقاء الجوهر على ما بينا واما السطح والخط فقد انكرهما جماعة لانهما نهايات
والنهاية معناها فناء الشيء وعدمه وهما العدمان عدميان ولانهما لو كانا عرضين لعلنا
بالجسم لتبقسما بانقسامه الى الثلاث والحكماء قد احتجوا في ثبوتهما بان الملاقاة انما تحصل
بها ولانهما يحدثان حال قطع الاجسام واجابوا عن الاول بان النهاية عارضة للسطح لانه
نفسه نهاية وعن الثاني ان العالم بالمنقسم لا يجب انقسامه لما كان حالا فيه
من بعض الاعتبارات فان السطح والخط حالان في الجسم باعتبار عروض التناهي له فاما
الزمان فقد مضى الكلام فيه واما العدد فقد نفاه جماعة من الاقدمين وزعموا انه موجود
ذهنا لا عينا والا فان لم يكن له صورة باعتبارها يكون واحدا او كان حاصلا
في كل واحد من معروض اجزائه الاحاد كان الواحد حاصلا في محلين وايضا يكون الجزء
الواحد اعدادا وهذا خلف وكذلك ان حصل في البعض كان له صورة واحدية فان كان ثابتا لاجزاء
دوام

قامت

كان العرض بها بالمحلين وان قام بكل واحد من الاجزاء صورة لم يكن الصورة واحدة وغير متلاقٍ
الشيء العددي الاعيان فانه يعرض له خواص الموجود من كونه اولًا ومركبًا وما ماورا اذا
وناقصًا ومكعبًا ومربعًا وغير ذلك من الاشكال واللوامد العددية يستحيل ان يعرض لها
شي من ذلك هذه الكتب تا اعراض اما الجسم فلتبدأ على التعمد وجوهها
باقٍ ولهذا الافتقر في تصوره جسمًا الى تقدم تصور الشاهد فقد تتصور جسمًا غير متناهٍ
ومحتاج في ثبوته الى برهان واما الزمان فهو مقدار للحركة التي هي عرض فيكون عرضًا
واما الاعداد فلانها متقومة بالواحد والواحد عرض لان وحدة الجواهر والاعراض
متساوية فلو ان كانت جوهرًا استحال عروضها للعرض والا تشبث المطلوب والمتقوم
من مجموع اعراضٍ عرض الطول يقال للكل امتدادٍ واحد كيف كان وقد يقال
للاول الامتدادين المفروضين ويقال لاطولهما اذا احاطا بسطح ويقال للبعد من
العالم الى محيطه وهو الطول الذي للانسان اعني الذي منه ابتداء حركة النشو والعرض
يقال الكم الذي فيه بعدان والباقي الامتدادين المفروضين واقصرهما وللبعد الاخذ
من يمين الحيوان الى شماله والعمق يقال للثخن الذي يحصره السطوح ويقال عمق لذلك
بشرط الاخذ من فوق الى اسفل وبالعكس يقال له سمك ويقال للبعد الذي تقاطع البعدين
مفروضين ويقال لما يحيط به قدام الانسان وخلفه واعلم ان الطول والعرض والعمق
من حيث للاضافة فيها الكميات والمضافات اعراض في الكمية والمتضائف منها قد يكون
على الاطلاق حتى فلا يكون من شرط ما يضاف اليه ان يتضمن الاضافة الى ثالث كالكبير
وقد يتضمن كالاكبر والاطول فانهما مضافان الى مضاف ثالث وكذلك في العدد فان الاكبر
مضاف الى شيء لا يتضمن الاضافة الى الغير والاكثر مضاف الى مضاف
من خواص الكم انه يحتمل التقدير لذاته وغيره انما يتقدر به وهذه في الخاصية
التي تظهر فيها حقيقة الكم وبها تعرف ويتبعها كون الكم متناهيًا او غير

او غير متناهٍ والمعنى لغير المتناهي ههنا هو بحسب العدد اعني الذي جعل له ما يثبته يقال له انه متناهٍ
او غير متناهٍ ولم يوجد له النهاية بحسب القلب فانه يصدق على المفارقات ولهذا يصح ان يقال
الله تعالى غير متناهٍ بهذا المعنى ومن خواصه انه لا ضد له واما المتصل فلان الجسم قابل للتشكل والتسطح
والتخطيط والقابل للاضداد مقبوله واما المنفصل فلان اي عدد فرضته ضد العدد لغيري ان لا يزيد منه
او الاقل اشد بعدًا منه فيكون اولى بالضدية سؤال المانع مثلا لا يوجد لنا عدد هو في غاية
البعد عنها وهو الاثنان فلم لا يكون ضد الها جواب الشيء انما يكون ضد الغير لو كان الغير ضدا
له والمائة ليست في غاية البعد من الاثنين فلا يكون ضد اله والمتصل لا تضاد المنفصل والمنفصل
قد لا يعرض للمتصل كما يلحق السطوح والخطوط والاجسام التعدد والزمان من المتصل لا تضاد العارض فيه
لان موضوع الزمان الحركة وموضوع المقادير الاجسام فهو مختلف واعلم ان الزوجية والفردية
كيفيتان عارضتان للعدد لا نوعان منه على ما ظنه بعضهم لان انواع العدد ذوات الغير الى
حدود معينة كالعشرة والخمسية وغيرهما والفردية والزوجية لا تعينان منها مبلغ
ولان الفردية عدم الزوجية لانها عدم الانقسام بمتساويين فلا يصلح ان يكون فصلا للنوعيات
المحصلة ولان انواع العدد يصلح جوابا في السؤال عن كم الشيء فيقال خمسة او عشرة ولا يقال
زوج او فرد فليسا انفاذا اسن لانواع العدد لانا قد نعقل معدودًا ونغفل عن كونه زوجًا
او فردًا فقد ظهر من هذا ان الزوجية والفردية غير متضادتين وان تقابلهما تقابل العدم و
الملكة وعلى تقدير تضادهما لا يلزم وقوع التضاد في الكم واعلم ان القليل والصغير والكثير
كميات ماخوذة مع اضافات فلا تضاد بينها والتقابل العارض لها والتقابل التضايف
واما الاستقامة والانحناء فانهما كيفيتان عارضتان للكميات والمكان العالي والمكان
السافل غير متضادين لعدم تعاقبهما على موضوع واحد واما العلو والسفل عارضان
للكم وتتبع هذه الخاصية خاصية اخرى وهي انه غير قابل للشدة والضعف وهذه الخاصة
اضافية فان كثيرًا من الاعراض والجواهر يلحقه هذه الخاصية فان ثلاثة لا يكون اشد في
ثلاثيته من ثلاثة اخرى والخط لا اشد من خطيته من خط اخر والملحقة الزيادة والنقصان
بهذا المعنى انما فان الثلاثة ليست في كونها عددًا اولى بالواحد العدد اعني في انها

كمية منفصلة تقدر بالآحاد ازيد من رابعتها في ذلك المعنى او اقل منها فهما تعرض لهما من الاضافات
وفرق بين الاشد والاضعف وبين الازيد والانقص فان الزائد والناقص يمكن ان يشار
الى مثل حاصل وقدر زائد والاشد والاضعف من الازيد والانقص فان الزائد والناقص
يمكن ان يشار الى مثل حاصل وقدر زائد والاشد والاضعف كاستعدونه ذلك وايضا فان
تفاوت الاشد والاضعف ينحصر في طرفين بخلاف الزائد والناقص وايضا فان الاختلاف
في الشدة والضعف اختلاف في النوع على راي الجمهور وليس كذلك الاختلاف بالزيادة و
النقصان ولو قبلت الكمية الشدة والضعف لقبلت التضاد ومن خواصه انه لذاته
يقبل المساواة واللامساواة والمساواة هي الحالة التي عند توهمك تطبيق العاد المتصل
او آحاد المنفصل بعضها على بعض حالة في تطبيقها فلا تجد احد المنطبقين يفضل عنه
حد لم يحصل للآخر عند ذلك ترجحة وغير ذلك المساواة ان تفضل احدهما عن الآخر
الواحد يقال بالتشكيك على معان تتفق في انها لا تنقسم في الفعل من حيث
كل واحد هو هو وانما توجد فيها معنى الواحد بتقدم وتأخر فالواحد بالذات
اقدم من الواحد بالعرض والواحد بالذات منه نفس الوحدة ومنه الواحد بالنوع
ومنه واحد بالعدد وهو قد يكون بالاتصال وقد يكون بالتماس وقد يكون بالحمل
بالنوع وقد يكون لا جزء له ومنه واحد بالموضوع والواحد بالعرض هو ان يقال
في شيئين متغايرين انهما واحد بالعرض فذلك اما موضوع ومحمول عرضي كقولنا
ان زيدا وابن عبد الله واحد وان زيدا والطبيب واحد واما محمولان في موضوع
كقولنا ان الطبيب هو وابن عبد الله واحد لعرضي ان كان شيء واحد طبيبا وابن
عبد الله او موضوعات في محمول واحد عرض كقولنا الثلج والجص واحد في البياض والواحد
بالنوع واحد بالفصل والواحد بالجنس كثير بالنوع والواحد بالنوع قد يكون واحدا
بالعدد وقد لا يكون والواحد بالاتصال يستدعي الوحدة بالفعل من جهة والكثرة

من جهة اخرى وهو اما حقيقي او غير حقيقي والحقيقي ان يكون تلك الكثرة بالقوة ففي الخطوط كالتي لا
زاوية لها وفي السطوح المسطح البسيط وفي المجسم الكرة وغير الحقيقي ما يكون فيه كثرة بالفعل
اطرافها تتلاقى عند حد مشترك كالخطوط المتلاقية عند الزوايا او السطوح وكذلك الوحدة
الاجتماعية والواحد بالاتصال الحقيقي واحد بالموضوع فان الموضوع للمتصل جسم بسيط
والواحد بالعدد ان لم يصح عليه الانقسام فان كان مجردا انه شيء ليس بمنقسم فهو الوحدة وان
انضم اليه مفهوم زائد فان كان ذا وضع فهو النقطة والا فهو المفارق وان صحت عليه
القسمة فان تساوت الاجزاء والمجموع كان هو المقدار وان كان تقبله للقسمة لذاته
والا فهو الجسم البسيط والاجسام المتشابهة الاجزاء ان اعتبر حالها قبل القسمة كانت
واحدة بالاتصال وان كان بعد الانقسام فان امكن اتحاد موضوعاتها كالمياه المتعددة
المتعددة فان موضوعاتها يمكن ان تصير واحدة فهي الآن واحدة بالنوع ايضا بالعدد ح
وكل واحد من هذين القسمين ان حصل له جميع ما يكون له فهو الواحد بالتمام والا فهو الكثير
والوحدة التمامية اما وضعية كالدرهم الواحد او صناعية كالبيت الواحد او طبيعية
كالانسان الواحد واما الواحد بالمساواة فهو الوحدة بمناسبة ما كما تقول حال
السفينة عند الربان وحال المدينة عند الملك واحدة فان كانت حالتان متفقتان
وليست وحدتها بالعرض بل وحدة ما تتحد بها بالعرض وانما وحدة الحالتين فليست
وحدة بالعرض واذا قد عرفت اقسام الواحد فاعرف منها اقسام الكثير
قد غلط ههنا جماعة في تعريفهم الواحد بانه الذي ليس بكثير ثم لما عرفوا الكثير قالوا
انه المركب من الوحدات فلزمهم الدور من حيث لا يشعرون والحق في هذا الباب
ان الوحدة والكثرة من الامور الغنية عن التعريف ثم الوحدة اعرف عند العقل
والكثرة اعرف عند الخيال فاذا اردنا التعريف الكثرة عند العقل اخذنا في حد الواحد
والتعريف الوحدة عند الخيال اخذنا في تعريفها الكثرة لا شك ان
من الواحد والكثير متقابلة وانك ستعرف ان اصناف التقابل اربعة فنقول الشيء هنا تقابل التضاد

التقابل م

لعدم اتحاد الموضوع فيهما ولتقوم احدهما بالآخر وكذلك ليس التقابل بينهما بالعدم والملكة ولا
بالسلب والايجاب ولا تقابل المضافين لان الكثرة ليس انما تعقل ماهيتها بالقياس الى الوحدة
وان كانت لا تعقل .: والتضاد الفرق بينهما واضح وكذلك الوحدة ليس انما تعقل بالقياس
الى الكثرة وايضا الكثرة متقومة بالوحدة والمتقوم متاخر والمضافان معا بل الحق ان الاضافة
عارضة لهما فان الوحدة مكيال والكثرة مكيل لا بمعنى المضاف اعنى الذي يكون فيه من الاحاد
اعنى الذي يكون فيه من الاحاد فوق واحد واما اذا اخذت الكثرة على المعنى الاضافي
وهو الذي يكون فيه ما في شيء لغو زيادة فهو كثير بالنسبة الى ذلك الشيء فانه مقابل للقليل تقابل
التضايف سر لكل مرتبة من مراتب العدد اعتبارات عام وهو انه كثير
خاص وهو خصوصية تلك الكثرة وهي صورته النوعية ولتقومها انما هو من الاحاد
التي يبلغ جملتها ذلك النوع ولا تتقوم بما دونها من الاعداد فانه ليس تقوم العشرة
بخمسين اولى من تقومها بالسبعة والثلاثة وبالاربعة والستة وغير ذلك مع ان كل
واحد منها مستقل بالتقويم ومن المحال ان يتقوم الشيء بامور كل واحد منها كافيا
في التقويم ولقائل ان العشرة تسعة وواحد فقد حملت فيه التسعة على العشرة
وعطفت عليه الواحد فيجب ان يصدق عليه الصفتان معا المعطوفة والمعطوف عليها على الافق
فيكون العشرة تسعة وهي ايضا واحد فان لم يرد العطف بل عنيت به التعديد كالقول
الانسان حيوان وناطق على ان معنى ان الانسان حيوان وذلك الحيوان الذي هو ناطق فيكون كانك
قلت ان العشرة تسعة تلك التسعة التي هي واحد وهو ايضا محال وان عنيت ان العشرة
تسعة مع واحد وجعلت مع صفة للتسعة صار كانك تقول ان العشرة هي تسعة
التي تكون مع واحد فلو كانت التسعة وحدها لم تكن عشرة وهو ايضا باطل فان التسعة
لا تكون عشرة ولو كانت مع اي شيء فرض ان جعلت مع صفة للعشرة فيصير كانك
قلت ان العشرة تسعة وهي مع كونها تسعة ايضا هي واحد وهو ايضا خطاء بل
المراد من هذا ان العشرة مجموع التسعة والواحد اذا اخذا جميعا فصار منهما
من غيرهما فكان لا يصح ان يقال في حد العشرة الا انها عدد مجتمع من واحد وواحد

الى ان يبلغ ذلك العدد سر ذهب قوم الى ان الوحدة عدد لا انها مبدأه وكذلك النقطة
كم لا انها مبدأ الخط وهذا خطاء فان المبدأ لا يلزم ان يكون من نوع ذا المبدأ فليس اذا
كانت الحيوانية جزءا من الانسان يكون انسانا وهذا النقطة يحرم يكون النقطة والوحدة لما
من الكميات على ان قولهم النقطة مبدأ الخط لا يخلو عن خلط فاحش وقد مر بازاء هولاء
طائفة اخرى انكروا كون الاثنين عددا فقالوا الاثنان زوج الاول فلا يكون عددا
كالواحد الذي هو الفرد الاول وايضا العدد هو المركب من الاحاد واقله ثلاثة وهولاء
في التخريف يتزلون منزلة الاوائل فان خواص العدد حاصلة في الاثنين وقولهم ان الواحد
فرد اول وليس بعدد فلا يكون الزوج الاول عددا كلام لم يأتوا على صحته ببرهان و
قولهم اقل الاحاد ثلاثة غلط فانه ههنا بعينه النحوي سر المقادير وان كانت
لا توجد في الخارج الا في المادة لكنها في الذهن قد تتصور من دون المادة فاذا
تخيلنا الشخص من غير ان يلتفت الى اعداده كان جسما تعليميا وانما نتخيله متناهيا
فاذا تخيلنا ذلك السطح من غير ان يلتفت الى شيء يقارنهما في الاجسام كالالوان والاضواء
كان ذلك سطحا تعليميا وكذلك الخط والنقطة والفرق بين كون الجسم تعليميا وبين البواقي
ان الجسم يمكن ان يتصور في الذهن من غير وجود المادة اي لا يشترط ان يكون معه
المادة واما البواقي فانما يمكن ان يتصورها بالمعنى الاول لا الثاني فان السطح انما
يتخيله ذا وجهين فيكون جسما سر النقطة نهاية الخط الذي هو نهاية السطح
السطح الذي هو نهاية الجسم وكل واحد منها محتاج الى محله فلا يكون احدها فاعلا
للاخر ولا انها تتألف من نقطتين خط ولا من خطين سطح ولا من سطحين جسم لانها
ان تلاقت بالاسر لزم المطلوب والا لزم الانقسام سر النحوي المذكور في خواص
الكم انما هو بمعنى انه يمكن ان يفرض فيه شيء غير شيء او يتوهم وهذا لا يلحق الجسم الا بتوسط
المقادير واما التجزي بمعنى القطع والانقسام وانما يقبله المادة لذاتها لما مر من ان
الاتصال لا يقبل الانفصال سر العدد يقوم بالمنفصل والمساحة

تقدير للمتصل لها وجها في نفس المساحة والعادّ في الممسوح والمعدود وقد يعرض للممسوح كونه
معدوداً الا على ان يكون الممسوح داخلا تحت الكم المنفصل دخول النوع تحت الجنس والزمان
متصل بذاته ومنفصل من حيث ينقسم الى ساعات وشهور واعوام وانفصاله بذاته ولغيره من حيث
انه عارض للحركة المتصلة باتصال المسافة وهذا انفصال زمان حركة فرع البحث الثالث
في الكيف المشهور في تعريفه انه الهيئة القارة التي لا يتوقف تصورها على تصور امر خارج عنها
ولا تقتضي القسمة واللاقسمة في محلها اقتضاءً اوليا ففارقت مقولتي ان يفعل
وان ينفعل بكونها قارة وفارقت المضاف والملك والاين والمتى باستغنائها في تصورها
عن تصور الخارج وحاملها وفارقت الكم بعدم اقتضاء القسمة اقتضاءً اوليا والوحدة
والنقطة بعدم اقتضاء اللاقسمة اقتضاء اوليا وقولنا لا يقتضي القسمة اقتضاءً اوليا قيد عدم ح
بالاولية لئلا يخرج عنه العلم بالمعلومات التي لا تنقسم فان العلم يقتضي عدمها لكن لا اقتضاءً اوليا
بل لوحدة المعلوم وهو ينقسم الى اربعة انواع فان الكيفية اما ان تكون مختصة
بالكمية وهي الكيفيات المختصة بالكميات اما المتصل كالتربيع والاستقامة واما
المنفصل كالزوجية والفردية واما ان لا يكون فان كان محسوسا فهو الكيفيات المحسوسة
فان كانت راسخة سميت انفعاليات والا سميت انفعالات وان لم يكن محسوسا فان كان
استعدادا لاخر الكمال فهو الكيفيات الاستعدادية فان كان الاستعداد لامر نحو الانفعال
كاللاقوة وان كان نحو عدم الانفعال فهو القوة وان كان استعدادا فهو الكمال وهو الكيفيات
المختصة بذوات الانفس فان كانت سريعة سميت حالا والا سميت ملكة واعلم ان كون
الكيف ينقسم الى هذه الاربعة قسمة الجنس الى الانواع مما لم يثبت فلنبحث عن
هذه الانواع الاربعة فنقول يعني بالكيفيات المختصة بالكميات انها التي لا تعرض
للجسم الا بواسطة الكمية كالاستقامة والاستدارة والتسطيح والتقعير والشكل
والخلقة وكيفيات الاعداد فان قلت الخلقة لا تعرض لذوات الكمية عروضا
اوليا فانه متى لم يكن جسم طبيعي فلا يكون له خلقة وكذا الكلام في القوة التي تعرض الكميات

لعروضها

ومنهما ح

لعروضها بالذات الكميات قلت ما يعرض للكمية منه ما يعرض لها في نفسها بشرط انها كمية
ومنه ما يعرض لها لا بشرط انها كمية شيء وفي القسمين يكون الكمية هي المعروض الاول للكيف
المعروض في الاول هو الكمية التي في ذلك الشيء وهذا لا يخرج المعروض عن كونه عروضا
اوليا للكمية سـ رسم المتقدمون الشكل بانه الذي يحيط به حد واحد او حدود وهذا
التعريف مختل فان الذي يحيط به الحد او الحدود انما هو المقدار والشكل كيف والكيف
شيء واحد داخلا تحت مقولتين بالذات وان كان بعض الناس جوّز هذا بناءً منهم على ان الجسم
الابيض ليس من مقولة الجوهر ولا من مقولة الكيف وظاهر انه ليس من باقي المقولات فهو اذن
داخل تحت مقولتين وهذا غلط فان الجسم ليس الا من مقولة الجوهر والبياض من مقولة
الكيف ولا يجب ان يكون الكيف منهما داخلا تحت مقولة اخرى كما في البسائط الاخر
فانها غير مركبة من مقولتين بل الحق ان الشكل هو بعينه احاطة الحد او الحدود بالجسم من جهة
الاحاطة وقد توهم جماعة ان الشكل من مقولة الوضع لانه يتعلق بحدود [illegible]
الوضع بعضها عند بعض وهذا غلط من وجوه [illegible] انه اخذ بدل الاجزاء الحدود والاعتبار
في الوضع بالاجزاء وفي الشكل بالحدود وثانيها ان الاشتباه في لفظة الوضع فانها في المقولة
تعني بها نسبة الشيء الى الخارج وههنا تعني بها المجاورة التي هي نوع من المضاف وبالجملة ان تعلق
الشيء بمقولة لا يلزم منه اندراجه تحت تلك المقولة فان المربع انما يحصل بحدود في الحدود ولا يجب
ان يكون كما سـ اجود ما يرسم به الخط المستقيم ما ذكره اقليدس انه الموضوع على
مقابلة اي نقطة كانت عليه على بعضها البعض وقد ظهر من هذا ان الاستقامة والاستدارة
متغايرتان للشكل سـ لا فرق بين الخط المستقيم والمستدير في الشاهد بناءً منهم على
انهما مختلفان بالنوع لان اختلافهما ليس بالموضوع لان الموضوع قد يتفق نوعه
في مستقيم ومستدير ولا باللازم للخطية فانه يجب اشتراكهما ولا الامر عارض والا لجاز
وجود الاستقامة والاستدارة على موضوع واحد فلا بد وان يكون الاختلاف

بالفصل ثم الذي يكون لشدة انحنائه يخالف الاضعف بالنوع وخط الواحد واحد وفيه
نظر وكذا الكلام في اشكال الاسطقسات فان التثليث لا يخالف التربيع لوجه ما هو البعد منه وقد يقال
بان الخط الواحد لا يكون موصوفا بالاستقامة والاستدارة لان الخط لا قوام له بذاته و
انما تقوم بغيره ومتى لم يلحق الغير الغير لم يتغير حال الخط فالمنحني لا بد وان تتفرق
اجزاؤه وحينئذ يكون الحال خطا آخر لا الاول **سر** الزاوية هي كون المقدار ذا حد واحد
فوق واحد ينتهي عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك وهذا يتناول المسطحة
والمجسمة وما ذكره اوقليدس من انها عبارة عن تماس خطين غير مسامتة فان التماس
من مقولة المضاف وايضا هذا لا يتناول المجسمة **سر** من الظاهر ان الزوجية والفردية
من عوارض العدد الذي هو عرض فيكونان اولى بالعرضية وكذا الكلام في الاستقامة والانحناء
فانهما عارضان للخطوط والسطوح التي هي اعراض واما الدائرة فقد شكك في وجودها
من يذهب الى تألف الاجسام من الجواهر الافراد وقد استدل ابو علي بوجهين الاول ان الشكل
الطبيعي للاجسام هو الكري لان الطبيعة لا تفعل افعالا مختلفة والكرة اذا قسمت بقسمين حصلت
الدائرة الثاني الاعراض وهو انا نفرض دائرة محسوسة وان لم تكن حقيقية على ما سلموا فلا اقل من ان
ما هو المركز في الحس وجعلنا مبدأ الخط مستقيمة مؤلفة من اجزاء ينتهي الى المحيط عند جزء ثم ازلنا
وضعه الاول وطابقنا من المركز جزءا ملاصقا للاول عند المحيط فان زاد او نقص امكن ان
يزال الزائد ويتم الناقص وهكذا نفعل جزءا جزءا تتم الدائرة على رأسهم ويلزم منها انقسام
الجزء **سر** الخلقة تقال للهيئة العارضة للجسم بسبب اللون والشكل فظاهر انها عرض
وكذا ما يوافق الكيفيات المختصة بالكميات **سر** الكيفيات المحسوسة الثابتة سميت
انفعاليات من حيث ان حدوثها تابع للمزاج كحلاوة العسل ولانها تفعل في الحواس
عنها والكيفيات الغير المستقرة منعت هذا الاسم وان وجب شبه العلتان لسرعة
زوالها وسميت بالانفعالات التي هو اسم للعوارض المسماة بالتغير وان

وان لم يكن في نفسها انفعالات **سر** ذهب بعض الناس الى ان جميع الكيفيات هي نوع للاشكال
وهو خطأ فان هذه محسوسة بالمشاهدة دون الاشكال ولان الاشكال قد تتفق في الشكل وتختلف فيها
ولانها تستفاد دون الاشكال والطعوم انما هي نفس المزاج وهي غير الخطأ وكلا دليل واما
يقال جماعة اخرى والظاهر ما يدل على وجها لتغير الجسم من البياض مثلا الى السواد مع ثبات
شكله ووضعه وشابه المعاصرة للسواد والبياض للامور العدمية لا يبعد
سر الثقل والخفة من هذا الباب ايضا وهما ما يحدثان بواسطة الانفعالات الحاصلة
للجسم فان المتسخن يخف والمتبرد يثقل وقد ادخل قوم في هذا الباب الخشونة والملاسة
وهو خطأ فان الخشونة عبارة عن اختلاف حال الاجزاء الظاهرة على الجسم في الارتفاع
والانخفاض والملاسة عبارة عن استوائها فيه فظاهر انهما من باب الوضع وقد
ادخلوا في هذا الباب الصلابة واللين والحق انهما من باب القوة واللاقوة **سر**
هذه الكيفيات تنقسم بحسب انقسام الحواس فاوائل الملموسات الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة
واوائل المبصرات الضوء واللون والمسموعات هي الاصوات والحروف على رأي والمذوقات
الطعوم والمشمومات الروائح وهي بأسرها اعراض فان كون الجسم اسود ليس نفس الجسم ولا جزءا
منه لاختلاف الاجسام المتفقة في الجسمية فيه فهو خارج عنها فان كان وجب الحصول
في المحل فهو عرض او ممكن عن التجريد فان لم يمكن الاشارة فليس هذا السواد المحسوس وان كان
له اشارة فهو في جهة وامتداد فهو مغاير للمقدار زائد عليه الا انا نعني بالسواد الا هذه
المحسوسة **سر** القوة واللاقوة عرفوهما بامر مشترك بينهما وهو انه الذي
يترجح به المقابل في احد جانبي قبوله وهو في المشهور جنس تحته ثلاثة انواع الاول الاستعداد
الشديد على عدم الانفعال كالمصحاحية والصلابة الثاني الاستعداد الشديد على الانفعال
كالممراضية واللين الثالث الاستعداد الشديد على ان يفعل وفي هذا الثالث نظر
فان المصارعة يتعلق بثلاثة امور لعرض القوة الدراكة وهي معرفة المصارعة

واحرى هو القوة المضارعة واحرى هو بالقوة القوية على تلك الصناعة واحرى الذين هو كون الاعصار
في خلقها الطبيعية بحيث يعسر عطفها وفعلها ويبرأ ولان من باب الحال وان كان من بعض الاقسام
باب الملكة والثالث عبارة عن القوة على المقاومة واعلم ان كون هذا النوع عرضا من اظهر الاشياء
لا يحتاج فيه الى ذلك التعسف **بحث** الكيفيات النفسانية انقسامها الى الحال والملكة انما هو
انقسام بالعوارض لا بالفصول فان الشيء الواحد يكون بعينه حالا ثم اذا استقر كان ملكة صادم
ولهذا لم يكن بين الحال والملكة وجاب انتبه كان الشخصين من نوع واحد بل يجب ان يكون
بينهما انتبه من نحو واحد بحسب ما ننه كالفتى والرجل **بحث** من الملكات العلوم
والفضائل ونعني بالفضائل لا الانفعالات المجملة بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الافعال
المحمودة بسهولة من غير ان يحتاج الى روية وعنايات بسنا لف ويكون بحيث اذا اريد اضداد تلك الافعال
شق على اصحابها واحتاجوا الى تكلف مثل خلق العدالة والعفة والرذائل هي التي اضدادها
ملكات ايضا كالفاجر بالخلق يتعذر عليه التعفف والعلوم ملكات لا باعتبار استعمال اصول
الصناعة والتميز منها للمتعلم بل ولو في الذار الواحد اذا اعتقد وعلم عسر زواله وكذلك الصحة
والمرض العسر الزوال وفي هذا الباب احوال ايضا لو كانت سريعة الزوال ومن الحالات
الحمرة والخجل والغم والهم والظن [illegible] العقد الذي لم يحكم به فاذا استحكم شيء من ذلك فهي ملكات
والملكات المكتسبة كانت احوالا في الابتداء وليس كل حال ملكة في الابتداء او احدث حالا
الالام واللذة نوعان من الادراك فيهما من قبيل ما عدا ما والمزاج والحقد ايضا لعضنا ان [illegible]
وسبب الاول المالي كون حامله الذي هو المزاج على افضل احوال الكيفية والكمية فان زيادة
المقدار توجب زيادة القوة ولان اكثر المقدار الا انبسط يبقى منه قطرات عند المزاج
وعلمه بما سكنه الطبيعة عند المبداء اولا يكثفه من الانبساط والكيفية [illegible] كانت معقولة
من الغلظ واللطافة وشديد الصفاء كان الاعتدال للمزاج اكثر والفاعل على تحمل الكمال
ولعشر في تحقق الماني عضب ما لع حرب [illegible] صورة المعشوق في الخيال المشتاق النفس
الى الاستعمال وعدم سهولة ما استعمال والا لكونا كالحاصل **بحث** من الحاصل ان
انواع هذا الجنس اعراض وانما وقع الاستبناه في العلم فان بعض الناس زعم
ان

ان الصورة الجوهرية جوهر كما ان صورة المعرض عرض ونحن قد حققنا القول في هذا ان الصورة
الجوهرية حالة في النفس حلول شيء في شيء لا كجزء منه ولا استبعاد في ان تكون مثل الجوهر صورته
عرضا ولست صورة العرض عرضا باعتبار كونها صورة العرض بل باعتبار حلولها في المحل المستغني
عنها **بحث** من لواحق الكيفية انها قد يوجد فيها تضاد الحركة كالجبن والتهور والعفة
والصواب والخطاء من باب الملكات والمضادة المصاحبة للمراضية في باب القوة واللاقوة و
كمضادة الساخن للسواد في باب الانفعالات والانفعاليات والضاغط في الكيفيات المختصة بالكميات
والمتضادات من الكيفيات قابل للشدة والضعف بخلاف ما لا تقبله فان التربيع لا تتزايد من خواص الكيفية
قبولها للشبيه وعدم [illegible] لذاتها **البحث الرابع في المضاف** وهو مقول على معان الماهية
الحقيقي وهو الاضافة نفسها ومعروضها والمجموع يقال لها المشهوري ويراد الى جعل لفظ
المضاف مقولا على [illegible] بالتشكيك وعرف الحقيقي بانه ماهية لا تعقل الا بالقياس الى غيرها
وهذا التعريف يرجع الى الدور فان المقايسة نوع من الاضافة وقد يعتذر بان
مقصودهم معنى معقوليته بالقياس الى الغير احتياجه في تصوره الى الغير وهذا باطل فانهم
ان عنوا به تصوره يعني لزم الدور وان عنوا به تصوره معه فالسقف متصور مع الحائط
[illegible] الاضافة الى انه متصور معه من جهة ما هو بازائه يرجع الحال في الموازاة حذوا وقد يعرفونه
بانه الذي وجوده هو انه مضاف وذلك الاوهام الزمناهم اذ لا اعتذروا بان المضاف
المحدود هو الحقيقي والمذكور في الحد هو المشهوري [illegible] هو اعرف من الاول فيجاز يتحدد به
ويرجع حاصل تعريفهم المضاف الى انه البسيط الذي يوجد مع مركب هو لا يخلو من تساهل
واعلم انه ليس كل نسبة اضافة فان لكل ملزوم نسبة الى لازمه في الذهن كالسقف للحائط
وان لم يكن مضافا اليه فان لحقت النسبة مكررة صارت مضافة ونعني بالتكرير ان يكون للشيء
نسبة الى غيره من حيث ان ذلك الغير له نسبة اليه ولذا نظرت الى السقف من حيث هو
محمول مضاف فاذا نسبته الى الحائط نسبة الاستقرار وهذه معلوم الاه من حيث

هو مستقر وجده مضافا الى الحائط من حيث هو حائط بل من حيث هو مستقر عليه وهذا معنى قولهم النسبة
يكون من طرف واحد والاضافة من الطرفين واسم كل واحد من المضافين المشهور اما ان يدل على ما له من
الاضافة بالتضمن كالاب والابن او اسم احدهما كذلك فقط اما المضاف كما يحتاج الى القطعة خ ولقولنا
ذو الجناح او المضاف اليه كالمعدوم فان العلم يضاف اليه فيقال العلم علم بالمعلوم باعتبار حرف
النسبة فانه حرف نفيه كنفسه وقد يضاف الشيء الى شيئين باعتبارين كالعلم فانه علم للعالم فهو
مضاف اليه وحرف الاضافة قد يختلف كما تقول العلم علم للعالم والعالم عالم بالعلم لا للعلم وقد
يكون متحدا كما اذا اضفنا العلم الى المعلوم سر من خواص المضاف التكافؤ في الوجود
بالقوة والفعل فان المتضايفين اذا اخذا معا متضايفين على التعادل بالفعل فقد وجدا معا
لذا المضاف اليه ثبت انه يضاف اليه على تقدير ان يكون معه فاذا اخذ احدهما بالفعل
وبالقوة زال التعادل كالعلم اذا اضيف الى شيء خارجي فان المعلوم قد يوجد دون العلم
لكن لا من حيث المعلوم معلوم بالفعل وقد يعد ههنا اضافة المتقدم الى المتاخر بالفعل
مع عدم المتاخر ويحتجون على هذا بان اضافة هذا من الجزء من ح هنية فناخذ
الذهن الجزئين الحاضرين ويحكم بينهما بالاضافة ويعود على هذا ايضا العلم بان القيامة
ستكون مع عدمها اجابوا عنه بان كون القيامة ستكون حال من احوالها موجود في الذهن
مع وجود العلم وهو الذي اليه الاضافة فان العقد القيامة مجرد غير مضافة الى شيء في الوجود
من حيث هو متصور ومن خواصه وجوب الانعكاس وهو ان يحكم باضافة كل منهما الى
صاحبه من حيث هو مضاف اليه كما تقول الاب اب للابن والابن ابن للاب ولذا لم يراع هذا
النوع من الاعتبار لم يجب المعادلة كما اذا وقعت الاضافة لا الى المعنى المضاف الاول
بالذات بل الى موضوعها كما تقول الاب اب للانسان والراس راس للانسان وكذا لجنسه كما
تقول الاب اب للحيوان وكذا اذا اخذت جنس المضاف كما تقول الراس راس لذي حس شيء
او اخذت عارض الموضوع كما تقول الراس راس للبيت فان جملة الاشياء لا ينفع فيها التعادل
من حيث ان الاضافة ههنا الى شيء غير مضاف الى الاول بالذات ضابط لذا اشكل الامر

في تحصيل

في تحصيل ما اليه الاضافة بالتعادل ستميز انما لا ينفع فعليك بجميع اوصاف الشيء فان وصف منها الفا
وضعته ورفعته غيره اهملك حفظ الاضافة فاذا رفعته ووضعت غيره لم يمكنك حفظها
فهو الذي اليه التعادل وغيره ليس اليه تعادل فانك اذا رفعت عن الشيء انه حيوان او انسان
او ما امكنك ان تنسب اليه الراس واذا رفعت انه ذو راس ووضعت انه حيوان او غير ذلك ما عدا
لم يمكنك اضافة الراس اليه سر من المضافات ما هو متفق الطرفين كالمساوي
والمساوي ومنها ما هو مختلف اختلافا محدودا كالضعف والنصف او غير محدود كالزائد
والناقص وايضا من المضافات ما قد لا يحتاج الى الصفة حقيقية باعتبارها يحصل
التضايف كالمتيامن والمتياسر وقد لا يحتاج احدهما كالعالم المحتاج الى العلم اضافته
الى المعلوم وقد لا يحتاجان كالعاشق المحتاج الى صفة ادراكية والمعشوق المحتاج الى صفة
مدركة سر الاضافات عارضة لغيرها من المقولات اما للجوهر فكالاب والابن وللكم في
الكبير والصغير والقليل والكثير وللكيف كالاحر والابرد وللمضاف نفسه كالاقرب والابعد
وللاين كالاعلى والاسفل والمتى كالاقدم والاحدث وللوضع كالاشد انتصابا
وانحناء وللملك كالاكسى والاعرى وللفعل كالاقطع والاصرم وللانفعال كالاشد تقطعا
وتسخنا قالوا فالمعروضات ان تضادت تضادت الاضافات كالاحر والابرد ولا
في العظيم والصغير العارضين للكم وقد قنعوا في هذا المثال ونحن نطالبهم بالحجة
وكذا ان كان قبل موضوعها التشديد والضعف قبلت وان فلا واعلم ان تحصيل احد
المضافين يستدعي تحصيل الاخر فان الضعف مطلقا بازاء النصف مطلقا وضعف هو اربعة
بازاء النصف هو اثنان ولما كان للمضاف ماهية ابدا عارض لغيره كان تخصيصه تخصيص
هذا العارض والتخصيص العروض منهم منه لعل ان احدهما ان يوجد العارض والمعروض
معا فيوجد مركبا من مقولتين ليس هو المقولة والثاني يوجد العارض مقرونا به العروض
الخاص للمعروض الخاص فيوجد ان معا جميعا كالعارض ولحد للمعروض وهذا
معنى نوع الاضافة ويحصلها كالاخت لجهة مثلا فانها موافقة في الكيفية

والموافقة في الكشية عند الكون الموافق فان الكشف الموافق ليس هو اضافة بل هو شيء ذو اضافة واما
الموافقة المنسوبة الى الكشية نوع من المضاف فلا اضافة تابعة لمعروضاتي نوعيتها
وجنسيتها وشخصيتها وقد يحتاج في الشخصية الى اعتبار زائد على الموضوع لجواز زيد لعمرو فانه
صادق على كثير من حالاصلين في اوقات متعددة او امكنة متغايرة فيحتاج ح الى
تعيين المحل والوقت بحث قد وقع التشاجر في وجود الاضافة في الاعيان فطائفة
انكروه وان اشتركت الى المحل وخلق لها اضافة فيتسلسل وطائفة اخرى اعترفوا به فان كون
السماء فوق مجرد اعتبار غير مطابق للخارج فللمضافات وجود في الاعيان واجابوا عن كلام
الاولين ان الماهيات الموجودة في الخارج منها ما هو مضاف بذاته ومنها ما هو مضاف بعرض والاول
مجرد المعنى المعقول بالقياس الى الغير في الثاني كان هو المضاف بذاته فلا بد من انتهائها الى المضاف
بذاته والمضاف بذاته ليس هو شيء ذو اضافة بل هو اضافة بذاته وهو من حيث انه في هذا
الباب الموضوع ماهيته معقولة بالقياس الى الغير وحد لكالابوة مثلا فانها مضافة بذاتها
الى الابن لا باعتبار التعلق في الموضوع بنسبة كانت مضافة الى المحل والحلول اضافة لذاته
ولا ولك ان تقولوا لهولاء ما الاساس في تغاير الاضافتين ح ان كل واحد منهما مضاف بذاته
الى المضاف اليه ولكن الكل من الاضافتين اضافة هي الحلول في محلها وهي مغايرة لها
فيعود المحذور فان اجابوا عن هذا بان مفهوم الابوة مغاير لمفهوم الحلول فيثبت
التغاير وليس كذلك الحلول قلنا ان الحلول نسبة وهي مغايرة للمنتسبين والحق
عندنا ان الاضافة من الامور الذهنية يعقلها العقل ولا اعقلت الاشيا لكونه لا شيئا عندنا
وفضلا وذاتية وعرضية والزاعمون انها موجودة جزموا بكونها موجودة
عرضا لا استدعا يعقلها الموضوع البحث الخامس في باقي المقولات اما الاين
فانه عبارة عن كون الشيء في المكان وهو مغاير للوجود لانه قد يكذب على ما يصدق
عليه الوجود ومغاير للاضافة وللاضافة عارضة له وكان ان النسبة ماهية
يعرض لها الاضافة الى المحل والوادي هو جنس لانواع فان الكون فوق والكون
تحتا

تحت لا نوعان متغايران وبهم فطالكون بين طرفين ذكره وايضا منه الاين ما هو اول حقيقي وهو
كون الشيء في المكان الحقيقي له ومنه ما هو ثاني غير حقيقي كالكون في المكان الثاني الغير
حقيقي كقولنا الشيء في السماء او الارض ولا اشتراك جاني في اين واحد بالعدد حقيقي و
لا شتركان في غير الحقيقي عند بعض القدماء كاشتراك كثيرين في السوق وهو خطاء فان
كون زيد مغاير لكون عمرو فيه بالعدد واما العالم المسلم توهم ان السوق هو الاين ومنه
ما هو عالم جنسي كالكون في المكان فنوعي كالكون في الهواء ومنه ما هو شخصي كالكون
في هذا المكان في هذا الوقت لشخص بعينه قالوا ان الاين المطلق لا يقبل الشدة والضعف
فان الكون في المكان لا تفاوت لكون في مكان اخر لكونه كونا والاين النوعية قد
يقبلهما فانه قد يكون فوق اشد من فوق اخر في الفوقية ومنه يقال فان الكون
بالفوق المطلق تضاد الكون في التحت المطلق لانهما معنيان موجبان لموضوع
متعاقبان عليه وبينهما غاية التباعد واما المتى فانه نسبة كون الشيء
في زمانه او في طرفه وهو غير الوجود ولا اضافة على ما مر والمتى عام وخاص
وشخصي باعتبار وجوه امداها وقد نازع طائفة في وجوده فقالوا لو كان موجودا ل
لكان له متى ويتسلسل قال الشيخ ان الاين والمتى بسيطان ولا يلزم تركيبهما
من حيث ان لكل واحد منهما نسبة الى شيء وان النسبة مغايرة للمنسوب
اليه وتركب منهما معنى هو احدهما لان النسبة معنى مغاير للمنسوب بين
المنسوب اليه حذرا منها ولا انتركب من مجموع النسبة والمنسوب معنى فيكون احد انهما معنى
وبقية المقولات النسبية فقد اشتركت في مفهوم كونها نسبة وتغايرت في
خصوصياتها التي باعتبار تعددت المقولات فيكون مركبة من القدر المشترك والمميز
وهذا طعن عشرته لا جناس واما الوضع فهو لفظ مشترك بين معان احدها

نسبة لعرض للشئ بحسب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والثاني كون الشئ بحيث يشار اليه اشارة حسية
والثالث نسبة تعرض للشئ بحسب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والى امور الخارجية عنها وهذا المعنى
مراد هنا وهو المقولة عند القوم ثم منه ما هو بالفعل ومنه ما هو بالقوة والذي بالقوة ما هو طبيعي
كوضع الارض بالنسبة الى السماء او الذي ليس بطبيعي كحال الساكن في البيت الذي العرق كما يتوهم
قرب دائرة قطب البروج من القطب ونسبتها الى دائرة الطوق والدائرتان متوهمتان فوضعهما كذلك و
الوضع فيه ايضا حال الاهيئة القائم والمنكس هيئتان وضعيتان تتعاقبان على موضوع واحد
فبينهما غاية الخلاف وهكذا الحال في الاستلقاء والانبطاح وهو مثال للشدة والضعف كالاشد
انتصابا وانحناء واما الملك فهو عبارة عن التملك لا بمعنى الدار لزيد وزيد له علم وقد
يعبر عن هذه بالجدة ومقولة له وفسرت بكون الجسم محاطا بغيره وينتقل بانتقاله كالتسلح
والتقمص واما ان يفعل فهو كون الجوهر بحيث يحصل منه اثر في غيره غير قار الذات ما دام
الحصول في السلوك والتجدد كالتسخن والتبريد واما ان ينفعل فهو تاثر الجوهر
عن غيره تاثرا غير قار الذات مثل التسخن والتبرد ولذا خرج الفاعل والمنفعل عن
النسبة التي بينهما من تجدد التاثير والتاثر لا بمعنى ما به التاثير والتاثر وانتهى التسخن الى
سخونة دائمة ولهذا المعنى عدل عن لفظي الفعل والانفعال الى قولنا ان يفعل وينفعل
لان الانفعال قد يطلق على المستقر بعد حصوله كالاحتراق في القرب وكذلك القطع الذي
هو الفعل بعد حصوله واستقراره لا يقال له قطع يقطع وينفعل فهما مخصصان بحالة التوجه
وقد نازع فيه قوم في وجودهما لانه لو اثر الشئ في غيره او تاثر عن غيره لو كان زائدا
لزم التسلسل لا دفعة واحدة بل جرات غير متناهية فان التسلسل انما يعقل اذا
تتالت احاده وهذا الصفة المذكورة تفتقر الى صفة اخرى وباثرها في تلك الصفة
زائد ويلزم التسلسل بين كل صفتين موثرتين ومتاثرتين وكما ان حالتان
للتضاد فان ابيضاض الاسود واسوداد الابيض لعلهما لا يجتمعان في موضوعها
واحد وبينهما غاية الخلاف وما يلهمان اقبالا للشدة والضعف لا من جهة
القرب الى الطرف الذي هو السواد فان القرب ومن ذلك هو حد مبلوع

الله

الله من السواد بل الفاسد انما هو الى الاسوداد الذي هو سكون في السواد وفرق بين
الاسوداد والاسود فلا يحتاج في تعقله في تعقله سواد الى مسبوقية الحركة وكونها غاية لها
ولذا عرفت فمن المعلوم ان تسود ا يكون اشد من تسود لذا كان اقرب من الاسود
الذي هو الطرف والسواد اشد من السواد لذا كان اقرب الى السواد الذي هو الطرف
واعلم انهم اولا نفوا الحركة عن مقولتي الفعل والانفعال كما بيناه في الطبيعيات ومنها
اثبتوا الشدة والضعف منهما بالاشتداد والضعف انما يكون بحركة وقد يجاب عن هذا
بان الشدة والضعف في شئ غير اشتداد ذلك الشئ بان يفعل وان ينفعل فيهما شدة وضعف
واعلم انه يتوهم ان في مقولة كذا اشدة وضعفا انما يعنون به ان فيها شديدا او ضعيفا
فان احدهما يحصل بعد انتفاء الاخر ولذا قالوا العرض لا يشتد ولا يضعف يعنون به فيها شديدا
وضعيفا فان احدهما يحصل بعد انتفاء الاخر ولذا قالوا العرض لا يشتد ولا يضعف يعنون به
ان كان واحدا ان كانا واحدا بعينها لا يكون ضعيفة وشديدة هي بعينها بل يبطل
بالاشتداد الضعيفة فيحصل الاخرى لا شك ان السواد اذا اشتد يزول السواد
الضعيف ويحصل سواد اخر اليه اشد منه فان كون الضعيف هو بعينه اذا اشتد كا
كان اولا باطل قطعا فان الذات الزائدة ليست هي الناقصة ولا يتاتى بقاء الضعيف
وانضمام شئ اليه فان المنضم ان كان غير سواد لم يصر به السواد اشد مما كان في
سواديته وان كان سوادا اخر فقد حصل سوادان في محل واحد بهما متفقا الحقيقة والمحل
والزمان فلا امتياز بينهما وهو محال وعلى تقدير اجتماعهما لا يكون احدهما اشتد
فصح ان سوادا واحدا لا يشتد فقد زال الاول وحدث الاخر وهذا الحادث مخالف
للاول في النوع ام لا اتفق المشاؤون على المخالفة النوعية بينهما محتجين بان
مخالفة السواد الضعيف للشديد بعد اشتراكهما في السوادية ليست التصور ان يكون
بامر خارجي لان التفاوت انما هو في السواد في امر خارج عن السواد فتعين ان يكون

بفصل وقد يحتجون ايضا بان ذات الشيء ان كانت هي الزائدة والناقص والمتوسط
لما انفس الزائد قليبا بذات الشيء كذا وان كانت الذات هي الناقصة او المتوسطة والجسمان
ردينا ان اما الاولى فلان الفصل نسبته الى الجنس نسبة العرض من حيث انه يفصل
من السواد الضعيف والشديد بفصل ذاتي يجعلان السواد جنسا فلا فرق
بينه وبين العرض واما الثانية فانها تدل على تعدد الذوات الشخصية اما بالنوع فلا
فان النوع جامع للزائد والناقص والمتوسط وتحقيق هذا ان صدق قسمهم ان كانت
هي الذات الشخصية سلمت القسمة وانتجت ان كان الزائد الشخصية مغايرة للناقص
والطرفين وان كانت هي الذات النوعية منعنا الحصر وقلنا ذات النوع ليست هي الذات
الزائدة ولا الناقصة ولا المتوسطة وانما هي مغايرة لها وان كانت لا تنفك عن احد هذه
العوارض بعينه

المقالة الرابعة

تشتمل على كلام في تقسيم الوجود وفيها
مباحث الاول في المتقدم والمتأخر اعلم ان الموجود منه ما هو متقدم ومنه ما هو
متأخر ومن مشاهير القوم ان التقدم يقال على خمسة معان احدها التقدم بالعلية
كتقدم العلة على المعلول وثانيها التقدم بالطبع ~~كتقدم بالطبع~~ كتقدم الواحد على الاثنين
والفرق بين هذين التقدمين ان وجود المتقدم في الاول يستلزم وجود المتأخر وكذلك الثاني لس صح
ويطلق على المعنيين معا التقدم بالذات وقد يخص الاخير بالتقدم بالذات ويجعل
المتقدم بالطبع شاملا لهما وثالثها التقدم بالزمان كتقدم الاب على الولد ورابعها
التقدم بالمرتبة اما رتبة طبعية كتقدم الجنس على النوع ان جعل المبدأ الاعم
واما رتبة وضعية كتقدم الامام على المأموم ان جعل المبدأ القبلة وخاصة
هذا التقدم ان ينقلب متقدمه متأخرا لا في نفسه بل بحسب لغة واحد كما مثلنا
وخامسها التقدم بالشرف كتقدم العالم على المتعلم ولم يدل على الحصر برهان الا
من استقراء الذي لا يفيد اليقين وقد وقعت منازعة في وقوع التقدم على هذه

الجنس وما لم ان جعل المبدأ ؟

المعنى صح وه

على هذه الحيثية فقالت طائفة انه بالتشكيك اي الجامع بين اقسام المتقدم بما هو متقدم امر ليس
للمتأخر ولا شيء للمتأخر الا وهو موجود للمتقدم وهذا المعنى المشترك يقال لا بمعنى واحد
فان المتقدم بالعلية يوجد له التقدم قبل المتقدم بالطبع والتقدم بالطبع قبل سائر اصناف اطلاق صح
التقدم ونحن نباحثهم في هذا فنقول اما المعنى المشترك ففاسد فان المتقدم في الزمان وذا المتأخر ه
بكل وجه بعد بطلانه فقد حصل للمتأخر زمان لم يحصل للمتقدم كما حصل للمتقدم زمان لم يحصل
للمتأخر وايضا قولهم ان المتقدم له كل ما للمتأخر فاسد فان للمتأخر صفات لا يوصف بها المتقدم
كالمعلولية والامكان بل ينبغي ان يقيد بما فيه التقدم واما وقوع المتقدم على الجملة بالتشكيك فلا
يجوز ذلك فان المتقدم بالزمان ليس شيء منه اولى منه بالمتأخر مانع باعتبار التقدم فان
نسبتها الى الوجه الثاني و... هذا اما لكون بعض المتأخرين وهو فاسد فان المتقدم بالزمان
قد لا يكون فيه تفاوت مع وقوع التفاوت في مطلق التقدم بالنسبة الى اضافة الحيثية على ما سبق
اولا وقالت طائفة اخرى انه واقع بالاشتراك اللفظي بين الجميع وهو خطاء فان التقدم بالذات
والعلية ليشتركا في معنى المتقدم فان كل واحد منهما تقدم ذلك الشيء على ذات شيء كانت بوه
العلة تامة او غير تامة يجب ان يتقدم ذاتها وجودها على المعلول وقال بعضهم ان التقدم
يقال على البعض لمعنى واحد وعلى الباقي بالاشتراك او بالتجوز اما الذي يقع عليه بمعنى واحد
كما قلنا في التقدم بالذات واما الذي يقع عليه بالمجاز فكالتقدم الزماني فان الشيئين انما
يتقدم احدهما على الاخر بالزمان لاجل تقدم زمان احدهما على الاخر لا بحسب ذاتيهما وجعل
فتقدم بعض اجزاء الزمان على البعض بعد ما طبعيا ثالثه المتقدم علة للمتأخر فيرجع التقدم الى ذكر البعض ٢
بالزمان الى التقدم بالطبع ويقال له بالمجاز وكذلك التقدم بالمرتبة الوضعية فان بعد للا التقدم ه
مسعة هذه على البعض لا بذاتهما ولا باعتبار حيزهما ولا مكانهما بل باعتبار القاصد من جهة ان
الى البعض فانه يصل اولا لذلك ومعنى قصده اولا الى زمان فصوله اليها قبل زمان وصوله
الى تلك فيرجع هذا التقدم الى التقدم الزماني واما التقدم بالشرف فانه لا يخلو
عن تجوز او ... فان صاحب الفضيلة معنى يتقدم باعتبار تقدمه في المناصب والفضيلة الزام
سبب لتقدمه في المجالس واطلق عليها لفظ المتقدم اطلاق اسم المسبب على السبب

فيكون مجازاً من هذه الجهة ويرجع الى التقدم المكاني الذي يرجع الى الزماني فان لم يعتبر هذا المعنى
في التقدم فيكون اطلاقه عليه وعلى ما بالذات بالاشتراك سـ فان جعلنا الشرفي
التقدم واحداً على اضافة بمعنى واحد فلا شك في انه ليس يحسن لها التفاوت فيها فيه بل هو لوازم لها
واضافة مجهولة يعرف بهذه اللوازم التي هو المتقدم والتقدم انما يكون بالوجود او بمعنى ثالث
كالزمان والمكان واما المعنى فلا يتقدم في نفسه على الغير ولا يتأخر والمتقدم بازاء المتأخر
وكذلك النحو المعية التي يكون بالعلية فيقال معاً في الزمان ومعاً في الطبع ولذلك الا متكافئ الاولى
الوجود كالاخ والاخ او المع يتكافؤ الوجود كجزئي العلة والمع في المرتبة كنوعي الجنس المتناقضين
معاً على طبيعته والمع في الشرف ظاهر وليس كل شيء ليس بينهما تقدم وتأخر زماني تثبت المعية
الزمانية بينهما فان واجب الوجود لا يتقدم على شيء بالزمان ولا يتأخر عنه وليس هو معه لام
بالزمان ويصح ان يكون شأن معاني الزمان من جميع الوجوه دون المكان

البحث الثاني

في الواحد والكثير قد عرفت اقسامهما فيما مضى فلنشتغل الآن بلواحقهما فلواحق
الوحدة الهو هو وهو اما ان يكون بالذات او بالعرض على قياس ما مر في الوحدة والذي
بالعرض منه ما يكون في الكيف يقال له مشابهة وفي الكم يقال له مساواة في الكم وفي المضاف
يقال له مناسبة وفي الاطراف يقال له مطابقة والذي بالذات والذي في الجنس منه مجانسة
وفي النوع مماثلة وفي الخواص مشاكلة ويقابل هو هو الغيرية وهو من لواحق الكثير
فان اجتماعا على ما عرفنا في الهو هو فههنا ما يغاير في الجنس اي النوع ولا اشيا المتغايرة في الجنس
على الا كانت ما يحل المواد فنفس تغايرها في الجنس على الموجب لها عدم
اجتماع كالخلافة والحركة والتي يختلف بالانواع تحت الاجناس القريبة فيستحيل
اجتماعها في موضوع واحد كالحرارة والبرودة سـ المتغايران متماثلان
ومختلفان والمتقابلان هما المتشاركان في حقيقة واحدة من حيث هما كذلك
كالانسان والفرس ليسا متماثلين وان كانت الحيوانية فيهما متماثلة فالحيوانان فالحيوانان
مشتركان في حقيقة واحدة نوعية وان كان الفرس والانسان مختلفين بحقيقة
لا

واذا قيل انهما متماثلان في الحيوانية او الجسمية كان معناه ان الحيوانية التي في كل واحد منهما مثل
الحيوانية التي في الآخر فكذلك الجسمية والمثلان متشاركان في نوع واحد فلا ندري مقوم المثلين
الجزئية بينهما بعض الاعتبارات فان الصفات في النسب لما لو تماثلا لم يكن اشتباه
فلم يكن ما لهما لان المثلان متغايران وقد يقال معنا ان النوع الواحد لما كان له شخصان فانما
يتكثر باعتبار المواد لاستحالة استناد التكثر الى ذاتها ولا الى ما هو لازم لها فلا بد له من
خارجي يفصل كلا منها على الغير ولا بد من مادة قابلة للفصل وهذا لا يخلو عن ضعف عرفته
من قبل وايضاً في الهيئات والعقود التي من نوع واحد ما يقع في مادة واحدة في زمانين
منه شخصان وامتياز احدهما عن الآخر لا بالمادة بل بالزمان والمختلفان ما لا يكونان كذلك وهما
متقابلان وغير متقابلين فالمتقابلان هما اللذان لا يصدقان على شيء واحد في حالة واحدة
من جهة واحدة واصنافه اربعة في المشهور الاول تقابل السلب والايجاب سواء
كانا في القضية او في غيرها ومن قال ان التقابل بالايجاب والسلب هو تقابل التناقض
اخطأ من حيث ان هذا التناقض انما يصدق في القضايا الثاني تقابل التضاد و
الضدان هما اللذان الذاتان الوجوديتان المتعاقبتان على موضوع واحد وبينهما غاية
الخلاف الثالث تقابل العدم والملكة والعدم هنا عبارة عن عدم شيء عن شيء
من شأنه او من شأن جنسه ان يكون له الرابع تقابل التضايف فالفرق بين الاول
والبواقي ان الاول يقابل الغير لا في الوجود وايضاً فلا بد يكون احدهما صادقاً و
الآخر كاذباً والفرق بين الثاني والثالث ان الثاني يشترط فيه وجود المتقابلين
ووجوب عليهما والفرق بين الثاني والرابع ان الرابع لا يعقل انفكاك احد المتقابلين عن
صاحبه والفرق بين الثالث والرابع ما مر في الثاني والثالث واعلم ان المتقدمين
في تقابل التضاد انه لا بعد واشترطوا في تقابل العدم والملكة كون العدم عن شيء من
شأنه ان يكون له حتى يكون العمى عدماً والجزء الذي لم ينفتح عينه ولا يرد لا يطلق
عليهما عدم البصر والظلمة سـ تقابل السلب والايجاب اقوى من تقابل التضاد لان

١٥٩

خدم

لان الخير انما هو امر ذاتي وله انه ليس بشر وهو عرضي واعتقاد انه ليس بخير يرفع الامر الذاتي
وانه شر يرفع العرضي والرافع للعرضي اهون معاندة من الرافع للعرضي وليس بخير
اهون من كونه شرا او ان الشر لولا انه ليس بخير لما كان اعتقاد ثم واقعا لاعتقاد
كونه خيرا او لو كان ما بدل الشر شيئا اخر فما ليس بخير لامتنع اعتقاده مع اعتقاد كونه
خيرا فالكون المعاندة الذاتية انما هي من السلب للايجاب ش لا تضاد الا بين الانواع
الداخلة تحت جنس اخير فان الاجناس لا تضاد بالاستقراء ومن قال ان الخير
والشر ضدان مع كونهما جنسان فقد اخطا اما اولا فلجعله الطبيعة وجوابه
وجها وهو خطا واما ثانيا فلجعله اياهما جنسين مع انهما ليسا كذلك لان الخير
عبارة عن كون الشي ملايما والشر عبارة عن كونه غير ملايم والملايمة وعدمها من
المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الاولى من الانواع الداخلة تحت اجناس
متباينة لا ينتقض بالاستقراء فان الحلاوة والحرارة يجوز اجتماعهما ومن نقض
هذا بالشجاعة والتهور الداخلتين احدهما تحت الفضيلة والاخر تحت الرذيلة لم يدر
ان الشجاعة تضاد التهور لكونها فضيلة وهي عارضة لها فالتضاد انما هو في
العوارض بشرط الدخول تحت جنس قريب والاختلاف في الفصول سوال — التقادم
الجنس بينهما متفق ولا تضاد من قبله ولو كان متضادا فهو من قبيل الفصول [illegible]
فالمتضادان هما المتصادقان اللذان هما غير داخلين تحت جنس قريب ايضا الفصلان لا ينسبان
الى الموضوع بانهما لا يتعاقبان على جنس وان جعلا متعاقبين على موضوع فهما
عرضان مستقلان لا فصلان لعرضين وقد يجيبون عن هذا بان النوع في
الخارج شي واحد ليس بجنسه جعل ولفصله جعل انما يفصلهما الذهن ش الثق
الث وقوف على ان ضد الواحد واحد وهو الذي يقع في غاية البعد عنه فلو فرض
شي كالوسط للطرفين كل منهما في غاية البعد فالتضاد الحقيقي بين الطرفين ولا تضاد
احدهما الوسط ولو كان للشي الواحد ضدان فاما ان يكونا على غاية
البعد عنه من جهة واحدة فهو من نوع واحد وضد واحد وقد فرضنا ضدين
واما ان يكونا من جهتين فليس شي واحدا حقيقا بل هو كالجسم الذي يضاد باسرها

من حث

في نسخه

من حيث انه ابيض ويضاد البارد من حيث انه حار وبالحقيقة التضاد انما هو
السواد والبياض اللذان هما اثنان لا غير وبين الحار والبارد والمحل مضاد للامرين بالعرض
والعدم تام لما اشترطوا في الضدين غاية الخلاف جوزوا كون الشي ضدا لاحد كشي
فالسواد كما يضاد البياض يضاد الحمرة والخضرة ش التعاقب على الاضداد
قد يكون متدرجا كما في البياض والسواد وقد لا يكون كحركتي الصعود عن الوسط والهبوط
اليه واكثر الاعراض لما انتقال من احد الضدين الى الاخر انما يكون بعد انتقال في الوسائط
فالابيض يصفر ثم يحمر ثم يسود وقد يكون احد الضدين لازما للموضوع كالبياض
للثلج وقد يفارقه اما مع استحالة خلو المحل عنهما كالصحة والمرض للبدن او مع
جواز اما مع الاتصاف بالوسط سواء عبر عنه باسم محصل كالفاتر ولا حار ولسلب
الطرفين كقولنا لا حار ولا بارد او مع عدم الاتصاف به كالشفاف ليس كل ما
يسلب عنه الطرفان يتصف بالوسط كالذي لا يسلب عنه والثقل ش لما

كان التقابل بعضه اشد من الباقي لم يكن جنسا لها بل هو لازم لهذه الاربعة وقد يستدلون
على الحصر بان المتقابلين ان كانا وجوديين فاما ان يكون ماهية كل منهما معقولة بالقياس
الى الاخر وهما المتضايفان او لا يكونا كذلك وهما الضدان واما ان يكون احدهما وجوديا
والاخر عدميا فاما ان يوجد الوجود والعدم بالنسبة الى موضوع او جنسه وهما
العدم والملكة او لا وهو السلب والايجاب واورد الشيخ في الشفا سؤالا وهو ان
السواد من حيث انه سواد فقط لا يضاد البياض بل انما يضاده لو اقترن به البياض
لكنه لو اقترن صار مضافا اليه فهو من حيث هو ضد مقول بالقياس الى غيره فيكون من حيث
هو ضد مضايف فيكون التضايف في نفس الضدية او جزؤها فلا يكون قسيمة لها واجاب عنه
بان السواد من حيث هو والبياض من حيث هو لا نظر لهما مع الصدق على احد الضدين
ولم يصدق على احد المتضايفين ثم لا الضد كل منهما ضد الصاحب وجد التضايف عارضا
لهما واورد سؤالا اخر وهو ان التقابل من حيث هو يضايف بل من المضاف فهو مندرج

تحته فكيف يكون اعم منه اجاب عنه بان المتقابلين يعرض لهما الاضافة ولعسا لا لنفسيهما
متضايفين كالابيات في السواد والبياض وكل متقابل من حيث هو متقابل مضاف وليس كل
متقابل مضاف فيفرق بين التقابل من حيث هو متقابل وبين اخذه مطلقا ولا استبعاد في عروض
الخاص لكلي ما الطبيعة العامة لا الفرد العام باعتبار شرط يصير العام به اخص فافهم

البحث الثالث في القوة والفعل لفظ القوة كان في الوضع الاول للمعنى الوجداني
الحيوان الذي يمكنه بها ان يصدر عنه الافعال الشاقة بالكثرة الوجدا من الحيوان في
كميتها وكيفيتها ويسمى اضداده الضعف ثم هذا المعنى مبدأ هو القدرة اي كون الحيوان
بحيث ان شاء ان يفعل فعل وان شاء ان يترك ترك وبازائه العجز ولازم هو ان ينفعل
ولا الضعف فنقل لفظ القوة اليهما والقدرة جنس وهذه الصفة المؤثرة ولازم هو كون
الفعل ممكنا فنقل اليهما فيقال للابيض انه اسود بالقوة ويسمى الحصول المقابل لهذه
القوة بالفعل ثم وجد المهندسون لبعض الخطوط من شانه ان يكون ضلعا المربع
وبعضها ليس ممكنا ان يكون ضلعا لذلك المربع فجعلوه لذلك المربع قوة ذلك الخط
كانه لم يمكن منه واذا اخذ هو عرفت التوسيع فقد عرفت مقابله وهو اما الضعيف او
العاجز او التسهيل للانفعال او غير المؤثر او الضروري او يكون المقدار الخطي ضلعا
لمقدار مسطح معروض **ش** القوة المؤثرة ان كانت مصدرا لفعل واحد
من غير ارادة فهو القوة الطبيعية وبازائها هي القوة الفلكية وان كانت مبدأ
لافعال مختلفة من غير ارادة فهو القوة النباتية وبازائها هي القوى الحيوانية التي
هي القدرة وهي غير المزاج لان ما ثر المزاج من جنس بساطة لكونه كيفية متوسطة
من الحار والبارد وليست القدرة كذلك وذهب قوم الى ان القدرة لا تتقدم على
الفعل وهؤلاء ان عنوا بالقدرة مبدأ الماثر اعني القدرة والمشية الجازمة
فهو حق خلا انهم غيروا الاصطلاح وان عنوا به ما ذكرناه نحن فانه باطل قطعا
فان القاعد يمكنه ان يقوم وذهب قوم الى انها ليست على الضدين والكلام

على هيولا

على هيولا عناصر وقد يقولون ان القدرة لا يتصف بها الا من شانه ان يفعل وان لا يفعل
حتى لو كان من شانه ان يفعل لا غير لم يصفونه بالقدرة وقد يا زعم الشيخ في هذا وما ان الذي
يفعل من غير ان يشا ويريد فقد لكن له قدرة ولو كان يفعل بارادة دائمة لا يتغير اتفاقا او
وجوبا فانه يفعل بقدرة مثل ذلك لان حد القدرة موجود لهذا الا انه اذا شاء ان يفعل فعل واذا
لم يشأ لم يفعل لكن كل من هذين شرطي لا يستدعي صدق الحمل **ش** القوة الانفعالية قد
يكون منصورة نحو شيء واحد كقوة الفلك على قبول الحركة على الاتم وقد يكون القبول
ذو الحفظ كقوة الماء وقد يكون عليهما وقد يكون قوة على قبول الضدين كالحرارة و
البرودة للجسم والهيولى عنها قبول لكل شيء وتتخصص قبولها للبعض دون البعض اما
باستعدادها على الاتم واما بتخصيص الفاعل المختار على الحق واعلم ان هذا الاستعداد فيما
كان قوة احد الضدين مغاير للاخرى بل مماثلة ربما كان والاستعداد له فيه قريب وفيه القرب
والبعد ومتوسط والامكان الذي يوجد فيه قسما الضدين زيادة غير الاستعداد فان الاستعداد
فيه ترجح ما الجانب احد الطرفين بخلاف طبيعة الامكان واعلم ان القوة متقدمة
على الفعل في الاشياء الجزئية وينتهي الى مبدأ بالفعل لاستحالة خروج ما بالقوة الى
الفعل من غير مرجح **البحث الرابع** في المحدث والقديم الحدوث يطلق ويعني
تارة حصول الشيء بعد عدمه بعدية زمانية ويعني به حصول الشيء بعد عدمه بعدية
زمانية والقديم يقال بمعنيين مقابلين لهذين ونقول ان كل محدث حدوثا زمانيا
فانه يسبقه امكان وجوده وموضوعه لذلك الامكان لانه قبل حصوله يستحيل ان يكون
واجبا او ممتنعا فهو ممكن وامكانه ليس هو العدم المحض والا لكان الممتنع ممكنا ولان
الامكان لا ينافي الوجود والعدم منافية ولا عدميا والا لكان الوجوب والامتناع عدميين
وليس هو نفس الشيء لانه قبل حصوله ليس بحاصل والامكان حاصل ولانا قد نعقل الشيء
ونشك في امكانه وليس هو قدرة القادر عليه لانا نعللها به فهو موجود ولانا قد نحكم
على الشيء بانه ممكن في الذهن وليس منشأ الفرق الا الوجود وهو الامكان فثمة

حكمنا عليه بالامكان في الاعيان لانه لو كان موجودا في الذهن لا غير لكان للذهن ان يلحقه
بجميع الماهيات فاذا الحقه ببعضها كان ذلك الشيء في الخارج ممكنا وهو باطل وايضا
فما تقوم بذاته ولان لما اختص بشيء دون غيره واما الكل اختصاص بعض الاشياء بالامكان دون
البعض اولى من العكس فلا بد له من محل يتعلق بالحادث دون غيره ولانه لما اختص به وكل
حادث يسبقه امكان وموضوع هو الهيولى او الهيولى ليست حادثة والا لافتقرت
فلا يحدث الا ماله نوع وجود في هيولى وذلك اما ان يكون مع المادة او عنها او منها واعلم
ان فساد هذه الحجة ظاهر وشبهه لغيره لاعتبار الامكان العينية وتحقيق
هذا ان نحو الصفات تنقسم الى الصفات موجودة في الذهن والعين والى صفة توجد
في الذهن لا غير ووجودها العدمي بموانها في الذهن كالنوعية المحمولة على الانسان
والجزئية المحمولة على زيد كذلك جميع المعقولات الثانية كما نشهد على ذلك وكما لا يلزم
من كون الشيء ليس بجزئي في الاعيان ان يكون الكلية ثابتة في الاعيان كذلك لا يلزم
من كون الامكان ليس بثابت في الاعيان ان يكون الوجوب والامتناع ثابتين فيه وكونه
ليس هو نفس العدم لا ينافي ان يكون عدميا وقولهم انا نحكم على الشيء بانه ممكن في
الاعيان ونفرق بينه وبين الممكن الذهني ومنشأ الفرق وجود الامكان فاسد لما
تبينا من ان الحكم على الشيء في الاعيان بشيء لا يستدعي وجود ذلك الشيء كما انا نحكم بان
زيدا موجود خارجي وان كانت الجزئية من الموجودات الذهنية بل منشأ الفرق هو اعتبار
وجود الشيء في الخارج تارة وفي الذهن اخرى واما قولهم لو كان الامكان ذهنيا لجاز لحوقه
بجميع الماهيات فلازمه فاسد فانه ليس من شرط الامر الذهني ان يتساوى نسبته
الى جميع الماهيات كما في سائر الاعتبارات الذهنية من الجزئية والكلية والامتناع فان الذهن
لا يلحقها الا بما يلاحظ صلوحها له ولا قد بينا هذا الدليل فلنشرع في بيان فساد المطلوب
فنقول لو كان الامكان من الاحوال العينية لترتب سلسلة من احاد غير متناهية معا
والثاني باطل فالمقدم مثله اما الشرطية فلان الهيولى قابلة لاحاد غير متناهية ولا شك

ان يدل

ان يدل الدليل لبعض تلك الاحاد مغايرة للباقي فيحصل في المادة امكانات غير متناهية مع ان الامكان
طبيعة نوعية ومحله هو الهيولى وهو احد فلا يقع بينها امتياز بالذات بل يحصل باختلاف المكنات
المنسوبة اليها الا انا نقول يستحيل ان يقع امتياز للامور العينية بالاضافة الى اشياء معدومة فان
ما بالذات لا يتميز بشيء عن شيء ولا يمكن ان يقال ان الاضافة ههنا عقلية لانا قد عقلنا تلك الاشياء واضفنا
اليها الامكان ووقع فيها الامتياز لانا نقول نعقل اعدادا غير متناهية على جهة التفصيل باطل
بالضرورة وان نعقل اضافة لعدم الامكانات الى بعض الممكنات يستدعي امتياز الامكانات فلا
يستند الى العقل واضافاتها للامكانات الغير متناهية . ان حدوث كل حادث مشروط بحادث
سابق فيكون الحوادث مترتبة فيكون امكاناتها مترتبة وان كل موجود مفتقر الى الغير ممكن بالامكان امكان
موصوفة له مترتبة عليه فيتسلسل مراتب غير متناهية وهو باطل اجاب عنه بعض المحققين بان الامكان
اعتبار عقلي متعلق بشيء خارجي من حيث تعلقه بالشيء الخارجي ليس موجودا في الخارج فيكون امكان
بل هو امكان وجوده في الخارج ولتعلقه بذلك الشيء يدل على وجوده ولذا الشيء في الخارج وهو موضوعه
ومن حيث قيامه بالعقل موجود في الخارج وله امكان لغيره يعتبره العقل وينقطع التسلسل
بانقطاع الاعتبار اقول في هذا تسليم ان الامكان من الاعتبارات الذهنية وقوله
تعلقه بشيء يدل على وجوده ان عنى بذلك الشيء هو الممكن فهو باطل قطعا وان عنى به المحل الذي
يريد ان يثبته فهو نفس المتنازع فانا نمنع تعلقه بمثل هذا الشيء ولان امكان الحادث لو كان
حالا في غيره كان وصف الشيء حالا في غيره وهو غير معقول اجاب عنه بان امكانه قبل وجوده
حال في موضوعه فان معناه كون الشيء في موضوعه بالقوة وهو صفة الموضوع من حيث
هو فيه وصفة الشيء من حيث هو فيه بالقياس اليه فبالاعتبار الاول يكون كالعرض في
موضوع وبالاعتبار الثاني يكون كاضافة المضاف اليه اقول حلوله في الموضوع ينافي
ما ذكره اولا من انه اعتبار عقلي وايضا فان امكان المضاف الموضوع بالشيء مغاير
لامكان حلول الشيء في الموضوع وصفة الموضوع هو الاول والبحث عن الثاني ولان
الامكان اضافة يستدعي ثبوت المضافين ويلزم منه تقدم الوجود على الامكان

اجاب بان ثبوتهما في العقل كاف اقول وفي هذا اعتراف بانه غير موجود في الخارج وان
الهيولى المفروضة اذا قطعناها نصفين فان بقي كل واحد منهما امكانات غير متناهية
هي الامكانات الحاصلة في المحل فيكون شي واحد موجودا في محلين دفعة وهو باطل او يحدث له
امكانات غير متناهية في تلك الحال وكذا حال قبلية لانه امكان فالامكانات الغير المتناهية امكانات
غير متناهية هذا خلف وان بقي في كل واحد منهما امكانات متناهية فمجموعهما متناه
وقد اجابوا عن هذا بان الامكان انما هو للانواع لا للاحاد الجزئيات وهذا فاسد لوجوه
الاول ان النوع ماهية ليس لها في الخارج امكان يتحقق وانما المتحقق هو الجزئية فما
يمكن في الاعيان ليس الامكان واما الامكان المتحقق في الاعيان و ثانيها ان النوع
طبيعة غير حادثة على رايهم وثالثها انا ناخذ الجزء من الحادث بعينه الجزئية ونقول هل يمكن
قبل حدوثه ام لا وبعد ما قالوا بعينه البحث الخارجي في الكلي والجزئي قد عرفت
في المنطق احوالهما والاصطلاح فيهما فنقول ان الماهية من حيث هي هي لا واحدة
ولا كثيرة ولا عامة ولا خاصة ولا كلية ولا جزئية ولو كانت الانسانية من حيث هي كلية
لم يمكن الكلي ان ياو كذلك لو كانت من حيث هي جزئية وقد يحكى عن بعض القدماء ان الماهية من
حيث هي هي بعض الوحدة وكذلك لو كانت دائما لا تصفت بالكثرة فاضحى وجدان ذالعدد
وهو خطا فان عدم اقتضاء الوحدة لا يستلزم اقتضاء الكثرة لعدم استلزام العام للخاص
ولو اسئلك عن الانسانية في طرفي النقيض هل الانسانية الف ام ليس كان الجواب سلب
اي شي كان ليس على ان السلب بعد من حيث بل على انه حمل من حيث وان كان طرفا المثلية
موجبتين لم يلزم في الجواب احدهما وبهذا يتبع الفرق بين المتناقضين وبين الموجبتين
اللتين في قوتهما وليست الانسانية كلية باعتبار ان انانية واحدة موجودة في كثيرين
فان الشي الواحد لا يتصور ان يكون في مادة كثيرة ولو كانت الانسانية زيد هي بعينها عمرو
لا تصف كل واحد منها بصفات الاخرى فيكون ذات واحدة متصفة بصفات
متقابلة بل نع كل واحد من زيد وعمرو وان انسانية بانفه الانسان احدهما فعدان الغرض
والامر المشترك انما هو امر ذهني فانه لو وقع في الاعيان لحصلت له هوية متشخصة

لا تقع فيها شركة فلا يكون كلية والحيوان من حيث هو هو موجود ضرورة وجود الحيوان المقيد وجود
المركب يستدعي وجود اجزائه فوجود الشي لو كان لا ينفك عن غيره لا يخرجه عن كونه موجودا
فالحيوان من حيث هو هو وان كان لا يوجد الا مع قيد التشخص فانه موجود كالبياض الذي لا
يوجد الا مع المحل والكثير من الملزومات مع ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان يقال عموم علیهم
او خصوص وليس يحق ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان يقال عليه احدهما فالحيوان الماخوذ
مع عوارضه هو الشي الطبيعي والماخوذ ذاته هو الطبيعة التي وجودها اقدم من الوجود
الطبيعي بتقدم البسيط على المركب وهو الذي يخص بانه الوجود الالهي لان سبب وجوده بما
هو حيوان عناية الله تعالى بحث قد عرفت وجود الكلي الطبيعي في الاعيان
اعلم ان الكلي المنطقي انما وجوده في الذهن لا غير وكيف لا وهو من المعقولات
الثانية واما الكلي العقلي فالحق انه كذلك ايضا فانه يستحيل ان يكون في الخارج
شي واحد هو كلي يقال على كثيرين انما وجوده في الذهن يحصل له هو جزئي باعتبار
وكلي باعتبار فانه من حيث انه موجود في النفس جزئي ومن حيث يشتركون
فيه كثيرون كلي وهنا فائدة وهي ان كلية الكلي العقلي يستحيل ان يكون باعتبار على
الجزئيات الخارجية بل ان كان فبالقياس الى الجزئيات الذهنية وليست هذه هي
الجزئيات المستفادة من الخارج فان زيد الخارجي والذهني يستحيل ان يكون انا كليا
بل الجزئيات المستفادة من الموجودات الذهنية من انواع الكلي العقلي وقد قيل ان الصور
العقلية انما يكون كلية لاجل نسبتها الى امور من خارج على وجه اراى تلك الخارجيات
سبقت الى الذهن يجب ان يقع عنها منه هذه الصورة بعينها وان اسبق احدها فاثر
النفس منه بهذه الصفة لم يكن لما عداه اثر ونحن نقول ان عني هذا القائل بالصورة العقلية
الكلي الطبيعي فهو حق وان عني به العقلي فقد بينا ما عندنا فيه واما الكلي الذي في النفس
بالقياس الى هذه الصورة التي في النفس فهذا الاعتبار يحسب القياس الى اي صورة سبقت
من هذه الصورة النفسية الى النفس ثم هذه الصورة يكون جزئية باعتبار ما قلنا

ولان قوة النفس ان تعقل وتعقل انها عقلت كذلك الى غير النهاية وان تركبت اضافات على اضافات
فيجب ان يكون لهذه الصور العقلية وقوفها الى نهاية القوة لا بالفعل ش قال الجسم انه
جنس للانسان يعنى به انه مادته والفرق بينهما انا اذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق
من حيث هو وبشرط انه ليس داخلا في معناه غير هذا وان انضم اليه شيء مثل حس او تغذ كان
معنى خارجا عنه زائدا او محمولا فيه فانه حينئذ يكون مادة وجزءا للانسان وان اخذنا الجسم لا بشرط
ان يعرض لمعنى زائد ولا يكون يجب ان يكون جسميته لجوهرية مصورة بالاقطار فقط
بل جوهرية كيف كانت ولو كانت مع مقومات كثيرة لخاصية والجوهرية به يكون تلك
المجتمعات داخلة في هويته ذلك الجوهر لا ان تكون الجوهرية تمت بالاقطار ثم لحقت تلك المعاني
خارجة عنه فهو يكون جنسا فالجسم بالمعنى الاول موجود من الانسان لا يكون محمولا عليه لانه مادة لا انسان
ليست مجردا انها جوهر ذو الاقطار الثلاثة فقط واما الثاني فانه محمول عليه وعلى غيره من الانواع و
كذلك الحساس ان اخذ انه جسم او شيء له حس بشرط ان لا يكون مادة له لم يكن فصلا
وكان جزءا من الانسان وصورة وهو غير محمول عليه وان اخذ جسما او شيئا له حس من غير
التعرض لقيد اخر كان فصلا محمولا وان اخذ الجسم منضما اليه الحس والتغذي كان
نوعا بمعنى ان الجسم المقيد يكون نوعا لان النوع محمول الجسم والمقيد فباشتراط عدم الزيادة
يكون مادة وبعدم اشتراط الزيادة يكون جنسا وباشتراطها يكون نوعا وهذا التمييز انما هو
في الذهن لا في الخارج ش وجود الجسمية للانسان انما يتقدم على وجود الحيوانية
له اذا اخذت بمعنى المادة اما اذا اخذت بمعنى الجنس فلا فانه يستحيل وجود الجنس
اولا ثم ينضم الفصل فيتحصل النوع وكذلك في العقل ايضا فانه لا يمكنه ان يضع
للجسمية التي بمعنى الجنس وجودا محصلا ثم يضم اليه شيئا اخر حتى يحصل الحيوان
فانه لو جعل ذلك لكان ذلك الحيوان غير محمول على الانسان بل انما يحدث للنوع طبيعة
جنسية في الوجود والعقل معا اذا اخذت النوع بتمامه لا يكون الفصل خارجا
عن الجنس مضافا اليه بل متضمنا فيه وجزءا منه ش لا امر في العام الذا

اذا انضم اليه طبيعة وجب اول شيء ان يكون انضمامهما على سبيل القسمة حتى تتأدى الى
النوع وان يكون تلك الطبيعة متحيزة عليها ان تتقلب فيه المشار اليه باب كقسمي المتحرك
وغيره بل يجب ان يكون القسمة لازمة فيكون المعنى الخاص لا يفارق حصة الخاصة و
يجب ان يكون ذا الى الامر عند لاحقين للمعنى العام لاجل العر علمها فانه لو كان ابدا
لم يكن فصلا كقسمة الجوهر الى الابيض والاسود غيرها بل ان القسمة الاولية انه جسم او غير جسم
واورد الشيخ سؤاله هو الشيخ منفصل عن مشاركة في الجنس بالفعل وانا الفصل ليس
من المحمولات واذا كان واقعا تحت المحمولات افتقر الى فصل وتسلسل واجاب بانه انما
يحتاج في انفصاله عن غيره الى فصل اذا شاركه في الجنس ولا يجب في كون الفصل واقعا
تحت لعم المحمولات واذا قالوا الجوهر جوهر فانا نعني به ان فصل الجوهر يلزمه ان يكون
جوهرا الا ان يكون معنى من مقومات فانه اذا حددنا الانسان فقلنا انه حيوان ناطق فليس
المراد منه ان الانسان هو مجموع الحيوان والناطق بل المراد بذلك انه الحيوان الذي ذلك
الحيوان ناطق فليس يكون الحيوان شيئا وكونه ناطقا شيئا اخر بل الحيوان في نفسه امر
مبهم لا تحصيل له فاذا صار ناطقا صار محصلا وليس هوية فصل الانسان انه ناطق بل هو معنى
يدل عليه بالالتزام فاذا اجتمع لشيء لوازم لا تقدم لاحدها على الاخر ذكر امعا وجعل
في المشهور انهما فصلان كالحساس والمتحرك بالارادة وفي الحقيقة الفصل هو منشأهما
فالفصل متحد على انه مصرح لا على انه ملزوم له فان للاتحاد على معان احدها اتحاد
المادة بالصورة فيكون المادة شيئا لا وجود له بانفراده وانما يصير بالفعل بالصورة
على ان يكون الصورة امرا خارجا عنها ولا يصدق على المجموع واحد منهما والثاني اتحاد
اشياء يكون كل واحد منها في نفسه مستغنيا عن الاخر في القوام الا انها تتحد ويحصل
بها شيء واحد اما بالتركيب واما بالاستحالة والثالث اتحاد اشياء بعضها لا يتقوم
بالفعل الا بما ينضم اليه وبعضها يتقوم بالفعل فيتقوم الاول بالثاني ويحصل من ذلك جملة
متحدة كالجسم والنامي والنابع اتحاد شيء لشيء فوق هذا الشيء منهما ان يكون ذلك الشيء
لا ان ينضم اليه فان الذهن قد يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى نفسه

اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجه فيضم اليه معنى اخر ولعني هي لها بان يكون ذلك
المعنى متضمنا فيه وانما يكون لغرض حيث التعيين ورفع الابهام لا في الوجه كالمقدار فانه معنى يجوز
ان يكون خطا وسطحا او جسما لا على ان تقارنه شيء فيكون مجموعهما الخط والسطح بل معنى
تكون نفس الخط ذلك او نفس السطح ذلك فهذا معنى اتحاد الفصل والفصل الجنس وهو مخالف لما يقتضي
يكون كل واحد منها مقولا على الاخر منه فلذا الغيا الجنس والفصل في الحد من حيث ان كل واحد
منها اجزاء الحد فانه لا يحمل على الحد بل على انه لا يقال للحد انه جنس ولا فصل ولا يقال لحد الحيوان انه
انه جسم ولا انه ذو حس وانما هي حيث انها اجناس من الفصول طبائع تبعث طبيعة على ما علمت فانها
تحمل على المحدود والحد انما ادليه معنى طبيعة واحدة فانك اذا املت الحيوان تحصل في ذلك معنى
شيء واحد فانك اذا تعلم الحيوان تحصل بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق
فاذا نظرت الى الكل الذي لم يكن كثيرة في الذهن واذا نظرت الى الحد وجدته مؤلفا من عدة
معان واعتبرتها من جهة والكل واحد منها معنى في نفسه غير الاخر وجدت هناك كثيرة
في الذهن فالحد ان عنيت به المعنى العام في النفس بلا اعتبار الاول كان الحد بعينه هو
المحدود المعقول وان عنيت به المعنى الثاني لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود بل مؤلفه
انه كما سبق لو بالاعتبار الاول يكون الناطق والحيوان جزئين من الحد بل محمولين عليه بانه
هو لانهما حقيقتان متغايران او متغايرتان فان الجميع لكن معناه الحيوان هو كذلك الذي ذلك الحيوان
حيوانيته متحصلة بالنطق وبلا اعتبار الثاني فلو كان الجنس والفصل محمولين على الحد بل جزئين منه
فلا يحملان عليه لوجب المغايرة بين الكلي والجزئي سر فيقع الفرق بين الكلي والكل
من وجوه عدة فان الكل موجود في الخارج والكلي ليس بموجود فيه ولان الكل يعد باجزائه
والكلي لا يعد بجزئياته والكل يتقوم باجزائه والكلي قد يتقوم الجزئي والكل محمول على الجزء
والكلي لا يكون محمولا على الجزئي ولان اجزاء الكل متناهية وجزئيات الكلي غير متناهية
ويشترط في حضور الكل وجود الاجزاء معا ولا يشترط في الكلي حصول جزئياته ولا يستركه ذكرنا
في الحد اوسط سيكون لك قول الطبيعة الكلية انما نتكثر بامور مضافة اليها
فانا قد بينا استحالة استناد الكثرة الى الذات وكذا بينا ان الكثيرة بلا شك فان الاشتراك

امتيازا
لو كانت في امر عرضي لما حصل تشخص ماهيتها ولو كانت الشركة في جنس امر فما فصلها
متقوم وان كانت الشركة بنفس ماهيتها الممتاز بعرضي غير لازم لماهيتها فان اللازم
الماهية يتشخص والمميز غير متشخص وقد يجوز قوم استناد التميز الى الزمان على ما مثلناه
رده وقد اورد الشيخ عليهم بان الزمان متجدد الحركة الحالة في جسم واحد فيما ذا امتاز جسد
منه من جزء وقد اجيب عن هذا بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها عن بعض بذواتها
وهذا انما يستند على راي المتقدم فان اجزاء الزمان ان كانت مختلفة بذواتها لزم تتالي
الانات وان اتحدت جاز في كل نوع الممتاز شخصان منه بذاتهما وعلى هذا الجواب ان
اجزاء الزمان لا يجتمع بعضها مع بعض ليقع بينها امتياز شيء فيها عن شيء متميز الى بالعيان او
الا في التصور فانه يمتاز بعضها عن بعض بالتقدم والتاخر وايراد على هذا ان الزمانين
لما تميزا بالتقدم والتاخر جاز ان يتميز الجسد الشخصي للنوع عن الاخر بحصوله في زمان
متقدم ومع هذا اجتماع شخصين في محل واحد دفعة اجابوا بانه لو اوجب ذلك مكان
حدوث كل واحد فلم يبق لنسبته اليه فلا يقع التميز باعتبار نسبته الى الزمان مطلق
مطلق المميز بين الشيئين ينبغي ان يكون حاصلا في حالة وجودهما وتميزهما سر
ما ينبغي ان تعلم هنا انه فرق بين المميز والمشخص فان الفصول مميزة وغير مشخصة
لا الاشياء المتشخصة بذواتها فالمم يقع لها شركة مع غيرها لا في امر عرضي لا يفتقر
الى مميز مع ان لها تشخصا والتشخص المنتشر مطلق على معنيين بحسب ما يوجد في التصور تشخصا
واحد بنسب غير متعين كرجل واحد والثاني ان يراد الانسان شخص على وجه لم يعلم
انه زيد او عمرو والفرق بين المنتشرين ظاهر فان مراد الاول منا ذلك الكثير واحد على البدل
دون الثاني سر لا يمكن ان يكون طبيعة واحدة جنسا في موضع ونوعا في الاخر
وبالجملة لا يمكن استغناء الجنس عن الفصل في موضع وافتقاره في الاخر فان افتقار
تلك الطبيعة فلا نفرد ذاتها الى الفصل ان كان لذاتها ولان الطبيعة لا تفرد لها
الا بالفصل فلا يصح حصولها دون الفصل وان كان هذا افتقارها المعنى زائد عرضي
لاحق فيجوز زوالها عن الطبيعة الجنسية وبقاؤها دونه وكان المفرد غير فصل

جنسها الى بدل ويبطل معها الطبيعة
فاذن الحقائق البسيطة يستحيل ان يزول فصلها عن طبيعة جنسها الى بدل ويبطل معها الطبيعة
المحصّلة فلا يصح ان يكون سبب فصل شيء فصلا لآخر س حقيقة الشيء وذاته وماهيته من حيث
هي حقائق ومفردات وهيآت من المعقولات الثانية لا من حيث انها انسان وفرس بل بحسب الاعتبارات
الذهنية وقد يطلق الحقيقة على ما له الوجود ويعرفونها بانها خصوصية الشيء الثابتة له ويعرفون وجواهر
الماهية بانها ما به الشيء هو ما هو وقد تراد فاسم الحقيقة وقد يخص بما وراء الوجوه من الاشياء
التي تعرض لها الوجود وبهذا الاعتبار يقال الماهية للمبدأ الاول ويقال له ماهية بالاعتبار الاول
والذات يقال ويعنى به ما يتقوم في الاعيان في الماهيات فالذهنيات لا تسمى ذوات وان سميت
ماهيات وقد يعنى بالذات الموجود العام لا في محل فلا يكون الصفات ذوات وعلى الاصطلاح
الاول يقال للصفات ذوات وقد يطلق لفظ الذات والماهية والبسائط ذواتها ما
هياتها اذ ليس لها ما يسلخ ذاتها وذاتها صورتها والمركب ليس ذاته وصورته جزء ذاته
جزء من ذاته وهذا فيه نظر من حيث الاشتراك اللفظي فان اسم الصورة يقع على ذات الشيء وهو
المعنى بكون ذات البسيط ما صورته وعلى الحال المتقوم لمحله وهو المعنى بكون الصورة المركب
عن ذاته س اجزاء المركب قد يتميز في الخارج كالبدن والنفس الانسان
ما جزءان وقد لا يتميز الا في الذهن كالسواد فان جنسه لو تميز عن فصله
في الخارج لكان محسوسين فان كانا مثلين للسواد استحال تقومه بهما وان كانا مخالفين
له لم يكن الاحساس بالسواد احساسا بالمحسوس الواحد بل بالمحسوسين واما غير محسوسين
فان حدثت عند التركيب هيئة محسوسة لم يكن السواد الا تلك الهيئة فيكون
التركيب في فاعل السواد او قابله وان لم يحدث لم يكن السواد محسوسا سوال جزء
السواد لو انفصلا بيان الذهن فان طابق كل منهما نفس السواد التابع فلا فرق
من احدهما وصورة السواد في العقل فالاول مطابقة للسواد وهي بعينها
مطابقة للبياض فان طابق كل منهما شيئا من السواد الخارجي فهو شيء ان يطابق
احدهما المعنى الجنسي والاخر المعنى الفصلي جواب ليس في الخارج للسواد
جنس هو اللونية وفصل بعضهما البعض والمطابقة يعتبر فيها الوجه العيني

ان كانت

وان كانت المطابقة بالنسبة اليه س المنقول عن افلاطن وسقراط ان لكل موجود
محسوس فانه له مطابقا هو معنى كلي مفارق لا يفنى ولا يتغير وسموا الوجود المفارق وجودا
مثاليا وجعلوا لكل واحد منهما صورا طبيعية صورة مفارقة هي المعقولة واما ما يتعلق
العقل لو كان العقل لا يدرك الا بنفسه ولذلك الحدود والبراهين انما تتناول كلها المعقولة
لا المحسوسة وان الانسانية معنى واحد يشترك فيه الاشخاص ويبقى مع بطلانها وهو واحد
وذهب لغوون الى ان هذه الصور لا تكون مفارقة بل المفارق هو مبادي الصور وهي
الاعداد التعليمية التي تفارق بالحدود والتي لا تفارق بالحدود فهي ليست الا المفارق بالذات
وهي الصور الطبيعية وهي يتولد عنها نفس الصور التعليمية للمادة كالتقعير فانه معنى
تعليمي ولو فارق صار فطوسة وصار صورة طبيعية فالتقعير من حيث هو مفارق ومن
حيث هو طبيعي مقارن والعقل انما يتناول التعليميات وسبب غلط هؤلاء القوم انهم
اخذوا الشيء المجرد بمعنى انه لم يقترن به اعتبار غيره مجردا في الوجود عنه وبالجملة
لو انظروا الى الشيء لا بشرط فهذا نظر اليه بشرط لا فظنوا ان المعقولات الموجودة
في العالم لما كان العقل يتناولها من غير ان يتعرض لما يقارنها ان العقل ليس يتناول الا
المفارقات منها وايضا لو اقبل ان الانسانية معنى واحد يشترك فيه كثيرون ظنوا
ان الواحد هنا بمعنى الواحد العددي حتى يكون الانسانية معنى على حدة واحد بالعدد
في كثيرين ولو قيل ان الاعداد المادية معلولة للمفارق ظنوا ان المفارقات تصلح للعلية
حتى جعلوا التعليمات ... الطبيعيات والحجة في افساد هذا الرأي ان المجرد ان كان مماثلا
للمقارن وجب تساوي النسبة لهما الى المادة في الحاجة والغنا وان كان مخالفا في الطبيعة
فيكون الطبيعة التي تعقلها ويحملها مفارق للاشخاص المحسوسة وح يحتاج الى اثبات تلك
الطبيعة حتى يثبت كونها مفارقة او غير مفارقة على ان هؤلاء القدماء لم يخالفوا فيها في الطبايع
البحث السابع في العلة والمعلول العلة ما يتوقف عليه وجود الشيء ولو توقف الشيء على غيره
اما بان يكون علة تامة له او يكون جزءا منها وهو العلة غير التامة وهي اربعة الفاعلية و
والغائية والصورية والمادية لان المحتاج اليه اما ان لا يكون جزءا من المحتاج او يكون

ويراد اما ان يكون جزء الشي باعتبار كون المحتاج موجودا بالفعل وهو الصوري او بالقوة
وهو المادي اما ان يكون مؤثرا في وجود الشي وهو العلة الفاعلية او المؤثر في مؤثرية
المؤثر وهي الغائية وما ان اطلاق العلة على كل من الاربعة باشتراك البحث وهو خطا وقد خرج
من هذا الموضوع فانه علة قابلة العرض ليس جزء منه فان اخذت المادة على انها جزء فقط
بل على انها ما يدخل فيه الموضوع والفرق بين المادة والموضوع ان المادة علة للمركب والموضوع
علة لا اخذ جزئه وقد عرفت العلة الفاعلية بانها ما يوجد ذات وجود لغيرها انما هو بالفعل
من جزء او وجود هذا بالفعل ليس من ذلك وهذا التعريف لا يخلو من فساد لان لفظة من
مشتركة بين معان كالتبعيض والابتداء التي هو جنس للانواع وهو ابتداء الغاية في الزمان
والمكان والشرط والمؤثر وليس المراد ههنا الا الاخير فرجع التعريف الى الدور واردها
واحتج في التعريف كونه وجدا لغو ليس من الاول ليس بصحيح لانه حكم لاحق للعلة لا الغ
من حقيقتها حتى لا يجوز تعليل كل من الشيئين بصاحبه لكان كل منها علة ومعلولا له
وجاء كل واحد مستفاد من الغرو هكذا الصورة علة صورية للمادة بل هي علة فاعلية لها
وانما هو صورة للمركب وكذلك المادة علة مادية للمركب ومعلولة الصورة ومن الاشياء
ما له هذه العلل كالمركبات وذوات الغايات ومنها ما له علة فاعلية كالبسائط التي
لم توجد لاجل غرض [red] العلة الفاعلية قد يكون قريبة وقد يكون بعيدة وعامة
وخاصة وكلية وجزئية وبالذات وبالعرض وكذا كل غيرها من العلل فالقاتل للسبب
علة عامة والبناء علة خاصة له وهذا البناء علة جزئية وقيل هي علة بالقوة وتعلة
علة بالفعل والنجار اذا كان بناء كان علة للبيت بالعرض من حيث هو نجار وبالذات
من حيث هو بناء وفاعل البناء علة للبيت [red] لا يمتنع ان يكون للواحد الجزئي الواقع
لا يصح ان يكون علة التامة كثيرة لانه ان توقف على الجميع فلا يكون مدخل في التأثير
فكل واحد جزء العلة والمجموع علة تامة وان كان فيها ما لا يتوقف عليها الشي فلا يكون
علة ولانه يكون واحد ولجب مستغنيا عن الآخر حال الحاجة اليه هذا خلف ويمتنع الكلي
ان يكون له علل كثيرة كالحرارة الحادثة من الحركات ومن اشعة ومن مماسة النار لان
[red] تكون المطلق يتنوع من الاعيان ولا يكون الواقع له علل كثيرة واقعة بل لانه لا يتغير

لو فرض جزء ثالث واحد من الجملة موقوفا عليه لا غير وقد قالوا لا يصدر عنه امران لان مفهوم كون
الواحد مصدرا عنه مغاير لمفهوم كونه لاخر صادرا عنه فالمفهومان ان دخلا كان تكثرا وان عرضا
له عاد الكلام وقيل على هذا ان صدق الشي عن غيره لا اعتبارية يتعدد بتعدد ما اليه الاعتبار
كما يسلب عن الواحد اشياء كثيرة مع ان سلب احدها عنه مغاير لسلب الاخر واتصافه باحدها
مغاير لاتصافه بالاخر واجيب عن هذا بان سلب الشي على الشي واتصاف الشي بالشي لا يتحقق
عنهما واحد لا غير فانها لا تلزم الواحد من حيث هو واحد بل يستدعي وجود اشياء حتى يلزم
تلك الواحد لتلك الاشياء باعتبارات مختلفة وصدق الكثير عن الكثير ليس بمحال فان السلب
يفتقر الى ثبوت مسلوب ومسلوب عنه والاتصاف يفتقر الى متصف ومتصف به واما صدور الشي
عن الشي فانه لا يكفي في تحققه فرض شي واحد هو العلة والا لامتنع استناد جميع المعلولات الى مبدأ
واحد لان ذلك الاتصاف انما لا يتحقق الا عند تحقق شي يصدر عنه وشي لا صادر له انا نقول
الصدور يقع على معنيين احدهما اضافي يعرض للعلة والمعلول من حيث يكونان معا والثاني
كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول وكلامنا في الثاني وهو متقدم على المعلول وعلى الاضافة
وهو امر واحد ولو كان المعلول واحد هو نفس العلة ان كانت علة لذاتها وان كانت علة
بحسب حالة اخرى كان عارضا لها اما اذا كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون ذلك
الامر مختلفا ويلزم منه التكثر في ذات العلة وهذا الجواب لا يخلو عن ضعف فان الصدور
كالوجود بالمعنى الاضافي ويفتقر الى شيئين والوجود بالمعنى الاخر لا يفتقر الى الكثرة لذلك
السلب والاتصاف والقبول فان السلب قد يعقل بالمعنى الاضافي بين المسلوب والمسلوب
عنه وقد يعقل بالمعنى الاخر وهو كون الشي بحيث يسلب عنه شي اخر على ان هذا الكلام مبني
على كون هذه المعاني امور متحققة في الاعيان والحق انها امور اعتبارية ومن استدلالاتهم
ان احد الصادرين غير الاخر فيكون قد صدر عن الواحد احدهما ولم يصدر عنه احدهما وهو متناقض
وايضا يستدل باختلاف الاثار على اختلاف مبادئها فبان يستدل على تعددها اولى
وهذان ضعيفان اما الاول فالتناقض انما يلزم من قولنا صدر عنه ما عنه احدهما
ولم يصدر عنه اما اذا قلنا صدر عنه احدهما وما ليس باحدهما لم يتناقض واما الثاني فان
الاستدلال على الاختلاف انما هو مختلف الاثر كل واحد من المؤثرين عن الاخر [red]
المنقول عن بعض الناس استغناء المعلول بعد حدوثه عن علته حتى لو عدمت كاضر

ماضت وجوده فيجعلون حاجة الاثر الى المؤثر انما هي في حدوثه لا في وجوده ويتمثلون في هذا الباب
الباقي بعد البناء والبناء بعد البناء والسخونة الباقية بعد النار وهذا غلط فاحش فان المعلول
بعد وجوده ممكن فلا بد له من مؤثر فضوا ان حاجته الى المؤثر حالتي حدوثه وبقائه فانه بعد الحدوث
لو كان واجبا لذاته لم يكن حالا ما ولما امكنا وان كان وجوبه مستفادا من صفته التي هي الحدوث
مع ان الحدوث قد بطل حالة البقاء فيبطل الوجوب وان جعل الحدوث كون الشئ قد حصل
بعد عدمه فهو صفة للماهية وصفات الماهية ان لزمت الماهية لذاتها كان وجوب
الوجود لازما للماهية وان حدثت مع الوجود فيكون الكلام فيها كالكلام في الماهية
فلا بد من انتهاء الوجوب الى شئ خارج عن الماهية وصفاتها على ان الحادث حال الوجود
بعد ان لم يكن ليس للفاعل تأثير فيه اذ بعد ان لم يكن فان ذلك واجب للحادث وانما
تأثيره في الوجود واما امثلتهم التي يتمثلون بها فسبب غلطهم فيها الجهل بالحقيقة فان البناء
ليس علة حقيقية للبناء بل حركته علة لحركته وسكونه علة لانتهاء الحركة التي هي علة
لاجتماع التي هي علة لتشكل ما وكل معلول فهو مع علته وكذلك التراب فانه علة لحركة
التي هي علة لاجتماع او حركة المنتهى الى انتهت على الجهة المذكورة علة لحصول الممتنع القرار
التي هي علة لامر واما تصور حيوانا فهو مستفاد من الله تعالى والنار علة لتسخين العنصر
المائي التي هي علة لاستعداد الماء لقبول الصورة وحصول الصورة من الله تعالى
لا يمكن ان يكون وجود شئ وجود كل واحد منهما مستفادا من صاحبه
لو وجب تقدم العلة على المعلول بالذات فيتقدم الشئ على نفسه على ان بعضهم
استند في ابطاله الى الضرورة لا يمكن ان تتسلسل علل ومعلولات بلا نهاية لان المجموع ممكن
حادث كما مر لاحاد فمؤثره لا يكون نفسه لاستحالة ان يكون الشئ علة لنفسه ولا العلة
نفسه فينبغي ان يكون العلة خارجة والخارج عن الممكن واجب فينقطع السلسلة
عنده وايضا المعلولات التي لا تتناهى مشتركة في كونها اوساطا فهو فاتحة العلة
الغير المعلولة والمعلول الذي ليس بعلة لعلة ومتى وجد احد الطرفين وجد
الوسط فيجب وجود الطرف الاخر قطعا وهذا البرهان في غاية الضعف وقد جوز القوم

وجه

وجه علل ومعلولات غير متناهية على التعاقب على ان يكون العلة معدة او معينة لا على
انها فواعل تامة بناء منهم على ان كل حادث مستند الى علة حادثة فانه لو استند الى علة قديمة
لتخلف المعلول عن علته فنسبة احد الاوقات الى الوجود ترجيح من غير مرجح ولكن تنقل هذه
العلل اذا كانت عللا الى وجود فسواء كانت تامة او ناقصة وجب وجود جميع معلولاتها على ما علم
لكنها غير متناهية فيجب وجود ما لا نهاية مترتبا دفعة واحدة وهو باطل فانا لو اخذنا
من تلك الاحاد الغير المتناهية المترتبة قطعا وطبقنا ما فيه الاخذ على الاعداد فلا بد من
التفاوت بما لا نهاية بحسب انقطاع الجملتين وتناهيهما واعتذارهم عن هذا بالحركة التي
لا يقرب المعلول الى علته فالبعد ما كان بعيدا عنها على سبيل التعاقب لا اعتمادهم فيما ان
كلاما وارد على الحركة عندهم ويجوز تخلف الاثر عن المؤثر التام اذا كان مختارا اما لمصلحة
مخصوصة بذلك الوقت او للارادة او لتعلق العلم بالوقت المعين او لامتناع الفعل
ازلا او لانتفاء الوقت قبل وجوده الى غير ذلك من اعتذارات ارباب الكلام
العلة ان كانت لماهيتها علة المعلول وجب تماثلهما فيها وان كانت علة لتشخيصها لم يجب
تساويهما كالنار المعينة المؤثرة في نار اخرى معينة وهذا على اقسام ثلاثة الاول ان
لا يكون الفاعل والمنفعل مشتركة في المادة ولا مستعدة كضوء الشمس فيما
هاهنا اذ ليس بينهما اشتراك لا في المادة ولا استعداد فلا يتساوى الشخصان اعني الضوء
الحادث في الشمس والحادث هاهنا وهو تان من نوع عند من يرى ان اختلاف الشدة
والضعف اختلاف نوعي الثاني ان يشتركا في الاستعداد المادي واستعداد المنفعل
تام بمعنى ان لا يكون في جوهره مضاد للمستعد له كاستعداد الماء المسخن للنار وهذا
يجوز ان يتساوى الفاعل والمنفعل فيما وقع فيه الانفعال كالنار المحيلة للماء نارا وقد
جوز قوم هاهنا زيادة المنفعل على الفاعل والحكم الشيخ لان الزيادة لا بد لها من فاعل
ولا يجوز استناد الزيادة الى مادة استعداد المادة فان الاستعداد لا يكفي في الحصول وان
جعل نسبتها الفاعل والاثر الذي وجد عن العلة فتلك الزيادة تكون معلولا لعرض وهما
ازيد من المعلول الذي هو الزيادة والثالث ان يكون اضعف المنفعل انقص
من استعداد الفاعل فهاهنا ليس يمكن ان يشبه المنفعل بالفاعل التام القوة ويساويه

فان القوة الحالة عن المضاد اعني منها مع المضاد فان قيل النار تذيب الجواهر وتجعلها اعني فانا
لو ادخلنا ايدينا في النار بسرعة لم تحترق ولو فعلنا ذلك في المسبوك كانت لاحترقت ايضا قلنا الجواب ليس
سبب ذلك شدة سخونة المسبوك على القابل بسبب امور ثلاثة الاول ان المسبوك غليظ فيه تشبث
واللزوجة وبطوء انفصال فالملبس ذهب مع اللابس ولا يفارق الا في زمان والفاعل يفعل في زمان
الطول اكثر مما يفعل في زمان اقصر الثاني ان النار المحسوسة انما هي اجزاء من النار الحقيقية مع اجزاء ارضية
مخالطة لها واجتماعها مجاورة لا متصلة فهي في نفسها متفرقة تتخلل بين اجزاءها مواضع و
ارضية فينكسر حرها في حقها بما داخلها والمسبوك جوهره متصل مجتمع والثالث ان اليد
قاطعة للهواء او النار بسرعة وليست قاطعة للمسبوك كذلك واعلم ان هذا التقسيم غير صحيح اما
على ما ذهبنا فلاسناد الاشياء الى الموجب المختار واما على رايهم فلجواز كون المعلول الشديد
استعداد لا من علته والوجود مستفاد من واهب الصور مس اذا عني بالعلة ما يكون
تحققه وجوب الشيء بحيث لا يبقى معها الشبهة الامكانية دخل تحتها عدم المانع
ان العدم ليس له وجه ما فان العدم لا ذات له بل يعني ان ترجح وجه الشيء على عدمه ووجوبه
الا بذات مشروط معها عدم المانع والعلية وصف اعتباري والمانع مفهوم ذهني فياخذ
الذهن حاله ويحكم عليها بالعلية والمنازعة في ان زوال المانع له مدخل في العلية ام لا
لفظية مس عدم العلة علة العدم فان العدم لا يستند الى ذات العلة وان الموجب
ولا الى العلة الوجودية لانه لو اوجد فان لم يختل من الامور المعتبرة في العلة لوجب وجود
المعلول وعدمه هذا خلف وان اختل فان العلة في الحقيقة هي تلك الامور فكان لا يستند
الا الى الامر العدمي وعدم عين العلة لا يؤثر فيه فان ما لا يحتاج اليه الشيء لا يلزم من عدمه
عدمه فهو عدم العلة لا غير ونحن نسنده الى المختار ولا يلزمهم عدم واجب الوجود لان
لان وجود احد متتالية غير متناهية ممكن على رايهم فيكون علتها كذلك
منعوا ان يكون البسيط فاعلا وقابلا لفعله فانه من حيث هو فاعل يجب عنه المفعول ومن حيث
هو قابل يمكن عنه لان استناد القابلية والمؤثرية الى الواحد يقتضي جواز صدور الكثرة
عن البسيط وهذان ليتا ان جدا فان مع اختلاف الحيثيات تعدد النسب فلا يلزم
فلا يلزم ان يكون نسبة الوجوب هو نسبة الامكان وايضا الفعل لا يكون نسبته الى الفاعل

من حيث

من حيث هو فاعل فالوجوب ان لم يتوقف على غير الفاعل اما اذا توقف على القابل ايضا فانه بالنظر
الى كل واحد من جنبتي الفعل والقبول ممكن وبالنظر اليهما واجب والقابلية والمؤثرية من الصفات
الاعتبارية على ان صدور الكثير عن الواحد ليس بمحال على ما بين مس حامل الصورة قد يكون
جسما واحدا كالنار وقد يكون كثيرا من غير استحالة كالسائل لعدة اجسام او باستحالة واحدة
كصيرورة الخبز كيلوسا او باستحالات كصيرورته دما ولا بد من مناسبة الحوامل لترتيبها في الوجود
فتتأتى برهان التطبيق ولا تستلزم مادة واحدة لصورتين لان الواحدة اذا اشتغلت بالتقويم
استغنت عن الاخرى والا فالمجموع هو الصورة واعلم ان هذا المطلب حيث كانت الصورة
هنا الجسمية فانه مستحيل ان تقع امتدادات لمادة واحدة فانه لا اسبقية لاحدهما
وان عني بالصورة الصورة النوعية فنحن نساعدهم في ذلك ولا يخفى عليك ضعف البرهان
مس السبب ان تادى الى المسبب دائما او اكثريا فهو الغاية الذاتية والا فهو اتفاقية
وقد انكرها قوم محتجين بان المسبب ان وجد بسببه التام وجب وجوده فيكون واجبا عنه
دائما وان لم يوجد بسببه لم يوجد اصلا وهذا حق لكنا نقول ان السبب الاتفاقي هو الذات التي
لا يكون علة الا مع انضمام امر اليها قد يتفق عنها في اقل الاحوال وهو يكون المنازعة لفظية
واثبت الجمهور الغايات الطبيعية غايات فانها تتادى الى مسبباتها دائما او اكثريا وقد نقل
عن بعض القدماء انكار هذا فان الطبيعة لا روية لها فلا غاية لها ولعروض ولان التادي
الدائم او الاكثري لو كان انما هو الى غاية طبيعية لكان التادي الى الموت يقتضي كونه
الموت غاية وايضا العبث والجزاف لا غاية لهما والجواب عن الاول بان الروية لا يحتاج
اليها في تحصيل الغاية بل في تعيين ما هي من الغايات المقصودة للنفس اما الطبيعة التي
لا تفعل الا فعلا واحدا فانها لا تحتاج الى روية حتى تعين لها غايتها وعن الثاني ان
لوازم الغاية ليس غاية وايضا يجوز ان يكون الموت غاية لحصول السعادة للنفس او يحصل
للاغراض وجه فانهم ليسوا بدوام العدم اولى منا بدوام الوجود وعن الثالث ان لها غاية
وتحقيقه ان للحركة الارادية مبادي بعيدة وقريبة والقريب هو القوة المحركة
التي في عضلة العضو والمبدا الذي يليه الاجماع ثم القوة الشوقية واقصى المراتب

الصورة المرتسمة في التخيل او الفكر هي نفس الغاية التي تطلب النهاية
بعد التخيل او الفكر فربما كانت للملال عن مقامه في مكان كان فيه وربما كان سببا لغير ذلك
التحريك كالمختار للمقام في مكان لكن يقصد مكانا للقاء صديق ولا يكون ههنا
الا انه لا يتوصل اليه الا بالحركة الى ما ينتهي اليه الحركة لكن الشوق يتبعه ويحصل العلم فغاية
انتهاء الحركة هو المشوق بالاول لكن المشوق بالاول بعد انتهائها بالحركة وليس لها غاية غيرها
القوة المحركين لانه في الاعضاء في القسمين معا ولا يجب ذلك اما القوة المحركة التي هي
لكنه ربما كان للقوة التي قبلها غير غايته عند ما والشوق تابع للتخيل او فكر
مبدا قريب انما يحصل مع مبدئها التي هي القوة الشوقية وغير الواجبة
فمبادي الحركات النفسانية الواجبة باعيانها هي القوة المحركة الشوقية ولا التخيل فالمبدا الواجب
هي التخيل او الفكر فانه ليس يجب ان يكون تخيل او فكر فان اتفق يطالب
في الحركة غاية لابد منها والتي منه بد قد توجد الحركة خالية عن غايته وكان ذلك غير عبث
المبدا لا يوجب والمبدان اللذين بعد كان نهاية الحركة عين الغاية الذاتية للقوة الشوقية يجب
وان اختلفا لم يكن الغاية الذاتية للقوة المحركة هي القوة الذاتية فان كانت القوة
ضرورة ان يكون للقوة الشوقية غاية اخرى بعد غاية القوة المحركة كان ذلك كالخروج عن
الفكرية والتخيلية قد تطابقتا على الغاية القوة الشوقية من الغاية انما هو بحسب
عبث وكانت عادة ارادية وان كان ما يحصل للقوة الشوقية من حصول الغاية التي بحسب التخيل لا غير ان كان
الشوق التخيلية لا بحسب الفكر فهو العبث اذا لم يسم عبثا وان كان تخيلا
التخيل هو المبدا وحده للشوق يسمى الفعل جزافا وان كان تخيلا مع خلق
مع طبيعة كالتنفس يسمى الفعل قصدا طبيعيا ضروريا وان لم يوجد غاية
وملكة نفسانية يسمى الفعل عادة فاذا اوجدت غاية القوة المحركة لا بد له من غاية تخص اللعب
القوة الشوقية يسمى ذلك الفعل باطلا فاذن لكل فعل نفساني لا بد له من غاية مملولة و
باللعب والساهي والنائم يفعلان فعلا تاما لا يخلو عن تخيل لذة او زوال حالة مملولة و
التخيل شيء والشعور بالتخيل اخر ولعدم الشعور بالتخيل لا يلزم من عدمه لا يعرض عدم
وجود العلة الغائية مغاير لماهيتها فهي بماهيتها موجودة فتأخر
عن سائر العلل واما بماهيتها فانها متقدمة على الجميع فانها علة لعلية العلة الفاعلية
فالعلة الغائية علة لماهيتها لعلية الفاعل ومعلولة لوجودها والمعلول وهي قد تكون

في نفس الفاعل كالفرح والغلبة وقد تكون خارجة عن الفاعل كوجدان صورة الكرسي في الخشب وقد تكون
في مالك كما يفعل الانسان ارضاء غيره وفي هذا التقسيم على الرأي هم فتح وهي متناهية
ان كانت متعاقبة لما مر في الفواعل وان كانت متفقة فعدم جواز عدم التناهي

المقالة الخامسة في واجب الوجود

والكلام في صفاته وآثاره وفيها ابحاث : الاول
في اثباته انا قد بينا وجوب انتهاء العلل والمعلولات فيما سلف فنقول لا شك ان ههنا
موجود بالضرورة فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا استند الى موثر بالضرورة
فموثره ان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا لزم التسلسل او الانتهاء الى الواجب والاول باطل
والثاني حق وهذه الطريقة مبنية متينة وقد سلك الطبيعيون طريقة اخرى تخصهم
وهو انهم يقولون ان الافلاك لا تتحرك لذواتها لما مر من ان الشيء يستحيل ان يحرك ذاته وليست مقسورة
ولا متحركة بالطبيعة فهي اذن نفسانية فلا بد لها من غاية وليست غايتها السوافل والعوالي
الجسمانية فهو اذن غير جسمانية فان كانت ممكنة لزم التسلسل وان كانت واجبة وهذه الطريقة
مبنية على مقدمات فاسدة سيأتي بيان فسادها ومع ذلك فلا بد من رجوع الى الطريقة الاولى
فان كان لا بد من مدبر العالم واجب الوجود ويستحيل عليه العدم والا لم يكن فهو اذن لذاته
ابدي. البحث الثاني في وجوده اختلف القوم في وجود واجب الوجود فذهب
طائفة الى ان وجوده نفس حقيقته وذهب الى انه زائد عليها والحق هو الاول والدليل
ان الوجود لو كان زائدا لكان صفة للماهية مفتقرة اليها فيكون الشيء ممكنا وكل ممكن له موثر
فلوجوده موثر وهذا خلف وقد يمكنك ان تتم هذه الحجة بما قوله طائفة من المحققين بان
الموثر ان كان هو الماهية كانت الماهية متقدمة بوجودها على وجودها فيكون الماهية
موجودة مرتين او يكون الشيء شرطا في نفسه ومتقدما عليه وان كان الموثر فيه غير الماهية
كان واجب الوجود مفتقرا الى الغير وهذا خلف قال المدعون للزيادة لو كان الوجود
نفس الماهية لكانت الماهية معلومة للشيء كان الوجود معلوما وايضا الوجود طبيعة
واحدة فاما ان يقتضي المقارنة او عدمها او لا يقتضي شيئا منها والاولان يلزم منهما اما
زيادة الوجود او كون وجود الممكنات نفس حقائقها والثالث يستدعي سببا

منفصلا في اجزاء الماهية احد الامرين ثم كيف تقتضي الماهية النوعية العروض في بعض موادها
مع انطباق كلمات القوم على خلاف هذا وايضا كيف يكون الوجود من حيث هو وجود
مبدأ لغيره فان تقييد الوجود بكونه غير عارض لشيء من الماهيات تقييد له بامر سلبي
لا يجوز ان يكون مبدأ ثبوتيا بالضرورة والجواب عن هذا شيء واحد وهو انا بينا فيما سلف من
كتابنا ان الوجود واقع بالتشكيك وان الواقع بالتشكيك يقع على مختلفات الماهية ويندرج
تحته اندراج معروض تحت عارضه فوجود واجب الوجود الخاص به ليس بمعلوم وهو المقتضي
للتجرد وهو المبدأ لغيره واما المعلوم من الوجود فليس الا الواقع بالتشكيك الذي اوجده
ادراك الاولي الذهني وليس طبيعة على ما هي فيما مضى **البحث الثالث** في وحدته تعالى
قال بعض العاقلين بحرز وجوده ان الوجود الواجب لو تكثر لم يكن تمام ماهيته
الحقيقة فيهما واحدة هي الوجود ولازم الماهية لا يختلف فان وقع لعارض افتقر الى
سبب للعروض وهذه الحجة ردية جدا لانا قد بينا ان الوجود مقول بالتشكيك فلا يلزم
من اطلاق الوجود عليهما تساويهما فيه ولا من تجرده عما ذكر ايضا واستدل الشيخ
في الاشارات بان واجب الوجود المتعين ان كان لانه واجب الوجود لزمت
الوحدة وان كان لغيره فواجب الوجود المتعين معلول وكان هذا كما قاله غير انه تمم
هذه الحجة بان قال ان كان واجب ح لازما لتعينه كان واجب الوجود معلولا
للمعلول وان كان عارضا فكذلك مع مزيد افتقار الى سبب العروض وان كان ملزوما كان
واجب الوجود المتعين معلولا لما جعله متعينا وكذلك ان كان معروضا وقد عبر
في الهيات الشفا بعبارة اخرى وهي ان وجوب الوجود لو كان صفة لشيء فاما
ان يكون واجبا في هذه الصفة ان يكون عينها موجبة لهذا الموصوف
فلا توجب لغيره او لا يكون فيكون اتصافه بها ممكنا تعالى وجود صفة
لهذا الامتناع وجوده صفة للآخر لانا نعلم في تعين وجوب الوجود صفة له
من حيث هو له من حيث لا يلتفت فيه الى الآخر وذلك ليس صفة للآخر بل مثلها الواجب
منها

فيها ما يجب في هذه بعينها وبرهن ايضا بان وجوب الوجود ان لم يختلف بشيء لم يكن كثيرا وان اختلف فاما
بالفصول او بالاعراض وهما محالان اما الاول فلان الفصل يفيد وجود الجنس ولا يفيد حقيقته وفصل
وجوب الوجود انما يفيد حقيقة الجنس لان وجوب الوجود هو الوجود المتأكد فلو افاد الفصل الوجود
لا فاد الجنس وايضا يكون ممكنا واما الثاني فلانه لولا العارض لما كان هذا العينية وذا بعينه
فلولاه لم يكن واجب الوجود هذا خلف **بحث** لا يعني بالوحدة ههنا المراد وجود ما كما
يعني بها في قولنا متصل واحد بل نعني به انه لا يمنع الشركة في ذاته على ان الباقي الوحدة لا انفعالية
ونثبتها في اعيان نظرا **بحث** لا يمكن ان يكون الجزء الممكنة والا لافتقر الى اجزائه العرضية
فيكون ممكنا وايضا فالمقيد له لانه له من محل وهذا محال لان واجب الوجود لا اجزاء ماهية والا
لكان منقسما اليها ولا ينقسم الى ماهية ووجود على ما اسلفنا القول فيه فليس له قسمة بوجه من الوجوه
فهو واحد حقا من كل جهة فلا يكون جوهرا لان الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت
لا في موضوع سؤال قد ذكرت فيما سلف ان للباري وجودا خاصا هو ماهيته وان
الواقع بالتشكيك مقاوله فتعد الكلم لا الزام جواب المأخوذ في تعريف الجوهر انما هو
الوجود الخاص بكل ماهية وليس العرض لوجوب افتقاره الى الموضوع سؤال وجوب الوجود
عارض للماهية التي هي الوجود جواب اذا قلنا في شيء انه واجب الوجود فقد نعني به
نفس هذا الاعتبار كالواحد نعقل منه نفس الواحد وقد نعني به ان ماهيته هي انسان مثلا
او جوهر هو واجب الوجود ولا نعني بقولنا الله تعالى واجب الوجود الا المعنى الاول فانه لو كان
ثم ماهية ووجوب الوجود فلا يخلو اما ان يكون لوجوب الوجود حقيقة او لا يكون والثاني باطل
لان الوجوب الوجود مبدأ كل حقيقة بل هو اكد الحقيقة واصحها والاول باطل ايضا والا
لكان عارضا للماهية فيكون ممكنا هذا خلف فاذن لا ماهية لواجب الوجود الا انه واجب
الوجود سؤال وجوب الوجود معلوم والماهية غير معلومة جواب ما ذكرناه في الوجودات
ههنا فان واجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء في جنس فلا يحتاج الى فصل
فلا حد له ولما كان الضد انما يقال عند الجمهور على المشارك في الموضوع والله تعالى عن
الموضوع استحال عليه الضد لشيء ولا مثل لواجب الوجود فلا ند له **بحث** هل
يجوز ان يكون واجب الوجود بصفات زائدة على ماهيته ام المشهور عند الجمهور استحالة ذلك
واستدلوا بان تلك الصفة ممكنة لافتقارها الى الموصوف فالمؤثر فيها لا يجوز ان يكون غير واجب الوجود

لان واجب الوجود متوقف على وجود تلك الصفة او عدمها المتوقف على الغير فيكون متوقفا ان يكون
واجب الوجود فيكون قابلا فاعلا وهذه الحجة لا تخلو من وهن لانه يلزم من كون واجب الوجود
لا ينفك عن وجود الصفة او عدمها توقفه عليه على تقدير التسليم فقولهم الفاعل لا يكون قابلا فقد
عرفت ضعفه **البحث الرابع** في انه تعالى قادر قال الحكماء الكبار معنى انه لو شاء ان يفعل
فعل ولو شاء ان يترك ترك والله تعالى قادر بهذا المعنى ولا نزاع بينهم وبين الاسلاميين في هذا
بل في ان القادر هل يصح منه المقدور مع صحة الفعل او وجوبه فالمسلمون على الاول والحكماء على
الثاني والمسلمون استدلوا على دعواهم بان العالم محدث ويستحيل ان يحدث الله تعالى
بهما من بها من الفعل فيوجده في المستقبل بل هو قادر ازلا وابدا والحكماء اعتمدوا في دعواهم بسابق
البرهان عليها **البحث الخامس** في ان الله تعالى عالم اما المتكلمون فقد استدلوا
باتقان افعاله على علمه وربما استدلوا بالاختيار ايضا لعلمه والحكماء لهم طريق خاص على
مذهبهم نحن نذكره ونذكر ما عندنا فيه فنقول استدلوا على ذلك بان الله تعالى مجرد
عن المادة على ما مضى وكل مجرد فانه عالم بنفسه اما الاول لان العقل هو حصول صورة الشيء
للذات العاقلة وذات المجرد حاصلة لذاته فهو عالم بها الثاني ان المجرد يعقل غيره
فهو يعقل ذاته اما الصغرى فلان المجرد يصلح للمعقولية بالضرورة وكل ما صح ان يعقل صح
صح ان يعقل مع غيره فالمجرد يصح ان يعقل مع غيره والتعقل مما يستدعي مقارنتهما في
الذات العاقلة فصحة مقارنة المجرد لذلك الغير لا يتوقف على حصولهما في الغير لان حصولهما
في الغير نوع من المقارنة فيتوقف امكان على الوجه هذا خلف فذات المجرد
يصح عليها المقارنة مطلقا والمقارنة هي التعقل فان المجرد يصح ان يعقل غيره
وكل من يصح ان يعقل غيره وكل من يعقل غيره امكنه ان يعقل انه عاقل لذلك الغير بالضرورة
وهو مسبوق بتعقل ذاته فذاته معقولة له وهذان فاسدان اما الاول فلانا لا نسلم ان
المعقول هو الحصول وسائر البحث فيه ولو سلم لهم هذا المقام لكن لفظ الحصول لفظ
مشترك بين معنيين لحصول الجسم للمكان والعرض للجوهر والحال للمحل وبالعكس واحدهما الى
الاخر وحصول العاقل المعقول له وبالعكس ومطلوبهم هنا هو الاخير فيعود الكلام الى انه دور
المحال

الوجهان مع

المحال واما الثاني فنقول قولهم صحة المقارنة لا تتوقف على الذهن حصولها مغالطة صريحة
فان مقارنة العاقل المعقول له غير مقارنة العاقلين لذات حاصلة لهما غيره ولا يلزم من توقف
صحة احد النوعين على غيره توقف صحة الشيء على جهله على ان قولهم التعقل هو المقارنة قد عرفت
فساده اجاب عن هذا بعض الفضلاء المحققين بان وجد نوع من المقارنة دل على وجود مطلق
المقارنة وهو كاف في تقرير الحجة وهذا الجواب ضعيف لان مطلق المقارنة لا يستدعي التعقل
انما المستدعي له هو مقارنة محل له صلاحية العاقلية بحال فيه له صلاحية المعقولية على ان هذا
البرهان يتوقف على مقدمة هي ان التعقل يستدعي المقارنة وعلم واجب الوجود منزه عن
هذا فلا يتمشى فيه هذا البرهان واعترض الشيخ على نفسه بان الصور المادية اذا
جردها العقل وفارقت غيرها فيه لم لا يعقل مع وجود المقارنة واجاب بانها انما تقارن
معان معقولة يرتسم بها العاقل لها لا لتلك الصور فليس الصور اولى بادراك المعاني من ادراك المعاني
لها ومقارنتهما غير مقارنة الصور للمتصور واما وجودها الخارجي فمادي واعترض
بعض المتأخرين بان تلك الصور مختلفة والا لم تمتنع اجتماع الامثال ولانها صور للمختلفات
فجاز ان يكون بعضها اولى بالمحلية من البعض كالبطوء والحركة المختلفين اجاب عن هذا بعض
المحققين بان كون احد الشيئين حالا والاخر محلا يستدعي الاختلاف دون العكس
والحركة ليست محلا للبطوء لاختلافهما والا لكانت محلا للسواد بل انما كانت محلا لكونه هيئة لها
وهنا المعقولات لا يمكن ان يكون احدهما هيئة للاخر وهما متساويان في النسبة الى المحل
الذي يعقلهما فليس احدهما اولى بالمحلية واقول هذا الجواب ضعيف لان المعترض علل
عدم الاولوية بالاختلاف بل هو مطالب ببيان عدم الاولوية فاثبات عدم الاولوية لا يمكن
ان يكون باثبات ان الصورتين متماثلتان لان الصورتين مختلفتان ومع الاختلاف امكن حصول
الاولوية ثم ذكر البطوء والحركة على التمثيل على انا نقول سلمنا انه لا اولوية في كون احدهما
محلا فلم لا يجوز ذلك ويكون كل واحد منهما ليس اولى بالمحلية من الاخر بل كل منهما عاقل
للاخر وقد تبين ضعف ما بين المحققين فالاولى الاعتماد على ما تقدم وقد بقي مباحث
اخرى في كيفية ادراك واجب الوجود لغرناها عن هذا الموضع ولنذكرها هنا بعض المذاهب

المنسوبة الى القدم ما هو في نفي العلم بمقول ذهب قوم من الاوائل الى انه تعالى ليس يعلم بذاته
لان العلم نسبة فيجب ان يتعدد ما ينسب اليه ولان العلم مغاير فيكون صفة قابلها مبدا الله تعالى
وهو فاعلها وهو هم قالوا انه تعالى ليس بعالم بالجزئيات والا لتغير بتغيرها واستدعا
ادراك الجزئيات الة والصور في الخارج فيستفيد العلم بها وذهب الغزالي الى انه
عالم بما لا يتناهى والا لزم انحصاره فيتناهى والجواب عن الاول ان التغاير الاعتباري
كاف فيه فان الذات من حيث انها حاصلة لشيء مغايرة لها من حيث انها يحصل لها شيء وبهذا
الاعتبار كان للواحد شيئا يعلم ذاته وعن الثاني ان العلم ليس صفة متحققة لها وجود
في الاعيان وعلى تقدير وجودها لمنع المقدمة الاستثنائية وعن الثالث ان التاثير قد
يفعل عوافه فالمذهب الحق انه تعالى عالم بها على الوجه الجزئي ولا يلزم التغير وذهب
الغزالي الى ان العلم به انما يكون على الوجه الكلي وسياتي البحث في هذا واما كون الجزئيات لا
انما يدرك بالات فقد عرفت ضعفه وكذلك الحصول في الاعيان واما الذاهبون الى انكار
العلم بما لا يتناهى بان حجتهم مناقضة بالكلية فان العلم يحسب المعلوم ان كان متناهيا
او غير متناه كان العلم بحسبه **الفصل السادس** في بعض الصفات المسلمون لما
[illegible] عندهم ان العالم محدث وان حصوله في سائر الاوقات جائز طلبوا المخصص بوقت دون
غيره سببا وهو الارادة فهو صفة الله تعالى بذلك واما الحكماء فانهم قالوا ان المريد لشيء لا بد
وان يكون ذلك الشيء اولى له من غيره وكون الشيء خيرا في نفسه لا يقتضي تعلق الارادة ما لم
يكن خيرا بالنسبة الى الفاعل فلو كان الله تعالى مريدا لكان مستفيدا الكمال الاولوية
من الفعل والمستفيد ناقص والحق ان هذا الكلام اشبه بالخطابة منه بالبرهان على ان
صاحب الشفا قد نص فيه على جواز تعلق الارادة لازم كشيء اضافة ايجابية وسلبية باثر
منه على انها عوارض ليس لتلك الاضافات مدخل في تقرير اختلاف الالازمة للواجب
الوجود على ان قولهم المريد مستفيد لا يخلو عن ضعف وصاحب المعتبر اثبت لله تعالى
ارادات لا نهاية لها متجددة سابقة ولاحقة يعقل شيئا ثم يريد فعله شيئا فيوجد
بيديه ثم يريد فيفعل وله ارادات ثابتة ازلية متجددة لا نهاية وهذا الكلام

في غاية السقوط **ش** اثبتوا للواجب لذة فانهم قالوا ادراك الكمال من حيث
هو كمال يوجب اللذة وكلما كان الادراك اتم والمدرك اكمل كانت اللذة اقوى ولا ادراك فوق ادراك
واجب الوجود ولا كمال اعلى من كماله فلا لذة اعلى من لذته ونحن نطالبهم بالبرهان على ان ادراك
الكمال يوجب اللذة فان عولوا فيه على الاستقراء منعنا من افادته اليقين **ش** والبحث ان
الله تعالى فاعل وانه مدرك فهو حي اذ الحي معناه الدراك الفعال وليست الحياة معنى ينضم اليه
كانضمامها الى الجسم الانساني القائم بها الانسان حيا متخصصا بها من دون الاجسام الجمادية
فان واجب الوجود فاعل لذاته وادراكه عبارة عن تجرده عن المادة وعلائقها فهو حي لذاته
واسمه هي حيوته وان اسمه هو كونه بحيث يصدر عنه افعال الحياة **ش** الحق يعني به
حقيقة الشيء ويعني به ما يكون الاعتقاد فيه صادقا ومع صدقه يكون دائما ومع ذلك واحد يكون لذاته
وواجب الوجود حق بكلا الاعتبارين فانه محقق كل حقيقة ووجوبه واحد لذاته حاصل فهو
حق بل هو احق من كل حق **ش** كل مجرد فانه عاقل لذاته لما برهن عليه عندهم وقد
سلف وتناقضه ومعقول لذاته فهو عقل وعاقل ومعقول وهو وجود محض ليس لطبيعة
لا امكان عليه مدخل فهو خير محض **ش** الجود افادة ما ينبغي من غير عوض والله تعالى — بلا العوض
مفيد لكل شيء وجوده غير مستعيض فيه فهو جواد مطلق وقد يطلقونه الجواد على افادة
شيء مع نفي العوض ويقولون انه تعالى جواد بهذا المعنى وسياتي البحث في هذا **ش**
ان كون واجب الوجود واجبا كاف في استحالة خروجه الى امكان العدم فهو ازلي ابدي
وما حصل من الاستدلال عليه بانه يلزم توقف وجوده على عدم سبب علته فهو خطاء
وكذلك كونه واجبا كاف في كونه مخالفا لغيره لما عرفت ان المساويات في الماهيات
متساويات في اللوازم التي من جملتها الامكان والوجوب وكذلك كونه واجبا كاف
في انه ليس بجسم ولا عرض ونحو ذلك من اجزائه في تحصيلها يحصل معنى الواجب **ش** المعتزلة
من الله تعالى لكونه قادرا عالما ليس بجسم الى غير ذلك من الصفات السلبية والاضافية
وهي احد مغايرة للذات اعتبارا اما حقيقة فهي غير مدركة بالعقل وكيف يوصل
عقل بشر الى ادراك كونه تعالى الله عن ذلك مع ان العقل قاصر عن ادراك ما دونه مما لم يوجد
ما له يوصل بها اليه ولكنه يتحقق بوسائطه الله منه ومن الله تعالى والله اعلم

البحث السابع في كيفية تأثيره اعلم ان الصنع يطلق على الايجاد المسبوق بالعدم
والابداع يطلق على الايجاد الغير المسبوق بالعدم فهما متنافيان والتكوين هو الايجاد المتعلق
بالمادة والاحداث قريب من الصنع وفي المشهور ان الفعل يطلق على ما يطلق عليه الصنع واعلم
ان الحادث الممكن يحكم العقل باحتياجه الى المؤثر من جهة الحادث حتى لو كان الممكن قديما او كان الحادث
مستمرا لا يستغني عن المؤثر او للامكان حتى لو كان الحادث واجبا لا يستغني عن المؤثر ولو كان
الممكن قديما او مستمرا لافتقر والذاهب الى الاول والحق خلافه والدليل
عليه ان الامكان هو الذي يتساوى نسبة الوجود والعدم اليه على السوية وكل ما كان كذلك فانه لا
يترجح احد طرفيه الا لمرجح والمقدمتان قطعيتان فالممكن يفتقر الى المرجح ولا يلتفت العقل
في حكمه هذا الى بعد تصور كونه حادثا او غير حادث ولعل العقل لو اعتقد فتشكك في وجوب الحادث
وامكانه لعدم تمسكه باحد افتقاره واستغنائه وايضا الحدوث من الكيفيات للوجود المتأخر عن
تأثير الفاعل فيه المتأخر عن علة التأثير فكيف يكون علة لعلة التأثير فيتقدم على نفسه بمراتب
قد نقل عن اوائل العقلاء اختلافات كثيرة في قدم العالم وحدوثه وضبط القول فيه المحتاج اليه
ههنا ان نقول العالم اما ان يكون ممكنا او واجب الوجود لذاته واما ان يكون حادثا في الوجود والاول مذهب
بعض القدماء على ما نقل الشيخ عنهم والثاني اما ان يكون قديما بجميع اجزائه من الذوات والاعراض
وهو باطل بالضرورة واما ان يكون قديما باعتبار الذوات حادثا باعتبار الاعراض والصور
المتجددة وهو مذهب الجمهور من الحكماء واما ان يكون حادثا بجميع اجزائه من الذوات والاعراض وهو
الحق واعلم ان المذهب الاول قد تبين بطلانه لما بينا ان واجب الوجود يستحيل عليه الانقسام
والكثرة فلنشتغل الان الى الكلام في المذهبين الباقيين وتحقيق الحق فيهما فنقول
احتج القائلون بالقدم بوجوه اولها ان المؤثر في العالم ان كان قديما لزم القدم والا لكان
التجدد في وقت دون اخر ان كان لمرجح متجدد فالمرجح التام غير ازلي وهو ينافي التقدير
وان كان لا لمرجح فقد حصل الترجيح من غير مرجح فان كان حادثا لزم التسلسل وثانيها
ان الحادث قبل حدوثه يكون مسبوقا بالمادة لما بينا لا بد اما من صورة ومجموعها
الجسم فالجسم قديم وثالثها ان الحادث قبل حدوثه مسبوق بقبلية زمانية
فان عدمه لا يقارن وجوده واقسام القبلية غير الآتية ههنا سوى الزمانية فالزمان
ان

ان كان حادثا كان مسبوقا بالزمان هذا خلف والزمان من لواحق الحركة والحركة من لواحق الجسم
والجواب عن الاول ان هذا الكلام حق في المؤثر الموجب الذي لا يفعل بارادة واختيار
وليس بحق في المؤثر المختار فان الله تعالى تام الوجود في الازل ليس له شيء باعتباره لوجه افعال
الحوادث لكن تعلق احسانه لوجود العالم فيما بعد وعن الثاني انا ما سبق من الكلام على القدم منتف
وعن الثالث ان السبق والتقدم كما يكون بالوجوه التي ذكرتموها فقد يكون لغيرها وانه
لا دلالة لكم على الحصر على ان المنازع يسلم قسما اخر وهو تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض
فان العقل يحكم بثبوت القبلية ويستحيل ان يكون تلك القبلية بالزمان وظاهر انها ليست
بالشرف والرتبة فهي اذن قسم اخر الا ان يقولوا انها من اقسام التقدم بالذات لكنا نقول
ان شرط التقدم بالذات احتياج المتأخر الى المتقدم وههنا يستحيل ان يكون بعض
اجزاء الزمان محتاجة الى البعض لوجوه الاول ان المحتاج اليه موجود مع وجود المحتاج
والزمان المتقدم غير موجود مع المتأخر الثاني ان الزمان متساوي الاجزاء فيستحيل
ان يكون بعض اجزائه الماهية علة للباقي على ما مر الثالث ان الحكم
بان الزمان شيء واحد متصل وليس له اجزاء الا في الفرض والتقدير فكيف يكون بعض
اجزائه الفرضية علة للاخر الرابع المتقدم من اجزاء الزمان الذي انما هو متقدم في الفرض
والتقدير لانا نقول اذا فرضنا تقدم اجزاء الزمان من غير وجود يحصل به التقدم
فلم لا يعقلون في غير الزمان والحجة التي اعتمد القائلون بالحدوث عليها هي ان العالم لا يخلو
من الحوادث فهو حادث اما الصغرى فلان العالم لا يخلو من الحركة والسكون وهما حادثة
اما حدوث الحركة فظاهر لانها مركبة من امور حادثة والمركب من الحادث حادث واما
حدوث السكون فلانه ضد للحركة في مطلق الحصول ولما زعمته لعارض يعرض لو اقادي
والحركة ثبوتية فهو ثبوتي فلو كان ازليا لامتنع زواله لوجوب دوامه مع دوام علته
فيجب ان لا يتحرك الاجسام الساكنة في الازل والخصم لا يقول به وايضا الجسم اما مركب واما
بسيط والمركب مركب من البسائط والبسيط لو لاقى باحد طرفيه لغيره امكن ان يلاقيه
بالطرف الاخر فامكنت الحركة واما الكبرى فظاهرة وفيه على هذا البرهان ان الحد
الاوسط غير متحد فلا قياس بيانه ان الحدوث المحمول في الصغرى ان عني به الحدوث الزماني

فان كان المراد بها الحركة النوعية فهي غير محدثة حدوثا زمانيا فان الخصم نازع
فيه وهو نفس المطلوب فيكون مصادرة وهو الحكم في الكبرى وكلما كان لا ينفك عن الحادث
فهو محدث ان عني بالموضوع الحدوث الذاتي فهو غير مسلم فان الذي ينفك عن الحدوث
الذاتي لا يلزم ان يكون محدثا حدوثا زمانيا وان عني به الحدوث الزماني لم يتحد الاوسط
ثم لو سلم اتحاد الوسط لكن قولكم في الكبرى وما لا ينفك عن الحادث فهو محدث ليس بظاهر
فانه لا يلزم من استلزام شيء لشيء كون الملزوم عين اللازم اليس العلة لا تنفك عن المعلول ومع هذا
لا يلزم صدق المعلولية على العلة والجواب ان المحدث في الصغرى انما هو الحركة من حيث
هي هي فان المتكلمين يستدلون على حدوثها بان ماهيتها عبارة عن المسبوقية بالغير
سواء كان نوعا او شخصا وهو ينافي الازلية ويكون محدثة حدوثا زمانيا والموضوع في
الكبرى هو الحدوث بهذا التفسير اما قولنا في الاشكال ان الشيء المستلزم لا يجب صدق
اللازم عليه فهو خطاء لان المستلزم من حيث هو مستلزم يستحيل ان ينفك عن لازمه
فان كان لازمه متعينا في بعض الاوقات كان هو متعينا في ذلك الوقت وهذه اللزوم
والسبب في هذا الخطاء هو السبب عن اعتبار الحيثيات فانا لم نجعل اللازم مطلقا صادقا
على ما توهم بل في هذه الصورة الحصر لخصوصية المادة والعقل مساعد على هذا التحقيق وقيل
على هذا البرهان ايضا ان كل واحد من الحركات مسبوق بالعدم والمجموع ليس كذلك
وهذا وان كان قريبا من ايراد غير ان المتكلمين اجابوا في دفعه الى امور واهية نحن
نذكرها ونذكر ضعفها ثم نذكر الحق في الجواب فنقول اجاب المتكلمون عن
هذا بامور احدها ان كل واحد من الحركات حادث فالمجموع حادث يكون حادثا
ويمثلون في ذلك بالزنجي فانه لما كان كل فرد من افراد الزنجي اسود كان مجموع
الزنجي اسود ولذا اعترض عليهم بمثل العشرة واحادها فان كل واحد من احادها ليس
بعشرة والمجموع عشرة احد ويذكرون البعض عن هذا انه فرق بين الحكم الثبوتي و
السلبي واعلم ان هذا الدفع في غاية الخطاء واصل الجواب في غاية السقوط وقد عرض
لهم التمييز بين كل واحد وبين المجموع فانه فرق بين الحكم على كل واحد وبين الحكم على الكل من
حيث هو كل الثاني انها محتملة للزيادة والنقصان وما لا يتناهى لا يحتملهما فاذا عورضوا
بمعلومات الله تعالى ومقدوراته اجابوا اجمالا الثالث وهو اقرب الوجوه المذكورة
لهم

نسخة

العشرة

لهم التطبيق وهو انهم لعدوهم من الان جملة الى ما لا يتناهى في الوهم ثم اخذوا في زمان سابق
بقية جملة اخرى وطبقوا احديهما على الاخرى حتى يكون المبدآن واحدا ومنتهاهما متطابقين
في الذهاب في جانب الماضي فيستحيل تساويهما والا لكان وجود الشيئية الزائدة وعدمها
فاذن ظهر في احدى الجملتين النقصان فتنتهي في جانب الماضي لكون المبدأ واحدا
فينقطع الناقصة والزائدة انما زادت بمتناهية فينقطع ايضا اعترض عليهم بان التطبيق
انما يكون في الوهم اذ لا احاد موجودة لها من الجملتين والوهم لا يستحضرها هناك فلا تطبيق
اذ لا في الوهم ولا في الوجود وهذا الاعتراض غير وارد عليهم لان التطبيق لا يعرضه
العقل الذي يمكنه استحضار المتناهي وغير المتناهي الرابع ما تكلم بعض المحققين وهو
كل حادث موصوف بكونه حادثا سابقا على ما بعده ولاحقا بما قبله والاعتباران مختلفان
فاذا اعتبرنا الحادثات الماضية المبتدئة من الان مارة من حيث كل واحد منها سابق ومن
حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتباينان بالاعتبار متطابقتين في الوجود
ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم تطبيق ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللواحق
في الجانب الذي وقع فيه النزاع فيه فاذن اللواحق متناهية في الماضي لوجوب انقطاعها
قبل انقطاع السوابق والسوابق الزائدة عليها بمقدار متناهية تكون متناهية واعلم ان هذا
الوجه لا يخلو عن ضعف فان وجوب اكثرية السوابق انما يكون لو افرض العقل انقطاع
السوابق واللواحق انما على تقدير عدم النهاية فيهما فليس كذلك الخامس لو وجدت
الحوادث لا نهاية لها لكان القوم متوقفا على انقضاء ما لا نهاية له وكان انقضاء ما لا نهاية
له ما انقضاء له محال فيكون وجود القوم محالا اعترض عليهم بان اللازم التوقف لو
كان ان يوجد زمان ليس فيه شيء من الحوادث وكان القوم يتكلم في ذلك الزمان يتوقف
وجود القوم على وجود هذه الحوادث التي لا تتناهى فهو مسلم لاستحالته ولكن لا نسلم
وجود زمان لا يوجد فيه شيء من الحوادث وان كان عبارة عن كون القوم لا يوجد الا
بعد امور متناهية غير متناهية فلم قلتم ان مثل هذا التوقف محال والنزاع فيه
الا فيه واعلم ان الحق في هذا الموضع ان نقول ظاهر ان كل واحد من الحركات حادث
فالمتنازع في حدوثه اما ان يكون هو المجموع واما ان يكون هو النوع فلانه

لو كان قديما لكان اما ان يوجد طبيعة نوعية غير متشخصة بتشخص واما ان يوجد مع تشخص معين والاول باطل
لامتناع وجود الكلي الا في ضمن الجزئي والثاني ايضا باطل لانه يقتضي قدم ذلك الشخص من الحركة وهو
محال الوجه الثاني ان الخصم لا يقول به وثالثها ان القديم لا يجوز عليه العدم فذلك لا يجوز عليه
العدم فهو ثابت باق ولا شيء من اشخاص الحركة بثابت ورابعها ان الحركة اللاحقة انما توجد مع عدم السابقة
فلو كانت قديمة لما وجدت اللاحقة وهذا ظاهر خلف واما حدوث المجموع فلان كل واحد من احاده
علة له وكل واحد حادث فعلة المجموع حادثة فالمجموع حادث ايضا فان المجموع لو كان قديما
لكان جزؤه قديما لامتناع وجود المركب بدون اجزائه قيل عليه لا نسلم ان المجموع يعدم ويوجد
مع وجود كل حادث فيكون ايضا متجددا على سبيل التعاقب فانه كلما وجد حادث عقيب
تلك الحوادث فقد انتفى المجموع الاول ووجد مجموع اخر لا يقال انه معلول لكل
واحد من احاده الحادثة فيكون المجموع حادثا وقد استفسر بعض المتاخرين عن الحدوث في قولنا
العالم حادث فقال ان عنيتم بالحدوث الحدوث الابداعي فالخصم يقول به وان عنيتم به الحدوث
الزماني فهو مناقض لمذهبكم لان الحدوث الزماني مشروط بالزمان فقبل العالم يجب وجود الزمان
على ان الزمان من جملة العالم فيكون قبل الزمان زمان لم يحصل الزمان من الامور الموجودة الثابتة
في الاعيان وانما هو امر وهمي وان لم نشترط فيه الزمان وهو الحق لا يلزم ان يكون الحدوث ابداعيا
لان الابداعي هو المفتقر ازلا وابدا والعالم ليس كذلك والذي يلزم من عدم سبق وجوده
بالزمان ان يكون قديما الا ان التاخر كما يكون بالزمان قد يكون بغيره على ان الحق في هذا
ان التقدم والتاخر والمعية لما كانت لا يلزم من نفي احدها احد الاخرين فلا يلزم من كون
الله تعالى غير متاخر ولا مقارن لوجود العالم ان يكون متقدما عليه بالزمان ثم
قالت الفرقة الثانية للفرقة الاولى القائلين بالقدم ما تقولون في حادث موجود هل
سبب وجوده هو الله تعالى او غيره فان هو الله تعالى فقد اعترفتم بصدور الحادث
عن القديم وان قلتم هو غيره فقد اشركتم بالله افترقوا في الجواب على قسمين احدهما
ما ان الله يوجد الحادث بارادة متجددة بسبب ايجاد الحادث السابق
واثبت ارادات وحوادث لا الى اول وقدح الخصم على هؤلاء وفرقة اخرى اسندوه
الى علة متجددة متعاقبة لا فاعلة مسبوقة بعلة اخرى لا الى نهاية واثبت حركات
متصلة

متصلة متجددة على التعاقب والكلام على هؤلاء قد مر ايضا والذي نزيد هنا ان علة الحادث ان
كانت حادثة فلا يخلو اما ان يكون مع وجودها او بعد عدمها فان كانت علة بوجودها فيجب تناهيها
في الوجود ويلزم عدم التناهي العلل الموجودة معا وقد اعترف الخصم باستحالته وان كان
علة بعد عدمها وجب وجود المعلول قبل وجودها بما يحصل علته وهو العدم قالوا
الغني هو الذي لا يفتقر الى الغير في امور ثلاثة في ذاته وصفاته الحقيقية الملحوظة بالقياس
الى الغير والله تعالى مستغن عن غيره في هذه الامور فهو غني مطلقا فثبت انه جواد ويلزم من
هذين الامرين ان لا علة لفعله بعلة فان الشيء الذي يصدر عنه الفعل لغاية لولا وجود
ذلك الفعل له لا يحصل له تلك الغاية ولما فعل ذلك الفعل يكون قد فعل بالامر الاولى من الحسن
به مطلقا وايضا يكون قد فعل ما هو الاولى والاحسن به مطلقا والفاعل يكون قد فعل ما هو الاولى
والاحسن به مضافا فهو لغايته لان مستفيد كمال لولاها كان ناقصا وهذا الكلام
في غاية السقوط فان المقدمة القائلة بان الفاعل يعرض له مستفيدا الا ولوية وان عني
بالاستفادة تاثر الغاية في ذات الواجب لذاته صفة حقيقية فهو ممنوع وان عني
حصول امر بعد ما لم يكن فهو مسلم على ان الاولوية انما يحصل في الذهن ليس لها في الخارج
تحقق ليسوا استدلوا بجود الله تعالى على قدم فعله تعالى العالم قالوا كيف يحسن من
من الجواد المطلق تعطيل الوجود مدة لا متناهية واذا كان العالم قديما اليس
قد حصل هو الاحسن ثم كيف يعللون كثيرا من افعاله بغايات كثيرة ظاهرة لهم كما
يقولون انما حدثت الاضراس للطحن وحدوث الاسنان للقطع لما نفوا
عنه الغاية وشاهدوا الاثار العجيبة الحاصلة في العالم التي لا يمكن ان تستند الى العبث
والاتفاق قالوا ان علم الله تعالى بنظام العالم وكونه على صفة معينة اقتضى صدور
عنه تلك الصفة وذلك النظام الى هذا اشاروا بالعناية ونفوا الغاية عن العقول
التي يتعقونها بالقياس الى ما تحتها وكذا لكل نفس من النفوس السماوية
بالقياس الى ما هو اخس منها بناء على قاعدتهم الباطلة ان من يفعل
لاجل شيء فهو مستفيد من ذلك الشيء الاولوية والعالي لا يستفيد من السافل
ورد عليهم ما ذكرناه اولا مع مزيد طعن وهو ان الواجب قد ثبت بالبرهان

انه لا يستفيد شيئا من شي فان البرهان الدال على ان العقول المذكورة او النفوس يستفيد
مما تحتها مع حكمهم عليها بالامكان **البحث الثامن** في ترتيب الموجودات هذا البحث
متساقط عندنا لانا نسند جميع الاشياء الكثيرة الى واجب الوجود تعالى من غير توسط امر من
مراهم وهو لاء القوم لما اعتقدوا ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد على ما ذكرنا في استدلالاتهم
ووجدوا كثرة في العالم طلبوا لها علة لا كثرة فقالوا واجب الوجود واحد فلا يصدر عنه
الا واحد والجسم ليس بواحد فلا يصدر عنه الجسم ولا اجزاء الجسم وان كانت بسائط لكن لا يمكن
صدورها عنه ابتداء اما الهيولى فلانها لو صدرت عنه ابتداء لكانت علة لما بعدها
فتكون فاعلة قابلة معا واما الصورة فلانها مفتقرة في تقومها بالفعل الى الهيولى فهي
مفتقرة في تاثيرها الى الهيولى فلو كانت علة لها لكانت علة في تاثيرها فيها عنها
وهو محال ولا يجوز ان يكون الصادر عنه عرضا لافتقاره الى الجوهر فلو كان مبدأ له
لزم الدور ولا نفسا لافتقارها الى البدن والا لكانت مفارقة الذات والبدن في
والفعل معا فكان عقلا لا يحد اخلاف فالصادر عنه جوهر مفارق الذات والفعل معا
وهو العقل وهذه الحجة لا تخلو عن مطاعن كثيرة احدها في قولهم الواحد لا يصدر عنه
الا واحد وقد سبق الكلام فيه وثانيها لو سلم لهم هذا لكن الواحد لا يصدر عنه الا واحد
لقالهم لم لا يكن ثم جهة ولا نوع تعاوض قبل الاعتبارات السلبية كالامكان والوجوب والتعقل
عندكم جهات يمكن تكثر المعلولات باعتبارها فلم لا يجوز ان يكون لواجب الوجود نوع
اعتبار من الاعتبارات العقلية فيه يتكثر عنه الاثار وثالثها في قولهم الجسم ليس بواحد
فانا قد بينا ضعف كلامهم في الهيولى والصورة وعندكم انه غير مركب من الجواهر الافراد
فهو واحد فجاز صدوره عنه ورابعها في قولهم الهيولى مادة فلا يكون فاعلة فانا
قد بينا في هذا الكلام لم لا يستلزم لكن القابل لا يكون علة باقية لمقبوله ويجوز ان يكون جزء
العلة او شرطا او اعتبارا يحصل به تكثر اعتبارات لواجب الوجود ويكون المؤثر
هو الواجب هو الواجب كما هو مذهبهم وخامسها في قولهم الصورة مفتقرة
الى الهيولى فلا يكون علة لها فان هذا الكلام مانا وعن مذهبهم فان الصورة عندهم
جزء علة للهيولى فكيف جعلوها الان مفتقرة في التاثير الى الهيولى وسادسها
في قولهم النفس مفتقرة في التاثير الى البدن فانا نتكلم من مذهبكم ان

ان النفس قد تفعل بغير الة كما في جانب التعقل فلم لا يجوز ان يكون ههنا فاعلة بذاتها على انا نجد لها
سببا للكثرة اعتبارا لعلة لا جزء من العلة بحيث يكون لها في التاثير مدخل ثم نقول قولكم لو كانت
فاعلة لا باعتبار الالة لكانت عقلا ليس بصحيح لان العقل ليس هو الذي يفعل لا باعتبار الالة
بل من خواص العقل هو التمام وعدم استفادة الكمال المتجدد وليس النفس كذلك فجاز ان
يكون مفارقة الفعل سلمنا لكن لم لا يجوز ان يكون بعض افعالها مستغنيا عن الالة وههنا
الحجة اقوى حججهم وحالها كما ترى ومن استدلالاتهم على هذا المطلوب قولهم حركة السماء
ارادية على ما والصادر عن ارادة انما تصدر عن تصور حسي او عقلي والحسي اما ان يكون الداعي
اليه جلب ملائم وهو الداعي الشهواني او دفع منافر وهو الداعي الغضبي وهذان الداعيان
مختصان بالاجسام المنفعلة القابلة للتغير من حال الملائمة الى غيرها ثم الرجوع الى الحالة
الملائمة فيحصل له بسبب ذلك اللذة والالم والاجسام الفلكية غير قابلة لذلك وايضا القادر
عن الشهوة والغضب متناهي ولا شيء من الحركات الفلكية لمتناهية فهي اذن صادرة عن تصور
عقلي ولا بد لها من غاية وتلك الغاية اما ان يكون تحصيله الذات او صفة فيها فان كان
الثاني وجب ان يحصل بالحركة والا لكان الطلب طلب لاشيء وهو محال والحاصل من الحركة اما
ان يكون براين او الوضع او الكم او الكيف او غير ذلك من كمالات الجسم وان كان غير محصل الذات
والحركة بحيث نحو فهي انما طلب الا المتحرك اما ان يكون تلك الحال من احوال المطلوب كالمشابهة
والموازاة وغير ذلك اما ان يكون تلك الحال حاصلة فيجب ان يكون تلك الحال تناسب حال
المعشوق وارادته والا فلا مدخل له في الغاية ولو كان المطلوب هو الاول لم يحصل الحركة لان
الطلب طلب المحال ولذلك التوالي الثاني فيجب ان يكون الطلب هو التشبه بذات المعشوق
في صدور الاشياء عنه ولا يمكن ذلك دفعة فهي ما يحصل بالتعاقب اعني الاوضاع المتجددة
ولا يجوز ان يكون التشبه بالافلاك العالية على هذا الفلك او السافلة والا لتشابهت حركتا
المتشبه والمشبه به ولا يجوز ان يكون المشبه به ذاتا واحدة مفارقة والا لتشابهت
الحركات الفلكية فيجب ان تتعدد العقول وهذه الحجة سخيفة جدا اما اولا فلان
الحق ان السماء ان كانت متحركة فهي متحركة بالعناية الالهية واما ثانيا فلجواز ان
المطلوب من الحركة لعله غير حاصل ولا يمكن حصوله وقولهم ان الطالب يطلب المحال

قلنا نعم وان قالوا ان تصوروا انها حقة غير ظنية ولا تخيلية ولا وهمية طالبناهم بالبرهان
المتعذر عليهم اقامته جداً وامّا ثانياً فلان المتشبه به لو كان هو الفلك العالي او السافل
لم لا يجوز ان يجب السادس في الحركة ولو سلم لكن كذب التالي ممنوع وعلى هذه الحجة اعتراضات اخر
كثيرة ظاهرة تركناها لوضوحها وقد يحتجون على هذا المطلوب بحجة اخرى وهي ان القوة المحركة
للسماء قوة غير متناهية التحريك لما مرّ فهي اما غير جسمانية فهي اما نفس او عقل والنفس انما
يحرك جسمها ليخرج من القوة الى الفعل كما في كمالاتها فهي مفتقرة في التحريك الى شيء يكون كمالاته
موجودة بالفعل ليخرج تلك الكمالات النفسانية من القوة الى الفعل وذلك الشيء هو العقل وتحريك
النفس تحريك فاعلي وتحريك العقل تحريك غائي واعلم ان هذه الحجة مختلة جداً اما اولاً فلانها
مبنية على اصول فاسدة من كون الزمان غير متناه ومن كون الزمان من لواحق الحركة وغير ذلك
من الاصول التي عرفت فسادها واما ثانياً فمن لا يسلم كون المحرك غير جسم لم لا يجوز ان يكون القوة الجسمانية
غير متناهية وما هو خطأ فان القوة الجسمانية قد لا يتناهى اثرها باعتبار صدور واحد غير متناهية
فيها على ما اعترفوا به فجاز ان يكون القوة جسمانية ويفيض عليها من واجب الارادات جزئية
غير متناهية ويكون تلك القوة باعتبار الارادات غير متناهية التحريك واما ثالثاً فلانا نقول
العقل اما ان يكون مباشراً للتحريك وهو مناف لقواعدهم من ان الغائب المفارق الذات لا يؤثر في
غير قابله وان التحريك انما يكون مستكملاً بالكمال المفقود والعقل كمالاته حاصلة بالفعل وان لم يكن
مباشراً للتحريك كان غاية في التحريك كان عوداً الى حجتهم وقد بينا خللها مسئلة الجسم
لا يعقل الجسم ولهم في ذلك حجتان الاولى ان الحاوي لو كان علة للمحوي المقارن له لامكان وجد المحوي
المقارن لامكان الخلاء فيكون الخلاء ممتنعاً لغيره هذا خلف ولا يعترض بكون الخلاء ممتنعاً لذاته
ان الخلاء اذا ما هي المقتضية لامتناع وجودها بل ان تصور الخلاء يقتضي امتناع وجوده والمقارن
للمحوي هو نفس ما يتصور فيه فان تصور المحوي من حيث انه خلاء لا يتصور الا مع ذلك النفي وذلك
النفي لا يتصور الا مع تصور المحوي من حيث هو هو فلا سؤال الحاوي وان لم يكن علة لكن علة الحاوي
متقدمة على علة المحوي والحاوي متقدم على المحوي جواب الحاوي انما يكون متقدماً لو كان
علة له فالتقدم الزماني منتف هنا واللازم من تقدم العلة على العلة تقدم المعلول على المعلول
سؤال الحاوي مقارن لعلة المحوي في الصدور عن العلة الواحدة والمحوي مع علته
ممكن

ممكن فيجب مع المقارن كذلك جواب تأخر المحوي انما هو بالقياس الى العلة لا بالقياس الى ما
معها فان المتأخر عن المقارن لا يجب ان يكون متأخراً سؤال اصل البرهان مبني على ان الخلاء
والمحوي متساويان فيكون تأخر احدهما المتأخر تراخ فقد حكمت بان مع المتأخر متأخر وههنا
حكمت بان المتقدم لا يكون متقدماً فما الفرق جواب لا فرق بينهما في الحقيقة لكن انما
حكمت ثم بوجوب التأخر للمقارن حيث كانت المقارنة ذاتية بين شيئين بينهما ملازمة
لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر بخلاف ما نحن فيه فان العقل والحاوي متساويان مقارنة اتفاقية
ليست ذاتية لاجل علاقة بينهما سؤال الحاوي والمحوي ممكن الوجود فحلول مكانيهما جائز
جواب لو اخذا معاً ممكنين لم يكن ثم مكان فلا خلاء اذ الخلاء انما يمكن فرضه مع تحدد المكان
وهذه الحجة لا تخلو عن ضعف وذلك لانا نقول الممكن المحاذي بالنظر الى الحاوي يخرج عن الامكان
فان الامكان من الاوصاف اللازمة للممكن ولا يتحقق بحال دون حال وامكان الكون مقارن امكان
لا كون المقارن للخلاء وان كان الحاوي هنا يمنع امكان لا كون المحوي قلنا فلم لا يجوز ان يكون
الحاوي علة ويمنع امكان لا كون المحوي وقد يقال هنا ان حركة الجسم المستقيم الحركة متعلقة على
حركة الهواء فانه لو تحرك الجسم عن مكانه لتحرك الهواء الى ذلك المكان فوجب حركة الماء متأخرا
عن وجوب حركة الجسم فتعارض وجوب الحركة امكان حركة الهواء وامكان حركة الهواء تعارضه امكان لا كون
حركة الهواء المقارن للخلاء فامكن الخلاء فان امتنع فلخارج والجواب عن هذا ان حركة الهواء
وان كانت ممكنة من حيث هو هو لكنها واجبة لضرورة عدم الخلاء ولا يلزم من امكان لا كون الممكن
امكان علته بل هو وجوب العلة ويجعل الممكن ولهذا لا امكان عدم الممكن يجعل العلة الواجبة ممكنة
لا ارتفاعه بل قالوا ولو امتنع ان يكون الحاوي علة للمحوي كان العكس اولى بالامتناع فان المحوي
واضعف واصغر حجماً من الحاوي مع هذا الكلام سببه بالخطابة الحجة الثانية ان
الجسم انما يفعل بصورته لانه انما يكون موجوداً بالفعل بصورته ولا يمكن ان يفعل بمادته
لانها موجودة بالقوة ولا يكون من حيث هو بالقوة فاعلاً والصادر عن الصور انما يصدر
بواسطة الوضع فان النار انما تسخن ما قرب منها وما بعد عنها انما تسخنه بواسطة القرب
وكذلك الشمس فليس بل ما كان منها بوضع خاص للارض من الجسم والهيولى فلا يكون
فاعلة له فلا يكون علة للجسم لان علة المركب علة لاجزائه والضعف في هذه الحجة ظاهر

فان الهيولى وان كانت بانفرادها بالقوة لكنها بالفعل مع الصورة ولا يلزم ان يكون للصورة مدخل في التاثير
على ان قولهم الصورة بالفعل لمشاركة الوضع انما التجأوا فيه الى الاستقراء ش قالوا قد ثبت
ان واجب الوجود واحد وان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فالصادر عنه عقل اول ثم يصدر عن ذلك
العقل عقل اخر وفلك الى ان ينتهي الى العقل الاخير وفلك القمر سؤال العقل الصادر عن المبدأ
الاول ان كان واحدا استحال ان يكون مبدأ للكثرة وان كان كثيرا استحال ان يصدر عن الاول
جواب الواحد انما يصدر عنه واحد اذا اتحدت جهة الصدور واما اذا تكثرت فلا استبعاد
ووجه التكثر ههنا ان العقل الاول ماهية ووجود وهو تابع في المعقولية والهوية تابعة لها في الوجود
فان الفاعل لما لم يفعل الوجود لم يكن ماهية واذا نظر الى الماهية وحدها بالقياس الى الوجود
عقل الامكان واذا اقتضت بالنظر الى المبدأ الاول عقل الوجوب بالغير واذا اعتبر الوجود
من حيث انه قائم بذاته لزمه ان يكون عاقلا لذاته واذا اعتبر بالقياس الى الاول لزمه ان يكون
عاقلا للاول لزمه فهذه ستة اعتبارات وجود ووجوب وامكان وعقل للذات
وعقل للمبدأ واسم العقل يتناول هذا الاحد تضمنا والتزاما والمعلول الاول من هذه الجملة
واحد والهوية مشتركان في انهما حال ذلك المعلول في ذاته من حيث كونه بالقوة والتعقل
للمبدأ الاول مشتركان في انهما حاله في ذاته والباقي يمتاز احدهما عنها بانها حالة بالقياس
الى مبدأه فمن حيث انه عاقل للمبدأ وذاته وللوجوب يكون مبدأ للعقل ومن حيث انه ذو
ماهية وامكان يكون مبدأ للفلك وهذا الكلام في غاية الضعف فانه يستحيل ان يكون
مثل هذه الاحاد التي لا تحقق لها في الاعيان مبادئ لاحاد موجودة وان جعلوها شروطا وحيثيات
بخلاف حال العقل الاول بها وبعد يكثر الصادر عنه فما المانع ان يكون للواجب مثل هذه الحيثيات
والاعتبارات باعتبارها يكثر ما يصدر عنه ثم اسندوا الهيولى العنصرية الى اول وصدورها
الى العقل الاخير ولما كانت الهيولى قابلة للتغير والحركة استحال اسنادها الى العقل الثابت فلا
بد من مشاركة الاجرام الفلكية في تحصيلها وكذلك الصورة والهيولى مشتركة والصور مختلفة
فيجب ان يستند المشترك الى طبيعة مشتركة للسماويات وهي الطبيعة الخامسة التي تقتضي الحركة
حينئذ دورية وان يستند المختلف الى الطبائع المختلفة وهذا الكلام في غاية الركاكة فان
الهيولى والصورة جوهران وعندهم لا حركة في الجوهر بل ان كان حركة ففي العوارض فاذا اقتضى
هذا التغير كون العلة مشتملة على نوع من التغير وجب ان يكون الاجرام السماوية
على تغيره ثم لم لا يجوز ان يكون للعقل تصورات متعاقبة بواسطتها يتغير هذه الحوادث

وقولهم

وقولهم الهيولى مشتركة ويستند الى مشترك ضعيف لجواز تعلل المتشابهات بالمختلف على انهم قالوا ان الافلاك
مشتركة في طبيعة خامسة تقتضي بواسطتها الحركة المستديرة لا تخلو من ضعف فان المقتضي للحركة
الخاصة هو المقتضي لاستعداداتها ويستحيل ان يكون الفلك من الافلاك لنا ان احدها مشتركة والاخرى
مختصة ش والصور تفيض من العقل لكن بعد تخصص البعض دون البعض [illegible]
من استعدادات المواد الحاصلة بسبب التاثيرات السماوية اما بتوسط عنصر كالماء المتسخن
بالنار او بغير توسط كالماء المتسخن من اشعة الكواكب قالوا والسبب في اختلاف العناصر
وتفصيلها الى الاربعة هو الاختلافات الحاصلة من الاجرام السماوية المقتضية لتفصيل كرة
كرة بل المركز مما يلي جهة المحيط حتى ينتهي الى حشو الفلك الاخير وينفصل الى الاربع ونقل الشيخ في
الشفا عن الكندي ان السبب في الاختلاف القرب والبعد من الفلك فالقريب منه يشتد
تسخنه بسبب الحركة فيصير نارا والبعيد يشتد برده لبعده من الحركة فيصير ارضا والقريب
من النار متسخن وهو الهواء والبعيد منها بارد وهو الماء ثم نسب هذا المذهب الى السخافة
فان هذه الصور حينئذ تكون اعراضا ويكون الوجود الاول الجسم المطلق غير متصور باحد الصور
ثم مال الى ان اشبه ان الفيض على المادة المركبة اما عن اربعة اجرام علية او عن علة مخصصة
في اربع جهات عن كل واحدة منها ماهيتها الصورية جسم بسيط فاذا استعدت تلك الصور من واهبها
وفي هذا نظر فان افاضة الافلاك اما ان يكون بالحركة او بدونها وعلى التقديرين يلزم ان يكون
الوجود الجسم غير متصور بالصورة النوعية ويلزم عليه ما ذكر على الاول وعلى التقدير الثاني جاز
ان يستند الاعداد الى العقل لا الى الاجرام ش قالوا والامزجة لا يستغني عن التوسط
السماوية فان الشمس يحاذي موضعا من الارض فيلتهب ذلك الموضع ويتسخن بسبب الاضاءة
فيستعد وليمتزج مع غيره ومع الامتزاج يستعد المركب لحصول نفس نباتية او حيوانية
او ناطقة فيفيض عليه من واهب الصور وعند الناطقة تتم الجواهر وهي مجردة فانتهى الوجود
الى المجرد كما ابتداء منه فاول مراتب الوجود هو الواجب ثم تلوه العقول على الترتيب الى ان ينتهي
الى الاخير ثم يلوه نفوس السماويات ثم يلوه صورها ثم صور العناصر ثم هيولى الافلاك ثم
هيولى العناصر ثم يلوه هذه المراتب مراتب العلو فاولها ادون الاجسام البسيطة من الفلك الاعلى
الى الارض ثم يلوه الاجسام المعدنية ثم النباتية ثم الحيوانية ثم الناطقة وهي الكمال بحسب الطبائع

المقالة السادسة في الادراك وعلم واجب الوجود

والمعاد وما يتعلق به وفيها مباحث الاول في تحقيق الحق في الادراك

ان قوما من القدماء ظنوا ان الادراك انما يكون باتحاد بين المدرِك والمدرَك وهذا باطل وربما التجؤا
في ابطاله الى الضرورة فانه مع الاتحاد ان بقي المتحدان فهما اثنان ولا اتحاد وان عدم احدهما فلا اتحاد
ايضا ثم ما يقولون في نفس عقلت معقولين هل اتحدت بالمعقولين ام لا ويلزم على الثاني ظهور البطلان فانه
يلزم مع ذلك اتحاد الامور الكثيرة والثاني يرجع عليهم بالبعض اقول اضافي ابطال هذا
المذهب ان النفس قد تعقل ذاتها عاقلة لشيء فهل تتحد النفس بذلك الشيء فيلزم ان يكون
عاقلة له وكل من علم شيئا عالما بشيء لو كان عالما بالاخر وهو باطل بالضرورة او لا تتحد منه فيتحد
بعاقلة فلا تتحد النفس بالعقل ايضا وقد يعقل شيئان شيئا واحدا فهل اتحد بهما او باحدهما والثاني
باطل لعدم الاولوية والاول يلزم فيه اتحاد الذوات العاقلة سر ذهب لفرن
الى ان تعقل النفس الناطقة انما يكون باتحادها بالعقل الفعال وهذا باطل للدليل العام المذكور في ابطال
الاتحاد ولان العقل الفعال اذا اتحد بالنفس وجب ان يكون النفس عاقلة لما هو عاقل له ويلزم
انفسنا منه حتى يتحد احدنا العاقل لما يعقله النفس سر المشهور عند الجمهور ان التعقل
انما يكون بحصول صورة المعقول للعاقل لكان مغايرا له وهذا احتج عنه واجب الوجود احتجوا
عليه بان المعلوم اما ان يكون ثابتا اولا والثاني باطل لانه قد يحكم عليها بالاحكام الثبوتية والاول
اما ان يكون في الخارج اولا والاول باطل لانا نتصور ما لا ثبوت له في الخارج والثاني هو المطلوب
ويرد على هذه الحجة انواع من الايرادات منها ان هذا القدر ان طابقت في الخارج
فلا بد من امر في الخارج يجاز ان يكون العقل هو الاضافة الواقعة بين العاقل والمعقول
من غير احتياج الى صورة ذهنية وان لم يطابق كان جهلا اجاب عن هذا البعض المحقق
بان الجهل انما يكون باعتبار كون الصورة الذهنية المحكوم عليها بالمطابقة للخارج غير
مطابقة للخارج والعلم يوجد باعتبار كونها مطابقة واما الصورة فلا يكون علما الا كانت
مطابقة وقد يكون جهلا اذا كانت مطابقة انما لو اجعل العلم هو الاضافة استغنى فيه
المطابقة وعدمها لاستحالة وجودها في الخارج فلم يكن العلم عينها علما واجهلا واقول
وهذا الجواب ضعيف اما ما سلف من ان الجهل او العلم على ذلك التقدير انا يحتاج
الحكم بالمطابقة وعدمها لا نفس الصورة فلا يكون الصورة علما او جهلا لانه يشترط
فيها

فيها المطابقة وعدمها واما ما سلف الثاني فلانه يشترط في العلم المطابقة وعدمها فلا بد من امر
في الخارج ينسب اليه المطابقة وعدمها ويكفي في العلم بالمعدومات بل يكفي يمشي البرهان الذي
برهنوا به على حصول الصورة الا اذا ذهبوا الى ما ذهب اليه افلاطون من اثبات المثل ومنها
ان هذا البرهان قد يمشي فيما لا وجود له في الخارج اما الموجود الخارجي فلم لا يجوز ان يكون
العلم اضافة اليه اجاب عن هذا البعض المحقق بان ادراك ماهيته واحدة فان ذاتية ماهيته
في موضع على انه يعرض مضاف لذاته بل بالعروض والاضافة له دائما تدل على نفس الاضافة انما
كان وهذا الجواب ضعيف جدا لانه لا برهان على تساوي افراد الادراكات ومنها
ان المدرك للحرارة وللاستدارة يجب ان يكون حارا مستديرا اجاب بان الاستدارة
ان كانت ذات وضع فهي جزئية تستدعي محلا ماديا مستديرا هو الاستدارة الصورة ولا
يلزم ان يكون المدرك الذي هو النفس مستديرا الاستدارة اليه وان كانت كلية لم يكن
ذات وضع ولا تستدعي استدارة محلها واما الحرارة فانها انما تسخن جسما خاليا عن ضدها
وضدها لا يلزم ان يسخن اصلا وهذا الجواب فيه نظر اما ما ذكره في الاستدارة الجزئية
فقد التزم فيه بامر مستبعد جدا وهو استدارة الحس المشترك او الخيال اللذين هما الة النفس
في الادراك للاستدارة فيلزم تغيرا شكلهما لتغير المدرك واما ما ذكره في الاستدارة الكلية
فقد التزم فيه بحلوله في النفس مع عدم اتصاف النفس به وهو مشكل فان التشخص ليس
لصيرورة المحل مستديرا انما الموجب له هو حلول الاستدارة في المحل والاولى عندنا ان
يقال ما نقل في الحرارة من ان الحاصل هو صورة الاستدارة وما يلزم من حصول الصورة كون المحل
متصفا بماله الصورة ومنها انا قد نعقل صورة السماء وكيف يحصل في الدماغ مع صغره اجاب
باحتمال انطباع صورة السماء في مادة الالة او في الروح المدركة الحالة في الالة القدس
لاختلافهما في الصغر والكبر او يحتمل ان يكون المنطبع اصغر مقدارا من السماء ولا يقدح
في حصول المساواة بان الصغير والكبير من الانسان متساويان في الصورة الانسانية واقول
هذه الاحتمالات ضعيفة اما احتمال حلول صورة السماء في المادة فلانهم منعوا من حلول
مقدارين في مادة واحدة والا لزم تعدد تلك المادة بهما فيكون ضعفه كسرا هذا محال
لم كيف يحمل المادة محلا للصفة مع ان الالة انما هي الجسم الذي هو مجموع المادة والصورة و
لوجوه هذا الوضع الغنا عن الصورة الجسمية وكانت المادة هي الالة واما احتمال حلول

الصورة في الشيء فضعيف ايضا لان الشيء عرض فكيف ينفرد بالمحلية واما احتمال كون الصورة اصغر
مع المساواة في مطلق المقدار فضعيف ايضا لانا كما نعقل صورة السماء نعقل مقدارها ومثلها
ان السواد حال في الجسم وليس لعاقل فليس التعقل هو الحصول اجاب بان التعقل ليس هو اي
حصول فانه جنس لانواع كثيرة كحصول الجسم للعرض وبالعكس وحصول المدرك للمدرك وبالعكس وحصول
السواد للجسم هو حصول العرض لموضوعه لا حصول المدرك لمدركه ومنشأ انا قد نعقل من واجب
الوجود انه مجرد ونشك في انه عاقل لذاته وهذا يدل على ان العلم بالشيء ليس هو حصول ذلك الشيء له
اجاب بان معاني الحصول مختلفة فلا احقق تجرده وحقق الشك في كونه مجردا اما بالذات
بعض علمه بذاته لم يتشكك في ذلك وفي هذا الجواب ضعف لان مولانا المقدم انما استدل لوا
على علمه تعالى بانه مجرد والمجرد ذاته حاصل لذاته فهو يعقل ذاته ذاته فان كان
الحصول المجرد يقع على معان مختلفة لم يبق له الاستدلال لحصول الجنس الذي لا يستلزم العلم
على حصول العلم قطعا فكانا قد ذكرناه هنا انما سلف اذا احسسنا بزيد ثم احسسنا
بعمرو حصل لنا علم بامر مشترك بينهما على معنى انه يحصل صورة في النفس لو اطلقت على كل منهما
مع حذف مشخصاته عنه لكانت تلك الصورة هي هو فكون تلك الصورة كلية بهذا الاعتبار وقد
يوجد كليتها باعتبار لغو مدونا انا لما حصل في اذهاننا من صورة زيد ماهية الانسان ثم حصل
لنا علم بعمرو فان الانسانية التي حصلت بزيد اولا كافية في حصول الانسانية التي تحصل
بعمرو وانا لو فرضنا تجردنا عن تلك الصورة السابقة وهذان الاعتباران ماخوذان
من حيث النظر الى الخارج وقد يحصل لها الكلية بنحو اخر مغاير لهذين وهو ان النفس
كما كان لها ان تاخذ صورة الانسانية من حيث هي من مثال زيد وعمرو وكذلك يمكنها ان تاخذ
صورة اخرى من الصور الانسانية التي في النفوس المغايرة لها وهل يمكن ان تاخذ صورة اخرى
من الصورة الحالة فيها جزم به قوم ونحن نتوقف وقد يعد الصورة المذكورة جزئية
لا باعتبار النظر الى الخارج بل من حيث انها حاصلة في نفس جزئية العقل قد
يكون بالقوة وهو عدم العقل عما من شانه ذلك وقد يكون بالفعل وربما قسم بعضهم العقل
الى ثلاثة تعقل بالقوة وهو ظاهر وتعقل بالفعل على سبيل الاجمال كمن سئل عن مسائل يستحضر
جوابها اجمالا ثم بعد ذلك شرع في التفصيل فالحالة الوسطى مغايرة للطرفين وتعقل
بالفعل على سبيل التفصيل والاقرب الى الحق هو الاول وان العقل الاجمالي انما
هو تعقل تفصيلي بشيء ودون شيء ثم مراتب القوة تختلف بالقرب والبعد

العلم منه فعلي هو الذي بواسطته يحصل الصورة في الاعيان ومنه انفعالي وهو الذي
يستفاد مما في الاعيان وقد يخلو عنهما كعلم الشيء بنفسه ولا يستدعي حصول صورة لغوية ولا
فان كانت حكاية الصورة مساوية له لانه لم يكن لشيء من الصور بين الحالية ولا الغوي الجعلية اولى من العكس
ولانه يلزم اجتماع المثلين مع انا لم نكن نجد اولوية استحالة ان نعقل الماهية بها فان من شرط التعقل
المساواة والثاني هذا انظر وذلك لان المساواة التي يرددوا فيها انا ان توجد من بعض الوجوه
او من كل الوجوه فان كان الاول اخترنا الاول ولا يلزم عدم الاولوية في الحلول ولا اجتماع
المثلين وان كان الثاني اخترنا الثاني ولا يلزم ان لا نعقل الماهية باعتبار حصولها فانه ليس من شرط
التعقل حصول صورة للمعلوم مساوية له من كل وجه كيف الصورة عرض قائم بالنفس والمعقول
قائم وقد اورد ايضا معارضة وهي انا نعقل ذواتنا لو كان نفس ذواتنا لكان علمنا بعلمنا
بذاتنا هو نفس علمنا بذاتنا الذي هو نفس ذاتنا ويلزم منه حصول التعقلات الغير المتناهية
دفعة وهو محال ولان حصول الشيء للشيء نسبة تستدعي تغاير المنتسبين اجاب عنها
بعض المحققين بان علمنا نفس ذاتنا بالذات ومغايرة لها بالاعتبار والشيء الواحد لا
ينقطع اعتبارات الذهنية ما دام المعتبر يعتبرها وتغاير الاعتبارات كاف في حصول
النسب واقول في هذا نظر وذلك لانا نفرض ذاتنا وعلمنا بذاتنا عاريين من جميع
الاعتبارات ونقول هما متحدان او متغايران ولعل الالزام وربما يقولون هنا
ان الذات باعتبار كونها علة مغايرة لها باعتبار كونها معلولة فتعدد المنتسب اليه
فصحت النسبة وهذا ضعيف لان المغاير هنا نوع العلم فرع المتغاير ولعبد زعم ان
ايضا بان العالم الذي يحمل عليه ماهية مجردة وهو اعم من كونه مغايرا او غير مغاير ولا
يلزم من كذب الخاص كذب العام وهذا رحيق جدا لانه لا يلزم من عمومية الشيء في العقل
صحة وجود العام بدون الخاص نظرا الى جانب العلية فانك لو قلت هذا علة وهو اعم
من كونه علة لنفسه او لغيره مع امتناع علية الشيء لنفسه وتعدد دون ايضا بان
لا ان ماهية كلية وزيد شخص من تلك الماهية حصل باضافة وليد الله في زيد
عاقل لتلك الماهية المغايرة وباعتبار الكلية والجزئية وهذا اصح في تعقل الكلي ولكن
الكلام في تعقل زيد لنفسه والعاملون بان العلم اضافة بين العالم والمعلوم فتشتد
اضطرابهم في هذا الموضع من العلم ما هو واجب الوجود لذاته وهو علم الله تعالى

بذاته الذي هو نفس ذاته ومنه ما هو ممكن الوجود وهو ما عداه وايضا منه ما يستفاد من سبب
عاقل كما يعقل بعضنا عملا نخترعه فانا كعلومنا المستفادة من العلوم الفعال ومنه ما يحصل للمجرد
العاقل الذاته وفي كل آخر نظر على تقدير ان يكون العلم صورة قيل ان من العلم ما هو جوهر
ومنه ما هو عرض والاول كعلم المعقول بانفسها التي هو انفسها والثاني كعلومنا المكتسبة
واذا جعلت الصور الذهنية علوما فان الصور من حيث هي موجودة في الاذهان كانت مساوية
للامور الخارجية فبعضها جواهر وبعضها اعراض ولكن الصور من حيث انها موجودة في
الخارج والجميع اعراض حالة في موضوع هو العقل او الذهن سر لا ادراك الحسي انما
يتعلق بالامور المتشخصة من حيث انها متشخصة وهي لا يمكن ان يدرك بالحدود والبراهين فان الحدود
مؤلف من التصورات الكلية والبرهان يتألف من القواعد الكلية لوجوب صدقها صدقا دائما
ولا دوام باحساسها انا نكون باشارة حسية والجمهور الملقبوا العلم على الادراك الكلي ولم يطلقوه
على الذي يقع بحسب الحواس ولهذا لا يوصف الحيوانات العجم بالعلم سر لا شك ان
تعلق العلم بالاستقبال يغاير تعلقه بالحال ولهذا قد يقع الشك في احدهما مع حصول العلم
بالآخر وايضا فان الحصول الاستقبالي ليس هو الحصول الحالي ولا مستلزما له فالعلم المتعلق
به يجب ان يغاير المتعلق بالآخر على تقدير ان يكون العلم صورة وعلى تقدير ان يكون
اضافة سر العلم بالعلة يقع على ثلثة اقسام لان كل العلم من حيث هي ذات وماهية
وحقيقة لا من حيث عوارضها ولوازمها والعلم بها على هذا الوجه لا يوجب العلم بالمعلول
لا عاما ولا خاصا الثاني العلم بها من حيث هي علة لمعلول وههنا يلزم من العلم بها العلم
بالمعلول من جهة المعلولية لان العلم بالعلة علم باضافة الى الآخر والعلم بالاضافة يستدعي
العلم بالمضافين لكن لا يستلزم العلم التام بالمعلول الثالث العلم بها من حيث هي هي ومن
حيث لوازمها واعراضها وملزوماتها ومعروضاتها وما لها في نفسها وما لها بالقياس الى الغير
ولا شك ان العلم بالعلة على هذا الوجه يستلزم العلم التام بالمعلول واعلم ان العلم بالمعلول
على الوجه اليقيني انما يحصل من العلم بالعلة لانه بدونها ممكن ومعها واجب ولا اعلم من
جهة علته علم كلي لان المعلول كلي ويقتسله لمبداه لا يقتضي الجزئية العلم هو حضور
المعلوم عند العالم والقدرة على ايجاد الشيء لغرض ولذا اوجد شيئا فقد حضر الموجد
عند الموجد لكن ههنا اعتباران احدهما الحضور وهو العلم والثاني اعتبار الموجدية سرح
دهر

وهي القدرة وهذان الاعتباران اضافتان لشيء واحد الى شيء آخر من جهتين عقليتين فلا
تتكثر بهما المضافان في انفسهما وهما متغايران اعني الاعتباران سر لا ارادة
الحيوانية شوق يحملها نحو المطلوب وهي اخص من العلم ضرورة ان كل مراد معلوم
ولا ينعكس فمن اراده عليه وقيل هي ارادة في حق الله تعالى ذهب قوم الى انها زائدة على علمه
او محدثه والمحققون قالوا انها العلم الخاص بما في المخلوقات من المصالح الراجحة
الملهم وهي الداعي الى الايجاد كما عبروا عنها بالعناية وهو قريب من هذا فانهم فسروها
بالعلم بنظام الكل على الوجه الاكمل الموجب لصدور الفعل والارادة والقدرة والعلم متغايرة
بالاعتبار وان كانت واحدة بالذات سر علومنا البديهية مستندة الى واجب الوجود
خلقها فينا على مجاري العادة وعند الحكماء ان النفس لها قوة ان يدرك والا امتنع منها
ذلك ونفي ابتداء فطرتها غير مدركة ويحصل استعداد للادراك بسبب الحواس الموجودة
لها حتى يعرض منها الكليات المجردة وتوقع المناسبات بينها فاذا استعدت للامور المعقولة
اعطي علمها من واهب الصور واما العلوم الكسبية فقد استندها قوم الى الله تعالى
كما اسند العلوم البديهية اليه ونحن لا نستصوب ذلك ولعلون جعلوها الى العلم
بالمقدمتين والحكماء قالوا ان النفس كما استعدت بالمشاعر لادراك العلوم البديهية
البديهية فكذا تستعد بالعلوم البديهية لادراك العلوم الكسبية فان تصور الحد والتصديق
بالمقدمتين سببان معدان لحصول الشعور بالمحدود والنتيجة سر في
كيفية علم واجب الوجود انا قد بينا ان العلم يطلق على حصول صورة المعلوم للعالم
وقد قيل انه كذلك في حق واجب الوجود وهو محال اما اولا فلاشتماله على الكثرة الحاصلة بسبب
الصور واما ثانيا فلاشتماله على القبول والفعل وهو مناقض لمذهبهم واما ثالثا فلاتصافه
بصفات كثيرة غير سلبية ولا اضافية وهو لا يقدح طرده واما رابعا فلاشتماله
على كونه تعالى محلا لا آثاره المتكثرة وعلى ان معلوله الاول غير مباين لذاته بل انما يوجد
لا اشياء متوسط لا واحد الحالة فيه وكل هذه اصولهم مضل لآرائهم وقد تخلص بعض محققي المتأخرين
عن هذه الالزامات بان قال العاقل لذاته لا يفتقر الى صورة مغايرة لذاته والعاقل
لما يصدر عنه لا يفتقر الى صورة غير صورة القائلة عنه التي بها هو هو فانك تعقل شيئا

بصورة تستحضرها فهي صادرة عنك لا بانفرادك بل بمشاركة من غيرك ثم انك تعقل تلك الصورة
بذاتها لا بافتقار في تعقلها الى صورة اخرى مغايرة لتلك الصورة ولما كان هذا حالك
مع ما يصدر عنك بمشاركة غيرك فكيف يكون حالك فيما يصدر عنك بانفرادك وكونك محلا للصورة
ليس شرطا في تعقلك اياها فانك تعقل ذاتك من غير حلول ثم كونك محلا لتلك الصورة شرطا
في حصولها لك الذي هو شرط في تعقلك وقد يحصل لك الصورة من غير حلول فيكون عاقلا و
المعلوم ان حصول الفعل لفاعله اولى في باب الحصول من حصول المقبول لقابله فالمعلولات
الحاصلة للعلة معقولة لتلك العلة من غير حلول والواجب الوجود عاقل لذاته من غير تغاير بين
ذاته وبين تعقله لذاته الا بنوع من الاعتبار وعقله لذاته علة لعقله لمعلوله والعلتان
متغايرتان بالاعتبار اعني ذات واجب الوجود وتعقله لذاته فالمعلولان اللذان هما ذات
المعلول ومعقوليته يجب ان لا يتغايرا الا باعتبار فكان وجود المعلول نفس تعقل
الواجب له من غير حاجة الى حصول صورة مغايرة له تحل في واجب الوجود والجواهر العقلية
تعقل ما ليست فاعلة له بحصول صورها فيها وهي تعقل الواجب الوجود ولا موجود الا وهو معلول
له سواء كان كليا او جزئيا فالجميع حاصل فيها والواجب الوجود يعقلها مع تلك الصور لا بصور اخرى
بل باعيان تلك الجواهر والصور واقول قد بينا ضعف ما تمسك به في امتناع احتياج
العاقل لذاته الى صورة غير ذاته وقوله ان العاقل يعقلها لا يفتقر في تعقلها الى صورة
اخرى فيه نظر من حيث انه ما بين للامور الذهنية علما في الخارج فان الصورة الذهنية
قد يعقل من غير حصول صورة اخرى واما الصورة الخارجية فانها انما يعقل بواسطة الصورة
الذهنية على ان الكلام على عدم الحاجة الى صورة اخرى في تعقل الصورة الذهنية
قريب قادح وقوله حصول الفعل لفاعله اولى من باب الحصول المقبول لقابله فيه نظر اما اولا
فلان الحصول قد ذكرنا انه يطلق على معان متغايرة المفهوم وليس المعنى المشترك
هو الموجب للتعقل بل هو الحصول الذي هو حصول صفة عقلية لجوهر مجرد وليس
حصول الفعل لفاعله لمقتضى التعقل فان الاثار الصادرة بالايجاب عن عللها وقد يكون
غير معقولة لها واما ثانيا فلانه يبطل المذهب المشهور منهم من استدعاء التعقل
حلول الصورة في العاقل وقوله لا تغاير بين العلتين الا بالاعتبار فلذلك بين المعلولين
فيه نظر فان تعقله للمعلول على ما ذهب اليه هذا الفاضل هو نفس وجود المعلول

ليس

ليس يستدعي صورة مغايرة له ووجود المعلول مغاير لتعقل الواجب الوجود لذاته بالذات لا
باعتبار المعتبرين وكيف يصح الحكم بان تعقل الشيء هو نفس وجود ذلك الشيء في نفسه فان تعقل
الشيء في نفسه صفة للعاقل ووجود الشيء ليس صفة له على انه يلزم ان يكون تعقل واجب الوجود
مستفادا من الامور الخارجية وان لا يكون عاقلا للشيء الا بعد وجوده فالحوادث غير معقولة
حال عدمها والاشياء التي ليست صادرة يلزم ان لا يكون معقولة وقول هذا الفاضل
انه يعقل ما عدا الجواهر العقلية لوجود منها ما يعرض لان يكون الجواهر العقلية كالالات لتعقل
يتعقل ما وجد فيها فاي فرق بين هذه الجواهر وبين المرايا للنفوس التي هي الالات في الادراك
قال ابو علي في الهيات الشفاء في هذا الموضع هذه الصور المعقولة ان جعلت اعراضا لذاته
لزم التكثر وان جعلت عوارض مباينة لزم ان لا يكون من جهتها واجب الوجود الملاصقة
لممكن الوجود وان جعلت امورا مفارقة لكل ذات عرضت الصور الافلاطونية وان
جعلت موجودة في عقل لزم المحال المذكور ثم انا نقول ان الله تعالى اذا عقل الشيء صدورا
او وجوبا ولا شك ان تلك الصور يستفيد اليه فيكون قد عقلها فاوجدها فان كان يعقلها
هو نفس وجودها كان قولنا عقلها فاوجدها هو بعينها عقلها فعقلها الا اوجدها
فاوجدها وهو محال وان كان مغايرا تسلسل الامر ثم قال فعليك بالتخلص من هذه الشبهة بحيث
ان لم تتكثر ذاته ولا يبالي ان يكون ذاته مع ماخوذة مع اضافة ما ممكنة الوجود فانها
من حيث هي علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها واقول
انه في هذا المقام قد مال الى جواز اتصافه بالصور وجواز حلولها فيه وهو مذهبه في
الاشارات وهو في غاية الضعف ثم مع انه هو الذي يقول ان تعقل واجب الوجود لو
كان مستفادا من الاشياء لم يكن واجبا من جميع جهاته فانظر الى هذا الذي اوجبه
الخوض في الامور التي تقصر القوى البشرية عن ادراكها واضرب امثاله في هذا الباب
امران احدهما ان يجعل العلم اضافة الى الاشياء وهي اضافات لا وجود لها في الاعيان
والثاني ان يجعل العلم نفس وجود المعلومات عنه فاما افتقاره الى التصور حتى يعلم
فلا قالوا لما كان الله تعالى مبدا الكل موجودا وكان عالما به عن ذاته الموجودات
المتغيرة انما يعقلها على وجه كلي لا على وجه جزئي من حيث انها وجدت او توجد
والا فليعلم انها ستوجد فاذا اوجدت حصل نفي العلم الاول فلزم الجهل او تغير فيكون ذاته

محلا للتجددات بل انما يعلمها على وجه كلي فانه اذا علم ان عند كذا يستتر الشمس كذا الجرم بحدوث
كسوف معين في زمان معين اعني بعد سير الشمس بعلته معدودة كان عالما بالكسوف على
الوجه الذي لا يتغير نعم اذا حضر لا يعلم بانه قد حضر ونحن نقول هذا الذي لزمه لعدم تعرض
اما ان لا يكون الجزئيات من حيث هو متغير حاضرا عنه او لا واما ان لا يكون العلم بالعلة يوجب
العلم بالمعلول وهذان الامران محالان عندهم فاذن هو عالم بالجزئيات من حيث انها جزئيات وعلم
ولا يلزم ان يكون ذاته محلا للتغيرات لان ليس لشيء من الاضافات التي ليس لها تحقق في الاعيان و
ليس علمه بزيد اذا وجد الا تعلقه لزيد حالة وجوده فكما اذا عدم زيد علم حلقه الذي
هو نسبته له الى من غير تجدد شيء في ذاته او عدم صفة حقيقية لها ثبوت عينا عرفت انه
فهذا هو المحقق في هذا الموضع وفرقهم وقالوا ان العلم بان الشيء سيوجد هو بعينه علم بوجوده
اذا وجد ولا يلزمه فيه التغير ونحن قد ابطلنا هذا فيما سلف بحث الاشياء التي الخ منها
ما يتكثر بحسب حقائقها ومنها ما يتكثر تعددها مع اشتراكها في حقيقة واحدة والثاني اما
ان يكون احادها غير قارة او يكون قارة والاول لا يمكن ان يتحد الا مع زمان او في زمان فان علة لوجد
كون الوجود غير قار اما هو الزمان الذي لذاته بعض التغير والتصرم والتجدد لذاته او متغير
ما فيه كالحركات وما معها كالجسم على الوجه المذكور والثاني لا يتحد الا في مكان او مع مكان فان علة
التكثر اما هو تلك المادة التي يعرض الوضع والتخصيص بحسبه دون حد الماهيات
النوعية اذا جعلت بحالها فان اسباب تعينها الاول مثلا اما الزمان كالحركات
او للمكان كالاجسام او بهما معا كما للاجسام المتغيرة والتي لا يتعلق وجوده بزمان
ولا مكان فان العقل لا نسبة لهما كان لا شانه من حيث هو فانها لا يعقل فيهما متى
يوجد ان يوجد فالمدركات من هذين القبيلين هل يفتقر الى الات جسمانية لذلك
المتغيرات الحاضرة في زمانها فيحكم بوجودها وبعدها ان ما يكون زمانا غير ذلك الزمان
بل يحكم بوجودها في بعد زماني الماضي والمستقبل ام لا فالحق انه قد يفتقر في
ذلك الى الالات في ادراكنا نحن واما في حق المبدأ الاول فليس كذلك واما البرهان
[illegible] على علمه به فانه قد علمت كونه فاعلا لها فيكون عالما به واما البرهان المذكور
في علمه بها من حيث انه علة له والعلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول وهو الذي [illegible]

ولما كان ساير العلوم او لعدم الوجود في ادراكه اخذ القياس علينا ونحن انما ندركها بالالات جسمانية وكانت الالات
متعينة في حقه لا جرم سلبوا الادراك عنه والغلط انما هو في الاول على ان الفاعل بانه الواجب
الوجود انما يدرك الاشياء كما نشاهدها في جوهر مجرد معقول للواجب تعالى بل يلزمه ان يجعل ذلك الجوهر
الذي لا ادراك فلم لا اثبت لذي الجزئيات المتعلقة بزمان والمكان مكان الالات يدركها بها وهذا
ضلال بعيد تعالى الله عن مثل ذلك علوا كبيرا بحث قالوا الواجب لا يفعل لغرض قد تبين
انه لا يعلم الجزئيات على الوجه الذي يتغير ثم قد نشاهد نظاما في العالم فما سببه اجابوا بان
علمه بنظام الوجود على الوجه الكلي يقتضي فيضان ذلك النظام من غير قصد وهذا هو العناية
الالهية ونحن بما بينا ضعف كلامهم في المقامين نبين ضعف ما بنوا عليه البحث الثالث في
الشر وهل هو داخل في الوجود ام لا اعلم ان الشر وان كان قد يقال على الامور الوجودية فانه
اذا حقق ماهيته كان عدما لكمال يمكن حصوله للشيء فان الامور الوجودية التي يقال عليها
الشر انما هي [illegible] مثلا القتل انما كان شرا من حيث فقدان الحياة التي كان يستحق كالامر من حيث
قدرة القاتل عليه ولا من حيث كون الالة مستعدة للفعل ولا من حيث كون البدن
الحي قابلا للانفعال واذا قيل مثلا للنار انها شر فليس من حيث وجودها ولا من حيث تأثيرها
على ما يجاورها الى الطبيعة بل من حيث فقدان كمال الشخص الانساني وبالجملة الشر لعدم [illegible]
لا تحقق له والوجود هو الخير ولا شك انهما على خمسة اقسام امران منها موجودان احدهما
ما هو خير محض لا شر فيه والثاني ما يغلب فيه الخير على الشر والثلاثة الباقية وهي ما يكون المساوي
فيه الخير والشر او يغلب الشر او يكون شرا محضا غير موجودة والشرور وان كانت تكثر
فهي غير الكثيرة واما وجود الثاني وان كان فيه شر لغلبة الخير فيه فان ترك الخير الكثير
لاجل شر قليل شر كثير [illegible] فاذا اشتمل على اعظم المصلحتين فهو موجود وقد يعدون
هنا سؤال وهو انه جاز ان يكون الخير مبرأ عن الشر والا [illegible] الخالق يجابون ا
بان هذا القسم هو الاول بعينه وقد برهن على وجوده ويكون غير الكلي وقع في البحث لكن [illegible]
وقع في البحث بحث وجوابه سؤال [illegible] عن احد من الفلاسفة خطابة فانهم
قائلون بالموجب ومع اسقاط السؤال عن [illegible] جواب [illegible] وان
قالوا بالموجب لكنه عندهم خير محض فارادوا البحث عن كيفية صدور الشر عما هو

انما سلك على اسلوب [illegible] في هذا الغرض [illegible] علي [illegible]

هو خير محض سؤال نوع الانسان اشرف ما في العناصر الغالب عليهم الجهل والانقياد
الى موجب شهوتهم وغضبهم فالشر اكثر من الخير جواب للنفس ثلاثة احوال حال
البالغ في مراتب العقل والخلق وله السعادة الوافرة في مراتبه وحال الخالي عن الاعتقادات
الحقة غير المتصف باضدادها وحال المتصف بالاعتقادات الباطلة وللثاني من هذين قسط
من السعادة فالاقسام الى الاول اكثر جانب السعداء سؤال الحكما قائلون بالقدم
وكيف يتحقق العقاب على فعل ما يجب صدوره عن الانسان جواب العقوبات الشقاوة
للنفس العاصية كالمرض للبدن المتناول للغذاء غير اللائق به واما العقاب من الله
فما اطلق عليه وايضا استحفاظ نظام النوع الانساني واجب فلا يمكن الا بالتخويف
من العقوبات المانع لهم عن الاقدام على المعاصي حتى ينحفظ النوع والا لما يقتضي
التخويف لعدم الانفع عذاب لا لاجل اصلاح النوع كما لا ينفع قطع اليد لاصلاح البدن
العصا الرابع في اللذة والالم فاللذة ادراك ما هو عند المدرك كمال وخير فقد
يكون الشيء نفسه كمالا وخيرا وليس عند المدرك كذلك فلا يلتذ به وقد يقع بالعكس
فيحصل الالتذاذ بل قد يكون شيء واحد كمالا وخيرا بالنسبة الى بعض القوى كالوهمية
او الحسية ولا يكون عند العقل كذلك فلا يقع الالتذاذ الا للاولى دون الاخرى والصحة
والسلامة وان كانا كمالين الا انهما لاستقرارهما لا يقع الاحساس بهما فلا يحصل
شرط اللذة والمريض المدرك لما هو خير وكمال انما يلتذ به لانه لا يدرك من حيث انه كمال
والالم ادراك لما هو مناف للمدرك وقد يحس المنافاة ولا يحس الالم لعدم الادراك فان
المريض الغائب عن نفسه لا يدرك الالم فاذا امال الى الصحة ادرك المنافي فيعظم الالم
سؤال لا شك ههنا لذات غير جسمانية فانا عند التعمق في مسئلة من المسائل العلمية
نجد ابتهاجا ولذة وجماعة انكروها وهم مكابرون ولهم نزاع آخر في انها اقوى من الجسمانية
والحكما استدلوا على هذا بان اللذة هي الادراك للكمال ونسبة احدى اللذتين
الى الاخرى كنسبة احد الكمالين الى الاخر ونسبة احد الادراكين الى الاخر لكن المدرك
للذة العقلية هي الامور الشريفة كالواجب والمجردة ومدرك القوى الجسمانية
هي

هي الامور الفانية فادراك الاول اشد فانها يصل الى كنه المدرك وحقيقته وانها تفصل
الى اجزائه كالاجناس والفصول والثانية انما يدرك الشيء الظاهر من الاجسام كالسطوح
والاعراض فان اللذة في الاول اعلى وهذا البحث مبني على اثبات النفس فالعلوم
والكمالات مفقودة حال التعلق للنفس بالبدن ولا يقع لها شوق لحصول العرضها لما فاتها
زال العائق اشتد الشوق سؤال قالوا النفوس اما ان يكون ذات عقائد
واما ان لا يكون وذوات العقائد اما ان يكون مطابقة او لا يكون والمطابقة اما ان حصل
لها ذلك من البرهان او لا واختلف مراتب النفس بحسب قوتها العلمية فذوات العقائد
البرهانية المطابقة من اهل السعادة لحصول الكمال التي هو العلم الملائم للنفس لها
وذوات العقائد المطابقة الغير البرهانية ينبغي ان يحكم لها بالسعادة وذوات العقائد
الغير المطابقة هي ذوات الجهل المركب وهؤلاء اصحاب الشقاوة العظيمة لانهم مشتاقون
الى المعارف مع عدم حاصلة لهم وليسوا مشغولين عنها وهذا الالم اقوى من الالام
الجسمانية لما من نسبة الالم الى الالم كنسبة الادراك الى الادراك سؤال هؤلاء
كانوا جازمين بحصول العلم لهم مع انهم ليس كذلك فبعد المفارقة البدن استمر
وعلى ذلك الجزم بحصول العلم لهم كما يحصل الالم لانهم غير حاكمين بعقائدهم الا انهم كانوا قبل
المفارقة فان استمر الجزم بحصول العلم لهم كان للمفارقة اثر في استحصال عقائد فلم يحصل
لهم العلم بعد المفارقة ويحصل لهم السعادة واجاب عن هذا بعض المحققين بان النفوس
الكاملة تتمثل صور المعقولات فيها على ما ينبغي فلذة بعد المفارقة مشاهدة ما
اكتسبه ووجدان ما ادركته فكانها قد كانت ذوات ادراك فصارت مع ذلك
ذوات تلك واما التي مثل اضداد الكمال فيها واعتقدت فيها الكمال ورحبت
الوصول الى حد كمالها فانها بعد المفارقة تفقد ما اعتقدت الوصول اليه فيصير
معذبة بفقدان ما عشقته لا بزوال الجزم عنها وفي الجواب نظر فانها بعد المفارقة
لما حصل لها علم ببطلان ما اعتقدته اولا وانها لم تصل الى الكمال حتى اذا ان

ان يحصل لها اعتقاد بالكمالات على ما هي عليه الخالية عن الاعتقادات فانها عند قوم لا تبقى
لانها لا موجب لسعادتها وشقاوتها فلا يحصلان لها فيكون معطلة ولا معطل
في الطبيعة وذهب آخرون الى انها تبقى ولكن لا تخلو عن الادراك وان لا تتعطل فهي
اذن تدرك الكمالات الجسمانية فيجب ان تتعلق باجسام اخر ولا يصير مبطلا صورة لها
وان لزم التناسخ فلا يجوز ان يكون تلك الابدان ابدان شيء من الحيوانات بل يجب ان تكون
متولدة من الاجزاء الهوائية والدخانية او يكون بعض الاجرام السماوية من
غير ان تكون مقارنا للروح وهذا فيه نظر هذه احوال مراتب النفس بحسب قوتها
العلمية واما مراتبها بحسب قوتها العملية فثلاث الاولى اصحاب الاخلاق الفاضلة
وهي من ارباب السعادة فصل لا حظ للنفس بحسبها في السعادة بل يجوز زوال الشقا
فان تأثرها ليس الا في انقطاع علاقة النفس بالبدن وعدم التفاتها
اليه الثانية اصحاب الاخلاق الردية وهي التي استحكمت محبتها للعلاقة
البدنية وهي تعذبت بمحبتها لما هو مفارق عنها لكن عذابها يكون منقطعا
لزوال تلك المحبة والفرق بينها وبين مراتب الاشقياء ان اولئك كان سبب عذابهم
هو الاعتقاد التي لا حظ للبدن فيه وهؤلاء لا يخلون عن معاونة البدن في استحقاق
العقاب والبدن غير حاصل الثالثة الذين لا اخلاق لهم ولا اعتقادات
كانفس الاطفال وفي بقائهم وفنائهم خلاف واعلم ان هذا كله انما هو بناء على
اثبات النفس بحث التي يذهب اليه وجب المعاد البدني
لان النفس هي الاجزاء الاصلية في البدن وفي حال الموت
يتفرق تلك الاجزاء ولا ينتفي لاستحالة اعادة المعدوم وهي لا بد
لها من خيرات وشرور فيجب اعادتها لتنال ما وعدت به من السعادة
والشقاوة والذين انكروا البقاء الدائم الا انقطاع
الى

النفس الجسمانية وتناهيها في آثارها فقد عرفت ضعفه ومما قالوا لو عادت النفس لا عددية
لو عاد البدن لاعادها اما في هذا العالم وهو تناسخ او في عالم آخر وهو باطل
لان العالم واحد وهو وردي فان التناسخ هو انتقال نفس من بدن الى
بدن مستعدة لتعلق النفس عليه والنفس عندنا غير ثابتة على اصل التعلق
بها وايضا قولهم القول بعالم آخر باطل ممنوع وقدح العالم الخارجي في
النبوات هذا البحث ما يأتي على القواعد الاسلامية على ما ذهبوا اليه
فانه تعالى قادر على كل مقدور عالم بكل معلوم والافلاك يجوز انخراقها
وهو تعالى في غاية الحكمة وهو غني فامكن اثبات النبوة على اصلهم اما
على قواعد الحكماء فانهم قالوا التصورات النفسانية قد تكون مبادئ
لحدوث الحوادث البدنية فان المتصور لجبروت الله تعالى يقشعر جلده
والمدرك يحسب صورة ما يحصل له من الادراك ذلك امارة الشوق وانفعال
بعض اجزائه اعضائه واذا كان كذلك جاز ان توجد نفس قوية يكون تصوراتها
مبدأ لحصول الحوادث في هذا العالم العنصري من غير توسط اسباب جسمانية
والدليل لنا على اثبات النبوة هو اظهار المعجز المقتضي لحصول تصديقه العلم
وهو مستقصى في كتب الكلام واما الحكماء فقد برهنوا من وجه
آخر على اثبات النبوة فقالوا ان الانسان لا يستقل وحده بامور معاشه لافتقاره
الى امور يحتاج فيها الى المعاونة كاللباس والغذاء وما شاكلهما بل لا بد من
مشاركة من بني نوعه والاجتماع على التعاون وهو لا ينتظم الا
بمعاملة وعدل لاستيلاء الشهوة على كل واحد منهم في حصول ما يريده لنفسه وذلك
وان تأدى به غير فيقع الاختلاف الموجب لاختلال امر الاجتماع
العدل لا بد له من واضع يضعه لا على كلية لان الجزئيات غير محصورة

وذلك بان الشارع يريد ويريد الله ان تتميز لشي عنهم حاصل له من قبله تعالى كامن قبلهم
وان لا يقع بين اختلاف في وضع الشارع وذلك الخاصة من العجز ولابد ايضا
وان يضع لهم قوانين في استحفاظ بذكرهم معبودهم المعجب بقاءهم
على النظام المعين لهم ويكون تلك القوانين مكررة بحيث كلما زال استحفاظهم
لمعبودهم ذكرتهم العبارة المشفوعة بالتكرار ويجب ان يكون في شريعته
اشعار بدوام ثواب وعقاب جسمانيين لكون الاعالم اذعى لهم في استحفاظ
النظام على الوجه الذي ينبغي وهذه اصول وجهات في العناية الالهية الحتاج
الناس اليه فهو نظام للعالم متصدق له تعالى يجب وجاهه عنه والكل
هذا الغ الكلى في هذا الفن

تم الكتاب بحمد الله تعالى
علقه العبد الفقير الى الله تعالى الغني بن عمش سواه
الحسن بن الحسن العلوي الملقب بالحلبي مع الاصحاب
الفراغ منه طلوع الشمط يوم الثالث الرابع من رجب
سنة خمس وسبعين وسبعمائة الهلالية حامدا
لله تعالى ومصليا على سيدنا محمد النبي واله الطيبين الطاهرين
المعصومين
عفى الله ذنوب الكاتب
ولمن نظر فيه





بسم الله الرحمن الرحيم

ابتهج بجلالك اللهم يا نور الانوار القاهرة المحتجب بالظهور عن الاعيان الناظرة
ارسل الى روحي شوارق انوارك وافض على نفسي بوارق آثارك وصل على
مظهر عقلك الاكمل ومجلى كمالك هيكل العقل من رسلك خصوصا على محمد خاتم انبيائك
وعلى آله وصحبه الذين جاهدوا الجهاد الاصغر والاكبر بسبيلك ثم اعلم وانا العبد
الهارب الى مركز دائرة الحضرة المخلصة من الاذواء العليا والصعود الصاعد
الى اوج نور الشمس المشرقة من هبوط الحضيض السفلي سعيان الحق ارزقني الله له بالحسنى
باذن الله انه لا يكون لطالب الحق وبغيته الا صحبة الصدق من اخوان الصفا وخلان
الوفا اعلم ايها الاخ الطالب اللبيب باللسان الهادر بالحيات الاكمل حسن التوفيق
الى السعيد من كل ضيق واوصلك الى مرادك باقرب الطريق لما كان الانسان مركبا من
شخص جسداني وروح نفساني وكان اسعد له من رياضتين احديهما رياضة الشخص
بالعلم والعمل بما اشتملت عليه الشرعية والمتفق نصا التي هي سببا لسعادته ودار
اليقينية التي من الحق بها ما يعرفها عاقل وما يتعلق برياضة النفس بالعلوم العقلية والمعارف
الالهية والعملية الا ان زلية تعرف الرسل معرفة لسلك الاعمال الموصلة الى السعادة
الابدية والمنجية من الشقاوة السرمدية ومعرفة اداتها التي هي موازين الاعمال البدنية
دار القرار فالنواميس الالهية والقوانين الربانية التي هي موازين الاعمال البدنية
والاحوال الملكية باحكام اللفظ والاوقات على حسب شواهد اهل الهدى وطاقة اولاد
الدهر فان الله لا يكلف نفسا الا وسعها فكل الاعضاء تكون للنفس الجزئية
في الحواس لتسوق بها على تحصيل العلوم النظرية والمعارف الكلية وكان اكثر ذلك انما
بسعادة من البطر الاول لا من معرفة ومواضع الغلط لو وجد في اكثر افكار النفس معتقد
الحاجة الى الة اخرى كلية توزن مع مراعاتها من مواضع الغلط فكانت الالة الجزئية
معدة لتحصيل العلوم الاولية والالة الكلية معدة لتحصيل العلوم النظرية المسماة
منها ومن يديه العقل يحقق حق وهذه التي هي اكمل الكل المنطق وهذه الالة الكلية هي
المنطق الذي هو ميزان العلوم النظرية ومحك الافكار العقلية سمي علوم الحسبانات
ومطالب الالهيات ومن يحصل هذه الالة يتعلق في احراز العلوم غالبا فاذا كان
هو احد العلوم واشرفها واجلها قدرا وكونه فانه الميزان الذي يحترز به اوزان
سائر المعلومات والمحك الذي يتميز به عيار حقائق المعقولات والمعيار الذي يعيد
عن البهرج والزيوف من المعقولات وكل شيء لا يوزن بالميزان فلا يظهر الرجحان
عن النقصان والتي هي الصحيح اشتباه الباطل على الحق كما نبه الكريم بقوله وزنوا
بالقسطاس المستقيم واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ولا تبخسوا الناس
اشياءهم وانزلنا معهم الكتاب والميزان الى غير ذلك من الايات الدالة على ذلك
وبما نؤكد تحقيقه ونوليه هو ان تكمل النفس الانسانية وتحصيل السعادة
السرمدية واجب مطلوب وذلك انما يحصل بكمال قوتها العلمية والعملية كما اشار
اليه القرآن المجيد في مواضع منها قوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات

اولئك هم خير البرية فامنوا اشارة الى كمال القوة العلمية وعملوا الصالحات الى كمال
القوة العملية ومنها قوله فاعلم انه لا اله الا هو الله واستغفر لذنبك فالاول اشارة
الى كمال القوة العلمية والثاني الى كمال القوة العملية وما شاكل ذلك من الايات الكثيرة
فاعمرها ان كتب من اقبله والكمال منهما متوقف على العلوم النظرية لا سيما الكليات الالهيات
وعدم الانكار في المنظريات والعلوم النظرية لا يمكن تحصيلها الا بالنظر المعتمد الصحيح ولا يتم
النظر المعتمد الصحيح الا بالمنطق وما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب كوجوبه اذ ذاك
مقدور المكلف معرفة ان تعلم المنطق واجب على كل مكلف اما واجبا عينا على من اراد الترقي بالتحصيل
في المطالب الكلية او فرضا كفاية على من اراد التحصن وكونه يكون فانه هو المرقاة
الى سماء العلوم الحقيقية ومن طلب العلوم الحقيقية بغير رياضة النفس على المنطق
فهو في غاية الغرور الا المؤيدين فانه لا يحصل له الا التحير والتردد لان الفطرة الاصلية والجبلة الاولية غير كافية للناس
البشر وانه لا يحصل الا بالبرهان على الاكثر والبرهان مستور لتعلق الشكل الا قليلا
فلا يتميز الا بعد التحصيل والتمييز فبالمنطق يحصل ذلك ويحصل ومراده اذ لا يعرف شيئا بمجهول
ولا يعرف الحق من اثنا ما لم يعلم ما يحصل المجهول بدليل معلوم ويكون ذلك العلوم جلية النفس
زاد الاخرة وذخيرة الابد وماء الحيوة وزاد السعادة في دار المقام وعند هذا
تتبعه اسنى المعارف النبيلة واعلم ان المنطق كما انه ميزان العلوم العقلية ومحك
الافكار النظرية فكلمة التوحيد ميزان العلوم الشرعية والاعمال الاخروية وهذا الميزان
اعلى الموازين واجلها فان النجاة معلقة بها دينا والسعادة مكتسبة بها فلولا الاجل
يعلم جميع العلوم فلا يتم احدهما ما لم تزن علمه وعمله بميزان كلمة التوحيد وهي شهادة
ان لا اله الا الله ولهذا الميزان كفتان وهما طرفا النفي والاثبات وكما ان ميزان المنطق
الا يحق وزن علمه فكل ميزان كلمة التوحيد الا يحق وزن عمله مختار محكم مطلق
على وضع الميزان وكفتيه الاوزان فالميزان لا اله الا الله والوزان محمد رسول الله
والدالي هم يوزنون والمسائح العارفون والخلق الا ان يوزن والعلماء الراسخون
الذين هم ورثة الانبياء وجود الوزان يلزم للميزان في دوام الميزان فلا بد
منهم ان يستعمله ويتوفق به احسن الخلائق حتى يتبين ان يصاف من الناس الحسن
ولا يعمه الحصوص بين الله لكم والشياطين معكم الى القائل السالك بالحصر وعند
الوزان وتحصيل علم الميزان عن عاملة ويدين اعاكم ميزان يوزن حتى يكون من
المؤمنين الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم
يتوكلون فكن منهم ولا تكن من المتكبرين الذين اذا ذكروا بآيات الله خروا صما
واذا ما لهم اذا وزنوهم يخسرون يعوذ الله لنا ولكم وجعلنا من المؤمنين الموصوفين بهذه
والله هو يدرج منه كمالا نعترفا كبرا ومنعه عصمته الخلق ان مالها اذا انا الحمد لنا
والله اعلم بحقائق الامور واسرارها والسلام على من اتبع الهدى وانا بينه
لمن اهتدى والى الله الرجعى

لابن العراقی

ای جلالت فرش عزت جاودان انداخته | گوی در میدان وحدت کامران انداخته
تاب انوار جلالت بهر اظهار کمال | پرتوی بر ظلمت آباد جهان انداخته
نور خود را جلوه داده در لباس این و آن | در جهان آوازهٔ کون و مکان انداخته
روی خود را گفته ظاهر شو به هر صورت که هست | پس بعالم در حدیث کن فکان انداخته
از فروغ روی خود روی زمین افروخته | پس بهانه بر چراغ آسمان انداخته
خود همه هستی شده باقی برای روی پوش | نام هستی که بوی و گه بر آن انداخته
چیست عالم تا فروغ روی تو | لمعه از مهجمت در کنم هوان انداخته
عشق از بن تا تو جان جز بد در کتم عدم | هم بر آن حالت حال مهجبان انداخته
هر سایان عدم عالم سرای عشق نیست | تشنگان را بهر سود اندر زیان انداخته
در محیط هستی آن عالم بجز یک موج نه | باد لقد موش بهر جانب روان انداخته
صد هزاران گوهر معنی صورت هر نفس | موج این دریا بعید او نهان انداخته
باز دریا جلالت تا کها تا موج زن | جمله را از قعر بحر تا کران انداخته
جمله یک چیز است موج و گوهر و دریا و لیک | صورت هر یک خلافی در میان انداخته
در همه صورت تو کرده خط صورت نزا | این حقیقت حیرتی در رهروان انداخته
روی خط بنمود مردم در هزاران ابند | در میانه بحث دیگر نشان انداخته
اختیاری در هزاران آیکنه ساخته | پس یکی هر یکی تابی عیان انداخته
جمله یک نور است لیکن رنگهای مختلف | اختلافی در میان این و آن انداخته
یک کرشمه کرده با خود جنبش عشق قدیم | در دو عالم این همه شور و فغان انداخته
در گلستان روی خود دیده بچشم بلبلان | غلغلی از بلبلان در گلستان انداخته
جنبش عشق از خود کو اولاً همیم | در میانه تهمتی بر عاشقان انداخته

یک سخن با خویشتن گفته وز آن مغز ذره را | در زبان صد گونه نغمه و بیان انداخته
آشکارا گوی اسرار تو هم گفتار تو | پس بهانه بر زبان تو جان انداخته
عاجز و حیرانم از وصف کمال کبریا | ای کمال الیقین اندر گمان انداخته
گرچه از دریای وحدت آب حیوان می‌کشم | مانده‌ام از تشنگی لب بر زبان انداخته
همتت دریاکش خواهد که دریای کشد | کاندر آن جز موجی نباشد هر زمان انداخته

تمت

یوسف مصر سبقت همی برد ز عالم برفت
نوبت خوبی به من عنقا بال

بر دوال ابرار طرز جالع
لن سنی ز اکرل ابن السل نیس

[illegible]